



الدِّسَالِيَّةُ في تخرِجِ الحارِثِ بنِ هِزَلٍ

لِلإِمَامِ الْكَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ
الْتَمَنَى سَنَةَ ٨٥٢ هـ

صَحَّحَهُ وَعَلَّنَاهُ عَلَيْهِ
السَّيِّدُ عَبْدُ اللَّهِ هَاشِمُ الْيَمَانِيُّ الدِّيَّ

الجزء الأول

دار المعرفة
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله وصحبه ، ومن اهتدى بهديه ، وتمسك بسنته ، ودعا بدعوته .

وبعد : فإن أفضل الأعمال وأرجاها ، وأجلها وأعلاها ، نشر العلم الصحيح الذى نزل به الروح الأمين على أطهر قلب ، وأشرف لسان ، وأفضل رسول ، المجتنبى لحل الرسالة العظمى ، نبي الهدى ورسول الإنسانية ، ورحمة الله للعالمين ، سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، الذى أدى الأمانة على أكمل وجه وأحسنه ، وبلغ الرسالة فى شريعة مرسومة النظام ، وازخمة التعاليم ، لاتناقض فيها ولا اضطراب ، وبين للناس منازل إلهيم من ربهم ، تبياناً جليلاً مستقيماً لا لبس فيه ولا إبهام ، أزال كل الشكوك والأوهام ، فبدد المخاوف وحدد العلاقات ، ورسم الخطط الكفيلة بسعادة كل المجتمعات ، بتأييد سماوى من الله وبروح ووحى منه .

إن لنشر كتب الحديث النبوى والتشريع الإسلامى ومحاسنه ومزاياه ، مزية رفيعة عالية فى قلوب المسلمين منذ بعثة الرسول الكريم ﷺ . فقد حرص المسلمون على حفظ السنة النبوية وإذاعتها ونشرها والدعوة إليها والذود عنها ، باذلين فى هذا السبيل النفس والنفيس ، وكل غال ورخيص ، فالحرص على التعليم والمثابرة عليه والنشاط الملحوظ دأبهم ، والتحصيل والحفظ والإتقان غايتهم ، ونشر السنة أغلاً أمانتهم ، وإيصالها إلى أكبر عدد ممكن من الأمم والاهتداء بهديها للانتفاع بها أسمى هدفهم ، غايات مقدسة سداها ولحمتها معرفتهم التامة بمقدار هذا الدين الإسلامى المختار لهداية البشرية جمعاء .

إن من خير الكتب المؤلفة فى هذا الشأن ، كتاب « الدراية فى تخرىج أحاديث الهداية » لخاتمة الحفاظ الإمام الجليل أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى ، فهو من خير ما ألف فى أحاديث الأحكام ، اختصره من كتاب « نصب الراية فى تخرىج أحاديث الهداية » للحافظ الزيلعى ، وكما كان حسناً هذا العمل الرائع من كليهما :

١ — الزيلعي : الذي خرج أحاديث الهداية تخريجاً واسعاً متقناً على طريقة الحفاظ الاجلاء المحدثين ، وتكلم على الأحاديث جرحاً وتعديلاً بما يتفق وأصول الحديث ، بنزاهة وإخلاص وإنصاف ، غير متأثر إلا بالحق والحق وحده ، فهو بعمله هذا قد أثلج صدور المنصفين بإقامة الدلائل على مسائل الفقه ، والرجوع بها إلى منابعها الأصلية : كتاب الله العظيم ، وسنة رسوله الكريم ، صلوات الله وسلامه عليه ، ولفت النظر إلى أن الأصل في دراسة الحديث النبوي الشريف ، هو الاهتداء بهدى الرسول والعمل بما يقتضيه الدليل ، لأن هذه هي الثمرة التي يجنيها المتدين الذي يخشى أن يقدم أحداً بين يدي الله ورسوله ، فالرسول الأعظم وحده هو المطاع والمقدم . لأن طاعته من طاعة الله ، وغيره تبعاً له إذا أطاعه ، فلا خير إلا دعا إليه ، ولا شر إلا حذر منه .

أما الحافظ الزيلعي صاحب الأصل مؤلف كتاب « نصب الراية » فهو الإمام الجليل أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي — نسبة إلى زيلع — البلدة المعروفة ، تفقه ودرس على كبار العلماء ، دراسة متقنة منظمة وبرع . وأدام النظر والتحصيل والاشتغال . وطلب الحديث واعتنى به اعتناءً خاصاً أكسبته شهرة واسعة وجعلته نجماً مرموقاً في الأوساط العلمية على اختلاف أنواعها ، لقد كان موضع إعجاب وتقدير كل من عرفه ، فهذه كتب التراجم والطبقات تصفه بأنه كان نابغة واسع الاطلاع ، سمح النفس ، لطيف الحس ، يحمل روحاً رياضية صافية مشرقة ، متواضعاً أليفاً محبوباً ، اجتمع مع بعض الحفاظ الفحول الاجلاء من علماء عصره ، للبطالة والدراسة والاستفادة والمذاكرة ، ومنهم الحافظ العراقي ، ولعمر الله إن هذا التواضع ، وكبح جماح النفس عن أهوائها ، والحرص على النفع والانتفاع مهما كان مصدره ، دلائل على سمو نفسه ، ورفعة شأنه ، ونضوج عقله وتفكيره . وهذا الحافظ ابن حجر يصفه في الدرر الكامنة فيقول : ذكر لي — شيخنا العراقي — أنه كان يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية ، لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنينا بتخريجها ، فالعراقي لتخريج أحاديث الإحياء ، والأحاديث التي يشير إليها الترمذي في الباب ، والزيلعي لتخريج أحاديث الهداية والكشاف ، فكان كل واحد منهما يعين الآخر اهـ . فهذه الصور الصحيحة تعطينا فكرة وضاعة عن متانة خلق الحافظ الزيلعي ، وبالتالى عن عبقريته الفذة ونبوغه ، وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً في تحصيله للعلوم — والحديث منها —

بنوع خاص ، وهكذا عاش طول حياته حريصاً على الإفادة والاستفادة درساً ودراسة وتأليفاً وعبادة وتقى ، حتى وافته منيته في القاهرة في الحادى عشر من المحرم سنة اثنين وستين وسبعائة — ٧٦٢ — هجرية في وقت كان العالم الإسلامى في أشد الحاجة إلى فضله وعلمه ، ومواهبه الفذة وعبقريته النادرة ، وانتشر نعيه في العالم الإسلامى كله بسرعة البرق ، وكان هذا النعى شديداً عليهم لدرجة كبيرة ، بكوا فيه الأخلاق الفاضلة ، والمزايا الرفيعة ، سقى الله جدته من وابل رحمته ، ونور ضريحه .

٢ — والحافظ ابن حجر الذى اختصر كتاب « نصب الراية » ، وسماه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » ، لم يخرج عن دائرة تفكير الزيلعى في تأليف كتابه ، ومشى معه في نفس الطريق ، سوى الاختصار في العبارات وحذفها ، ومن قارن بين الكتابين يقضى العجب من براعة ابن حجر في الاختصار الذى لم يخل بأصل الكتاب ، ولا عجب فمن عرف ابن حجر وحفظه وحذقه وذكاه الخارق وسعة اطلاعه ، وسرعة قراءته المركزة واستيعابه مطالعة دواوين كثيرة من كتب السنة لم يطلع على كثير منها إلا الأفراد ، عرف أنه ابن بجدتها ، والحائز قصب السبق في هذا المضمار . وابن حجر كما يظهر من تأليفه هذا أراد أن ينتفع به أكبر عدد ممكن من الناس . الأمر الذى جعلنا نجزم بأنه هو الآخر يحمل روحاً رياضية صافية وضاءة يمشى مع الحق . متأثراً به إلى حد كبير ، شأنه في ذلك شأن من يحكم كتاب الله وسنة رسوله ، ويجعلهما قدوته وإمامه .

وأما الحافظ ابن حجر مؤلف « الدراية » ، وإن كنا نترجم له ترجمة موجزة ، فإننا نقف أمام شخصيته الفذة ، موقف الإكبار والإجلال . فهو الإمام الحافظ الجليل أحمد بن على ابن محمد بن حجر العسقلانى . المولود في مصر القديمة سنة ثلاث وسبعين وسبعائة — ٧٧٣ — هجرية ، كان ملء السمع والبصر في زمانه ، ولا يزال اسمه غصناً طرياً يذكره العلماء والطلاب في كثير من الجامعات والمعاهد والمدارس والمساجد ، فلا ندرى من أى ناحية نبتدىء ، وأمامنا نواح ضخمة هيأت له هذه الشهرة الواسعة النطاق التى طبقت الحافظين ، فالذكاؤ والوقاد ، والحافظة الواعية ، والنشاط الموصول ، وسعة الاطلاع ، وجمال النفس ، وصفاء الذهن ، وإطافة الحس ، ورقة العاطفة ، وجمال الأسلوب وجزالته ، ودقة الملاحظة ، وقراءته المنظمة المركزة مع السرعة الفائقة ، وجودة الفهم . كل صفة من هذه الصفات

جديرة بالبحث والمقارنة ، فكيف وكلها مجتمعة فيه هيات له مكاناً رفيعاً ، وجعلته نجماً لامعاً مرموقاً في المجتمع الإسلامي في كافة أقطاره وأمصاره . ونابعة من كبار النوابغ في العلوم كافة — وفي علم الحديث خاصة — لاسيما وقد حصل له من العناية الإلهية ، والتوفيقات الصمدانية الشيء الكثير ، وحظى بأساتذة فحول كبار ، أخلصوا في تثقيفه وتعليمه وتوجيهه وإرشاده ، فبل مثل الحافظ العراقي حافظ الحديث ونابعته ، وهو أستاذه فيه . أو مثل إبراهيم بن أحمد التنوخي أستاذ القراءات والحائز قصب السبق فيه ، وقد قرأ عليه ابن حجر هذا الفن قراءة متقنة . وكذلك قرأ على الحافظ الهيثمي . وهو كما عرفناه نابعة في الحديث وسعة الاطلاع وكثرة المحفوظات لمتون الاحاديث واستحضارها ، وقرأ على ابن الملقن وقد كان آية من آيات الله واسع الاطلاع ، كثير التصانيف ، حاضر البديهة ، دقيق الملاحظة ، وتحصل اللغة العربية على المجد الفيروز آبادي صاحب القاموس المحيط في اللغة العربية ، وغيرهم ، هؤلاء الحفاظ الكبار تأثر بهم تأثراً كبيراً ظهر ذلك جلياً في مؤلفاته العديدة الكثيرة ، وبعد أن قام بواجبه في هذه الحياة الدنيا خير قيام ، ناداه ربه فاستجاب لندائه ، وفاضت روحه المطمئنة إلى ربها راضية ببقائه ليلة السبت المسفرة عن اليوم الثامن والعشرين من ذي الحجة سنة اثنين وخمسين وثمانمائة هجرية — ٨٥٢ — وشيعته القاهرة كلها في موكب مهيب إلى مثواه الأخير بأكية حزينة ، ودفن بالقرافة بالقاهرة ، بالقرب من الليث بن سعد ، وقد قبل نعيه في الأفطار الإسلامية الأخرى بوجوم وحزن عميقين ، بكوا فيه مادة العلم الغزيرة والنبوغ والحفظ والذكاء المنقطع النظير . متضرعين إلى الله بأن يسبغ على جدته شأيب الرحمة والرضوان ، ويكرمه في دار كرامته بالحسن وزيادة .

إن كتاب « نصب الراية » ، ومختصره « الدراية » في تخريج أحاديث الهداية ، حظى الأول برعاية واهتمام الزيلعي ، وحظى الثاني بنشاط ودقة ملاحظة ابن حجر ، وتكلمنا على ترجمتهما باختصار ، وعلى مزايَا كتابيهما ، فقد أردنا بعد الاعتماد على الله والاتكال عليه وحده أن نشارك بقدر الاستطاعة والإمكان في وضع تعليق على الدراية ، فخرجنا الكثير من الأحاديث واستوعبنا ذكر مخزجها وعزوانها إلهيم عن لم يذكرهم ابن حجر . وذكرنا أسباب الضعف وأشرنا أيضاً إلى الراجع الذي يوجهه الماديل ، رائدنا في كل ذلك تبيان الحقيقة ، والسير وراء الدليل بقوة ، كما أننا صححنا في طبعتنا هذه الأغلط التي وجدناها في الطبعة الهندية

التي طبعتها عليها وهي النسخة المطبوعة في مطبعة محبوب المطابع بدھلي ، وذلك بالرجوع إلى الأصل ، وإلى الأصول المطبوعة الموجودة لدينا ، والتي كانت من مصادر المؤلف ، كما أننا بذلنا قصارى جهدنا في إصدار طبعتنا هذه في ثوب جد قشيب من حيث الورق ، وجودة الطباعة ، والاعتناء التام بالتصحيح والتنسيق والمراجعة ، راجياً أن ينال عملنا هذا لدى القراء الكرام استحساناً وتقديراً للجهود ، أو نقداً يراد به وجه الحق ، فأندرك ذلك في الطبعة القادمة إن شاء الله تعالى .

إن في كتاب « الدراية » الآنف الذكر نقولا من كتب نادرة لم تطبع حتى الآن ولم تر النور ، ومن المؤكد أنه لم يطلع عليها إلا القليل من الرجال الأفذاذ كإبن حجر وأمثاله ، كصاحاب ابن خزيمة وأبي عوانة وإبن حبان وإبن السكن ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، ومجموعة كبيرة من المسانيد والسنن والمعاجم ، النافعة في الحديث والفقه المقارن والجرح والتعديل ، كل هذا زاد في ثرائنا الديني الإسلامي بحيث أصبح الكتاب دائرة معارف عامة شاملة لأدلة الفقهاء لأنه أحاط بأدلتها ، فالمالكي والحنفي والشافعي والحنبلي وغيرهم ، كل واحد منهم يجد فيه ضالته المنشودة ، وذخيرته النفيسة .

إن كتاب « الدراية » وتعليق عليه يشكل الكتاب الخامس في سلسلة مطبوعاتنا لكتب السنة التي أصدرناها وبيانها كالآتي :

١ - (١) جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد ، للإمام الجليل محمد بن محمد ابن سليمان الروداني المغربي ، الذي جمع فيه ١٤ كتاباً هي خلاصة كتب السنة وأشهر أمهاتها ، وأعني بها : الموطأ للإمام مالك ، والصحيحين للبخاري ومسلم ، والسنن : للفسائي وأبي داود والترمذي وإبن ماجه ، والمسانيد للأئمة : أحمد بن حنبل والدارمي وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار ، والمعاجم الثلاثة للطبراني : الكبير والأوسط والصغير ، فهذه الموسوعة العلمية الدينية الشاملة تعتبر أكبر دائرة معارف في الحديث النبوي والتشريع الإسلامي ظهرت في عالم المطبوعات حتى الآن ، وزاد عدد أحاديثها على العشرة آلاف حديث في العقائد والعبادات والمعاملات والتفسير والسير والمغازي والإرشاد والتوجيه ، محدوفة الأسانيد والمكررات ، وهو في مجلدين عظيمين . (٢) وبذيل جمع الفوائد كتابنا « أعذب الموارد في تخریج جمع الفوائد » لمحرر هذه الأسطر ، خرجت أحاديثه لمعرفة درجتها من الصحة

والحسن والضعف ، وعزوتها إلى مصادرها ، نقلا من كتب الحفاظ الأجلاء المشهود لهم بطول الباع ، والنبوغ في هذا العلم ، وذلك إتماماً للفائدة المرجوة من هذا الكتاب .

٢ - (١) منتقى ابن الجارود ، الكتاب الملحق بالصحيح والذي يعتبره الحفاظ في درجة الموطأ وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وابن السكن والمستخرجات على الصحيحين ، والعزول إلى هذه الكتب معلم بالصحة ، ولنفاد الحديث وكبار رجاله في مختلف عصورهم وأقطارهم ثناء وعرفان بقدر المنتقى . ومراجع كتب الحديث والرجال تحمل الكثير من هذا الثناء . (٢) وبذيل المنتقى كتابنا « تيسير الفتح الودود في تخريج المنتقى لابن الجارود » لحرر هذه الأسطر ، قت بتخريج المنتقى تخريجاً متقناً يسر الناظر النصف .

٣ - عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة مما وافق فيه الأئمة الستة أو أحدهم ، وهم : البخارى ومسلم والنسائي وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، للإمام السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى ، صاحب تاج العروس شرح القاموس . نهج فيه مؤلفه نهجاً قوياً في أسلوبه ، وأطال النفس في بيان طرق الأحاديث وجمعها ، وقد سار وراء الدليل بقوة ، وأى قول تشهد له دلائل القرآن الكريم والسنة المطهرة ، فقبوله متحتم على العين والرأس ، وليكن فقهاً أو حديثاً فالأمر سيان .

٤ - (١) تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، ذلك الكتاب الذى حاز إعجاب وتقدير كبار الحفاظ والباحثين والنقاد فقرظوه ووصفوه بأنه أجمع كتاب في أحاديث الأحكام والفقه المقارن ، وقد كاد أن يصل إلى الإحاطة التامة بأدلة فقهاء المسلمين . فهو مرجع وافي لمن يريد النقصى في استيفاء الأدلة وجمع طرقها ، وفيه تجلت عبقرية الحافظ ابن حجر ونبوغه وآثرانه وإنصافه ، وسعة اطلاعه . فقد تسكّم على الأحاديث وحقّقها تحقيقاً علياً رصيناً ، ورجح الصواب وزيف الخطأ ، كلام المطلع الناقد البصير . (٢) وبذيل التلخيص تعليقنا عليه تعليقاً وجيزاً حسبما يقتضيه المقام .

٥ - (١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية للحافظ ابن حجر . (٢) تعليقنا عليه وهو بذيل الدراية ، وقد تقدم الكلام عليهما آنفاً .

قبل أن أختتم هذه المقدمة ، أرى لزماً على : شكر السادة الأجلاء الأفاضل الذين تفضلوا

وشجعوني مادياً وأديباً مما حفزني على إصدار هذه المجموعة الكبيرة المتقدمة الذكر
فالتشجيع أعظم حافز ، وأكبر باعث على مواصلة الأعمال النافعة ، وتذليل الصعاب ، واجتياز
العقبات الكأداء ، وقد كان لتشجيعهم وتقديرهم أحسن الأثر وأطيبه في نفسي ، فلمهم جميعاً
وافر الشكر وجزيل الثناء .

ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير ، سبحان ربك رب العزة عما يصفون ،
وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين ، وصل اللهم على عبدك ورسولك ونبيك
وحبيبك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

عبد السنة النبوية وخادمها
السيد عبد الله هاشم اليماني المدني

المدينة المنورة (الحجاز) المملكة العربية السعودية
١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٨٤ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على التوفيق إلى الهداية ، وسلوك طريق أهل الدراية ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وله على ذلك في كل شيء آية ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي له في الشرف أعلى غاية ، وفي السؤدد أقصى نهاية ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاماً دائماً ما استلزمت النهاية والبداية .

أما بعد : فإنني لما لخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز ، للإمام أبي القاسم الرافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل ، مع مزيد كثير ، كان فيما راجعت عليه تخريج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي ، فسألني بعض الأحباب الأعزة أن أخلص الكتاب الآخر ، لينتفع به أهل مذهبه ، كما انتفع أهل المذهب ، فأجبت إلى طلبه ، وبأدرت إلى وفق رغبته ، فلخصته تلخيصاً حسناً مبيناً ، غير مخزل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يستغنى عنه ، والله المستعان في الأمور كلها ، لا إله إلا هو .

وهذه فهرسة كتبه : الطهارة ، الصلاة ، الجنائز ، الزكاة ، الصوم ، الحج ، النكاح وتوابعه ، العتق وتوابعه ، الإيمان والتدور ، الحدود والسير ، وفيه الجزية ، والموادعة والبغاة ، وأحكام المرتدين ، والقيط واللقطة ، والآبق والمفقود ، والشركة ، الوقف ، البيوع ، الصرف ، الحوالة والكفالة ، القضاء والشهادات ، وفيه الوكالة والدعوى ، والإقرار والصلح ، المضاربة والوديعة ، العارية ، الهبة ، الإجارة ، المكاتب ، الولاء ، الإكراه ، الحجر ، الغصب ، الشفعة ، القسمة ، المزارعة ، المساقاة ، الذبائح ، الاضحية ، الكراهية ، إحياء الموات ، الأشربة ، الصيد ، الرهن ، الجنائيات ، الديات ، القسامة ، العقول ، الوصايا ، آخر الكتاب .

(١)

كتاب الطهارة

قوله : روى المغيرة بن شعبة : أن النبي ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً ، وتوضأ ومسح على ناصيته وخفيه انتهى . وهذا منتزع من حديثين .

١ - أما حديث السباطة فرواه ابن ماجه^(١) من طريق شعبة ، عن عاصم هو ابن أبي النجود ، عن أبي وائل ، عن المغيرة بن شعبة : أن رسول الله ﷺ أتى سباطة قوم فبال قائماً ، قال شعبة ، قال عاصم : وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل ، عن حذيفة وما حفظه ، قال شعبة : فسألت منصوراً أخذته عن أبي وائل عن حذيفة انتهى . قلت : قد وافق عاصماً عليه حماد بن أبي سليمان كما بينته في شرح الترمذى ، وقول عاصم : إن الأعمش ما حفظه ليس بمقبول لموافقة منصور له ، وهما أحفظ من عاصم وحماد ، لكن الذى يظهر أن الحديث عند أبي وائل عنهما معاً ، لأن في رواية الأعمش ومنصور زيادة ليست في رواية عاصم ، والله أعلم ، وطريق الأعمش^(٢) متفق عليه وفيها ذكر مسح الخف عند مسلم .

٢ - وأما حديث المسح على الناصية والخفين : فأخرجه مسلم^(١) من رواية عروة

١ - (١) رواه أيضاً أحمد . والبيهقى ، وأشار إليه الترمذى بعد أن ذكر حديث أبي وائل عن حذيفة ، وقال : حديث أبي وائل عن حذيفة أصح ، قال ابن حجر : هو كما قال الترمذى ، وإن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروایتين ، لكون حماد وافق على قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش . ومنصور لا نفاقهما ، أصح من رواية حماد . وعاصم ، لكونهما في حفظهما مقال اهـ (٢) رواه أيضاً الأربعة . وابن أبي شعبة في مصنفه بالفاظ متقاربة . وأخرجه البيهقى من عدة طرق .

٢ - (١) لقد وهم ابن الجوزى . والمنذرى . والمجد ابن تيمية ، فعزوا الحديث إلى الصحيحين ، وليس كذلك ، بل انفرد به مسلم فقط ، والحديث : رواه أيضاً الطبرانى ولم يذكر العمامة .

ابن المغيرة عن أبيه : أن النبي ﷺ توضأ ومسح بناصيته وعلى العمامة وعلى الخفين ، وفي المسح على العمامة أحاديث ، منها حديث أنس (٢) رأيت النبي ﷺ يتوضأ ، وعليه عمامة قطرية ، فأدخل يده من تحت العمامة ، فمسح مقدم رأسه ، ولم ينقض العمامة ، أخرجه أبو داود والحاكم .

(٢) رواه أيضاً البيهقي . وابن ماجه . وقال الحاكم : وهذا الحديث ، وإن لم يكن إسناده على شرط الكتاب ، فإن فيه لفظة غريبة ، وهى : أنه مسح بعض رأسه ولم ينقض العمامة ، اهـ . والحديث سكت عنه أبو داود ، وقد روى عنه أنه قال : ما كان فى كتابى هذا من حديث فيه وهن شديد يثبت ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . وقال : ذكرت فيه الصحيح . وما يشبهه . وما يقاربه ، ولأجل كلامه هذا ، فقد أجاز ابن الصلاح . والنووى . وغيرهما من الحفاظ ، العمل بما سكت عنه أبو داود ، قال النووى : إلا أن يظهر فى بعضها أمر يقدح فى الصحة . والحسن ، وجب ترك ذلك ، والحافظ المتذرى : اعتنى بسنن أبى داود ، اعتناء شديداً ونقده نقداً مركزاً على أسس سليمة . فى بعض الأحاديث التى سكت عليها ، وبين ضعفها ، فيكون ذلك خارجاً عما يجوز العمل به ، وما سكتنا عليه فلا شك أنه صالح للاحتجاج ، والحديث المذكور : سكت عنه أبو داود ، ووافقه على ذلك كثير من الحفاظ فسكتوا عنه ، منهم الخطابى . فى معاملة . . والمتذرى . فى مختصر السنن . . والزيلعى . فى نصب الراية . . وابن القيم . فى تهذيب السنن والزاد . . وغيرهم . فلم يتعقبوه بما يوجب ضعفه ، وأما ابن حجر : فقد قال : فى إسناده نظر اهـ . وذلك لأن أبا معقل الراوى عن أنس ، مجهول . وبقيّة رجال إسناده رجال الصحيح ، وقد مشى بعضهم على هذا ، فضعف الحديث ، وأبو معقل : روى عن أنس ، وعنه عبد العزيز بن مسلم ، مجهول ، روى له أبو داود وابن ماجه ، وحديث أنس على ما فيه من مقال ، واختلاف أنظار الحفاظ فى صلاحيته . أو عدمه ، فقد عضده حديث مرسل رواه الشافعى عن عطاء : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، وحسر العمامة عن رأسه ، ومسح مقدم رأسه » . فهذا وإن كان مرسلًا فقد أفاد أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة . ولا تعرض للسفر ، وقد اعتضد كل من المرسل والموصول بالآخر ، وحصلت القوة من الصورة المجموعة ، وهذا مثال لما يذكره الشافعى من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر . أو مستند ، وأيضاً عضد بما أخرجه =

٣ — حديث : « إذا استيقظ ^(١) أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً ، فإنه لا يدري أين باتت يده » أخرجه مسلم من طريق عبدالله بن شقيق عن أبي هريرة بهذا ، إلا أنه قال : من نومه . وأخرجه من رواية أبي صالح عن أبي هريرة أيضاً بلفظ : « إذا قام أحدكم من الليل ، الحسديث . وأخرجه البخاري من طريق الأعرج عنه بلفظ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في الإناء » الحديث ، ذكره بلفظ الامر بالغسل ولم يذكر العدد . وأخرجه البزار من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة بلفظ : « فلا يغمس يده في طهوره » بزيادة نون التأكيد في يغمس ، وهي موافقة لإيراد الاصل . وفي الباب عن جابر ^(٢) أخرجه ابن ماجه بلفظ : « إذا قام أحدكم من النوم فأراد أن يتوضأ

= سعيد بن منصور من حديث عثمان في صفة الوضوء « أنه مسح مقدم رأسه ، وفيه : راو مختلف فيه ، وصح عن ابن عمر الاكتفاء بمسح بعض الرأس ، قاله ابن المنذر وغيره ، ولم يصح عن أحد من الصحابة إنكار ذلك ، قاله ابن حزم ، وهذا بما يقوى المرسل . والموصول المتقدم ذكرهما ، ومعظم الصحابة الذين وصفوا وضوءه صلى الله عليه وسلم . وصفوا أنه استوعب مسح الرأس ، ولكن قد ثبت أنه مسح على الرأس فقط ، وعلى العمامة فقط ، وعلى الرأس والعمامة فقط ، وكل ذلك صحيح ثابت . ومدون في أشهر أمهات كتب السنة المطهرة ، وهو صلوات الله وسلامه عليه بين لنا منازل إلينا من ربنا جل شأنه بياناً شافياً ، لا يدع مجالاً للشك والارتباب ، فقصر الأجزاء على بعض ماورد بلا موجب أو مرجح ، ليس هو من ذاب طالب الحق ، وقال في النيل : وبعد هذا فلا شك في أولوية استيعاب المسح لجميع الرأس ، وصحة أحاديثه ، ولكن دون الجزم بالوجوب مفاوز وعقبات اه . ومن هذا تعلم أن ما قاله ابن القيم في الزاد : إنه لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في حديث واحد أنه اقتصر على مسح بعض رأسه البتة ، مردود ، لما ذكرناه آنفاً . والله أعلم .

٣ — (١) حديث أبي هريرة : رواه أيضاً مالك . وأحمد . والأربعة والشافعي . وابن الجارود ، بالفاظ متقاربة وصححه الترمذي . وفي لفظ الترمذي وأحمد وابن ماجه « إذا استيقظ أحدكم من الليل » . وللحديث طرق ، منها : عند ابن عدى بزيادة « فليرقه » ، وقال : لأنها زيادة منكرة ، ومنها : عند ابن خزيمة وابن حبان . والبيهقي بزيادة « أين باتت يده منه » ، قال ابن مندة هذه الزيادة رواها ثقات ، ولاأراها محفوظة . (٢) رواه أيضاً الدارقطني =

فلا يدخل يده في وضوئه حتى يغسلها فإنه لا يدرى أين باتت يده ولا على موضعها .

٤ — حديث : « لا وضوء لمن لم يسلم الله تعالى » لم أجده بهذا اللفظ . وروى أبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق يعقوب بن سلمة عن أبيه عن أبي هريرة ^(١) رفعه : « لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » . ووقع في رواية الحاكم : يعقوب ابن أبي سلمة فظنه المأجشون فصاحه على شرط مسلم فوهم ، ويعقوب بن سلمة هو الليث مجهول الحال ، وأخرجه الدارقطني من رواية أيوب النجار ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة عن أبي هريرة ^(٢) بلفظ : « ما توضأ من لم يذكر اسم الله عليه » ، ورجاله ثقات ، إلا أن أيوب لم يسمعه من يحيى ، فقد ثبت عنه أنه قال : لم أسمع من يحيى إلا حديثاً واحداً ، وفي الباب عن أبي سعيد ^(٣) أخرجه ابن ماجه والحاكم ، من طريق كثير بن زيد ، عن ربيع ابن عبد الرحمن بن أبي سعيد ، عن أبيه عن أبي سعيد باللفظ الاول ، وأسنده الحاكم إلى الأثرم ، قال : سألت أحمد عن التسمية في الوضوء فقال : أحسن ما فيها حديث كثير بن زيد ، وعن سعيد ^(٤) بن زيد أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم من طريق رباح ابن عبد الرحمن أنه سمع جدته بنت سعيد بن زيد ، تحدث أنها سمعت أباها ، ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال : أحسن شيء في هذا حديث رباح . وعن أحمد قال : لا أعلم في هذا الباب حديثاً له لإسناد جيد . وقال ابن أبي حاتم : ليس عندنا بذلك الصحيح . وعن سهل بن سعد ^(٥) أخرجه ابن ماجه من رواية عبد المهيمن بن عباس بن سهل ، عن أبيه عن جده . وعن أبي

== وفي الباب : عن ابن عمر . رواه الدارقطني من عدة طرق بأسانيد حسنة . وابن ماجه وابن خزيمة بزيادة لفظ ومنه ، وعن عائشة . رواه ابن أبي حاتم في العلل . وحكى عن أبيه أنه وهم .

٤ — (١) رواه أيضاً أحمد . والترمذي في العلل . والدارقطني . وابن السكن . والبيهقي . (٢) رواه أيضاً البيهقي ، وفي إسناده : محمود بن محمد الظفري وليس بالقوى ، وفيه أيضاً : أيوب النجار . قال ابن معين : إنه لم يسمع من يحيى بن كثير إلا حديثاً واحداً غير هذا . (٣) رواه أيضاً أحمد . والدارمي . والترمذي في العلل . وابن ماجه . والحاكم . وابن عدى . وابن السكن . والبزار . والدارقطني . والبيهقي . (٤) رواه أيضاً أحمد . والبزار . والدارقطني . والعقيلي . (٥) رواه أيضاً الطبراني . وفيه : عبد المهيمن بن عباس . وهو ضعيف .

سيرة^(٦) أخرجه الطبراني من رواية عبد الله بن سبرة عن جده أبي سبرة به .

وفى هذا الباب عن أنس^(٧) قال : طلب بعض أصحاب النبي ﷺ وضوءاً ، فقال رسول الله ﷺ : « هل مع أحد منكم ماء ؟ فوضع يده في الماء وقال : توضؤا بسم الله » الحديث أخرجه ابن خزيمة والنسائي ، ترجم عليه النسائي ، ثم البيهقي : باب التسمية عند الوضوء . وعن عبد الله بن مسعود سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا نظرت أحدكم فليذكر اسم الله ، فإنه يطهر جسده كله » الحديث أخرجه البيهقي من طريقه ، ومن طريق أبي هريرة ، وابن عمر . وأسانيدها ضعيفة^(٨) . وعن عائشة : كان رسول الله ﷺ إذا من طهوراً سمي الله ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده ضعيف . ويعارض ذلك كله : حديث رفاعة بن رافع في قصة المسىء صلته : « إذا قت فتوضأ كما أمرك الله » الحديث . وليس للتسمية فيه ذكر ، أخرجه أصحاب السنن وأصله في الصحيح من حديث أبي هريرة بدون هذه الزيادة . وعن المهاجر^(٩) بن قنفذ قال : أتيت النبي ﷺ وهو يتوضأ فسلمت عليه ، فلم يرد علي ،

(٦) رواه أيضاً الطبراني في الأوسط . وفيه عيسى بن سبرة وهو ضعيف ، وفى الباب . عن عائشة رواه البزار . وأبو بكر بن أبي شيبة . وابن عدى ، وفى إسناده حارثة ابن محمد . وهو ضعيف ، وعن أم سبرة رواه الدولابي في الكنى . والبغوى في الصحابة . وفيه : عيسى بن سبرة . وهو ضعيف ، وعن علي . رواه ابن عدى : وقال إسناده ليس بمستقيم ، وعن أنس . رواه عبد الملك بن حبيب الأندلسي ، وعبد الملك شديد الضعف . (٧) رواه أيضاً الدارقطني . وقال البيهقي : هذا أصح ما في التسمية . وأصل الحديث عن أنس متفق عليه ، وإنما المقصود برواية معمر : هذه اللفظة التي ذكر فيها التسمية . قال ابن حجر : والظاهر أن مجموع الأحاديث يحدث منها قوة تدل على أن له أصلاً ، وقال ابن أبي شيبة : ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله . قال ابن سيد الناس . ولا يخلو هذا الباب من حسن صريح ، وصحيح غير صريح . (٨) أحاديث ابن مسعود . وأبي هريرة . وابن عمر رواها أيضاً الدارقطني . وفى إسناده الأول يحيى بن هشام السمسار : وهو متروك وفى الثاني : مرداس ابن محمد بن عبد الله بن أبان عن أبيه وهما ضعيفان . وفى الثالث : أبو بكر الداهري عبد الله ابن الحكم وهو متروك ومنسوب إلى الوضع . (٩) رواه أيضاً أحمد . وابن ماجه . والطحاوى ، وقال الحاكم : إنه صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، فالنسائي يرويه من طريق شعبة ، والطحاوى . وأحمد من طريق عبد الوهاب بن عطاء ، وأبو داود من طريق عید =

فلما فرغ قال : « لأنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني كنت على غير وضوء » . أخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان وابن خزيمة والحاكم ، ووجه الدلالة منه : أنه امتنع من ذكر الله قبل الوضوء ، فكيف يوجب التسمية حينئذ وهي من ذكر الله ؟ وفيها من التصريح بذلك ما ليس في السلام . وعن ابن عمر قال : مر النبي ﷺ فسلم عليه رجل ، فلم يرد عليه ، حتى ضرب يده الخائط فتيمم ، ثم قال له : لأنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أني لم أكن على طهارة ، أخرجه أبو داود ورجح وقفه . وعن أبي الجهم أن رسول الله ﷺ أقبل من نحو بئر جل ، فلقه رجل فسلم عليه ، فلم يرد عليه ، حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ، ثم رد عليه السلام ، أخرجاه .

وعن ابن عمر قال : مر رجل ورسول الله ﷺ يقول ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه ، أخرجه مسلم ، ولم يذكر فيه التيمم . وأخرجه البزار من وجه آخر فقال فيه : فرد عليه . يقال : إنما رددت عليك خشية أن تقول : سلمت عليه فلم يرد علي ، فإذا رأيتي هكذا فلا تسلم علي ، فإني لا أرد عليك . وفي إسناده : أبو بكر رجل من آل عمر ، قال عبد الحق : هو ابن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ، قال : فيما أعلمه . وتعقبه ابن القطان وقال : من أين له أنه هو ؟ ورد عليه : بأنه ورد مصرحاً بنسبه في مسند أبي العباس السراج ، وله شاهد من حديث جابر أخرجه البزار أيضاً وابن ماجه . وفي الباب : حديث ابن عباس في قصة مبيته عند خالته ميمونة ، ووصفه لصلاة النبي ﷺ بالليل ووضوئه ، وليس فيه أنه سمي ، وفيه أيضاً أنه قرأ أول ما انتبه من النوم خواتم سورة آل عمران .

٥ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يواظب على السواك ، متفق عليه من حديث حذيفة (١) أن النبي ﷺ كان إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك . وعن (٢) عائشة قالت : كان النبي ﷺ إذا دخل بيته بدأ بالسواك ، أخرجه مسلم . ولأبي داود (٣) من وجه

= الأعلى ، وابن ماجه . وأحمد من طريق روح بن عباد ، والحاكم من طريق يزيد بن زريع ، كلهم عن سعيد - يعني ابن أبي عروبة - وهؤلاء كلهم من أصحاب سعيد ، سمعوا منه في حال الصحة ، أي قبل الاختلاط .

٥ - (١) رواه أيضاً : النسائي . وابن ماجه . والبيهقي . (٢) رواه أيضاً : أحمد والنسائي . وأبو داود . وابن ماجه وابن حبان . (٣) رواه أيضاً أحمد وابن أبي =

آخر عنها : أن النبي ﷺ كان لا يستيقظ من ليل أو نهار إلا تسوك قبل أن يتوضأ .
وعن ابن عمر (٤) : كان النبي ﷺ لا ينام إلا والسواك عنده ، فإذا استيقظ بدأ بالسواك ،
أخرجه أحمد والطيايلى وأبو يعلى . وعن زيد (٥) بن خالد قال : ما كان رسول الله ﷺ
يخرج من بيته لشيء من الصلوات حتى يستاك ، أخرجه الطبرانى ، وعن ابن عباس (٦) قال :
كان رسول الله ﷺ يصلى بالليل ركعتين ركعتين ، ثم ينصرف فيستاك ، أخرجه النسائى
وابن ماجه ، وفى الباب : حديث عائشة فى استنانه ﷺ فى مرض وفاته بالسواك الذى كان
مع عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق ، متفق عليه .

وعن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك
مع كل صلاة » . متفق عليه . وقال مسلم : عند كل صلاة . وفى رواية للنسائى وابن خزيمة
والحاكم : عند كل وضوء ، وعلقها البخارى . وأخرجه أبوداود والترمذى من حديث زيد بن
خالد وفيه : قصة لزيد (٧) . وأخرجه ابن عدى والبيهقى عن جابر (٨) وفيه : رفع هذه القصة .

٦ — قوله : روى أن النبي ﷺ كان عند فقد السواك يعالج بالإصبع ، لم أجده من
فعله (٩) وإنما جاء من قوله ، فأخرج البيهقى عن أنس مرفوعاً : « يجزى من السواك

= شية والبيهقى . وفيه : على بن زيد بن جدعان ، ولا يحتج به ، ورواه أيضاً أبو نعيم من حديث
هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : كان يـ قد فإذا استيقظ تسوك . ثم توضأ .
(٤) رواه أيضاً : الطيايلى وأحمد . وأبو يعلى والطبرانى فى الكبير . وإسناده ضعيف .
وفى بعض طرقه من لم يسم ، وفى بعضها حسام بن مصك . (٥) ورجاله موثقون .
(٦) رواه أيضاً : الحاكم وصححه على شرطهما . (٧) رواه أيضاً أحمد . والبيهقى وصححه
الترمذى (٨) عن جابر قال : كان السواك من أذن النبي ﷺ موضع القلم من أذن
الكتاب ، أ هـ . قال البيهقى : رواه عن ابن إسحاق : سفيان ، ولم يروه عن سفيان إلا يحيى بن
اليمان . ويحيى بن اليمان ليس بالقوى عندهم ، ويشبه أن يكون وهم من حديث زيد بن خالد
إلى هذا .

٦ — (١) لقد ورد ذلك من فعله فى الحديث الذى رواه أحمد فى مسنده من حديث
على بن أبى طالب « أنه دعا بكوز من ماء ، ففسل وجهه وكفيه ثلاثاً ، وتمضمض ، فأدخل
بعض أصابعه فى فيه » الحديث ، وفى آخره : هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
بإسناده جيد .

الاصابع ، . وذكره من طرق ووهاها ، وقد صحح أيضاً بعض طرقه . وروى الطبري في الاوسط عن عائشة قالت : قلت : يا رسول الله الرجل يذهب غوه أيسناك ؟ قال نه ، قلت : فكيف يصنع ؟ قال : يدخل إصبعه في فيه ، وإسناده ضعيف .

٧ — قوله : أن النبي ﷺ فعل المضمضة والاستنشاق على المواظبة ، لم أره صريحاً هكذا . وكان ذلك مأخوذاً من أن الذين وصفوا وضوءه لم يختلفوا في ذكر المضمضة والاستنشاق . فمن ذلك حديث عبد الله^(١) بن زيد بن عاصم ، متفق عليه ، وفيه : تمضمض واستنشق واستنثر ، وكذا حديث عثمان^(٢) لكن ليس فيه استنثر ، ومن ذلك حديث ابن عباس في البخاري قال فيه : فأخذ غرفة فتمضمض بها واستنشق . وحديث المغيرة بن شعبة نحوه ، دون الغرفة ، كذلك أورده في كتاب اللباس . وحديث علي^(٣) عند أصحاب السنن بلفظ تمضمض واستنثر . وحديث المقدم^(٤) بن معد يكرب فيه : ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ، أخرجه أبو داود . وحديث الربيع^(٥) بنت معوذ أخرجه أبو داود وفيه : ومضمض واستنشق مرة . وحديث^(٦) أبي مالك الأشعري أخرجه الطبراني وأحمد وإسحاق وابن أبي شيبة وفيه : ومضمض واستنشق . وحديث عائشة^(٧) أخرجه النسائي وفيه : ذكر المضمضة والاستنشاق . وحديث أبي بكر^(٨) أخرجه البزار وفيه : ومضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً .

٧ — (١) رواه أيضاً : مالك . وأحمد . والأربعة . وابن حبان . وابن الجارود . (٢) رواه أيضاً : أحمد وفيه زيادة « واستنثر » . والنسائي . وأبو داود . والدارقطني . والبيهقي ، وابن الجارود . (٣) رواه أيضاً : البيهقي . والدارقطني . وابن حبان . وأحمد . والدارمي . وابن الجارود . بالفاظ متقاربة وصححه الترمذي . (٤) رواه أيضاً : ابن ماجه والبيهقي مختصراً . والضياء في المختارة . وأحمد بزيادة « وغسل رجله ثلاثاً ثلاثاً » ، وسعيد ابن منصور ، والطحاوي ، وابن الجارود ، وإسناده صالح . (٥) رواه أيضاً . ابن ماجه . والبيهقي والترمذي مختصراً وقال : حديث حسن . وله طرق وألفاظ مدارها على عبد الله بن عقيل ، وفيه مقال . (٦) رواه أيضاً : عبد الرزاق في مصنفه ، وفيه شهر بن حوشب وجمهور الحفاظ الكبار على توثيقه . وكفي رواية مسلم عنه . (٧) رجاله رجال الصحيح ماعدى عبد الملك بن مروان بن الحارث فقد أخرجه النسائي . (٨) قال البزار : لا يروى إلا بهذا الإسناد ، وبكار ليس به بأس ، وابنه عبد الرحمن ، صالح ، قال الهيثمي : وشيخ البزار ، محمد بن صالح بن العوام ، لم أجد من ترجمه ، وبقيه رجاله رجال الصحيح .

وحدث أبي هريرة أخرجه أحمد والطبراني في الأوسط^(٩) من طريق غطاء عنه وفيه :
تمضمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً . وأخرجه أبو يعلى^(١٠) من طريق سعيد عن أبي هريرة
يلفظ : ثم تمضمض واستنثر . وحدث وائل بن حجر أخرجه الزار وفيه ضعف .
وحدث جبير بن نفير عن أبيه أخرجه ابن جبان وفيه : ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً .
وحدث أبي أمامة أخرجه أحمد وفيه ضعف . وحدث أنس أخرجه الدارقطني وفيه :
ومضمض ثلاث مرات واستنشق ثلاث مرات . وحدث طلحة بن^(١١) مصرف بن عمرو ،
عن أبيه عن جده ، أخرجه أبو داود والطبراني وسيأتي بعد هذا . وحدث أبي أيوب^(١٢)
أخرجه إسماعيل والطبراني وفيه : كان يتمضمض ويستنشق . وحدث ابن أبي أوفى^(١٣) أخرجه
أبو يعلى وفيه : ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً . وحدث البراء^(١٤) بن عازب أخرجه أحمد وفيه :
تمضمض واستنشق . وحدث أبي كاهل^(١٥) أخرجه الطبراني وابن عدى وفيه : وتمضمض
واستنشق ثلاثاً ثلاثاً . وحدث^(١٦) عبد الله بن أنس ، أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه :
ومضمض واستنشق ثلاثاً .

فصل

٨ — وورد الأمر بهما في حديث أخرجه البيهقي ، من طريق عمار بن أبي عمار عن أبي
هريرة^(١) : أن النبي ﷺ أمر بالمضمضة والاستنشاق . وروى مرسلًا وهو أقوى ،

(٩) ورجاله رجال الصحيح . (١٠) وفيه : أبو معشر يكتب من حديثه الرقاق . والمغازي
وفضائل الأعمال وبقية رجاله رجال الصحيح . (١١) والحديث سكت عنه أبو داود
والمنذري ، ولكن فيه : ليث بن أبي سليم وهو ضعيف . تركه ابن القطان . وابن مهدي .
وابن معين . وابن حنبل ، وقال النووي : اتفق العلماء على ضعفه ، وفيه أيضاً : مصرف
والدطلحة ، قال ابن القطان : مجهول . (١٢) وفيه : واصل بن السائب ، وهو متروك .
(١٣) وفيه فائد بن عبد الرحمن الكوفي ، متروك ، أتموه . (١٤) ورجاله موثقون .
(١٥) وفيه : الهيثم بن حماد . وهو متروك . (١٦) قال الهيثمي : وفيه : عبد الرحمن بن
عباد بن يحيى الزرقى . ولم أجد من ترجمه .

٨ — (١) رواه أيضاً الدارقطني وقال : لم يستدعه عن حماد غير هدية . وداود بن المحبر
وغيرهما يرويه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يذكر أبا هريرة . قال الشوكاني : =

وقيل : عن عمارة عن ابن عباس ، أخرجه يعقوب بن سفيان ، ثم البيهقي . وأخرج هو والدارقطني من طريق عروة عن عائشة مرفوعاً : « المضمضة والاستنشاق من الوضوء » الذي لا بد منه . وفي لفظ : « لا يتم الصلاة إلا به » ، وروى مرسلًا وهو أقوى .

٩ — قوله : حكى عن وضوء رسول الله ﷺ أنه تمضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً أخذ في كل مرة ماء جديداً ، أبو داود من طريق طلحة بن مصرف ، عن أبيه عن جده قال : دخلت على النبي ﷺ وهو يتوضأ والماء يسيل من وجهه ولحيته على صدره ، فرأيتُه يفصل بين المضمضة والاستنشاق . وأخرجه الطبراني من هذا الوجه وقال : عن جده كعب بن عمرو : أن رسول الله ﷺ توضأ فمضمض ثلاثاً ، واستنشق ثلاثاً ، يأخذ لكل واحدة ماء جديداً ، وهذا أظهر في المقصود وهو ضعيف .

١٠ — حديث : الأذنان من الرأس ، أبو داود من حديث ^(١) أبي أمامة قال : توضأ

= وهذا لا يضر ، لأن هدبة ثقة مخرج عنه في الصحيحين . فيقبل رفعه وما ينفرد به اه . وابن سيد الناس في شرحه على الترمذي ذكر الحديث المذكور ولم يتكلم عليه ، وعادته التكلم على ما فيه وهن .

١٠ — (١) هذا الحديث : أعله البعض من وجهين : أحدهما الكلام في شهر ابن حوشب . وأجاب عنه ابن دقيق العيد : بأن شهرآ قد وثقه أحمد . ويحيى ، والعجلي ، ويعقوب بن شيبة . وقال ابن القطان : ضعفه قوم . ووثقه آخرون ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : ليس بدون أبي الزبير . ولا أعرف لمضعفه حجة ، فهو لاء كبار الحفاظ ومن أصحاب الرغيل الأول من رجال الجرح والتعديل ، وثقوه وأثنوا عليه ، يضاف إلى ذلك : أن الجماعة ماعدا البخاري خرجوا له ، ورووا عنه . وثانيهما أنه مرفوع . ورفعاه وهم ، لأن سليمان بن حرب ثقة ، وقد وقفه . وقد أجاب عنه الزيلعي فقال : قد اختلف فيه على حماد ، فوقمه ابن حرب عنه ، ورفعاه أبو الربيع . واختلف فيه أيضاً على مسدد عن حماد ، فروى عنه الرفع ، وروى عنه الوقف ، وإذا رفع ثقة حديثاً ، ووقفه آخر ، أو فعلها شخص واحد في وقتين ترجح الرفع ، لأنه أتى بزيادة ، ويجوز أن يسمع الرجل حديثاً فيفتي به في وقت ويرفعه في وقت آخر ، وهذا أولى من تغليب الراوى ، اه . والحديث رواه الطبراني من طريق سميع عن أبي أمامة ، وإسناده حسن . وسميع : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : لا أدري من هو ، والظاهر أنه اعتمد في توثيقه على غيره .

النبي ﷺ فغسل وجهه ثلاثاً ويديه ثلاثاً ومسح برأسه وقال : الأذنان من الرأس . وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ : الأذنان من الرأس ، وكان يمسح رأسه مرة ، وكان يمسح الماقين ، وأخرجه الترمذى وقال : قال قتيبة ، قال حماد : لأدري هذا من قول النبي ﷺ أو من قول أبي أمامة وقال الترمذى : ليس لإسناده بالقائم . وقال الدارقطنى : رفعه وهم . وأخرجه الطحاوى بلفظ : أن النبي ﷺ توضأ فمسح أذنيه مع الرأس وقال : الأذنان من الرأس . وفى الباب عن عبد الله^(٢) بن زيد قال : قال رسول الله ﷺ : « الأذنان من الرأس » أخرجه ابن ماجه وفيه سويد بن سعيد ، وقد اختلط . وعن ابن عباس^(٣) مثله ، أخرجه الدارقطنى ، واختلف فى وصله وإرساله ، والراجح لإرساله . وعن أبي هريرة مثله ، أخرجه ابن ماجه والدارقطنى من طريقين ضعيفين ، وعن أبي موسى^(٤) أخرجه الدارقطنى والطبرانى ، وعن ابن عمر أخرجه الدارقطنى من طريقين ضعيفين ورجح له طريقاً موقوفة . وأخرجه عن أنس بإسناد ضعيف ، وعن عائشة^(٥) ورجح لإرساله . وفى الباب : عن ابن عباس فى صفة وضوء النبي ﷺ قال فيه : ثم مسح برأسه وأذنيه . باطنهما بالسباحتين ، وظاهرهما بإبهاميه ، أخرجه النسائى وابن حبان والحاكم وابن خزيمة وابن مende ، وأصله عند البخارى بدون ذكر الأذنين ، وترجم له النسائى : مسح الأذنين مع الرأس . وأخرجه^(٦) أبو داود من وجه آخر وفيه : ذكر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وقال فيه : ومسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة . وعن الربيع^(٧) بنيت معوذ أنها رأت رسول الله ﷺ يتوضأ قالت : فمسح رأسه ما أقبل منه فما أدبر وصدغيه وأذنيه مرة واحدة ، أخرجه أبو داود والطبرانى ، ومسح أذنيه مع مؤخر رأسه . وفى رواية ابن ماجه : مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين ،

(٢) هذا أمثل حديث فى الباب ، لاتصاله . وثقة رواة . وقواه المنذرى . وابن دقيق العيد ، (٣) قال ابن القطان : إسناده صحيح . لاتصاله وثقة رواة ، وأجاب الحافظ عبد الحق راداً على الدارقطنى تعليله الحديث بالاضطراب فى إسناده ، وأن إسناده وهم . وإنما هو مرسل ، قائل : وهذا ليس يقدر فيه . وما يمنع أن يكون فيه حديثان : مسند . ومرسل ، ١ هـ . (٤) قال الدارقطنى : والصواب أنه موقوف . والحسن لم يسمع من أبي موسى (٥) وفيه : محمد بن الأزهر . كذبه أحمد . وضعفه الدارقطنى ، (٦) رواه أيضاً : أحمد ، وأعله الدارقطنى ، وتعبه ابن القطان فقال : ما أعله به ليس علة . ولأنه إما صحيح أو حسن . (٧) رواه أيضاً أحمد والبيهقى ، وفيه : عبد الله بن محمد بن عقيل . وفيه مقال .

وخالف إماميه إلى ظاهر أذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما . وفي حديث عمرو^(٨) بن شعيب عن أبيه عن جده : ثم مسح برأسه وأدخل إصبعيه السباحتين في أذنيه ومسح بإمهاميه على ظاهر أذنيه وبالسباحتين باطن أذنيه ، أخرجه الأربعة إلا الترمذى وإسناده قوى .

وروى مالك والنسائي من حديث عبد الله الصنابحي في فضل الوضوء قال فيه : فإذا مسح رأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه . قال ابن عبد البر : هذا يدل على أن مسح الأذنين مع الرأس لقوله في هذا الحديث : « فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من أشفار عينيه . » ويعارض ذلك حديث على في القول في السجود : « سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره » . أخرجه مسلم ، واستدل به على أن الأذنين من الوجه وهو لأصحاب السنن والحاكم عن عائشة بنحوه .

ووردت أحاديث للتجديد منها حديث^(٩) عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لرأسه ، أخرجه الحاكم ثم البيهقي . وعن نمران^(١٠) بن جارية بن ظفر عن أبيه ذكره عبد الحق ، وتعبه ابن القطان بأنه إنما ورد بلفظ : خذوا للرأس ماء جديداً . قلت : وهو في الطبراني كذلك . وعن ابن عمر أنه كان إذا توضأ يأخذ الماء بإصبعيه لأذنيه ، أخرجه مالك في الموطأ عن نافع عنه .

١١ — قوله : روى في تحليل اللحية أنه ﷺ أمره جبريل عليه الصلاة والسلام بذلك ، ابن أبي شيبة وابن ماجه وابن عدى من حديث أنس أن النبي ﷺ قال : أتاني جبريل فقال : إذا توضأت فخلل لحيتك ، وفي إسناده ضعف شديد ، ولفظ ابن ماجه : كان إذا توضأ خلل لحيته ، ولكن قد روى أبو داود^(١) من وجه آخر عن أنس أن النبي

(٨) رواه أيضاً ابن خزيمة ، وقال ابن حجر : روى من طرق صحيحة ، وصرح في الفتح : أنه صححه ابن خزيمة وغيره . والحديث من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وفيه مقال عند المحدثين . ولم يتعرض له من تكلم على هذا الحديث . واختلف العلماء حول الاحتجاج بعمر بن شعيب عن أبيه عن جده اختلافاً كثيراً . والأكثر على توثيقه . ولعل ابن حجر : يرى توثيقه لهذا قوى حديثه هذا ولم يعترض بما يوجب ضعفه . (٩) قال الحاكم : هذا حديث على شرط الشيخين إن سلم من ابن أبي عبيد الله هذا ، وقال البيهقي : إسناده صحيح . (١٠) وفيه : دهثم بن قران . ضعفه جماعة ، وذكره ابن حبان في الثقات . ١١ — (١) رواه أيضاً البيهقي ، قال ابن القيم : قال ابن حزم : لا يصح حديث =

ﷺ كان إذا توضأ خلل لحيته ، وقال : هكذا أمرني ربي ، وأخرجه البزار والحاكم من وجه آخر عن أنس قال : رأيت رسول الله ﷺ إذا توضأ يخلل لحيته .

وجاء في تحليل اللبنة أحاديث ، منها : حديث عثمان أن رسول الله ﷺ كان يخلل لحيته ، أخرجه الترمذى وابن ماجه وأحمد وابن حبان وابن خزيمة والحاكم . قال الترمذى عن البخارى هو أصح شيء في هذا الباب . وقال الترمذى : حسن صحيح ، وحديث عمار : رأيت رسول الله ﷺ يخلل لحيته ، أخرجه الترمذى وابن ماجه وهو معلول . وحديث أنس تقدم قريباً . وحديث (٢) عائشة أخرجه أحمد والحاكم . وحديث (٣) أبى أيوب : أخرجه ابن ماجه ، وحديث ابن عمر (٤) : أخرجه ابن ماجه بلفظ : ثم شبك لحيته بأصابعه من تحتها . وحديث (٥) ابن عباس أخرجه الطبرانى وفيه : فى صفة الوضوء : ثم خلل لحيته . وحديث أبى أمامة أخرجه ابن أبى شيبة والطبرانى . وحديث (٦) ابن أبى أوفى وأبى الدرداء وكعب ابن مالك وأم سلمة ، أخرجهما الطبرانى . وحديث أبى بكره أخرجه البزار . وحديث (٧) جابر

= أنس هذا ، لأنه من طريق الوليد بن زروان ، وهو مجهول ، وبهذا أعله ابن القطان . (ورد) بأن الوليد هذا روى عنه جعفر بن برقان وحجاج . وأبو المليح الحسن بن عمر . وغيرهم ، ولم يعلم فيه جرح . (٢) حسنه ابن حجر ، ولم يتعقبه الذهبى ، (٣) رواه أيضاً : أحمد . والعقيلي . والترمذى فى العلل ، وفيه : واصل بن السائب ، قال البخارى . وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال النسائى : متروك الحديث ، وفيه أبو سورة لا يعرف . (٤) رواه أيضاً : الدارقطنى . والبيهقى . وصححه ابن السكن ، وفى إسناده : عبد الواحد ابن قيس ، وهو مختلف فيه . واختلف فيه على الأوزاعى . (٥) رواه أيضاً العقيلي ، وقال ابن حزم : لا يتابع عليه ، وفى إسناده : نافع أبو هرمرز ، وهو ضعيف جداً . (٦) حديث ابن أبى أوفى : رواه أيضاً : أبو عبيد فى كتاب الطهور ، وفيه : أبو الوراق ، وهو ضعيف . وحديث أبى الدرداء : رواه أيضاً : ابن عدى ، وفيه : تمام بن نجيح ، وهو لين الحديث . وحديث كعب بن مالك : فيه : مصرف بن عمرو بن السرى كلهم لا يعرفون ، وقال ابن أبى حاتم : مصرف لم يكن بصاحب حديث . وقال ابن القطان : لا يعرف ، وحديث أم سلمة : رواه أيضاً العقيلي فى الضعفاء . والبيهقى ، وفيه : خالد بن إلياس ، وهو منكر الحديث . (٧) وفيه : أصرم بن غياث وهو متروك الحديث ، قاله النسائى . وفى إسناده انقطاع قاله ابن حجر .

أخرجه ابن عدى . قال ابن أبي حاتم^(٨) في العلل ، قال سمعت أبي يقول : لا يثبت في تحليل اللحية حديث .

١٢ — وحديث : « خللوا بين أصابعكم قبل أن يتخللها نار جهنم » الدارقطني عن أبي هريرة بلفظ : « خللوا أصابعكم لا يتخللها النار يوم القيامة » وإسناده واه جداً ، وأخرجه من حديث عائشة نحوه بإسناد ضعيف أيضاً . وأخرجه الطبراني من حديث وائلة بلفظ : « من لم يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة » . وورد في الأمر بتخليل الأصابع أحاديث ، منها حديث^(١) لقيط بن صبرة : « إذا توضأت فأسبغ الوضوء وخلل بين الأصابع » أخرجه الأربعة وابن حبان والحاكم . وعن ابن عباس^(٢) رفعه : « إذا توضأت غفل بين أصابع يديك ورجليك » أخرجه الترمذى وابن ماجه . وعن المستورد^(٣) بن شداد قال : رأى رسول الله ﷺ : « إذا توضأ ذلك أصابع رجله يخنصره » أخرجه الأربعة إلا النسائي وفيه ابن طيبة ، لكن أخرجه البيهقي ، فقرنه بالليث وغيره .

قوله : روى عن النبي ﷺ أنه توضأ مرة مرة وقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، وتوضأ مرتين مرتين وقال : هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين ، وتوضأ

(٨) ولكن يعارض هذا : تصحيح الترمذى . والحاكم وابن القطان ، لبعض أحاديث الباب .

١٢ — (١) رواه أيضاً : أحمد والشافعى . وابن الجارود . وابن خزيمة ، والبيهقي ، وصححه الترمذى ، والبخارى ، وابن القطان ، وقال النووى : حديث لقيط بن صبرة : « أسانيد صحیحة ، وقد وثق إسماعيل بن كثير : أحمد ، وقال أبو حاتم : هو صالح الحديث ، وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، وعاصم وثقه أبو حاتم ، ومن عدى هذين من رجال إسناده فخرج له في الصحيح (٢) رواه أيضاً : الحاكم ، وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف ، ولكن حسنه البخارى ، لأنه من رواية موسى بن عقبة ، عن صالح ، وسماع موسى منه قبل أن يختلط . (٣) رواه أيضاً البيهقي ، وأبو بشر الدولابي ، والدارقطني ، وذكره ابن القطان في كتابه ، ثم قال : وابن طيبة ضعيف إلا أنه قد رواه غيره ، فصح بإسناده صحيح ، اهـ ، والبيهقي : قرنه بعمرو بن الحارث . والليث بن سعد ، وقد لاحظت أن المجد ابن تيمية في كتابه « منتقى الأخبار » عزى هذا الحديث إلى النسائي ، وقد قدشت عليه كثيراً في سننه فلم أجده ، مما جعلنى أتأكد حصول الوهم لابن تيمية في هذا العزو .

ﷺ ثلاثاً ثلاثاً وقال : هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي ، فمن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى فيه وظلم ، هو مركب من حديثين .

١٣ — فالأول : أخرجه ابن ماجه من حديث أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ دعا بماء فتوضأ مرة مرة فقال : هذا وظيفة الوضوء ، أو قال : وضوء من لم يتوضأ لم يقبل الله له صلاة ، ثم توضأ مرتين مرتين وقال : هذا وضوء من توضأ أعطاه الله كفلين من الأجر ، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال : هذا وضوئي ووضوء المرسلين من قبلي ، وإسناده ضعيف ، وهو من طريق زيد بن الحواري عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي . وأخرجه ابن ماجه أيضاً من طريق عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر كذلك قال : وقال في المتن في الثنتين هذا وضوء القدر من الوضوء وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال : هذا أسبغ الوضوء ، وهو وضوئي ووضوء خليل الله إبراهيم . وأخرجه الطبراني والبيهقي من هذا الوجه فقالا في الثنتين هذا وضوء من أوتى أجره مرتين ، وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن عبد الرحيم بن زيد عن أبيه عن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده ، قال أبو زرعة الرازي : معاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر . وقال أبو حاتم : عبد الرحيم بن زيد متروك ، وأبوه ضعيف ، ولا يصح هذا الحديث ، قلت : ولحديث ابن عمر طريق أخرى أخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي ، وليس فيه إلا المسيب بن واضح ، وهو صدوق كثير الخطأ ، ولعله دخل عليه حديث في حديث . وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وزيد بن ثابت نحو الأول ، تفرد به علي بن الحسين الشامي ، وكان ضعيفاً .

١٤ -- والحديث الثاني : أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي من طريق عمرو بن شعيبه عن أبيه عن جده^(١) : أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله كيف الطهور ؟ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً ، فذكر صفة الوضوء ثلاثاً ثلاثاً إلا الرأس ثم قال : هكذا الوضوء ، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم ، أو ظلم وأساء . وفي رواية ابن ماجه : فقد تعدى وظلم . وللنسائي : فقد أساء وتعدى وظلم .

١٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقي من طريقين ، والطحاوي ، وابن أبي شيبة وابن الجارود وابن خزيمة وصححه ، كما صححه غيره ، وفيه : عمرو بن شعيبه عن أبيه عن جده ،

١٥ - قوله : ويستوعب رأسه بالمسح وهو السنة ، كأنه يشير إلى حديث (١) عبد الله ابن زيد في صفة الوضوء ، ففيه : فمسح رأسه يديه ، وأقبل بهما وأدبر مرة واحدة ، متفق عليه . وقال ابن مندة : لم يذكر مسح جميع الرأس إلا مالك ، وتعقب برواية ابن وهب عن مالك ، ويحيى بن عبد الله بن سالم جميعاً ، عن عمرو بن يحيى بذلك ، أخرجه الطحاوى ، فإن ثبت قول ابن مندة فلعل ابن وهب حمل حديث يحيى على حديث مالك . وأغرب ابن عينة فقال في رواية عن عمرو بن يحيى : ومسح رأسه مرتين . قال ابن عبد البر : تفرد به ، وكأنه تأول قوله ، فأقبل بها وأدبر ، فجعل ذلك مرتين . وقد رواه الحميدى عن ابن عينة . قلت : وأخرج البخارى من رواية فليح ، عن عمرو بن يحيى بسنده في هذا الحديث : أن النبي ﷺ توضأ مرتين مرتين ، وهذا يحتمل أن يكون وقع لفليح ما وقع لابن عينة لكن اللين شاهد من حديث (٢) أبى هريرة أخرجه ابن حبان .

١٦ - حديث أنس : أنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه مرة واحدة وقال : هذا وضوء رسول الله ﷺ ، الطبرانى في الأوسط (١) من طريق راشد أبى محمد الحنابى بكسر الحاء المهملة ، قال : رأيت أنس بن مالك رضى الله عنه بالزواية ، فقلت أخبرنى عن وضوء رسول الله ﷺ ، فذكره مطولاً ، وجاء عن أنس رضى الله عنه ما يعارضه ، أخرجه ابن أبى شيبة من رواية قتادة عن أنس : أنه كان يمسح رأسه ثلاثاً ، يأخذ لكل مسح ماء جديداً ، وفى الباب : عن عبد الله بن زيد وقد تقدم . وعن على (٢) أخرجه أصحاب السنن بلفظ ثم جعل يده في الإناء فمسح برأسه مرة واحدة . وأخرجه ابن أبى شيبة (٣) من وجه آخر بلفظ : أن النبي ﷺ كان يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً إلا المسح فإنه مرة واحدة ، وعن ابن عباس

١٥ - (١) رواه أيضاً أحمد . والأربعة . وابن الجارود . ومالك . وابن حبان ، مطولاً ، ومختصراً . (٢) رواه أيضاً : أبى داود . والترمذى وصححه . وابن الجارود . وأحمد . والبيهقى ، وهو شاهد قوى لرواية فليح هذه : فيحتمل أن يكون حديثه هذا المجهول ، غير حديث مالك المبين لاختلاف مخرجهما .

١٦ - (٢) قال الهيثمى : وإسناده حسن . (٢) رواه أيضاً : البيهقى ، والدارقطنى وصححه . وابن الجارود ، وأحمد ، والدارمى وصححه الترمذى . (٣) الحديث فيه ضعيف . ومجهول .

وقد تقدم في أحاديث، الأذنين . وعن عثمان متفق عليه بغير ذكر عدد في الرأس . قال أبو داود : أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على أن مسح الرأس مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء . ثلاثاً ثلاثاً ، وقالوا مسح رأسه لم يذكروا عدداً انتهى ، وقد أخرج مسلم من حديث عثمان أن النبي ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً ، فتمسك بعمومه من رأى تثليث المسح ، ولا حجة فيه . وأخرجه الدارقطني من طريق عمر بن عبد الرحمن بن سعد عن جده عن عثمان بلفظ : ومسح برأسه مرة واحدة ، وعن أبي كاهل^(٤) قال : قلت يارسول الله كيف نتوضأ ؟ قال : فذكر الحديث وفيه : ومسح برأسه ولم يوقت ، أخرجه الطبراني .

١٧ — قوله : والذي يروى في التثليث — يعني بمسح الرأس — محمول على أنه بماء واحد ، جاء في تثليث المسح أحاديث ، منها : عن عثمان أخرجه أصحاب السنن^(١) والدارقطني والبخاري والبيهقي من طرق عنه ، وقد تقدم كلام أبي داود في ذلك قبل ، ومنها : عن علي أخرجه الدارقطني من رواية أبي حنيفة عن خالد بن علقمة ، عن عبد خير ، عن علي في صفة الوضوء قال : ومسح رأسه ثلاثاً . قال : خالفه الحفاظ عن خالد بن علقمة فقالوا : ومسح رأسه مرة . وأخرجه البزار من طريق أبي حية بن قيس عن علي وفيه : ومسح رأسه ثلاثاً .

(٤) وفيه : الهيثم بن حماد ، وهو متروك .

١٧ — (١) هنا الحفاظ ابن حجر ، عزى الحديث إلى أصحاب السنن ، ولم يخرج منه من أصحاب السنن إلا أبا داود . وفي التلخيص عزاه إلى أبي داود فقط وأعل هذا هو الصواب ، لحديث عثمان : رواه أبو داود . والبزار . والدارقطني بلفظ : فمسح رأسه ثلاثاً ، وفيه : عبد الرحمن بن وردان ، قال أبو حاتم : ما به بأس . وقال ابن معين : صالح ، وثقة ابن حبان . وتابعه هشام بن عروة ، أخرجه البزار . وأخرجه أيضاً من طريق عبد الكريم عن حمران . وإسناده ضعيف ، ورواه أيضاً من حديث أبي علقمة مولى ابن عباس عن عثمان ، وفيه : ضعف . ورواه أبو داود وابن خزيمة ، والدارقطني ، من طريق عامر بن شقيق ، وعامر هذا يختلف فيه . ورواه أحمد . والدارقطني وابن السكن ، وفي إسناده : ابن دارة ، مجهول الحال . ورواه البيهقي من طريق عطاء بن أبي رباح عن عثمان وفيه انقطاع . ورواه الدارقطني . وفيه ابن السيلاني وهو ضعيف جداً ، عن أبيه ، وهو ضعيف . ورواه أيضاً بإسناد فيه : إسحاق بن يحيى وليس بالقوى .

وإسناده بمقارب ، وهو عند الترمذى بلفظ : مسح رأسه مرة . وأخرجه الطبرانى^(٢) في مسند الشاميين من طريق عثمان بن سعيد النخعى ، عن علي بلفظ : ومسح رأسه ثلاثاً بماء واحد .

١٨ — حديث : إن الله يحب التيامن في كل شيء ، لم أجده هكذا ، وإنما الحديث في الصحيحين^(١) عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يحب التيامن في كل شيء ، الحديث . وفي الباب : عن أبي هريرة^(٢) رفعه : « إذا توضأتم فابدهوا بيمينكم » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان . وفي رواية البيهقي : إذا لبستم أو توضأتم .

فصل

في الأحاديث الدالة على عدم الترتيب والمواولة في الوضوء والتيمم ، منها : حديث على أخرجه^(٣) الطبرانى في مسند الشاميين من طريق عبد العزيز بن عبيد الله ، عن عثمان بن سعيد النخعى ، عن علي أنه قال : ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ ؟ قلنا بلى ، فمسح كفيه ووجهه ثلاثاً ، وبديه إلى المرفقين ثلاثاً ثلاثاً ، ومسح برأسه ثلاثاً بماء واحد ، ومضمض واستنشق ثلاثاً ثلاثاً بماء واحد ، وغسل رجله ثلاثاً .

ومنها حديث^(٤) عبد الله بن زيد الذي أرى النداء قال : رأيت رسول الله ﷺ توضأ ، وغسل وجهه ثلاثاً ، وبديه مرتين ، وغسل رجله مرتين ، ومسح برأسه مرتين ، أخرجه النسائي من طريق ابن عيينة عن عمرو بن يحيى ، عن أبيه عنه . ومنها حديث^(٥) المقدام

(٢) وفيه : عبد العزيز بن عبيد الله وهو ضعيف .

١٨ — (١) رواه أيضاً : أحمد . والأربعة . وابن حبان . وابن مندة بالفاظ . متقاربة . (٢) رواه أيضاً : أحمد : وللنسائي والترمذى من حديثه أيضاً : أن النبي ﷺ كان إذا لبس قيصاً بدأ بيمينه . (٣) وفيه عبد العزيز بن عبيد الله ، وهو ضعيف .

(٤) رواه أيضاً : الدارقطني . والبيهقي وقال : خالفه مالك ووهيب وسليمان بن بلال ووخالد الواسطي وغيرهم ، فرووه عن عمرو بن يحيى « فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة » . وقال ابن عبد البر : لم يذكر فيه أحد ، مرتين غير ابن عيينة ووهب فيه . (٥) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، وابن ماجه ، والبيهقي مختصراً ، والضياء في المختارة ، وسعيد ابن منصور والطحاوى ، وإسناده صالح .

بن معديكرب قال : أتى رسول الله ﷺ بوضوء ، فتوضأ فغسل كفيه ثلاثاً ، وغسل وجهه ثلاثاً ، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً ، ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً ، ثم مسح برأسه وأذنيه ، أخرجه أبو داود . وأخرج أيضاً حديث^(٦) الربيع بنت معوذ وفيه : تقديم غسل الوجه على المضمضة والاستنشاق . ومنها حديث^(٧) عثمان في صفة الوضوء : فمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ثلاثاً ، ويديه ثلاثاً ، ورجليه ثلاثاً ، ثم مسح برأسه ، أخرجه الدارقطني وفيه : أن عثمان قال لنفر من الصحابة : أكذلك ؟ قالوا : نعم .

ويعارض ذلك في الموالاة : مارواه أبو داود^(٨) من طريق خالد بن معدان ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ : أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي قدمه لمعة لم يصبها الماء ، فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة ، ورجاله ثقات ، وصححه الحاكم ، وغفل البيهقي فقال : لأنه مرسل ، وتعقب بأن إلهام الصحابي لا يصير الحديث مرسلًا .

وروى مسلم عن جابر قال : أخبرني عمر بن الخطاب أن رجلاً توضأ فترك موضع ظفر على قدمه ، فأبصره النبي ﷺ فقال : ارجع فأحسن وضوءك ، فرجع ، ثم صلى . ولأبي داود وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس^(٩) نحوه ، قال الدارقطني : كذا رواه جرير وهو ثقة ، ورواه الوازع بن نافع من طريق ابن عمر^(١٠) فقال فيه : فأنتم

(٦) رواه أيضاً : الترمذي وحسنه . وابن ماجه ، وأحمد ، والدارقطني ، والبيهقي . قال ابن حجر : حديث الربيع : له طرق ، وألفاظ مدارها على عبد الله بن عقيل ، وفيه : مقال . (٧) قال الدارقطني : صحيح إلا أن التأخير في المسح فإنه غير محفوظ ، ورواه أيضاً أحمد في مسنده . (٨) رواه أيضاً أحمد ، وقال : لإسناده جيد ، والحاكم في المستدرك . وعندهما : تصريح ببقية التحديث . فرالت تهمة التدليس ، وأجل النووى القول في هذا . فقال في شرح المذهب : هو حديث ضعيف الإسناد ، وفي هذا الإطلاق نظر لكثرة الطرق ، وابن القيم في تهذيب السنن ، رد على المنذرى وابن حزم ، دعواهما لتلليل الحديث برواية هقمية . وأن راويه مجهول لا يدرى من هو ، وأثبت صحة الحديث وصلاحيته للاحتجاج ، فارجع إليه إن شئت .

(٩) رواه أيضاً : أحمد . وابن خزيمة . والبيهقي . (١٠) عن أبي بكر الصديق .

وضوءك ، ثم ساقه ، وضعف الوازع (١١) . وأخرجه الطبراني في الأوسط (١٢) .

واستدل على عدم وجوب الترتيب في التيمم بما أخرجه البخاري من حديث (١٣) أبي موسى أنه قال لعبد الله : ألم تسمع قول عمار لعمر : بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت ، فلم أجد الماء ، فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقاه : إنما كان يكفيك أن تصنع هكذا ، وضرب بكفه ضربة على الأرض ثم نفضها ، ثم مسح بها ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ، ثم مسح بهما وجهه . وفي رواية الإسماعيلي : أن تضرب يديك على الأرض ثم تنفضها ثم تمسح على شمالك يمينك ، وعلى يمينك بشمالك ، ثم تمسح على وجهك . ولأبي داود : فضرب يده على الأرض فنفضها ، ثم ضرب بشماله على يمينه وبيمينه على شماله على الكفين ، ثم مسح وجهه .

١٩ — حديث : سئل رسول الله ﷺ ما الحدث ؟ فقال : ما يخرج من السيلين لم أجده .

٢٠ — حديث : أن النبي ﷺ قام ، فلم يتوضأ ، لم أجده .

٢١ — حديث : الوضوء من كل دم سائل . الدارقطني من حديث تميم (١) الداري ، وفيه ضعف وانقطاع . ومن حديث زيد بن ثابت أخرجه ابن عدي في ترجمة أحمد (٢) بن الفرج .

٢٢ — حديث : من قام أو رعى في صلاة ، فليزف وليتوضأ ، وليين على

(١١) الوازع : يجمع على ضعفه ، وقد ضعفه النسائي . وأحمد . وابن معين . وأبو حاتم . والدارقطني . وغيرهم . (١٢) وفي الصغير أيضاً . (١٣) رواه أيضاً : مسلم . والنسائي . والبيهقي . والدارقطني ، بألفاظ متقاربة .

٢١ — (١) فيه يزيد بن خالد ، ويزيد بن محمد ، وهما ضعيفان ، وفيه انقطاع :

لأن عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم . ولا رآه ؛ (٢) قال ابن عدي . هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد هذا ، وهو ممن لا يحتج بحديثه . ولكنه يكتب ، فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه ، وقال ابن أبي حاتم : كتبنا عنه ، ومحل الصدق عندنا . ووثقه الحاكم وروى عنه النسائي . خارج السنن . قال ابن حجر : هو وسط . وذكره ابن حبان في الثقات وقال : تخطيء ونقل الخطيب عن ابن عوف أنه كذبه ، ونقل الحاكم : أن ابن عوف كان يتكلم فيه ، وقال : رأيت ابن جوصا يضعف أمره .

صلاته ، ما لم يتكلم ، ابن ماجه من حديث عائشة بلفظ : « من أصابه قية أو رعا ف أو قلس أو مذى فليصرف فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم ، وأخرجه الدارقطني نحوه ، وفي إسناده إسماعيل بن عياش وروايته عن غير الشاميين ضعيفة ، وهذا منها ، فإنه عن ابن جريج فقال فيه عن ابن أبي مليكة عنها . قال الدارقطني : والحفاظ يقولون عن ابن جريج عن أبيه مرسل^(١) ، ثم ساقه كذلك ، وساقه البيهقي كذلك ، ثم ساق عن أحمد نحوه ما قال الدارقطني ، وأخرجه ابن عدى فقال : قال إسماعيل مرة هكذا ، ومرة عن ابن جريج عن أبيه عن عائشة .

وفي الباب : عن أبي سعيد الخدري أخرجه الدارقطني وإسناده أضعف^(٢) من الأول . وأخرجه أيضاً عن ابن عباس نحوه ، وفي إسناده سليمان^(٣) بن أرقم : وأخرجه ابن عدى من وجه آخر عن ابن عباس^(٤) بلفظ : كان رسول الله ﷺ إذا رعى في صلاته توضأ ثم نبى على صلاته . وروى البخاري من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة المستحاضة ، وفيه قال هشام : قال أبي : ثم توضئ لكل صلاة حتى يحنى ذلك الوقت . ورواه الترمذي بلفظ : فاغسل عنك الدم وتوضئ لكل صلاة . ولأصحاب السنن^(٥) الثلاثة وصححه^(٦)

٢٢ — (١) وصحح الطريقة المرسلة : الذهلي . والدارقطني في العال . وأبو حاتم وقال : رواية إسماعيل خطأ . (٢) وفيه : أبو بكر الداهري ، وهو متروك . وقال السعدى كذاب . وقال ابن حبان : يضع الحديث . (٣) وهو متروك . وروى الحديث أيضاً ابن عدى . والطبراني . (٤) رواه أيضاً : الدارقطني ، وفيه : عمر بن رباح مولى ابن طاوس قال البخاري : دجال ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال ابن حبان : يروى عن الثقات الموضوعات ، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل التعجب . (٥) ابن حجر والزيلعي . وغيرهم ، عزوا الحديث لأصحاب السنن الثلاثة ، وقد فشت في النسائي كثيراً فلم أجده . ورجعت إلى ذخائر المواريث . فوجدته عزى الحديث إلى أبي داود ، والترمذي ، وتأكدت أن الحديث رواه من أصحاب السنن : أبو داود ، والترمذي ، فقط ، كما رواه أيضاً : إنا الجارود . وحبان ، والدارقطني ، والبيهقي ، والطبراني ، وابن مندة ، وأحمد ، والدارمي ، والطحاوي ، قال ابن منده : إسناده صحيح متصل ، وتركه الشيخان لاختلاف في إسناده ، وصححه الحاكم على شرطهما . (٦) الذي في سنن الترمذي : هو أصح شيء في هذا الباب ، ولم أجد فيه : أنه صححه ، فليُنظر في كلام ابن حجر .

الترمذى والحاكم من حديث أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال فتوضأ ، الحديث . وفيه تصديق ثوبان لذلك . قال الأثرم قال أحمد : جوده حسين المعلم . وعن سلمان قال : رأى النبي ﷺ وقد سال من أنفى دم ، فقال : أحدث وضوءاً ، أخرجه البزار والدارقطنى وفيه من أنهم (٧) وصح عن ابن عمر أنه كان إذا رجع فتوضأ ولم يتكلم ، ثم رجع وبني على ما قد صلى ، أخرجه مالك ثم الشافعى عنه ، وأخرجه الشافعى من وجه آخر عن ابن عمر أنه كان يقول : من أصابه رعاف أو منى أو قيء انصرف فتوضأ ثم رجع فبني . وأخرجه عبدالرزاق نحوه .

وفى الموطأ عن سعيد بن المسيب أنه رجع وهو يصلى ، فألقى حجرة أم سلمة فتوضأ ، ثم رجع فبني على ما قد صلى . وروى عبدالرزاق من طريق الحارث وعاصم فرقهما عن علي : إذا وجد أحدكم رزاً أو رعافاً أو قيئاً فليصرف فليتوضأ ، فإن تكلم استقبل ، وإلا اعتد بما مضى . ومن طريق سلمان نحوه . ويعارض ذلك حديث (٨) أنس : احتجم رسول الله ﷺ فصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجه ، أخرجه الدارقطنى بإسناد ضعيف . وأخرج أيضاً من حديث ثوبان (٩) أن رسول الله ﷺ قال فدعاني بوضوء فتوضأ ، فقلت : يا رسول الله أفرضة الوضوء من التيمم ؟ قال : إركان فريضة لوجدته في القرآن ، وإسناده واه جداً . وروى أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى من حديث (١٠) جابر في قصة الأنصارى الذى كان يصلى . فرماه رجل كافر بسهم فوضعه فيه ، فترفه ، حتى رماه بثلاثة أسهم ، ثم ركع وسجد ، فلما رأى رفيقه ما به من الدماء قال : ألا أنهت أول مارى ؟ قال : كنت فى سورة أقرؤها فلم أحب أن أقطعها .

٣٣ — حديث : والقلس حدث ، الدارقطنى من طريق زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده بهذا مرفوعاً ، وفيه سوار بن مصعب وهو متروك .

(٧) وفيه : أبو خالد الواسطى ، يضع الحديث ، كذاب ، متروك . (٨) رواه أيضاً : البيهقى ، وفيه : صالح بن مقاتل ، ليس بالقوى ، وأبوه : غير معروف ، وسليمان بن داود : مجهول . (٩) وفيه عتبة بن السكن ، وهو متروك الحديث . (١٠) رواه أيضاً : أحمد . والدارقطنى ، والبيهقى ، والحاكم وصححه . وعلقه البخارى . وصححه ابن خزيمة ، وحبان ، وقد تكلمنا على هذا الحديث فى تعليقنا على تلخيص الحبير ، ورجحنا أدلة القائلين بعدم

٢٤ — حديث : « ليس في القطرة من الدم وضوء إلا أن يكون سائلاً ، الدارقطني من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف (١) .

٢٥ — قوله : روى عن علي حين عد الأحداث قال : أو دسعة تملأ الفم ، لم أجده . وفي الباب : عن أبي هريرة رفعه : « يعاد الوضوء من سبع : البول ، والدم السائل ، والقيء ، ومن دسعة تملأ الفم ، ونوم المضطجع ، وقهقهة الرجل في الصلاة ، وخروج الدم . أخرجه البيهقي وإسناده (١) واه جداً .

٢٦ — حديث : « لا وضوء على من نام قاعداً أو راكعاً أو ساجداً ، إنما الوضوء على من نام مضطجعا ، فإنه إذا نام مضطجعاً استرخت مفاصله ، البيهقي من طريق أبي خالد الدالاني ، عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس رفعه : « لا يجب الوضوء على من نام جالساً أو قائماً أو ساجداً حتى يضع جنبه ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » . وأصل الحديث رواه أبو داود والترمذي وأحمد وابن أبي شيبة والطبراني والدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ : « إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً ، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » . قال الدارقطني : تفرد به أبو خالد الدالاني ، ولا يصح . وقال الترمذي : رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة موقوفاً ، وليس فيه أبو العالية .

ونقل في العلل عن البخاري : لا يعرف لأبي خالد سماع عن قتادة . وقال أبو داود : إنما الوضوء على من نام مضطجعاً ، لم يروه إلا الدالاني . وقال في موضع آخر : لم يسمعه قتادة من أبي العالية : وفي الباب : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : « ليس على من نام قائماً أو قاعداً وضوء ، حتى يضع جنبه إلى الأرض ، أخرجه ابن عدي بإسناد واه جداً . وأخرج أيضاً عن حذيفة (١) قال : كنت جالساً أخفق ، فاحتضني رجل من خلقي ، فإذا هو

٢٤ — (١) لأن فيه محمد بن الفضل . ورواه الدارقطني من طريق آخر ، وفيه حجاج بن نصير ، وهو ضعيف .

٢٥ — (١) فيه : سهل بن عفان ، والجارود بن يزيد ، وهما ضعيفان .

٢٦ — (١) رواه أيضاً البيهقي ، وقال : تفرد به بحر بن كنيز السقا ، وهو ضعيف لا يحتج بروايته .

النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت يا رسول الله هل وجب على وضوء ؟ قال لا ، -
تضع جنبك إلى الأرض .

وفي الباب فيما يتعلق بنقض الوضوء بالنوم وعدم ذلك ، حديث على (٢) رفعه : « وكاء
السبيل العيان ، فمن نام فليتوضأ » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وأعله أبو زرعة الرازي
وأبو حاتم بالانقطاع بين علي والتابعي ، وعن (٣) معاوية رفعه مثله ، وزاد : « فإذا نامت العين
استطلق الوكاء » أخرجه الطبراني والبيهقي وإسناده ضعيف . وأخرجه ابن عدى من وجه
آخر عن معاوية موقوفاً . وعن أبي هريرة رفعه : « وجب الوضوء على كل نائم إلا من
خفق برأسه خفقة أو خفتين » . أخرجه الدارقطني في العلل وضعفه . وعن أنس قال : كان
أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون ، أخرجه مسلم وأبو داود .
وفي رواية : « ينتظرون العشاء حتى تحق رموسهم » ، ورواه البيهقي . وفي رواية قال ابن المبارك :
يعني وهم جلوس ، لكن رواه البزار وقاسم بن أصبغ بلفظ : « ينتظرون الصلاة فيضعون
جنوبهم » ، فمنهم من ينام ، ثم يقوم إلى الصلاة .

وفي الصحيح عن ابن عباس في صلاته مع النبي ﷺ بالليل ، قال : « فجعلت إذا
أغفيت أخذ بشحمة أذني » الحديث .

٢٧ — حديث : « ألا من ضحك منكم قهقهة فليعد الصلاة والوضوء جميعاً » ، ابن عدى
من حديث ابن عمر ، رفعه : « من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة » ، وإسناده
ضعيف ، وهو من رواية بقية ، وقد اضطرب فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى . وعن جابر
قال : قال لنا رسول الله ﷺ : « من ضحك منكم في الصلاة فليتوضأ ثم ليعد الصلاة »
أخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن سنان ، عن الأعمش عن أبي سفيان عنه ، وقال : وهم
في رفعه ، فقد رواه الثوري ووكيع وأبو معاوية وغيرهم من الأئمة عن الأعمش موقوفاً ، ثم
أخرجها وزاد في رواية : لما قال لهم ذلك حين ضحكوا خلف رسول الله ﷺ انتهى . وهذا
يشعر بأن الحديث أصلاً إلا أن جابراً (١) ادعى الخصوصية . وقد روى فيه عن النبي ﷺ

(٢) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقي ، والدارقطني ، وفيه : بقية وهو ضعيف . وحسنه
المندري ، وابن الصلاح ، والثوري ، وضعفه أبو حاتم (٣) رواه أيضاً : أحمد .
والدارقطني ، والدارمي ، وفيه : بقية عن أبي بكر بن أبي مرزوم ، وهو ضعيف .

٢٧ — (١) بحديث أخرجه الدارقطني عن أبي سفيان عن حاء ، قال : ليس علي =

مرسلاً وقيل عنه . وأشهر شيء في الباب حديث أبي العالية ولا يصح ذلك لأنه من رواية المسيب بن شريك عن الأعمش ، والمسيب متروك . وأخرج الدارقطني من طريق يزيد ابن أبي خالد عن أبي سفيان ، عن جابر رفعه : « الضحك ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء » وإسناده ضعيف . والصحيح عن جابر من قوله . وروى الطبراني في الصغير من طريق ثابت ابن محمد الزاهد عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر رفعه : « لا يقطع الصلاة الكشر ولكن يقطعها القمقة » قال : لم يرفعه عن سفيان إلا ثابت ، ورواه عبد الرزاق عن الثوري موقوفاً . وأخرجه ابن عدى وقال : لعله كان عند الثوري عن العزمي عن أبي الزبير فشبهه على ثابت . وأخرجه ابن حبان في الضعفاء من طريق ابن أبي ليلى عن أبي الزبير ، عن جابر رفعه : « إذا ضحك الرجل في صلاته ، فعليه الوضوء والصلاة ، وإذا تبسم فلا شيء عليه » وابن أبي ليلى ضعيف ، وله شاهد أخرجه أبو يعلى والطبراني والدارقطني ، من طريق الوازع بن نافع عن أبي سلة عن جابر أن النبي ﷺ كان يصلي بأصحابه العصر ، فتبسم في الصلاة ، الحديث . والوازع ضعيف .

وأشهر شيء في الباب حديث أبي العالية وقد روى عنه عن النبي ﷺ مرسلاً ، وقيل عنه وعن أبي موسى قال : « بينما رسول الله ﷺ يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضرر ، فضحك كثير من القوم وهم في الصلاة ، فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة » أخرجه الطبراني من طريق مهدي بن ميمون ، عن هشام بن حسان ، عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية بهذا . وأخرجه الدارقطني من طريق خالد بن عبد الله عن هشام بن حسان به ، لكن قال فيه : عن

= من ضحك في الصلاة وضوء ، إنما كان لهم ذلك حين ضحكوا خلف رسول الله ﷺ ، انتهى وهذا لا يصح . وفيه : المسيب بن شريك ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أحمد : ترك الناس حديثه ، وكذلك قال الفلاس . ومما يجدر ذكره في هذا المقام ما قاله ابن عدى « في الكامل » في ترجمة الحسن بن زياد : أن الشافعي ناظر الحسن بن زياد يوماً ، فقال له : ما تقول في رجل قذف محصناً في الصلاة ؟ قال : تبطل صلاته ، قال : فوضوؤه ؟ قال : وضوؤه على حاله ، قال : فلو ضحك في الصلاة ؟ قال : تبطل صلاته . ووضوؤه ، فقال الشافعي : فيكون الضحك في الصلاة أسوأ حالا من قذف المحصن ، فأفجمه . اهـ .

رجل من الأنصار بدل أبي موسى ، وقال الدارقطني : خالفه خمسة حفاظ أثبات عن هشام ، لم يذكروا فيه أبا موسى ولا غيره ، ثم أخرجه من طريق أيوب وخالد الحذاء ومطر الوراق كلهم عن حفصة ، عن أبي العالية مرسلًا .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر ، عن قتادة ، عن أبي العالية : أن أعمى تردى في بئر والنبي ﷺ يصلي بأصحابه ، فضحك بعضهم ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من كان ضحك منهم أن يعيد الوضوء ويعيد الصلاة . وهكذا أخرجه الدارقطني من طريق أبي عوانة بن سعيد ابن أبي عروبة وسعيد بن بشير ، عن قتادة ، وأغرب داود بن الجهم فرواه ، عن أيوب ابن خوط ، عن قتادة ، عن أنس أخرجه الدارقطني . وقال : داود وأيوب ضعيفان ، ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة ، عن سلام بن أبي مطيع ، عن قتادة كذلك ، وعبد الرحمن واه ، قال : والصحيح عن قتادة عن أبي العالية .

وفي الباب : عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني وابن عدى من طريق عبد العزيز بن الحصين ، عن الحسن عنه رفعه : « إذا قهقه أعاد الوضوء والصلاة » وعبد العزيز متروك ، والراوى عنه أضعف منه . وأخرجه الدارقطني من طريق سليمان بن أرقم عن الحسن عن أنس ، وضعف راويه ، وقال : رواه الحفاظ من هذا الوجه ، ليس فيه أنس . وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن إسحاق ، حدثني الحسن بن دينار ، عن الحسن ، عن أبي المليلح بن أسامة ، عن أبيه قال : بينا نحن نصلي خلف النبي ﷺ ، الحديث . قال ابن إسحاق ، وحدثني الحسن ابن عمار ، عن خالده الحذاء ، عن أبي المليلح عن أبيه مثله . قال الدارقطني : الحسن بن دينار والحسن بن عمار ضعيفان ، وإنما المحفوظ عن الحسن مرسل ، وإنما رواه خالده الحذاء عن حفصة عن أبي العالية . قال : وقال ابن إسحاق مرة عن الحسن بن دينار ، عن قتادة ، عن أبي المليلح عن أبيه ، وقاتدة ! إنما رواه عن أبي العالية كما تقدم . ومرسل الحسن أخرجه الشافعي من طريق معمر ، عن الزهري عن سليمان بن أرقم ، عن الحسن عن النبي ﷺ .

وأخرجه الدارقطني من رواية يونس عن الزهري كذلك ، وسليمان متروك ، وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق عمرو بن عبيد عن الحسن ، عن عمران بن حصين بلفظ : « من ضحك في الصلاة قرقرة فليعد الوضوء والصلاة » وعمرو متروك . وقد أخرجه ابن عدى من طريق يقية عن محمد الخراعى عن الحسن كذلك قال ومحمد مجهول ، قال : ويروى عن محمد بن راشد عن الحسن وهو مجهول أيضاً . وأخرجه الدارقطني من رواية أبي حنيفة عن منصور بن زاذان ،

عن الحسن عن معبد بن الجهنى قال : بينا النبي ﷺ في الصلاة إذ أقبل أعمى يريد الصلاة فوقع في زبية ، فاستضحك القوم حتى قهقروا ، فلما انصرف النبي ﷺ قال : « من كان منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة » ثم أخرجه من رواية منصور هذا ، عن محمد بن سيرين عن معبد . وأخرجه ابن عدى وقال : لم يقل في إسناده عن معبد إلا أبو حنيفة ، قال : وقال لنا ابن حماد الدولاني : وكان يميل إليه ، هو معبد بن هودة ، قال ابن عدى : هذا غلط منه ، لأن ابن هودة أنصاري ، وهذا جهني ، انتهى .

وقد أخرجه محمد بن الحسن في الآثار له ، عن أبي حنيفة عن منصور ، عن الحسن فقط ليس فيه معبد . وأخرج ابن عدى في الكامل عن يحيى بن معين قال : مراسيل إبراهيم النخعي صحيحة ، إلا حديث تاجر البحرين وحديث القهقهة ، يشير إلى ما أخرجه هو والدارقطني من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : جاء رجل ضرير البصر ، والنبي ﷺ في الصلاة ، الحديث . ولما ما أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : جاء رجل فقال يا رسول الله إني تاجر أختلف إلى البحرين ، فأمره أن يصلي ركعتين . وأخرج في ترجمة أبي العالية من طريق علي بن المديني قال : قال لي عبد الرحمن بن مهدي وكان أعلم الناس : حديث القهقهة يدور على أبي العالية بجميع طرقه ، فقلت له : إن الحسن يرويه ، فقال عبد الرحمن حدثنا حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال : أنا حدثت به الحسن عن حفصة عن أبي العالية .

قلت : فقد رواه إبراهيم النخعي قال : حدثنا شريك عن أبي هاشم ، قال : أنا حدثت به إبراهيم عن أبي العالية ، قلت : فقد رواه الزهري قال : قرأت في كتاب ابن أخي الزهري عن الزهري ، عن سليمان بن أرقم عن الحسن ، قال ابن عدى : الحديث حديث أبي العالية ، حبه يعرف ، ومن أجله تكلم الناس فيه ، كأنه يشير إلى قول الشافعي : حديث أبي العالية الرباحي ، رباح ، وقال الحاكم في علوم الحديث : أراد بذلك حديث القهقهة فقط ، وقال البيهقي في المعرفة : أراد ما يرسله أبو العالية لا ما يوصله .

٢٨ — فصل في أحاديث نقض الوضوء بمس الفرج ، وأشهر شيء في ذلك : حديث بسرة^(١) بنت صفوان ، أخرجه مالك في الموطأ والشافعي عنه ، عن عبد الله بن أبي بكر

٢٨ — (١) رواه أيضاً : أبو داود ، والشافعي ، والحاكم ، وابن الجارود ، وابن =

ابن حزم ، عن عروة قال : دخلت على مروان فذكر ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : أخبرتني بسرة بنت صفوان أن رسول الله ﷺ قال : « من مس ذكره فليتوضأ » . ورواه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن مروان به ، قال الترمذى : حسن صحيح ، وقال النسائى : لم يسمعه هشام من أبيه ، وبهذا جزم الطحاوى وزاد : إن هشاماً إنما سمعه من أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة ، ثم ساقه من طريق همام عن هشام كذلك ، كذا قال . وقد أخرجه أحمد^(٢) عن يحيى القطان عن هشام ، حدثني أبي ، ومن هذا الوجه أخرجه الترمذى ، وأخرجه ابن حبان من طريق عبد الله بن أبي بكر وقال : لم أحتج بمروان ، فإن عروة لم يقنع به ، حتى أرسل شرطياً إلى بسرة ثم أتاه عروة فسمع منها ، فالخبر عن عروة عن بسرة متصل . ثم أخرجه من طريق عروة عن مروان عن بسرة ، قال عروة : فذهبت إلى بسرة فسألتهافصداقته .

قلت : ووقع في رواية القطان أيضاً أن عروة قال أخبرتني بسرة ، وقد استوعب الدارقطنى طرق الحديث في نحو عشر ورقات كبار . وأخرجه الترمذى أيضاً من رواية أبي الزناد ، عن عروة عن بسرة . وأخرجه الطحاوى من رواية الأوزاعى ، أخبرني الزهرى حدثني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن عروة به . وفي رواية لابن حبان : فليتوضأ وضوءه للصلاة . وقال الترمذى لما أخرجه . وفي الباب : عن أم حبيبة وأبي أيوب وأبي هريرة وأروى بنت أنيس وعائشة وجابر وزيد بن خالد وعبد الله بن عمرو ، قال : وقال محمد : حديث بسرة أصح شيء في هذا الباب انتهى .

فأما حديث أم حبيبة : فأخرجه ابن ماجه من طريق الغلاء بن الحارث ، عن مكحول ، عن عنبسة بن أبي سفيان عنها بلفظ : « من مس فرجه فليتوضأ » ، ورجاله ثقات حتى قال أبو زرعة في ما حكاه الترمذى : إنه أصح شيء في هذا الباب ولكنه أعل بالانقطاع ، فإن البخارى قال : لم يسمع مكحول عن عنبسة^(٣) ، وكذا أسند الطحاوى عن أبي مسهر . وأما حديث

= خزيمة . وصححه أيضاً : الدارقطنى وابن معين ، والبيهقى والحازمى . (٢) رواية أحمد ، والترمذى ، فيها تصريح هشام بالتحديث عن أبيه . (٣) وكذا قال : ابن معين ، وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائى ، إنه لم يسمع منه ، وخالفهم دحيم ، وهو أعرف بحدث الشاميين . فأثبت سماع مكحول من عنبسة . قال ابن عبد البر : قد صح عند أهل العلم سماع مكحول =

أبي أيوب فأخرجه ابن ماجه أيضاً ، وفي إسناده إسحاق بن أبي فروة ، وهو ضعيف . وأما حديث أبي هريرة (٤) فأخرجه أحمد والشافعي والطبراني وابن حبان واللفظ له . والحاكم والدارقطني من رواية يزيد النوفلي ، زاد الشافعي : ونافع بن أبي نعيم ، كلاهما عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ : « إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حائل فليتوضأ » ، ويزيد ضعيف ، ونافع فيه ابن . وأما حديث أروى بنت أبي نيس فأخرجه الدارقطني في العلل وإسناده ضعيف .

وأما حديث عائشة فأخرجه الدارقطني بلفظ : « ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضئون » ، وفي إسناده عبد الرحمن العمري وهو واه جداً . ورواه عن هشام بن عروة عن أبيه عنها . ولكن له طرق أخرى ، أخرجه الطحاوي من طريق الزهري عن عروة ، وفي إسناده عمرو بن شريح ، وهو ضعيف . وأما حديث جابر فأخرج الشافعي من طريق محمد بن عبد الرحمن . . . بن ثوبان عنه بلفظ : « إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه فليتوضأ » ، قال الشافعي : سمعت جماعة من الحفاظ يروونه لا يذكرون فيه جابراً انتهى . وأخرجه ابن ماجه والطحاوي من هذا الوجه موصولاً بلفظ : « إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء » .

وأما حديث (٥) زيد بن خالد فأخرجه أحمد من طريق ابن إسحاق ، حدثني الزهري

= من عنبة ، قال الخلال في العلل ، صحح أحمد : حديث أم حبيبة وكذلك أبو زرعة . والحاكم ، وقال ابن السكن : لا أعلم له علة ، والحديث : رواه الأثرم أيضاً . (٤) قال ابن حبان : واحتجاجنا فيه بنافع لا يزيد ، فإننا قد تبرأنا من عهدة يزيد . اهـ وقال ابن حزم : الإفضاء يكون بظاهر الكف كما يكون بباطنها . قال : ولا دليل على ما قالوه : يعني — من التخصيص بالباطن — من كتاب ، ولا سنة ، ولا إجماع ، ولا قول صاحب ، ولا قياس ، ولا رأى صحيح . (٥) رواه أيضاً : البزار ، والطبراني في الكبير ، والطحاوي ، وابن أبي شيبة ، وذكره الترمذي ، رجاله رجال الصحيح إلا ابن إسحاق فهو مدلس ، وقد قال : حدثني ، فانتفت تهمة التدليس . وما قاله الطحاوي من تقدم موت زيد بن خالد توهم منه ، ولا ينبغي الطعن في الأخبار بالتوهم ، فإن المعول عليه : أن زيد بن خالد ، مات سنة ثمان وسبعين من الهجرة ، ومروان بن الحكم مات سنة خمس وستين ، فيجوز أن يكون عروة لم =

عن عروة عن زيد بن خالد ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من مس فرجه فليتوضأ » ، وأخرجه الطحاوى وقال : هذا غلط ، لأن عروة أنكر على مروان لما حدثه به عن بسرة ، وذلك بعد موت زيد بن خالد بما شاء الله ، فكيف ينكر على مروان شيئاً سمعه من زيد ابن خالد ، انتهى . وأجيب باحتمال أن يكون ذلك قبل موت خالد ، فإن القصة التى دارت بين عروة ومروان ، لم يحىء فى خبر قط تعيين زمانها .

وأما حديث (٦) عبد الله بن عمرو : فأخرجه أحمد والبيهقى ، من طريق الزبيدى ،

= يسمعه من أحد حين سأله مروان ، ثم سمعه من بسرة ، ثم سمعه من زيد ، فعلم أن الحديث الذى أخرجه الحفاظ المتقدمو الذكر ، ثابت يحتاج به على نقض الوضوء من مس الذكر ، فإن رجاله كلهم ثقات محتج بهم ، فلا معنى لرده ، وأن عروة روى الحديث عن كل من مروان ، وزيد بن خالد . وثبت بإقرار الطحاوى أيضاً أن زيداً لم يحدث عروة قبل تحديث مروان له ، وأن الطحاوى بنى كلامه على رواية ضعيفة ، وهى موت زيد بن خالد فى خلافة معاوية ، وترك رواية الأكثرين . (٦) رواه أيضاً : الطحاوى ، والدارقطنى ، وفيه : بقية بن الوليد ، ولكنه قال : حدثنى محمد بن الوليد الزبيدى ، قال النسائى : إذا قال حدثنا أو أخبرنا فهو ثقة . وقال الجوزجاني : إذا حدث عن الثقات فلا بأس به . وقال صاحب الخلاصة : له فى مسلم فرد حديث متابعة اه . وقال البيهقى : محمد بن الوليد ثقة ، قال الزيلعى : وأكثر الناس يحتاج بحديث عمرو بن شعيب ، إذا كان الراوى عنه ثقة ، وأما إذا كان الراوى عنه مثل المثني بن الصباح . أو ابن لهيعة وأمثالهما ، فلا يكون حجة . أما حديثه عن أبيه عن جده ، فقد تكلم فيه من جهة أنه كان يحدث من صحيفة جده ، قالوا : وإنما روى أحاديث يسيرة ، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها ، ومن فوائد شيخنا الحافظ جمال الدين المزي ، قال : عمرو بن شعيب يأتى على ثلاثة أوجه ، عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهو الجادة . وعمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو . وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، فعمره له ثلاثة أجداد : محمد ، وعبد الله ، وعمرو بن العاص . فمحمد تابعى ، وعبد الله ، وعمرو صحابيان . فإن كان المراد بجده محمداً فالحديث مرسل : لأنه تابعى ، وإن كان المراد به عمرو ، فالحديث منقطع ، لأن شعيباً لم يدرك عمرواً ، وإن كان المراد به عبد الله فيحتاج إلى معرفة سماع شعيب من عبد الله ، وقد ثبت فى «الدارقطنى» وغيره بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب . وسماع شعيب من جده عبد الله اه وقال =

حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، بلفظ : « أيما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأيما امرأة مست فرجها فلتتوضأ » ، ورجاله ثقات ، إلا أنه اختلف فيه على عمرو بن شعيب ، وقد بين ذلك البيهقي ، فقليل : عنه هكذا ، وقيل : إن المثنى بن الصباح عنه ، عن سعيد ابن المسيب ، عن بسرة بنت صفوان ، قالت : قلت يارسول الله كيف ترى في إحدانا تمس فرجها ، والرجل يمس فرجه ، بعد ما يتوضأ ؟ قال : يتوضأ يابسرة ، قال عمرو : حدثني سعيد أن مروان أرسل إليها يسألها . فقالت : سألت رسول الله ﷺ وعنده عبد الله ابن عمر وفلان وفلان ، فأمرني بالوضوء . قلت : وقد ورد من حديث عبد الله بن عمر ، كما دلت عليه هذه الرواية ، أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله العمرى ، والطحاوى من طريق هشام (٧) ، كلاهما عن نافع عنه ، بلفظ : « من مس ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة ، والعمرى وهشام ، ضعيفان . وأخرجه الطحاوى من طريق العلاء بن سليمان ، عن الزهرى عن سالم عن أبيه ، والعلاء ضعيف . وفي الباب أيضاً : عن طلق بن علي كما سيأتي بعد .

ذكر ما يعارض ذلك

أبو داود والترمذى والنسائى ، من طريق ملازم بن عمرو ، عن عبد الله بن بدر ، عن قيس ابن طلق ، عن أبيه عن النبي ﷺ ، أنه سئل عن الرجل الذى يمس ذكره فى الصلاة فقال : وهل هو إلا بضعة منك ، وصححه ابن حبان من هذا الوجه . وقال الترمذى : هو أحسن شيء يروى فى هذا الباب . ونقل الطحاوى ، عن علي بن المدينى قال : هو أحسن من حديث بسرة . وقال عمرو بن علي الفلاس : حديث طلق عندنا أثبت من حديث بسرة . وأخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن جابر ، وأحمد من طريق أيوب بن عتبة ، وابن عدى من طريق أيوب

= الحازمى : أما روايته عن أبيه عن جده ، فالأكثر على أنها متصلة ليس فيها إرسال ولا انقطاع ، اهـ . وروى الدارقطني ، أن البخارى قال : سمع شعيب من عبد الله ، وقال : رأيت علي بن المدينى ، وأحمد ، والحيدى ، وابن راهويه ، يحتجون به . اهـ . والكلام حول عمرو بن شعيب طويل الذيل . فمن أراد التوسع فعليه بمراجعة المطولات . (٧) هشام هنا هو ابن زيد . وفى الباب : عن سعد بن أبي وقاص ، أخرجه الحاكم . وحديث أم سلمة ذكره الحاكم . وعن ابن عباس رواه البيهقي وفيه : الضحاك بن حنظلة منكر الحديث .

ابن محمد ، ثلاثتهم (٨) عن قيس بن طلق به .

وأخرجه البيهقي من طريق عكرمة بن عمار ، عن قيس بن طلق ، أن طلقاً سأل النبي ﷺ ، فقال عكرمة : أمثل هؤلاء وقد أرسله ؟ . وأخرجه الطبراني من طريق أيوب ابن عتبة ، عن قيس بن طلق ، عن أبيه ، أن النبي ﷺ قال : « من مس ذكره فليتبوضاً ، فاضطرب حديث طلق .

وفي الباب : عن أبي أمامة ، أخرجه ابن ماجه من حديثه ، أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : إني مسست ذكرى وأنا أصلي ، فقال : لا بأس ، إنما هو جزء منك . وفي إسناده جعفر بن الزبير ، وهو متروك . وعن عصمة بن مالك الخطمي نحوه ، لكن قال في الجواب : وأنا أفعل ذلك ، وإسناده واه .

وعن عائشة ، أخرجه أبو يعلى من طريق سفيان بن عبد الله الخيرى ، قال : دخلت أنا ورجال معى على عائشة ، فسألتها عن الرجل يس فرجه ، أو المرأة تمس فرجها ، فقالت : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا أبالي إياه مسست ، أو أنفى وفي إسناده من لا يعرف . وجاء عن الصحابة نحو ذلك ، فروى الطحاوى عن على قال : ما أبالي مسست أنفى أو ذكرى . ومن طريق ابن مسعود نحوه . ومن طريق عمار : إنما هو بضعة منك ، وإن لكفك موضعاً غيره .

وعن حذيفة وعمران : أنهما كانا لا يريان فى مس ذكر وضوءاً . وعن ابن عباس نحوه ، قال وجاء أن فيه الوضوء . وعن ابن عمر : فيه الوضوء . وعن مصعب بن سعد قال : مسست ذكرى ، ومعى المصحف ، فقال لى أبى : توضأ ، ثم أخرج من طريقه ، قال : فقال لى أبى : قم فاغسل يدك .

(٨) الأول محمد بن جابر ، قال الفلاس : متروك ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، والثانى : أيوب بن عتبة : قال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائى : مضطرب الحديث ، والثالث : يوب بن محمد العجلي : ضعفه ابن معين . ١ هـ . إن المطلع على دلائل القائلين بالنقض من مس الفرج ، والقائلين بعدم النقض ، فإن الإنصاف يحتم عليه الاعتراف بقوة دليل النقض وترجيحه على غيره ، لأسباب كثيرة مبسطة فى المطولات ، وقد ذكرنا طرفاً منها فى تعليقنا على تلخيص الحبير ، فارجع إليها إن شئت .

أحاديث لمس المرأة، ومن قال ينقض الوضوء أو لا

٢٩ — : قد أسنده البيهقي ، عن ابن مسعود ، وعن ابن عمر ، وعن عمر قالوا : للمس مادون الجماع ، فمن لمس فعليه الوضوء . قال : وخالفهم ابن عباس فقال : هو الجماع ، ولم ير في اللبس وضوءاً . ومن أغرب ما احتج به من أوجب الوضوء : حديث معاذ في قصة الذي باشر المرأة الأجنبية ولم يجامعها ؛ فقال له النبي ﷺ : توضأ وضوءاً حسناً ، ثم صل فانزل الله : « أقم الصلاة طرفي النهار ، الحديث » ، أخرجه الترمذي والدارقطني وصححه ^(١) الحاكم ، إلا أنه من رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ ، ولم يسمع منه ، وتعقب بأن الأمر بالوضوء فيه للتبرك بدليل حديث : « اكتم الخطيئة وتوضأ وضوءاً حسناً ثم صل ركعتين » . وفي مقابلته ما روى البخاري ومسلم عن عائشة ^(٢) قالت : كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في قبليته ، فإذا سجد غمزني فقبضت رجلي فإذا قام بسطتهما . ولمسلم من وجه آخر عنها ^(٣) : فقدت رسول الله ﷺ ذات ليلة فجعلت أطلبه بيدي ، فوقعت يدي على قدميه وهما منصبتان وهو ساجد . وللنسائي ^(٤) من وجه آخر : إن كان رسول الله ﷺ يبصلي وإني معترضة بين يديه اعتراض الجنازة ، حتى إذا أراد أن يوتر مسني برجله . وروى أصحاب السنن إلا النسائي من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة ^(٥) أن النبي

٢٩ — (١) يلاحظ هنا أن ابن حجر ، ذكر أن الحاكم صححه . والزيلعي يقول : رواه الحاكم في المستدرك وسكت عنه . فلي نظر في ذلك . (٢) رواه أيضاً النسائي وأبو داود وأحمد . (٣) رواه أيضاً النسائي . والترمذي وصححه . وابن ماجه . (٤) وإسناده صحيح . (٥) رواه أيضاً الدارقطني وأحمد والبخاري ، وعروة المذكور في الحديث هذا هو عروة ابن الزبير كما في رواية ابن ماجه والدارقطني ، ولأن في متن الحديث « قال عروة فقلت لها : من هي إلا أنت ؟ فضحكت » ، وغير عروة بن الزبير لا يجسر أن يقول هذا الكلام لعائشة لأنها خالته ، وسماع حبيب من عروة بن الزبير ثابت ، قال أبو داود في سننه : روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً صحيحاً ، يعني قوله ﷺ : « اللهم عافني في جسدي » ، وعافني في بصرى ، واجعله الوارث مني » ، الحديث ، ورواه الترمذي ، وقال ابن عبد البر : في حديث الباب : صححه الكوفيون وأثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث له ، وحبيب لا ينكر لقاءه عروة ، لروايته عن هو أكبر من عروة وأقدم مراتاً منه ، وحبيب روى عن زيد بن أرقم وابن عباس وابن عمر وخلق من الصحابة والتابعين وثقه العجلي . =

ﷺ قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ . قال عروة : فقلت لها : من هي إلا أنت ؟ فضحكت . وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن الأعمش قال : حدثنا أصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة . قال أبو داود وروى عن الثوري قال : ما حدثنا حبيب بن أبي ثابت إلا عن عروة المزني ، قال أبو داود : وقد روى حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثاً ، قلت : وقع في رواية ابن ماجة والدارقطني في حديث الباب عن عروة ابن الزبير . وأيضاً فالسؤال الذي في رواية أبي داود ظاهر في أنه ابن الزبير ، لأن المزني لا يجسر أن يقول ذلك الكلام لعائشة . وقد جاء هذا الحديث من غير هذا الوجه ، فروى أبو داود والنسائي من طريق الثوري ، عن أبي روق ، عن إبراهيم التيمي عن عائشة (٦) : أن النبي ﷺ كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ . قال البيهقي : وروى أبو حنيفة ، عن أبي روق ، عن إبراهيم ، عن حفصة وهو منقطع ، لأن إبراهيم النخعي (٧) لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ، قاله النسائي وغيره ، ولكن رواه الدارقطني (٨) من وجه آخر عن الثوري . فقال فيه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ، لكن إسناده ضعيف ، وله طريق أخرى

= والنسائي ، وابن معين . وأبو زرعة وأخرج له الستة . وأحمد ، فالحديث صحيح وفي نقض الضوء وعدمه باللمس خلاف بين الأئمة ، والقول بعدم النقض هو الذي يقتضيه الدليل القوي ، وهو الراجح . (٦) رواه أيضاً أحمد والترمذي . قال النسائي : ليس في هذا الباب أحسن من هذا الحديث وإن كان مرسلًا ، وقال أبو داود : إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة . (٧) إبراهيم هنا هو التيمي وليس النخعي كما ذكره المصنف . (٨) قال الدارقطني : وقد روى هذا الحديث : معاوية بن هشام ، عن الثوري ، عن أبي روق ، عن إبراهيم التيمي عن أبيه ، عن عائشة ، فوصل إسناده واختلف عليه في لفظه . فقال عثمان بن أبي شيبة عنه بهذا الإسناد : إن النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم ، وقال عنه : غير عثمان إن النبي ﷺ كان يقبل ولا يتوضأ . ومعاوية هذا قد أخرج له مسلم في صحيحه ، وبذلك زال انقطاع الحديث ، على أن أبا روق وهو عطية بن الحرب . أخرج عنه الحاكم في المستدرک . وقال أحمد ، والنسائي ، ويعقوب بن سفيان : ليس به بأس . وقال ابن معين : صالح . وقال أبو حاتم : صدوق . والخلاصة أن معظم الحفاظ من أصحاب الثوري رَوَوْا الحديث عن سفيان مرسلًا غير موصول ، وبعضهم وصله كمعاوية بن هشام ، وقد علمت أنه ثقة ، وزيادة الثقة مقبولة .

عند ابن ماجه من رواية زينب السهمية عن عائشة^(٩) أن رسول الله ﷺ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ ، وربما فعله بي . وقال إسحاق في مسنده حدثنا بقية حدثني عبد الملك ابن محمد عن هشام عن أبيه عن عائشة^(١٠) أن النبي ﷺ قبلها وهو صائم وقال : إن القبلة لا تنقض الوضوء ، ولا تنفطر الصائم ، وقال : يا حيراء إن في ذيننا لسعة وأخرجه الدارقطني . من طريق حاجب بن سليمان عن وكيع عن هشام بلفظ : قبل النبي ﷺ بعض نسائه ، ثم صلى ولم يتوضأ ، ثم ضحك ، ورجاله أثبات ، إلا أن الدارقطني قال إن حاجباً وهم فيه^(١١) ، وإنما رواه وكيع بهذا الإسناد : أنه كان يقبل وهو صائم . وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق أبي أويس عن هشام عن أبيه^(١٢) عنها ، أنه بلغنا قول ابن عمر في القبلة الوضوء ، فقالت : كان النبي ﷺ يقبل وهو صائم ولا يتوضأ . وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق منصور ابن زاذان ، وابن أخي الزهري عن الزهري ، أما منصور فقال عن أبي سلمة . وأما ابن أخي الزهري فقال عن عروة ثم اتفقا عن عائشة قالت : لقد كان رسول الله ﷺ يقبلني إذا خرج إلى الصلاة ولا يتوضأ ، هذا لفظ منصور ، ولفظ الآخر قالت : لاتعاد الصلاة من القبلة ، كان النبي ﷺ يقبل بعض نسائه ويصلي ولا يتوضأ . وأخرج البزار من طريق عبد الكريم الجزري عن عطاء عن عائشة مثل هذا المرفوع ، ورجاله ثقات . وقد أخرجه الدارقطني من وجه آخر عن عبد الكريم عن عطاء ، ثم أخرجه من وجه آخر أيضاً عن عطاء قال : « ليس في القبلة وضوء » .

وفي الباب : عن أبي أمامة قلت : يا رسول الله الرجل يتوضأ ثم يقبل أهله ويلاعبها ، أينقض ذلك وضوءه ؟ قال : لا ، أخرجه ابن عدى ، وإسناده^(١٣) ضعيف . وعن أبي هريرة ، كان رسول الله ﷺ يقبل ثم يخرج إلى الصلاة ولا يحدث وضوءاً ، أخرجه الطبراني

(٩) رواه أيضاً أحمد ، وقال الزيلعي : سنده جيد ، وفيه نظر ، لأن فيه حجاج بن أرطاة وهو كثير الخطأ والتدليس ، وزينب السهمية . قال البيهقي وغيره : إنها مجهولة . وذكرها ابن حبان في الثقات (١٠) رواه أيضاً : الدارقطني ، وفيه : بقية . وقد صرح بالتحديث ، فزالتمهمة التدليس . (١١) ورده الزيلعي ، قال ماملخصه : حاجب لا يعرف فيه مطعن وقد حدث عنه النسائي ، ووثقه ، وتفرد الثقة ، وتحديثه من حفظه لا يقدح في حديثه . (١٢) ورجاله ثقات . (١٣) لأن فيه : ركن بن عبد الله الشامي ، ضعفه ابن معين وابن حبان .

فى الأوسط ، وفى إسناده يزيد بن سنان ، ضعيف . وعن ابن عمر : كان رسول الله ﷺ يقبل ولا يعيد الوضوء ، أخرجه ابن حبان فى ترجمة غالب العقيلي فى الضعفاء .

فصل فى الغسل

٣٠ — حديث : عشر من الفطرة ، فذكر منها : المضمضة والاستنشاق ، مسلم والأربعة من حديث مصعب بن شيبة ، عن طلق بن حبيب ، عن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإعفاء اللحية ، والسواك ، والاستنشاق بالماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ، وانتقاص الماء ^(١) » . قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة . وأخرج النسائي من وجه آخر عن طلق بن حبيب عن عبد الله بن الزبير ليس فيه عائشة ، وقال : إنه أولى بالصواب .

وفى الباب : عن عمار ^(٢) بن ياسر رفعه : « من الفطرة المضمضة والاستنشاق ، الحديث ، إلا أنه ذكر الاختتان بدل : إعفاء اللحية ، وقال : انتضاح الماء . أخرجه أبو داود وابن ماجه

٣٠ — (١) رواه أيضاً : الدارقطني والبيهقي ، وقد علله بعضهم أن النسائي رواه مرسلأ وأن مصعب بن شيبة : منكر الحديث . ولأجل هذا لم يخرج البخارى ، ورد بأن مصعباً ثقة عند مسلم . والثقة إذا وصل حديثاً يقدم وصله على الإرسال ، وزيادة الثقة مقبولة . ومما يدل على تقوية رواية مصعب : تثبته فى الفرق بين ما حفظه وبين ما شك فيه ، الأمر الذى دل على عدم غفله ، ومن لا يهتم بالكذب إذا ظهر منه ما يدل على التثبت قويت روايته لاسيما ولروايته شاهد صحيح مرفوع ، فى كثير من هذا العدد من حديث أبى هريرة ، أخرجه الشيخان . (٢) رواه أيضاً : البيهقي ، والطحاوى بنحوه . وهذا الحديث رواه أبو داود من طريقين . الأول عن سلمة بن محمد بن عمار بن ياسر عن عمار بن ياسر ، فقال البخارى : لا يعرف لسلمة سماع من عمار ، فالحديث منقطع ، والثانى عن سلمة عن أبيه ، فيكون الحديث مرسلأ لأن أباه ليست له صحبة وفى كلا الطريقين : على بن زيد بن جعدان ، وإن روى له مسلم مقروناً بثابت البناني ، فقد قال فيه أحمد . وأبو زرعة ليس بالقوى . وقال ابن خزيمة سيئ الحفظ ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، وقال الترمذى : ربما رفع الشيء الذى يوقفه غيره ، وقال شعبة : حدثنا على بن زيد قبل أن يختلط ، وفيه أيضاً : سلمة بن محمد ، قال ابن حبان : لا يحتج به .

وأحمد والطبراني . وعن ابن عباس (٣) رفعه : « المضمضة والاستنشاق سنة » .
أخرجه الدارقطني . وأخرج من وجه آخر عنه مرفوعاً (٤) : (المضمضة والاستنشاق
من الوضوء الذي لا يتم إلا بهما » ، وإسناده ضعيف . وعن عائشة أيضاً مرفوعاً : « المضمضة
والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه » ، أخرجه الدارقطني ، وصحح إرساله .
وعن أبي هريرة (٥) قال : أمر رسول الله ﷺ بالمضمضة والاستنشاق . أخرجه
الدارقطني أيضاً وصحح إرساله .

٣١ — حديث : « المضمضة والاستنشاق فرضان في الجنابة ، سنتان في الوضوء ،
لم أجده ، هكذا ، وقد تقدم ماورد في ذلك قبل ، لكن أخرج الدارقطني والحاكم وابن عدى
من حديث أبي هريرة قال : جعل رسول الله ﷺ المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثاً فريضة ،
وفي إسناده بركة بن محمد وهو كذاب . وقال البيهقي : إنما جاء هذا عن ابن سيرين . قال :
سن رسول الله ﷺ الاستنشاق في الجنابة ثلاثاً ، كذلك أخرجه الدارقطني وأسند أيضاً
من طريق أبي حنيفة عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت عجم عن ابن عباس (١) في من نسي
المضمضة والاستنشاق ولا يعيد إلا إن يكون جنباً ، واستدل على عدم وجوبهما بحديث أم
سليمة ، قلت : يارسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي ، فقال : إنما يكفئك أن تحي على رأسك
ثلاثاً ، حيايت ، ثم تفيض عليك الماء فتطهرى . وفي رواية : فإذا أنت قد طهرت . وفي رواية
لمسلم : أفأنقضه للجنابة والحيض ؟ فقال : لا . وهو في الصحيحين (٢) وسيأتى بعد .

(٣) وفيه : القاسم بن عسر ، وإسماعيل بن مسلم ، وهما ضعيفان . (٤) تفرد
به عصام بن يوسف ، وهم فيه قاله الدارقطني . (٥) وقال الدارقطني : لم يسنده عن حماد
غير هذبة ، وداود بن المحبر ، وغيرهما يرويه عنه عن عمار عن النبي ﷺ لا يذكر أبا هريرة اهـ .
وهذا لا يضر لأن هذبة ثقة خرج عنه في الصحيحين فيقبل رفعه وما ينفرد به .

٣١ — (١) قال الشافعي : وقد اعتمد بعض الناس في ذلك على أثر ورد عن ابن عباس
إلى أن قال — وزعم أن هذا أثر ثابت يترك به القياس ، وهو يعيب علينا الأخذ بحديث
بصرة في مس الذكر ، وعثمان بن راشد ، وعائشة بنت عجم غير معروفين ببلدهما ، فكيف
يجوز لأحد أن يثبت ضعيفاً مجهولاً ، ويوهن قوياً معروفاً اهـ (٢) هنا ابن حجر :
عزى حديث أم سلمة إلى الصحيحين وقد قتش عليه في البخاري فلم أجده . وفي المصادر =

٣٢ — حديث : ميمونة^(١) في صفة غسل النبي ﷺ من الجنابة ، متفق عليه ، وله ألفاظ وطرقه في البخارى كثيرة .

٣٣ — حديث أم سلمة أن النبي ﷺ قال لها : « يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك ، لم أجده بهذا اللفظ ، وقد أوردته قبل بحديث . وفي الباب : عن عبيد بن عمير قال : بلغ عائشة أن عبد الله بن عمرو بن العاص يأمر النساء إذا اغتسلن أن ينقضن رؤوسهن ، فقالت يا عجباً لابن عمرو ، أفلا يأمرهن أن يحلقن رؤوسهن ؟ لقد كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إماء واحد وما أزيد على أن أفرغ على رأسي ثلاث إفراغات ، أخرجه^(١) مسلم وابن خزيمة . وروى أبو داود^(٢) من طريق شريح بن عبيد ، قال أناني جبير بن نفير أن ثوبان حدثهم أنهم استفتوا رسول الله ﷺ عن ذلك قال : أما الرجل فليشرب برأسه فليغسله حتى يبلغ أصول الشعر ، وأما المرأة فلا عليها أن لاتنقضه : لتغرف على رأسها ثلاث غرفات بكفيها . ويعارض ذلك حديث عائشة أن النبي ﷺ قال لها لما حاضت ليلة عرفة وهي متمتعة بعمره : انقضي رأسك وامتشطي ، أخرجه البخارى .

وحديث أنس^(٣) رفعه : « إذا اغتسلت المرأة من حيضها نقضت رأسها وغسلته بخطمي وأشنان ، فإذا اغتسلت من الجنابة صبت على رأسها الماء ثم عصرته ، أخرجه الدارقطني في الأفراد ، وفي إسناده من لا يعرف .

٣٤ — حديث : « الماء من الماء ، مسلم وأبو داود من حديث أبي سعيد الخدري من رواية أبي سلمة عنه ، ومسلم من رواية عبد الرحمن بن أبي سعيد عن^(١) أبيه قال : خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قباء ، حتى إذا كنا في بني سالم وقف على باب عتيان

= العديدة التي عندي وراجعتها تأكدت منها أفراد مسلم بهذا الحديث دون البخارى . كما رواه أيضاً : الأربعة وأحمد ، والبيهقي ، وابن الجارود ، وصححه الترمذی .

٣٢ — (١) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد ، والبيهقي ، وابن الجارود .

٣٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد . (٢) وفيه : لإسماعيل بن عياش ، ولكن رواه عن ضخم بن زرعة وهو حمصي شامي ، وهو قوي فيهم فيقبل . (٣) رواه أيضاً : البيهقي ، وقد تفرد به مسلم بن حماد عن حماد .

٣٤ — (١) رواه أيضاً : الترمذی ، والبيهقي ، والطحاوي ، وأحمد .

فصرخ به . الحديث وفيه أنه قال : أرأيت الرجل يعجل عن امرأته ولم ين ، ماذا عليه ؟ فقال رسول الله ﷺ : إنما الماء من الماء . وهذا يدفع تأويل ابن عباس فيما أخرجه الترمذى والطبرانى عنه ، قال : إنما قال النبى ﷺ : الماء من الماء فى الاحتلام ، إلا أن يحمل قوله إن الحكم باق فى هذه الصورة لم ينسخ .

وفى الباب : عن أبى بن كعب (٢) ، سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل ، فقال : يغسل ما أصابه من المرأة ، ثم يتوضأ ويصلى ، متفق عليه ، وسيأتى إن شاء الله تعالى أدلة نسخ هذا الحكم فى الذى يليه .

٣٥ — حديث : « إذا التقي الحتانان وغابت الحشفة ، وجب الغسل ، أنزل أم لم ينزل » ابن وهب فى مسنده عن الحارث بن زهران عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله مرفوعاً ، بهذا أورده عبد الحق وقال : لإسناده ضعيف جداً ، وكأنه يشير إلى الحارث ، لكن لم ينفرد به ، فقد أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق أبى خنيفة عن عمرو بن شعيب به . وفى الباب : عن أبى هريرة (١) بلفظ : إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل ، متفق عليه ، زاد مسلم : « وإن لم ينزل » . ولمسلم عن أبى موسى (٢) : « اختلف فى ذلك رهط من المهاجرين والأنصار ، فقامت فسألت عائشة ما يوجب الغسل ؟ فقالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الحتان الحتان ، فقد وجب الغسل » . وروى ابن حبان من طريق عروة حدثنى عائشة (٣) قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك قبل فتح مكة ، ثم اغتسل بعد ، وأمر بالغسل . وروى أحمد من حديث رافع بن خديج ، نحو حديث أبى سعيد ، وزاد فى آخره ، ثم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل بعد ذلك . وفى إسناده رشدين بن سعد وهو ضعيف .

وروى الأربعة إلا النسائى من رواية الزهرى ، عن سهل بن سعد ، عن

(٢) رواه أيضاً : أحمد . والبيهقى .

٣٥ — (١) رواه أيضاً : مالك . والأربعة . وأحمد . وابن الجارود . والدارقطنى . والطحاوى . والبيهقى ، بألفاظ متقاربة . (٢) رواه أيضاً : مالك . والشافعى . والبيهقى ، باختلاف فى بعض الألفاظ . (٣) رواه الدارقطنى . وأخرجه الحازمى . من جهة ابن حبان . وقال : هذا حديث قد حكم ابن حبان بصحته ، غير أن الحسين بن عمران كثيراً ما يأتى عن الزهرى بالمناكير . وقد ضعفه غير واحد من أهل الحديث .

أبي (٤) بن كعب قال : إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، ثم نهى عنها وفي رواية أبي داود ، عن الزهري حدثني بعض من أرضى ، عن سهل ، قال ابن خزيمة : وهذا الرجل يشبه أن يكون أبا حازم ، ثم ساقه كذلك ، وهو عند أبي داود وابن حبان كذلك ، وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الله بن كعب ، أن محمود بن لبيد سأل زيد بن ثابت ، عن الرجل يصيب أهله ، ثم يكسل ولا ينزل ، فقال : يغتسل ، فقال محمود : إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل ، فقال زيد : إن أبي بن كعب نزع عن ذلك قبل أن يموت ، وفي البخارى : أن عثمان وعلياً وغيرهما كانوا لا يرون الغسل ، لكن في الموطأ عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر وعثمان وعائشة ، كانوا يقولون : « إذا مس الحتان الحتان ، فقد وجب الغسل » .

٣٦ — قوله : إن النبي ﷺ سن الغسل للجمعة والعيد وعرفة والإحرام ، أما الجمعة : فأحاديث الغسل فيها مشهورة في الصحيحين وغيرهما ، وأما العيدان وعرفة : فروى ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن عتبة بن الفاكه ، عن جده وكانت له صحبة : أن النبي ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم النحر ويوم عرفة ، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زيادته ، والبخاري وزاد : ويوم الجمعة ، وإسناده ضعيف ، ولابن ماجه عن ابن عباس ، كان رسول الله ﷺ يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحى ، وإسناده ضعيف ، وللبخاري ، عن أبي رافع : أن رسول الله ﷺ كان يغتسل للعيد ، وإسناده ضعيف ، وأما الإحرام فسيأتى أحاديثه في كتاب الحج

(٤) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والبيهقي ، والدارمي ، وابن أبي شيبة ، وصححه الترمذي ، والدارقطني ، وابن حبان ، وابن خزيمة . وقال الإسماعيلي : وهو صحيح على شرط البخاري ، كذا قال ، وكأنه لم يطلع على علته ، قال أبو حاتم : وذكر حديث الماء من الماء ، وقال : هو منسوخ نسخته حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب . وما يبدو من انقطاع في الحديث بين الزهري . وسهل ، يرده ما أخرجه ابن شاهين في كتابه عن الزهري ، قال : حدثني سهل ، وكذلك أخرجه بقي بن مخلد في مسنده . بناء عليه : فإن الزهري سمعه من سهل فلا انقطاع في الحديث بل هو متصل . وقال ابن حبان : يحتمل أن يكون الزهري سمعه من رجل عن سهل ، ثم لقي سهلاً فحدثه أو سمعه من سهل ثم ثبت فيه أبو حازم اه . وهذا كلام معقول ومقبول .

٣٧ — حديث : « من أتى الجمعة فليغتسل » الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر بهذا وزاد البيهقي . « ومن لم يأتها فليس عليه غسل » وأصله في الصحيحين بلفظ « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » ولها عن أبي سعيد بلفظ « غسل الجمعة واجب على كل محتلم » ومن حديث أبي هريرة رفعه : « حق الله على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام » زاد النسائي من حديث جابر : يوم الجمعة ، وهو للبرار والطحاوى من حديث أبي هريرة ، ولابن خزيمة والطحاوى ، عن عائشة : كان رسول الله ﷺ يأمر بالغسل يوم الجمعة .

٣٨ — حديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ؛ ومن اغتسل فهو أفضل » أصحاب التلثين الثلاثة وأحمد وابن أبي شيبة من طريق الحسن ، عن سمرة ، وصححه الترمذى ، قال : وقد روى عن الحسن مرسلًا .

قلت : وروى عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة ، أخرجه الطبراني في الأوسط وقال تفرد به أبو حرة عن الحسن ، وقال العقيلي في ترجمة مسلم بن سليمان الضبي : رواية عن أبي حرة هذا الحديث ، رواه سعيد بن بشير عن قتادة ، عن الحسن عن جابر ، ورواه الضحاك وابن حرة عن حجاج عن إبراهيم بن مهاجر عن الحسن عن أنس ، ورواه أبو بكر الهذلي عن الحسن عن أبي هريرة ، ورواه سعيد وغيره من الحفاظ ، عن قتادة عن الحسن عن سمرة ، وهو الصواب .

قلت : فيه طرق أخرى عن أنس وجابر ، وأما حديث أنس : فأخرجه ابن ماجه والطحاوى بإسنادين ضعيفين لإياه ، وأخرج الطبراني في الأوسط من وجه ثالث عنه نحوه ، وإسناده ضعيف أيضاً ، وفي رواية لابن عدى من طريق أبان عن أنس رفعه قال : « من جاء منكم الجمعة فليغتسل » قال : فلما جاء الشتاء شكوا البرد ، قال : فن اغتسل فيها ونعمت ، ومن لم يغتسل فلا حرج ، وأبان واه ، وأما حديث جابر : فأخرجه إسماعيل وعبد الرزاق ، عن الثوري عن رجل عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، وقد سمى عبد بن حميد : هذا الرجل ، وهو أبان الرقاشي وهو واه كما تقدم ، وقد اختلف عليه فيه مع ذلك ، وأخرجه ابن عدى من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف ، وفي الباب : عن أبي سعيد أخرجه الإزار بسند ضعيف ، وعن أبي هريرة كذلك ، وأخرجه ابن عدى أيضاً . وعن ابن عباس أخرجه البيهقي ، وأخرج أبو داود ، عن عكرمة أن ناساً سألوا ابن عباس عن غسل الجمعة ، أو واجب هو ؟ قال : لا ولكنه أطهر وخير لمن اغتسل ، وسأخبركم عن ذلك . كان الناس مجهودين ففرج النبي ﷺ

وقد عرقوا في الصوف ، فثارت منهم رياح تأذوا بها ، فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، قال : يا أيها الناس إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، وليس أحدكم أحسن ما يجد من دهنه وطيبه ، قال ابن عباس : ثم جاء الله تعالى بالخير بعد ، وعن عائشة كان الناس ينتابون الجمعة من منازلهم والعوالي ، فيأتون في الغبار ، فتخرج منهم الرائحة ، فقال النبي ﷺ : لو أنكم اغتسلتم ، متفق عليه ، واستدل به على نسخ الحكم ، لأن العلة زالت فيزول الحكم بها .

قوله : وهذا التفسير مأثور عن عائشة ، أى تفسير المني والمذى والودى ، لم أجده عنها ، وإنما أخرج عبد الرزاق عن قتادة وعن عكرمة ، قال : هي ثلاثة : المني والمذى والودى ، أما المني : فهو الماء الدافق الذى يكون عند الشهوة ، ومنه يكون الولد ، ففيه الغسل ، وأما المذى فهو الذى يخرج إذا لعب الرجل امرأته ، ففيه غسل الفرج والوضوء ، وأما الودى : فهو الذى يكون مع البول وبعده ، وفيه غسل الفرج والوضوء .

٣٩ — حديث : وكل غل يمدى وفيه الوضوء . أبو داود وأحمد من حديث عبد الله (١) ابن سعد الأنصارى وفيه قصة ، وأخرجه الطبرانى من حديث معقل بن يسار نحوه ، وأخرج إسحاق والطحاوى ، من حديث علي نحوه ، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ ، وهذا السياق .

باب الماء الذى تجوز به الطهارة

٤ — حديث : « الماء طهور لا ينجسه شيء ، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه » ابن ماجه من حديث راشد بن سعد ، عن أبي أمامة رفعه : « إن الماء طهور لا ينجسه إلا ما غلب على ريحه وطعمه ولونه » وأخرجه الطبرانى والدارقطنى نحوه ، بدون اللون ، وفي إسناده رشدين بن سعد ، وهو ضعيف ، وقد قال الدارقطنى : لم يرفعه غير رشدين ، انتهى وقد أخرجه البيهقى من طريق أخرى فيها ضعف ، عن راشد بن سعد عن أبي أمامة بلفظ : إن الماء طاهر إلا أن يتغير ريحه أو طعمه أو لونه بنجاسة تحدث فيه ، ورواه عبد الرزاق عن الأحوص بن حكيم ، عن راشد بن سعد مرسل ، وأخرجه الدارقطنى من

٣٩ — (١) رواه أيضاً : الترمذى طرفاً منه في الجامع ، وطرفاً في الشمائل . وابن ماجه مختصراً . وابن الجارود . والبيهقى ، وسكت عنه أبو داود والمندرى .

وجه آخر ، عن راشد بن سعد عن ثوبان رفعه : « الماء طهور إلا ما غلب على ريحه أو طعمه ، وفي الباب : عن ابن عباس (١) رفعه « الماء لا ينجسه شيء » ، أخرجه الأربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ، وعن سهل بن سعد مثله ، أخرجه الدارقطني .

٤١ — قوله : قال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته » ، ابن أبي شيبة ، حدثنا حماد بن خالد عن مالك عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة ، عن أبي هريرة (١) : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « البحر الطهور ماؤه ، الحل ميتته » . والحديث في الموطأ ، وأخرجه أصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وفيه قصة ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر من غير طريق مالك مطولاً وفيه السؤال عن الغسل أيضاً ، وفي الباب : عن جابر (٢) أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ماء البحر فقال : « هو الطهور ماؤه ، الحل

٤٠ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقي وصححه الترمذي . وروى الدارمي ، والدارقطني ، نحوه . وحديث ثوبان ، وأبي أمامة ، وفيهما زيادة الاستثناء ، لا تقوم معها حجة لضعف هذه الزيادة . لكن أجمع العلماء على مضمونها . فإذا وقعت في الماء القليل والكثير نجاسة ، فغيرت له طعماً أو لوناً أو ريحاً فهو نجس ، فلا ينجس الماء بما لاقاه من النجاسة ولو كان قليلاً إلا إذا تغير ، وبه قال : أبو هريرة ، وابن عباس ، والحسن البصري وابن المسيب ، والثوري ، وداود الظاهري ، والنخعي ، ومالك ، والغازي ، وهذا هو الأرجح .

٤١ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والشافعي ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي ، وغيرهم ، وصححه البخاري والترمذي ، وابن خزيمة ، وحبان ، وابن عبد البر ، وغيرهم ، وقال ابن الأثير : هذا حديث صحيح مشهور ، أخرجه الأئمة في كتبهم ، واحتجوا به ، ورجاله ثقات ، وقال الحميدي : قال الشافعي : هذا الحديث نصف علم الطهارة ، وقال ابن الملقن : إنه حديث عظيم ، أصل من أصول الطهارة يشتمل على أحكام كثيرة ، وقواعد مهمة . (٢) رواه أيضاً : ابن حبان في صحيحه ، قال ابن السكن : حديث جابر أصح ما روى في هذا الباب .

ميته ، وإسناده لأبأس به ، وأخرجه الدارقطني والحاكم من وجه آخر ، عن جابر (٣) عن أبي بكر الصديق ، وأخرجه ابن حبان من وجه آخر ، عن أبي بكر مرفوعاً ، وقال : الصواب موقوف ، انتهى والموقوف عند الدارقطني ، وعن علي (٤) أخرجه الدارقطني والحاكم وعن أنس (٥) مثله أخرجه الدارقطني ، وعن ابن عباس (٦) نحوه ، أخرجه الدارقطني وصوب وقفه ، وأخرجه هو والحاكم من رواية عمرو بن (٧) شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، وعن ابن الفراسي (٨) قال : كنت أصيد وكانت لي قربة أجعل فيها ماء ، وإني توضأت بماء البحر ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فذكره ، أخرجه ابن ماجه .

فصل في طهارة الماء المستعمل وطهوريته

٤٢ — مسلم من حديث أبي هريرة رفعه : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، وسيأتي ذكر طرده قريباً ، وروى البخاري عن جابر « أن النبي ﷺ توضأ ثم صب عليه من وضوئه ، وروى الترمذي من حديث معاذ (١) « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه . » ومن حديث عائشة (٢) « كان لرسول الله ﷺ خرقة

(٣) وفيه عند الدارقطني : عبد العزيز بن عمران ، قال الذهبي : يجمع على ضعفه ، وأخرجه الدارقطني موقوفاً على أبي بكر ، قال الذهبي : بسند صحيح ، وفيه عند ابن حبان « في الضعفاء » : السري بن عاصم وقال : إنه يسرق الحديث ، ويرفع الموقوف ، لا يحل الاحتجاج به . (٤) سكت الحاكم عنه ، وفي إسناده : من لا يعرف . (٥) رواه أيضاً : عبد الرزاق « في مصنفه » وفيه : أبان بن أبي عياش : وهو متروك . (٦) رواه أيضاً : الحاكم ، وصححه على شرط مسلم . (٧) وفيه : المثني الراوي له عن عمرو ، وهو ضعيف ، قال ابن حجر : « وقع في رواية الحاكم : الاوزاعي ، بدل المثني وهو غير محفوظ . (٨) أعله البخاري بالإرسال ، لأن ابن الفراسي لم يدرك النبي ﷺ . »

٤٢ — (١) رواه أيضاً : البيهقي ، وفيه : رشدين بن سعد . وعبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وهما ضعيفان . (٢) قال الترمذي : حديث ليس بالقائم ، ولا يصح في هذا الباب شيء ، وأبو معاذ يقولون : إنه سليمان بن أرقم ، وهو ضعيف عند أهل الحديث ، اهـ

ينشف بها بعد الوضوء ، وإسناده كل منهما ضعيف ، ولابن ماجة عن سليمان (٣) د أن رسول الله ﷺ توضعاً فقلب جبة صوف كانت عليه ، فمسح بها وجهه ، وروى الدارقطني ثم البيهقي ، عن الربيع بنت معوذ « أن النبي ﷺ مسح رأسه بماء فضل في يديه وفي رواية « يبلل في يده » ، وإسناده حسن ، قال البيهقي : وروى معنى هذا من حديث علي (٤) وابن مسعود (٥) وأبي الدرداء (٦) وابن عباس (٧) وعائشة (٨) وأنس (٩) ، ثم أخرجهما في الخلافيات ، وأسانيدهما ضعيفة ، وأخرجه ابن ماجة من حديث ابن عباس (١٠) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل من جئابة ، فإى لمعة لم يصبها الماء ، فقال : بحمته فبلها عليها ، وإسناده ضعيف .

قوله : قال مالك : يجوز ما لم يتغير أوصافه كما تقدم ، يشير إلى حديث « الماء لا ينجسه شيء » ، الحديث المتقدم .

قوله : لأن الميت يغسل بالماء الذي أغلى فيه الصدر ، بذلك وردت السنة ، لم أجده بقبيل الغلى ، وأما بالسدر : ففي عدة أحاديث ، وسيأتى في الجائز ، وفي الماء المسخن : حديث الأصح ابن شريك وهو في الطبراني ، وروى الدارقطني : أن عمر اغتسل بماء سخن له في ققمة ، وعلقه البخارى ، وأما الشمس : ففيه حديث عائشة أخرجه الدارقطني من خمس طرق واهية وعند الطبراني في الأوسط طريق سادسة ، وعن أنس أخرجه العقيلي وإسناده واه جداً ، وأخرجه الشافعى موقوفاً على عمر بإسناد ضعيف ، وأخرجه الدارقطني وابن حبان في الثقات من وجه آخر أصح منه .

٤٣ — حديث : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً » الأربعة وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر ، وفي لفظ : لم ينجسه شيء ، وقد أظن الدارقطني في استيعاب طرقه وجود

(٣) فيه الوضين بن عطاء ، وثقه أحمد ، وقال ابن معين : لا بأس به . (٤) فيه : العزرى ، متروك . (٥) فيه : يحيى بن عنبسة ، كذبه الدارقطني . (٦) فيه : تمام بن نعيم ، قال البيهقي : غير محتج به . (٧) فيه : سليمان بن أرقم ، قال النسائي ، والدارقطني : متروك . (٨) فيه : عطاء بن عجلان ، قال النسائي ، والرازي : متروك . (٩) فيه : المتوكل بن فضيل . قال الدارقطني : بصرى ضعيف . (١٠) فيه : أبو علي الرجبى حسين ابن قيس ، يلقب « بجنش » ، قال أحمد ، والنسائي ، والدارقطني : متروك ، وقال أبو زرعة : ضعيف .

ابن دقيق العيد في الإمام في تحرير الكلام عليه ، الباب : عن جابر أخرجه الدارقطني والعقيلي وابن عدى ، بلفظ « إذا بلغ الماء أربعين قلة ، فإنه لا يحمل الخبث » ، وإسناده واه والصحيح عن محمد بن المنكدر قوله ، وقيل : عنه عن عبد الله بن عمر ، وعن عبد الرحمن ابن أبي هريرة عن أبيه ، قال : « إذا كان الماء قدر أربعين قلة لم يحمل خبثاً » ، أخرجه الدارقطني ، وقال الصحيح عن أبي هريرة « أربعين غرباً » .
حديث : إذا استيقظ أحدكم ، تقدم في أول الكتاب .

٤٤ — حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة » أبو داود وابن ماجة من طريق ابن عجلان ، عن أبيه عن أبي هريرة بهذا ، لكن بلفظ « ولا يغتسل ، ولم أره باللفظ المؤكد ، ورواه البيهقي من وجه آخر عن ابن عجلان ، فقال : عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ : نهى أن يبال في الماء الراكد ، وأن يغتسل فيه من الجنابة والحديث في الصحيحين من وجه آخر عن أبي الزناد عن الأعرج بلفظ « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ، ثم يغتسل فيه » ، وفي لفظ : منه ، ولا تمر مذى ، ثم يتوضأ منه ، وفي رواية لمسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري وهو جنب ، قال : كيف يفعل يا أبا هريرة ؟ قال : « يتناولونه تناوولاً » ، ولمسلم أيضاً عن جابر رفعه : « لا يبولن أحدكم في الماء الراكد » .

٤٥ — قوله : والذي رواه مالك ، ورد في بئر بضاعة^(١) ، وماؤها كان جارياً بين البساتين ، كأنه أراد بقوله ، والذي رواه مالك حديث : « الماء لا ينجسه شيء » . وأما وروده في بئر بضاعة ، فأخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، عن أبي سعيد قال : قيل يا رسول الله : أتتوضأ من بئر بضاعة ، وهي بئر يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن ؟ فقال : « إن الماء طهور لا ينجسه شيء » . وأخرجه قاسم بن أصبغ من حديث سهل بن سعد نحوه . وأما قوله : إن ماء بئر بضاعة كان جارياً بين البساتين ، فهو كلام مردود على من قاله ، وقد سبق إلى دعوى ذلك وجزم به الطحاوي ، فأخرج عن أبي جعفر بن أبي عمران ، عن محمد ابن شجاع البلخي ، عن الواقدي قال : كانت بئر بضاعة طريقاً للماء إلى البساتين ، وهذا إسناده واه جداً ، ولو صح لم يثبت به المراد لاحتمال أن يكون المراد أن الماء كان ينقل منها بالسانية إلى البساتين ، ولو كانت سيحاً جارياً لم تسم بئراً . وقد قال أبو داود في السنن

٤٥ — (١) حديث بئر بضاعة : طولنا الكلام عليه في تعليقنا على تلخيص الحبير .
فارجع إليه إن شئت .

إنه رآها بالمدينة وذرعها ، ورأى فيها ماء متغيراً . وإن قتيبة ذكره عن قيمها ، أنه ذكر له أنها أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، فإذا نقص فإلى العورة ، وأنه هو سأل الذي فتح له البستان الذي هي فيه ، هل غير بناؤها عما كانت عليه ، فذكر أنها ما تغيرت عما كانت عليه قبل ذلك .

قوله . ومارواه الشافعي ضعفه أبو داود ، يريد حديث القلتين ، ولم نجد هذا عند أبي داود . بل أخرج حديث القلتين وسكت عليه في جميع الطرق عنه ، ولم يقع منه فيه طعن في سؤالات الآجري ولا غيرها ، بل أردفه في السنن بكلام يدل على تصحيحه له ، ومخالفته لمذهب من خالفه ، والله أعلم .

٤٦ - حديث : « هو الحلال شربه وأكله والوضوء منه » . الدارقطني من حديث سلمان أن النبي ﷺ قال : « يا سلمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه ، فهو حلال أكله وشربه ووضوؤه » ورواه ابن عدي عن هذا الوجه وضعفه ، واحتج البخاري في هذا الحكم بحديث أبي هريرة رفعه : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه » الحديث . فوجه الدلالة منه : أنه ﷺ لا يأمر بغمس ما ينجس مامات فيه أملاً يكون متعمداً للإفساد وفي الباب : عن أبي سعيد ، عند النسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد .

حديث : « لا يوان أحدكم في الماء الدائم » تقدم قريباً .

٤٧ - حديث : « أيما إهاب دبغ فقد طهر » الترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وابن حبان وأحمد والبخاري وإسحاق من طريق عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس بهذا ، وأخرجه مسلم من هذا الوجه بلفظ : « إذا دبغ الإهاب فقد طهر » . وفي لفظ : « دبغه طهوره » . وفي الباب : عن ابن عمر أخرجه الدارقطني وقال إسناده حسن . وفي الباب عن ابن عباس قال : تصدق على مولاة ميمونة بشاة فماتت ، فربها رسول الله ﷺ فقال : « هلا أخذتم إهابها فدبغتموه فانتفعتم به ؟ قالوا : إنها ميتة ، قال إنما حرم أكلها » متفق عليه ، إلا أن قوله : فدبغتموه ، ليس في البخاري . وفي رواية الدارقطني : « أوليس في الماء والقرظ ما يطهرها ؟ وفي لفظ : « ورخص لكم في مسكها » وفي لفظ : « إن دبغه طهوره » أخرجه من حديث ميمونة . ولابن خزيمة من وجه آخر ، عن ابن عباس : أراد النبي ﷺ أن يتوضأ من سقاء ، فقليل له : إنها ميتة ، قال : دبغه يزيل خبثه . وروى الدارقطني من وجه آخر ، عن ابن عباس رفعه : « إنما حرم من الميتة لحما ، فأما الجلد والشعر والصوف فلا

بأس به ، . وفيه عبد الجبار بن مسلم وهو ضعيف . ومن وجه آخر نحوه ، وفيه أبو بكر الهذلي وهو متروك . وعن سودة قالت : ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ، ثم مازلنا نذبذ فيه حتى صار شناً ، أخرجه البخارى ، وعن عائشة مرفوعاً : « دباغ جلود الميتة طهورها » . أخرجه ابن حبان . وله ولاصحاب السنن إلا الترمذى من وجه آخر : « أمرنا أن نستمتع بجلود الميتة إذا دبغت ، وللدارقطنى من وجه آخر مرفوعاً : « طهور كل أديم دبغه » . وله من وجه آخر : « استمتعوا بجلود الميتة إذا دبغت تراباً كان أو رماداً أو ملأاً أو ما كان بعد أن يزيد صلاحه ، وإسناده هذه ضعيف . وعن سلية بن المحبق قال : « دباغها طهورها » أخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان . وعن أم سلية سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ، ولا بأس بصوفها وشعورها وقرونها إذا غسل بالماء » . أخرجه الدارقطنى ، وفيه يوسف بن السفر وهو متروك ، وأخرجه من وجه آخر عن أم سلية فقال : « إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر » .

وعن زيد بن ثابت رفعه : « دباغ جلود الميتة طهورها » أخرجه البيهقى . وعن أنس^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمتشط بمتشط من عاج ، أخرجه البيهقى ، وعن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال : « اشتر لقاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ، أخرجه أحمد أبو داود .

٤٨ — حديث : « لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ، الأربعة وابن حبان وأحمد والطبرانى من حديث عبد^(١) الله بن عكيم ، قال : قرىء علينا كتاب رسول الله ﷺ ونحن بأرض

٤٧ — (١) وفيه : بقية ، وهنا يروى عن شيخه عمرو بن خالد ، وهو مجهول ، وروايته عن المجولين ضعيفة .

٤٨ — (١) حديث ابن عكيم : ضعيف لا تقوم به حجة . أولاً : ابن عكيم ، لم يلق النبي ﷺ ولم يسمع منه فهو ليس بصحابي خديته مرسل ، ثانياً : لم يسمع عبد الرحمن بن أبي ليلى من ابن عكيم . فهو منقطع . ثالثاً : روايته عن مشيخة مجهولين ، لم تثبت صحبتهم ، وتحسين الترمذى له غير مسلم ، لاسيما وقد أوضح هو وغيره من كبار الحفاظ أوجه الضعف فلا يقاوم الأحاديث الصحيحة المشهورة . رابعاً : الاضطراب فى المتن ، فرواه الأكثرون : من غير تقييد بمدة ، ومنهم من رواه بتقييد شهر أو شهرين ، أو أربعين يوماً ، أو ثلاثة أيام ، خامساً : الاضطراب فى السند ، فقد رواه الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عكيم ، ورواه خالد الحذاء عن الحكم ، وقال : « لأنه لم يسمعه من ابن عكيم » ،

جبهة : أن لا تلتفتوا من الميتة بإهاب ولا عصب ، وفي رواية لابن حبان ، عن عبد الله ابن عكيم حدثنا مشيخة لنا من جبهة أن النبي ﷺ كتب إليهم ، وفي رواية لليهقي ، قبل موته بأربعين يوماً ، وللطبراني في الأوسط ، كتب رسول الله ﷺ ونحن في أرض جبهة ، إني كنت رخصت لكم في جلود الميتة ، فلا تلتفتوا من الميتة بجلد ولا عصب ، قال أبو داود : قال النضر بن شميل : إنما يسمى إهاباً ما لم يدبغ ، فإذا دبغ يسمى شناً وقربة ، وفي الباب عن أبي المليح بن أسامة ، عن أبيه « أن رسول الله ﷺ نهى عن جلود السباع أن تفتش » ، رواه الثلاثة واللفظ للترمذي ، وعن جابر رفعه « لا تلتفتوا من الميتة بشيء » ، رواه ابن وهب في مسنده . وعن ابن عمر رفعه « ادفنوا الشعر والدم والاضفار ، فإنها ميتة » ، أخرجه ابن عدى ، وفيه عبد الله بن عبد العزيز ، وهو ضعيف .

٤٩ — حديث : الأمر بتطهير المساجد ، الأربعة إلا النسائي من حديث عائشة : « أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور وأن تطيب وتتنظف » ، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان ورجح الترمذي إرساله ، وعن سمرة^(١) « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نضع المساجد في دورنا ، ونصلح صنعتها ونظهرها » ، أخرجه أبو داود .

٥٠ — حديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر العرنيين بشرب أبوال الإبل وألبانها » متفق عليه من حديث أنس^(١) مطولاً ، وسيأتي في باب الانجاس ، والأحاديث الواردة في طهارة بول ما يؤكل لحمه .

٥١ — حديث : « استنزها من البول ، فإن عامة عذاب القبر منه » ، الدارقطني من حديث أنس وقال : المحفوظ مرسل ، وعن أبي هريرة^(٢) مثله أخرجه الدارقطني

ولكن من أناس دخلوا عليه ثم خرجوا وأخبروه ، وتارة عن مشيخة من جبهة ، وتارة عن من قرأ الكتاب ، وحكى الخلال : أن أحمد توقف في حديث ابن عكيم ، لما رأى نزول الرواة فيه ، وقيل : إنه رجع عنه .

٤٩ — (١) رواه أيضاً : أحمد والترمذي بنحوه وصححه .

٥٠ — (١) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد .

٥١ — (١) وفيه : أبو جعفر الرازي ، متكلم فيه ، كان يخلط ، ويهم كثيراً . وقال أحمد : ليس بالقوى . (٢) قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ، ولم يخرجاه ، ورواه أيضاً : الدارقطني من طريق أبي عوانة ، وقال : صحيح .

والحاكم ، وعن ابن عباس^(٣) بلفظ : « إن عامة عذاب القبر من البول ، فتزهرها منه ، أخرجه الدارقطني والطبراني . قوله : روى عن أنس ، أنه قال : في الفأرة إذا ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها ، ينزح منها عشرون دلوأ ، قوله : وروى عن أبي سعيد الخدري ، أنه قال : في الدجاجة إذا ماتت في البئر ينزح منها أربعون دلوأ ، قال ابن التركاني : رواهما الطحاوي من طريق ، وليس ذلك فيه ، وإنما فيه ، من طريق حماد بن أبي سليمان ، أنه قال : في دجاجة وقعت في البئر فماتت ، قال : ينزح منها قدر أربعين دلوأ أو خمسين ، قوله : وروى عن ابن عباس وابن الزبير ، أنهما أفتيا بنزح البئر كلها حين مات زنجى في بئر زمزم الدارقطني من طريق ابن سيرين : أن زنجياً وقع في زمزم ، فأمر به ابن عباس فأخرج ، وأمر بها أن تنزح ، فغلبتهم عين جاءت من الركن فأمر بها فدمت بالقباطى والمطارق حتى نزحوها ، فلما نزحوها انفجرت عليهم ، قال البيهقي : ابن سيرين عن ابن عباس منقطع ، وقال ابن أبي شيبة : حدثنا هشيم حدثنا منصور هو ابن زاذان ، عن عطاء : أن حبشياً وقع في زمزم فمات ، فأمر به ابن الزبير فنزح ماؤها ، فجعل الماء لا ينقطع ، فنظر فإذا عين تجري من قبل الحجر الأسود ، فقال ابن الزبير : حسبكم ، وأخرجه الطحاوي من طريق هشيم ، وعن عمرو بن دينار : أن زنجياً وقع في زمزم فمات ، فأمر به ابن عباس فأخرج ، وسدت عيونها ثم نزحت ، أخرجه البيهقي ، وفيه : ابن لهيعة ، وعن قتادة عن ابن عباس أن زنجياً وقع في زمزم فمات ، فأُنزل إليه رجلاً فأخرجه ، ثم قال : أنزحوا ما فيها من ماء ، وهذا منقطع ، أخرجه البيهقي ، وأخرج من طريق جابر الجعفي عن أبي الطفيل عن ابن عباس نحوه ، ومن وجه آخر لم يذكر ابن عباس ، وروى البيهقي من طريق ابن عيينة قال : أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر صغيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجى ، ولا سمعت أحداً يقول : نزحت زمزم ، وقال الشافعى : إن ثبت هذا عن ابن عباس فلعل نجاسة ظهرت على وجه الماء ، أو نزحها للتنظيف .

٥٢ — حديث : « يفضل الإناء من ولوغ السكب ثلاثاً » الدارقطني عن أبي هريرة بهذا وزاد : « أو خمساً أو سبعاً » قال : تفرد به عبد الوهاب^(١) بن الضحاك عن إسماعيل بن

(٣) رواه أيضاً : البيهقي : والحاكم ، وسكت عنه كلهم ، وفيه : أبو يحيى القتات ، مختلف فيه ، وثقه قوم ، وضعفه آخرون .

٥٢ — (١) وهو متروك . وغيره يرويه عن ابن عياش بهذا الإسناد : فاغسلوه سبعاً ، وهو الصحيح .

عياش . وأخرجه من وجه أقوى من هذا موقوفاً بلفظ : « أهرقه وغسله ثلاث مرات » وأخرجه ابن عدى من طريق حسين الكرايسى وعمرو بن شبه ، كلاهما عن إسحاق الأزرق عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء عن أبي هريرة نحو الموقوف ، وهو من رواية عمر بن شبه موقوفاً . قال ابن عدى : لم يرفعه غير الكرايسى ، ولم أجد له حديثاً منكراً غير هذا ، وأعله البيهقي : بعبد الملك بن أبي سليمان ، وقال : لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف ، واحتج الطحاوى : بحديث عبد الله بن مغفل الذى أخرجه مسلم ، بلفظ : « اغسلوه سبعاً وغفروه الثامنة بالتراب » ، وقال : من أخذ بالزائد فى حديث أبي هريرة ، يلزمه الأخذ بزيادة عبد الله بن مغفل .

٥٣ — حديث : « الأمر الوارد بالسبع » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة بلفظ : « يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب سبع مرات » ، أولاهن أو أخراهن بالغلاب ، وفى لفظ لمسلم : « ظهور إناء أحدهم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات » .

﴿ تنبيه ﴾ رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ : « إذا شرب » . وأخرجه الإسماعيلي من طريقه بلفظ : « إذا ولغ » ، وهو غريب . وأخرجه الأئمة من جميع الطرق بلفظ : « إذا ولغ » ، إلا أنه فى مسند أبي يعلى من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد بلفظ : « إذا شرب » ، وكذا أخرجه الجوزقي من طريق ورقاء عن أبي الزناد .

٥٤ — حديث : « أنه ﷺ كان يصغى الإناء للهرة » ، فتشرب منه ، ثم يتوضأ ، الدارقطني من حديث عائشة بإسنادين ضعيفين ، وأخرجه الطحاوى من وجه آخر وهو ضعيف أيضاً ، وأصله فى أبي داود من وجه آخر عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال : « لأنها ليست بنجس » ، إنما هى من الطوافين عليكم ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلهما ، وفيه قصة . وسيأتى حديث أبي قتادة فى ذلك قريباً . وروى ابن خزيمة والحاكم من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً : « لأنها ليست بنجس » ، هى كعبض أهل البيت ، يعنى الهرة ، وللدارقطني : « هى كعبض متاع البيت » ، وروى ابن ماجه والدارقطني من طريق أخرى ضعيفة ، عن عائشة قالت : كنت أتوضأ أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد قد أصابت منه الهرة قبل ذلك . وفى الباب : عن أنس قال : خرج رسول الله ﷺ إلى أرض بالمدينة يقال لها بطحان ، فقال : « يا أنس اسكب لى وضوءاً » ، فسكبت له ، فلما قضى حاجته أقبل إلى الإناء فرأى هراً قد ولغ فى الإناء ، فوقف له وقفه حتى شرب ، ثم سأله فقال :

« يا أنس إن الهر من متاع البيت ان يقدر شيئاً وان ينجسه ، أخرجه الطبراني في الصغير ، وفي إسناده ضعف .

٥٥ — حديث : « الهر سبع ، الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ : « السنور سبع » وفي رواية الدارقطني قصة . وفي رواية له مختصرة : « الهر سبع » وأخرجه العقيلي في ترجمة عيسى بن المسيب وضعفه . وفي الباب : عن أبي هريرة سئل رسول الله ﷺ عن الحياض التي بين مكة والمدينة ، فقيل له : إن السكلاب والسباع ترد عليها ، فقال : « لها ما أخذت في بطونها ، ولنا ما بقي شراب وطهور » أخرجه ابن ماجه . وعن جابر قيل : يا رسول الله أنتوضأ بما أفضلت الحر ؟ قال : « نعم وبما أفضلت السباع » والحديثان ضيفان ، ويعارض هذا حديث أبي هريرة رفعه : « يغسل الإناء من ولوغ الهرة مرة أو مرتين » أخرجه الطحاوي ، وصححه ، ثم أخرجه موقوفاً وقال : هذا لا يدرج في رفعه ، ثم أخرجه من وجه آخر موقوفاً ، وأسند عن ابن سيرين أنه كان إذا حدث عن أبي هريرة فقيل له : أهدا عن النبي ﷺ ؟ يقول : كل حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ انتهى ، وهذا الحصر مردود . وأخرجه الدارقطني موقوفاً ومرفوعاً . وقد أخرجه الترمذي من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رفعه : « يغسل الإناء إذا ولغ فيه السكب سبع مرات ، وإذا ولغ فيه الهرة غسل مرة » وصححه وقال : قد روى من غير وجه ، وليس فيه ذكر الهر . وقد أخرجه أبو داود وبين أنه في الهر موقوف .

٥٦ — حديث : « الطواف المعلن به طهارة الهر ، الأربعة من حديث مالك وهو في الموطأ عن إسحاق بن أبي طلحة عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة عن خالتها كبشة بنت كعب ، وكانت تحت ابن أبي قتادة ، أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً ، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء حتى شربت ، قالت كبشة : فرآني أنظر إليه ، فقال : أتعجبن يا ابنة أخي ؟ قلت : نعم ، قال إن رسول الله ﷺ قال : إنما ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم ، أو الطوافات ، صححه الترمذي وقال : جوده مائل ، وأخرجه ابن حبان والحاكم وابن خزيمة وقال ابن مندة^(١) : لا يثبت ، قوله : وسبب الشك تعارض الأدلة في إباحته وحرمة ،

٥٦ — (١) أعله ابن مندة : بأن في سنده حميدة ، وكبشة ، وهما مجهولتان ، وتعقبه ابن حجر : بأن لحيدة حديثاً آخر ، رواه أبو داود ، ولها ثالث : رواه أبو نعيم في المصرفة ، وقد روى عنها مع إسحاق : ابنه يحيى ، وهو ثقة عند ابن معين ، فارتفعت جهالتها ، وأما =

واختلاف الصحابة في طهارته ونجاسته — يعني سؤر البغل والحمار — ويحتمل عود الضمير إلى السؤر من حيث هو ، أو على اللحم .

وقد أخرج الشيخان عن جابر : « أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية ، . ولأبي داود عن غالب بن أبجر قال : « كان النبي ﷺ حرم لحوم الحمر الأهلية ، فأثبت النبي ﷺ ، وذكر القصة قال : « أطعم أهلك من سمين حرك ، ، وإسناده ضعيف مضطرب وسيأتي في الذبائح .

٥٧ — حديث : « التوضى بنبذ التمر ، الأربعة إلا النسائي ، عن ابن مسعود من طريق أبي فزارة ، عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث عنه « أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن عندك طهور ؟ قال : لا إلا شيء من نبذ في إداوة ، قال : ثمرة طيبة وماء طهور . زاد الترمذى : فتوضأ منه ، وقال : أبو زيد رجل مجحول ، ورواه أحمد وزاد أيضاً : وتوضأ منه وصلى ، وقال ابن أبي حاتم عن أبي زرعة : ليس بصحيح ، وأبو زيد مجحول ، وكذا حكى ابن عدى ، عن ابن خنبار ، وقال : هو خلاف القرآن ، وأبو فزارة هو راشد بن كيسان ، وهو ثقة ، ويقال غيره ، فقال أحمد : هو رجل مجحول ، وأخرجه ابن عدى من طريق أبي عبد الله الشقري ، عن شريك القاضي عن أبي زائدة ، عن ابن مسعود قال : قال لى رسول الله ﷺ معك ماء ؟ قلت : لا إلا نبذ في إداوة ، قال ثمرة طيبة ، وماء طهور ، فتوضأ وقال : شوشه أبو عبد الله الشقري ، عن شريك ، والمحفوظ عن أبي فزارة ، عن أبي زيد عن ابن مسعود والحديث بأبي زيد ضعيف .

وروى أحمد والطحاوى ، من طريق سليمان التيمي حدثني أبو تيمية ، عن عمرو البكالى ، عن عبد الله بن مسعود قال استتبعني النبي ﷺ فانطلقنا حتى أتينا مكان كذا وكذا فخط لى خطة ، وقال لى : كن بين ظهري هذه لا تخرج منها فإنك إن خرجت هلكت ، الحديث بطوله قال الطحاوى : البكالى هذا من أهل الشام ، ولم يروه عنه إلا أبو تيمية ، وليس هو بالهجمي وإنما هو سلمى بصرى ليس بالمعروف ، وله طريق أخرى ، أخرجه الدارقطني من طريق أبي وائل . سمعت ابن مسعود يقول : كنت مع النبي ﷺ ليلة الجن فأتاهم فقرأ عليهم ، فقال لى : معك ماء يا ابن مسعود ؟ قلت : لا والله يا رسول الله إلا إداوة فيها نبذ ، فقال

== كبشة : فقيل : إنها صحابية ، فإن ثبت فلا يضر الجهل بحالها على ما هو الحق من قبول مجاهيل الصحابة .

تمرة طيبة ، وماء طهور ، فتوضأ به ، وفيه : الحسين بن عبد الله العجلي وهو كذاب .

وله طريق أخرى ، أخرجه أحمد والدارقطني من طريق حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد عن أبي رافع ، عن ابن مسعود : أن النبي ﷺ قال له ليلة الجن : أمعك ماء ؟ قال : لا ، قال : أمعك نبيذ ؟ قال : أحسبه قال نعم ، فتوضأ به ، قال الدارقطني : علي بن زيد ، ضعيف وأبو رافع لم يثبت سماعه من ابن مسعود ، وتعبه ابن دقيق العيد : بأن علي بن زيد صدوق إنما هو سوء الحفظ ، وسماع أبي رافع من ابن مسعود ممكن ، فإنه أدرك النبي ﷺ ولم يره . وروى عن أبي بكر . وعمر ومن بعدهم ، قال ابن عبد البر في الاستيعاب : عظم رواية عن عمر وأبي هريرة ، وطريق أخرى ، أخرجها الدارقطني من طريق يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة وأبي الأحوص عن ابن مسعود قال : مر بي النبي ﷺ ، فقال : خذ معك إداوة من ماء ، ثم انطلق وأنا معه ، فذكر الحديث ، وقال فيه : فلما أفرغت عليه من الإداوة إذا هو نبيذ ، فقلت : يا رسول الله أخطأت بالنبيذ ، فقال ﷺ : تمرة حلوة وماء عذب ، وفيه الحسن بن قتيبة ، وهو ضعيف ، وكذا الراوى عنه . وأخرجه الدارقطني أيضاً من طريق أبي سلام ، عن ابن غيلان الثقفي : أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول : دعاني رسول الله ﷺ ليلة الجن بوضوء ، فجئت به إداوة فإذا فيها نبيذ ، فتوضأ رسول الله ﷺ . قال الدارقطني : ابن غيلان مجهول ، يقال اسمه عمرو ، ويقال عبد الله بن عمرو بن غيلان . وطريق أخرى لكن ليس فيها ذكر النبيذ .

أخرج الطحاوي من طريق جرير عن قابوس عن أبيه . عن ابن مسعود قال : انطلق رسول الله ﷺ إلى البراز ، فخط لي خطأ وأدخلني فيه ، وقال لي : لا تبرح حتى أرجع إليك ، ثم أبطأ فما جاء حتى السحر ، وجعلت أسمع الأصوات : ثم جاء فقلت : أين كنت يا رسول الله ؟ قال : أرسلت إلى الجن ، فقلت : ما هذه الأصوات التي سمعت ؟ قال : هي أصواتهم حين دعوني وسلبوا علي . قال الطحاوي : ما جلبنا لأهل الكوفة حديثاً يثبت أن ابن مسعود كان مع النبي ﷺ ليلة الجن مما يقبل مثله إلا هذا . قلت : ومن ثم ادعى بعضهم تعدد وفود الجن وهو قوي . فقد روى الطبراني وأبو نعيم في الدلائل عنه ، من طريق أبي سلام حدثني عمرو بن غيلان الثقفي : أتيت عبد الله بن مسعود فقلت : حدثت أنك كنت مع رسول الله ﷺ ليلة وفد الجن ؟ قال أجل ، قلت : حدثني كيف كان ؟ فذكر أن أهل الصفة أخذ كل رجل منهم رجلاً يعشيه إلا أنا فإنه لم يأخذني أحد ، فمر بي رسول الله ﷺ فقال : انطلق .

لعل أجد لك شيئاً ، فانطلق حتى أتى حجرة أم سلمة ، فدخل إلى أهله ، ثم خرجت الجارية ، فقالت : يا ابن مسعود إن رسول الله ﷺ لم يجد لك شيئاً ، فارجع إلى مضجعك ، فرجعت إلى المسجد ، الحديث بطوله في وفود الجن ببيع الغرقد . وفيه : ما يقتضى أن ذلك كان بالمدينة من جهة ذكر الصفة والمسجد والبيع ، ومن ذكر حجرة أم سلمة . وله طريق أخرى عند البيهقي من طريق موسى بن علي بن رباح عن أبيه ، عن ابن مسعود ، وليس فيه ذكر النبيذ ، وفي آخره : فرأيت مبرك ستين بعيراً .

ومن طريق أبي عثمان ، عن ابن مسعود أنه أبصر زطاً في بعض الطريق ، فقال : ما هؤلاء ؟ قالوا : هؤلاء الزط ، قال : ما رأيت شبيههم إلا الجن ليلة الجن ، وكانوا مستنفرين يتبع بعضهم بعضاً ، ثم أخرج أبو نعيم أيضاً من حديث الزبير بن العوام نحوه بطوله ولفظه : صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح في مسجد المدينة ، فلما انصرف ، قال : أيكم يتبعني إلى وفد الجن الليلة ؟ فأسكت القوم ثلاثاً ، فربي ، فأخذ بيدي ، الحديث . وفي البخاري عن أبي هريرة رفعه : « أتاني وفد جن نصيبين ، فسألوني الزاد ، الحديث . وروى ابن أبي حاتم في تفسير الجن من طريق ابن جريج ، قال عبد العزيز بن عمران : أما الجن الذين لقوه بنخلة ، لجن نينوى ، وأما الجن الذين لقوه يمكة ، لجن نصيبين ، انتهى وهذا إن ثبت حمل على أن أبا هريرة سمع ذلك من النبي ﷺ بعد وقوعه ، لأنه حضره ، وقد أنكر جماعة حضور ابن مسعود ليلة الجن ، فأسند البيهقي إلى ابن مسعود قال : لم أكن مع النبي ﷺ ليلة الجن ، وودت أني كنت معه . وكذا أخرجه الطحاوي .

وأخرج مسلم عن علقمة أن الشعبي سأله : هل كان ابن مسعود مع النبي ﷺ ليلة الجن ؟ قال : لا ، وفي لفظ : لم أكن مع النبي ﷺ ليلة الجن ، وودت أني كنت معه . ولأبي داود من هذا الوجه : لم يكن معه منا أحد . وأخرج البيهقي من طريق عمرو بن مرة ، سألت أبا عبيدة بن عبد الله أكان عبد الله مع النبي ﷺ ليلة الجن ؟ قال : لا ، قال وسألت إبراهيم فقال : ليت صاحبنا كان ذاك . وأخرج الطحاوي قول أبي عبيدة ، وقال : لم نعتبر فيه اتصالاً ولا انقطاعاً ، إلا أن أبا عبيدة مع تقدمه في العلم لا يخفى عليه مثل هذا من حال أبيه ، وكذلك إبراهيم النخعي مع شدة عمارسته بحديث ابن مسعود وتقيقه عنه ، والذي يظهر : أنه لم يحضر معه . حال كلامهم معه ، وإنما خرج معه فأقعده في المكان المذكور إلى أن رجع إليه ، كما دلت عليه الأحاديث المتقدمة .

فها : ما أخرجه مسلم من طريق الشعبي عن علقمة ، قال سألت ابن مسعود هل شهد منكم

أحد مع رسول الله ﷺ ليلة الجن ؟ قال لا ، ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ ذات ليلة ففقدناه ، فالتسناه في الأودية والشعاب . فقلنا : استطيع أو اغتيل ، قال : فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ، فلما أصبحنا إذا هو جاني من قبل حزاء ، الحديث . قال البيهقي : هذا يخالف ما جاء عن ابن مسعود : أأتانا رسول الله ﷺ فقال : إني أمرت أن أقرأ على إخوانكم من الجن ، ليقم معي رجل منكم ، ولا يقم معي رجل في قلبه مثقال حبة خردل من كبر . قال : فقمتم معه ومعى إداوة من ماء ، حتى إذا برزنا خط حولي خطه ، ثم قال : لا تخرج منها فإنك إن خرجت منها لم ترني ولم أرك إلى يوم القيامة ، الحديث . قال البيهقي : ويمكن الجمع بأن المراد بمن فقدته غير الذي علم بخروجه ، قلت : ويمكن الجمع أيضاً بتعدد القصة كما مضى ، فهذا الجمع بين خبري النفي والإثبات .

قوله : إن في الحديث اضطراباً تقدم بيانه ، وقوله : إن في التاريخ جهالة ، قد ظهر من الطرق المتقدمة ما يقرب ذلك ، وقوله : ليلة الجن كانت غير واحدة تقدم بيانه أيضاً ، وقوله : والحديث مشهور عمل به الصحابة ، أما الشهرة فليست الاصطلاحية ، وإنما يريد شهرته بين الناس ، وأما عمل الصحابة فلم يثبت عن أحد منهم ، فقد أخرج الدارقطني ذلك من وجهين ضعيفين ، عن علي ، ومن وجه آخر أضعف منهما عن ابن عباس ، ومن طريق أخرى عن ابن عباس^(١) مرفوعاً : « إذا لم يجد أحدكم ماء ووجد النبيذ فليتوضأ به » . وأخرجه من وجه آخر نحوه ، وقال : الصواب موقوف على عكرمة . قال البيهقي : رواه هقل والوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير ، عن عكرمة من قوله ، وكذا قال شيبان . وعلى بن المبارك عن يحيى . طريق أخرى لحديث ابن مسعود أن رجسه البزار والطبراني والدارقطني من طريق حذش الصنعاني عن ابن عباس عن ابن مسعود : أنه وضأ النبي ﷺ ليلة الجن بنبيذ فتوضأ وقال : « ماء طهور » ، قال البزار : لا يثبت ، لأن ابن لهيعة في أحاديثه

٥٧ — (١) وفيه : أبان بن أبي عياش . متروك ، ومجاعة : ضعيف ، والمقصود : إن حديث الباب ، حديث ضعيف لا تقوم به حجة ، قال القاري : أجمع المحدثون على أن هذا الحديث ضعيف ، وقال ابن حجر : هذا الحديث أطبق علماء السلف على تضعيفه . اهـ والمعروف أن الإمام أبا حنيفة ، ذهب إلى جواز الوضوء بالنبيذ لمن لم يجد الماء ، إذا كان نبيذ تمر رقيقاً يسيل على الأعضاء حلواً غير مسكر ، ويقال : لأنه رجع عن هذا القول موافقة للجمهور وباقي الأئمة ، واختاره الطحاوي وقال : ما ذهب إليه أبو حنيفة أولاً اعتماداً على حديث ابن مسعود ، لا أصل له اهـ .

مناكير ، وأخرجه ابن ماجه ، لكن قال : عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال :
لابن مسعود ليلة الجن ، الحديث .

باب التيمم

٥٨ — حديث : « التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حبيبات ما لم يجد الماء ، أصحاب السنن وابن حبان من حديث أبي ذر^(١) بلفظ : « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين ما لم يجد الماء ، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته ، فإن ذلك خير » . وفي رواية لأبي داود والترمذى : « طهور المسلم » . وفي الباب : عن أبي هريرة أخرجه البزار والطبراني في الأوسط ، وصححه ابن القطان .

٥٩ — حديث : « التيمم ضربتان : ضربة للوجه ، وضربة للسدين إلى المرفقين » . الدارقطنى والحاكم من حديث ابن عمر^(١) ، تفرد عتي بن ظبيان برفعه ، ووقفه غيره ، وأخرجه الدارقطنى والحاكم أيضاً من طريقين واهيين عن ابن عمر ، وقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر^(٢) فى قصة طويلة فيها : « فضرب يديه على الخائط ومسح بهما وجهه ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه » ، وإسناده ضعيف . وأخرج الدارقطنى من حديث أبي جهيم بن الحارث نحوه بإسناد ضعيف ، والحديث فى الصحيحين ليس فيه إلى المرفقين .

٥٨ — (١) رواه أيضاً : أحمد . والأثرم . والحاكم وصححه . والدارقطنى . والبيهقى ، وصححه أبو حاتم ، وحسنه الترمذى ، وفيه : عمرو بن بجدان . وثقه العجلي ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قال ابن حجر : وغلط ابن القطان فقال : إنه مجهول ، ويلاحظ أنه قال فى التقريب : لا يعرف حاله — كما يلاحظ : أن المنذرى . والمجد ابن تيمية . والزيلعى ، ذكروا : أن الترمذى صحح الحديث ، والموجود فى النسخ المطبوعة التحسين فقط .

٥٩ — (١) رواه أيضاً البيهقى ، وسكت عنه الحاكم وقال : لا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله ، غير عتي بن ظبيان ، وهو صدوق . وقد وثقه يحيى بن سعيد ، وهشيم ، وغيرهما ، وضعفه النسائى وابن معين وغيرهما . (٢) رواه أيضاً : الطحاوى ، والدارقطنى ، والطيالسى ، والبيهقى ، وفيه : محمد بن ثابت ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ليس بالمتين ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وقال ابن عدى : عامة حديثه لا يتابع عليه .

وأخرجه الدارقطني والحاكم نحو حديث ابن عمر المذكور من حديث جابر^(٣) بإسناد حسن . قال الدارقطني : رواه ثقات ، وهو من رواية عثمان بن محمد الأنماطي ، عن حرمي بن عمار ، عن عزرة بن ثابت ، عن أبي الزبير عن جابر ، وخالفه يحيى بن حكيم ومحمد بن معمر ، فقالا عن حرمي بن عمار عن الحريش بن الخريت ، عن ابن أبي مليكة عن عائشة ، أخرجه البزار وقال : الحريش هو أخو الزبير بن الخريت ، قلت : قال البخاري : وفيه نظر ، وذكره ابن عدي في الكامل وقال : لم أعتبر حديثه . وفي الباب : عن الأسلم^(٤) بن شريك ، أخرجه الطبراني والدارقطني والبيهقي . وعن عمار بن ياسر قال : كنت في القوم حين نزلت الرخصة ، فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ، ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين ، أخرجه البزار بإسناد حسن ، ولكن أخرجه أبو داود فقال : إلى المناكب . وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه .

وعن أبي هريرة : « أن ناساً من أهل البادية أتوا النبي ﷺ ، فذكر الحديث وفيه : فضرب بيده على الأرض بوجه ضربة واحدة ، ثم ضرب ضربة أخرى فسمح بها يديه إلى المرفقين . وسأني الكلام عليه ، ويعارضه ما ثبت في الصحيحين عن عمار^(٥) قال : قال لي رسول الله ﷺ : « إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ، ثم تتفخ ، ثم تسمح بها وجهك وكفيك ، وفي رواية : « ثم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة ، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه ، وروى أحمد من طريق أخرى عن عمار^(٦) ، أن النبي ﷺ كان يقول في التيمم : « ضربة للوجه والكفين » .

(٣) رواه أيضاً : البيهقي ، والطحاوي ، قال الحاكم : إسناده صحيح ، وقال البيهقي : إسناده صحيح إلا أنه لم يبين له الأمر له بذلك ، وقال العيني : أتاه رجل « أي النبي ﷺ » ، فالحديث مرفوع . (٤) وفيه : الربيع بن بدر ، قال البيهقي : ضعيف ، إلا أنه لم يتفرد به ، وقال أبو حاتم : لا تشتغل به ، وقال النسائي ، والدارقطني : متروك ، والزيامي علق على البيهقي في قوله : إنه لم يتفرد به ، فقال : لا يكفي في الاحتجاج حتى ينظر مرتبته ، ومرتبة مشاركته ، فليس كل من يوافق مع غيره في الرواية يكون موجباً للقوة والاحتجاج اهـ . (٥) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، والدارقطني ، والبيهقي ، والطحاوي ، وابن الجارود ، مطولاً ومختصراً ، وبعضهم يزيد على بعض . (٦) رواه أيضاً : أبو داود ، والترمذي ، وصححه ، والبيهقي ، والطحاوي ، وابن الجارود : وكذا الدارقطني بلفظ : قال رسول الله ﷺ : « التيمم ضربة للوجه ، والكفين » وسنده صحيح .

٦٠ — حديث : أن قوماً جاءوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : إنا قوم نسكن الرمال ولا نجد الماء شبراً أو شهرين وفيما الجنب والحائض والنفساء ، فقال ﷺ : « عليكم بأرضكم » أحمد من حديث أبي هريرة ، لكن فيه الأشهر الثلاثة والأربعة ، وقال فيه : عليكم بالأرض ، ثم ضرب يده على الأرض ، لوجهه ضربة واحدة ، ثم ضرب ضربة أخرى فمسح بهما على يديه إلى المرفقين ، وفي إسناده المثنى بن الصباح ، وهو ضعيف جداً ولكن تابعه ابن لهيعة ، أخرجه أبو يعلى ، وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط ، وفيها إبراهيم ابن يزيد الخوزي ، وهو ضعيف أيضاً .

فصل في ذكر أحاديث في التيمم

منها : حديث عمران بن ^(١) حصين في قصة المازدتين ، فقال الرجل : أصابني جنباً ولا ماء فقال النبي ﷺ : « عليك بالصعيد فإنه يكفيك » ، متفق عليه وعن ابن عباس ^(٢) مرفوعاً « إذا جنبك الجنابة وأنت على غير وضوء فتيمم » أخرجه ابن عدى في الكامل وابن أبي شبة والطحاوي ، وقال ابن عدى : الصواب موقوف . وعن ابن عمر : أنه أتى بجنابة وهو على غير وضوء ، فتيمم وصلى عليها ، أخرجه الدارقطني . وعن حذيفة رفعه « فضلت على الناس بثلاث ، الحديث ، وفيه » وجعلت لنا الأرض مسجداً ، وجعلت ترتبها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء ، أخرجه مسلم . وأخرجه أحمد والبيهقي ، من حديث علي ، وفيه « وجعل لي التراب طهوراً » . وعن ابن عباس ^(٣) : من السنة أن لا يصلي بالتيمم أكثر من صلاة واحدة ، أخرجه الدارقطني بإسناد واه ، وعن ابن عمر : يتيمم لكل صلاة ، وإن لم يحدث ، أخرجه البيهقي بإسناد صحيح

٦٠ — (١) رواه أيضاً : النسائي ، والدارقطني . والصعيد : وجه الأرض تراباً كان أو غيره ، وفي القاموس : الصعيد : التراب ، أو وجه الأرض ، وقال الزجاج : لا أعلم اختلافاً بين أهل اللغة في ذلك ، وقول أبي حنيفة ومالك . في جواز التيمم بكل ظاهر من جنس الأرض لمخ هو الراجح . (٢) وفيه المغيرة بن زياد . ضعيف . (٣) وفيه : الحسن بن عمار ، تكلوا فيه ، وقال بعضهم فيه : متروك ، وحيث أن التيمم وضوء عند عدم الماء مطلقاً ، بدليل حديث أبي ذر ، الصعيد الطيب وضوء المسلم ، الحديث . وجب أن يكون حكمه حكم الوضوء . وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه . وابن المسيب . والزهري . والليث بن سعد . والحسن البصري ، والبخاري ، وهذا هو الراجح من حيث الدليل .

موقوف ، وعن علي^(٤) مثله بإسناد ضعيف ، وعن أبي سعيد^(٥) قال : خرج رجلان في سفر فحضرت الصلاة ، وليس معهما ماء ، فتيما ضعيداً طيباً ، فصليا ثم وجدا الماء في الوقت ، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء ، ولم يعد الآخر ، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له ، فقال للذي لم يعد : « أصبت السنة ، وأجزأتك صلاتك ، وقال للذي توضأ وأعاد : « لك الأجر مرتين ، أخرجه أبو داود والحاكم . وأعل بالإرسال .

وعن ابن عباس^(٦) أن رسول الله ﷺ قال ، ثم تيمم ، فقيل له : إن الماء منك قريب ، قال : فلعلي لا أبلغه ، أخرجه إسحاق . وعن عمرو بن العاص^(٧) ، قال : احتلمت في ليلة باردة ، وأنا في غزوة ذات السلاسل ، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك ، فتيمنت ، ثم صليت بأصحابي الصبح ، ثم أخبرت النبي ﷺ فضحك ، أخرجه أبو داود والحاكم ، وعلقه البخاري .

باب المسح على الخفين

٦١ - قوله : المسح على الخفين جائز بالسنة ، والأخبار فيه مستفيضة ، قد قال ابن عبد البر : رواه عن النبي ﷺ نحو من أربعين ، فمنهم جرير : ففي الصحيحين أنه قال : « ثم توضأ ومسح على خفيه » ، وأخرجه أبو داود وابن خزيمة والحاكم من وجه آخر : أن جرير أبال ، ثم توضأ ، فمسح على الخفين وقال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح ، قالوا : إنما كان ذلك قبل نزول المائدة ، قال : ما أسلمت إلا بعد نزول المائدة . وللطبراني في الأوسط ، من وجه آخر عن جرير : أنه كان مع النبي ﷺ في حجة الوداع ، فذهب يتبرز ، فرجع ، فتوضأ ومسح على خفيه ، الحديث .

(٤) وفيه : الحارث الأعور ، والأكثر على تضعيفه . (٥) رواه أيضاً : النسائي مسنداً ومرسلاً . والبيهقي . والدارمي والدارقطني ، وقال : تفرد به ابن نافع عن الليث بهذا الإسناد متصلاً ، وخالفه ابن المبارك وغيره ، فلم يذكروا أبا سعيد اه ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ، وقال : إن عبد الله بن نافع ثقة . اه ولكن يقوى رفعه رواية ابن السكن ، فوصله ما بين الليث . وبكر بن سودة بعمر بن الحارث ، وهو ثقة ، وقرنه بعميرة بن أبي ناجية ، وأسنده بذكر أبي سعيد . (٦) رواه أيضاً : أحمد . والطبراني ، وفيه : ابن لهيعة ، وهو ضعيف . (٧) رواه أيضاً : أحمد . والدارقطني . وابن حبان . والبيهقي . وحسنه المنذرى .

الثاني : عن المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ خرج لحاجته ، فأتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ومسح على الخفين ، أخرجوه ، وزاد الحاكم وأبو داود : « بهذا أمرني ربي ، وللطبراني من وجه آخر ، عن المغيرة قال : آخر غزوة غزونا مع رسول الله ﷺ ، أمرنا أن نمسح على خفافنا للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة .

الثالث : عن سعد بن أبي وقاص ، أن النبي ﷺ مسح على الخفين ، وأن عمر قال لابنه : إذا حدثك سعد شيئاً عن النبي ﷺ فلا تسأل غيره ، أخرجه البخاري ، وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر ، وفيه : فقال سعد لعمر : أفت ابن أخي ، فقال عمر : كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأساً ، فقال ابن عمر : وإن جاء من الغائط ؟ قال : نعم .

الرابع : عن عمرو بن أمية أنه رأى النبي ﷺ يمسح على الخفين ، أخرجه البخاري .
الخامس : عن حذيفة^(١) قال : كنت مع النبي ﷺ ، فذكر الحديث ، وفيه : « فتوضأ ومسح على خفيه ، أخرجه مسلم ، وأصله في البخاري دون المسح .

السادس : عن بلال أن النبي ﷺ توضأ ومسح على الخفين والخمار ، أخرجه مسلم ، ورواه النسائي من وجه آخر عن أسامة بن زيد قال : دخل النبي ﷺ وبلال الأسواف ، فذهب لحاجته ، ثم رجع ، قال أسامة : فسألت بلالاً : ما صنع ؟ فقال : ذهب لحاجته ، ثم توضأ فغسل وجهه ويديه ، ومسح برأسه ، ومسح على الخفين ، ثم صلى . وأخرجه الحاكم وابن خزيمة وقال : لم يقع في حديث أنه مسح في الحضر غير هذا ، ولتعقب : بأن عند الطبراني من حديث المغيرة : أنه مسح في المدينة ، وفي بعض طرق حذيفة : أن السباطة كانت بالمدينة ، قال البيهقي : لم يقل أحد عن الأعمش بالمدينة إلا محمد بن طلحة ، وله طرق أخرى ستأتي في حديث الجرهموق

السابع : عن بريدة أن النبي ﷺ صلى الصلوات يوم الفتح بوضوء واحد ، ومسح على خفيه ، الحديث ، أخرجه مسلم والأربعة ، وللأربعة إلا النسائي من طريق أخرى ، أن النجاشي أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم خفين ساذجين ، فلبسهما ، ثم توضأ ومسح عليهما .

الثامن : عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل المقيم يوماً وليمة ، وللمسافر ثلاثة أيام وليالها ، أخرجه مسلم . وأخرجه ابن خزيمة بلفظ : « رخص » .

التاسع : عن صفوان بن عسال قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام وليالهن إلا من حنابة ، ولكن من غائط وبول ونوم ، أخرجه الأربعة إلا أبا داود ، وابن خزيمة وابن حبان وأحمد والطبراني .

العاشر : عن خزيمة بن ثابت رفعه : « المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليمة » ، أخرجه الأربعة إلا النسائي . وصححه ابن حبان .

الحادى عشر : عن ثوبان^(٢) قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية ، فأصابهم البرد ، فأمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين ، أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم ، وإسناده منقطع ، وضعفه البيهقي . وقال البخاري : حديث لا يصح ، ولفظ أحمد : أن النبي ﷺ توضأ ومسح على خفيه وعلى الخمار والعباءة .

الثاني عشر : عن ابن عمر بن الخطاب أن سعد بن أبي وقاص سأله عمر ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يأمرنا بالمسح على ظاهر الخف للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليمة ، أخرجه البزار وأبو يعلى ، ولفظه : إذا لبسناهما وهما طاهرتان . وقد تقدم له طريق مع سعد .

الثالث عشر : عن أبي^(٣) بن عمار أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم أمسح على الخفين ؟

(٢) رواه أيضاً : البيهقي ، وقال الحاكم : على شرط مسلم : قال الزيلعي : وفيه نظر ، فإنه من رواية ثور بن يزيد عن راشد بن سعد ، وثور لم يرو له مسلم ، بل انفرد به البخاري ، وراشد بن سعد لم يحتج به الشيخان . وقال أحمد : لا ينبغي أن يكون راشد سمع من ثوبان ، لأنه مات قديماً ، وفي هذا القول نظر ، فإنهم قالوا : إن راشداً شهد مع معاوية صفين ، وثوبان مات سنة أربع وخمسين ، ومات راشد سنة ثمان ومائة ، ووثقه ابن معين . وأبو حاتم ، والعجلي ، ويعقوب بن شعبة ، والنسائي ، وخالفهم ابن حزم ، فضعفه ، والحق معهم اهـ . فالحديث متصل ، وليس فيه انقطاع . (٣) رواه أيضاً ، ابن ماجه والدارقطني . والطحاوي . والبيهقي . وابن أبي شعبة . والحاكم ، وفيه : محمد بن يزيد ، قال الدارقطني ، وأبو حاتم : مجهول . وفيه أيضاً : أيوب بن قطن . قال الأزدي ، والدارقطني : مجهول . وقال أبو زرعة : لا يعرف . وفيه : عبد الرحمن بن رزين ، وثقه ابن حبان . وقال الدارقطني : مجهول ، هؤلاء الثلاثة مجهولون ، قال الدارقطني . والبيهقي : لإسناده لا يثبت ، =

قال نعم ، قال : يوماً ؟ قال : ويومين . قال : وثلاثاً ؟ حتى بلغ سبعا ، قال : « وما بدا لك » ، أخرجه أبو داود .

الرابع عشر : عن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، أخرجه ابن ماجه ، وفي إسناده ضعف ، وأخرجه ابن السكن ، بإسناد صحيح بلفظ : « رأيت من هو خير مني ومنك يفعله » ، رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله .

الخامس عشر : عن أنس بن مالك قال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال : هل من ماء ؟ فتوضأ ومسح على خفيه ، ثم لحق بالجيش ، فأهمهم ، أخرجه ابن ماجه وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن أنس ، والطبراني من وجه آخر بمعناه ، وسيأتي له طريق أخرى بلفظ : « الموق » .

السادس عشر : عن عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نمسح على الخفين يوماً وليلة للمقيم ، وللمسافر ثلاثاً ، أخرجه النسائي والدارقطني من وجه آخر عنها : ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمح منذ أنزلت عليه سورة المائدة حتى لحق بالله تعالى .

السابع عشر : عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن أبيه (٤) أن رسول الله ﷺ وقت في المسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليتين للمسافر ، وللمقيم يوماً وليلة ، أخرجه ابن حبان وأحمد وإسحاق والبخاري وابن خزيمة والطبراني . وقال الترمذي عن البخاري : حديث حسن . وفي رواية للدارقطني : أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام إذا تطهر فلبس خفيه أن يسمح عليهما .

الثامن عشر : عن عوف بن مالك : أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر بالمسح على الخفين في غزاة تبوك ، أخرجه أحمد وإسحاق والبخاري والطبراني في الأوسط . قال أحمد : هذا من أجود حديث في المسح .

== وضعفه البخاري وقال : لا يصح ، وقال أبو زرعة عن أحمد : رجاله لا يعرفون . وقال ابن حبان : لست أعتمد على إسناده خبره ، وقال ابن عبد البر : لا يثبت وليس له إسناده قائم . ونقل النووي : اتفاق الأئمة على ضعفه ، قال ابن حجر : وبالعجالة جوزقاني فذكره في الموضوعات . (٤) رواه أيضاً : الشافعي . وابن أبي شيبه . والبيهقي ، وابن الجارود . والترمذي في العلل ، وصححه الخطابي . ونقل البيهقي عن الشافعي تصحيحه ، كما أن الحديث موجود في بعض نسخ ابن ماجه ، وساقط في بعضها .

التاسع عشر : عن أبي أيوب^(٥) قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم : يمسح على الخفين ويأمر به ، أخرجه إسحاق والطبراني .

العشرون : عن أبي هريرة^(٦) : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له : وضئي ، قال : فأتيته بوضوء ، فتوضأ ومسح على خفيه ، قلت : يا رسول الله لم تغسل رجليك ، قال : إني أدخلتهما وهما طاهرتان ، أخرجه أحمد والبيهقي .

الحادي والعشرون : حديث أبي برزة أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على خفيه ، أخرجه البزار .

الثاني والعشرون : عن ابن عباس قال : أشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين ، أخرجه البزار .

الثالث والعشرون : عن جابر قال : مازال رسول الله ﷺ يمسح على الخفين ، أخرجه الطبراني ، وأصله في البزار ، وأخرجه الترمذي بلفظ : « السنة » .

الرابع والعشرون : عن سلمان^(٧) أنه رأى رجلاً توضأ وهو يريد أن ينزع خفيه ، فأمره أن يمسح عليهما ، وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه وعلى خماره ، أخرجه ابن حبان .

الخامس والعشرون : حديث ربيعة^(٨) بن كعب : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على خفيه ، أخرجه الطبراني والعقيلي .

السادس والعشرون : حديث أسامة^(٩) بن شريك : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر لانزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن ، ونكون معه في الحضر نمسح على خفافنا يوماً وليلة ، أخرجه أبو يعلى .

السابع والعشرون : حديث البراء^(١٠) : « للمسافر ثلاثة أيام ، الحديث ، أخرجه الطبراني وهو عند ابن عدى بلفظ : « كان يمسح على الخفين » .

(٥) رواه أيضاً : أحمد ورجاله موثقون ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي . (٦) في إسناده رجل لم يسم . (٧) رواه أيضاً : ابن ماجه ، وابن أبي شيبة . (٨) وفيه : محمد بن عمر الواقدي ، وهو ضعيف . (٩) رواه أيضاً : الطبراني في الكبير ، وفيه : عمر بن عبد الله بن يعلى ، ضعيف . (١٠) وفيه : سوار بن مصعب ، ضعفه البخاري والنسائي ، =

الثامن والعشرون : حديث عويصة بن مسلم ، عن أبيه (١١) ، : « رأيت رسول الله ﷺ جال ، ثم توضأ ومسح على خفيه » أخرجه الطبراني والبخاري .

التاسع والعشرون : حديث أبي طلحة (١٢) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الخفين والخنجر » أخرجه الطبراني في الصغير .

الثلاثون : حديث عبد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه عن جده (١٣) : « أن النبي ﷺ قال في المسح على الخفين ثلاثة أيام ، الحديث ، أخرجه العقيلي .

الحادي والثلاثون : حديث يعلى بن عطاء عن أبي أوس (١٤) بن أوس قال : قام أبي فجال وتوضأ ومسح على خفيه ، وقال : لا أزيد على ما رأيت رسول الله ﷺ يفعله ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وسيأتي له حديث آخر في المسح على النعلين .

الثاني والثلاثون : حديث عبد الله (١٥) بن مسعود : كنا نسمح على عهد رسول الله ﷺ في الحضر يوماً وليلة ، وفي السفر ثلاثة أيام ، أخرجه ابن عدي والبخاري والطبراني في الأوسط من طرق في بعضها التصريح برفعه .

الثالث والثلاثون : حديث أم سعد (١٦) الأنصارية قالت : كان رسول الله ﷺ يسمح على الخفين ، أخرجه ابن عدي .

= وابن معين ، وابن عدي (١١) . قال الهيثمي : وعويصة بن مسلم لم أجد من ذكره ، إلا أن الذهبي قال : عويصة بن أكرم . روى عن يحيى بن عويصة حديثه في المسح على الخفين لم يصح . قاله البخاري . (١٢) ورجاله موثقون . (١٣) فيه : الهيثم بن قيس ، ضعيف . (١٤) رواه أيضاً : أبو داود ، وأحمد ، والطيالسي ، والطحاوي ، وفيه اضطراب سنداً ومتناً يدرك ذلك المتأمل . وقال ابن عبد البر : في إسناده ضعف (١٥) وفيه : عند ابن عدي . والبخاري : سليمان بن يسير ، وهو ضعيف ، وفيه عند الطبراني : أيوب بن سويد ، ضعيف ، ولكن ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ردىء الحفظ يخطئ . وأيضاً : أبو عبيدة لم يدرك أباه عبد الله ، فهو منقطع . (١٦) وفيه : محمد بن زاذان وهو ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث .

الرابع والثلاثون : حديث خالد بن عرفطة عن النبي ﷺ أنه قال في المسح على الخفين .
« للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة » أخرجه أسلم بن سهل في تاريخ واسط .
الخامس والثلاثون : حديث عبادة (١٧) بن الصامت : رأيت رسول الله ﷺ بال ثم
توضأ ومسح على خفيه ، أخرجه الطبراني .

السادس والثلاثون إلى الأربعين : أخرجهما الطبراني من حديث أبي أمامة وعمر بن
ابن الشريد عن أبيه ، وعبد الرحمن بن بلال ، وعمرو بن بلال ، وعمرو بن حزم ،
وعبد الرحمن بن حسنة .

الحادى والأربعون والثاني والأربعون : عن عبد الله بن رواحة ، وأسامة بن زيد ،
أن رسول الله ﷺ توضأ ومسح على الخفين ، أخرجه الطبراني أيضاً .

الثالث والأربعون : عن مالك بن سعد أنه سمع النبي ﷺ يقول : وسئل عن المسح
على الخفين فقال : « ثلاثة أيام للمسافر ، ويوم وليلة للمقيم » أخرجه أبو نعيم في المعرفة .

الرابع والأربعون : عن يزيد بن أبي مریم ، عن أبيه قال : رأيت رسول الله ﷺ
توضأ ومسح على الخفين وقال : « للمسافر ثلاثة أيام ، وللمقيم يوم وليلة » . أخرجه
أبو نعيم أيضاً .

الخامس والأربعون : عن سالم أن عبد الله بن عمر : كان يمسح على الخفين ويقول : أمرنا
رسول الله ﷺ بذلك ، أخرجه الطبراني ، ومن طريق الحسن العصاب ، عن نافع عن
ابن عمر رفعه : « في المسح على الخفين ، للمقيم يوم وليلة ، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليهن » .

السادس والأربعون : عن أبي ذر قال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين
والخمار ، رواه الطبراني في الأوسط . قال ابن عبد البر : لم يرو عن أحد من الصحابة إنكار
المسح إلا عن ابن عباس وأبي هريرة وعائشة . فأما ابن عباس وأبو هريرة فقد جاء عنهما
بالأسانيد الحسان خلاف ذلك ، وأما عائشة فقد صح عنها أنها أحالت علم ذلك على علي .
قلت : ومما جاء عن ابن عباس ما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن إدريس عن فطر ، قلت
لعطاء : إن عكرمة يقول : قال ابن عباس : سبق الكتاب المسح على الخفين ، فقال : كذب
عكرمة ، إني رأيت ابن عباس يمسح عليها . وأخرج البيهقي من طريق شعبة عن قتادة ، سمعت

(١٧) وهو من رواية أبي عتبة عن الحسن ، قال الهيثمي : ولم أجد من ذكره ، وقال
الزيلعي : وينظر في سماع الحسن عن عبادة .

موسى بن سلمة ، سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة أيام ، الحديث والجمع بينهما أنه لم يبلغه ثم بلغه فرجع عن إنكاره وأفتى بجوازه .

٦٢ - حديث : « يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ، مسلم من حديث علي (١) ، قال : جعل رسول الله ﷺ . ولابن خزيمة : رخص . وفي الباب : عن أكثر من عشرة من الصحابة ، تقدمت أحاديثهم . ويعارض التوقيت ، حديث خزيمة (٢) بن ثابت رفعه : « المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، والمقيم يوم وليلة » أخرجه أبو داود والترمذى ، وصححه ، ونقل عن ابن معين : أنه صحيحه ، وفي رواية أبي داود : ولو استزدناه لزدنا . وأخرجه ابن ماجه ، وفي روايته : ولو مضى السائل على مسألته لجعلها خمساً ، وأشهر طرق هذا الحديث رواية حماد والحكم ، عن إبراهيم النخعي ، عن الجذلي ،

٦٢ - (١) روى أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والترمذى ، وابن حبان ، وابن ماجه ، والبيهقي . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والبيهقي . قال الترمذى : قال البخاري : لا يصح عندي ، لأنه لا يعرف للجذلي سماع من خزيمة . ورده ابن دقيق العيد قائلاً : الروايات متضاربة متكاثرة برواية التيمي له عن عمرو بن ميمون عن الجذلي عن خزيمة ، قال أبو زرعة : الصحيح من حديث التيمي عن عمرو بن ميمون عن الجذلي عن خزيمة مرفوعاً ، والصحيح عن النخعي عن الجذلي بلا واسطة ، وادعى النووي في شرح المذهب : الاتفاق على ضعف الحديث ، ولكن تصحيح ابن حبان له يرد عليه ، والزيادة التي في حديث خزيمة تصلح للاستدلال بها على مذهب من لم يجد المسح بوقت ، لولا ما عارض تصحيح ابن حبان لها ، من الاتفاق بمن عاده على ضعفها ، ولو ثبتت لم تقم بها حجة ، لأن الزيادة على ذلك التوقيت مظنونة أنهم لو سألوا زادهم ، وهذا صريح في أنهم لم يسألوا ولا زيدوا ، فكيف ثبتت زيادة بخبر دل على عدم وقوعها ؟ والصحابي ظن ذلك ، ولم تتجدد بمثله هذا ، ولا قال أحد إنه حجة ، والأحكام لا تثبت بمثل هذا ، والحجة إنما تقوم بقول صاحب الشريعة لا بظن الراوى ، قال النووي : ولو صححت أحاديث عدم التوقيت ، لكانت محمولة على جواز المسح أبداً بشرط مراعاة التوقيت ، فهي كقوله ﷺ والصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين ، فإن معناه : أن له التيمم مرة بعد أخرى ، وإن بلغت مدة عدم الماء عشر سنين ، وليس معناه : أن مسحة واحدة تكفيه عشر سنين .

عن خزيمه وليس فيه هذه الزيادة . وقد قال البخارى فى ماحكاه الترمذى فى العلل : لم يسمع لبراهيم من الجدلى ، قاله شعبة . وروى البيهقى والطبرانى من طريق زائدة ، سمعت منصوراً يقول : كنا فى حجرة لبراهيم التيمى ، ومعنا لبراهيم النخعى ، فذكرنا المسح ، فقال لبراهيم التيمى : حدثنا عمرو بن ميمون ، عن أبى عبدالله الجدلى ، عن خزيمه ، فذكر الحديث بزيادته المذكورة ، لكن عند البيهقى والترمذى من طريق أبى عوانة ، عن سعد بن مسروق ، عن لبراهيم التيمى بدون الزيادة . وقد رواه أبو الأحوص ، عن منصور ، فلم يذكر فى الإسناد عمرو بن ميمون ، ورواية من زاده أولى . ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل ، عن لبراهيم التيمى ، عن الحارث بن سويد ، عن عمرو بن ميمون عن خزيمه ، فأسقط الجدلى ، بين عمرو ابن ميمون ، وخزيمه ، ولا بد منه ، وهذا بما أعلت به رواية التيمى .

وقد يحاجب بأنه سمعه من عمرو ، وسمعه عنه بواسطة ، أو يكون من الزيد فى متصل الاسانيد ، لأنه صرح فى رواية زائدة بسماعه من عمرو ، وأيضاً فكيف ما دار الإسناد فهو على ثقة . وأصرح من ذلك فى دعوى عدم التوقيت ، حديث أبى بن عماره المتقدم ، وأخرجه أبو داود وفيه : « حتى بلغ سبعاً ، فقال : « نعم وما بدالك » . لكن قال أبو داود : واختلف فى إسناده ، وليس بالقوى . وقال الدارقطنى : لا يثبت . وقال أحمد : ليس بمعروف الإسناد . وذهب أهل المدينة فى ترك التوقيت إلى أثر ، كذا قال ، وكأنه أشار إلى ما رواه عبيد الله بن ابن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر (٣) : أنه كان لا يوقت فى المسح على الخفين .

وروى حماد بن زيد عن كثير بن شظير ، عن الحسن قال : سافرنا مع أصحاب رسول الله ﷺ ، فكانوا يمسحون على خفافهم بغير وقت ولا عدد . وعن عقبة بن عامر (٤) : أنه قدم على عمر ، بفتح دمشق ، وعليه خفان ، فقال : منذ كم لك يا عقبة لم تنزع خفيك ؟ فذكرت من الجمعة منذ ثمانية أيام ، فقال : أحسنت ، وأصبت السنة ، أخرجه الحاكم والدارقطنى . وذكر الشيخ فى الإمام (٥) أن النسائى أخرجه . وفى الباب من الأحاديث المطلقة :

(٣) رواه الطحاوى ، والدارقطنى ، والبيهقى . (٤) قال الحاكم : صحيح على شرط مسلم ، وقال الدارقطنى : صحيح الإسناد . (٥) قال فى الإمام : ولم أجده فى أطراف ابن عساكر .

حديث أنس (٦) : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا توضأ أحدكم ولبس خفيه ، فليصل فيهما ، وليسح عليهما ثم لا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة » ، أخرجه الحاكم والدارقطني ، وأعله ابن حزم بأسد بن موسى ، فأخطأ في ذلك ، فإنه لم يشفر دبه .

وروى الدارقطني من حديث (٧) عطاء بن يسار ، سألت ميمونة عن المسح ، فقالت : قلت : يا رسول الله ، كل ساعة يمسح الإنسان على الخفين ولا يخلعهما ؟ قال : « نعم » .

٦٣ — حديث المغيرة : أن النبي ﷺ وضع يديه ومدهما من الأصابع إلى أعلاهما مسحة واحدة ، وكأني أنظر إلى أثر المسح على خف رسول الله ﷺ خطوطاً بالأصابع . ابن أبي شيبة بإسناد منقطع بدون قوله خطوطاً بالأصابع ، عن الحنفى عن أبي عامر الخزاز عن الحسن ، عن المغيرة ، قال : رأيت رسول الله ﷺ بال ، ثم جاء حتى توضأ ومسح على خفيه ، ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ، ويده اليسرى على خفه الأيسر ، ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى كأني أنظر إلى أصابع رسول الله ﷺ على الخفين .

وأخرج الأربعة إلا النسائي من وجه آخر عن المغيرة (٨) : وضأت رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ، فمسح أعلى الخف وأسفله . قال الأثرم : سمعت أحمد يضعف هذا الحديث .

(٦) قال الحاكم : إسناده على شرط مسلم ، ورواته عن آخرهم ثقات ، وفي إسناده الدارقطني : أسد بن موسى . ثنا حماد بن سلمة به . قال صاحب التنقيح : إسناده قوى ، وأسد بن موسى ، صدوق ، وثقه النسائي ، وغيره اهـ . ولز يلقى كلام نفيس في أسد بن موسى . ورده على ابن حزم ، جدير بالمطالعة . والدرس ، فارجع إليه إن شئت (٧) ذكره في الإمام ولم يعلله ، رواه أيضاً أحمد ، والبيهقي ، وأبو يعلى ، وفيه عمر بن إسحاق بن يسار ، قال الدارقطني : ليس بالقوى ، وذكره ابن حبان في الثقات .

٦٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي . وقال الترمذي : هذا حديث معلول ، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم اهـ . قال النووى : ضعفه أهل الحديث ، وأعله ابن القيم بأربع علل . وقال السبكي « في المنهل العذب » : وبعد فهذا حديث قد ضعفه الأئمة الكبار : البخاري ، وأبو زرعة ، والترمذي ، وأبو داود ، والشافعي ، وابن حزم ، وهو الصواب ، لأن الأحاديث الصحيحة كلها مخالفة له ، وهذه العلل وإن كان بعضها غير مؤثر ، فنها ما هو مؤثر مانع من صحة الحديث الخ .

وفى الباب عن جابر قال : مر رسول الله ﷺ برجل يتوضأ ويغسل خفيه ، فقال بيده كأنه يدفعه : « إنما أمرت بالمسح ، وقال بيده هكذا » من أطراف الأصابع إلى أصل الساق ، وخطط بالأصابع ، أخرجه ابن ماجة بإسناد ضعيف . وأخرجه الطبراني فى الأوسط ، وقال : تفرد به بقية ، فأسقط منه رجلا .

وعن على (٢) قال : لو كان الدين بالرأى لكان باطن الخف أولى بالمسح من أعلاه ، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه ، أخرجه أبو داود . وعن عمر : سمعت رسول الله ﷺ يأمر بالمسح على ظهر الخف ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة ، رواه الدارقطنى . وفى رواية (٣) له : أن رسول الله ﷺ ، أمرنا بالمسح على ظهر الخفين ، إذا لبسنا وهما طاهرتان .

حديث صفوان بن عسال : تقدم فى التاسع .

٦٤ — حديث : أن النبي ﷺ مسح على الجرموقين ، أبو دواد وابن خزيمة والحاكم من طريق أبي عبد الله ، عن أبي عبد الرحمن : أنه شهد عبد الرحمن بن عوف ، يسأل بلالا (١)

(٢) رواه أيضاً : أحمد ، والدارقطنى ، والبيهقى . قال ابن حجر فى بلوغ المرام : لإسناده حسن . وفى التلخيص : لإسناده صحيح ، وفى لإسناده : عبد خير ، وثقه ابن معين والعجلى ، وأما قول البيهقى : لم يحتج به صاحباً الصحيح ، فليس بقادح بالاتفاق . (٣) رواها أيضاً . ابن أبى شيبه فى « مصنفه » ، وعندهما : خالد بن أبى بكر بن عبيد الله ، قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال البخارى : له منكبر .

٦٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقى ، وقال الحاكم : حديث صحيح ، فإن أباعبد الله مولى بنى تيم ، معروف بالصحة والقبول ، وأما الشيخان فإنهما لم يخرجاه ذكر المسح على الموقين هـ . وفيه : أبو عبد الرحمن ، قال الذهبي : لا يعرف ، وعنه أبو عبد الله مثله هـ . وقال الدارقطنى ما سمع أحد إلا بمضهم قال : اسمه مسلم بن يسار هـ . وقال ابن حجر : قيل إنه مسلم بن يسار ، حكى ذلك الدارقطنى ، قال : وليس عندى كما قال يعنى فى تسميته هـ . قال السبكي فى « المهمل العذب » : وذلك أنا لم نجد فى كتب الرجال من اسمه مسلم بن يسار وكنيته أبو عبد الرحمن ، وفى بعض النسخ : عن أبى عبد الرحمن السلمى ، فإن صح ذلك فهو عبد الله بن حبيب يجمع على توثيقه ، لكنه لم يسمع من بلال ، ولم يرو عنه أبو عبد الله التيمى ، =

عن وضوء رسول الله ﷺ ، فقال : كان يخرج يقضى حاجته ، فآتته بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه . وعن علي قال : زعم بلال أن رسول الله ﷺ كان يمسح على الموقين والخمار ، أخرجه الطبراني . وعن أبي إدريس الخولاني عن بلال مثله ، أخرجه ابن خزيمة . وعن أنس بن مالك مثله ، أخرجه البيهقي . وعن أبي ذر مثله ، أخرجه الطبراني في الأوسط كما تقدم .

٦٥ — حديث : أن النبي ﷺ مسح على جوربيه . الأربعة وابن حبان ، من طريق أبي قيس الأودي ، عن هزيل بن شرحبيل عن المغيرة (١) : « أن النبي ﷺ توضأ ومسح

= ولم يصفه أحد من الحفاظ في هذا السند بالسلمى ، فالصواب النسخة الأولى ١ هـ . ورواه الطبراني ، وأحمد ، والترمذي ، والضياء في المختارة ، بلفظ « رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الموقين . والخمار . »

٦٥ — (١) رواه أيضاً : ابن حبان ، والطحاوي ، ويلاحظ من نقول ابن حجر ، أن كثيراً من الفقهاء والمحدثين ضعف الحديث ، ولكن ابن دقيق العيد صحح الحديث فقال : لأن من يصححه يعتمد بعد تمديد أبي قيس على كونه ليس مخالفاً لرواية الجمهور ، بل هو أمر زائد على ما روي ولا يعارضه ، ولا سيما وهو طريق مستقل برواية هزيل عن المغيرة ، ولم يشارك المهورات في سندها ، وقال ابن المنذر : يروى المسح على الجوربين ، عن تسعة من أصحاب النبي ﷺ — فذكرهم كاعدهم المصنف — وزاد : عماره ، وابن عمر ، وبلال ، وعبدالله بن أبي أوفى ، فهؤلاء ثلاثة عشر صحابياً ، والعمدة في الجواز على هؤلاء ، لا على حديث أبي قيس مع أن المنازعين في المسح متناقضون ، فإنهم لو كان هذا الحديث من جانبهم لقالوا هذه زيادة ، والزيادة من الثقة مقبولة ١ هـ . وأجيب عن قول مسلم : لا يترك ظاهر القرآن بمثل أبي قيس وهزيل بجوابين (أحدهما) : أن ظاهر القرآن لا ينفى المسح على الجوربين ، كما لا ينفى المسح على الخفين ، (الثاني) أن الذين سمعوا القرآن من النبي ﷺ وعرفوا تأويله ، مسحوا على الجوربين ، وهم أعلم الأمة بظاهر القرآن ومراد الله منه ، أفاده ابن القيم ، وقد نص أحمد بن حنبل على جواز المسح على الجوربين ، وعلل رواية أبي قيس . وهذا لإنصاف منه ، وعمدته على هؤلاء الصحابة ، وصريح القياس ، فإنه لا يظهر بين الجوربين والخفين فرق مؤثر ، يصح أن يحال الحكم عليه . وقال في الجوهر التقي : هذا الخبر « يعني حديث الباب » = (٦ م الدراية ج ١)

على الجوربين والنعلين ، صححه الترمذى . وقال النسائى : لا أعلم أحداً تابع أبا قيس .
والصحيح عن المغيرة المنسج على الخفين . وقال أبو داود : كان ابن مهدى لا يحدث به . قال :
وحديث أبى موسى مثله ليس بالمتصل ولا بالقوى ، قال : ومسج على الجوربين ، على
وأبو مسعود والبراء وأنس وأبو أمامة وسهل بن سعد وعمرو بن حريث . وروى ذلك عن
عمر وابن عباس . وقال البيهقى : ضعف هذا الحديث : الثورى وابن مهدى وابن معين وأحمد
وابن المدينى ومسلم ، ثم ساق أسانيدها ، وحديث أبى موسى (٢) الذى أشار إليه أبو داود
أخرجه ابن ماجه ، وفى إسناده ضعف وانقطاع ، كما قال أبو داود .

وفى الباب : عن بلال أخرجه الطبرانى بسندين : أحدهما ثقات . وعن ابن عباس أن
رسول الله ﷺ : توضأ مرة ومسح على نعليه ، أخرجه ابن عدى ، ثم البيهقى ، وفى إسناده ،
رواد بن الجراح ، وهو ضعيف ، وذكره من طريق زيد بن الحباب بمتابعة رواد ، وهى
متابعة قوية ، لكنها شاذة لمخالفة الإنبات . وقد وقع فى البخارى فى هذا الحديث : « ثم
رش على رجليه وهما فى النعل حتى غسلهما » وأجاب ابن خزيمة عن هذه الأحاديث إذا صحت
بأنه كان وضوءاً عن غير حدث . وأخرجه من طريق عبد خير ، عن على (٣) : أنه دعا

== صححه ابن حبان ، وقال الترمذى : حسن صحيح ، وأبو قيس عبد الرحمن بن ثروان ، وثقه
ابن معين ، وقال العجلي : ثقة ثبت ، وهزيل : وثقه العجلي ، وأخرج لهما معاً البخارى فى
صحيحه ، ثم إنهما لم يخالفا الناس مخالفة معارضة ، بل روى أماً زائداً على مارووه ، بطريق
مستقل غير معارض ، فيحمل على أنهما حديثان ، ولهذا صحح الحديث كما مر . (٢) رواه ابن
ماجه ، والطحاوى ، والعقيل فى الضعفاء ، والبيهقى ، وقال : فيه الضحاك بن عبد الرحمن لم يثبت
سماعه من أبى موسى ، وفيه : عيسى بن سنان ضعيف لا يحتج به ، وأجاب عن دعوى
الانقطاع : عبد الغنى « فى السكال » فقال : الضحاك بن عبد الرحمن بن عزرب . سمع أباه وأبا
موسى الأشعرى . وأبا هريرة اهـ . ودعوى الانقطاع تتمشى على مذهب من يشترط فى
الاتصال ثبوت السماع . وهذا فيه ما فيه ، وأما دعوى أن الحديث ليس بقوى . لأن فيه :
عيسى بن سنان ، وهو ضعيف ، ضعفه أحمد ، وابن معين ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى ،
وقال البيهقى : لا يحتج به ، فالجواب : أن العجلي قال : لا بأس به ، وقال عبد الغنى : عيسى
ابن سنان . قال يحيى بن معين : ثقة . (٣) رواه أيضاً أحمد ، والنسائى ، والطيالسى ،
والإسماعيلي .

يكوز من ماء ، ثم توضأ وضوءاً خفيفاً ، ومسح على نعليه ، ثم قال : هكذا وضوء رسول الله ﷺ للطاهر ما لم يحدث .

وتبعه ابن حبان على ذلك ، فأخرج من حديث أوس^(٤) بن أبي أوس : أنه توضأ ومسح على النعلين ، وقال : رأيت رسول الله ﷺ يمسح عليهما ، ثم قال : هذا كان في النفل ، ثم ساق من طريق الزال بن سبرة ، عن علي^(٥) : أنه توضأ ومسح على رجله ، وقال : رأيت النبي ﷺ يفعل كما فعلت ، وقال : هذا وضوء من لم يحدث . وسبق لى ذلك البزار في حديث ابن عمر الآتى ، وأثر على وأبى مسعود والبراء وأنس ، أخرجها عبد الرزاق . وأخرج عن ابن عمر نحوه : أنه كان يمسح على جوربيه ونعليه ، وهو عند البزار بإسناد صحيح ، عن ابن عمر : أنه كان يتوضأ ونعلاده . رجله ويمسح عليهما . ويقول كذلك كان رسول الله ﷺ يفعل . وعدد البيهقي بإسناد جيد ، عن ابن عمر رأيت رسول الله ﷺ يابسهما ، يعنى النعال السبئية ، ويتوضأ فيها ، ويمسح عليها .

٦٦ و ٦٧ — حديث : « أن النبي ﷺ مسح على الجبائر وأمر علياً بذلك » ، قلت : هما حديثان ، فحديث المسح على الجبائر : أخرجه الدارقطني ، عن ابن عمر : كان النبي ﷺ يمسح على الجبائر ، وفيه أبو عمار ، وهو ضعيف . وأما حديث علي : فروى ابن ماجه قال : انكسرت إحدى زندي ، فسألت النبي ﷺ ، فأمرني أن أمسح على الجبائر وأخرجه الدارقطني وفيه عمرو بن خالد وهو متروك . وروى الدارقطني من وجه آخر ،

(٤) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والطحاوى ، والبيهقي ، وابن أبي شذبة ، وفيه : اضطراب سنداً ومتناً يدرك ذلك المتأمل ، وقال ابن عبد البر : ولأوس أحاديث ، منها المسح على القدمين ، في إسناده ضعف اهـ قال الحازمي : لا يعرف هذا الحديث بمجوداً متصلاً إلا من حديث يعلى بن عطاء ، وفيه اختلاف أيضاً ، وعلى تقدير ثبوته ذهب بعضهم إلى نسخه . (٥) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والبزار ، والبيهقي ، قال المنذرى : فيه مقال ، وحكى الترمذى عن البخارى تضعيفه ، وقال : ما أدري ما هذا . وتهمة التدليس من ابن إسحاق ، ارتفعت برواية البزار وأحمد حيث صرح بالتحديث . وقال البزار : لا نعلم أحداً روى هذا هكذا إلا من حديث عبيد الله الخولاني ، ولا نعلم أحداً رواه عنه إلا محمد بن طلحة بن يزيد اهـ . وامل هذه العلة الخفية فيه قد اطلع عليها البخارى فضعفه من أجلها . علماً بأن رواه كلهم نقات .

عن علي : سألت رسول الله ﷺ عن الجائز تكون على الكسر كيف يتوضأ صاحبها ؟ وكيف يغتسل إذا أجنب ؟ قال : يمسح بالماء عليها ، الحديث ، وإسناده واه .

وفي الباب عن أبي أمامة ^(١) : أن النبي ﷺ لما رماه ابن قنينة يوم أحد رأيت النبي ﷺ إذا توضأ حل عن عصابته ومسح عليها بالوضوء ، أخرجه الطبراني . وعن جابر ^(٢) أن النبي ﷺ قال في الذي أصابته الجراحة : « إنما كان يكفيه أن يقيم ، ويعصب على جرحه خرقه ، ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده » ، أخرجه أبو داود ، وذكر الاختلاف فيه على عطاء ، هل هو عن جابر ، أو عن ابن عباس ، وراجع الدارقطني في العلل لإرساله .

باب الحيض

٦٨ — حديث : « أقل الحيض للجارية البكر والتيب ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة أيام ، الطبراني والدارقطني ، من حديث أبي أمامة وزاد في آخره : « فإذا زاد فهي مستحاضة » . وفي الباب ، عن واثلة رفعه : « أقل الحيض ثلاثة أيام ، وأكثره عشرة » ، أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف . وعن معاذ رفعه : « لا حيض دون ثلاثة أيام ، ولا حيض فوق عشرة أيام : فما زاد على ذلك فهي مستحاضة ، تتوضأ لكل صلاة ، إلا أيام أقرانها ، ولا نفاس دون أسبوعين ، ولا نفاس فوق أربعين يوماً ، فإن رأت النفساء الطهر دون الأربعين صامت وصلت ، ولا يأتيها زوجها إلا بعد الأربعين » ، أخرجه ابن عدى وإسناده واه . وأخرجه العقيلي من وجه آخر مختصر : « لا حيض أقل من ثلاث ، ولا فوق عشر » . وعن أبي سعيد رفعه : « أقل الحيض ثلاث ، وأكثره عشر ، وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوماً » ، أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ، وفيه أبو داود النخعي وهو واه .

٦٦ و ٦٧ — (١) وفيه : حفص بن عمر وهو ضعيف . (٢) رواه أيضاً : الدارقطني . وصححه ابن السكن . وقد تفرد به الزبير بن خريق وليس بالقوى . ومخالفه الأوزاعي ، فرواه عن عطاء عن ابن عباس ، وهو الصواب ، ورواه البيهقي من عدة طرق وضعفه ، وقال : لا يثبت عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء ، ولكن صح عن ابن عمر فعله ، فرواية الجمع بين التيمم والغسل مارواها غير الزبير بن خريق ، وهو مع أنه ليس بالقوى في الحديث ، قد خالف سائر من روى عن عطاء ، فرواية الجمع رواية ضعيفة لا تثبت بها الأحكام .

وعن أنس رفعه : « الحيض ثلاثة أيام ، فإذا جاوزت العشر فهي مستحاضة ، أخرجه ابن عدى ، وفيه الحسن بن دينار وهو واه . وعن عائشة مرفوعاً : « أكثر الحيض عشر ، وأقله ثلاث ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء ، وفيه الحسين بن علوان وهو متروك .

٦٩ — حديث عائشة : أنها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضاً . مالك والشافعي عنه : أن النساء كن يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيه الكرسف ، يسألنها عن الصلاة ، فتقول : لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء . وفي الباب عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تقول : اعتزلن الصلاة ما رأيتهن ذلك حتى لا ترين إلا البياض خالصاً ، أخرجه ابن أبي شيبة .

٧٠ — حديث عائشة^(١) قالت : كانت إحدانا على عهد رسول الله ﷺ إذا طهرت من حيضها تقضى الصيام ولا تقضى الصلاة ، متفق عليه بمعناه .

٧١ — حديث : « إني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » أبو داود ، عن عائشة^(١) جاء رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد ، فقال : « وجهوا هذه البيوت عن المسجد ، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب » وفي الباب : عن أم سلمة أخرجه ابن ماجه والطبراني . ورجح أبو زرعة أنه عن عائشة لا عن أم سلمة .

٧٢ — حديث : « لا يقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن » الترمذى وابن ماجه وابن عدى والبيهقى من حديث ابن عمر ، وهو من رواية إسماعيل بن عياش ، عن موسى

٧٠ — (١) رواه أيضاً : أحمد والأربعة .

٧١ — (١) رواه أيضاً : ابن ماجه . والطبراني . والبخارى في تاريخه الكبير ، قال البيهقى : ليس هذا الحديث بالقوى . قال الخطابي : ضعف جماعة هذا الحديث ، وقالوا : أفلت راويه مجهول ، لا يصح الاحتجاج بحديثه ، وقال البخارى عند جسر عجايب ، وخالفها غيرها في سد الأبواب اهـ . ورد : بأن أفلت ، قال أحمد : ما أرى به بأساً ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدارقطنى : صالح ، وقال أبو حاتم : شيخ ، وجسرة : وثقها العجلي وقال : تابعية ، وذكرها ابن حبان في الثقات ، وصحح الحديث ابن خزيمة ، وحسنه ابن القطان . وأبو داود حيث رواه وسكت عليه فهو عنده صالح . قال ابن سيد الناس : إن التحسين لأقل مراتبه ثقة رواه . ووجود الشواهد له من خارج ، فلا حجة لابن حزم في رده اهـ .

ابن عقبة ، وهى ضعيفة . وقال أبو حاتم فى العلل : الصواب من قول ابن عمر ، لكن أخرجه الدارقطنى من وجه آخر ، عن مثنى بن عقبة ، ظاهره الصحة . ومن وجه آخر عنه فيه مجهول . وأخرجه الدارقطنى وابن عدى ، عن جابر وفيه محمد بن الفضل وهو ضعيف . وعن على^(١) : أنه توضعاً ثم قرأ شيئاً من القرآن ، وقال : هذا لمن ليس بجنب ، وأما الجنب فلا ، ولا آية ، أخرجه الطحاوى وأحمد ، وهو عند الدارقطنى بلفظ قال : « اقرءوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة ، فإن أصابته فلا ، ولا حرفاً واحداً » .

وفى الباب : عن على : كان رسول الله ﷺ لا يحجبه عن القرآن شيء ليس الجنابة ، أخرجه الأربعة وابن حبان والحاكم . وقال البيهقى ، قال الشافعى : أهل الحديث لا يثبتونه .

٧٣ — حديث : « لا يمس القرآن إلا طاهر » أبو داود فى المراسيل والنسائى من حديث عمرو^(١) بن حزم ، فى أنشاء حديثه الطويل .

٧٢ — (١) الذى فى مسند أحمد : عن أبى الغريف : قال أتى على بوضوء فتوضعاً ثم قال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضعاً ثم قرأ شيئاً من القرآن ، ثم قال : هذا لمن ليس بجنب ، فأما الجنب فلا ولا آية اهـ . ورواه أيضاً أبو يعلى مختصراً قال الهيثمى : ورجاله موثقون . (٢) رواه أيضاً : أحمد . والطحاوى . والطيالسى . والبزار . والدارقطنى . والبيهقى ، وصححه الترمذى ، وابن السكن ، وعبد الحق ، والبغرى ، والحاكم وقال : لم يحتجوا بعبد الله بن سلمة ومدار الحديث عليه . قال البيهقى : عبد الله بن سلمة كان قد كبر ، وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة ، وقال ابن حجر : الحق إنه من قبيل الحسن يصالح للحجة اهـ . وقال ابن خزيمة : هذا الحديث ثلث رأس مالى .

٧٣ — (١) رواه أبو داود فى المراسيل . والنسائى ، بإسنادين . الاول : من حديث محمد ابن بكار عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن أرقم عن الزهرى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، والثانى : من حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة ، ثنا سليمان بن داود الخولانى عن الزهرى الخ ، فى الإسناد الاول : سليمان بن أرقم ، قال النسائى : متروك ، وقال أبو داود : وهم الحكم بن موسى « يعنى فى قوله : سليمان بن داود ، وإنما هو سليمان بن أرقم ، وبالسند الثانى : رواه ابن حبان فى صحيحه . وقال : سليمان بن داود من أهل دمشق ثقة مأمون ، ورواه الحاكم وقال هو من قواعد الإسلام ، وإسناده من شرط الكتاب . =

وأخرجه الدارقطني^(٢) من طريق أبي ثور عن مبشر بن إسماعيل ، عن مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه عن جده ، قال : كان فيما أخذ عليه رسول الله ﷺ ، أن لا يمس القرآن إلا طاهر ، تفرد به أبو ثور ، وقال : الصواب ليس فيه عن جده . ثم أخرجه من طريق إسحاق بن الصباغ عن مالك كذلك . وأخرجه عبد الرزاق والدارقطني والبيهقي من طريقه ، عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه ، ليس فيه عن جده . وقد أخرجه الطيالسي من طريق أبي بكر بن محمد عن أبيه عن جده نحوه .

وفي الباب : عن ابن عمر^(٣) ، أخرجه الطبراني والبيهقي . وعن حكيم^(٤) بن حزام أخرجه الحاكم والطبراني والدارقطني . وعن عثمان^(٥) بن أبي العاص ، أخرجه الطبراني . وعن ثوبان^(٦) رفعه : « لا يمس القرآن إلا طاهر ، والعمرة هي الحج الأصغر » أخرجه علي بن عبد العزيز في منتخب المسند ، وإسناده ضعيف . وعن أخت^(٧) عمر أنها قالت له عند إسلامه : إنك رجس ولا يمس إلا المطهرون ، أخرجه أبو يعلى والطبراني . وعن عبد الرحمن

= ورواه الطبراني ، والدارقطني ، والبيهقي ، وأحمد ، وابن راهويه ، والدارمي ، والاثرم ورواه مالك في الموطأ مرسلًا عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، قال ابن عبد البر : إنه أشبه المتواتر لتلقي الناس له بالقبول ، وقال يعقوب بن سفيان : لأعلم كتاباً أصح من هذا الكتاب ، فإن أصحاب رسول الله والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم ، وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز والزهري لهذا الكتاب بالصحة . (٢) رواه الدارقطني في « غرائب مالك » . (٣) رواه أيضاً : الدارقطني . قال ابن حجر : وإسناده لا بأس به ، لكن فيه سليمان الأشدق . وهو مختلف فيه ، وذكر الاثرم أن أحمد احتج به . (٤) وفيه : سويد بن أبي حاتم قال ابن معين : أرجو أنه لا بأس به ، وقال أبو زرعة : ليس بالقوى حديثه حديث أهل الصدق وضعفه النسائي ، اه وحسن الحازمي إسناده ، وقد ضعف النووي حديث حكيم هذا وحديث عمرو بن حزم معاً . (٥) وفيه إسماعيل بن رافع ، ضعفه النسائي وابن معين ، وقال البخاري : ثقة مقارب الحديث . (٦) وفيه : النضر بن شق . مجهول جداً ، والخصيب بن جحدر . رماه ابن معين بالكذب ، ومسعدة البصري تركه ابن حنبل ، وخرق حديثه ، ووصفه أبو حاتم بالكذب . (٧) وفيه : القاسم بن عثمان . قال الدارقطني : تفرد به القاسم ، وليس بالقوى ، وقال البخاري : له أحاديث لا يتابع عليها .

ابن يزيد ، عن سلمان : أنه قضى حاجته فخرج ثم جاء ، فقالت : لو توضأت لعلنا نسألك عن آيات ؟ قال : إني لست أمسه ، لا يمسه إلا المطهرون ، فقرأ علينا ما شئنا ، أخرجه الدارقطني وصححه .

قوله : روى عن إبراهيم النخعي قال : « أقل الطهر خمسة عشر يوماً » لم أجده .

٧٤ — حديث : « توضئى وصلى ، وإن قطر الدم على الحصر » ابن ماجه من حديث عائشة^(١) فى قصة فاطمة بنت أبي حبيش ، وهو عند أبي داود ، لكن لم يقل : « وإن قطر الدم على الحصر » وفى الباب ، عن عكرمة عن عائشة : اعتكفت مع النبي ﷺ امرأة من نسائه ، فكانت ترى الحرة والصفرة والطلست تحتها وهى تصلى ، أخرجه البخارى .

٧٥ — حديث : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، الأربعة إلا النفساء من طريق عدى^(١) بن ثابت عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال فى المستحاضة : « تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتصلى ، قال أبو داود : لا يصح . وعن عائشة^(٢) مرفوعاً : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل مرة ، ثم تتوضأ إلى مثل أقرائها » أخرجه الطبرانى فى الصغير .

وعن سليمان بن يسار : أن فاطمة بنت أبي حبيش استحاضت ، فأمرت أم سلمة أن

٧٤ — (١) رواه أيضاً : النسائي . والترمذى وصححه . وأحمد . والدارقطني . والبيهقي . والطحاوى . وابن حبان . ورواه مسلم فى الصحيح بدون قوله « وتوضئى لىكل صلاة » وقال : وفى آخره حرف تركنا ذكره ، قال البيهقي : هو قوله « وتوضئى » وتركها لأنها زيادة غير مخمومة ، وقد روى هذه الزيادة كثير من الحفاظ ، ومنهم الدارمى . والطحاوى .

٧٥ — (١) رواه أيضاً : الطحاوى ، والبيهقي ، والدارمى ، وفيه : أبو اليقظان . عثمان بن عمير السكونى ، ولا يحتج بحديثه . وقد حاول العينى جاهداً أن يجعل الحديث صالحاً للاحتجاج باعتبار : أن أبا اليقظان ، أخرج له أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، فهم لم يقولوا ذلك . والمتبع لسندهم يعلم أنهم لم يشترطوا أن إخراجهم لشخص كاف لتعديله . (٢) ورواه أيضاً ابن حبان مرفوعاً « تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل غسلاً واحداً ، ثم تتوضأ عند كل صلاة » .

تسأل رسول الله ﷺ ، فقال : « تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتستدف بثوب وتصلی » أخرجه الدارقطني ، وقال : رواه ثقات ، وأخرجه ابن أبي شبة (٣) نحوه ، وعن سودة (٤) بنت زمعة مرفوعاً : « المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس فيها ، ثم تغتسل غسلًا واحدًا ، ثم تتوضأ لكل صلاة » ، أخرجه الطبراني في الأوسط .

٧٦ — حديث : « المستحاضة تتوضأ لكل صلاة » ابن حبان من طريق أبي عوانة ، عن هشام عن أبيه عن عائشة . « سئل رسول الله ﷺ عن المستحاضة ، فقال : « تدع الصلاة أيامها » (١) ، ثم تغتسل غسلًا واحدًا ، ثم تتوضأ عند كل صلاة » وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن علي بن الحسن بن شقيق ، سمعت أبي يقول : حدثنا أبو حمزة ، عن هشام فذكره مطولاً في قصة فاطمة بنت أبي حبيش ، وفيه : فإذا أدبرت فاغتسل ، وتوضئ لكل صلاة ، وهو عند البخاري من طريق أبي معاوية عن هشام ، وقال في آخره : فدعى الصلاة ، وإذا أدبرت فاغسل عنك الدم وصلي ، قال : وقال أبي : ثم توضئ لكل صلاة حتى يحییء ذلك الوقت . وفي رواية الترمذي بعد أن أخرجه من طريق عبدة . ووكيع . وأبي معاوية عن هشام ، قال أبو معاوية في حديثه : وتوضئ إلى آخره ، وأخرجه مسلم من طرق ، وأشار إلى أن هذه الزيادة في رواية حماد بن زيد ، وأنه حذفها . وفي الباب عن جابر : أن النبي ﷺ أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة ، أخرجه أبو يعلى وإسناده ضعيف ، وقد تقدم حديث أم سلمة في الذي قبله .

٧٧ — حديث : « المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة » لم أجده هكذا ، وإنما في حديث أم سلمة : أن امرأة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة ، فقال : تدع الصلاة أيام أقرائها ، ثم تغتسل وتستدف بثوب ، وتوضأ لكل صلاة .

٧٨ — حديث : أم سلمة أن النبي ﷺ وقت للنساء أربعين يوماً ، الحاكم والأربعة

(٣) وفيه : حجاج غير منسوب . والظاهر أنه : حجاج بن أرطاة ، فإن كان هو ، فقد كثر الكلام حول الاحتجاج به . وثقه قوم . وضعفه آخرون . وإن كان غيره فليُنظر من هو ؟ (٤) وفيه : كما في نصب الراية ، أبو جعفر عن سودة ، وفي مجمع الزوائد ، قال الهيثمي : وفيه جعفر عن سودة ولم أعرفه ، فليُنظر هو جعفر أم أبو جعفر .

٧٦ — (١) في نصب الراية : أيام أقرائها ، وتقدم الكلام عليه .

إلا النسائي من حديث أم سلمة^(١) كانت المرأة من نساء النبي ﷺ تقعد في النفاس أربعين يوماً ، وكنا نطلي وجوهنا بالورس من الكلف ، زاد أبو داود ، ولا يأمرها النبي بقضاء صلاة النفاس .

وفي الباب عن أنس^(٢) ، أخرجه ابن ماجة والدارقطني بلفظ : « وقت للنفساء أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك » وفي إسناده ضعف . قال الدارقطني : المتفرد به سلام بن سليم الطويل ع حميد . وعن عثمان^(٣) بن أبي العاص نحوه إلا الاستثناء ، أخرجه الحاكم والدارقطني ، وضعفه . وعن عبد الله^(٤) بن عمرو ، رفعه : « تنتظر النفساء أربعين ليلة ، فإن رأت الطهر قبل ذلك فهي طاهر ، وإن جاوزت الأربعين فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل وتصلي ، فإن غلبها الدم توضأت لكل صلاة » أخرجه الحاكم والدارقطني وإسناده واه .

وعن جابر : وقت للنفساء أربعين يوماً ، أخرجه الطبراني في الأوسط ، وفيه عبيد بن جناد هو ضعيف . وعن عائشة^(٥) مثله ، أخرجه الدارقطني وضعفه ، وأخرجه ابن حبان^(٦) من وجه آخر أضعف منه ، وهو في الأوسط للطبراني . وعن أبي الدرداء وأبي هريرة نحوه ، بسياق عبد الله بن عمرو ، أخرجه ابن عدى في ترجمة العلاء بن كثير ، وضعفه ، ثم هو عن مكحول عنها ، ولم يسمع منهما .

باب الأنجاس

٧٩ — حديث : « حثيه ، ثم اقرصه ، ثم اغسله بالماء » ابن الجارود من حديث

٧٨ — (١) رواه أيضاً : أحمد . والدارقطني . والبيهقي ، وصححه الحاكم ، وأقره ابن حجر في بلوغ المرام ، ولم ينكر عليه ، وتكلم بعضهم في مسة الراوية عن أم سلمة . لكن ابن حجر قال في التقریب : إنها مقبولة ، وقال الخطابي : حديث مسة أثني عليه البخاري ، وقال : مسة هذه أزدية ، واسم أبي سهل ، كثير بن زياد ، وهو ثقة ، وعلى بن عبد الأعلى ، ثقة . (٢) وفيه : سلام الطويل ، وهو ضعيف . (٣) فيه : أبو بلال الأشعري ، ضعيف ، وفيه انقطاع : لأن الحسن لم يسمع من عثمان بن أبي العاص . (٤) وفيه : عمرو بن الحصين ، ومحمد بن علاثة ، متروكان ضعيفان . (٥) وفيه : أبو بلال الأشعري ، ضعيف . وعطاء بن عجلان ، متروك . (٦) وفيه : حسين بن علوان ، كان يضع الحديث .

أسماء^(١) بنت أبي بكر : أن امرأة سألت النبي ﷺ عن الثوب تصيبه دم الحيضة ، فقال : « حثيه ، واقرصيه ، ورشيه بالماء » ، ولأبي داود : « حثيه ، ثم اقرصيه بالماء ، ثم انضحيه ، وهو في الصحيحين بلفظ : « تحثيه ، ثم تقرصيه بالماء ، ثم تنضحيه » .

٨٠ - حديث : « فإن كان بهما أذى فليمسحهما بالأرض ، فإن الأرض لهما طهور ، أبو داود وابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة^(١) رفعه : « إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه ، فطهورهما التراب » ، وفي رواية لأبي داود : « إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى ، فإن التراب له طهور » ، وفي إسناده كل منهما مقال . ولأبي داود وابن حبان وأبي يعلى وإسحاق من حديث أبي سعيد^(٢) ، رفعه : « إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر ، فإن رأى في نعليه راء أو أذى فليمسحه ، وليصل فيهما » ، وفيه قصة . وأخرجه أبو داود من حديث عائشة قال بمعناه .

٨١ - حديث : قال النبي ﷺ لعائشة في المنى : « فاغسله إن كان رطباً ، وافركه إن كان يابساً » ، لم أجده بهذه السياقة ، وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت : « كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً ، ولمسلم من وجه آخر : لقد رأيتني ولأبي للاحسكة من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري . ولأبي داود : كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصل في فيه . ولأحمد من طريق عبد الله بن

٧٩ - (١) رواه أيضاً : النسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، وأحمد ، والشافعي ، والبيهقي . ومالك ، بألفاظ متقاربة .

٨٠ - (١) رواه أيضاً : ابن السكن ، والبيهقي ، وما يتبادر إلى الذهن من وجود مجهول فيه . حيث قال الأوزاعي : أنبئت ، أزال هذا الإشكال ووضحه ، قول الأوزاعي في الرواية الثانية ، عن ابن عجلان . فلا مجهول في الحديث . وهو متصل ، وفيه : محمد بن كثير وإن ضعف ، لكن تابعه أبو المغيرة ، والوليد بن مزيد ، وعمر بن عبد الواحد ، عن الأوزاعي ، وكلهم ثقات ، وفيه : محمد بن عجلان ، وإن ضعفه بعضهم لكن الأكثر على توثيقه . (٢) رواه أيضاً : ابن خزيمة وعبد بن حميد . وأحمد والحاكم بنحو ، واختلف في وصله وإرساله ، ورجح أبو حاتم في العلل : الموصول .

عبيد بن عمير ، غيره : كان^(١) رسول الله ﷺ يسلمت المنى من ثوبه بعرق الإذخر ، ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ، ثم يصلي فيه .

وفي الصحيحين ، عن عائشة : أنها كانت تغسل المنى من ثوب رسول الله ﷺ . وروى ابن أبي شيبه من طريق خالد بن أبي عزة ، سأل رجل عمر ، فقال : إني احتلمت على طنفسة ، فقال : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، فإن خفي عليك فارششه . وروى الشافعي ، ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح ، عن عطاء ، عن ابن عباس في المنى : إنما هو بمنزلة الخاط والزاق . قال البيهقي : هذا هو الصحيح موقوف . ورفع شريك عن ابن أبي ليلى ، عن عطاء ولا يثبت ، انتهى . وهو عند الدارقطني والطبراني .

٨٢ — حديث : « إنما يغسل الثوب من خمس ، وذكر منها المنى . الدارقطني من حديث عمار ، مر في النبي ﷺ وأنا أسقي راحلة لي في ركوة فأصابني نخامتي ثوبي ، فأقبلت أغسلها ، فقال : « يا عمار ، ما نخامتك ولادموحك إلا بمنزلة الماء الذي في ركوتك ، إنما يغسل الثوب من خمس : من البول والغائط والمنى والدم والقيء » ، قال الدارقطني : لم يروه غير ثابت ابن حماد ، وهو ضعيف . وأخرجه ابن عدي وضعفه . وأخرجه البزار والطبراني ، لكن وقع عنده عن حماد بن سلمة ، بدل ثابت بن حماد ، وهو خطأ .

٨٣ — حديث : « ذكاة الأرض يابسها ، لم أره مرفوعاً ، وإنما هو عند ابن أبي شيبه من قول أبي جعفر محمد بن علي . وعن محمد بن الحنفية وأبي قلابة ، قالا : إذا جفت الأرض فقد ذكت . وعند عبد الرزاق عن أبي قلابة : جفوف الأرض طهورها . ويعارضه حديث أنس ، في الأمر بصب الماء على بول الأعرابي ، وهو في الصحيحين ، وورد فيه الحفر من طريقين مستدين ، وطريقين مرسلين وهما في الدارقطني وبين عليهما .

٨٤ — حديث : « تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم » الدارقطني من حديث أبي هريرة ، وفيه روح بن غطيف ، وهو متروك .

٨٥ — قوله : « وإنما كان مخففاً عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، أي بول ما يؤكل لحمه ، لمكان الاختلاف في نجاسته ، أو لتعارض النصين ، ثم قال : « وإن أصابه بول الفرس ، لم يفسده حتى يفحش عند أبي حنيفة لتعارض الآثار ، كأنه يشير بالتعارض إلى الحديث : « استنزها »

عن البول ، مع الأحاديث الدالة على أن بول ما يؤكل لحمه طاهر . وحديث : « استنزها عن البول ، صحيح . ومضى في باب المياه ، والأحاديث الأخرى ، منها : حديث العرينين ، وقد تقدم . وحديث ابن مسعود^(١) ، في وضع الكافر سلا جزور على ظهر النبي ﷺ وهو ساجد ، واستمر . وهو في الصحيح . وحديث^(٢) عمر : كان الرجل ينحر بعيره فيعصر فرثه ، فيشربه ، ويجعل ما بقى على كبده ، الحديث ، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان .

وحديث أنس : كان النبي ﷺ يصلى في مرائب الغنم ، أخرجه . ومثله في السنن من حديث أبي هريرة^(٣) ، بصيغة الأمر . وحديث جابر رفعه : « ما أكل لحمه فلا بأس ببوله ، أخرجه الدارقطني من حديثه . ومن حديث البراء ، بإسنادين واهيين .

٨٦ - حديث : أن النبي ﷺ رمى بالروثة ، وقال : « هذا رجس ، أو ركس ، البخاري من حديث ابن مسعود ، بالكاف . وفي ابن ماجه بالجيم ، وسيأتى في الاستنجاء . حديث : المستيقظ من النوم ، تقدم .

٨٧ - أحاديث : بول الصبي ، عن أم قيس بنت محصن^(١) أنها أتت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ ، فأجلسه في حجره ، فبال عليه ، فدعا بماء ففضجه على بوله ، ولم يفسله ، أخرجه . وفي رواية لمسلم : فرشه . وعن عائشة^(٢) قالت : كان رسول

٨٥ - (١) رواه الشيخان والنسائي . (٢) قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، وقال : إن الماء إذا خالصة فرث ما يؤكل لحمه لم ينجسه ، فإنه لو كان ينجس الماء ، لما أجاز رسول الله ﷺ لمسلم أن يجعله على كبده حتى ينجس يديه اهـ . وقال ابن خزيمة : فلو كان اهـ ، الفرث نجساً لم يحز لأحد أن يجعله على كبده ، فينجس يديه ، وهو غير واجد لماء طاهر يفسله به ، هذا لا يسمع أحداً أن يفعله : وأما شربه فأبيح اضطراباً لإحياء النفس اهـ . (٣) رواه أيضاً الدارمي ، وصححه الترمذي ، قلت : حديث العرينين ، وأحاديث ابن مسعود ، وعمر ، وأنس ، وأبي هريرة ، دالة على طهارة ما يؤكل لحمه ، وقد رجحنا في تعليقنا على تلخيص الحبير أدلة القائلين بالطهارة مفصلاً فارجع إليه إن شئت .

٨٧ - (١) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد ، ومالك ، والدارمي ، والطحاوي ، وابن الجارود . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه .

الله ﷺ يؤتى بالصبيان فيرك عليهم ويحسبهم ، فأتى بصبي فبال عليه ، فدعا بماء فأتبعه بوله ، ولم يغسله . وفي رواية الطحاوي « صبوا عليه الماء صباً ، أخرجاه . وعن علي ، عن النبي ﷺ في بول الرضيع : « ينضح بول الغلام ، ويغسل بول الجارية ، أخرجه ابن جبان والحاكم والأربعة إلا النسائي . وفي رواية الطحاوي : « صبوا عليه الماء صباً » .

وعن أبي السمع قال : كنت أخدم النبي ﷺ فأتى بحسن أو حسين ، فبال على صدره ، فغثت أغسله ، فقال : « يغسل من بول الجارية ، ويرش من بول الغلام ، أخرجه الحاكم والأربعة إلا الترمذي . وعن أم الفضل بنت الحارث قالت : كان الحسين بن علي في حجر رسول الله ﷺ ، فبال عليه ، فقلت : البس ثوباً وأعطني لزارك حتى أغسله ، قال : « إنما يغسل من بول الأنثى ، وينضح من بول الذكر ، أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم . وعن أم كرز (٣) الخزاعية أن رسول الله ﷺ قال : « يغسل بول الجارية ، وينضح بول الغلام ، وعن زينب (٤) بنت جحش : أن النبي ﷺ كان نائماً عندها ، وحسين يحبو في البيت ، فغفلت عنه فجاء حتى صعد على صدر النبي ﷺ فبال ، واستيقظ عليه الصلاة والسلام ، فقامت ، فأخذته عنه ، فقال : « دعني أبني » ، فلما قضى بوله أخذ كوزاً من ماء فصبه عليه ، وقال : « إنه يصب من بول الغلام ، ويغسل من بول الجارية ، أخرجه الطبراني . وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فجاء بالحسين فبال عليه ، فلما فرغ صب عليه الماء . رواه أحمد والطبراني في الكبير ورجاله ثقات .

فصل في الاستنجاء

٨٨ — قوله : أن النبي ﷺ واظب عليه هكذا ، خلافاً لمن زعم أنه لم يفعله ، والدليل عليه : حديث أنس (١) : كان رسول الله ﷺ يدخل الخلاء ، فأحل أنا وغلام نحوي لإداوة من ماء وعذرة ، فيستنجد بالماء ، أخرجاه ، وفي لفظ : فأتيته بالماء ، فيغسل به . وعن أبي

(٣) فيه انقطاع : لأن عمرو بن شعيب لم يدرك أم كرز الخزاعية ، ورواه أيضاً أحمد وابن ماجه . (٤) وفيه : ليث بن أبي سليم ، وفيه ضعف .

٨٨ — (١) رواه أيضاً : النسائي ، وأبو داود ، وابن الجارود .

هريرة (٢) قال : كان النبي ﷺ إذا أتى الخلاء ، أتيته بناءً في تور أوركوة فاستنجى ، ثم مسح يده على الأرض ، أخرجه أبو داود . وعن عائشة (٣) قالت : « ما رأيت رسول الله ﷺ يخرج من غائط قط إلا مسح يده ، أخرجه ابن ماجه ، وعنها (٤) قالت : كان رسول الله ﷺ يغسل مقعدته ثلاثاً ، قال ابن عمر : جربناه فوجدناه طهوراً ، أخرجه ابن ماجه أيضاً . وعنها (٥) قالت : مروا أزواجكم أن يغسلوا أثر الغائط والبول ، فإن رسول الله كان يفعله ، أخرجه ابن أبي شيبه والبيهقي .

٨٩ — حديث : « وليستنج بثلاثة أحجار ، البيهقي من حديث أبي هريرة (١) قال : قال رسول الله ﷺ : « إنما أنا لكم مثل الوالد ، إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها بغائط ولا بول ، وليستنج بثلاثة أحجار ، وهو عند ابن ماجه وأحمد والأربعة إلا الترمذي بلفظ : وكان يأمر بثلاثة أحجار . وعند مسلم من حديث سلمان (٢) : نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول أو أن نستنجي باليمين أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار وعن ابن عباس (٣) رفعه : « إذا قضى أحدكم حاجته فليستنج بثلاثة أحجار ، أو ثلاثة أعواد أو ثلاث خشيات من تراب ، أخرجه الدارقطني ، وصوب إرساله مع ضعف بعض رواه . وعن خلاد الجهنى عن أبيه السائب مثله ، أخرجه ابن عدى فى ترجمة حماد بن الجعد ، وقال : إنه حسن الحديث مع ضعفه . وعن عائشة (٤) رفعه : « إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار ، فليستطب بها ، فإنها تجزئ عنه ، أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني .

(٢) تمام الحديث : ثم أتيته بإناء آخر ، فتوضأ ، ورواه أيضاً : البيهقي بلفظه ، وأحمد ، والدارمي ، وابن ماجه ، والنسائي بنحوه . وسكت عنه أبو داود ، والمنذرى . (٣) رواه أيضاً : ابن حبان فى صحيحه . (٤) رواه أيضاً : أحمد ، وفيه : جابر الجعفي ، وزيد العسى ، وهما ضعيفان . (٥) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والترمذي وصححه ، ورواه أحمد من طريق آخر فيه : شداد أبو عمار ، عن عائشة ، قال أحمد : ولا أراه أدرك عائشة .

٨٩ — (١) رواه أيضاً : الشافعى ، والطحاوى ، ومالك . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، والدارقطني ، وصححه الترمذي . (٣) قال الدارقطني : لم يسنده غير المضزى وهو كذاب ، وغيره يرويه عن طاوس مرسلاً . (٤) رواه أيضاً : أحمد ، والدارمي وابن ماجه . وقال الدارقطني : إسناده صحيح حسن .

وعن أبي أيوب^(٥) رفعه : إذا تغوط أحدكم فليمسح بثلاثة أحجار ، فإن ذلك كافيه ، أخرجه الطبراني . وعن ابن مسعود^(٦) ، قال : أتى النبي ﷺ الغائط فأمرني أن آتيه بثلاثة أحجار فوجدت حجرتين ، والتمست الثالث فلم أجده ، فأخذت روثه فأتيته بها ، فأخذ الحجرتين ، وألقى الروث ، وقال : « هذا ركس » أخرجه البخاري والترمذي . وتمسك به الحنفية في عدم وجوب الثلاث . وتعبه ابن الجوزي بأن قال : يحتمل أن يكون أخذ ثالثاً ، وبالاختمال لا يتم الاستدلال ، وكأنه لم ير الحديث عند أحمد والدارقطني من وجه آخر ، قال في آخره : فألقى الروث ، وقال : « انها ركس » انتهى بحجر ، وأخرجه البيهقي من هذا الوجه ، وقال : تابعه أبو شيبة عن أبي إسحاق ، وتعب بأنه من رواية أبي إسحاق عن علقمة ولم يسمع منه .

٩٠ — حديث : « من استجدر فليوتر ، من فعل فحسن ، ومن لا فلا حرج » أبو داود وابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة^(١) ، وأصله في الصحيحين دون الزيادة .

قوله : نزلت في أقوام يتبعون الحجارة الماء ، يعني قوله تعالى : « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » البزار عن عبد الله بن شبيب : حدثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز ، وجدت في كتاب أبي ، عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس^(٢) قال : نزلت هذه الآية في أهل قباء « فيه رجال يحبون أن يتطهروا » فسألهم رسول الله ﷺ فقالوا : إنا نتبع الحجارة الماء ، قال : « لا تعلم من رواه عن الزهري إلا محمد بن عبد العزيز ، ولا عنه إلا ابنه . »

(٥) قال الهيثمي : ورجاله موثقون ، إلا أن أبا شعيب صاحب أبي أيوب ، فلم أرفيه جرحاً ولا تعديلاً . (٦) رواه أيضاً : النسائي ، وأحمد بن حنبل .

٩٠ — (١) رواه أيضاً : الحاكم ، والبيهقي ، والدارمي ، والطحاوي . ومداره على أبي سعيد الخبراني الحمصي ، وفيه اختلاف ، فقتل : لأنه صحابي ولا يصح ، وذكره ابن حبان في الثقات ، والراوى عنه : حصين الخبراني ، وهو مجهول ، وقال أبو زرعة : شيخ ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال السبكي في المنهل : هو حديث صحيح رجاله ثقات ، ولا عبرة بقول ابن حزم ، والبيهقي ، ليس لإسناده بالقائم ، لأن فيه مجهولين — يقصد حصيناً ، وأبا سعيد — لما تقدم في ترجمتهما اهـ . (٢) وفيه : محمد بن عبد العزيز ، ضعفه أبو حاتم ، وقال : ليس له ولا لأخويه عمران ، وعبد الله حديث مستقيم ، وفيه أيضاً : عبد الله بن شبيب ، ضعيف .

وروى ابن (٣) ماجة عن طريق عتبة بن أبي حكيم ، عن طلحة بن نافع ، أخبرني أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك ، لما نزلت : « فيه رجال ، يحبون أن يتطهروا » قال رسول الله ﷺ : « يا معشر الأنصار إن الله تعالى قد أثنى عليكم في الطهور ، فما طهروكم ؟ » قالوا : نتوضأ للصلاة ، ونغتسل من الجنابة ، ونستنجي بالماء ، قال : هو ذاك فعليكموه . وعن علي قال : إن من كان قلبكم كانوا يبعرون بعراً ، وأنتم تثلطون ثلطاً ، فأتبعوا الحجارة الماء ، أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي بإسناد حسن .

٩١ — حديث : أن النبي ﷺ نهى عن الاستنجاء بالروث والعظم . البخارى عن أبي هريرة في قصة قال : فقال لى النبي ﷺ : « لا تأتني بعظم ولا روث » وتقدم حديث سلمان ، وأنه عند مسلم ، وفيه : « وأن نستنجى برجيع أو عظم » وروى مسلم من حديث ابن مسعود في قصة الجن : « لا تستنجوا بهما ، فإنهما طعام لإخوانكم » وعن أبي هريرة (١) نهى رسول الله ﷺ أن نستنجى بعظم أو روث ، وقال : « لئنهما لا يطهران » أخرجه الدارقطنى وابن عدى في ترجمة سلمة بن رجاء ، وإسناد حسن وعن جابر (٢) قال : نهى رسول الله ﷺ أن يتمسح بعظم أو يعبر ، أخرجه مسلم . وعن عبد الله بن عبد الرحمن هو أبو طائلة عن رجل (٣) من أصحاب النبي ﷺ أنه نهى أن يستطيب بعظم أو روث أو جلد ، أخرجه الدارقطنى . وقال : لا يصح ذكر الجلد .

٩٢ — حديث : أن النبي ﷺ نهى عن الاستنجاء باليين ، متفق عليه من حديث

(٣) رواه أيضاً : الحاكم وصححه ، والبيهقي ، وحسنه الزيلعى ، وفيه : عتبة بن أبي حكيم ، قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وقال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وضعفه النسائى ، وعن ابن معين فيه روايتان ، وقال ابن القيم فى الهدى : وكان — يعنى النبي ﷺ — يستنجى بالماء تارة ، ويستجمر بالأحجار تارة ، ويجمع بينهما تارة ١ هـ . فأما الأولان فثابتان ، وأما الجمع من فعله فلم يثبت ، ولو ثبت لما احتاج من قال : إن الأفضل الجمع بينهما إلى الاستدلال بحديث أهل قباء الذى أخرجه البزار مع ضعفه ، ولما كان الدليل على الأفضلية لو ثبت .

٩١ — (١) رواه أيضاً : ابن خزيمة . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والبيهقي . (٣) وفيه : موسى بن أبى إسحاق . مجهول ، وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول أيضاً .

أبي قتادة^(١) بلفظ : إذا بال أحدكم فلا يمسه ذكره يمينه ، وإذا أتى الخلاء فلا يتمسح بيمينه .
وعن سلمان^(٢) عن النبي ﷺ في حديث قال فيه : ونهى عن الاستنجاء باليمين ، أخرجه مسلم .

كتاب الصلاة

٩٣ — قوله : روى في حديث لإمامة جبرئيل عليه السلام أنه أم رسول الله ﷺ في اليوم الأول ، حين طلع الفجر ، وفي اليوم الثاني ، حين أسفر جداً وكادت الشمس تطلع ، ثم قال في آخر الحديث : ما بين هذين وقت لك ولأمتك . الترمذى والنسائى وابن حبان والحاكم وأحمد وإسحاق من طريق وهب بن كيسان ، عن جابر قال : جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ حين زالت الشمس ، فقال : قم يا محمد فصل الظهر حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى إذا كان في الرجل مثله جاءه للعصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث حتى إذا غابت الشمس جاءه ، فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلها حين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى إذا غاب الشفق جاءه فقال : قم فصل العشاء ، فقام فصلها ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصباح ، فقال : قم يا محمد فصل الصبح ، فقام فصل ، ثم جاءه من الغد حين كان في الرجل مثله ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصل الظهر ، ثم جاءه حين كان في الرجل مثليه ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصل العصر ، ثم جاءه للمغرب حين غابت الشمس وقتاً واحداً لم يزل عنه ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصل المغرب ، ثم جاءه للعشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصل العشاء ، ثم جاءه للصبح حين أسفر جداً ، فقال : قم يا محمد فصل ، فصل الصبح ثم قال : ما بين هذين وقت كله ، قال الترمذى : قال محمد : حديث جابر أصح شيء في المواقيت . وفي الباب ، عن ابن عباس^(١) : أن النبي ﷺ قال : أمنى جبرئيل عند البيت مرتين : فصل الظهر في الأولى منهما : حين كان النوى مثل الشراك ، فذكر الحديث ، وفي

٩٢ — (١) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد ، والطيالسى ، وابن حبان ، والبيهقى ، وصححه الترمذى . (٢) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد ، والدارقطنى ، وصححه الترمذى .

٩٣ — (١) رواه أيضاً : ابن الجارود ، وأحمد ، والشافعى ، والبيهقى . وعبد الرزاق ، وحسنه الترمذى . وصححه ابن حبان ، وابن خزيمة ، وأبو بكر بن العري ، وابن عبد البر ، وقال : قد تكلم بعض الناس في حديث ابن عباس هذا ، بكلام لا وجه له ، ورواؤه كلهم ثقات . وحسن الحاكم إسناده .

آخره ، ثم النفث إلى جبرئيل ، فقال : يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك ، والوقت فيما بين هذين الوقتين ، أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن حبان ، والحاكم ، وابن خزيمة . وعن أبي هريرة (٢) : أن رسول الله ﷺ حدثهم : أن جبرئيل جاءه فصلى به الصلوات وقتين وقتين إلا المغرب ، فذكر الحديث ، وقال فى آخره : ثم أسفر نى فى الفجر حتى لأرى فى السماء نجماً ، ثم قال : ما بين هذين وقت ، أخرجه البزار . وعن أبي سعيد (٣) قال : قال رسول الله ﷺ : أمتى جبرئيل فذكر الحديث ، أخرجه أحمد والطحاوى . وعن ابن (٤) عمر قال : قال رسول الله ﷺ : أتانى جبرئيل حين طلع الفجر الحديث ، أخرجه الدارقطنى . وعن عمرو بن حزم قال : نزل جبرئيل فصلى بالنبي ﷺ ، الحديث ، أخرجه عبد الرزاق وإسحاق ، عن معمر ، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عمرو بن حزم به . وعن أبي مسعود (٥) : قال : جاء جبرئيل إلى النبي ﷺ فقال : قم فصل — وذلك لدلوك الشمس حين مالت — فقام فصلى الظهر أربعاً ، الحديث أخرجه إسحاق فى مسنده عن بشر بن عمر عن سليمان ابن بلال ، عن يحيى بن سعيد ، حدثنى أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبي مسعود بطوله ، وفى آخره قال يحيى بن سعيد : فحدثنى محمد بن عبد العزيز أن جبرئيل قال له : هذه صلاتك وصلاة الانبياء قبلك . ورواه البيهقى فى المعرفة . والطبرانى من طريق أيوب (٦) ابن عتبة عن أبي بكر بن حزم عن عروة عن ابن أبي مسعود ، وأصل الحديث فى الصحيحين عن عروة ، عن بشير بن أبي مسعود ، عن أبيه غير مفسر الأوقات ، وأخرجه أبو داود ، وابن خزيمة وابن خبان من هذا الوجه مطولاً مفسراً ، وهو من رواية أسامة بن زيد ، عن الزهرى ، وفى أسامة ضعف ، وعن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « هذا جبرئيل جاءكم يعلمكم دينكم » فصلى الصبح حين طلع الفجر ، وصلى الظهر ، الحديث ، وفى آخره : الصلاة ما بين صلاتك أمس ، وصلاتك اليوم ، أخرجه النسائى والحاكم من هذا الوجه ، وعن أنس (٧) أن جبرئيل أتى النبي ﷺ بمكة حين زالت

(٢) قال الهيثمى : إبراهيم بن نصر لم أجد من ترجمه ، وبقيّة رجاله ثقات ، ورواه النسائى ، والحاكم فى المستدرک وقال : صحيح على شرط مسلم ، والطحاوى ، والبيهقى مختصراً ، وقال الذهبي : على شرط مسلم . (٣) وفيه : ابن لهيعة وفيه ضعف . (٤) وفيه : محبوب بن الجهم ، وهو ضعيف . (٥) وفيه : أبو بكر بن حزم ، لم يسمعه من أبي مسعود ، فهو منقطع . (٦) الأكثر على تضعيفه . (٧) وفيه : محمد بن سعيد بن جدار ، مجهول ، والروى عنه : أبو حمزة إدريس بن يونس لا يعرف الآخر حال .

الشمس ، فأمره أن يؤذن للناس بالصلاة حين فرضت عليهم ، فقام جبرئيل أمام النبي ﷺ وقام الناس خلف رسول الله ﷺ ، قال : فصلى أربع ركعات لا يجهر فيها بقراءة يأتهم الناس برسول الله ﷺ ، ورسول الله ﷺ يأتهم بجبرئيل . الحديث أخرجه الدارقطني . وأخرجه أبو داود في المراسيل عن الحسن مرسل . وروى مسلم من حديث ريدة (٨) . وعبد الله (٩) بن عمرو وأبي موسى (١٠) : أن رجلاً أتى النبي ﷺ يسأله عن مواقيت الصلاة فقال : اشهد معنا الصلاة ، فأمر بلالاً فأذن بغسل ، فذكر الحديث بطوله .

٩٤ — حديث : « لا يغرنكم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، وإنما الفجر المستطير في الأفق » ، مسلم وأبو داود ، والترمذي ، والنسائي من حديث سمرة بن جندب ، رفعه « لا يمنعكم من سحورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » ، أخرجه الترمذي وأخرجه أحمد وابن راهويه وأبو يعلى وابن أبي شيبه والطبراني .

٩٥ — حديث : أن جبرئيل صلى بالنبي ﷺ الظهر في اليوم الأول حين زالت الشمس . تقدم في حديث ابن عباس ، وجابر ، وأبي مسعود ، وغيرهم ، قبل بحديث .

٩٦ — حديث : « أبردوا بالظهر فإن شد الحر من فيح جهنم » البخاري من حديث أبي سعيد (١) ، واتفقاً عليه من حديث أبي هريرة (٢) بلفظ : « إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة » ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » وعلى حديث أبي ذر (٣) « أبردوا فإن شدة الحر من فيح جهنم » ، فإذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة » وأخرجه الطبراني من حديث أبي موسى (٤) وعمرو بن (٥)

(٨) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والنسائي ، وابن ماجه ، والترمذي وصححه ، وعلقه أبو داود . (٩) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والبيهقي ، وأبو داود ، والطحاوي . (١٠) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والبيهقي .

٩٦ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو يعلى ، والبيهقي . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، والبيهقي ، وصححه الترمذي . (٣) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، والبيهقي ، والطبراني ، وابن أبي شيبه ، وصححه الترمذي . (٤) رواه أيضاً : النسائي (٥) وفيه : سليمان بن سلمة الخبائري ، وهو يجمع على ضعفه .

عبسة وابن مسعود (٦) والمغيرة (٧) بن شعبة والحجاج (٨) الباهلي وصفوان (٩) وعبد الرحمن (١٠) بن حارثة .

٩٧ — حديث : « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ، متفق عليه من حديث أبي هريرة (١) ، بلفظ : « من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » ، وللبخاري : « إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته ، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته » ، ولمسلم نحوه عن عائشة (٢) ، ولابن حبان من حديث أبي هريرة : « من صلى من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس لم تفته الصلاة » ، ومن صلى من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس لم تفته الصلاة ، وفي لفظ : « فقد أدرك الصلاة كلها » . وللنسائي (٣) من وجه آخر ، عن أبي هريرة : « إذا صلى أحدكم ركعة من الصبح ثم طلعت الشمس فليصل إليها أخرى » . وللدارقطني : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام صلبه » ، وروى النسائي (٤) من

(٦) رواه أيضاً : ابن ماجه ، وفيه عنده : زيد بن جبير قال أبو حاتم : ضعيف ، وقال البخاري : منكر الحديث . (٧) رواه أيضاً : أحمد ، وابن ماجه ، وابن حبان في صحيحه ، قال البوصيري في زوائد ابن ماجه : إسناده صحيح ، رجاله ثقات ، (٨) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو يعلى ، ورجاله ثقات (٩) رواه أيضاً : أحمد ، والحاكم ، وابن أبي شيبة ، والبعثي ، قال البنا في الفتح الرباني : سنده جيد ، وقال الهيثمي : القاسم بن صفوان ، وثقة ابن حبان ، وقال أبو حاتم : لا يعرف إلا في هذا الحديث . (١٠) فيه : ابن سليل ، قال الهيثمي : ولم أجد من ذكر ابن سليل ، ورجاله رجال الصحيح ، ثم في نسختنا : عبد الرحمن بن حارثة ، وفي بعض النسخ ابن جارية فلترجع لأجل التأكد من الحقيقة . مصادر كتب الرجال .

٩٧ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والأربعة . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وابن الجارود ، وابن ماجه . (٣) رأيت في « بغية الألعى » في تخريج الزيلعي ، عند الكلام على هذين الحديثين ما نصه : هذه الرواية والتي بعدها عزاهما المخرج إلى النسائي ، وتبعه الحافظ في « الدراية » ، ولكني لم أجد في النسائي في مظانه ، ولم أجد في =

طريق قتادة : وسئل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس ، فقال : حدثني خلاص ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « يتم صلاته » .

٩٨ — حديث : أن جبرئيل أم النبي ﷺ في المغرب في يومين في وقت واحد ، هو في حديث أبي هريرة وأبي مسعود ، وعمر بن حزم ، وأبي سعيد ، وابن عمر ، ولم يرو في إمامة جبرئيل إلا كذلك ، لكن وقع في حديث بريدة ، وأبي موسى عند مسلم : أنه صلاها في وقتين .

٩٩ — حديث : أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وآخر وقته حين يغيب الشفق ، لم أجده هكذا ، لكنه من فعل النبي ﷺ في حديث عبد الله بن عمرو ، قال : سئل رسول الله ﷺ عن وقت الصلوات فذكر الحديث ، وفيه : ووقت صلاة المغرب إذا غابت الشمس مالم يسقط الشفق ، وفي رواية : « مالم يغيب الشفق » ، وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إن للصلاة أولاً وآخراً » ، فذكر الحديث ، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس ، وإن آخر وقتها حين يغيب الشفق . قال البخاري : قال محمد بن فضيل عن الأعمش ، عن أبي صالح عن أبي هريرة موصولاً ، وأخطأ فيه . وقال الدارقطني : لا يصح مسنداً ، وغير ابن فضيل يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسل ، وكذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه . وفي الباب ، حديث جابر : أن عمر جاء بعدما غربت الشمس يوم الخندق ، فجعل يسب كفار قريش ، فقال : ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب ، فقال : « والله ما صلاتها » فنزلنا إلى بطحان ، فتوضاً وتوضاً فصلي العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب ، متفق عليه . وعن أنس رفعه : « إذا حضر العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا المغرب . ولا تعجلوا عن عشاءكم » ، متفق عليه ، وعن أبي جرة : أن النبي ﷺ عام الأحزاب صلى المغرب ، فلما فرغ قال : « هل علم أحد منكم أنني صليت العصر ؟ قالوا : لا ، فأمر المؤذن فأقام ، فصلي العصر ، ثم أعاد المغرب ، أخرجه الطبراني وأحمد ، وفيه بن طهية .

« الجامع الصغير » ورأيت في « سبل السلام » أنه عزاها إلى البيهقي ، وهو كما قال أوردهما البيهقي ص ٣٧٩ — ج ١ . ولم يخرجهما عن طريق النسائي ، وكذا الرواية الأولى عزاها الحافظ « الفتح » ص ٤٦ — ج ٢ إلى البيهقي ، قلت : أخرجهما الدارقطني : ص ١٤٦ هـ . وأنا بحثت ثباتاً دقيقاً في النسائي فلم أجدهما .

١٠٠ — حديث : « الشفق الحمرة » الدارقطني في السنن والغرائب ، عن ابن عمر بهذا ، وقال : غريب ورواه ثقات ، وقال البيهقي : الصحيح موقوف ، وهو من رواية عتيق ابن يعقوب ، عن مالك ، وتابعه أبو حذافة عن مالك ، أخرجه ابن عساكر . قوله : ومارواه موقوف على ابن عمر ، ذكره مالك في الموطأ ، هو كما قال ، قال مالك : الشفق الحمرة ، وقال ابن عساكر : رواه موقوفاً على ابن عمر : عبيد الله وعبد الله بن نافع جميعاً ، عن نافع عن ابن عمر .

١٠١ — حديث : « آخر وقت المغرب إذا اسود الأفق » لم أجده ، لكن في حديث أبي مسعود عند أبي داود : ويصلي المغرب حين تسقط الشمس ، ويصلي العشاء حين يسود الأفق .

١٠٢ — حديث : « آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر » لم أجده ، لكن قال الطحاوي : يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ، وذلك أن في حديث ابن عباس وأبي موسى والحدرى رووا أنه أخرها إلى ثلث الليل ، وفي حديث أبي هريرة وأنس : أنه أخرها حتى انتصف ، وفي حديث عائشة : أنه أتم بها حتى ذهب عامة الليل ، فثبت أن الليل كله وقت لها ، ويؤيده كتاب عمر إلى أبي موسى : وصل العشاء أى الليل شئت ، وحديث أبي قتادة « ليس في النوم تفريط » الحديث .

حديث في الوتر : صلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، سيأتي في أحاديث الوتر .

١٠٣ — حديث : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر » الأربعة وابن حبان من حديث رافع بن خديج ، من رواية محمود بن لبيد عنه . وفي لفظ لابن حبان « فكلما أصبحتم فإنه أعظم لأجوركم » قال الترمذى : حسن صحيح ، قال الشافعى وأحمد وإسحاق : معنى الإسفار أن يصبح الفجر ، فلا يشك فيه ، وليس معناه التأخير ، انتهى . وفي هذا التأويل نظر ، فقد أخرج الطبرانى وابن عدى من رواية هرم بن عبد الرحمن ، سمعت جدى رافع بن خديج ، يقول : قال رسول الله ﷺ لبلا : « يا بلال نور بصلة الصبح ، حتى يبصر القوم مواقع نبلهم من الإسفار » ، وأخرج الطبرانى من حديث محمود بن لبيد ، لم يذكر رافع بن خديج ، وإسناده ضعيف ، فإنه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه ، عن محمود ، وعبد الرحمن ضعيف ، وقد رواه يزيد بن عبد الملك عن زيد بن أسلم ، فقال : عن أنس ، أخرجه البزار ، وقال رواه هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن بجيد ، عن جدته حواء ،

قلت : وهذه الطريق أخرجه الطبراني ، وقال الدارقطني : الطريقان وهم ، والصواب عن زيد عن عاصم ، عن محمود عن رافع ، أخرجه الطحاوي من طريق شعبة ، عن أبي داود . الجزري عن شعبة ، انتهى . وأخرجه الطبراني من طريق فليح عن عاصم بن عمر ، عن أبيه عن جده ، وأخرجه البزار وقال : لا نعلم أحداً تابع فليحاً ، والصواب عن عاصم عن محمود ، وأخرجه البزار من طريق جابر عن أبي بكر عن بلال ، وفيه أيوب بن يسار ، وهو ضعيف ، وفي الباب ، عن ابن مسعود أخرجه الطبراني ، وإسناده واه ، وأخرجه الطحاوي بإسناد صحيح عن ابن مسعود من فعله . وعن أبي هريرة أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وروى الطحاوي عن علي أنه كان يصلي الفجر وهم يترأون الشمس مخافة أن تطلع . وعن إبراهيم النخعي قال ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير . وعن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح حين يفسح البصر ، أخرجه قاسم بن ثابت . ويعارض هذه الأحاديث ، عائشة : أن كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح فينصرف النساء متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس : متفق عليه . وفي لفظ لمسلم : ما يعرفن من تغليس رسول الله ﷺ بالصلاة ، وروى عبد الرزاق والطبراني من طريقه من حديث أم سلمة نحوه بإسناد صحيح . وعن جابر وأبي برزة أن النبي ﷺ كان يصلي الصبح بغلس ، متفق عليهما . وعن أبي مسعود أن النبي ﷺ صلى الصبح مرة بغلس ، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ، ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغلس ، حتى مات لم يعد إلى أن يسفر ، أخرجه أبو داود وابن حبان . وعن مغيث^(١) بن سمي : صليت مع ابن الزبير الصبح بغلس ، فلما سلم أقبلت على ابن عمر ، فقلت : ما هذه الصلاة ؟ فقال : هذه صلاتنا كانت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلما طعن عمر أسفر بها عثمان ، أخرجه ابن ماجه ، وفي الباب أحاديث : « الوقت الأول من الصلاة رضوان الله ، والوقت الآخر عفو الله » ، أخرجه الترمذي والحاكم من حديث ابن عمر^(٢) قال الشافعي : العفو لا يكون إلا عن تقصير . وعن جرير^(٣) نحوه أخرجه الدارقطني ، وعن أبي مخذرة^(٤) نحوه ، وزاد : وأوسطه رحمة الله ، أخرجه الدارقطني . وعن أنس^(٥) نحو الأول أخرجه ابن عدي . وعن أم فروة : سئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟

١٠٣ — (١) وإسناده صحيح . (٢) وفيه : يعقوب بن الوليد المدني ، متروك الحديث

(٣) وفيه : الحسين بن حميد ، كذاب . (٤) وفيه : إبراهيم بن زكريا ، مجهول

(٥) وفيه : عبد الله مولى عثمان ، وعبد العزيز ، لا يعرفان .

قال : « الصلاة في أول وقتها » ، أخرجه أبو داود والترمذى وفي إسناده اضطراب . وعن ابن مسعود قال : سألت رسول الله ﷺ أى الصلاة أفضل ؟ قال : « الصلاة في أول وقتها » ، أخرجه ابن حبان وابن خزيمة والحاكم ، وعن ابن عمر نحوه ، أخرجه الدارقطنى وعن عائشة ، قالت : ما صلى النبي ﷺ صلاة لوقتها الآخر إلا مرتين حتى قبضه الله ، أخرجه الترمذى وفي إسناده (٦) انقطاع . وأورده الدارقطنى من وجهين موصولين ضعيفين ، وعن أبى هريرة رفعه : « إن أحدمكم ليصلى الصلاة لوقتها وقد ترك من الوقت الأول ما هو خير له من أهله وماله » ، أخرجه الدارقطنى . وعن على (٧) أن رسول الله ﷺ قال له : « يا على ثلاثة لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت والأيام إذا وجدت لها كفواً » الحديث ، أخرجه الترمذى وابن ماجه والحاكم وأحمد ، وقال صحيح غريب ، وقال الترمذى : ما أرى له إسناداً متصلاً .

١٠٤ - حديث أنس : كان رسول الله ﷺ إذا كان في الشتاء بكر بالظهر ، وإذا كان بالصيف أبرد بها ، البخارى من طريق أبى خلدة خالد بن دينار عن أنس . وقد تقدم حديث « إذا اشتد الحر فأبردوا » ، وروى الدارقطنى من رواية عبد الله بن رافع عن أبيه (١) أن رسول الله كان يأمر بتأخير هذه الصلاة ، يعنى العصر . ومن الأحاديث المعارضة له : ما أخرجه الشيخان ، عن أبى برزة (٢) قال : كان رسول الله ﷺ يصلى العصر ، ثم يرجع أحدنا إلى رحله والشمس حية ، وعن أنس (٣) : كان رسول الله ﷺ يصلى العصر ثم يذهب أحدنا إلى العوالى ، والشمس مرتفعة ، أخرجاه أيضاً ، وعن (٤) رافع بن خديج قال : كنا نصلى مع رسول الله ﷺ صلاة العصر ، ثم تنحر الجزور ، فتقسم عشراً ، ثم تطبخ فنأكل كل لحماً نضيحاً قبل أن تغيب الشمس .

(٦) لأن إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة (٧) رواه أيضاً : أحمد ، وابن ماجه ، وابن حبان ، وأعل بجهاالة سعيد بن عبد الله الجهنى ، ولكن عده ابن حبان في الثقات ، واختلف في سماع عمر بن على بن أبى طالب من أبيه ، ولكن قال أبو حاتم : لأنه سمع منه .

١٠٤ - (١) وفيه : عبد الله بن رافع ، قال ابن حبان : يروى عن أهل الحجاز المقلوبات ، وعن أهل الشام الموضوعات الخ ، وقال ابن القطان : مجهول الحال ، مختلف في حديثه . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة إلا الترمذى ، وأخرج الترمذى طرفاً منه . (٣) رواه أيضاً : أحمد ، ومالك ، والأربعة إلا الترمذى . (٤) رواه أيضاً : الشيخان ، وأحمد ، وغيرهم .

١٠٥ — حديث : « لا تزال أمتي بخير ما عجلوا المغرب وأخروا العشاء » ، لم أجده هكذا . وأخرج أبو داود من حديث أبي أيوب ^(١) رفعه « لا تزال أمتي بخير ، أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم » ، وفيه إنكار أيوب على عقبة بن عامر . ولابن ماجه عن العباس ^(٢) بن عبد المطلب رفعه : « لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشتبك النجوم » ، وفي الباب ، عن رافع ^(٣) بن خديج قال : كنا نصلي المغرب مع رسول الله ﷺ ، فينصرف أحدنا ولأنه يبصر مواقع نبهه ، أخرجاه . ولأبي داود عن أنس ^(٤) نحوه : وله عن سدة ^(٥) بن الأكوع : كان النبي ﷺ يصلي المغرب ساعة تغرب الشمس إذا غاب حاجبها ؛ وأصله في الصحيح .

١٠٦ — حديث : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل » . الترمذي وابن ماجه من حديث سعيد ؛ عن أبي هريرة ^(١) وزاد : أو نصفه . ورأى ابن ماجه من طريق سعيد ؛ عن أبي سعيد ^(٢) نحوه ورجح أبو حاتم الأول ؛ ورواه الترمذي والنسائي من حديث زيد بن خالد ؛ وأخرجه البزار من حديث ^(٣) علي ؛ وعن ابن عمر ^(٤) قال : مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة ؛ ففرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده ؛ فقال : « لأنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ؛ ولولا أن يثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة » ، أخرجه مسلم .

١٠٥ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم ، وقد صرح محمد بن إسحاق بالتحديث ، فانتفتت تهمة التدليس . (٢) رواه أيضاً : ابن خزيمة ، والدارمي . (٣) رواه أيضاً : ابن ماجه ، والبيهقي . (٤) رواه أيضاً . أحمد بنحوه ، وسنده جيد . (٥) رواه أيضاً : الشيخان ، وأحمد ، والترمذي ، وابن ماجه ، بالفاظ متقاربة .

١٠٦ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والدارمي ، وصححه الترمذي . (٢) رواه أيضاً : ابن أبي حاتم من طريق سعيد عن أبي سعيد ، وابن حجر قال ، رواه ابن ماجه من طريق سعيد عن أبي سعيد ، والزيلعي قال : رواه ابن ماجه من طريق داود بن أبي هند ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد . وقد راجعت سنن ابن ماجه ، فوجدته رواه عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، وكذلك رواه النسائي ، وأحمد ، وأبوداود ، والبيهقي ، وابن خزيمة ، وإسناده صحيح . (٣) وفيه : محمد بن إسحاق ، وقد صرح بالتحديث . (٤) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

- ١٠٧ — قوله : وحديث السمر المنهى عنه بعد العشاء ؛ أشار إليه في الكتاب بقوله ولأن فيه قطع السمر المنهى عنه بعدها ؛ كأنه يشير إلى حديث أبي هريرة^(١) مرفوعاً ، وكان يكره النوم قبلها ؛ والحديث بعدها ، متفق عليه ؛ ولمسلم : كان لا يحب . ولأبي داود : كان ينهى . وابن ماجه ؛ عن عائشة ما نام رسول الله ﷺ قبل العشاء ؛ ولا سمر بعدها . وعن عمر^(٢) : كان رسول الله ﷺ يسمر عند أبي بكر الليلة في الأمر من أمر المسلمين وأنا معه ؛ أخرجه الترمذى والنسائى . وعن ابن عمر : صلى بنا رسول الله ﷺ ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته ؛ فلما سلم قال : « أرايتكم ليلتكم هذه » الحديث ؛ متفق عليه ؛
- ١٠٨ — حديث : « من خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر أوله ؛ ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره » مسلم عن جابر^(١) .

فصل في الأوقات المكروهة

- ١٠٩ — حديث عقبة : ثلاث أوقات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلى فيها ، وأن نقبر فيها موتانا : عند طلوع الشمس حتى ترتفع ، وعند زوالها حتى تزول ، وحين تضيف للغروب ، أخرجه مسلم والأربعة . وخبره ابن شاهين في الجناز بلفظ : وأن نصلى على موتانا . وهذا يرد حمل أبي داود له على الدفن الحقيقي ، والله أعلم .
- ١١٠ — حديث : أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس . وعن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، متفق عليه من حديث ابن عباس^(١) ، قال : شهد عندي رجال مرضيون — وأرضاهم عندي عمر — بهذا . وأخرجاه عن أبي هريرة^(٢) وأبي سعيد^(٣) . وفي الباب عن جماعة ، وجاء في حديث الركعتين بعد العصر ، عن معاوية^(٤) قال :

- ١٠٧ — (١) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وحسنه الترمذى ، ورجاله رجال الصحيح ، غير أن فيه انقطاعاً حيث لم يسمع علقمة بن عمر .
- ١٠٨ — (١) رواه أيضاً : أحمد . والترمذى ، وابن ماجه ، وابن الجارود .
- ١١٠ — (١) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد ، والطحاوى ، والبيهقى . (٢) رواه أيضاً : النسائى ، وأحمد . (٣) رواه أيضاً : أحمد والنسائى . (٤) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقى .

إنكم لتصلون صلاة لقد صحبت رسول الله ﷺ فما رأيناه يصلها ، ولقد نهى عنها ، يعنى الركعتين بعد العصر ، أخرجه البخارى ، وعن علي (٥) ، قال : كان رسول الله ﷺ يصلى ركعتين دبر كل صلاة مكتوبة إلا الفجر والعصر ، أخرجه إسحاق . وعن عمرو (٦) بن عبسة قال : قلت : يا رسول الله أخبرنى عن الصلاة ، قال : «صل الصبح ، ثم أقصر عن الصلاة حين تطلع الشمس حتى ترتفع ، فإنها تطلع بين قرن شيطان ، وحينئذ يسجد لها الكفار ، ثم صل ، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى يستقل الظل بالرحم ، ثم أقصر عن الصلاة ، فإنها حينئذ تسجر جهنم ، فإذا أقبل الئف فصل ، فإن الصلاة مشهودة محضورة حتى تصلى العصر ، ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب ، ، الحديث بطوله أخرجه مسلم ، وعن عائشة . قالت : ركعتان لم يكن رسول الله ﷺ يدعهما سرأ ولا علانية : ركعتان قبل الصبح ، وركعتان بعد العصر ، متفق عليه . وفى لفظ : «ما كان يأتينى فى يوم بعد العصر إلا صلى ركعتين . ولمسلم عن طاوس عنها (٧) ، أنها قالت : وهم عمر ، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتجرى طلوع الشمس وغروبها ، وللبخارى عنها : «والذى ذهب به ماتركهما حتى لقي الله ، وما لقي الله حتى ثقل عن الصلاة ، وكان يصلهما ولا يصلهما فى المسجد مخافة أن يثقل على أمته ، وكان يحب ما يخفف عنهم ، وعن كريب : أن ابن عباس وعبد الرحمن بن أزهر والمسور أرسلوه إلى عائشة (٨) فقالوا اقرأ عليها السلام ، وسلمها عن الركعتين بعد العصر ، وقل لها : بلغنا أنك تصلهما ، وأن رسول الله ﷺ نهى عنهما ، قال : فدخلت عليها فأخبرتها ، فقالت : سل أم سلمة ، فرجعت إليهم ، فأخبرتهم ، فردوني إلى أم سلمة ، فقالت : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما ، ثم رأيته يصلهما ، فقلت له فى ذلك فقال : «أتانى ناس من عبد القيس بالإسلام من قومهم ، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر ، وهما هاتان ، متفق عليهما . ولمسلم عن أبي سلمة ، عن عائشة ، نحو حديث أم سلمة .

تنبيه : أخذ بعمومه الجمهور ، وخصه الشافعى بما أخرجه عن ابن عينة ، عن أبي الزبير

(٥) رواه أيضاً : أبو داود ، وأحمد ، والطحاوى . والبيهقى . (٦) رواه أيضاً : أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والترمذى ، والطحاوى ، والبيهقى . بعضهم مطولا ، وبعضهم مختصراً . (٧) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائى ، والبيهقى . (٨) رواه أيضاً : أبو داود ، وأحمد . وزاد فى رواية له عن أم سلمة ، قالت : ما رأيته صلاهما قبلها ولا بعدها ، وأخرجه أيضاً : البيهقى والطحاوى وزاد فى رواية له عن أم سلمة : لم أره صلاهما قبل ولا بعد .

عن عبد الله بن باباه ، عن جبير^(٩) بن مطعم : أن النبي ﷺ قال : « يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت ، وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار ، أخرجه ابن حبان والحاكم والأربعة ، قال بعض العلماء : بين حديث أبي هريرة ومن وافقه ، وبين حديث جبير بن مطعم ، عموم وخصوص ، فالأول عام في المكان ، خاص في الزمان ، والثاني بالعكس ، فليس حمل عموم أحدهما على خصوص الآخر ، بأولى من عكسه ، وقد يرجح الأول بما أخرجه إسحاق من حديث معاذ^(١٠) بن عفراء ، أنه طاف بعد العصر أو بعد الصبح فلم يصل ، فُسِّلَ عن ذلك ، فقال : نهى رسول الله ﷺ فذكره ، وقد وافق حديث جبير : ما أخرجه الدارقطني من رواية رجاء أبي سعيد ، عن مجاهد عن ابن عباس^(١١) أن النبي ﷺ قال : يا بني عبد المطلب ، أو يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً يطوف بالبيت ويصلي ، فإنه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، إلا عند هذا البيت يطوفون ويصلون ، وهذا لو صح لكان صريحاً في المسألة إلا أن رجاء ضعيف ، وقد خولف عن مجاهد . وأخرجه الدارقطني^(١٢) أيضاً والبيهقي من رواية حميد مولى عفراء ، عن قيس بن سعد ، عن مجاهد قال : قدم أبو ذر فأخذ بعضادتي باب الكعبة ، ثم قال : سمعت فذكر نحوه ، دون أوله بلفظ « إلا بمكة » وفي رواية البيهقي : جاءنا أبو ذر ، فأخذ بحلقة الباب ، قال البيهقي : لم يسمع مجاهد من أبي ذر ، وقوله : جاءنا أي

(٩) رواه أيضاً : أحمد ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، والبيهقي ، والطحاوي والحاكم . والدارمي ، وصححه الترمذي ، قال ابن حجر في التلخيص : عزى المجاهد ابن تيمية حديث جبير لمسلم فإنه قال : رواه الجماعة إلا البخاري . وهذا وهم منه ، تبعه عليه المحب الطبري ، فقال : رواه السبعة إلا البخاري . وابن الرفعة وقال : رواه مسلم ، وكأنه والله أعلم لما رأى ابن تيمية عزاه إلى الجماعة دون البخاري ، اقتطع مسلماً من بينهم ، واكتفى به عنهم ، ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فأخطأ مسكراً ١ هـ . (١٠) رواه أيضاً : أحمد ، والطحاوي ، والبيهقي . وأخرج الطحاوي المرفوع منه ، وسنده جيد . (١١) رواه أيضاً : الطحاوي ، والطبراني ، وأبو نعيم في تاريخ أصبهان ، والخطيب في تلخيصه ، وهو معلول . (١٢) رواه أيضاً : أحمد ، والطبراني ، وأبو يعلى ، وفيه عبدالله بن المؤمل ، وهو ضعيف ، وقد رواه ابن خزيمة في صحيحه وقال : أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر ، وقال أبو حاتم ، وابن عبد البر ، والمنذري ، وغير واحد : لأنه لم يسمع منه .

جاء أهل بلدنا ، وحيد ليس بالقوى . وقد أخرجه ابن عدى من طريق اليسع بن طلحة ، عن مجاهد . قال : بلغنا أن أبازر ، قال : فذكره . وعن أبي هريرة رفعه : « من طاف فليصل ، أى حين طاف ، أخرجه ابن عدى وإسناده ضعيف ، وفى أوله : « لا صلاة بعد الصبح » ، الحديث .

١١١ - حديث : كان النبي ﷺ لا يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من ركعتي الفجر متفق عليه ، عن حفصة (١) قالت : كان رسول الله ﷺ لا يصلى إذا طلع الفجر إلا ركعتين خفيفتين ، ولابن حبان : إلا ركعتي الفجر . وعن ابن عمر رفعه : « لا صلاة بعد الفجر إلا سجدة » ، أخرجه أبو داود والترمذى والدارقطنى وأحمد ؛ وفى إسناده أيوب بن الحصين ؛ وقيل : محمد بن الحصين ، مجهول . وأخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريقين عن ابن عمر وأخرجه فى الكبير بإسناد قوى ؛ ليس فيه إلا أبو بكر بن محمد ؛ وكأنه ابن أبى سبرة ؛ وهو واه . وما يدل على ذلك حديث ابن مسعود ؛ رفعه : « لا يمتنعكم أذان بلال فإنه يؤذن بليل ليرجع قائمكم ، ويوقظ نائمكم » متفق عليه . فإنه يدل على منع التنفل بعد الفجر ؛ فلو كان مباحاً لم يكن لقوله حتى ليرجع قائمكم معنى .

باب الأذان

قوله : الأذان سنة للصلوات الخمس والجمعة ؛ لا سواها ؛ للنقل المتواتر ، هو مأخوذ بالاستقراء ؛ وجاء فيه صريحاً ما أخرجه مسلم ؛ عن جابر بن سمرة ؛ قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة ؛ وعنده ؛ عن عائشة : أن الشمس خسفت ، فبعث النبي ﷺ منادياً ينادى : الصلاة جامعة .

١١٢ - حديث : أذان الملك النازل من السماء ، أبو داود من طريق ابن إسحاق حدثني محمد بن إبراهيم النيمى عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه ؛ حدثني أبى قال : لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يميل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ؛ طافى - وأنا نائم - رجل يحمل ناقوساً فى يده ، فقلت : يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ قلت : ندعو

١١١ - (١) رواه أيضاً : مالك ، والأربعة إلا أبا داود ، منهم من رواه هكذا ، ومنهم من أتى به فى جملة الحديث الطويل فى صلاة النبي ﷺ تطوعاً .

به إلى الصلاة ؛ قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له بلى ؛ فقال : الله أكبر ؛ فذكر الأذان مربع التكبير بغير ترجيع ؛ ثم استأخر عني غير بعيد ؛ قال : ثم تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ؛ فذكر الإقامة فرأى إلا التكبير ؛ وقد قامت الصلاة ، فلما أصبحت أتيت النبي ﷺ فأخبرته بما رأيته ؛ فقال : إنها لرؤيا حق إن شاء الله ؛ فقم مع بلال ؛ فأتى عليه مارأيت ؛ فليؤذن به ؛ فإنه أندى صوتاً منك ؛ فقمتم مع بلال ؛ فجعلت ألقيه عليه ؛ ويؤذن به ، فسمع عمر ذلك وهو في بيته ؛ فخرج يجر رداءه ؛ ويقول : والذي بعثك بالحق ، لقد رأيته مثل الذي رأي ، فقال : فله الحمد ، وهو عند الترمذي باختصار ، وأخرجه ابن خزيمة وابن ماجه ، وساق من وجه آخر ، عن عبد الله بن زيد سواء . وأخرجه ابن حبان بتمامه ، وهو عند أحمد من هذا الوجه . وأخرجه من طريق الزهري ، عن ابن إسحاق ، وأيضاً عن سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن زيد ، وزاد في آخره : قصة الثوب : الصلاة خير من النوم .

ونقل ابن خزيمة عن الذهلي أنه قال : ليس في طريق عبد الله بن زيد أصح من هذا ، لأن محمداً سمعه من أبيه ، وعبد الرحمن^(١) بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد . وقال الترمذي في العلل : قال محمد : هو خبر صحيح . وأخرجه الحاكم وقال : توهم بعضهم أن سعيد بن المسيب لم يلق عبد الله بن زيد وليس كذلك ، وإنما توفي عبدالله بن زيد في أواخر خلافة عثمان ، قال : وحديث الزهري مشهور ، رواه عنه يونس وشعيب وغيرهما ، قال : وأما أخبار الكوفيين فدارها على عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فنههم من قال عنه عن معاذ ، ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ، وستأتي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى بعد .

وروى ابن خزيمة من حديث ابن عمر ، أول ما أذن : أشهد أن لا إله إلا الله ، حتى على الصلاة ، فقال عمر : قل في إثرها : أشهد أن محمداً رسول الله ، فقال رسول الله ﷺ :

١١٢ - (١) عبد الرحمن بن أبي ليلى ولد سنة ١٧ هـ . ووفاته عبدالله بن زيد سنة ٣٢ هـ فاللقاء بينهما ممكن ، لاسيما إذا علمنا أن ابن أبي ليلى أدرك عشرين ومائة من أصحاب رسول الله كهم من الأنصار ، وروى عن جماعة من الصحابة ، منهم : عثمان ، وعلى ، وسعد بن أبي وقاص ، وأبي بن كعب ، والمقداد ، وكعب بن عجرة ، وزيد بن أرقم ، وحذيفة ، وصهيب ، وخلق يطول ذكرهم فلا غلة للحديث ، لأنه على الرواية عن عبدالله بدون توسط الصحابة مرسل عن الصحابة وهو في حكم المستند ، وعلى روايته عن الصحابة عنه فهو مستند ،

« قل كما أمرك عمر ، فهذا لوصح اقتضى أن يكون في غيره من الروايات إدراجاً ، ولكن إسناده ضعيف (٢) .

١١٣ - حديث أبي مخذورة ، وأنه صلى الله عليه وسلم أمره بالترجيع ، مسلم والأربعة وابن حبان ، وفيه الترجيع (١) . وفي رواية : عليه الأذان تسع عشرة كلمة ، وأما ما أخرجه الطبراني في الأوسط ، عن أبي مخذورة بغير ترجيع ، فهذا نقض لأنه عند أبي داود من الوجه المذكور بزيادة .

قوله : وكان مارواه تعليماً فظنه ترجيعاً ، سبقه إليه الطحاوى . وقال ابن الجوزى : أعاد عليه الشهادة لتثبت في قلبه ، ويحفظها ، فلما كررها ظنها من الأذان : ويدفع تأويلهم رواية أبي داود (٢) ، قلت : يارسول الله علنى الأذان ، ففيه ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، تخفض بها ثم ترفع بها صوتك ، وكذلك أخرجه أحمد وابن حبان . وفي الباب حديث سعد (٣) القرظ أنه وصف أذان بلال وفيه الترجيع ، أخرجه الدارقطنى .

(٢) فيه : عبدالله بن نافع ، قال النسائي : متروك الحديث .

١١٣ - (١) قال الشوكاني : وألفاظ الأذان قد ثبتت في أحاديث كثيرة ، وفي بعضها اختلاف بزيادة ونقص ، وقد تقرر أن العمل على الزيادة التي لا تنافي المزيد ، فما ثبت من وجه صحيح مما فيه زيادة تعين قبوله ، كترجيع الأذان ، وترجيع الشهادتين ولا تطرح الزيادة إذا كانت أدلة الأصل أقوى منها ، لأنه لا تعارض حتى يصار إلى الترجيع ، كما وقع لكثير من أهل العلم في هذا الباب وغيره من الأبواب ، بل الجمع يمكن بضم الزيادة إلى الأصل ، وهو مقدم على الترجيع . وقد وقع الإجماع على قبول الزيادة التي لم تكن منافية كما تقرر في الأصول ، وأدلة أفراد الإقامة أقوى من أدلة تشفيعها ، ولكن التشفيع مشتمل على زيادة خارجة من مخرج صالح للاعتبار ، فكان العمل على أدلة التشفيع متعيناً ١٥٠ (٢) رواه أيضاً : النسائي ، والبيهقي ، وفي إسناده : محمد بن عبد الملك ، والحارث بن عبيد ، والأول غير معروف ، والثاني فيه مقال . لكن رواه النسائي . والطحاوى من طرق أخرى ، والروايات يقوى بعضها بعضاً . (٣) وفيه : عبد الله بن محمد بن عمار ، قال ابن معين فيه : ليس بشيء .

قوله : ولنا أنه لا ترجيع في المشاهير ، فمنها حديث عبد الله بن زيد ، وقد تقدم . وروى أبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان ، من حديث ابن عمر (٤) ، قال : إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة . وأخرجه أبو عوانة والدارقطني من وجه آخر ، عن ابن عمر .

١١٤ — حديث : « إن بلالا قال : الصلاة خير من النوم ، حين وجد النبي ﷺ راقداً » ، فقال : « وما أحسن هذا يا بلال ، اجعله في أذانك » . الطبراني من طريق الزهري ، عن حفص بن عمر ، عن بلال (١) . وأخرجه البيهقي عن الزهري ، عن حفص بن عمر ابن سعد القرظ : أن سعداً (٢) كان يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال حفص : لحدثني أهلي أن بلالاً فذكره . وأخرجه أحمد وابن ماجه من طريق الزهري عن سعيد ابن المسيب ، عن عبد الله (٣) بن زيد في قصة الأذان ، وفيه : جاء بلال ذات غداة يؤذن بصلاة الفجر ، فقيل : هو نائم ، فقال : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ،

(٤) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والشافعي ، والدارقطني ، والحاكم . والبيهقي ، والطحاوي .

١١٤ — (١) حديث منقطع ، فإن حفص بن عمر لم يلق بلالاً . (٢) فيه : مجهولون هم أهل حفص غير مسمين ، ومرسل أيضاً : لأن حفصاً من أوساط التابعين (٣) ومن طريق إسناد أحمد رواه الحاكم ، وقال : هذه أمثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد . لأن ابن المسيب سمع من عبد الله بن زيد ، ورواه يونس ، ومعمر ، وشعيب ، وابن إسحاق ، عن الزهري ، ومتابعة هؤلاء لابن إسحاق عن الزهري ، ترفع احتمال التدليس الذي تحتمله غنعة ابن إسحاق هـ . ويلاحظ هنا أن المصنف عزي الحديث إلى ابن ماجه من طريق الزهري ، عن ابن المسيب ، عن عبد الله بن زيد ، وفي سياقه لإقرار الصلاة خير من النوم في صلاة الفجر ، وقد تبعت ابن ماجه والمصادر الأخرى التي تحفل باستيعاب أحاديث الأحكام فلم أجده فليراجع ، وقد روى ابن ماجه بإسناده عن الزهري ، عن ابن المسيب ، عن بلال ، أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه بصلاة الفجر ، فقيل : هو نائم ، فقال : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم فأقرت في تأذين الفجر ، فثبت الأمر على ذلك ، ومع أن رجال إسناده ثقات ، ففيه انقطاع ، لأن ابن المسيب لم يسمع من بلال .

فأقرت في تأذين الفجر ، فثبت الأمر على ذلك . وأخرجه ابن ماجه من طريق الزهرى . عن سالم عن أبيه^(٤) مطولا في قصة عبد الله بن زيد ، وزاد في آخره ، قال الزهرى : وزاد بلال في نداء صلاة الغداة ، الصلاة خير من النوم ، فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولأبى الشيخ في كتاب الأذان من طريق خلف الخراز ، عن ابن عمر ، قال : جاء بلال ، فذكر نحوه .

وفي الباب : عن أنس ، قال : من السنة إذا قال المؤذن في أذان صلاة الفجر : حى على الفلاح قال : الصلاة خير من النوم ، أخرجه ابن خزيمة والدارقطنى والبيهقى وقال : إسناده صحيح . وعن أبى مخذورة^(٥) ، أنه كان يقول ذلك ، أخرجه ابن أبى شيبة وأبو داود ، وعن عائشة جاء بلال فذكر نحوه ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط . فيه صالح بن الأخرى واختلف فى الاحتجاج به ولم ينسبه أحد إلى الكذب .

١١٥ — حديث : أن الملك النازل من السماء أقام بصفة الأذان « مثنى مثنى » ، وزاد بعد الفلاح : قد قامت الصلاة مرتين ، أبو داود عن رواية عبد الرحمن بن أبى ليل عن معاذ ، قال : أحيلت الصلاة ، فذكر الحديث مطولا ، ثم قام فقال مثلها ، إلا أنه قال بعد ما قال : حى على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة . وفى رواية له ، عن عبد الرحمن ، حدثنا أصحابنا فذكره مطولا ، ووقع عند ابن أبى شيبة : حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم : أن عبد الله بن زيد ، فذكر الحديث .

وأخرجه الترمذى من وجه آخر ، فقال عن عبد الرحمن بن أبى ليل عن عبد الله بن زيد قال : كان أذان رسول الله ﷺ شفعا شفعا فى الأذان والإقامة . وفى الباب عن أبى مخذورة قال : علنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة ، أخرجه الأربعة ، منهم من طوله ، ومنهم من اختصره ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان

(٤) وفيه : محمد بن خالد الواسطى ، ضعفه أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة ، وغيرهم . (٥) فى إسناده ابن أبى شيبة : حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، وفى إسناده أبى داود ، محمد بن عبد الملك بن أبى مخذورة . وهو غير معروف الحال ، وفيه أيضاً : الحارث بن عبيد الإيادى . وفيه مقال . وقد أخرج له مسلم وأبو داود والترمذى . والبخارى تعليقا . ولكن قد رواه النسائى والطحاوى ، من طرق أخرى ، والروايات يقوى بعضها بعضاً .

وهو عند مسلم بدون ذكر الإقامة ، وقال الترمذى : حسن صحيح ، وقال صاحب الإلمام : رجال ابن ماجه رجال الصحيح ، وكذا الدارقطنى وكذا الدارمى ، ولكن أخرجه إسماعيل فى مسنده من وجه آخر ، عن إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبى محذوره ، قال : أدركت أبى وجدى ، يؤذنون هذا الأذان ، ويقيمون هذه الإقامة ، فذكر الأذان بالتربيع والترجيع ، والإقامة فرادى إلا التكبير ، وقد قامت الصلاة . وعن الشعبي ، عن عبد الله بن زيد ، وقد سمعت أذان رسول الله ﷺ ، فكان أذانه مثنى مثنى ، وإقامته كذلك ، أخرجه أبو عوانة . وأخرجه أبو داود من طريق عثمان بن السائب ، أخبرنى أبى وأم عبد الملك بن أبى محذوره ، عن أبى محذوره ، الحديث . وفيه : الإقامة شفعا وساقها مفسرة .

وروى الطحاوى من طريق عبد العزيز بن رفيع ، قال : سمعت أبا محذوره يؤذن مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى ، وهذا يرد قول الحاكم . أن عبد العزيز لم يدرك أبا محذوره . وعن الأسود بن زيد أن بلالا كان يثنى الأذان ، ويثنى الإقامة ، أخرجه عبد الرزاق والطحاوى والدارقطنى . وللطبرانى فى مسند الشاميين من طريق جنادة بن أبى أمية ، عن بلال نحوه ، ولفظه : أنه كان يجعل الأذان والإقامة سواء مثنى مثنى ، وكان يجعل إصبعيه فى أذنيه ، لكن فى إسناده ضعف . وعن ابن أبى جحيفة ، عن أبيه : أن بلالا كان يؤذن للنبي ﷺ مثنى مثنى ، ويقيم مثنى مثنى ، أخرجه الدارقطنى ، وكذا الطبرانى فى الكبير والوسط ، ورجاله ثقات . وروى الطحاوى من حديث سلمة بن الأكوع : أنه كان يثنى الإقامة . ومن طريق إبراهيم النخعى ، عن ثوبان : أنه كان يؤذن مثنى ، ويقيم مثنى .

وروى البيهقى فى الخلافيات : من طريق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد ، عن أبيه ، عن جده أنه أرى الأذان مثنى مثنى ، والإقامة مثنى مثنى ، قال : فأتيت النبي ﷺ فأعلته . فقال : « علمن بلالا » ، قال : فتقدمت ، فأمرنى أن أقيم ، فأقمت ، وإسناده صحيح . وله شاهد عند أبى داود من طريق محمد بن عمرو ، عن محمد بن عبد الله ، عن عمه عبد الله بن زيد ، فذكر قصة الأذان ، قال : فقال عبد الله : أنا رأيته ، وأنا كنت أريد ، فقال : « فأقم أنت » ، قال الحازمى هو حسن .

ومن الأحاديث المعارضة لثنية الإقامة ، حديث أنس ، أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، متفق عليه ، وفى بعض طرقه أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يشفع الأذان

ويوتر الإقامة ، متفق عليه . وفي بعض طرقه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا . وفي رواية : إلا الإقامة . وعن ابن عمر ، إنما كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة ، غير أنه يقول . قد قامت الصلاة مرتين ، أخرجه أبو داود والنسائي . وعن عبد الملك بن أبي مخذولة أنه سمع أباہ يقول : إن النبي ﷺ أمره أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة ، أخرجه الدارقطني . وعن عبد الرحمن بن سعد بن عمار ابن سعد ، حدثني أبي عن أبيه عن جده (١) : أن أذان بلال كان مثنى مثنى ، وإقامته مفردة أخرجه ابن ماجه .

وعن معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، حدثني أبي ، عن أبيه (٢) ، رأيت بلالا يؤذن بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى ، ويقيم واحدة ، أخرجه ابن ماجه . وعن عون بن أبي جحيفة ، عن أبيه ، كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى ، والإقامة مرة واحدة ، أخرجه البيهقي . وعن سلمة بن الأكوع مثله ، أخرجه الدارقطني . وعن ابن سعد القرظ عن آباءه (٣) . أن النبي ﷺ أمر بلالا أن يدخل أصبعيه في أذنيه ، وأن أذان بلال كان مثنى مثنى ، وإقامته مفردة ، قد قامت الصلاة مرة واحدة ، أخرجه ابن عدى .

١١٦ - حديث : « إذا أذنت فترسل ، وإذا أقت فأحذر » الترمذي عن جابر أتم من هذا ، والحاكم وابن عدى ، وإسناده ضعيف ، وأخرج الدارقطني ، عن عمر مثله موقوفاً وعن علي قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرتل الأذان ، ونحدر الإقامة ، أخرجه الدارقطني . وأخرج الطبراني من وجه آخر : عن علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بلالا مثله .

١١٧ - حديث : أن الملك النازل من السماء ، أذن مستقبل القبلة ، إسحاق ، من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى ، جاء عبد الله بن زيد ، فقال يا رسول الله : إني رأيت رجلاً نزل من السماء ، فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة ، فذكر الحديث ، وهو عند أبي داود .

١١٥ - (١) وفيه : عبد الرحمن بن سعد ، ضعفه ابن معين . (٢) وفيه : معمر بن محمد ، متكلم فيه . (٣) وفيه : عبد الرحمن بن سعد ، ضعفه ابن أبي حاتم ، وقال ابن عبد الرحمن هذا ، وأبوہ ، وجده كلهم لا يعرف لهم حال .

من رواية عبد الرحمن ، عن معاذ وقد تقدم . وأخرج ابن عدى والحاكم من طريق عبد الرحمن بن سعد القرظ ، حدثني أبي عن آبائه : أن بلالا كان إذ كبر بالأذان استقبل القبلة .

١١٨ - قوله : في تحويل الوجه يمينا وشمالا مع ثبات القدمين كما هو في السنة ، كأنه يشير إلى حديث أبي جحيفة أنه رأى بلالا يؤذن ، قال : فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا ، متفق عليه . ولأبي داود : فلما بلغ حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر . ولابن ماجه والحاكم : فخرج بلال ، فأذن فاستدار في أذانه وجعل لإصبعيه في أذنيه ، وفي إسناده حجاج بن أرطاة ، ولا يحتاج به .

وقد خالف من هو أوثق منه في الاستدارة ، لكن متابعاً للثوري ، فأخرجه الترمذى^(١) بلفظ : رأيت بلالا يؤذن ، ويدور ، ويتبع فاه ههنا وههنا وإصبعاه في أذنيه ، لكن قيل : إن الثوري إنما أخذ هذه الزيادة ، عن حجاج . فأخرج الطبراني من طريق يحيى بن آدم ، عن الثوري ، عن عون به ، قال : وكان حجاج حدثنا به عن عون ، فذكر الاستدارة ، فلما لقيناه لم يذكرها . والطبراني من رواية زياد البكالي ، عن إدريس الأودي ، عن عون فذكرها . وأخرجها أبو الشيخ من وجه آخر عن عون .

وللحاكم من حديث سعد القرظ : كان بلال إذا كبر بالأذان استقبل القبلة ، فذكره وفيه : ثم ينحرف عن يمين القبلة ، فيقول : حى على الصلاة . وفي الباب عن بلال ، قال : أمرنا رسول الله ﷺ إذا أذنا وأقنا أن لا نزيل أقدامنا عن مواضعها ، أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف .

١١٩ - قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بلالا أن يجعل لإصبعيه في أذنيه حين الأذان ، ابن ماجه والحاكم وابن عدى ، من حديث سعد القرظ ، وقد تقدم القول في الذى قبله من طرق ، ووقع عند أبي الشيخ من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله^(١) بن زيد ، فذكر الرؤيا ، وفيها رأيت رجلا عليه ثوبان أخضران ،

١١٨ - (١) وقال : حديث حسن صحيح .

١١٩ - (١) وفيه : يزيد بن أبي زياد . متكلم فيه ، وعبد الرحمن عن عبد الله بن زيد ، فيه انقطاع .

وأنا بين النائم واليقظان ، فقام على سطح المسجد ، فجعل إصبعيه في أذنيه ، فذكر الحديث .

١٢٠ - حديث : « وليؤذن لكم خياركم » أبو داود وابن ماجه والطبراني من حديث ابن عباس (١) ، وزاد : « وليؤمكم قراؤكم » وأخرجه عبد الرزاق من وجه (٢) آخر ، فزاد بدل هذه : « ولا يؤذن لكم غلام لم يحتلم » .

١٢١ - قوله : والتشويب مخصوص بالفجر ، الترمذى من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن بلال ، أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر ، وضعفه . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن بلال ولم يسمعه منه .

١٢٢ - قوله : لا يستحب لمن أذن أن يقيم عندنا . خلافاً للشافعى ، الأربعة إلا النسائي من حديث زياد بن الحارث الصدائي رفعه : « من أذن فهو يقيم » وهو مختصر (١) . وأخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ له من حديث ابن عمر شاهداً ، وقد تقدم حديث عبد الله بن زيد قريباً أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يقيم .

١٢٣ - حديث : أن النبي ﷺ قضى الفجر غداة ليلة التعريس ، بأذان وإقامة ، أبو داود من حديث أبي هريرة في قصة التعريس في الوادى ، قال : فقال : « تحولوا عن مكانكم الذى أصابتكم فيه الغفلة ، فأمر بلالا ، فأذن ، وأقام فصلى . وأصله في مسلم دون الأذان ، بل قال : فأقام الصلاة . وعن عمران بن حصين في هذه القصة : ثم أمر مؤذناً فأذن ، فصلى ركعتي الفجر ، ثم أقام ، ثم صلى الفجر ، أخرجه أبو داود ، وأصله في الصحيحين ، بدون ذكر الأذان والإقامة . وأخرجه ابن خزيمة ، فقال : ثم أمر بلالا فأذن . وأخرجه ابن حبان أيضاً والحاكم . وعن عمرو بن أمية : كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره ، فقام عن الصبح حتى طلعت الشمس ، فاستيقظ ، فقال : « تنحوا عن هذا المكان » ثم أمر

١٢٠ - (١) وفيه : حسين بن عيسى منكر الحديث ، قاله أبو حاتم ، وأبو زرعة .

(٢) وفيه : إبراهيم بن أبي يحيى ، وثقه الشافعى ، وضعفه الجمهور .

١٢٢ - (١) وفيه : عبد الرحمن بن زياد الإفريقى ، وضعفه القطان وغيره ، وقال

أحمد : لا أكتب حديثه .

بلالا ، فأذن ، ثم توضأوا وصلوا ركعتي الفجر ، ثم أمر بلالا ، فأقام الصلاة ، فصلى بهم صلاة الصبح ، أخرجه أبو داود . وأخرج عن ذى مخبر نحوه .

وعن ابن مسعود ، قال : أقبلنا مع رسول الله ﷺ من الحديبية ، فقال : « من يكلونا ؟ فقال بلال : أنا ، فناموا » ، الحديث . وفيه : أفعلوا كما كنتم تفعلون . أخرجه أبو داود وأخرجه ابن حبان من وجه آخر ، عن ابن مسعود ، وقال في آخره : فأمر بلالا فأذن ، ثم أقام . وعن بلال أنهم ناموا مع رسول الله ﷺ في سفره الحديث ، فأمر بلالا فأذن ، ثم صلى ركعتين ، ثم أقام بلال فصلى بهم صلاة الفجر بعدما طلعت الشمس . وأصل الحديث عند مسلم من حديث أبي قتادة مطولا وفي آخره : « يا بلال قم فأذن بالناس بالصلاة ، فتوضأ فلما ارتفعت الشمس ، قام فصلى .

١٢٤ — حديث : أن النبي ﷺ قال لبلال : « لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر ، هكذا ومد يديه عرضاً ، أبو داود من طريق شداد ، عن بلال ، وفيه انقطاع . وفي الباب : عن سمرة بن جندب ، رفعه : « لا يغرنكم أذان بلال ، فإن في بصره سوء » ، أخرجه أحمد والثلاثة . وأخرجه الطحاوي من حديث أنس . والحاكم من حديث أبي مخذومة نحوه . وعن ابن عمر ، أذن بلال قبل الفجر ، فأمره النبي ﷺ أن يرجع ، فينادى ألا إن العبد نام ثلاث مرات ، فرجع فنادى : ألا إن العبد نام ، أخرجه أبو داود . وقال : روى عن ابن عمر ، عن عمر ، وهو أصح ، وكذا قال الترمذي وغير واحد منهم الذهلي والأثرم ، لكن روى الدارقطني من طريق يونس بن عبيد ، عن حميد بن هلال : أن بلالا أذن ، فذكر نحوه ، وهذا مرسل قوى ، وأخرج من طريق عامر بن مدرك ، عن ابن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر نحوه ، وقال : خالفه شعيب بن حرب ، عن ابن أبي رواد ، عن نافع ، عن مؤذن لعمر يقال له مسروح .

وعن أنس : أن بلالا أذن قبل الفجر ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يصعد ، فينادى : ألا إن العبد قد نام ، ففعل ، فقال : ليت بلالا لم تلده أمه ، وابتل من نضج دم جبينه . أخرجه الدارقطني ، وقال : تفرد به أبو يوسف ، عن سعيد عن قتادة عنه ، وغيره يرسله ، عن قتادة ، والمرسل أقوى . ثم أخرجه من وجه آخر عن الحسن عن أنس . وروى الطبراني من حديث أبي هبيرة يحيى بن عباد بن شيان ، عن جده شيان ، قال تسحرت ثم أتيت المسجد ، فاستندت إلى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أبو يحيى ؟ ، قلت : نعم ،

قال : هلم إلى الغداء ، قلت : إني أريد الصيام ، قال : وأنا أريد الصيام ، ولكن مؤذنتنا هذا في بصره سوء ، وأنه يؤذن قبل طلوع الفجر ، ثم خرج إلى المسجد ، فحرم الطعام ، وكان لا يؤذن حتى يصبح ، لإسناده صحيح .

وروى الطحاوى من طريق عبد الكريم الجزرى ، عن نافع عن ابن عمر ، عن حفصة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أذن مؤذن الفجر قام فصلى الفجر . وعن الأسود ، عن عائشة قالت : ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر ، أخرجه أبو الشيخ بإسناد صحيح . وروى الأثرم من طريق الأوزاعى ، عن الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سكت المؤذن بالأذان الأول من الفجر ، قام فركع ركعتين خفيفتين ، وإسناده جيد ، إلا أن أحمد ضعفه . وعن بلال كنا لا نؤذن لصلاة الفجر حتى نرى الفجر ، أخرجه الطبرانى فى مسند الشاميين ، بإسناد ضعيف . وعن امرأة من بنى النجار ، قالت : كان يبنى من أطول بيت حول المسجد ، فكان بلالا يأتى بسحر ، فيجلس عليه ينظر إلى الفجر ، فإذا رآه أذن ، لإسناده حسن ، أخرجه أبو داود . وعن الحسن : أنه سمع مؤذناً أذن بليل ، فقال : علوج تبارى الديوك ، وهل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما يطلع الفجر ، ولقد أذن بلال بليل ، فأمره النبي ﷺ فصعد ، فنادى : ألا إن العبد قد نام ، أخرجه سعيد بن منصور ، عن أبي معاوية عن أبي سفيان السعدى عنه . وهذا مرسل ضعيف

ويعارض ذلك حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : « إن بلالا يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن مكتوم ، متفق عليه . وعن عائشة مثله ، متفق عليه ، وأخرجه ابن خزيمة من وجه آخر ، عن عائشة ، بلفظ : « إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال ، وكان بلال لا يؤذن حتى يرى الفجر ، وأخرجه ابن حبان أيضاً . وأخرج ابن خزيمة أيضاً وابن حبان وأحمد ، من حديث أنيسة بنت حبيب قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا ، وأخرج البيهقي من حديث زيد بن ثابت نحوه . وعن ابن مسعود مرفوعاً : لا يهذه أحدكم أذان بلال ، الحديث ، أخرجاه . وعن عدى بن حاتم ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلال : « إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعاً ، وليس ذلك الصبح ، وإنما الصبح هكذا : معترضاً ، أخرجه الطحاوى . وعن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، لا يمتنعكم من سحوركم أذان بلال . ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق ، أخرجه مسلم . وعن زياد بن الحارث قال : لما كان أول أذان الصبح أمرني النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت ، فجعلت أقول : أقيم يا رسول الله ؟ فجعل ينظر إلى ناحية المشرق فيقول : لا ، حتى إذا طلع الفجر نزل فتبرز ، ثم انصرف فتوضأ ، فأراد بلال أن يقيم ، فقال : إن أخا صداء أذن ، ومن أذن فهو يقيم ، أخرجه الأربعة إلا النسائي .

١٢٥ — قوله : قال النبي ﷺ لابني أبي مليكة : « إذا سافرتما فأذنا ، وأقيما » ، لم أجده ، وإنما في الصحيحين : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك : لمالك بن الحويرث وابن عمه ، وقد ذكره المصنف على الصواب في كتاب الصرف .

١٢٦ — حديث ابن مسعود قال : أذان الحى يكفيني ، وصلى في داره بغير أذان ولا إقامة ، لم أجده . ولكن في الطبراني من طريق إبراهيم ، أن ابن مسعود وعلقمة والأسود ، صلوا بغير أذان ولا إقامة ، قال إبراهيم : كفتمهم إقامة المصير . وأخرجه أحمد بدون القصة . وأخرج عبد الرزاق من وجه آخر ، عن حماد عن إبراهيم ، أن ابن مسعود صلى بأصحابه في داره ، بغير أذان ولا إقامة ، وقال : إقامة المصير تكفيني .

ذكر آداب في الأذان

عن أبي هريرة رفعه : « لا يؤذن إلا متوضئاً » ، أخرجه الترمذي مرفوعاً وموقوفاً ، وقال : الصواب موقوف . وأخرجه أبو الشيخ من حديث ابن عباس رفعه : « إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يؤذن أحداً إلا وهو طاهر » . وعن وائل بن حجر قال : حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن إلا وهو طاهر ، ولا يؤذن وهو راكب . وعن زياد بن الحارث ، قال : كنت مع النبي ﷺ في سفر ، فحضرت صلاة الصبح ، فقال لي : « يا أخا صداء ، أذن ، وأنا على راحلتي ، فأذنت ، أخرجه الطبراني . وعن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بلالاً في سفره ، فأذن على راحلته ، ثم نزلوا فصلى ، أخرجه البيهقي في الخلافيات ، وقال : هذا مرسل . وعن أنس رفعه : « يكره للإمام أن يكون مؤذناً » ، أخرجه ابن عدى بإسناد ضعيف . وأخرج ابن حبان في الضعفاء عن جابر نحوه ، وإسناده واه .

وعن حسين بن علي الجعفي ، عن شيخ يقال له الحفصي ، عن أبيه عن جده ، قال : أذن بلال حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أذن لأبي بكر حياته ، ولم يؤذن في زمان

عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة . وعن سعيد بن المسيب : أن بلالاً لما مات النبي صلى الله عليه وسلم أراد أن يخرج إلى الشام ، فقال له أبو بكر : تكون عندي ، فقال : إن كنت أعتقتي لنفسك فاحبسني ، وإن كنت أعتقتني لله فذرنى ، فذهب إلى الشام فكان بها حتى مات ، أخرجه أبو داود .

باب شروط الصلاة

١٢٧ — حديث : « لا صلاة لحائض إلا بنحو ، الأربعة إلا النسائي من رواية حماد ، عن قتادة ، عن ابن سيرين عن صفية بنت الحارث ، عن عائشة مرفوعاً : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو » . وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأحمد وإسحاق والطيالسي ، قال أبو داود : رواه سعيد عن قتادة ، عن الحسن مرسلاً . قال الدارقطني في العلل : رواه سعيد وشعبة ، عن قتادة موقوفاً . ورواه أيوب وهشام ، عن ابن سيرين مرسلاً ، عن عائشة أنها نزلت على صفية بنت الحارث ، فحدثها بذلك مرفوعاً ، قال : وقول أيوب وهشام أشبه بالصواب . وفي الباب عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه رفعه : « لا يقبل الله من امرأة صلاة حتى توارى زينتها ، ولا جارية بلغت الحيض حتى تحتمر » أخرجه الطبراني في الأوسط .

١٢٨ — حديث : « عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته » الحاكم من حديث عبد الله^(١) بن جعفر ، رفعه : « ما بين السرة إلى الركبة عورة » . وعن أيوب رفعه : « ما فوق الركبتين من العورة ، وما أسفل السرة من العورة » أخرجه الدارقطني . وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده رفعه : « مروا صبيانكم بالصلاة في سبع سنين ، واضربوهم عليها في عشر ، وفرقوا بينهم في المضاجع ، وإذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيره ، فلا ينظر إلى ما دون السرة ، وفوق الركبة ، فإن مات تحت السرة إلى الركبة من العورة » الدارقطني بهذا والعقيلي نحوه ، أخرجه أبو داود ، أخصر منه .

قوله : ويروى « ما دون سرتة حتى تجاوز ركبته » لم أجده : لكن سيحني في الذي بعده بعضه .

١٢٨ — (١) سكت عنه الحاكم ، وتعبه الذهبي فقال : أظنه موضوعاً ، فإن إسحاق ابن واصل متروك ، وأصرم بن حوشب متهم بالكذب .

١٢٩ — حديث : « الركبة من العورة ، الدارقطني من حديث علي ، بإسناد ضعيف . وأخرج البيهقي عن ابن جريج ، عن النبي ﷺ قال : « السرة عورة ، وهذا معضل . ويعارض ذلك حديث أنس ، أجرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خبير ، وإن ركبتى لتس ركبتى ، ثم حسر الإزار عن نخذه حتى أتى لأنظر إلى بياض نخذه ، فلما دخل القرية ، الحديث ، أخرجه البخارى .

وعن عائشة قالت : جلس النبي صلى الله عليه وسلم كاشفاً عن نخذه أو ساقيه ، فاستأذن أبو بكر ، فأذن له ، فدخل وهو على تلك الحالة ، الحديث أخرجه مسلم . وأخرج البخارى ، عن أبي موسى لما فى قصة القف ، وفيه : قد انكشف عن ركبتيه . وعن أبي الدرداء قال : أقبل أبو بكر آخذاً بطرف ثوبه حتى أبدى عن ركبتيه ، الحديث أخرجه البخارى . عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، رفعه : « إذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجييره ، فلا ينظر إلى مادون السرة ، وفوق الركبة ، أخرجه أبو داود . وعن أنى أيوب ، رفعه : « ما فوق الركبتين من العورة ، وما أسفل السرة من العورة ، أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف .

١٣٠ — حديث : « المرأة عورة مستورة ، لم أسأله ، لكن أوله عند الترمذى ، عن ابن مسعود ، مرفوعاً : « المرأة عورة ، فإذا خرجت استشرفها الشيطان ، وصححه هو وابن حبان وابن خزيمة . وأخرجه البزار وزاد فى آخره : وأنها لا تكون إلى الله أقرب منها فى قعريتها ، وهى عند ابن حبان فى رواية . وعن عائشة : أن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ﷺ وعليها ثياب رقاق ، فأعرض عنها ، وقال : « يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه ، أخرجه أبو داود وقال : إنه منقطع بين خالد بن دريك وعائشة . وأخرجه ابن عدى ، وقال : رواه خالد مرة أخرى ، فقال . عن أم سلمة وعن قتادة مرفوعاً : « إن المرأة إذا حاضت لم يصلح أن يرى منها إلا لوجهها ويداها إلى المفصل ، وهذا معضل ، أخرجه أبو داود فى المراسيل .

وفى الباب الأحاديث الواردة فى قوله تعالى : « ولا يبدىن زينتهن إلا ما ظهر منها ، عن عائشة ، فقالت : الوجه والكفان . وبقية طرقه فى التفسير (وعن أم سلمة : أنها سألت النبي ﷺ . أتصلى المرأة فى درع وخمار ، ليس لها إزار ؟ فقال : « إذا كان الدرع سابغاً يغطى ظهور قدميها ، أخرجه أبو داود والحاكم . وأخرجه مالك عنها موقوفاً ، ورجح الدارقطني الموقوف ، فقال : إنه الصواب . وعن ابن عباس ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يفرج ما بين غنذى الحسن ويقبل زيبته ، أخرجه الطبرانى . وفيه دليل على أن الصبي ليست له عورة .

١٣١ — حديث عمر : « أتى عنك الخمار يادفار أمتشبين بالحرائر ؟ » لم أره بهذا اللفظ ، والمعروف عن عمر : أنه ضرب أمة رآها متقنة : وقال اكشفي رأسك ، ولا تشبهى بالحرائر ، أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح . وعن عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، حدثت : أن عمر ضرب عقيلة أمة أبى موسى فى الجلباب ، أن تتجلب ، أخبرنا ابن جريج ، عن نافع أن صفيه حدثته ، قالت : خرجت امرأة مختمرة متجلبة ، فقال عمر : من هذه ؟ فقيل : جارية فلان ، من بيته ، فأرسل إلى حفصة ، فأنكر عليها ، وقال : لا تشبهوا الإمام بالمحصات قال البيهقى : الآثار عن عمر بذلك صحيحة .

وروى ابن أبى شيبة من وجه آخر صحيح ، عن أنس : رأى عمر أمة عليها جلباب فقال : عتقت ؟ قالت : لا ، قال ضعيه عن رأسك ، إنما الجلباب على الحرائر ، فتلكأت فقام إليها باللدرة ، فضرب رأسها حتى ألقته وأخرج محمد بن الحسن فى الآثار ، عن أبى خيفة ، عن حماد عن إبراهيم ، أن عمر كان يضرب الإمام أن يتقنع ، ويقول : لا تشبهن بالحرائر .

١٣٢ — حديث : أن أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم لما خرجوا من البحر صلوا قعوداً بإيماء ، لم أجده . وأخرج عبد الرزاق بإسناد ضعيف ، عن ابن عباس : الذى يصلى فى السفينة . والذى يصلى عرياناً يصلى جالساً ، وإسناد ضعيف ، عن علقم : العربان إن كان حيث نراه الناس صلى جالساً ، وإلا قائماً . وعن معمر ، عن قتادة : إذا خرج ناس من البحر عراة فأمهم أحدهم صلوا قعوداً وكان إمامهم معهم فى الصف يومنون بإيماء .

١٣٣ — حديث : « الأعمال بالنيات » الستة ، عن عمر^(١) . وأخرجه باللفظ المذكور هنا ابن حبان ، فى ثلاثة مواضع ، قال البزار : لا نعلمه إلا عن عمر بهذا الإسناد . وأما حديث نوح بن حبيب ، عن عبد المجيد بن أبى رواد ، عن مالك عن زيد عن عطاء ، عن أبى سعيد ، فأخطأ فيه نوح ، وليس له أصل عن أبى سعيد . وطريق نوح أخرجه أبو نعيم فى ترجمة مالك من الحلية ، وقال : غريب ، تفرد به عبد المجيد . وقال أبو حاتم : هذا باطل لا أصل له . وقال الدارقطنى : لم يتابع عبد المجيد عليه .

١٣٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والطحايسى ، وابن الجارود ، والدارقطنى ، والبيهقى .

١٣٤ - قوله : ومن كان بمكة ففرضه لإصابة عينها ، أى عين الكعبة ، يمكن أن يستدل له بحديث ابن عباس : أن النبي ﷺ لما خرج من الكعبة صلى ركعتين في قبل الكعبة ، ثم قال : « هذه القبلة ، متفق عليه .

١٣٥ - قوله : ومن كان غائباً ، أى عن مكة ، ففرضه لإصابة الجهة ، استدل له بحديث : « ما بين المشرق والمغرب قبلة ، أخرجه الترمذى من حديث أبي هريرة (١) . وأخرجه الحاكم من حديث ابن عمر (٢) بإسنادين . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : إذا جعلت المشرق عن يسارك ، والمغرب عن يمينك ، فإي بينهما قبلة .

١٣٦ - حديث : أن الصحابة تحروا وصلوا ، ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم الطيالسى والترمذى وابن ماجه ، من حديث عامر بن ربيعة قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر في ليلة مظلمة ، فتقيمت السماء وأشككت علينا القبلة ، فضلينا ، وأعلنا ، فلما طلعت الشمس إذا نحن صلينا لغير القبلة ، فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأنزل الله تعالى : « فأينما تولوا فثم وجه الله » ، زاد الطيالسى فقال : « قد مضت صلاتكم ، وأنزل الله تعالى الآية » ، وفى إسناده أشعث السمان . وعاصم بن عبيد الله ، وهما ضعيفان . وعن جابر فى معنى هذا الحديث أخرجه الدارقطنى ، وفى إسناده جهالة . وأخرجه من وجه آخر وفيه العزرى . ومن وجه ثالث قال فيه : فصلى كل واحد منا على حدة ، وقال فيه : فلم يأمرنا بالإعادة ، وقال : « أجزأت صلاتكم » ، وأخرجه الحاكم من هذا الوجه ، والبيهقى ، وفى إسناده محمد بن سالم . وهو ضعيف ، وقال العقيلي : هذا الحديث لا يروى من وجه يثبت ، ويمارضه حديث سعيد ابن جبير ، عن ابن عمر ، أنزلت هذه الآية فى التطوع خاصة ، حيث توجه بك بغيرك ، أخرجه الدارقطنى بإسناد صحيح .

١٣٧ - قوله : روى أن أهل قباء لما سمعوا بتحول القبلة استداروا كهيئةهم ، واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم ، لم أجد فيه الاستحسان ، وأصله فى الصحيحين من حديث ابن عمر : بينما الناس فى صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت ، فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن ، وقد أمر أن يستقبل القبلة ، فاستقبلوها ، وكانت وجوههم لى الشام ، فاستداروا إلى الكعبة .

١٢٥ - (١) وصححه الترمذى ، وتكلم فيه أحمد ، وقواه البخارى . (٢) وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين .

وفى الباب : عن أنس عند مسلم ، وعن البراء فى الصحيحين فى قصة أخرى لغير أهل قباء . وعن محمد بن عبد الله بن سعد قال : صليت القبلة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصرفت القبلة ونحن فى صلاة الظهر ، فاستدار النبي صلى الله عليه وسلم واستدركنا معه ، أخرجه ابن سعد فى الطبقات ، وفيه الواقدي .

باب صفة الصلاة

١٣٨ — حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم لابن مسعود حين علمه التشهد : « إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا ، فقد تمت صلاتك » أبو داود من طريق القاسم بن خيمرة ، قال : أخذ علقمة بيدي فقال : أخذ عبد الله بن مسعود يدي ، فذكر التشهد وقال فى آخره : « إذا قلت ، وسيأتى فى مقالة الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام .

١٣٩ — حديث : « تحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، الأربعة إلا النسائي وأحد وإسحاق وابن أبي شيبة والبيهقي من أن ابن عقيل ، عن محمد بن الحنفية عن علي (١) عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « مفتاح صلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم ، قال الترمذى : هذا أصح شيء فى الباب . وعن أبي سعيد (٢) مثله ، أخرجه الترمذى وابن ماجه والحاكم والعقيلي . قال الترمذى والعقيلي : حديث على أجود لإسناداً ، وقال الحاكم : هو أشهر لإسناداً ، إلا أن الشرحين لم يحتجا بابن عقيل ، انتهى . وفى إسناد أبي سعيد : أبو سفيان ، وهو طريف بن شهاب السعدى ، ضعيف ولم يخرج له مسلم .

وفى الباب عن عبد الله بن زيد بن عاصم ، أخرجه الدارقطنى والطبرانى فى الاوسط ، وقال : لا يروى عن ابن زيد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الواقدي ، وآمقب بأن محمد بن مسكين قاضى المدينة رواه عن فليح عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم به ، لكن محمد بن مسكين .

١٣٩ — (١) رواه أيضاً : الدارمى ، والدارقطنى ، والبيهقى ، والطحاوى ، وفيه عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق ، كان أحمد وإسحاق والحيدى يحتجون بحديثه ، وقال البخارى : هو تقارب الحديث ، وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه . (٢) رواه أيضاً : الدارقطنى ، وابن أبي شيبة .

ضعفه ابن حبان ، وقال : إنه يسرق الحديث . وعن ابن عباس (٣) نحوه ، أخرجه الطبراني بإسناد واه .

١٤٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على رفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ، قلت : ليس هذا بحديث ، وإنما أخذ ذلك من الأحاديث الدالة على ذلك ، حديث ابن عمر : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه ، متفق عليه . وحديث أبي حميد : كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه ، سيأتى قريباً أخرجه البخارى . ومثله عن علي ، أخرجه مسلم .

١٤١ — حديث أبي حميد (١) : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر رفع يديه إلى منكبيه ، البخارى والأربعة ، بلفظ : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذى منكبيه ، الحديث . وعن ابن عمر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذى منكبيه ، متفق عليه .

قوله : هذا محمول على حالة العذر ، هو جواب الطحاوى ، واستدل بحديث وائل بن حجر .

١٤٢ — حديث : وائل بن حجر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حذاء أذنيه . مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل ، عن علقمة بن وائل ومولى لهم ، أنهما حدثاه عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وضع يديه حين دخل في الصلاة كبر — وصف ممام — حيال أذنيه ، ثم التحف بثوبه ، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، الحديث .

١٤٣ — حديث البراء مثله ، أحمد وإسحاق والدارقطنى والطحاوى ، من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى رفع يديه حتى تكون إبهاماه حذاء أذنيه .

١٤٤ — حديث أنس مثله ، الحاكم والدارقطنى من طريق عاصم ، عن أنس : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كبر فحاذى إبهاميه أذنيه ، ثم ركع ، الحديث . وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن أنس ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة كبر ، ثم رفع يديه حتى يحاذى إبهاميه أذنيه ، الحديث .

(٣) وفيه : أبو هرير ، ضعيف ذاهب الحديث .

١٤١ — (١) رواه أيضاً : الدارمى ، وابن الجارود .

١٤٥ - قوله وقال مالك : لا يجوز إلا بقوله : الله أكبر ، لأنه هو المتقول ، هو في حديث أبي حميد بلفظ : ثم قال : الله أكبر ، أخرجه البخارى والترمذى . وفي حديث رفاعه ابن رافع في قصة المسىء صلته ، بلفظ : ثم يقول : الله أكبر ، الحديث ، أخرجه الطبرانى . وأصله في السنن بلفظ : ثم يكبر . وعن الحكم^(١) بن عمير الشمالى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلننا إذا قمتم إلى الصلاة فارفعوا أيديكم ، ولا تخالف آذانكم ، ثم قولوا : الله أكبر ، سبحانه اللهم وبمحمدك ، الحديث : وإن لم تزيدوا على التكبير أجزاءكم ، أخرجه الطبرانى بإسناد ضعيف . وعن علي^(٢) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة قال : الله أكبر ، الحديث . أخرجه البزار وأصله في مسلم . وعن أبي سعيد^(٣) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قال الإمام : الله أكبر ، فقولوا : الله أكبر ، » الحديث أخرجه البيهقي .

﴿ تنبيه ﴾ في هذه الأحاديث رد على ابن حزم في قوله : إن لفظ الله أكبر ، ما عرف قط ، وقد تعقبه ابن القطان بحديث على عند البزار خاصة ، فاستفاد البقية معه ، ولا سيما حديث أنس .

١٤٦ - حديث : « إن من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة ، أبو داود من طريق أبي جحيفة . عن علي قال : « السنة وضع الكف على الكف تحت السرة » ، وإسناده ضعيف . ويعارضه حديث وائل بن حجر قال : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره ، أخرجه ابن خزيمة ، وهو في مسلم دون قول علي صدره .

وفي الباب في وضع اليمنى على اليسرى ، عن سهل بن سعد عند البخارى . وعن ابن مسعود في السنن . وعن ابن عباس^(١) رفعه : « إنا معاشر الأنبياء أمرنا بأن نمسك أيماننا على شمالكنا »

١٤٥ - (١) وفيه : يحيى بن يعلى الأسلمى ، وهو ضعيف . (٢) وإسناده على شرط مسلم . (٣) وفيه ابن عقيل تقدم الكلام عليه .

١٤٦ - (١) وفيه : طلحة بن عمرو الحضرمي . قال فيه أحمد : متروك الحديث ، وابن معين : ضعيف ليس بشيء ، وتكلم فيه البخارى ، والنسائى ، وأبو حاتم ، وأبو زرعة ، وابن حبان وغيرهم .

في الصلاة ، أخرجه الدارقطني . وعن أبي هريرة (٢) نحوه ، أخرجه الدارقطني . وعن قبيصة بن هلب عن أبيه (٣) قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه ، أخرجه الترمذي وابن ماجه .

١٤٧ — قوله : روى عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع في أول صلاته بين قوله : سبحانك اللهم وبحمدك ، وبين قوله : وجهت وجهي : قال ابن أبي حاتم ، سأل أحمد بن سلمة أبي عن حديث رواه إسحاق في أول الجامع ، عن الليث ، عن سعيد بن زيد ، عن الأعرج ، عن عبيد الله بن رافع ، عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان يجمع في أول صلاته بين سبحانك اللهم وبحمدك ، وبين وجهت وجهي إلى آخرها . قال إسحاق : والجمع بينهما أحب إلى . وقال أبو جاتم : هذا حديث باطل موضوع لا أصل له ، أرى أنه من رواية خالد بن القاسم ، وأحاديثه عن الليث مفتعلة .

وفي الباب عن جابر عند البيهقي ، وعن ابن عمر عند الطبراني ، والراوى عنهما محمد بن المنكدر ، قال البيهقي : اختلف عليه فيه ، وليس له إسناد قوى . وحديث علي في « وجهت وجهي » أخرجه مسلم في صلاة الليل . وفي رواية : كان إذا قام إلى الصلاة . وفي الدارقطني كان إذا ابتدأ الصلاة المكتوبة ، ولم يستدل الطحاوي لأبي يوسف حيث يستحب الجمع بينهما إلا بحديث علي هذا ، وبحديث أبي سعيد في سبحانك اللهم .

١٤٨ — قوله : روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة كبر ، وقرأ : سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره ، ولا يزيد على هذا . هو عند الدارقطني من رواية أبي خالد الأحمر عن حميد عنه ، دون قوله ولا يزيد على هذا . قال الدارقطني : إسناده كلهم ثقات كذا قال . وفيه الحسن بن علي بن الأسود ، ضعفه ابن عدى والازدي ، وقال ابن حبان : ربما أخطأ . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : هذا حديث كذب لا أصل له ، انتهى . وله طريق أخرى في الطبراني في الدعاء له من رواية عائذ بن شريح ، عن أنس ، وأخرى فيه من رواية محمود بن محمد الواسطي ، عن زكريا بن يحيى بن رحمويه عن الفضل بن موسى ، عن حميد ، عن أنس ، وهذه متابعة جيدة لرواية أبي خالد الأحمر ، والله أعلم .

(٢) فيه : النضر بن إسماعيل ، قال ابن معين : ليس بشيء ، وقال النسائي ، وأبو زرعة : ليس بالقوى . (٣) رواه أيضاً : الدارقطني ، وحسنه الترمذي .

وفي الباب : عن أبي سعيد عند الأربعة ، قال الترمذی : هو أشهر حديث فيه . وقال أحد لا يصح . وعن عائشة عند أبي داود من رواية أبي الجوزاء عنها . وعند الترمذی وابن ماجه من رواية عمرة عنها . وأخرجه الحاكم من الوجهين ، والإسناد الأول تكلم فيه أبو داود ، والثاني الترمذی . وأخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب منقطع من قوله . وذكر الدارقطني في العلل أنه روى مرفوعاً ولا يصح . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن عمر موقوفاً ، وأشار إلى المرفوع وقال : لا يصح مرفوعاً . وعن ابن مسعود : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، الحديث أخرجه الطبراني . وأخرجه أيضاً من حديث الحكم بن عمير ، ومن حديث واثلة .

ويعارض أحاديث الاستفتاح حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، أخرجاه . وعن عائشة قالت : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة — بالحمد لله رب العالمين — أخرجه مسلم . قلت : فيؤخذ من هذا طريق الجمع ، فلا يعارض .

١٤٩ — قوله : نقل في المشاهير قراءة « بسم الله الرحمن الرحيم » ، الترمذی عن ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته : بسم الله الرحمن الرحيم . وأخرجه ابن عدى وقال : لا يرويه غير معتبر ، وفيه : أبو خالد وهو مجهول ، والحديث غير محفوظ . وقال أبو زرعة : لا أعرف أبا خالد ، وأخرجه العقيلي وقال : هو مجهول ، وقد قيل : إنه الوالي واسمه هرمز ، والله أعلم ، والراوى عنه إسماعيل بن حماد ، قال العقيلي : ضعيف . وعن علي : كان رسول الله ﷺ يقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته ، أخرجه الدارقطني وفيه من لا يعرف . وعن أم سلمة^(١) أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ : بسم الله الرحمن الرحيم « في الفاتحة في الصلاة ، وعدها آية ، أخرجه ابن خزيمة والحاكم .

وعن نعيم الجمر قال : صليت خلف أبي هريرة فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، ثم قرأ بأم الكتاب ، فلما سلم قال : والذي نفسي بيده إنني لأشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه ابن خزيمة وغيره ، وسيأتي . وعن ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يبدأ : بسم الله الرحمن الرحيم ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده ضعيف . وعن بريدة مثله ، وهو ضعيف أيضاً .

١٤٩ — (١) وفيه : عمر بن هارون ، أجمعوا على ضعفه ، وقال النسائي : متروك .

١٥٠ — حديث ابن مسعود : أربع يخفين الإمام : التعوذ ، والتسمية ، وآمين ، وربنا لك الحمد ، لم أجده هكذا ، وإنما أخرج ابن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد ، عن إبراهيم قال : أربع يخفين الإمام ، فذكرها . ولكن روى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود أنه كان يخفي التسمية ، والاستعاذة ، وربنا لك الحمد . وروى عبد الرزاق عن معمر عن حماد نحو الأول . وعن الثوري عن منصور عن إبراهيم مثله ، وزاد : سبحانك اللهم وبحمدك .

١٥١ — حديث : أن النبي ﷺ جهر في صلاته بالتسمية ، الدارقطني والحاكم ، من حديث أنس قال ابن أبي السرى : صليت خلف المعتز الصبح والمغرب مالا أحصى ، فكان يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » ، قبل فاتحة الكتاب وبعدها . وقال : ما آلو أن أقتدى بصلاة أبي . وقال أبي ما آلو أن أقتدى بصلاة أنس . وقال أنس : ما آلو أن أقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن أبي الطفيل عن عليّ وعمار : أن النبي ﷺ كان يجهر في المكتوبات « بسم الله الرحمن الرحيم » ، أخرجه الحاكم ، وإسناده ضعيف . وأخرج هو والدارقطني عن ابن عمر مثله ، وفي إسناده مقال ، والصواب عن ابن عمر موقوف .

وعن ابن عباس : كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر في الصلاة « بسم الله الرحمن الرحيم » ، أخرجه الدارقطني ، وعن أبي هريرة أخرجه الدارقطني ، وستأتي هذه الطرق مفصلة .

١٥٢ — حديث أنس : أن النبي ﷺ كان لا يجهر بالتسمية ، أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ، من حديث أنس بلفظ : فلم أسمع أحداً منهم يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » . وفي رواية : فكانوا لا يجهرون . وفي رواية لابن حبان : ويجهرون بالحمد لله رب العالمين . وفي رواية لابن خزيمة والطبراني : فكانوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم .

فصل

الذي يتحصل من البسمة أقوال . أحدها : أنها ليست من القرآن أصلاً إلا في سورة النمل ، وهذا قول مالك ، وطائفة من الحنفية ، ورواية عن أحمد . ثانياً : أنها آية من كل سورة أو بعض آية ، كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه . وعن الشافعي أنها آية من الفاتحة دون غيرها ، وهو رواية عن أحمد . ثالثاً : أنها آية من القرآن مستقلة برأسها . وليست من السور بل كتبت في أول كل سورة للفصل ، فقد روى مسلم عن المختار بن فلفل ، عن

أنس^(١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لقد أنزلت علىّ سورة أنفأ ، ثم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ، إنا أعطيناك الكوثر ، أخرجه مسلم .

وعن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه « بسم الله الرحمن الرحيم » ، أخرجه أبو داود والحاكم^(٢) ، وهذا قول ابن المبارك وداود ، وهو المنصوص عن أحمد ، وبه قال جماعة من الحنفية . وقال أبو بكر الرازي : هو مقتضى المذهب . وعن أحمد بعد ذلك روايتان ، أحدهما : أنها من الفاتحة ، والثاني : لا فرق وهو الأصح . ثم اختلفوا في قراءتها في الصلاة . فعن الشافعي ومن تبعه : تجب ، وعن مالك : يكره ، وعن أبي حنيفة : تستحب ، وهو المشهور عن أحمد . ثم اختلفوا ، فعن الشافعي : يس الجهر ، وعن أبي حنيفة : لا يسن ، وعن إسحاق : يخير ، وعمدة المازنين حديث أنس .

وقد اختلفوا في لفظه اختلافاً كثيراً ، والذي يمكن أن يجمع به مختلف ما نقل عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجهر بها ، حيث جاء عن أنس : أنه كان لا يقرؤها ، مراده نفي الجهر ، وحيث جاء عنه إثبات قراءتها ففرادة السر . وقد ورد نفي الجهر عنه صريحاً فهو المعتمد ، وقول أنس في رواية مسلم : لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها ، محمول على نفي الجهر أيضاً لأنه الذي يمكن نفيه ، واعتقاد من نفي مطلقاً يقول : كانوا يفتتحون القراءة بالحمد ، لا يدل على ذلك ، لأنه ثبت أنه كان يفتتح بالتوجه ، وسبحانك اللهم ، وياعاديني وبين خطاياي ، وبأنه كان يستعيز . وغير ذلك من الأخبار الدالة على أنه تقدم على قراءة الفاتحة شيئاً بعد التكبير ، فيحمل قوله يفتتحون ، أي الجهر لتألف الأخبار .

وقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه ، من حديث عبد الله بن مغفل قال : سمعني أبي وأنا أقرأ : « بسم الله الرحمن الرحيم » فقال : يا بني ، إياك والحدث في الإسلام ، فقد صليت مع النبي ﷺ ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان ، فلم أسمع أحداً منهم يقولها ، قال الترمذي : حسن . ووقع في رواية الطبراني ، عن يزيد بن عبد الله بن مغفل وهو كذلك في مسند أبي حنيفة ، جمع الأستاذ . وروى أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود^(٣) قال : ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة

١٥٢ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وأبو داود . (٢) وقال : صحيح على شرط الشيخين . (٣) هذا حديث لا تقوم به حجة ، أولاً : فيه محمد بن جابر تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وثانياً : إبراهيم لم يلق ابن مسعود ، فهو ضعيف ومنقطع .

« بسم الله الرحمن الرحيم » ولا أبو بكر ، ولا عمر ، وأصح ماورد في الجهر حديث نعيم المجمر عن أبي هريرة المتقدم ، أخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهم ، واستدلوا به لذلك ، وقد اعترض على ذلك بأنه وصف الصلاة وقال : أنا أشبهكم ، فيحمل على معظم ذلك ، وأن العموم قد يخص بقرائن صحيحة .

ومن أحاديث الجهر

ما أخرجه الخطيب ، من طريق أبي أويس ، أخبرني العلاء عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان إذا أم الناس جهر « بسم الله الرحمن الرحيم » ، وهذا قد أخرجه الدارقطني وابن عدى من هذا الوجه فقالا : « قرأ ، بدل جهر ، وهو المحفوظ عن أبي أويس ، على أن أبا أويس ليس بحجة إذا انفرد ، فكيف إذا خالف . وعن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « علمني جبرئيل الصلاة ، فقام وكبر لنا ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » ، فيما يجهر به في كل ركعة ، أخرجه الدارقطني وفيه خالد بن إلياس وهو متروك : وعن سعيد أيضاً عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قرأتم الحمد فاقراءوا « بسم الله الرحمن الرحيم » لأنها أم القرآن ، وأم الكتاب ، والسبع المثاني ، « وبسم الله الرحمن الرحيم ، إحدى آياتها ، أخرجه الدارقطني ورجح في العمل أنه موقوف . وقد تقدم حديث علي ، وعمار : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المكتوبات ، « بسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الحاكم ، وله طريق أخرى عن علي تقدمت أيضاً .

وعن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الحاكم ، وفيه عبد الله بن عمرو بن حسان ، وهوواه . رواه عن شريك عن سالم الأفطس عن سعيد بن جبير عنه . وأخرجه الدارقطني من غير طريقه ، لكن فيه أبو الصلت وهو ضعيف يسرق الحديث ، رواه عن شريك به ، وأصله مرسل بإسناد رجاله ثقات أخرجه إسحاق ، عن يحيى بن آدم ، عن شريك ، عن سالم الأفطس ، عن سعيد بن جبير قال : كان رسول الله ﷺ يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » بمد بها صوته ، وكان المشركون يهزمون منه ، فأُنزل الله تعالى : « ولا تجهر بصلاتك » .

وقد أخرجه الدارقطني والطبراني في الأوسط ، من طريق يحيى بن طلحة اليربوعي ،

عن عباد بن العوام عن شريك موصولاً بلفظ : كان إذا قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » هزأ منه المشركون ، ويقولون : محمد يذكر إله اليمامة ، فهذا هو أصل الحديث وتبين أنه إنما وقع فيه اختصار . وقد أخرجه البخاري من طريق أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : نزلت هذه الآية : « ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها » ورسول الله صلى الله عليه وسلم محتف بمكة ، كان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن ، فإذا سمعه المشركون سبوا القرآن ، الحديث . فهذا أصل الحديث . وقد تقدم طريق أبي خالد عن ابن عباس والكلام عليها . وأخرج الدارقطني من طريق عمر بن حفص المسكي عن ابن جريج ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يحجر « بسم الله الرحمن الرحيم » في السورتين حتى قبض ، وعمر ضعيف .

ويعارضه ما رواه أحمد عن وكيع عن سفيان عن عبد الملك بن أبي بشر عن عكرمة عن ابن عباس قال : الجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » قراءة الأعراب . وروى الدارقطني عن ابن عمر قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم . وأبى بكر وعمر ، فكانوا يجهرون « بسم الله الرحمن الرحيم » وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى وهو كذاب . وروى الخطيب من طريق مسلم بن حبان قال : صليت خلف ابن عمر فحجر « بسم الله الرحمن الرحيم » في السورتين ، وقال : صليت خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر فكانوا يجهرون بها في السورتين وفى إسناده عبادة بن زياد ، وهو ضعيف . وعن النعمان بن بشير رفعه : « أمتى جبرئيل عند الكعبة ، فحجر « بسم الله الرحمن الرحيم » أخرجه الدارقطني ، وفيه أحمد بن حماد ، وهو ضعيف .

وعن الحسن بن عمير قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فحجر بالمسئلة ، أخرجه الدارقطني وإسناده ضعيف ، فيه إبراهيم بن إسحاق الضبي وهو متروك . ووقع عند الدارقطني إبراهيم بن حبيب . وهو تغيير ، وقد تقدم حديث أم سلمة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة « بسم الله الرحمن الرحيم » فعدّها آية ، الحديث . وفي رواية الحاكم عنها : كانت قراءة النبي ﷺ فوصفت : « بسم الله الرحمن الرحيم » حرفاً حرفاً قراءة بطيئة ، ورواه أصحاب السنن إلا ابن ماجه ، وأخرجه الطحاوى بالوجهين . وعن محمد بن أبي السرى قال : صليت خلف المعتمر ، قد ذكر الحديث كما تقدم قبيلاً .

وروى الحاكم ، من طريق ابن أبي أويس عن مالك عن حميد ، عن أنس قال : صليت

خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى ، فكانوا يجهرون « بسم الله الرحمن الرحيم » وأخرجه الطبراني من وجه آخر فقال : كانوا يسرون . وروى الخطيب من طريق ابن أبي داود ، عن ابن أخى ابن وهب ، عن عمه عن العمرى ومالك ، وابن عينة عن حميد عن أنس : أن رسول الله ﷺ كان يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » فى الفريضة . ورواه الباغندى ، عن ابن أخى ابن وهب فقال : كان لا يجهر . وعن عبد الله بن عثمان بن خثيم : أن أبا بكر بن حفص أخبره أن أنس بن مالك قال : صلى معاوية بالمدينة صلاة فجر فيها بالقرأة فبدأ « بسم الله الرحمن الرحيم » لأم القرآن ، ولم يقرأ بها للسورة التى بعدها ، ولم يكبر حين يهوى ، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين والأنصار ، يا معاوية أمرقت الصلاة أم نسيت ؟ فأين « بسم الله الرحمن الرحيم » وأين التكبير ؟ الحديث أخرجه الحاكم والدارقطنى ، وهو عند الشافعى .

ومن الآثار فى ذلك

ما أخرجه الطحاوى والبيهقى من رواية عمر بن ذر ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه قال : صليت خلف عمر فجر « بسم الله الرحمن الرحيم » قال سعيد : وكان أبى يجهر بها . ويعارضه حديث أنس . وكذا روى الطحاوى من طريق أبى وائل : كان عمر وعلى لا يجهران بالبسملة . وأما ما أخرجه الخطيب من طريق سعيد بن المسيب : أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً كانوا يجهرون ، فى إسناد عثمان بن عبد الرحمن الوقاصى وهو واه .

وعن يعقوب بن عطاء ، عن أبيه قال : صليت خلف على وعدة من الصحابة ، فكانوا يجهرون ، أخرجه الخطيب ، ويعقوب ضعيف ، مع أنه لا يصح عنه ، لما فى الإسناد من السقوط ، وعن صالح بن نهان قال : صليت خلف أبى قتادة وابن عباس وأبى هريرة وأبى سعيد ، فكانوا يجهرون ، أخرجه الدارقطنى ، والخطيب ، وصالح هو مولى التوأمة ضعيف ، والإسناد إليه واه . وعن حميد الطويل عن بكر بن عبد الله المزنى قال : صليت خلف عبد الله بن الزبير فجر بالبسملة ، وقال : ما يمنع أمراءكم من الجهر بها إلا الكبر ، أخرجه الخطيب ، ورواته ثقات .

وقال سعيد بن منصور ، حدثنا خالد عن حصين عن أبى وائل قال : كانوا يسرون التعوذ ، والبسملة فى الصلاة ، ولو ثبت ما رواه أبو داود من طريق سعيد بن جبير قال :

كان رسول الله ﷺ يحجر « بسم الله الرحمن الرحيم » وكان مسيلة يدعى رحمان اليمامة ، فقال أهل مكة : إنما يدعو إله اليمامة ، فأمر الله ورسوله بإخفائها ، فما جهر بها حتى مات ، لكان نصاً في نسخ الجهر ، ولكنه مرسل ، ومعلول المتن من جهة أن مسيلة ، لم يكن يدعى الألوهية ، ومن جهة التسليم ، لكن في نص الخبر أنه يدعى رحمان اليمامة ، ولفظ الرحمن في بقية الفاتحة ، وهو قول الرحمن الرحيم ، بعد الحمد لله رب العالمين ، فلا معنى للإسرار بالبسملة لأجل ذكر الرحمن ، مع وجود ذكر الرحمن عقب ذلك .

وقد أخرج الدارقطني من طريق عطاء عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يحجر في السورتين بالبسملة حتى قبض ، وهذا يعارض مرسل سعيد بن جبير : قال الحازمي : الإناصاف أن ادعاء النسخ في الجانبيين باطل . ومن حجج من أثبت الجهر أن أحاديثه جاءت من طرق كثيرة ، وتركه عن أنس وابن مغفل فقط ، والترجيح بالكثرة ثابت ، وبأن أحاديث الجهر شهادة على إثبات ، وتركه شهادة على نفي ، والإثبات مقدم ، وبأن الذي روى عنه ترك الجهر ، قد روى عنه الجهر ، بل روى عن أنس إنكار ذلك ، كما أخرج أحمد والدارقطني من طريق سعيد بن يزيد أبي مسلمة ، قال : قلت لأنس : أكان رسول الله ﷺ يقرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » أو الحمد لله رب العالمين ؟ قال : إنك تسألني عن شيء ما أحفظه ، ولا سألتني عنه أحد قبلك . وأجيب عن الأول : بأن الترجيح بالكثرة إنما يقع بعد صحة السند ، ولا يصح في الجهر شيء مرفوع كما نقل عن الدارقطني ، وإنما يصح عن بعض الصحابة موقوف . وعن الثاني : بأنها وإن كانت بصورة النقي لكنها بمعنى الإثبات ، وقولهم : إنه لم يسمعه لبعده بعيد مع طول صحبته . وعن الثالث : بأن من سمع منه في حال حفظه أولى ممن أخذه عنه في حال نسيانه . وقد صح عن أنس أنه سئل عن شيء ، فقال : سلوا الحسن فإنه يحفظ ونسيت . وقال الحازمي : الأحاديث في الإخفاء نصوص لا تحتل التأويل ، وأيضاً فلا يعارضها غيرها ، لشبوتها وصحتها ، وأحاديث الجهر لا توازيها في الصحة بلا ريب . ثم إن أصح أحاديث ترك الجهر حديث أنس ، وقد اختلف عنه في لفظه ، فأصح الروايات عنه كان : يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين ، كذا قال : أكثر أصحاب شعبة عنه ، عن قتادة ، عن أنس . وكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عنه ، وعلى هذا اللفظ اتفق الشيخان ، وجاء عنه لم أسمع أحداً منهم يحجر بالبسملة ، ورواة هذه أقل من رواة ذلك ، وانفرد بها مسلم .

وجاء عنه حديث همام وجريير بن حازم عن قتادة ، سئل أنس كيف كانت قراءة النبي

صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : كانت مداً ، يمد بسم الله ، ويمد الرحمن ، ويمد الرحيم ، أخرجه البخارى . وجاء عنه من رواية أبى سلمة الحديث المذكور قيل : لانه سئل بما كان النبي ﷺ يستفتح ، ثم قال الحازمى : والحق أن هذا من الاختلاف المباح ، ولا ناسخ فى ذلك ، ولا منسوخ ، والله أعلم .

١٥٣ — حديث : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها » ابن ماجه من حديث أبى سعيد بلفظ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد ، إلى آخره . وأخرجه الترمذى فى أثناء حديث وأخرجه ابن عدى ولفظه : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب والسورة » وفى رواية له : « وسورة فى فريضة . أو غيرها » . وفى رواية له : « لا تجزى صلاة إلا بفاتحة » ، ومعها غيرها ، وضعفه أبى سفيان طريف بن شهاب السعدى . ولأبى داود من وجه آخر صحيح ، عن أبى سعيد ، أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب ، وما تيسر ، وصححه ابن حبان من هذا الوجه ولفظه : أمرنا رسول الله ﷺ ، وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى .

وفى الباب : عن عبادة بن الصامت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا صلاة إلا بفاتحة وآيتين من القرآن » أخرجه الطبرانى . وأخرج ابن عدى من حديث عمران^(١) ابن حصين مثله ، لكن بلفظ : لا تجزى ، وزاد : وآيتين فصاعداً . وعن رفاعة بن رافع فى قصة المسىء صلته : « ثم اقرأ بأم القرآن ، ثم اقرأ بما شئت » . أخرجه أحمد . ولأبى داود من هذا الوجه : « ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله أن تقرأ » . وعن ابن عمر رفعه : « لا تجزى المكتوبة إلا بفاتحة الكتاب وثلاث آيات فصاعداً » ، أخرجه ابن عدى . وعن ابن مسعود رفعه : « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب ، وشيء معها » ، أخرجه أبو نعيم ، فى ترجمة إبراهيم بن أيوب من تاريخ أصبهان . وعن أبى هريرة : « إن لم يزد على أم القرآن أجزاء ، وإن زدت فهو خير » ، أخرجه البخارى لكنه موقوف .

١٥٤ — حديث : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » ، متفق عليه من حديث عبادة . وللدارقطنى : « لا تجزى صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ، ورجاله ثقات . وعن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى هريرة رفعه : « لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب » ، أخرجه ابن خزيمة وابن حبان . ويعارضه حديث أبى هريرة فى قصة المسىء صلته قال فيه :

« ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، وأجيب : بأن هذا مجمل فسرهِ رواية رفاعَةَ بن رافع المذكورة آنفاً أنها عند أبي داود ، لكن اختلف في لفظه في هذا الحديث ، وله شاهد من حديث أبي هريرة : أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي في أهل المدينة : « أن لا صلاة إلا بقراءة ، ولو بفاتحة الكتاب » أخرجه الطبراني في الأوسط ، لكن إسناده ضعيف . وأخرجه ابن عدى من وجه آخر أضعف منه بلفظ : نادى منادى رسول الله ﷺ .

ومن طريق أبي يوسف ، عن أبي حنيفة ، عن أبي سفيان ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد رفعه : « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، أو غيرها ، وهذا من رواية أحمد بن عبد الله اللجلاج ، وهو ضعيف واه . وفي الباب عن عمر : أنه صلى المغرب فلم يقرأ ، فقيل له ، فقال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا : حسناً ، قال : لا بأس ، أخرجه البيهقي من طريق أبي سلمة ، ومحمد بن علي ، عن عمر منقطعاً . لكن أخرج عنه من وجه آخر موصول أنه أعاد . وأخرج من طريق الحارث^(١) عن علي : أن رجلاً قال له : صليت فلم أقرأ ، فقال : أتممت الركوع والسجود ؟ قال : نعم ، قال : أتممت صلاتك .

١٥٥ — حديث : « إذا أمن الإمام فأمنوا ، متفق عليه من حديث أبي هريرة^(١) . وفي رواية للشيخين : « إذا قال أحدكم آمين ، وقالت الملائكة في السماء آمين ، فوافقت إحداهما الأخرى ، غفر له ما تقدم من ذنبه » . وفي رواية لمسلم : « إذا قال أحدكم في الصلاة ، قال عبد الحق : في هذه الرواية اندراج المنفرد ، بخلاف غيرها فإنها في المأموم ، وفيها دفع لقول ابن حبان : إن المراد بقوله : « فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة » أى من غير إعجاب ولا رياء خالصاً لله تعالى ، والله أعلم .

١٥٦ — حديث : « إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين » وفي آخره : « فإن الإمام يقولها ، النساء من حديث أبي هريرة بهذا ، وفي آخره : « فإن الإمام يقول آمين » . وأخرجه ابن حبان وهو في الصحيحين دون قوله : « فإن الإمام يقول آمين » ، ولمسلم عن أبي موسى في حديثه : « وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، فقولوا آمين ، يجبكم الله تعالى ، الحديث^(١) .

١٥٤ — (١) الحارث الجعفي : ضعفه الجمهور .

١٥٥ — (١) رواه أيضاً : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والأربعة . وابن الجارود .

١٥٦ — (١) رواد أيضاً : أحمد ، والدارمي ، وعبد الرزاق في مصنفه .

١٥٧ - حديث ابن مسعود في إخفاء التأمين تقدم . وفي الباب : عن علقمة بن وائل عن أبيه : أنه صلى مع النبي ﷺ ، فلما بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال آمين ، وأخفى بها صوته ، أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم وأبو يعلى والطبراني والطيالسي . قال الدارقطني : يقال إن شعبة وهم فيه ، فإن الثوري رواه عن شيخ شعبة فيه ، فقال : ورفع بها صوته . وقد روى أبو داود الطيالسي عن شعبة مثل رواية الثوري ، فعلى هذا فقد اختلف فيه على شعبة ، ورواية أبي الوليد عند البيهقي ، ورواية الثوري عند أبي داود والترمذي .

ونقل عن البخاري وأبي زرعة : أن رواية الثوري أصح من رواية شعبة ، ثم أخرجه من وجه آخر موافق لرواية الثوري بلفظ : أنه صلى ، فجهر بآمين . وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عبد الجبار^(١) بن وائل ، عن أبيه في أثناء حديث : « فلما فرغ من فاتحة الكتاب ، قال آمين ، يرفع بها صوته » . وعن أبي هريرة^(٢) قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلى غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، قال آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وزاد : فيرتج بها المسجد . وأخرجه ابن حبان . نظ : إذا فرغ من قراءة القرآن رفع صوته وقال آمين ، وصححه الحاكم^(٣) ، وحسنه الدارقطني^(٤) . وعن ابن أم الحصين عن أمه^(٥) : أنها صلت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما قال : « ولا الضالين » قال : « آمين » ، قال : فسمعته وهي في صف النساء ، أخرجه إسحاق .

١٥٧ - (١) قال النووي : الأئمة متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئاً ، وقال جماعة منهم : إنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر ، ١ هـ . (٢) وفيه : بشر بن رافع الحارثي ، ضعفه البخاري ، والترمذي ، والنسائي ، وأحمد ، وابن معين ، وابن حبان ، وابن عبد البر ، وضعفه أيضاً ابن القطان وقال : وهو يروى هذا الحديث عن أبي عبد الله بن عم أبي هريرة ، وأبو عبد الله هذا لا يعرف له حال ، ولا يروى عنه غير بشر ، والحديث لا يصح من أجله ، انتهى كلامه . (٣) قال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وليس كما قال ، ففي إسناده : إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي ضعيف ، قال أبو حازم : لا بأس به ، سمعت ابن معين يثنى عليه ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال أبو داود : ليس بشيء ، كذبه محدث حمص : محمد بن عوف الطائي . (٤) في تحسين الدارقطني نظر ، لأن في إسناده إسحاق بن إبراهيم المذكور في الفقرة السابقة . (٥) رواه أيضاً الطبراني في الكبير ، وفيه إسماعيل بن مسلم المسكي وهو ضعيف .

١٥٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع ،
الترمذى والنسائى من حديث ابن مسعود ، وزاد : وقيام وقعود ، وأبو بكر وعمر ،
عنه الترمذى . وأخرجه أحمد وإسحاق والدارمى وابن أبى شيبة . وفى الصحيحين ، عن
أبى هريرة : كان النبي ﷺ يكبر إذا قام إلى الصلاة ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول :
سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صلبه من الركوع ، ثم يقول وهو قائم : ربنا ولك الحمد ،
ثم يكبر حين يهوى ساجداً ، ثم يكبر حين يرفع ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين
يرفع ، ثم يفعل ذلك فى الصلاة كلها ، ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس . وفى رواية
للبخارى : أن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا . وله عندهما عن أبى هريرة طرق وألفاظ
وعن على ^(١) بن الحسين : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر فى الصلاة كلها خفض
ورفع ، فلم تزل تلك صلاته حتى لقي الله عز وجل ، أخرجه مالك فى الموطأ عن ابن شهاب
عنه . وفى الباب : عن ابن عباس فى البخارى .

١٥٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنس : « إذا ركعت فضع يديك
على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، أبو يعلى والطبرانى فى الصغير به فى حديث ، وزاد :
« وارفع يديك عن جنيبك » ، وأخرجه ابن عدى والعقلى وابن حبان ، فى ترجمة كثير ^(١) بن
عبد الله الأبل ، من رواية عن أنس فى حديث طويل . وأخرجه الأزرقي فى كتاب مكة
من طريق إسماعيل بن رافع ، عن أنس قال : كنت مع النبي ﷺ فى مسجد الحيف ،
لجاءه رجلان : أنصارى وثقى ، فذكر الحديث بطوله ، وفيه : فإذا قمت إلى الصلاة
فركعت ، فضع يديك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك . وأخرجه ابن حبان والطبرانى
من حديث ابن عمر فى قصة الرجلين ، وفيه مقصود الباب . وفى الباب حديث أبى حميد
فى صفة الصلاة قال : فركع فوضع راحتيه على ركبتيه ، أخرجه البخارى .

وعن رفاعه بن رافع فى قصة المسىء صلاته : « وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك » .

١٥٨ — (١) قال ابن عبد البر : لأعلم خلافاً من رواية الموطأ فى إرسال هذا الحديث

١٥٩ — (١) وضعه ابن عدى ، والعقلى ، وأسندنا عن البخارى أنه قال : منكر
الحديث ، وقال ابن حبان : كان يضع الحديث على أنس ، قال : ويقال له : كثير بن سليم ،
لا يحل كتب حديثه .

أخرجه أبو داود . وعن أبي مسعود^(٢) في أثناء حديث ، فلما ركع وضع يديه على ركبتيه أخرجه أبو داود والنسائي . وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال : قال لنا عمر بن الخطاب : إن الركب سنة لكم فخذوا بالركب ، أخرجه الترمذي^(٣) . وعن مصعب^(٤) بن سعد قال : صليت إلى جنب أبي ، فطبقت بين كفي ثم وضعتها بين فخذي ، فنهاني أبي ، وقال : كنا نفعله فنهينا عنه ، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب ، متفق عليه ، وأشار سعد إلى ما كان ابن مسعود^(٥) يفعله ، وأنه طبق بين كفيه وأدخلهما بين فخذه ، أخرجه مسلم .

١٦٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع بسط ظهره ، أبو العباس السراج من حديث البراء بهذا ، وإسناده صحيح . ولابن ماجه من حديث وابصة بن معبد : رأيت رسول الله ﷺ إذا ركع سوى ظهره ، وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة . وللطبراني في الأوسط من حديث أبي برزة مثله .

١٦١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع لا يصوب رأسه ، ولا يقنعه ، هو في حديث أبي حميد^(١) عند البخاري في صفة الصلاة قال : ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ، ثم يعتدل فلا يصوب رأسه ولا يقنعه . ولمسلم عن عائشة : وكان إذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ، ولكن بين ذلك .

١٦٢ — حديث : « إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه : « سبحان ربّي العظيم ثلاثاً » ، وذلك أدناه ، أبو داود من حديث ابن مسعود ، ولابن ماجه نحوه . وأخرجه الترمذي ولفظه : « إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه : « سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه » .

(٢) رواه أيضاً : الدارمي ، والبيهقي ، والحاكم وصححه ، وأحمد . (٣) وصححه ، ورواه أيضاً : النسائي . (٤) رواه أيضاً : الأربعة ، وأحمد ، وابن الجارود بنحوه من طرق وبألفاظ متقاربة . (٥) رواه أيضاً : البيهقي وغيره .

١٦١ - (١) حديث أبي حميد غير موجود فيه هذا اللفظ الذي عزاه المصنف ابن حجر إلى البخاري والذي تبع فيه الزيلعي . وهذا اللفظ موجود في أبي داود ، والدارمي ، وابن ماجه بدون قوله : ثم يعتدل ، وقد عزاه ابن حجر في التلخيص إلى أبي داود .

وذلك أدناه . وفي إسناده^(١) انقطاع . وعن عقبة^(٢) بن عامر قال : لما نزلت « فسبح باسم ربك » قال لنا رسول الله ﷺ : « اجعلوها في ركوعكم » الحديث ، أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم . وفي رواية لأبي داود : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع قال : « سبحان ربى العظيم وبحمده ثلاث مرات » قال أبو داود : وأخاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة .

١٦٣ — حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الذكرين : « يعنى سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد » متفق عليه من حديث أبي هريرة ، وقد تقدم قريباً . وللبخارى من وجه آخر عنه : كان إذا قال سمع الله لمن حمده ، قال : اللهم ربنا ولك الحمد . وله عن ابن عمر بلفظ : كان إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد . ولمسلم عن عبد الله^(١) بن أبي أوفى : كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع قال : سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ، ملأ السموات والأرض . ولمسلم من حديث علي^(٢) : وإذا رفع رأسه من الركعة قال : سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ، الحديث .

١٦٤ — حديث : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد » متفق عليه من حديث أنس^(١) في أوله « إنما جعل الإمام ليؤتم به » . ومن حديث أبي هريرة^(٢) بلفظ : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد » ، فإنه من وافق قوله

١٦٢ — (١) لأن في سنده عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وهو لم يلق عم أبيه عبد الله بن مسعود ، فالحديث على هذا مرسل . وقد رزاه أيضاً : الشافعى ، والبخارى ، والدارقطنى ، والبيهقى . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والطحاوى ، والبيهقى ، والدارمى .

١٦٣ — (١) رواه أيضاً : أبو داود ، وابن ماجه ، وأحمد . (٢) رواه أيضاً : أحمد . وأبو داود ، وابن ماجه ، والشافعى ، والدارقطنى ، والترمذى وصححه ، والنسائى .

١٦٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائى ، وأبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، ومالك ، والبيهقى . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، ومالك ، وأبو داود ، والنسائى ، والترمذى .

قول الملائكة غفر له . وعن أبي موسى^(٢) : أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قال الإمام : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد ، يسمع الله لكم ، أخرجه مسلم . وعن أبي سعيد نحوه دون قوله : « يسمع الله لكم ، أخرجه الحاكم^(٤) .

١٦٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأعرابي أخف الصلاة : « قم فصل ، فإنك لم تصل ، وفي آخره : « وما نقصت من هذا شيئاً ، فقد نقصت من صلاتك ، الترمذى من حديث رفاعة^(١) بن رافع ، قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد ونحن معه ، إذ جاءه رجل كالبدوي فصلى ، فأخف صلاته ثم انصرف ، فسلم على النبي ﷺ ، فقال له : « وعليك ، ارجع فصل ، فإنك لم تصل ، الحديث . وفي آخره : « فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك ، وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك ، وهذا الحديث أخرجه أبو داود أيضاً والنسائي ، وأصله في الصحيحين عن أبي هريرة ، ولكن هذا السياق أشبه بسياق الترمذى .

وفي الباب : عن أبي مسعود^(٢) رفعه : « لا تجزئ صلاة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود » ، أخرجه الأربعة ، وصححه الترمذى والدارقطنى . وعن علي^(٣) ابن شيبان رفعه : « إنه لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود » ، أخرجه أحمد وابن ماجه . وعن حذيفة : أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعاً ولا سجوداً ، فدعاه فقال له : ما صليت ، ولو متّ متّ على غير فطرة محمد ﷺ ، أخرجه البخارى .

١٦٦ — حديث وائل بن حجر : أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فيها : فسجد وادبعم على راحتيه ورفع عجزته ، لم أجده عن وائل بن حجر ، وإنما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث البراء^(١) : أنه وصف فوضع يديه ، واعتمد على

(٣) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطنى ، والطحاوى مختصراً . (٤) وقال : صحيح على شرطهما ، ولم يخرجاه .

١٦٥ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والشافعى ، والدارمى ، وابن الجارود ، وابن حزم فى المحلى ، والحاكم ، والبيهقى ، وابن ماجه . (٢) رواه أيضاً : الدارمى وابن خزيمة وحبان ، والبيهقى ، وأحمد . (٣) وفيه : عبد الله بن بدر ، وثقه ابن معين ، وأبو زرعة ، والعجلي ، وابن حبان .

١٦٦ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وابن أبى شيبة ، والطحاوى ، والبيهقى ، وسنده جيد .

ركبتيه ورفع عجيزته ، وقال : هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد . ولأبي يعلى من هذا الوجه : وصف لنا البراء السجود ، فسجد وادعم على كفيه ، ورفع عجيزته ، وقال : هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل ، وأخرجه ابن حبان .

١٦٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما سجد ، وضع وجهه بين كفيه . ويديه حذاء أذنيه ، مسلم من حديث وائل : أن النبي ﷺ سجد فوضع وجهه بين كفيه . وللطحاوي من طريق أبي إسحاق سألت البراء^(١) : أين كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع وجهه إذا صلى ؟ قال : بين كفيه . وأخرج إسحاق من حديث وائل ، قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سجد وضع يديه حذاء أذنيه . ويعارضه ما أخرجه البخاري^(٢) في حديث أبي حميد قال فيه : لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه .

١٦٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على السجود على الجبهة والآنف البخاري^(١) من حديث أبي حميد ، في صفة الصلاة ، قال فيه : ثم سجد فأمكن أنفه وجبهته من الأرض . وعن عبد الجبار^(٢) بن وائل عن أبيه : كان النبي صلى الله عليه وسلم يضع أنفه على الأرض مع جبهته ، أخرجه أبو يعنى والطبراني . وعن ابن عباس رفعه : لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين ، أخرجه الدارقطني ، ورواه ثقات ، لكن

١٦٧ — (١) رواه أيضاً : الترمذي ، وقال : حسن غريب . (٢) في بغية الألعى في تخريج الزيلعي ما نصه : لم أطلع على هذه الرواية في « البخاري » ، لكنه في أبي داود من رواية فليح بن عباس عن أبي حميد ، والترمذي ، والطحاوي ، مع مغايرة يسيرة ، وبدون : ١٢ ، وكذا البيهقي ١ هـ . باختصار .

١٦٨ — (١) في بغية الألعى قال : لم أفر برواية البخاري ، لكنه في أبي داود ، وتقدم نحوه — يقصد الحديث رقم ١٦١ — وتبع الحافظ ابن حجر في « الدراية » ص ٨٠ « الزيلعي » وعزاه للبخاري ، وخالفه في « التلخيص » فعزاه لابن خزيمة ، وقال : رواه أبو داود ، دون قوله : من الأرض ١ هـ . ورواه أبو داود ، والترمذي وصححه ، والنسائي ، ولفظهما : أن النبي ﷺ كان إذا سجد ممكن أنفه وجبهته ، ونحى يديه عن جنبه ، ووضع كفيه حذو منكبيه . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه .

قال : الصواب مرسل (٣) . وله طريق أخرى (٤) عند ابن عدى . وعن عائشة (٥) : أبصر رسول الله ﷺ امرأة من أهله تصلى ، ولا تضع أنفها بالأرض ، فقال : « يا هذه ضعى أنفك بالأرض ، فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه بالأرض مع جبهته » أخرجه الدارقطنى .

١٦٩ — حديث : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، وعد منها الجبهة » متفق عليه من حديث ابن عباس (١) . وفى لفظ : أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد .

قوله : والمذكور فيما روى فى الوجه فى المشهور ، كأنه يشير إلى حديث العباس (٢) : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا سجد العبد يسجد معه سبعة آراء : وجهه وكفاه وركبته وقدماه » أخرجه الأربعة وابن حبان والحاكم (٣) والبزار . وأخرجه أبو يعلى من طريق عامر بن سعد عن أبيه ، وهو وهم ، وإنما رواه عامر عن العباس .

١٧٠ — حديث : أن النبي ﷺ كان يسجد على كور عمامته ، عبد الرزاق من حديث أبي هريرة ، وفيه عبد الله بن محرز وهو واه . وعن عبد الله بن عمر مثله ، أخرجه تمام فى فوائده ، وفى إسناده سويد بن عبد العزيز وهو واه ، وعن أبي أوفى قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على كور عمامته ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط ، وإسناده ضعيف . وعن جابر مثله أخرجه ابن عدى فى ترجمة عمرو بن شمر ، أحد المتروكين ، وعن ابن عباس كالأول ، أخرجه أبو نعيم فى ترجمة إبراهيم بن أدهم من الحلية ، بإسناد ضعيف .

وعن أنس : أن النبي ﷺ سجد على كور عمامته ، أخرجه ابن أبي حاتم فى العلل ، ونقل عن أبيه : أنه منكر ، وهو من رواية حسان بن سيابة وهو ضعيف ، وقال البخارى : قال الحسن : كان القوم يسجدون على العمامة ، والقلنسوة ، ويداه فى كفه ، ووصله البيهقى . وعن

(٣) قال ابن الجوزى : وأبو قتيبة ثقة ، أخرج عنه البخارى ، والرفع زيادة وهى من الثقة مقبولة أ هـ . (٤) رواه أيضاً : الطبرانى فى الكبير والأوسط ، ورجاله موثقون ، وإن كان فى بعضهم اختلاف من أجل التشيع ، ورواه الحاكم على شرط البخارى وقال : قد وقفه شعبة عن عاصم . (٥) وفيه : ناشب بن عمرو الشيبانى ، وهو ضعيف ، ولا يصح مقاتل عن عروة .

١٦٩ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، ومسلم بنحوه . (٣) الحاكم أخرجه من حديث ابن عمر وصححه على شرطهما ، ولم يخرج من حديث العباس

صالح^(١) بن حيوان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسجد ، وقد اعتم على جبهته . فخر عن جبهته ، أخرجه أبو داود في المراسيل .

١٧١ — حديث : أن النبي ﷺ صلى في ثوب واحد ، يتقى بفضوله حر الأرض وبردها ، ابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق وأبو يعلى والطبراني وابن عدى ، من حديث ابن عباس ، وفيه حسين بن عبد الله وهو ضعيف . وفي الباب عن أنس^(١) كنا نصلّى مع النبي صلى الله عليه وسلم في شدة الحر ، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن وجهه من الأرض بسط ثوبه ، فسجد عليه ، متفق عليه .

١٧٢ — حديث : « وأبد ضبعيك » لم أجده مرفوعاً ، وهو من قول ابن عمر عند عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن آدم بن علي قال : رأي ابن عمر ، « ههنا أصلي » فقال : « لا تبسط بسط السبع » ، وادعم على راحتك وأبد ضبعيك ، فإنك إذا فعلت ذلك ، سجد كل عضو منك . وأخرجه ابن حبان والحاكم مرفوعاً بلفظ : « وجاف عن ضبعيك » ، وهذا يوافق ضبط المصنف وأبد بكسر الموحدة وتشديد الدال ، وهو من الإبداء ، ومعناه المد ، قال : والأول من الإبداء وهو الإظهار .

١٧٣ — حديث : أن النبي ﷺ كان إذا سجد جافى ، حتى لو أن بهمة أرادت أن تمر بين يديه لمرت ، مسلم من حديث ميمونة . وأخرجه أبو يعلى بلفظ : أن تمر تحت يديه . وعن عبد الله^(١) بن بحنة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه ، متفق عليه . وعن أحمد بن حزم^(٢) : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه ، حتى تأوى له ، أخرجه أبو داود .

١٧٠ — (١) قال عبد الحق : صالح بن حيوان ، لا يحتاج به ، اهـ . وليس في هذا المرسل حجة .

١٧١ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة .

١٧٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وابن ماجه ، والطحاوى . ووثقه ابن حجر ، وقال النووي : إسناده صحيح ، وصححه ابن دقيق العيد على شرط البخارى ، وأخرجه ابن أبي شيبة بنحوه .

١٧٤ — حديث : « إذا سجد المؤمن سجد كل عضو منه ، فليوجه من أعضائه القبلة ما استطاع » ، لم أجده . وأظن قوله : فليوجه ، من كلام المصنف ، مدرج . وفي الباب : حديث أبي حميد ، واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ، أخرجه البخاري . وعن ابن عمر : من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى ، يستقبل بأصابعها القبلة ، أخرجه النسائي .

١٧٥ — حديث : « إذا سجد أحدكم فليقل في سجوده : « سبحان ربّي الأعلى » الحديث ، هو في الحديث الذي قبل هذا باثني عشر حديثاً من حديث ابن مسعود^(١) ، وغيره .

١٧٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يختم بالوتر في تسيّحات الركوع والسجود ، لم أجده .

قوله : ثم يرفع رأسه يكبر ، لما روينا ، كأنه يشير لما تقدم من التكبير في كل خفض ورفع .
١٧٧ — حديث : أن النبي ﷺ قال للأعرابي : « ارفع رأسك حتى تستوى جالساً » متفق عليه من حديث أبي هريرة بلفظ : « حتى تطمئن جالساً » . وفي السنن عن رفاع بن رافع بلفظ : الطمأنية أيضاً .

١٧٨ — حديث : أن النبي ﷺ كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ، الترمذي من حديث أبي هريرة بإسناد ضعيف . وأخرجه ابن عدى في ترجمة رواية خالد بن إلياس ، وقال الترمذي العمل عليه ، ولابن أبي شيبة عن ابن مسعود : أنه كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه ولم يجلس . ونحوه عن علي وعمر وابن عمر وابن الزبير . ومن طريق الشعبي كان عمر وعلي وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم . وعن الثعلبان بن أبي عياش : أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فكان أحدهم لذكر رفع رأسه من السجدة الثانية ، في الركعة الأولى والثالثة ، نهض كما هو ، ولم يجلس .

١٧٩ — حديث : جلسة الاستراحة ، أخرجه البخاري عن مالك بن الحويرث : أنه رأى النبي ﷺ إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً .

قوله : وهو محمول على حال الكبر ، تأويل يحتاج إلى دليل ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث ، لما أراد أن يفارقه : « صلوا^(١) كما رأيتموني أصلي » ، ولم يفصل له . فالحديث حجة في الاقتداء به في ذلك .

١٧٥ — (١) راجع الحديث ١٦٢ .

١٧٩ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والبخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، والشافعي ، والبيهقي ، والدارقطني .

١٨٠ — حديث : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : تكبيرة الإفتتاح ، وتكبيرة القنوت ، وتكبيرات العيدين ، وذكر الأربع في الحج ، لم أجده هكذا بصيغة الحصر الصريحة ، ولا بذكر القنوت ، ولا تكبيرات العيدين . وإنما أخرج البزار والبيهقي من طريق ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر ، وعن الحكم ، عن مقسم ، عن ابن عباس ، مرفوعاً وموقوفاً : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : في افتتاح الصلاة ، واستقبال القبلة ، وعلى الصفا والمروة ، وبعرفات ، وبجمع ، وفي المقامين ، وعند الجمرتين ، وفي رواية : والموقفين : بدل المقامين . وذكره البخاري في رفع اليدين تعليقاً ، قال : وقال وكيع عن ابن أبي ليلى : فذكره بلفظ : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن : افتتاح الصلاة ، وفي استقبال القبلة » ، فذكر الباقي مثله ، ثم قال : قال شعبة : لم يسمع الحكم هذا من مقسم ^(١) انتهى .

وقد أخرجه الشافعي من رواية ابن جريج ، عن مقسم ، فذكر نحوه . وهكذا أخرجه الطبراني من طريق محمد بن عمران بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن ابن أبي ليلى به . وأخرجه ابن أبي شيبة ، عن ابن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس موقوفاً . وأخرجه الطبراني من رواية ورقاء ، عن عطاء به مرفوعاً بلفظ : « السجود على سبعة أعضاء » فذكرها ثم قال : وترفع الأيدي إذا رأيت البيت ، وعلى الصفا والمروة ، وبعرفة ، وعند رمي الجمار ، وإذا قمت إلى الصلاة .

١٨٠ -- (١) بقية كلام البخاري : إلا أربعة أحاديث ، ليس هذا منها ، فهو مرسل ، وغير محفوظ ، لأن أصحاب نافع خالفوا ، وأيضاً فهو — يعني الحنفية — قد خالفوا هذا الحديث ، ولم يعتمدوا عليه في تكبيرات العيدين ، وتكبير القنوت ، وفي رواية وكيع : ترفع الأيدي ، لا يمنع رفعه فيما سوى هذه السبعة ، اهـ . ونقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد اعتراضاً على هذا الحديث من عدة وجوه وهي ملخصة فيما يلي : أولاً : انفراد ابن أبي ليلى . وثانياً : رواية وكيع عنه بالوقف على ابن عباس وابن عمر . ثالثاً : معارضته للأحاديث الصحيحة الثابتة في دواوين السنة عن ابن عمر وابن عباس أنهما كانا يرفعان أيديهما عند الركوع ، وبعد الرفع منه ، وأستداه إلى النبي ﷺ ، رابعاً : أن في جميع الروايات ترفع ، وليس في شيء منها : لا ترفع الأيدي إلا فيها ، ومن المستحيل أن لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن مع ثبوت الرفع في غيرها ، منها الاستسقاء ، ودعاء النبي ﷺ ورفع يديه في الدعاء في الصلوات ، وأمره به . ورفع اليدين في القنوت في الصبح والوتر اهـ . ملخصاً .

قوله : وروى عن ابن الزبير أنه حمل ما روى عن الرفع في الصلاة على الابتداء ، لم أجده . وإنما ذكر ابن الجوزى في التحقيق : أن الحنفية رووا عن ابن الزبير : أنه رأى رجلاً يرفع يديه من الركوع فقال : مه ، هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ، ثم تركه ، قال : وهذا لا يعرف ، بل الثابت (٢) عن ابن الزبير خلافه . فعند أبي داود من طريق ميمون المسكي أنه رأى ابن الزبير وصلى بهم ، يشير بكفيه حين يقوم ، وحين يركع ، وحين يسجد .

١٨١ — قوله للشافعي : ما روى ابن عمر (١) كان النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، متفق عليه من رواية الزهري عن سالم عن أبيه . وأخرجه البخاري في رفع اليدين ، من طريق طاوس ونافع ومحارب وأبي الزبير ، عن ابن عمر أنه كان يفعله . وعن مجاهد : أنه لم ير ابن عمر يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى ، ثم ضعفه . واحتج الحنفية بحديث جابر بن (٢) سمرة : خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذنان خيل شمس ، اسكنوا في الصلاة » أخرجه مسلم . واعترض البخاري : بأن هذا في التشهد لا في القيام ، ثم ساقه بلفظ : كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ قلنا : السلام عليكم ، السلام عليكم ، وأشار بيده إلى الجانبين ، فقال : « ما بال هؤلاء يومنون بأيديهم كأنها أذنان خيل شمس ؟ » انتهى وهذه أخرجه مسلم والنسائي . وفي رواية : « ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم ؟ » .

واحتجوا أيضاً بحديث ابن مسعود (٣) أنه قال : ألا أصلي بكم صلاة رسول الله

(٢) لم يثبت ذلك من طريق صحيح ، ففي إسناده عند أبي داود ، أولاً : ابن لهيعة وفيه مقال مشهور ، وثانياً : ميمون المسكي ، قال في التقریب : مجهول من الرابعة ، وهناك رواية أخرى رواها أبو داود ، والنسائي ، وفيها : النضر بن كثير السعدي ، قال في التقریب : ضعيف من الثامنة وضعفه العقيلي . والدولابي ، وقال البخاري : عنده من اكبر ، قال أبو حاتم ، والدارقطني : فيه نظر ، وقال ابن حبان : يروى الموضوعات عن الثقات لا يجوز الاحتجاج به بحال .

١٨١ — (١) رواه أيضاً : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وابن الجارود ، والأربعة ، والدارقطني ، والبيهقي . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وغيرهم من طرق مختلفة وبألفاظ متقاربة بنحوه . (٣) وصححه ابن حزم ، وهو لا يتعارض مع الأحاديث الثابتة في رفع اليدين عند الركوع ، والرفع منه ، والقيام من الثالثة ، فقد ثبت الرفع في الانتقالات من طرق صحيحة لا يتطرق إليها الشك والارتياب وعمل بها السكافة في شتى الأقطار =

صلى الله عليه وسلم ، فصلى ، فلم يرفع يديه إلا فى أول مرة ، وفى رواية : ثم لا يعود ، أخرجه أبو داود والترمذى وحسنه . ونقل عن ابن المبارك أنه قال : لم يثبت عندى . وقال ابن القطان : هو عندى صحيح إلا قوله ، ثم لا يعود . فقد قالوا : إن وكيعاً كان يقولها من قبل نفسه . وكذا قال الدارقطنى : إنه صحيح إلا هذه اللفظة ، لكن لم ينسبها إلى خطأ وكيع . وقال غير ابن القطان : لم ينفرد بها وكيع ، بل أوردها النسائى من طريق ابن المبارك عن الثورى . وقال البخارى : قال الثورى ، عن عاصم بن كليب فذكره ، ثم قال : وقال أحمد ، قال يحيى بن آدم : نظرت فى كتاب ابن إدريس عن عاصم بن كليب فلم أجده فيه ، ثم لم يعد ، وقال ابن أبى حاتم عن أبيه : هذا خطأ ، يقال : وهم فيه الثورى ، فقد رواه جمع عن عاصم بن كليب ، فقالوا : إن النبى صلى الله عليه وسلم افتتح فزفع يديه ، ثم ركع فطبق .

= والأمصار والعصور إلا بعضاً من أهل الكوفة ، ورواية عن مالك ، وقد حاول هؤلاء جاهدین معارضة هذه السنة فلم يأتوا بباطل ، والمنصف يكتبنى بالثابت عن صفوة الخلق ، معلم الخير وقائد الرحمة سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، فهو القدوة ، والأسوة الحسنة ، وقد رأيت لأحمد شاكر رحمه الله فى تعليقه على الترمذى كلاماً نفيساً ، أنقله هنا لفائدته قال : وهذا الحديث — يعنى حديث ابن مسعود — صححه ابن حزم وغيره من الحفاظ ، وهو حديث صحيح ، وما قالوه فى تدليله ليس بعلته ، ولكنه لا يدل على ترك الرفع فى المواضع الأخرى ، لأنه نفى ، والأحاديث الدالة على الرفع إثبات ، والإثبات مقدم ، ولأن الرفع سنة ، وقد يتركها مرة أو مراراً ، ولكن الفعل الأغلب والأكثر هو السنة ، وهو الرفع عند الركوع ، وعند الرفع منه ، وقد جعل العلماء الحفاظ المتقدمون هذه المسألة — مسألة رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه — من مسائل الخلاف العويصة ، وألف فيها بعضهم أجزاء مستقلة ، ثم تبعهم من بعدهم فى خلافهم ، وتعصب كل فريق لقواه ، حتى خرجوا بها عن حد البحث ، إلى حد العصبية والتراشق بالكلام ، وذهبوا يصححون بعض الأسانيد أو يضعفون انتصاراً لمذاهبهم ، وتركوا — أو كثير منهم — سبيل الإنصاف والتحقيق ، والمسألة أقرب من هذا كله ، فإن الرفع فى الموضعين المختلف عليهما ثابت بأحاديث صحاح جداً ، وليس فى رواية من روى ترك الرفع إلا ما قلنا : أن المثبت مقدم على النافى ، وقد ثبت الرفع أيضاً ، فى موضع ثالث ، وهو عند القيام إلى الركعة الثالثة ، إلى أن قال — وعلماء الشافعية قالوا بالرفع فى هذا الموضع أيضاً ، لثبوت الحديث فيه الخاه .

وقد أخرج ابن عدى والدارقطنى والبيهقى من طريق حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال : صليت مع رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر ، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند استفتاح الصلاة . قال الدارقطنى : تفرد به محمد بن جابر ، عن حماد ، وكان ضعيفاً ، وغير حماد لا يذكر فيه علقمة ، ولا يرفعه ، وهو الصواب . وأخرج البيهقى هذا عن حماد بن سلمة عن حماد ، وروى الدارقطنى والطحاوى من طريق حصين قال : دخلنا على إبراهيم فحدثه عمرو بن مرة قال : حدثني علقمة بن وائل عن أبيه : أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه حين يفتتح ، وإذا ركع ، وإذا سجد ، فقال إبراهيم : ما أرى أباه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ذلك اليوم حفظ عنه ذلك ، وعبد الله لم يحفظه ، إنما الرفع عند الافتتاح . وأخرجه أبو يعلى ولفظه : فقال إبراهيم : أحفظ وائل ، ونسى عبد الله ؟ وفى رواية الطحاوى : إن كان رآه مرة يرفع ، فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يرفع . وقال البخارى : كلام إبراهيم ظن منه لا يدفع رواية وائل . وقوله : رآه مرة ، فيه نظر ، فقد ثبت أن وائلاً رآه يرفعون ، ثم عاد فرآه يرفعون أيديهم تحت الثياب .

وقال الشافعى : كيف يرد قول وائل وهو صحابى جليل ؟ بقول من هو دونه ، ولا سيما وقد وافقه عليه عدد كثير من الصحابة . واحتجوا أيضاً بما رواه أبو داود من طريق شريك عن يزيد بن أبى زياد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى ، عن البراء قال : كان النبى ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ، ثم لا يعود . قال أبو داود : ورواه هشيم وابن إدريس وخالد عن يزيد لم يذكروا فيه : ثم لا يعود . وأخرج الدارقطنى من طريق إسماعيل بن زكريا عن يزيد مثله . ومن طريق على بن عاصم عن محمد بن أبى ليلى عن يزيد فذكره . قال على بن عاصم : قلت ليزيد : إن محمد بن أبى ليلى أخبرنى أنك قلت : ثم لم يعد ، قال : لا أحفظ هذا ، ثم عاودته ، فقال : لا أحفظه . وقال أحمد : هذا حديث واه ، كان يزيد يحدث به ليس فيه ثم لا يعود ، ثم لقن بآخره .

• وروى الحاكم من طريق إبراهيم بن بشار ، عن سفيان ، عن يزيد عن عبد الرحمن ، عن البراء رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه . وإذا ركع ، وإذا رفع ، قال : فلما قدمت الكوفة سمعته يزيد فيه : ثم لا يعود ، فظننت أنهم لقنوه . وأخرجه البخارى عن الحميدى عن سفيان مثله ، وقال : رواه الحفاظ عن يزيد مثل ما قال سفيان ، منهم شعبة والثورى وزهير ، وليس فيه : ثم لا يعود . وقد جاء لحديث البراء طريق غير هذه ، أخرجه

أبو داود من رواية محمد بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبد الرحمن عنه بلفظ :
 فرفع يديه حين افتتح الصلاة ، ثم لم يرفعهما حتى انصرف . قال أبو داود : وهذا ليس
 بصحيح . وقال البخارى : روى هذا ابن أبي ليلى من حفظه فوهم ، ومن رواه عنه من كتابه
 قال عنه عن يزيد بن أبي زياد . وقال عبدالله بن أحمد : كان أبي ينكر حديث الحكم وعيسى ،
 ويقول : إنما هو حديث يزيد ، وفي الباب ، عن عباد بن الزبير : أن رسول الله ﷺ كان
 إذا افتتح الصلاة رفع يديه في أول الصلاة ، ثم لم يرفعهما في شئ حتى يفرغ ، أخرجه البيهقي
 في الخلافيات ، وعباد كأنه ابن عبدالله بن الزبير ، نسب إلى جده ، وهذا مرسل ، وفي إسناده
 أيضاً من ينظر فيه . وروى البيهقي أيضاً من طريق الزهري عن سالم عن أبيه نحوه . ونقل
 عن الحاكم أنه موضوع ، وهو كما قال . وأخرجه الحاكم في المدخل من طريق يونس عن
 الزهري ، عن أنس رفعه : « من رفع يديه في الركوع فلا صلاة له » ، وقال : هو موضوع ،
 اختلقه محمد بن عكاشة ، وكذا سرقه منه مأمون بن أحمد الهروي أحد الكذابين .

ومن الآثار في ذلك : ما أخرجه الطحاوى من طريق إبراهيم النخعي ، كان عبدالله
 لا يرفع يديه في شيء من الصلوات إلا في الافتتاح . وأخرج البيهقي من رواية عطية عن أبي
 سعيد وابن عمر : أنهما كانا يرفعان أيديهما أول ما يكبران ، ثم لا يعودان ، وهذا عن ابن عمر
 باطل ، والراوى له عن عطية ، سوار بن مصعب وهو ساقط . وأخرج الطحاوى من طريق
 عاصم بن كليب عن أبيه : أن علياً كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ، ثم لا يعود ،
 ورجاله ثقات ، وهو موقوف . وقد حكى الدارقطنى في العلل : أن منهم من رفعه فوهم ،
 لكن قال البخارى في رفع اليدين : حديث عبيد الله بن أبي رافع عن علي أصح أى في إثبات
 الرفع . وأخرج الطحاوى والبيهقي من طريق الزبير بن عدى عن إبراهيم عن الأسود رأيت عمر ،
 مثله . قال الزبير بن عدى : ورأيت إبراهيم والشعبي يفعلان ذلك ، وهذا رجاله ثقات .
 ويعارضه رواية طاوس عن ابن عمر : كان يرفع يديه في التكبير في الركوع ، وعند الرفع منه .
 وقال البيهقي عن الحاكم : رواه الحسن بن عياش عن عبد الملك بن أبجر عن الزبير بن عدى بلفظ :
 كان يرفع يديه في أول تكبير ثم لا يعود . وقد رواه الثوري عن الزبير بن عدى بلفظ : كان
 يرفع يديه في التكبير ، ليس فيه ، ثم لا يعود ، وقد رواه الثوري وهو المحفوظ . واستدل
 الطحاوى بالقياس على السجود : لأنهم أجمعوا على أن لا رفع فيه ، والركوع أشبه به من
 الافتتاح ، وهو عجيب ، فإن القياس في مقابلة النص فاسد ، على أنهم لم يجمعوا كما زعم ،
 بل ذهب قوم إلى مشروعية الرفع في كل خفض ورفع .

وفي الصحيحين عن سالم عن ابن عمر في حديث الرفع : كان لا يفعل ذلك في السجود .
ولمسلم : وكان يفعله حين يرفع رأسه من السجود . وعند البيهقي من رواية حماد بن سلمة وإبراهيم
ابن طهمان ، عن أيوب عن نافع ، عن ابن عمر مثل رواية سالم ، ليس فيه ذكر السجود .
وفي البخاري من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله ، وزاد : وإذا قام من
الركعتين ، وأشار الإسماعيلي إلى أن عبد الأعلى تفرد به . ورواه ابن إدريس والمعتمر
وعبد الوهاب ، عن عبيد الله فلم يذكروها إلا موقوفاً على ابن عمر ، وقال أبو داود بعد
تخريج رواية عبد الأعلى : الصحيح أنه من فعل ابن عمر ، انتهى . وقد أخرج النسائي من رواية
معتمر عن عبيد الله نحو رواية عبد الأعلى . وأخرج البيهقي من طريق موسى بن عقبة عن
نافع عن ابن عمر : كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع
رأسه من الركوع ، وكان لا يفعل ذلك في السجود ، فزالت تلك صلاته حتى لقي الله تعالى .
قال البيهقي : هذه تدل على خطأ الرواية التي جاءت عن مجاهد يعني المتقدمة .

وفي الباب : عن مالك بن الحويرث : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان إذا كبر
رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه ، وإذا رفع
رأسه من الركوع ، أخرجه . وعن أبي حميد في عشرة من الصحابة : أنه وصف صلاة النبي
ﷺ ، فذكر فيها : الرفع في الركوع حتى يحاذي منكبيه ، وإذا رفع ، وفي آخره : فقالوا
جميعاً : صدقت ، أخرجه أبو داود ، وأصله في البخاري . وعن وائل بن حجر ، أخرجه مسلم
مطولاً ومختصراً . وعن عليّ : أن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه
حذو منكبيه ، ويصنع مثل ذلك إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ، وإذا رفع من الركوع ،
ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد ، وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك ،
أخرجه الأربعة وصححه الترمذي ، ولفظه : الركعتين ، بدل السجدين . وحكى الحلال
تصحيحه عن أحمد .

وعن أبي هريرة : رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه في الصلاة حذو منكبيه حين يفتتح
الصلاة ، وحين يركع ، وحين يسجد ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وزاد فيه أبو داود :
وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك . قال الدارقطني : ورواه عيد الرزاق بلفظ التكبير
دون الرفع ، وهو الصواب . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه صالح بن أبي
الآخضر عز الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن قال : صلى بنا أبو هريرة فكان يرفع يديه

إذا سجد ، وإذا نهض من الركعتين ، فقال أبي : هذا خطأ إنما هو التكبير ، لا الرفع . وروى الدارقطني من طريق عمرو بن علي الفلاس عن ابن أبي عدى عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : أنه كان يرفع يديه في كل خفض ، ورفع ، ويقول : أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال : غير عمرو بن علي : يرويه بلفظ التكبير ، لا الرفع .

وروى ابن خزيمة وابن ماجة والبخاري في رفع اليدين ، من طريق عبد الوهاب الثقفي عن حميد ، عن أنس أن النبي ﷺ كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ورجاله ثقات . ومنهم من زاد فيه : وإذا سجد . وأخرج أبو داود من طريق ميمون المسكي أنه رأى ابن الزبير يرفع يديه ، فانطلقت إلى ابن عباس فقال : إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقنت بصلاة ابن الزبير . وعن جابر : أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع فعل مثل ذلك . ويقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، أخرجه ابن ماجة والبيهقي ، ورجاله ثقات . وعن أبي موسى الأشعري قال : هل أريكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فكبر ورفع يديه ، ثم كبر ورفع يديه للركوع ، وقال : هكذا فافعلوا ، ولا ترفع بين السجدين ، أخرجه إسحاق والدارقطني ، وأخرجه البيهقي مرفوعاً وموقوفاً .

وروى الحاكم والبيهقي من طريق شعبة عن الحكم رأيت طاوساً كبير ، فرفع يديه حذو منكبيه عند التكبير ، وعند ركوعه ، وعند رفع رأسه من الركوع ، قال : فسألت رجلاً فقال : إنه يحدث به عن ابن عمر ، عن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم . وذكر الخلال عن أحمد بن أثرم عن أحمد : أنه سأل من روى هذا عن شعبة ، فقلت : آدم بن أبي إياس ، قال : هذا ليس بشيء إنما هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم . وروى البيهقي في الخلافات من طريق سليمان بن كيسان المدني عن عبد الله بن القاسم قال : بينما الناس يصلون في المسجد ، إذ خرج عليهم عمر ، فقال : أقبلوا على بوجوهكم ، أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرفع يديه حتى حاذى بهما منكبيه ، ثم كبر ثم ركع ، ثم فعل كذلك حين رفع ، فقالوا : هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي بنا . وروى الدارقطني في الغرائب من طريق خلف بن أيوب ، عن مالك عن الزهري ، عن سالم عن أبيه عن عمر : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره ، قال : لم يتابع خلف على زيادته عن عمر .

وقال البخاري في رفع اليدين : حدثنا مسدد ، حدثنا يزيد بن زريع عن سعيد ، عن قتادة

عن الحسن : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم في الصلاة . وأخرجه الأثرم من طرق عن سعيد ، وزاد : إذا ركعوا ، وإذا رفعوا ، كأنها المراوح . وقال عبد الرزاق : ما رأيت أحسن صلاة من ابن جريج ، وكان يرفع إذا افتتح ، وإذا ركع ، وإذا رفع . وأخذ ابن جريج عن عطاء ، وعطاء عن ابن الزبير ، وابن الزبير عن أبي بكر الصديق . وأخرج البيهقي بأسانيد ، عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأبي سعيد وأبي هريرة وجابر ، ذلك . وعن سعيد بن المسيب : رأيت عمر فذكره .

وقال البخاري : قال ابن المبارك^(٤) : صليت يوماً إلى جنب النعمان ، فرفعت يدي ، فقال : أما خشيت أن تطير فقلت : إن لم أطر في الأولى لم أطر في الثانية . وعد البيهقي : أسماء من جاء عنهم الرفع ، فبلغوا أكثر من ثلاثين نفساً ، منهم العشرة المشهود لهم بالجنة ، والعبادة الأربعة ، وغيرهم .

١٨٢ — حديث عائشة في صفة قعود رسول الله ﷺ في الصلاة قال : افترش رجله اليسرى فجلس عليها ، ونصب اليمنى نصباً ، ووجه أصابعه نحو القبلة . أما الافتراش والنصب : فهو عند مسلم من حديث عائشة في حديث قالت فيه : وكان يفترش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ، الحديث . وفي الباب : عن وائل بن حجر عند الترمذي ، وأما بقيته فلم أجده من حديثها ، فقد روى الفسائي من طريق عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من سنة الصلاة أن ينصب القدم اليمنى ، ويستقبل بأصابعها القبلة ، وأصله عند البخاري دون الاستقبال .

(٤) أنا أشك في صحة هذه الرواية وأشباهها ، لأنها تفنقر إلى دليل منطقي يؤكد صحتها ولا دلائل على ما يظهر ، ألم يجد أبو حنيفة دليلاً شرعياً يؤيده فيحتاج به على ابن المبارك حتى يلجأ إلى هذا التهمك المرير الذي يبعد صدوره من مثله . لاسيما وهو على جانب عظم من الأخلاق الكريمة ، ثم أيكون هذا التهمك مع عبدالله بن المبارك ؟ . وهو من عرفنا عظم شأن . وجلالة مقدار . له منزلته الرفيعة في المجتمع الإسلامي . في كافة أوساطه ومجالاته إن هذه الرواية تفقد عناصر التصديق ، وحيثيات القبول ، ولم كنت أتمنى تمحيص هذه الروايات التي كثيراً ما نجد لها في كتب التاريخ وأسماء الرجال ، على أسس منطقية سليمة لإبقاء الصالح منها . وتزييف الطالح . ليتمكن القارئ من الاستفادة في جو خال من العصبية والاهواء والتوتر ، ولله في خلقه شؤون .

١٨٣ — قوله : وضع يديه على فخذه ، وبسط أصابعه وتشهد ، يروى ذلك في حديث وائل ، لم أجده في حديثه ، وإنما في الترمذى من حديثه : ووضع يده على فخذه فقط . ولمسلم من حديث ابن عمر : ووضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بإصبعه التي تلى الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى .

١٨٤ — حديث ابن مسعود في التشهد ، متفق عليه . وقال الترمذى : هو أصح حديث في التشهد . وروى الطبرانى من حديث بريدة قال : مسمعت في التشهد أحسن منه ، ووافق ابن مسعود ، جماعة منهم : معاوية أخرجه الطبرانى . وسلمان الفارسى ، وحذيفة ، أخرجهما البزار ، وعائشة وحديثها عند البيهقى ، وأبو موسى ، وهو عند مسلم وأبي داود والنسائى وابن ماجه ، لكن بغير واوات ، وجابر وحديثه عند النسائى وابن ماجه والحاكم . وأخرجه الطحاوى من طريق ابن عمر : أن أبا بكر علمه الناس على المنبر .

١٨٥ — حديث ابن عباس في التشهد ، أخرجه مسلم والأربعة . قوله : والخذ بتشهد ابن مسعود أولى ، لأن فيه الأمر ، وأقله الاستحباب ، وفيه الألف واللام وهما الاستغراق ، وزيادة الواو ، وهى لتجديد الكلام ، وتأكيذاً للتعليم انتهى . أما الأمر فهو في تشهد ابن مسعود بلفظ : فليقل ، ولفظ : فقولوا ، ولم يقع ذلك في تشهد ابن عباس . وأما الألف واللام ، فمراده قوله : « السلام عليك أيها النبي » لكن لم يتفرد بها تشهد ابن مسعود ، فهى في تشهد ابن عباس أيضاً عند مسلم وأبي داود وابن ماجه . وفي الترمذى والنسائى بغير ألف ولام . وأما الواو فليست في تشهد ابن عباس . وأما تأكيد التعليم ففي تشهد ابن عباس أيضاً عند مسلم ، فسلم للمصنف اثنان ، وبقى اثنان إلا أن يريد بتأكيد التعليم . قوله : كفى بين كفيه ، فهى زائدة له . وفي تشهد ابن عباس ترجيح من جهة زيادة المباركات تشبهاً بلفظ القرآن ، ويترجح تشهد ابن مسعود باتفاق الستة عليه ، وباتفاق الأئمة على أنه أصح مخرجاً .

﴿ تنبيه ﴾ : وقع في تشهد جابر زيادة في أوله : بسم الله وبالله ، ووقع في تشهد عمر في الموطأ أنه كان يعلم الناس وهو على المنبر يقول : قولوا : التحيات لله الزاكيات لله الطيبات لله الصلوات لله ، زاد : الزاكيات ، بدل المباركات ، وحذف الواوات .

١٨٦ — حديث إخفاء التشهد ، أبوداود والترمذى من حديث ابن مسعود : من السنة أن يخفى التشهد ، حسنه الترمذى وصححه الحاكم .

١٨٧ — حديث ابن مسعود : علي بن رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وآخرها ، فإذا كان وسط الصلاة نهض إذا فرغ من التشهد ، وإذا كان في آخر الصلاة دعا لنفسه بما شاء ، أحمد من حديث ابن مسعود مطولا وفيه : نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم . وأصل حديث ابن مسعود في المتفق عليه . وفي آخره « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فيدعو به » ، وفي لفظ « فليتخير من المسألة ما شاء » ، وفي حديث أبي هريرة عند النسائي : « إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ » الحديث ، وفيه : « ثم ليدعو لنفسه بما بدا له » ، وأصله في المتفق عليه دون هذه الزيادة حديث وائل وعائشة في صفة الجلوس ، تقدما .

١٨٨ — حديث : أنه ﷺ قعد متوركا ، البخاري ، والأربعة من حديث أبي حميد ، وفيه : فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ، ونصب الأخرى وقعد على مقعدته .

قوله : والحديث ضعفه الطحاوي ، أو يحمل على حالة الكبر ، أما تضعيف الطحاوي فهو مذكور في شرحه بما لا يلتفت إليه فيه . وأما الحمل فلا يصح ، لأن أبا حميد وصف صلاته التي واطب عليها رسول الله ﷺ ، ووافقه عشرة من الصحابة ولم يخصصوا ذلك بحال الكبر ، والعبرة بعموم اللفظ . وقد قال صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلي » .

١٨٩ — حديث : « إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا » أبو داود من حديث ابن مسعود . واتفق الحفاظ على أن هذه الزيادة مدرجة من كلام ابن مسعود ، منهم : ابن حبان والدارقطني والبيهقي والخطيب ، وأوضحوا الحجة في ذلك . وقال الخطابي : إن لم يثبت إدراجها دلت على أن الصلاة على النبي ﷺ ليست بواجبة . وقد ورد في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بما يدل على الوجوب ، حديث فضالة بن عبيد قال : سمع رسول الله ﷺ عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته ، لم يمجّد الله ، ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « عجل هذا » ، ثم دعاه ، فقال له أو لغيره : « إذا صلى أحدكم فليبدأ بتمجيد الله تعالى ، والثناء عليه ، ثم ليصل على النبي ﷺ » ، ثم ليدعوا بعده بما شاء » أخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه الترمذي ، وابن خزيمة ، وابن حبان والحاكم .

وحديث أبي مسعود : أقبل رجل حتى جلس بين يدي رسول الله ﷺ ونحن عنده ، فقال : يا رسول الله ، أما السلام عليك فقد عرفناه ، فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا

عليك في صلاتنا ؟ قال : فصمت ثم قال « إذا صليتم على فقولوا : اللهم صلى على محمد » الحديث . أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم : وعن عبد المهيمن^(١) بن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه عن جده رفعه : « لا صلاة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ، أخرجه ابن ماجة في حديث ، والحاكم والدارقطني والطبراني . وعن أبي مسعود رفعه : « من صلى صلاة لم يصل على فيها ولا على أهل بيتي لم تقبل منه » أخرجه الدارقطني ، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف . وقد اختلف عليه في رفعه ووقفه . وعن ابن مسعود رفعه « إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل : اللهم صل على محمد » الحديث ، أخرجه الحاكم والبيهقي ، وفي إسناده رجل مجهول .

١٩٠ — قوله والفرض المروى في التشهد هو التقدير ، النسائي من حديث ابن مسعود : كنا نقول في الصلاة قبل أن يفرض التشهد : « السلام على الله ، الحديث . وأصله في الصحيحين دون هذه الزيادة . وأخرجه الدارقطني والبيهقي ، وقال النووي : احتج أصحابنا بأن التشهد الأخير فرض بهذه الزيادة .

١٩١ — قوله : ودعا بما يشبه ألفاظ القرآن والأدعية المأثورة ، لما روينا من حديث ابن مسعود قال له النبي ﷺ : « ثم اختر من الدعاء أطيبه وأعجبه إليك » تقدم ما فيه قبل ورقة . وقد رد على المصنف هذا الاستدلال ، وقيل : إنه حجة لخصمه لتفويض الأمر في ذلك إلى اختيار المصلي ، ولا سيما رواية البخاري : « ثم ليتخير بعد من الكلام ما شاء . وما يدل للجواز حديث ابن عباس : « وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء . فقم أن يستجاب لكم ، وحديث أبي هريرة : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد . فأكثروا فيه من الدعاء ، فقم أن يستجاب لكم ، أخرجهما مسلم .

وعن حذيفة : أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول في ركوعه : سبحان ربّي العظيم ، وما مر بآية رحمة إلا وقف عندها فسأل ، ولامر بآية عذاب إلا وقف عندها وتعوذ ، أخرجه مسلم أيضاً ، وأقرب ما تمسك به المانع حديث : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » وهو محمول على ما عدا الدعاء جمعاً بين الأحاديث . قال البيهقي

١٨٩ — (١) عبد المهيمن قال الدارقطني : ليس بالقوى ، وقال ابن عباس : لا يحتج به .

ادعى الطحاوى نسخ أحاديث الباب بحديث عقبة بن عامر لما نزلت : « سبح اسم ربك الأعلى » قال : « اجعلوها في سجودكم » قال : فيجوز أن يكون نزولها بعد تلك الأحاديث ، مع أن فيها حديث ابن عباس . أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك في مرضه الذي مات فيه ، وغفل عن أن نزول « سبح اسم ربك الأعلى » كان قديماً ، كما دلت عليه الأخبار .

منها : حديث البراء في قصة الهجرة ، فما قدم رسول الله ﷺ حتى حفظت سبح اسم ربك الأعلى في سور من المفصل ، وحديث معاذ في قصة تطويل الصلاة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « هلا قرأت سبح اسم ربك الأعلى ونحوها » . وحديث النعمان : أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بها في العيدين والجمعة . وقد زعم الطحاوى : أن قصة معاذ كانت في أول الإسلام ، فكيف غفل عنها فادعى أنها كانت في مرض الوفاة ، مع أن المشهور بين أهل التفسير : أن سبح الواقعة والحاقة نزلن بمكة ، ولكن هذا شأن من يسوى الأحاديث على مذهبه ، والله المستعان .

١٩٢ — حديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه ، حتى يرى بياض خده الأيمن ، وعن يساره حتى يرى بياض خده الأيسر ، الأربعة وابن حبان وصححه وأخرجه الدارقطني أيضاً . ولمسلم عن سعد بن أبي وقاص ، نحوه . وفي الباب : في التسليمتين ، عن عمار بن ياسر عند الدارقطني . وعن حذيفة عند ابن ماجه ، وعن طلق عند أحمد ، وعن واثلة وابن عمر فرقهما عند الشافعى ، ثم البيهقي . وعن جابر بن سمرة عند مسلم ، وعن وائل بن حجر عند أبي داود ، وعن أبي موسى عند ابن ماجه ، وعن البراء عند الدارقطني . واحتج من اختار التسليمة الواحدة بحديث زهير بن محمد عن هشام عن أبيه ، عن عائشة ، أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه ، أخرجه الترمذى وابن ماجه واستنكره أبو حاتم والطحاوى وغيرهما ، وصوبوا وقفه ، وغفل الحاكم فصاحجه . وأخرج ابن عدى عن سمرة نحوه . وأخرج ابن ماجه عن سهل بن سعد : أنه سمع النبي ﷺ يسلم تسليمة واحدة لا يزيد عليها . وعن سلمة بن الأكوع نحوه ، وإسنادها عنده ضعيفان . وروى البيهقي في المعرفة من طريق حميد ، عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة ، ورجاله ثقات .

قوله : ولا ينوى في الملائكة عدداً محصوراً لأن الأخبار في عددهم قد اختلف ، فأشبهه بالإيمان بالأنبياء عليهم السلام ، كأنه يشير إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود رفعه :

« ما منكم من أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن ، وقرينه من الملائكة ، قالوا : وإياك يا رسول الله ، قال صلى الله عليه وسلم : وإياي ، الحديث . وأخرج إسحاق في مسنده ، عن أنس رفعه : « إن الله تعالى وكل بعبده المؤمن ملكين يكتبان عمله ، قالوا : فإذا مات ، قال الله تعالى ، قوما على قبر عبدى ، الحديث . وأخرج البيهقي في الشعب من حديث أبي هريرة رفعه : « قال ليستحي أحدكم من ملكيه الذين معه ، كما يستحي من رجلين من صالحى جيرانه ، وهما معه بالليل والنهار . »

ومن حديث زيد بن ثابت نحوه . وأخرج الطبرانى من حديث أبى أمامة : « وكل بالمؤمن مائة وستون ملكاً ، يذّبون عنه ما لم يقدر له ، الحديث . وأخرج الطبرانى فى تفسير سورة الرعد من حديث كنانة العدوى قال : دخل عثمان على النّبى صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أخبرنى عن العبد : كم معه ملك ؟ فذكر الحديث بطوله إلى أن قال : فهؤلاء عشرون ملكاً على كل آدمى .

حديث : « تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ، تقدم أول الباب . واستدل من لم يوجب التسليم بحديث ابن بريدة فى قصة السهو ، قال : فلما أتم صلاته ، وانتظرنا تسليمه ، كبر قبل التسليم ، ثم سجد سجدتين ، ثم سلم . وسيأتى حديث عبد الله بن عمرو ، فى باب الحدث فى الصلاة .

حديث ابن مسعود : « إذا قلت هذا فقد تمت صلاتك » ، تقدم فى التشهد .

فصل فى القراءة

قوله : ويجهر بالقراءة فى الفجر ، والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء ، ويخفى فى الآخرين ، هذا هو المتوارث . تقدم من حديث أنس فى إمامة جبرئيل فى المواقيت ، الإسرار فى الظم والعصر ، والثالثة من المغرب ، والآخرين من العشاء . ومن طريق الزهري قال : سن رسول الله ﷺ أن يجهر بالقراءة فى الفجر فى الركعتين ، وفى الأولىين من المغرب والعشاء ، ويسر فيما عدا ذلك ، أخرجه أبى داود فى المراسيل . وأخرجه من طريق الحسن أيضاً مرسلًا .

١٩٣ — حديث : « صلاة النهار عجماء » ، لم أجده ، وهو عند عبد الرزاق من قول مجاهد ، ومن قول أبى عبيدة بن عبد الله بن مسعود موقوفاً عليهما . وفى الصحيحين ما يدل

على الإسراع بالقراءة في الظهر والعصر ، حديث أبي قتادة ، وحديث خباب عند البخاري ، وحديث أبي سعيد عند مسلم .

قوله : ويجهر في الجمعة والعيدين ، لورود النقل المستفيض بالجهر ، البيهقي من طريق الحارث عن علي (١) قال : الجهر في العيدين من السنة ، والخروج في العيدين إلى الجبابة من السنة . واستدل البيهقي بحديث النعمان بن بشير ، وأبي واقد الليثي الذين أخرجهما مسلم ، في التعيين القراءة في الجمعة ، وفي العيدين ، وفيه نظر ، لأنه لا يلزم من اطلاعهم على ذلك الجهر بالقراءة ، قد وقع في الصحيحين من حديث أبي قتادة : يسمعون الآية أحياناً . وللنسائي : فيسمع منه الآية من سورة لقان ، والذاريات في الظهر . وله عن أنس : صليت مع النبي ﷺ الظهر فقرأ (بسبح ، وهل آنأك حديث الغاشية)

١٩٤ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى الفجر غداة ليلة التعريس بجاعة ، فجر فيها ، ابن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : عرس رسول الله ﷺ فقال : « من يحرسنا الليلة ؟ » فقال رجل من الأنصار شاب : أنا ، الحديث . وفيه : فأمر المؤذن فأذن ، وصلى ركعتين ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى الفجر بأصحابه ، وجهر فيها بالقراءة ، كما كان يصلي . وفي حديث أبي قتادة عند مسلم : وصنع كما يصنع ، فيؤخذ ذلك من عمره .

١٩٥ - حديث : أن النبي ﷺ قرأ في صلاة الفجر في سفره : « بالمعوذتين » أبو داود والنسائي وابن حبان ، والحاكم ، وأحمد ، وابن أبي شبة والطبراني ، من حديث عقبة بن عامر .

قوله : ويقرأ في الحضر في الفجر في الركعتين بأربعين آية أو خمسين ، سوى فاتحة الكتاب ، ويروى من أربعين إلى ستين ، ومن ستين إلى مائة ، وبكل ذلك ورد الأثر . مسلم من حديث جابر بن سمرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بالفجر بقاف ونحوها . وفي المتفق عن أبي هريرة : ويقرأ بالستين إلى المائة . وفي رواية : ما بين الستين إلى المائة . وابن حبان عن ابن عمر : كان يقرأ في الفجر « بالصفات » . ومن حديث جابر بن سمرة « بالواقعة » . ونحوها .

١٩٦ — حديث عمر : أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن اقرأ في الفجر ، والظهر : بطوال المفصل ، وفي العصر والعشاء : بأوساط المفصل ، وفي المغرب : بقصار المفصل ، عبد الرزاق بإسناد ضعيف منقطع به ، ولم يذكر الظهر والعصر . وقد ذكر الترمذى : ما يتعلق بالظهر تعليقا . وروى البيهقي بإسناد متصل إلى مالك بن أبي عامر : أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري : أن اقرأ في ركعتي الفجر : بسورتين طويلتين من المفصل ، ولابن أبي شيبه من طريق زرارة بن أوفى : أقرأني أبو موسى كتاب عمر إليه : أن اقرأ في المغرب : بآخر المفصل ، وفي الباب ما أخرجه النسائي وابن ماجه ، وصححه ابن حبان من طريق سليمان ابن يسار ، عن أبي هريرة قال : ماصليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله ﷺ من فلان ، قال سليمان : كان يطيل الأوليين من الظهر ، ويخفف الآخرين ، ويخفف العصر ، ويقرأ في المغرب : بقصار المفصل ، وفي العشاء : بوسط المفصل ، وفي الصبح : بالطوال . وأخرج ابن سعد من حديث أنس قال : ما رأيت أحدا أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر بن عبد العزيز . قال الضحاك بن عثمان : وكنت أصلى خلفه ، فكان يطيل الأوليين من الظهر ، فذكر الحديث بمثله . ولمسلم عن أبي سعيد : حزرنا قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر ، فحزرنا قيامه في الركعتين الأوليين من الظهر ، قدر ثلاثين آية ، وفي الآخرين على النصف من ذلك ، وفي الأوليين من العصر على قدر الآخرين من الظهر ، وفي الآخرين من العصر على النصف من ذلك ، وفي الباب عن أبي قتادة ، متفق عليه .

١٩٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل الركعة الأولى على غيرها في الصلوات كلها ، متفق عليه من حديث أبي قتادة بلفظ : ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية . وفي الباب ، حديث أبي سعيد المذكور قبل .

قوله : ويكره أن يوهى بشيء من القرآن في شيء من الصلوات ، لما فيه من هجر الباقي ، وإيهام التفضيل ، قلت : هو معارض بالنص ، فقد ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر : ألم تنزيل السجدة ، وهل أتى على الإنسان . وللطبراني من حديث ابن مسعود : يديم ذلك .

١٩٨ — حديث : « من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة » ابن ماجه عن جابر رفعه ، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف . وقد قال أبو حنيفة : ما رأيت أكذب منه ، لكن

تابعه ليث بن أبي سليم ، قال البيهقي : ولم يتابعهما إلا من هو أضعف منهما ، ورواية ليث عند ابن عدى .

وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة ، ثنا موسى بن أبي عائشة ، عن عبد الله بن شدداد عن جابر به . قال الدارقطني وابن عدى : لم يسنده غير أبي حنيفة (١) ، وتابعه الحسن بن عماره ، وهما ضعيفان ، ورواه الثوري وشعبة وتمام العشرة عن موسى عن عبد الله بن شدداد مرسلًا . وكذا قال ابن المبارك عن أبي حنيفة مرسلًا . وقد أخرج الدارقطني والطبراني من طريق أيوب عن أبي الزبير عن جابر مثله ، ولكن في الإسناد سهل بن العباس وهو متروك . وروى الدارقطني في غرائب مالك هذا مرفوعاً ، وقال : تفرد به عاصم ابن عصام ، وهو مجحول ، والذي في الموطأ عن مالك عن وهب عن جابر موقوف .

وأخرجه الدارقطني في السنن من طريق يحيى بن سلام عن مالك بافظ آخر : « كل صلاة لا يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ، إلا أن يكون وراء الإمام ، وقال : يحيى ضعيف ، والصواب عن مالك موقوف . ثم أخرجه كذلك . وفي الباب : عن ابن عمر أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ، عن سالم عن أبيه . ومن طريق أخرى : عن أيوب عن نافع عنه وضعفه ، ومن طريق أخرى : عن أيوب به موقوف ، وقال : هي الصواب . وكذلك هو في الموطأ عن نافع . وعن أبي سعيد أخرجه الطبراني في الأوسط ، وابن عدى ، وضعفه . وعن أبي هريرة : أخرجه الدارقطني وضعفه . وعن ابن عباس رفعه : « يكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر » أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف . وعن أنس أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وعن علي قال :

١٩٨ — (١) إن مما يدعو إلى الأسف والدهشة دعوى بعض أهل العلم تضعيف أبي حنيفة بدون مبرر أو مسوغ ، وكيف يكون ذلك ؟ وهو عتلاق من العاتقة الرواد الأوائل : في الفقه والتشريع الإسلامى والأصول ، ويعد في طليعة الرعيل الأول ، الذين أدوا خدمات جليلة للإسلام والمسلمين ، اكتسب ثناء رجال أجلاء ، خلدهم التاريخ بين صفحاته مكانة مرموقة ، على رأسهم ابن معين ، وأبو حنيفة ليس بالمعصوم ، ويجوز عليه ما يجوز على غيره وعدالته ثابتة من طرق صحيحة لا شك فيها ولا ريب لمن أنصف ، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا صفوة الخلق صلوات الله وسلامه عليه ، ولأقول هذا دعابة لتقليده ، فالمسلمون والحمد لله لهم في كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين ما يغنيهم عن تقليد أى شخص كان .

قال رجل للنبي ﷺ: أقرأ خلف الإمام ، أو أنصت ؟ قال : « بل أنصت ، فإنه يكفيك » أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف . وحمل البيهقي هذه الأحاديث على ماعدا الفاتحة . واستدل بحديث عبادة : أن النبي ﷺ صلى الفجر ثم قال : لعلمكم تقرءون خلف إمامكم ؟ قلنا : نعم ، قال : فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب . وأخرجه أبو داود بإسناد رجاله ثقات . وبهذا يجمع بين الأدلة المثبتة للقراءة ، والنافية لها ، والله أعلم .

قوله : وعليه إجماع^(٢) الصحابة كذا قال ، وإنما ثبت ذلك عن ابن عمر وجابر وزيد ابن ثابت وابن مسعود . وجاء عن سعد وعمر وابن عباس وعلى ، أما الثلاثة الأول : فعند الطحاوي من طريق عبيد الله بن مقسم : أنه سأل ابن عمر وزيد بن ثابت وجابر فقالوا : لا نقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات ، وقد تقدم عن جابر من وجه آخر . وعن ابن عمر من وجه آخر وهو في الموطأ عنهما . وأما عن ابن عباس فقال محمد بن الحسن في الآثار عن حماد بن سلمة عن أبي جرة قلت لابن عباس : أقرأ والإمام بين يدي ؟ قال : لا ، وستأتي الإشارة إلى أقوال الباقيين بعد قليل . وقد أثبت البخاري عن عمر وأبي بن كعب وحذيفة وأبي هريرة وعائشة وعبادة وأبي سعيد في آخرين أنهم كانوا يرون القراءة خلف الإمام .

قوله : لأن الاستماع فرض بالنص . البيهقي عن مجاهد : كان رسول الله ﷺ يقرأ في الصلاة ، فسمع قراءة فتى من الأنصار ، فنزل : « وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » وهذا مرسل . وللدارقطني من حديث أبي هريرة : نزلت هذه الآية في رفع الصوت وهم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة . وعن عبد الله بن مغفل : إنما نزلت هذه الآية في القراءة خلف الإمام ، أخرجه ابن مردويه .

١٩٩ — حديث : « وإذا قرأ فأنصتوا » مسلم من حديث أبي موسى . وأخرجه أبو داود وطعن في هذه الزيادة ، وكذا البخاري في جزء القراءة . وقال ابن سفيان صاحب مسلم سمعت أبا بكر ابن أخت أبي النضر يقول لمسلم : إن هذا الحديث طعن فيه ، فقال : أتريد أحفظ من سليمان التيمي . وقال البزار : لا نعم أحداً قال فيه : « وإذا قرأ فأنصتوا » ، إلا سليمان التيمي . لكن حدثنا القطعي عن سالم بن نوح عن عمر بن عامر عن قتادة مثله . وأخرجه ابن عدى من طريق عمر بن عامر وسعد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، وقال : هذه الزيادة أشهر بسليمان التيمي منها .

(٢) كيف يكون ذلك ؟ وقد قال بالقراءة خلف الإمام أكثر الصحابة .

وفي الباب : عن أبي هريرة أخرجه أبو داود ، وقال : هذه الزيادة ليست بمحفوظة ، وأخرجه النسائي والدارقطني ، ونقلوا عن مسلم : أنه صححها . وفي الباب عن أبي الدرداء : سئل رسول الله ﷺ أنى كل صلاة قراءة ؟ قال : « نعم » ، قال رجل من الأنصار : وجبت هذه ؟ فقال : « ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم » أخرجه النسائي ، وبين أنها من قول أبي الدرداء ، أدرجت . وعن أنس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : أتقرءون في صلاتكم خلف الإمام ، والإمام يقرأ ؟ فسكتوا ، فقالها ثلاثاً ، فقالوا : إنا لنفعل ، قال : « لا تفعلوا » أخرجه الطحاوى . ولكن أخرجه ابن حبان وزاد في آخره : وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه . وعن عمران بن حصين : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بالناس ، ورجل يقرأ خلفه ، فلما فرغ قال : « من ذا الذى يخالفنى سورة كذا » فنهام عن القراءة خلف الإمام » أخرجه الدارقطني وقال : تفرد به خجاج بن أرطاة ، يقول : فنهام عن القراءة خلف الإمام ، قال البيهقي : ويدل على إدراجها : أن مسلماً أخرج الحديث من طريق شعبة ، فقال فيه ، قال شعبة : قلت لقتادة : كأنه كرهه ، قال : لو كرهه لنهى عنه .

قوله : ويستحسن — يعنى القراءة — خلف الإمام عن محمد احتياطاً ، وتكرره عندهما لما فيه من الوعيد ، كأنه يشير بالاحتياط إلى إيجاب من أوجه ، وبالوعيد إلى ما رواه محمد بن الحسن عن داود بن قيس ، أخبرني بعض ولد سعد ، أن سعداً قال : وددت أن الذى يقرأ خلف الإمام في فيه جرة ، وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والدارقطني موقوفاً ، بلفظ : في فيه حبر . وروى محمد أيضاً عن داود بن قيس عن ابن عجلان : أن عمر قال مثله ، وكذا أخرجه عبد الرزاق . وعن إبراهيم قال عبد الله : وددت أن الذى يقرأ خلف الإمام ملىء فوه نكتاً ، ذكره البخارى في جزء القراءة . قال وفي رواية : رصباً .

وعن على : من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة ، أخرجه ابن أبي شيبة . وعبد الرزاق والدارقطني موقوفاً ، وضعفه البخارى في جزء القراءة ، وقال ابن حبان في ترجمة عبد الله ابن أبي ليلى من الضعفاء : هذا باطل ، وعن زيد بن ثابت رفعه : « من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له » ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء ، وابن الجوزى من طريقه ، واتهم فيه أحمد ابن على بن سليمان . وعن أنس رفعه : « من قرأ خلف الإمام ملىء فوه ناراً » ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء ، واتهم فيه مأمون بن أحمد أحد الكذابين .

وقال البخارى في جزء القراءة حديث : « من كان له إمام » لم يثبت لأنه إما مرسل ،

ولما ضعيف ، ولو ثبت لكان الفاتحة مستثناة كما قال ﷺ : « جعلت لى الارض مسجداً » واستثنى فى حديث آخر : المقبرة . وأما حديث سعد : ففیه ابن نجاد ، ولا يعرف ، وشيخه لم يسم . وأما حديث ابن مسعود : فلا يصح ولا يشبه كلام أهل العلم ، لأنه لا يحل لأحد أن يمتنى أن تملأ أفواه أصحاب رسول الله ﷺ : كعمر وحذيفة وأبى وعائشة ، رضفاً ولا تنثاً ، وأما حديث زيد بن ثابت : فمتقطع ولا يعرف سماع بعضهم من بعض ، ولا يصح مثله ، قال : ويقال لمن منع القراءة خلف الإمام : أجمع أهل العلم وأنت ، على أن الإمام لا يتحمل عن القوم فرضاً إلا هذا الفرض ، فقلت أنت : يتحمله عنهم ، وقلت : لا يتحمل عنهم شيئاً من السنن : كالثناء والتسبيح ، فصار الفرض عندك أهون من التطوع ، وقال : وحديث : « إذا قرأ فأنصتوا » قلت لم يثبت ، ولو ثبت فنحن نقول به ، ونقول : إنما يقرأ خلف الإمام عند سكوته ، فقد روى سمرة : كان للنبي ﷺ سكتتان : سكتة حين يكبر وسكتة حين يفرغ من قراءته . وقد صرح بذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وسعيد بن جبیر ، وميمون بن مهران ، قالوا : يقرأ عند سكوت الإمام ، عملاً بالحديثين : « لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب ، وبالإحصاء ، والله أعلم .

باب الإمامة

٢٠٠ — حديث : أن النبي ﷺ قال : « الجماعة من سنن الهدى لا يتخلف عنها إلا منافق ، لم أره مرفوعاً ، وإنما لمسلم من حديث ابن مسعود : علمنا رسول الله ﷺ سنن الهدى ، وإن من سنن الهدى الصلاة فى المسجد الذى يؤذن فيه ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عن الصلاة إلا منافق ، وفى لفظ له : « من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات حيث ينادى بهن ، فإن الله شرع سنن الهدى ، وإنهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم فى بيوتكم كما يصلى هذا المتخلف فى بيته لتركتم سنة نبيكم ﷺ ، واقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق .

ومن الأحاديث الدالة على وجوب الجماعة

حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لقد ممت أن آمر المؤذن فيؤذن ، ثم آمر رجلاً فيصلى بالناس ، ثم أنطلق معى برجال معهم حزم الحطب ، إلى قوم يتخلفون عن الصلاة ، فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » متفق عليه . ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا أنه قال :

« يتخلفون عن الجمعة » . وعن أبي رزين عن عمرو بن أم مكتوم قال : جئت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يا رسول الله ، أنا ضريب شاسع الدار ، ولئى قائد لا يلائمنى فهل تجد لى رخصة أن أصلى فى بيتى ؟ قال : أسمع النداء ؟ قلت : نعم ، قال : ما أجد لك رخصة ، أخرجه أبو داود وابن ماجه .

وأخرجه أبو داود والنسائى والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبى لىلى عن ابن أم مكتوم : أنه قال : يا رسول الله : إن المدينة كثيرة الهوام والسباع ، فقال : تسمع حى على الصلاة ؟ قال : نعم قال : ففى هلا ، قال النسائى : رواه بعضهم عن ابن أبى لىلى مرسل . وعن أبى هريرة : ألقى النبى صلى الله عليه وسلم رجل أعمى ، فقال يا رسول الله : ليس لى قائد يقودنى إلى المسجد ، فرخص له أن يصلى فى بيته ، فلما ولى دعاه ، فقال له : هل تسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم ، قال : « فأجب » أخرجه مسلم . وعن ابن عباس رفعه : « من سمع النداء فلم يمنع من اتباعه عذر ، قالوا : وما العذر ؟ قال : خوف أو مرض ، لم تقبل منه تلك الصلاة » أخرجه أبو داود من طريق أبى جناب ، عن مغراء العبدى عن عدى بن ثابت ، عن سعيد بن جبیر عنه . وأخرجه ابن ماجه من رواية شعبة ، عن عدى بلفظ : « من سمع النداء فلم يأت ، فلا صلاة له إلا من عذر » وصححه الحاكم .

ومن الأحاديث الدالة على صحة صلاة المنفرد

حديث ابن عمر رفعه : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » وفى رواية « يزيد على صلاته وحده » متفق عليه . وعن أبى سعيد نحوه ، وقال : « بخمس وعشرين » أخرجه البخارى . وعن أبى هريرة رفعه : صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً » متفق عليه . وفى لفظ : « صلاة الجميع تفضل على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة » : وفى رواية : « على صلاة الرجل فى بيته ، وسوقه » . وفى رواية لأبى داود : « فإن صلاها فى فلاة فأتى ركوعها وسجودها بلغت خمسين » وصححه الحاكم . وعن أبى بن كعب رفعه : « صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده » الحديث ، أخرجه أبو داود والنسائى . وعن قباث بن أشيم نحوه ، أخرجه البيهقى . وعن عثمان رفعه : « من صلى العشاء فى جماعة فكأنه قام نصف الليل ، ومن صلى الصبح فى جماعة فكأنه قام الليل كله » أخرجه مسلم . وفى رواية أبى داود والترمذى : ومن صلى العشاء

والصبح . وعن أبي الدرداء رفعه : « ما من ثلاثة في قرية لا تقام فيها الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان » الحديث ، أخرجه أبو داود والنسائي .

٢٠١ — حديث : « يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء ، فأعلمهم بالسنة » مسلم والأربعة من حديث أبي مسعود بهذا ، وزاد : « فإن كانوا في السنة سواء ، فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء ، فأقدمهم سلماً » وفي رواية : « سنأ ، الحديث . وصححه ابن حبان وأخرجه الحاكم وقال : بدل قوله بالسنة ، فأفقههم فقهاً ، ثم قال : فأكبرهم سنأ ، واعترف أن مسلماً أخرجه ، قال : ولفظ الفقه عزيزة غريبة . وأخرجه من وجه آخر فيه ضعف بلفظ : « يؤم القوم أقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء ، فأفقههم في الدين ، فإن كانوا في الفقه سواء ، فأقرأهم للقرآن » وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة .

وفي الباب : حديث عمرو بن سلة الجرمي : « وإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدم ، وليؤمكم أكثركم قرآناً » الحديث ، أخرجه البخاري .

حديث : « من صلى خلف عالم تقي ، فكأنما صلى خلف نبي » لم أجده وقد روى الحاكم والطبراني من حديث مرثد بن أبي مرثد الغنوي : « إن سرکم أن تقبل صلاتکم فليؤمکم خيارکم ، وفي رواية الطبراني : « علماؤکم ، فإنهم وفدکم فيما بینکم وبين ربکم » . وأخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ : « اجعلوا أئمتکم خيارکم ، فإنهم وفدکم فيما بینکم وبين ربکم » .

٢٠٢ — حديث : « وليؤمكما أكبركما » متفق عليه من حديث مالك بن الحويرث بلفظ : « إذا حضرت الصلاة فأذنا ، ثم أقيما ، وليؤمكما أكبركما ، وله عندهم طرق وألفاظ .

٢٠٣ — حديث : « صلوا خلف كل بر وفاجر » الدارقطني من طريق مكحول عن أبي هريرة رفعه به وزاد : « وصلوا على كل بر وفاجر ، وجاهدوا مع كل بر وفاجر » قال الدارقطني : مكحول لم يسمع من أبي هريرة ورجاله ثقات ، وهو عند أبي داود من هذا الوجه بلفظ : « الجهاد واجب مع كل أمير ، برأ كان أو فاجراً ، والصلاة واجبة خلف كل مسلم برأ كان أو فاجراً ، وإن عمل الكبائر » . وله طريق أخرى عند الدارقطني موصولة إلا أن فيها : عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة وهو ضعيف ، ولفظه : « سيليكم بعدى البر والفاجر ، فاسموا وأطيعوا ، وصلوا وراءهم » .

وفي الباب : عن واثلة بن الأسقع رفعه : « لا تكفروا أهل قبلكم ، وإن عملوا الكبائر ووصلوا مع كل إمام ، وجاهدوا مع كل أمير ، وصلوا على كل ميت من أهل القبلة » ، أخرجه ابن ماجه ، بإسناده . وعن ابن عمر رفعه : « صلوا على من قال : لا إله إلا الله ، وصلوا وراء من قال : لا إله إلا الله » ، أخرجه الدارقطني وأبو نعيم في الحلية ، وإسناده ضعيف ، وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى واهية ، وأخرجه أيضاً عن ابن مسعود رفعه قال : ثلاث من السنة : الصلاة خلف كل إمام ، لك صلاته ، وعليه إثمه ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده ساقط ، وأخرجه من حديث علي رفعه : « من أصل الدين الصلاة خلف كل بر وفاجر » ، وإسناده واه . قال الدارقطني : ليس في هذه الأحاديث شيء يثبت ، وعن أبي الدرداء رفعه : « لا تكفروا أحداً من أهل القبلة ، وصلوا خلف كل إمام ، وجاهدوا مع كل أمير » ، أخرجه العقيلي ، وإسناده ضعيف .

٢٠٤ - حديث : « من أم قوماً فليصل بهم صلاة أضعفهم ، فإن فيهم المريض والكبير وذا الحاجة » ، لم أجده بهذا اللفظ ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رفعه : « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ، فإن فيهم الضعيف والسقيم والكبير » ، وفي لفظ لمسلم « والمريض » ، وفي لفظ له : « الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة » ، وأخرجاه عن أبي مسعود نحوه في قصة ، وعن جابر قال : صلى معاذ لأصحابه العشاء فطول عليهم ، الحديث بطأوله ، متفق عليه ، ولأبي داود من حديث حزم بن أبي كعب في قصة معاذ ، فقال النبي ﷺ : لا تكن فتاناً الحديث ، وعن عثمان بن أبي العاص قال : آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أمت قوماً فأخف بهم الصلاة ، وفي رواية : فإن فيهم الكبير والضعيف ، وإن فيهم ذا الحاجة ، وإذا صلى أحدكم وحده فليصل كيف شاء ، أخرجه مسلم .

٢٠٥ - حديث عائشة : أنها أمت نسوة في المكتوبة فقامت بينهن وسطاً ، الحاكم بإسناده فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف ، لكن تابعه ابن أبي ليلى عند ابن أبي شيبة ، وأخرجه عبد الرزاق والدارقطني ، بإسناده أصح منه ، وأخرجه محمد بن الحسن من رواية إبراهيم النخعي عن عائشة : أنها كانت تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً ، وأخرج الشافعي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة عن أم سلمة نحوه ، وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عنها ، وأخرج أبو داود من حديث أم ورقة بنت نوفل : أن النبي ﷺ أذن لها أن تتخذ في دارها مؤذناً لها وأمرها

أن تؤم أهل دارها ، وأخرج الحاكم وزاد : في الفرائض وعن أسماء ^(١) بنت أبي بكر قالت : ليس على النساء أذان ، ولا إقامة ولا جمعة ، ولا تتقدمهن امرأة ، ولكن تقوم وسطهن ، أخرجه ابن عدى . وعن ابن عباس قال : تؤم المرأة النساء ، تقوم في وسطهن ، أخرجه عبد الرزاق قوله : وحمل فعلها الجماعة على ابتداء الإسلام ، كذا قال في المبسوط ، والمحيط ، واستبعد ، بعضهم : بأن عائشة إنما أمتن بعد أن بلغت ، ولم تبلغ إلا بالمدينة ، ثم قال يحتمل أن يكون منسوخاً وتعقب : بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال .

٢٠٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بـابن عباس فأقامه عن يمينه ، متفق عليه في قصة .

٢٠٧ — حديث ابن مسعود : أنه أم اثنتين فتوسطهما ، مسلم من رواية إبراهيم عن علقمة والاسود : أنهما دخلا على عبدالله ، فقام بينهما ، فجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر عن شماله ، الحديث . وفي آخره : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل . وأغرب ابن عبد البر والمنذرى والنوى ، فقالوا : إن الصحيح وقف هذا الحديث ، زاد المنذرى والنوى : إن مسلماً أخرجه موقوفاً . وأخرج أبو داود مرفوعاً وإسناده ضعيف ، كذا قال : وهو في مسلم من ثلاث طرق ، ثالثها مرفوعة . وأخرجه أحمد ^(١) من وجه آخر عن عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه قال : دخلت أنا وعلقمة على ابن مسعود بالهاجرة ، فلما زالت الشمس أقام الصلاة ، فقامت أنا وصاحبي خلفه ، فأخذ بيدي ويدي صاحبي ، فجعلنا عن يمينه ويساره ، وقام بيننا وقال : هكذا كان رسول الله ﷺ يصنع .

وقد روى الطحاوى من حديث ابن سيرين قال : لأرى ابن مسعود فعل هذا : لإلصيق المسجد ، أو لعذر آخر .

٢٠٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم تقدم على أنس واليتم حين صلى بهما ، متفق عليه من حديث أنس مطولاً .

وفي الباب : عن جابر قال : قام النبي ﷺ فقامت عن يساره ، فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر ، فقام عن يساره ، فأخذ بأيدينا جميعاً ، فدفعنا حتى أقامنا خلفه ، أخرجه مسلم .

٢٠٥ — (١) وفيه : الحكم بن عبدالله بن سعد ، ضعيف .

٢٠٧ — (١) وفيه محمد بن إسحاق ، وقد عنعن ، وهو مدلس

٢٠٩ — حديث : « أخروهن من حيث أخرهن الله تعالى » لم أجده مرفوعاً ، وهو عند عبد الرزاق والطبراني من حديث ابن مسعود موقوفاً في حديث أوله : كان الرجل والمرأة في بني إسرائيل يصلون جميعاً ، الحديث . ويهم من عزاه لدلائل النبوة البيهقي مرفوعاً ، وزعم السروجي عن بعض مشائخه : أنه في مسند رزين . وفي الباب : عن أبي هريرة رفعه : « خير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وخير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » أخرجه مسلم وغيره . وعن أبي مالك الأشعري : أنه أم قومه وصف الرجال في أدنى الصف ، وصف الولدان خلفهم ، وصف النساء خلفهم ، أخرجه أحمد . موقوفاً . لكن قال فيه : حتى أريكم صلاة رسول الله ﷺ . وأخرجه ابن أبي شيبة والطبراني من وجه آخر ، فصرح برفعه ، وكذلك الحارث بن أبي أسامة .

٢١٠ — حديث : « ليلني منكم أولو الأحلام والنهي » مسلم والثلاثة من حديث عبدالله بن مسعود رفعه بهذا ، وزاد « ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، ولإيكم ههنا الأسواق » . وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه ، مثله دون قوله : ولا تختلفوا إلى آخره ، وأخرجه الحاكم من حديث البراء في أثناء حديث .

قوله : لأنها عرفت — مفسدة — بالنص ، يعني المرأة كأنه يشير إلى حديث « أخروهن ، وقد تقدم .

٢١١ — حديث : صلاة المنفرد خلف الصف ، البخاري وأبو داود عن أبي بكرة : أنه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع ، فركع دون الصف ، ثم دب حتى انتهى إلى الصف ، فلما سلم النبي ﷺ من صلاته ، قال : « إني سمعت نفساً عالياً فأيقم الذي ركع ؟ » فقال أبو بكرة : أنا خشيت أن تفوتني الركعة فركعت دون الصف ، ثم لحقت ، فقال : « زادك الله حرصاً ولا نعد ، لفظ أبي داود ، وزاد البخاري في جزء القراءة خلف الإمام : « ولا نعد ، صل ما أدركت ، واقض ما سبقت » وجاء في المنع حديث وابصة ، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه : أن رجلاً صلى خلف الصف وحده ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ، وصححه ابن حبان . وأخرجه البزار وضعفه . ولا بن حبان والبزار من حديث عبد الرحمن بن علي بن شيبان ، عن أبيه قال : صلينا وراء النبي ﷺ . فلما قضى الصلاة رأى رجلاً فرداً يصلي خلف الصف ، فوقف عليه حتى انصرف ، وقال له : « استقبل

صلاتك فإنه لا صلاة لمن صلى خلف الصف وحده ، وأخرجه البزار من حديث ابن عباس نحوه .

ومن أحاديث الجواز

حديث أنس : فصففت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا ، متفق عليه . ونبه ابن حبان على أن الحديث الذى فيه ، وقامت أم سليم ، وأم حرام خلفنا ، كان فى قصة أخرى . وعن مقاتل بن حبان : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن جاء رجل فلم يجد أحداً ، فليختلج إليه رجلاً من الصف ، فليقم معه ، فما أعظم المختلج » أخرجه أبو داود فى المراسيل .

٢١٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعداً ، والناس خلفه قيام ، متفق عليه من حديث عائشة . وأما حديث : « وإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعون » فمتفق عليه من حديث أنس وأبى هريرة ، وعائشة . ولمسلم عن جابر نحوه . وفى أحاديثهم أنه ﷺ لما صلوا خلفه قياماً وهو قاعد ، أشار إليهم أن اجلسوا ، ووقع فى رواية حميد عن أنس مخالفة ولفظه : فصلى بهم جالساً وهم قيام ، فلما سلم قال : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، وذكرها ابن حبان فى صحيحه . واستدل بحديث الجابر على أنهما صلاتان ، إحداهما : كانت نافلة ، فأقرهم ، والأخرى : كانت فريضة ، فأشار إليهم أن اجلسوا . وبما يدل على أن التطوعات يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الفرائض ، حديث أنس رفعه : « إياك والالتفات فى الصلاة ، فإنها هلكة » فإن كان لابد ، فى التطوع لا الفريضة ، أخرجه الترمذى .

وقد توقف بعضهم فى الاستدلال بحديث عائشة ، بأنه اختلف فى صلاة النبي ﷺ فى مرضه ، هل كان إماماً أو مأموماً خلف أبى بكر ؟ وأجيب بأن الصواب الحمل على التعدد .

وقد وقع فى بعض طرقه الصريحة : أن الناس كانوا يأتون بأبى بكر ، وأبو بكر يأتهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، لكن تعقبه بعضهم : بأنه تجوز صلاة القائم خلف من شرع قائماً ، ثم قعد لعذر ، وهذا منه لأن فى بعض طرقه أن النبي ﷺ أخذ فى القراءة من حيث انتهى أبو بكر ، أخرجه أحمد وابن ماجه من حديث ابن عباس ، والبزار من حديث العباس .

واعترض أيضاً باحتمال أن يكون ذلك لبيان الجواز لالفسخ الأمر بالقعود أصلاً ، فإن الوجوب إذا نسخ بقى الجواز . وأصرح ما ورد فى ذلك ما أخرجه الدارقطنى من طريق

الشعبي رفعه : « لا يؤمن أحد بعدى جالساً » وهذا مع إرساله ، من رواية جابر الجعفي أحد الضعفاء . وقد قال الدارقطني : إنه تفرد به .

٢١٣ — حديث : « المفترض خلف المنفل » احتج من أجازة بقصة معاذ ، واحتج من منع بعموم قوله : فلا تختلفوا عليه ، والحديثان متفق عليهما . وقد نوزع كل في استدلاله بطول شرحه ، ومحلّه كتب الشروح . والله أعلم . ويترجح الجواز بثبوت الأحاديث في صلاة الخوف . وحديث إعادة الجماعة ، عن أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر رجلاً يصلي وحده ، فقال : « ألا رجل يتصدق على هذا » فيصلي معه ، أخرجه الترمذی وابن خزيمة والحاكم .

وفي الباب : عن أبي أمامة ، وأبي موسى ، والحاكم بن عمرو ، ذكرها الترمذی . وعن أنس عند الدارقطني بسند جيد . وعن عقبة بن مالك عنده بسند ضعيف . وعن سلمان عند البرار .

٢١٤ — حديث : « من أم قوماً ثم ظهر أنه كان محدثاً أو جنباً ، أعاد صلاته ، وأعادوا ، لم أجده مرفوعاً .

وأخرجه محمد بن الحسن عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار : أن علياً قال في الرجل يسلي بالقوم جنباً ، قال : يعيد ، ويعيدون . وأخرجه عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار ، لكن قال عن أبي جعفر : أن علياً صلى بالناس وهو جنب ، أو على غير وضوء ، فأعاد ، وأمرهم أن يعيدوا ، فلعلهما أثران . وأخرج الدارقطني من وجه آخر ، عن علي : أنه صلى بالقوم وهو جنب . فأعاد ، ثم أمرهم فأعادوا ، وإسناده واه . وروى عبد الرزاق^(١) من طريق القاسم عن أبي أمامة : أن عمر صلى بالناس وهو جنب ، فأعاد ، ولم يعد الناس ، فقال له علي : قد كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا ، فرجعوا إلى قول علي ، قال القاسم : وقال ابن مسعود ، مثل قول علي ، وإسناده واه .

٢١٤ — (١) وفيه : عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم . والاول ضعفه أحمد . وقال أبو زرعة : صدوق ، وقال النسائي : لا بأس به . والثاني : قال فيه البخاري : منكر الحديث .

وفى الباب : عن سعيد بن المسيب ، أن النبي ﷺ صلى بالناس وهو جنب ، فأعاد ، وأعادوا . وأخرجه الدارقطنى وهو مع إرساله من رواية جابر البياضى وهو واه ، وأما ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة ، وأبو داود من حديث أبي بكرة : أن النبي ﷺ صلى فذكر أنه جنب ، فخرج فاغتسل ، ثم رجع ، فأمر بهم ، فحملوا على أنه تذكر قبل أن تدخل فى الصلاة ، وقد جاء التصريح به فى بعض الطرق ، أو أنه لما رجع استأنف .

واستدل من لم يوجب الإعادة بحديث أبي هريرة : « الإمام ضامن ، أخرجه أحمد^(٢) وأبو داود والترمذى ، بإسناد رجاله ثقات ، لكن فيه اضطراب . وعن أبي هريرة رفعه : « يصلون ، فإن أصابوا فلحكم ، وإن أخطأوا فلحكم وعليهم » أخرجه البخارى . وفى الاستدلال بهذا نظر . وعن البراء رفعه : « أيما إمام سهى فصلى بالقوم وهو جنب ، فقد مضت صلاتهم ، فليغتسل هو ، ثم ليعد صلاته » الحديث ، أخرجه الدارقطنى بإسناد فيه ضعف وانقطاع ، فلو صح لكان نصاً فى المسألة ، والله المستعان .

باب الحدث فى الصلاة

٢١٥ — حديث : « من قام ، أو رعى فى صلاته ، فليتنصرف وليتوضأ ، وليبن على صلاته ما لم يتسكلم » تقدم فى نواقض الوضوء من حديث عائشة وأبي سعيد وغيرهما . ويعارضه حديث على بن طلق رفعه : « إذا فسا أحدكم فى الصلاة ، فليتنصرف ، فليتوضأ ، وليعد صلاته » أخرجه أصحاب السنن الثلاثة ، وصححه ابن حبان . وعن ابن عباس رفعه : « إذا رعى أحدكم فى صلاته ، فليتنصرف ، فليغتسل عنه الدم ، ثم ليعد وضوءه ، وليستقبل صلاته » أخرجه الدارقطنى والطبرانى ، وفى إسناده سليمان بن أرقم ، وهو ضعيف .

٢١٦ — حديث : « إذا صلى أحدكم فقام أو رعى ، فليضع يده على فمه ، وليقدم من لم يسبق بشيء » ، لم أجده هكذا . وأخرج أبو داود وابن ماجه ، من حديث عائشة^(١) :

(٢) حديث أحمد : ليس فى سنده اضطراب ، وسنده على شرط مسلم .

٢١٦ — (١) رواه أيضاً : الدارقطنى ، والبيهقى ، والحاكم على شرطهما ، وأقره

« إذا صلى أحدكم فأحدث ، فليأخذ بأنفه ، ثم لينصرف » . وأخرج الدارقطني عن علي موقوفاً (٢) : إذا أم القوم فوجد في بطنه رزءاً أو رعافاً أو قيئاً فليضع ثوبه على أنفه وليأخذ بيد رجل من القوم فليقدمه .

٢١٧ - حديث : « إذا قلت هذا ، أو فعلت هذا ، فقد تمت صلاتك ، تقدم وفي الباب عن عبد الله (١) بن عمرو رفعه : « إذا قضى الإمام الصلاة ، وقعد فأحدث قبل أن يتكلم ، فقد تمت صلاته ، ومن كان خلفه من أتم الصلاة ، أخرجته أبو داود والترمذي والدارقطني وإسحاق والطحاوي . وروى البيهقي ، عن عطاء قال : كان رسول الله ﷺ إذا قعد في آخر صلاته قدر التشهد ، أقبل على الناس بوجهه ، وذلك قبل أن ينزل التسليم .

وعن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من التشهد أقبل علينا بوجهه ، وقال : « من أحدث حدثاً بعد ما يفرغ من التشهد ، فقد تمت صلاته » . أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة عمرو بن ذر من طريقه ، عن عطاء عنه . ورواه من وجه آخر عن عطاء مرسلًا . وروى ابن أبي شيبه من طريق الحارث عن علي : « إذا جلس الإمام في الرابعة ، ثم أحدث ، فقد تمت صلاته ، فليقم حيث شاء » . وأخرجه البيهقي من طريق عاصم بن ضمرة عن علي وزاد : « قدر التشهد » .

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

٢١٨ - قوله : ومفرغه الحديث المعروف ، كأنه يشير إلى حديث : « رفع عن أمي الخطأ والنسيان » لم أجده بهذا اللفظ ، وإنما أخرج ابن عدي من طريق الحسن عن أبي بكرة رفعه : « رفع الله تعالى عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ ، والنسيان ، والأمر بكرهون عليه » ، وفي إسناده جعفر بن جسر بن فرقد ، حدثني أبي عن الحسن بهذا ، وزاد : قال الحسن :

(٢) الحديث مع كونه موقوفاً فهو ضعيف لأن فيه جابر الجعفي ، ضعفه الجمهور .

٢١٧ - (١) رواه أيضاً : أحمد ، والطيايلى ، وفيه : عبد الرحمن بن زياد الإفريقي ، وهو ضعيف ، وفيه : عبد الرحمن بن رافع ، قال البخاري : في حديثه مناكير ، وقال أبو حاتم : شيخ حديثه منكر ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : لا يحتج بخبره إذا كان من رواية ابن زياد ، وإنما وقع المناكير من أجله .

« قول باللسان » ، فأما اليد فلا . وروى ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس بلفظ : « إن الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، ويصحح ابن حبان ، لكن أدخل بين عطاء ، وابن عباس : عبيد بن عمير ، وأخرجه الحاكم أيضاً ، لكن قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس بهذا . وعن مالك عن نافع عن ابن عمر . وعن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر ، فقال : هذه أحاديث منكرة ، كأنها موضوعة ، ولا يصح هذا الحديث ، ولا يثبت إسناده . وحديث ابن عمر أخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة مالك ، وقال العقيلي : تفرد به ابن مصفى عن الوليد . وفي الباب : عن أبي ذر (١) أخرجه ابن ماجه . وعن ثوبان وأبي الدرداء أخرجهما الطبراني (٢) .

٢١٩ — حديث : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هي التسبيح والتلهيل . وقراءة القرآن ، مسلم عن معاوية بن الحكم قال : بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ عطس رجل من القوم ، فقلت له : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، الحديث . وفيه : إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وإنما هو التسبيح والتكبير ، وقراءة القرآن . وأخرجه الطبراني بلفظ : إن هذه الصلاة لا يحل فيها شيء من كلام الناس .

وفي الباب : عن جابر رفعه : « الكلام ينقض الصلاة ، ولا ينقض الوضوء » ، أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف . وقال البيهقي : الصحيح موقوف . وفي الصحيح عن جابر : أن النبي ﷺ قال له : « لم يمنعني أن أكلبك إلا أني كنت أصلي » ذكره في قصة . وعن زيد بن أرقم في قصة : « وإن مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة » . وعن ابن مسعود نحوه ، وفيه : إن في الصلاة شغلا . واحتج من لم ير الكلام مفسداً بقصة ذي اليمين ، وهي في الصحيح من حديث أبي هريرة ، وفيه : فقام ذو اليمين ، فقال يا رسول الله : أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : ما يقول ذو اليمين ؟ قالوا : صدق ، لم تصل إلا ركعتين . وفي رواية قال : « لم أنس ولم تقصر » ، وفي رواية : « كل ذلك لم يكن » ، قال : قد كان بعض ذلك .

وفي الباب : في الصحيح أيضاً ، عن عمران بن (١) حصين ، وسماء الخرباق . وعن ابن عمر عند أبي داود وابن ماجة وابن خزيمة والدارقطني ، فقال : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال : « ما قصرت ، ولا نسيت » قال : إنك صليت ركعتين ، قال صلى الله عليه وسلم : « أكما يقول ذو اليمين ؟ » قالوا : نعم . وعن معاوية بن خديج : أن رسول الله ﷺ صلى يوماً فسلم ، وقد بقيت من الصلاة ركعة ، فأدركه رجل ، فقال : نسيت من الصلاة ركعة ، فرجع فدخل المسجد ، وأمر بلالا ، فأقام الصلاة ، فصلى للناس ركعة ، فأخبرت بذلك الناس ، فقالوا : هذا طلحة بن عبيد الله ، رواه أبو داود والنسائي والحاكم ، وهي قصة أخرى متأخرة عن الأولى قطعاً .

واختلف في الجمع : فمنهم من ادعى نسخ هذا ، وعمل بظاهر الأول ، وأن الكلام مفسد عمداً كان أم خطأ ، ومنهم من حمل النهي على العمد ، وما في هذه القصة على السهو ، وقد يرجح هذا بصنيع الصحابة بعد النبي ﷺ كما روى البيهقي ، عن ابن الزبير (٢) : أنه صلى بهم ركعتين من المغرب ، ثم سلم ، ثم قام إلى الحجر ليستله ، فسمح به القوم ، فقال : ما أتممتنا الصلاة ، فأشاروا أن لا ، فرجع فصلى الركعة الباقية ، ثم سجد سجدين ، فذكر ذلك لابن عباس ، فقال : ما أمارت عن سنة نبيه صلى الله عليه وسلم . ومنهم من قال : كان ما وقع في قصة ذي اليمين من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٢٠ — حديث : « إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح » ، متفق عليه . من حديث سهل بن سعد بلفظ : « من نابه شيء في صلاته فليسبح » ، فإنه إذا سبح التفت إليه ، وإنما التصفيق للنساء « وقع ذلك في قصة . وفي الصحيحين عن أبي هريرة رفعه : « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » .

٢١٩ — (١) عزاه الزيلعي في « نصب الراية » إلى البخاري ومسلم . وتعقبه صاحب « بغية الأمل » فقال : حديث عمران هذا أخرجه مسلم ، وأما البخاري : فلم أجد فيه هذا الحديث ، والله أعلم ، وأخرجه أبو داود ، وابن ماجة اه . وأنا فلتشت عليه في البخاري في مظانه فلم أجده . (٢) رواه أيضاً : أبو داود الطيالسي ، وفيه : غسل بن سفيان ، ضعيف ، ورواه الطحاوي ، وفيه جابر ، وهو ضعيف ، ورواه البيهقي من طريق أخرى ، وفيه : الحارث بن عبيد ، ضعفه ابن معين .

٢٢١ - حديث : « لا يقطع الصلاة مرور شيء » ، أبو داود والدارقطني من حديث أبي سعيد به ، وزاد : « وادروا ما استطعتم ، فإنما هو شيطان » ، وثني إسناده بجلالده ، وهولين . وعن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر ، قالوا : « لا يقطع الصلاة شيء » . وادروا ما استطعتم ، أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف . وأخرجه مالك في الموطأ موقوفاً على ابن عمر . وأخرج الطبراني في الأوسط عن جابر مثله في قصة . وأخرج الدارقطني من رواية عمر بن عبد العزيز ، عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس ، فرب بين أيديهم حمار ، فقال عياش بن أبي ربيعة : سبحان الله ، فلما سلم ، قال : « من المسيح آتياً ؟ » قال : أنا يا رسول الله ، إني سمعت أن الحمار يقطع الصلاة ، فقال ﷺ : « لا يقطع الصلاة شيء » ، وإسناده حسن .

عن أبي أمامة رفعه : « لا يقطع الصلاة شيء » ، أخرجه الدارقطني أيضاً بإسناد ضعيف . ويعارض ذلك ما أخرجه مسلم من حديث أبي ذر رفعه : « يقطع صلاة الرجل - إذا لم يكن بين يديه ، كآخرة الرجل - المرأة والحمار والكلب الأسود ، الحديث . وأخرج عن أبي هريرة رفعه : « يقطع الصلاة : المرأة والكلب والحمار ، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرجل » ، قال الترمذي : قال أحمد : الذي لا أشك فيه : أن الكلب الأسود يقطع الصلاة ، وفي نفسى من المرأة والحمار شيء ، وإنما قال ذلك : لحديث عائشة أنها قالت : ما يقطع الصلاة ؟ قالوا : المرأة والحمار ، فقالت : إن المرأة إذا لدابة سوء ، قد رأيتني بين يدي رسول الله ﷺ معترضة كاعتراض الجنابة ، أخرجاه :

ولحديث ابن عباس : أنه مر على حمار ، فنزل عنه وأرسله بين يدي بعض الصف ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ، الحديث أخرجاه أيضاً . وأما الكلب فلم يتبع في الأحاديث الصحيحة ما يدفعه . وقد جاء التقييد في المرأة بالحائض ، أخرجه أصحاب السنن إلا الترمذي . عن ابن عباس مرفوعاً : « يقطع الصلاة : المرأة الحائض والكلب » . واختلف في رفعه ، ووقفه . ويعارضه حديث ميمونة : كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا حذاه وأنا حائض ، وربما أصابني ثوبه إذا سجد . وفي حديث عائشة عند مسلم نحوه ، وفيه : وعلى مرط وعليه بعضه .

٢٢٢ - حديث : « لو علم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الوزر لوقف أربعين » ، تفق عليه بمعناه ، من حديث أبي النضر عن بسر بن سعيد : أن زيد بن خالد أرسله إلى أبي .

جهيم يسأله ماذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي ؟ فقال : قال رسول الله ﷺ : « لو يعلم المار بين يدي المصلي ، ماذا عليه ، لكان أن يقف أربعين ، خيراً له من أن يمر بين يديه » . قال أبو النضر : لا أدري ، أقال أربعين يوماً ، أو شهراً ، أو سنة . ووقع في الأربعين للرهاوى : ماذا عليه من الإثم . وأخرج البزار من رواية ابن عيينة عن أبي النضر عن بسر ، أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد فذكره ، وقال : « أربعين خريفاً » . قال ابن عبد البر : روى ابن عيينة ، هذا الحديث مقلوباً ، جعل موضع زيد ، أبا جهيم ، وموضع أبي جهيم ، زيداً ، والقول عندنا قول مالك . وقد تابعه الثوري وغيره ، انتهى . ومتابعة الثوري عند ابن ماجة .

وأخرج رواية ابن عيينة بلفظ : أرسلوني إلى زيد بن خالد أسأله عن المرور بين يدي المصلي ، فأخبرني عن النبي ﷺ قال : « لأن يقوم أربعين ، خيراً له من أن يمر بين يديه » قال سفيان : « لا أدري أربعين سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة » انتهى ، فزاد ساعة ، وجعل الشك من سفيان : وأما البزار : فعين ميم الأربعين ، فقال : خريفاً ، وهذا اختلاف شديد على ابن عيينة ، وشيخ البزار فيه أحمد بن عبدة ، وشيخ ابن ماجة : هشام بن عمار . وقال ابن القطان : لا يتعين تخطية ابن عيينة ، لاحتمال أن يكون كل من زيد ، وأبي جهيم ، أرسل إلى الآخر ، ولأنه أحدهما كان يضبطها أربعين خريفاً ، والآخر لا يضبطها ، فحديث أبي النضر ، عن شيخه بالحديثين في وقتين انتهى ، ولا يخفى تسكفه . وقد روى ابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لو يعلم أحدكم ماله في أن يمر بين يدي أخيه في الصلاة معترضاً ، كان لأن يقيم مائة عام ، خير له من الخطوة التي خطاها » .

٢٢٣ — حديث : « إذا صلى أحدكم في الصحراء فليجعل بين يديه سترة ، لم أره بقيد الصحراء . وفي الباب أحاديث منها : عند الأربعة إلا الترمذي ، عن أبي سعيد رفعه : « إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة وليدن منها ، ولا يدع أحداً يمر بين يديه ، فإن جاء أحد يمر فليقاتله ، فإنه شيطان ، وعند ابن حبان والحاكم وأحمد وإسحاق ، من حديث ابن عمر : « إذا صلى أحدكم فليصل إلى سترة ، ولا يدع أحداً يمر بين يديه ، فإن أبي فليقاتله ، فإن معه القرين » لفظ ابن حبان .

وعن عبد الملك بن الربيع بن سبرة عن أبيه عن جده رفعه : « ليستتر أحدكم في صلاته ، ولو بسهم » ، أخرجه البخاري في ترجمة سبرة . وعن سهل بن أبي حثمة رفعه : « إذا صلى

أحدكم فليصل إلى ستره ، وليدن منها ، أخرجه الحاكم . وعن أبي هريرة^(١) رفعه :
« إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً ، فإن لم يجد فليصب عصاً ، فإن لم يكن معه
عصاً فليخطط خطأ ، ولا يضربه ماخر أمامه : أخرجه أبو داود وابن حبان .

٢٢٤ — حديث : « أيعجز أحدكم إذا صلى في الصحراء أن يكون أمامه مثل مؤخرة
الرجل ؟ » لم أجده بهذا اللفظ . وعند مسلم عن طلحة بن عبيد الله رفعه : « إذا جعلت بين
يديك مثل مؤخرة الرجل ، فلا يضرك من مر بين يديك » . وعن أبي ذر رفعه : « إذا قام
أحدكم يصلي ، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل ، أخرجه مسلم . وقد تقدم
حديث أبي هريرة في الذي قبله . وعن عائشة^(١) : سئل رسول الله ﷺ في غزوة تبوك
عن ستره المصلي ، فقال : « مثل مؤخرة الرجل » ، وفي الصحيحين من حديث أبي جحيفة :
أتيت النبي ﷺ وهو بالآبطح ، فقام وتوضأ ، فأذن بلال ، ثم ركعت له غزوة ، ثم قام
فصلى العصر ركعتين ، يمر بين يديه : الحمار والكلب لا يمنع .

واستدل من قال : لا يقطع الصلاة شيء ، بما روى ابن عباس أنه مر بين يدي النبي ﷺ
وليس شيء يستره عن الناس ، أخرجه البزار هكذا ، لكن الحديث في الصحيح : أن
ابن عباس مر بين يدي بعض الصف ، نعم عند أبي داود من حديث الفضل^(٢) بن عباس :
أتانا رسول الله ﷺ ونحن في بادية لنا ، ومعه عباس ، فصلى في صحراء ، ليس بين يديه
ستره ، وحجارة ، وكلبة تعبتان بين يديه ، فما بال ذلك .

٢٢٥ — حديث : « من صلى إلى ستره فليدن منها » ، أبو داود والنسائي وابن حبان
من حديث سهل بن أبي حشمة ، وزاد : لا يقطع الشيطان عليه صلاته . وأخرجه الطبراني
فقال عن سهل بن سعد ، بدل ابن أبي حشمة ، والإسناد واحد ، ولهذا قال أبو داود : اختلف
في إسناده . وأخرجه البزار والطبراني ، من حديث جبير بن مطعم . وعن بريدة نحوه أخرجه
البزار ، وتقدم قريباً حديث أبي سعيد .

٢٢٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد وصححه ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وفي إسناده ،
حريث ، الراوى عن أبي هريرة ، قال الطحاوى : مجهول . وكذلك قال ابن حجر في التقریب .
٢٢٤ — (١) رواه مسلم . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والدارقطني ،
والبيهقي ، وسكت عنه أبو داود ، والمنذرى .

٢٢٦ - قوله : ويجعل سترة على حاجبه الايمن ، أو الايسر ، به ورد الأثر ، يشير إلى حديث ضباعة بنت المقداد بن الأسود ، عن أبيها قال : ما رأيت رسول الله ﷺ يصلى إلى عود ولا عمود ولا شجرة ، إلا جعله على حاجبه الايمن أو الايسر ، ولا يصمد له صمداً ، أخرجه أبو داود ، وأحمد ، والطبرانى ، وابن عدى ، فى ترجمة الوليد بن كامل عن المهلب ابن حجر ، عنها ، وأخرجه ابن السكن من وجه آخر عن الوليد فقال : عن ضبيعة بنت المقدام بن معد يكرب عن أبيها ، والاضطراب فيه من الوليد ، وهو مجهول .

حديث : أن النبي ﷺ صلى ببطحاء مكة إلى عنزة ، ولم يكن للقوم سترة ، وهو فى حديث أبي جحيفة فى الصحيحين دون قوله : ولم يكن للقوم سترة ، فهى مدرجة .

قوله : قال عليه الصلاة والسلام : « فادروا ما استطعتم » ، متفق عليه من حديث أبي سعيد رفعه : « إذا كان أحدكم يصلى فلا يدع أحداً يمر بين يديه ، وليدراه ما استطاع » الحديث . وتقدم أنه عند أبي داود من وجه آخر بلفظ : « لا يقطع الصلاة شيء » ، وادروا ما استطعتم . . وتقدم من حديث جابر وغيره أيضاً .

٢٢٧ - قوله : ويدراً بالإشارة كما فعل عليه الصلاة والسلام بولدى أبي سلمة ، كأنه يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وابن ماجه ، عنه من رواية محمد بن قيس قاضى عمر بن عبد العزيز عن أمه ، عن أم سلمة قالت : كان النبي ﷺ يصلى فر بين يديه عبد الله ، أو عمر بن أبي سلمة ، فقال بيده ، فرجع ، فمرت زينب بنت أم سلمة ، فقال بيده ، هكذا ، فضنت ، فلما سلم قال : « هن أغلب » .

٢٢٨ - حديث : « إن الله كره لكم ثلاثاً ، وذكر منها العبث فى الصلاة ، ابن المبارك عن إسماعيل بن عياش ، عن عبد الله بن دينار هو الحصى ، عن يحيى بن أبي كثير عن النبي ﷺ مرسل ، ولفظه : « والرث فى الصيام ، والضحك فى المقابر ، وهو فى مسند الشهاب من هذا الوجه ، وقال ابن طاهر : عبد الله بن دينار ، هو الحصى وليس المدنى ، وهذا منقطع .

٢٢٩ - حديث : « لا تفرقع أصابعك وأنت تصلى » ابن ماجه من حديث على (١) بلفظ : « لا تفرقع أصابعك وأنت فى الصلاة » . وعند أحمد والدارقطنى والطبرانى ، من

حديث سهل بن معاذ عن أبيه (٢) رفعه : « الضاحك في الصلاة ، والمتلفت والمفرقع أصابعه بمنزلة واحدة » .

٢٣٠ — قوله : قال عليه الصلاة والسلام لأبي ذر — في تقليب الحصى — في الصلاة « مرة يا أبا ذر ، وإلا فذر » لم أجده هكذا ، وإنما أخرجه أحمد وعبد الرزاق وابن أبي شيبة ، من طريق ابن أبي ليلى ، عن أبي ذر : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء ، حتى سألته عن مسح الحصى ، فقال : « واحدة أودع » . وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة ، عن حذيفة مثله . ولا يحجب السنن من وجه آخر ، عن أبي ذر رفعه : « إذا قام أحدكم في الصلاة ، فلا يمسح الحصى ، فإن الرحمة تواجهه » . وعن معيقب (١) : أن النبي ﷺ قال : « لا تمسح الحصى وأنت تصلي ، فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة » متفق عليه ، ولابن أبي شيبة ، عن جابر (٢) سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى ، فقال : « واحدة ، ولأن تمسك عنها ، خير لك من مائة ناقة ، كلها سود الحديق » .

٢٣١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاختصار في الصلاة ، متفق عليه من حديث أبي هريرة . وفي لفظ : نهى أن يصلي الرجل مختصراً ، زاد ابن أبي شيبة قال ابن سيرين : أن يجعل الرجل يده على خاصرته وهو في الصلاة . وأخرج أبو داود عن زياد بن صبيح صليت إلى جنب ابن عمر ، فوضعت يدي على خاصرتي ، فلما سلم قال : هذا الصلب في الصلاة ، فكان النبي صلى الله عليه وسلم ينهى عنه . وفي البخاري عن عائشة : أنها كانت تكره أن يجعل الرجل يده على خاصرته ، وتقول : إن اليهود تفعله ، وهذا كله يرجع تأويل ابن سيرين في الاختصار . وقال غيره : المراد أن يصلي متكئاً على عصا ، وقيل : أن لا يتم الركوع والسجود ، وقيل : أن يحذف الآيات التي فيها السجدة ، وهذا لأن الآخرين المبنيان على أن المراد بالاختصار ظاهره ، وهو ترك بعض الشيء ، وتبقي بعضه ، والذي قبلهما موافق لتأويل ابن سيرين ، من أنه مشتق من الخاصرة .

٢٣٢ — حديث : « لو علم المصلي من يناجي ما التفت ، ابن حبان في ترجمة عباد بن

(٢) وفيه ابن لهيعة ، وزبان بن فائد ، وسهل بن معاذ ، كلهم ضعفاء .

٢٣٠ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وفيه شرحبيل

ابن سعد ، ضعيف .

كثير الرمل من الضمفاء ، عن حوشب عن الحسن ، عن أنس ، رفعه : « المصلى يتناثر على رأسه الخير من عنان السماء إلى مفرق رأسه ، وملك ينادى : لو يعلم هذا العبد من يتاجى ما انتقل ، وأخرجه البيهقي في الشعب عن كعب الأحبار قال : ما من مؤمن يقوم مصلياً إلا وكل به ملك ، ينادى : يا ابن آدم ، لو تعلم ما في صلاتك ومن تتاجى ، ما التفت . وعن أبي هريرة رفعه . « إياكم والالتفات في الصلاة فإن أحدكم يتاجى ربه مادام في الصلاة ، أخرجه الطبراني في الأوسط بإسنادواه . وعن أبي ذر رفعه : « لا يزال الله تعالى مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت ، فإذا التفت انصرف عنه » أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم .

وعن أنس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إياك والالتفات في الصلاة ، فإن الالتفات في الصلاة هلكة ، فإن كان لابد في التطوع لافي الفريضة ، أخرجه الترمذى . وعن عائشة قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفات الرجل في الصلاة ، فقال : « هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ، متفق عليه .

٢٣٣ — حديث : أن النبي ﷺ كان يلاحظ أصحابه في صلاته بمؤق عينيه ، لم أجده بلفظ : مؤق العين ، وأقرب ما يمكن أن يراد : حديث علي بن شيبان ، خرجنا إلى رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا خلفه ، فلمح بمؤخر عينيه رجلاً لم يقم صلبه في الركوع والسجود ، فقال : « إنه لاصلاة لمن لم يقم صلبه » أخرجه ابن ماجه وابن حبان . وفي الباب : عن ابن عباس قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يلحظ في الصلاة يميناً وشمالاً ، ولا يلوى عنقه خلف ظهره ، أخرجه الترمذى والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم والدارقطنى ورجح إرساله الترمذى . وقد أخرجه البزار وابن عدى من وجه آخر في ترجمة مند بن علي .

قوله : ولا يرد السلام بلسانه ، ولا بيده ، لأنه كلام معنى ، حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته ، كأنه يستدل بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رفعه : « من أشار في الصلاة إشارة تفقه أو تفهم فقد قطع الصلاة » ، لكن قال أحمد : لا يثبت . انتهى . ويعارضه حديث صهيب : مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه . فرد على إشارة ، أخرجه أصحاب السنن الثلاثة . وعن ابن عمر قلت لبلال : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسمعون عليه في الصلاة ؟ قال : كان يشير بيده ، أخرجه أبو داود والترمذى وصححه .

وعن أنس : أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة ، أخرجه أبو داود وابن خزيمة وابن حبان . وأجاب بعضهم : باحتمال أن يكون ذلك قبل نسخ الكلام في الصلاة ، ورد بأنه

لو كان كذلك لرد باللفظ لوجوب الرد ، فلما عدل عن الكلام دل على أنه كان بعد نسخ الكلام .
٢٣٤ — حديث أبي ذر : نهاني خليلي عن ثلاث : أن أنقر نقر الديك ، وأن أقعى لإقعاء الكلب ، وأن أفترش افتراش الثعلب ، وفي نسخة السبع ، لم أجده من حديث أبي ذر ، وإنما عند أحمد عن أبي هريرة : نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاثة : عن نقرة كنقرة الديك ، وإقعاء كإقعاء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب . وفي الصحيح عن عائشة : وكان ينهى عن عقبة الشيطان ، وأن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع . وورد في النهي عن الإقعاء أحاديث منها : عن علي ^(١) ورفعاه : « يا علي : لا تنقع لإقعاء الكلب » أخرجه أبو داود وابن ماجه .

وعن أنس رفعه : « إذا رفعت رأسك من السجود ، فلا تقع ، كما يقعى الكلب » ، وضع إليك بين قدميك ، والزق ظهر قدميك بالأرض ، أخرجه ابن ماجه . وعن سمرة : نهى رسول الله ﷺ عن الإقعاء في الصلاة ، رواه الحاكم . وأما ما أخرجه مسلم عن ابن عباس قال في الإقعاء على القدمين : هي السنة ، . وأخرج البيهقي عن ابن عمر وابن الزبير وابن عباس ، أنهم كانوا يقولون ، وأجاب بأن الإقعاء على ضربين : مستحب : وهو أن يضع أليتيه على عقبيه ، وركبته في الأرض . ومنه : وهو أن يضع أليتيه ويديه على الأرض ، وينصب ساقيه .

٢٣٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل ورأسه معقوص ، ابن ماجه من طريق أبي سعيد المقبري ، رأيت أبا رافع وقد رأى الحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره ، فأطلقه ، وقال : نهى رسول الله ﷺ أن يصلي الرجل وهو عاقص شعره ، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وهذا لفظه . وفي رواية أبي داود : « ذاك كفل الشيطان » وأخرجه الطبراني من طريق أبي رافع ، عن أم سلمة قالت : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلي الرجل ورأسه معقوص . وأخرجه إسحاق ، وذكر الدارقطني : أن مؤمل بن إسماعيل وهم في زيادة أم سلمة . وكذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه خطأ مؤمل .

٢٣٤ — (١) رواه أيضاً : الترمذي ، والبيهقي ، وأحمد بن حنبل ، وفيه : الحارث الأعور وهو ضعيف .

وفي الباب : عن كريب أن ابن عباس رأى عبد الله بن الحارث يصلي ، ورأسه معقوص من ورائه ، فقام وراءه ، فجعل يحله ، فلما انصرف ، قال : مالك ولرأسي ؟ قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إنما مثل هذا مثل الذي يصلي وهو مكتوف ، أخرجه مسلم . وفي المتفق عن ابن عباس رفعه : « أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ، وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً » وعن علي رفعه : « لا تعقص شعرك في الصلاة ، فإنه فعل الشيطان » .

٢٣٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل في الصلاة ، أبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم والطبراني في الأوسط ، من حديث أبي هريرة . وزاد أبو داود وابن حبان : وأن يغطي الرجل فاه . وفي الباب عن أبي جحيفة : مر النبي ﷺ برجل سدل ثوبه في الصلاة فضمه . وفي رواية : فقطعه ، وفي رواية : فغطفه ، رواه الطبراني .

٢٣٧ — حديث ابن عمر : أنه كان ربما يستتر بنافع في بعض أسفاره ، ابن أبي شيبة من رواية هشام بن الغازي عن نافع : كان ابن عمر إذا لم يجد سبيلاً إلى سارية ، سوار المسجد ، قال لي : « واني ظهرك » ومن وجه آخر بلفظ : كان يقعد رجلاً ، فيدني خلفه ، والناس يمرون بين يدي ذلك الرجل . ويعارضه حديث ابن عباس رفعه : « لا تصلوا خلف الثائم ولا المتحدث » أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وإسناده ضعيف . وأخرجه البزار من وجه آخر فيه ضعف أيضاً . وعن علي^(١) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي إلى رجل ، فأمره أن يعيد الصلاة ، أخرجه البزار .

٢٣٨ — حديث : قول جبرئيل عليه السلام : لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة . البخاري من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : واعد النبي صلى الله عليه وسلم جبرئيل ، فراث عليه ، حتى شق عليه ، وخرج النبي صلى الله عليه وسلم فلقبه ، فقال : « إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة » وأخرج مسلم عن ميمونة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن جبرئيل وعدني أن يلقاني الليلة فلم يلتقي ، ثم وقع في نفسه جروكلب تحت بساط لنا ، فأمر به فأخرج ، ثم أخذ بيده ماء فنضح به مكانه ، فلما لقينه جبرئيل قال : « إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة » الحديث . وعنده عن عائشة ، واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبرئيل في ساعة يأتيه فيها ، فجاءت تلك الساعة ولم يأت ، فالتفت فإذا

بحر و كلب تحت سريره ، فقال : ما هذا ؟ متى دخل هذا هنا ؟ فقلت : والله ما دريت فأخرج ، فجاء جبرئيل ، فقال : منعني الكلب الذى كان فى بيتك : « إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ولا صورة » .

وعن أبى هريرة رفعه قال : « أتانى جبرئيل ، فقال لى : أتيتك البارحة ، فلم يمنعنى أن أدخل إلا أنه كان فى البيت تمثال الرجال ، وكان فى البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان فى البيت كلب ، فمر برأس التمثال فليقطع ، فيصير كهيئة الشجر ، ومر بالستر فليقطع ، وليجعل منه وسادتين توطآن ، ومر بالكلب فليخرج ، ففعل ، فإذا الكلب للحسن أو الحسين كان تحت نضد لهم ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وابن حبان ، وأخرجه النسائى مختصراً استأذن جبرئيل على النبى ﷺ فقال : ادخل ، فقال : كيف أدخل وفى بيتك ستر فيه تصاوير ، إما أن تقطع رءوسها أو تجعل بساطاً يوطأ ، الحديث .

وروى الطبرانى من وجه آخر عن أبى هريرة رفعه فى التماثيل : إنه رخص فى ما كان يوطأ ، وكره ما كان منضوباً . وعن عائشة : أنها اتخذت على سهوة لها سترأ فيه تماثيل ، فهكته النبى صلى الله عليه وسلم ، فاتخذت منه نمرقتين فكانتا فى البيت يجلس عليهما ، أخرجه البخارى وأحمد . وفى الباب : عن أبى طلحة رفعه : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة » ، ولمسلم : تماثيل أو تصاوير ، زاد البخارى فى رواية : يريد صورة التماثيل التى فيها الأرواح . وعن على رفعه : « لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة ولا جنب » ، أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه وأحمد . وفى رواية أحمد : « ولا صورة روح » .

٢٣٩ — حديث : « اقتلوا الأسودين ، ولو كنتم فى الصلاة » الأربعة وابن حبان والحاكم وأحمد دون قوله : ولو كنتم ، وزاد : والحية والعقرب . وفى الباب عن ابن عباس رفعه : « اقتلوا الحية والعقرب ، وإن كنتم فى صلاتكم » ، أخرجه أبو داود والحاكم ، وإسناده ضعيف . ولأبى داود من طريق سليمان بن موسى عن رجل من بنى عدى بن كعب : أنهم دخلوا على رسول الله ﷺ فقال : « إذا وجد أحدكم عقرباً ، وهو يصلى فليقتلها بنعلها اليسرى » رجاله ثقات إلا أنه منقطع . وعن ابن عمر حدثنى إحدى نسوة النبى صلى الله عليه وسلم ، أنه كان يأمر بقتل الكلب العقور والعقرب والحية ، الحديث . وزاد فى آخره قال وفى الصلاة أيضاً ، أخرجه مسلم .

فصل في أشياء يرنخص فيها في الصلاة

عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أذاه في صلاة الليل ، متفق عليه . وعن عبدالله بن عمرو قال : انكسفت الشمس ، الحديث . وفيه : ثم نفخ في آخر سجوده ، فقال : أف أف ، أخرجه أبو داود ، وعلقه البخاري ، ويعارضه حديث أم سلمة : أن النبي ﷺ قال : يارباج لا تنفخ ، فإنه من نفخ فقد تكلم ، أخرجه البيهقي . وأخرج عن أنس رفعه : « النفخ كلام ، وإسناد كل منهما ضعيف ، وعن أبي قتادة أن النبي ﷺ كان يصلي وهو حامل أمانة ، فإذا سجد وضعها ، وإذا قام حملها ، متفق عليه . وعن ابن عمر رفعه : « إذ وضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبدءوا بالعشاء ، ولا تعجل حتى تفرغ منه ، متفق عليه .

وعن أنس رفعه : « إذا قدم العشاء فأبدءوا به قبل أن تصلوا المغرب ، ولا تعجلوا عن عشاءكم ، متفق عليه . ولمسلم عن عائشة مرفوعاً : « لا صلاة بحضرة طعام ، ولا وهو يدافعه الأخبثان » . وعن عبدالله بن أرقم رفعه : « إذا أراد أحدكم أن يذهب إلى الخلاء ، وأقيمت الصلاة ، فليبدأ بالخلاء ، أخرجه الأربعة . وعن ثوبان رفعه : « ثلاث لا يحل لأحد أن يفعلهن : لا يؤم رجل قوماً ، فيخص نفسه بالدعاء دونهم ، فإن فعل فقد خانهم ، ولا ينظر في قعر بيت قبل أن يستأذن ، فإن فعل فقد دخل ، ولا يصلي وهو حقن حتى يتخفف ، أخرجه إلا النسائي . وعن أبي هريرة رفعه : « لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف » ، أخرجه أبو داود .

٢٤٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن استقبال القبلة بالفرج في الخلاء ، متفق عليه عن أبي أيوب^(١) رفعه بلفظ : « إذا أتيتم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ، ولا تستدبروها ، ولكن شرقوا أو غربوا » . ولمسلم والأربعة ، عن سلمان^(٢) رفعه : « لقد نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول . وعن أبي هريرة^(٣) رفعه : « إذا جلس أحدكم على حاجته فلا يستقبل القبلة ، ولا يستدبرها » ، أخرجه مسلم والأربعة إلا الزمذني .

٢٤٠ — (١) رواه أيضاً : مالك ، والشافعي ، وأحمد ، والأربعة ، والبيهقي .
(٢) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والبيهقي ، والدارقطني . (٣) رواه أيضاً : أحمد ، ومالك ، وابن حبان ، بألفاظ متقاربة .

وعن معقل^(٤) بن أبي معقل قال : نهى رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين ببول أو غائط ، أخرجه أبو داود . وعن عبد الله^(٥) بن الحارث بن جزء : أنا أول من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : لا يبولن أحدكم مستقبل القبلة ، وأنا أول من حدث الناس بذلك ، أخرجه ابن ماجه .

وعن نافع عن رجل من الأنصار عن^(٦) أبيه : أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى أن يستقبل القبلة ببول أو غائط ، أخرجه مالك في الموطأ . وعن سراقه رفعه : إذا أتى أحدكم الغائط فليكرم قبلة الله ، فلا يستقبل القبلة ، أخرجه الطبري في تهذيبه . وأورده الدارقطني من مرسل طاوس . وعن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده رفعه : من جلس يبول قبالة القبلة ، فذكر فتحرف عنها لإجلالها ، لم يقم من مجلسه حتى يغفر له ، أخرجه الطبري أيضاً . وقد وردت أخبار تعارض ذلك ، استوفيناها في غير هذا .

باب صلاة الوتر

٢٤١ — حديث : إن الله زادكم صلاة ، ألا وهي الوتر ، فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، الأربعة إلا النسائي ، من حديث خارجة بن حذافة قال : خرج علينا رسول الله ﷺ فقال : إن الله عز وجل أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم ، وهي الوتر ، فجعلها لكم فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر ، وصححه الحاكم ، وأخرجه أحمد والدارقطني والطبراني وابن عدى في ترجمة عبد الله بن أبي مرة . ونقل عن البخاري : لا يعرف سماع بعضهم من بعض . وغلط ابن الجوزي ، فضعفه بعبد الله بن راشد عن الدارقطني ، وإنما ضعف الدارقطني : عبد الله بن راشد البصري ، وأما هذا فهو مصري زوفي ، صرح بنسبته النسائي في السكتي .

وأخرج إسحاق والطبراني من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد ، عن عمرو

(٤) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقي ، وابن ماجه ، وقال النووي : إسناده جيد ، ولم يضعفه ، هـ . وقال غيره : سكت عنه أبو داود ، والمنذرى ، وسكوتهما يدل على صلاحيته ، قلت : وفيه أبو زيد مولى بني ثعلبة واسمه الوليد ، روى عن معقل ، وعنه عمرو بن يحيى ، قال ابن المديني : ليس بالمعروف ، وقال في التقريب : مجهول من الرابعة . (٥) رواه أيضاً : انطحاوى ، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف . (٦) فيه رجل مجهول فهو كالتقطع .

ابن العاص وعقبة بن عامر ، عن رسول الله ﷺ : « إن الله زادكم صلاة ، هي خير لكم من حمر النعم ، الوتر ، وهي لكم فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر ، هكذا قال قره بن عبد الرحمن عن يزيد ، وخالفه الليث وابن إسحاق فقالا ، عن يزيد عن عبد الله بن راشد ، عن عبد الله بن أبي مرة ، عن خارجة بن حذافة ، وهو المحفوظ . وقد رواه ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن أبي تميم ، عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة أخرجه الحاكم ، ولم يتفرد به ابن لهيعة ، بل أخرجه أحمد والطبراني من وجهين جيدين عن ابن هبيرة .

وفي الباب : عن ابن عباس قال : خرج علينا رسول الله ﷺ مستبشراً ، فقال : « إن الله قد زاد لكم صلاة وهي الوتر ، أخرجه الدارقطني والطبراني ، وفيه النظر بن عمر ، ضعيف . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه ، أخرجه الدارقطني ، وفيه العزري وهو ضعيف . وعن ابن عمر نحوه ، أخرجه الدارقطني في الغرائب ، وفيه حمد بن أبي الجون وهو ضعيف . وعن أبي سعيد رفعه : « إن الله عز وجل زادكم صلاة ، وهي الوتر ، أخرجه الطبراني في مسند الشاميين بإسناد حسن . قال البزار : أحاديث هذا الباب معلولة . وقال غيره : ليس في قوله زادكم دلالة على وجوب الوتر ، لأنه لا يلزم أن يكون المزداد من جنس المزيد ، فقد روى محمد بن نصر المروزي في الصلاة من حديث أبي سعيد رفعه : « إن الله زادكم صلاة إلى صلاتكم ، هي خير لكم من حمر النعم ، ألا وهي الركعتان قبل الفجر ، . وأخرجه البيهقي .

ونقل عن ابن خزيمة أنه قال : لو أمكنتني لرحلت في هذا الحديث . وعن عبد الرحمن بن رافع التنوخي أن معاذ بن جبل قدم الشلم فوجد أهل الشام لا يوترون ، فقال لمعاوية : مالي أرى أهل الشام لا يوترون ؟ فقال معاوية : وواجب ذلك عليهم ؟ فقال : نعم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « زادني ربي صلاة ، وهي الوتر ، ووقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر » أخرجه عبد الله بن أحمد في زيادته ، وفيه عبد الله بن زحر وهو واه ، قلت : ومعاذ مات قبل أن يلي معاوية دمشق ، وعبد الرحمن المذكور لم يدرك القصة .

وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه رفعه : « الوتر حق ، فمن لم يوتر فليس منا » أخرجه أبو داود ، وصححه الحاكم . وعن أبي هريرة رفعه : « من لم يوتر فليس منا » أخرجه أحمد ، وإسناده^(١) ضعيف . وعن عبد الله بن مسعود رفعه : « الوتر واجب على كل مسلم » أخرجه

٢٤١ - (١) لأن في سنده الميل بن مرة ، ضعفه يحيى : والفسائي ، وقال البخاري =

البرار ، وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف . وقد ذكر البزار : أنه تفرد به . وأخرج أحمد وابن حبان وأصحاب السنن إلا الترمذى . عن أنس أيوب (٢) رفعه : « الوتر حق واجب على كل مسلم ، فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل » . وعن أبي هريرة (٣) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا توتروا بثلاث ، وأوتروا بخمس ، أو بسبع ، ولا تشبهوا بصلاة المغرب » أخرجه الدارقطنى ، وقال : إسناده ثقات ، وصححه الحاكم وهو على شرط الشيخين .

ويعارضه ما أخرجه الطحاوى من طريق عقبة بن مسلم ، سألت ابن عمر عن الوتر ، فقال : أتعرف وتر النهار ؟ قلت : نعم ، صلاة المغرب ، قال : صدقت . ومن طريق أبي العالية قال : علنا أصحاب محمد ﷺ أن الوتر مثل صلاة المغرب ، هذا وتر النهار ، وهذا وتر الليل . وفى الباب فى مطلق الأمر بالوتر : حديث : أنس سديد رفعه : « أوتروا قبل أن تصبحوا » أخرجه مسلم . وأخرج عن ابن عمر رفعه : « بأدرا الصبح بالوتر ، وللترمذى من حديثه : « إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر ، فأوتروا قبل طلوع الفجر » .

ويعارض القول بوجوبه ، حديث جابر : أن النبي ﷺ قام بهم فى رمضان ، فصلى ثمانى ركعات وأوتر ، ثم انتظروه من القابلة فلم يخرج إليهم ، فسألوه ، فقال : « خشيت أن يكتب عليكم الوتر » أخرجه ابن حبان هكذا . ولأصحاب السنن إلا الترمذى ، وصححه ابن حبان من حديث عبادة بن الصامت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد ، من جاء بهن يوم القيامة كما أمر الله عز وجل ، لم يستخف بشيء من حقوقهن ، فإن الله جاعل له عهداً أن يدخله الجنة ، ومن لم يحمى بهن يوم القيامة استخفافاً بحقوقهن ، فلا عهد له عند الله عز وجل ، وإن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه » .

استدل بذلك عبادة بن الصامت ، على أن الوتر ليس بواجب ، أخرجه من طريق عبد الله ابن محيريز : أن رجلاً من بنى كنانة يدعى المخدجى ، سمع رجلاً بالشام يدعى أبا محمد ، سأله

= منكر الحديث ، وهو أيضاً منقطع ، قال أحمد : لم يسمع معاوية بن قرة من أنس هريرة شيئاً ، ولا لقيه . (٢) رواه أيضاً : الدارقطنى ، والطحاوى : والحاكم ، والطيايسى ، والدارمى ، والبيهقى (٣) رواه أيضاً : الطحاوى ، ومحمد بن نصر ، والبيهقى .

رجل عن الوتر أوجب هو؟ قال : نعم ، كوجوب الصلاة ، ثم سأل عبادة بن الصامت عن ذلك ، فقال : كذب ، سمعت ، فذكره .

ومن الأدلة على ذلك

حديث طلحة^(٤) في قصة الأعرابي وأنه قال : هل على غيرها؟ قال : لا ، إلا أن تطوع ، .
وحديث معاذ^(٥) : أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن ، قال : « فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات ، الحديث ، وكان ذلك في أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم . وعن ابن عباس سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ثلاث هن على فرائض ، وهن لكم تطوع : الوتر ، والنحر ، وصلاة الضحى ، أخرجه أحمد والحاكم ، وفيه أبو حيان السكبي ، وهو ضعيف . وله طريق أخرى فيها مندل ، وأخرى فيها وضاح بن يحيى ، وأخرى عند أحمد والحاكم ، فيها جابر الجعفي . وعن ابن عمر^(٦) : أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره ، وفي لفظ : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر على راحلته .

٢٤٢ — حديث عائشة : أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث — يعني لا يفصل بينهما بسلام — الحاكم : كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث ، لا يسلم إلا في آخرهن . وفي رواية : لا يسلم في الركعتين الأوليين من الوتر . ومن طريق الحسن : أن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر . قال الحسن : كان عمر أفقه منه ، وكان ينهض في الثانية بالتكبير . وللنسائي من طريق زرار بن أبي أوفى عن سعد بن هشام ، عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر . وفي الباب في مطلق الوتر بثلاث ، عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث ، يقرأ في الأولى بسبح ، الحديث أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجة والطحاوي . وأخرج الطحاوي عن ابن أبيزى نحوه . وعن علي وعمران نحوه . وعن عائشة نحوه ، أخرجه الأربعة وابن حبان والدارقطني ، ولفظه : كان يقرأ في الركعتين اللتين توتر بعدهما بسبح ، الحديث . وهو يرد استدلال الطحاوي بأنه لو كان مفصولاً لقال وفي ركعة الوتر ، أو الركعة المفردة ، أو نحو ذلك .

(٤) رواه أيضاً : أحمد ، والشيخان ، والنسائي ، وأبو داود ، وغيرهم .

(٥) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة . (٦) رواه أيضاً ، أحمد ، والأربعة .

وعن عبدالله بن مسعود رفعه : « وتر الليل ثلاث ، كوتر النهار صلاة المغرب » ، أخرجه الدارقطني ، وفيه يحيى بن زكريا بن أبي الخواصب ، وهو واه . قال البيهقي : الصواب موقوف . وأخرج الدارقطني عن عائشة نحوه ، وفيه إسماعيل بن مسلم المنكي ، وهو واه أيضاً .

وفي الباب حديث التميمي عن البتيرة أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ، من طريق عمرو بن يحيى عن أبيه ، عن أبي سعيد ، وفي إسناده عثمان بن محمد بن ربيعة ، وهو ضعيف . وقال ابن الجوزي : قد فسر ابن عمر البتيرة أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها ، وهذا مرفوع ، أو من تفسير الراوي وهو أعلم بما روى . وروى الطحاوي من طريق المطالب بن عبد الله المخزومي : أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر ، فأمره بثلاث يفصل بين شفعيه ووتره بتسليمة ، فقال الرجل : إني أخاف أن يقول الناس : هي البتيرة ، فقال ابن عمر : هذه سنة الله ورسوله . قال الطحاوي : سمع ابن عمر هذا من الرجل ولم يتكره — يعني تفسير البتيرة — قلت : هذا من أعجب العجب ، أن يحتج بابن عمر في تفسير البتيرة ، ويترك نص ما أمر به ابن عمر من الفصل ، وشهادته بأنها سنة الله ورسوله .

ومن الآثار في الوتر بثلاث

ما أخرجه الطبراني^(١) من طريق إبراهيم قال : بلغ ابن مسعود أن سعداً يوتر بركعة ، فقال : ما أجزأت ركعة قط . وأخرجه محمد بن الحسن عن يعقوب عن حصين عن إبراهيم ، عن ابن مسعود ، أنه قال : ما أجزأت ركعة قط . وروى الطحاوي من طريق سعيد بن منصور بإسناد صحيح ، عن أنس قال : الوتر ثلاث ركعات . وروى الطحاوي من طريق صحيح عن أنس : أنه صلى الوتر ثلاث ركعات ، لم يسلم إلا في آخرهن . ومن طريق المسور ابن مخزومة قال : دفنا أبا بكر ليلة ، فقال عمر : إني لم أوتر ، فقام وصفقنا وراءه ، فصلى بنا ثلاث ركعات ، لم يسلم إلا في آخرهن .

قوله : وحكى الحسن لإجماع^(٢) المسلمين على الثلاث — يعني لا يفصل بينهن بسلام — ابن

٢٤٢ — (١) قال النووي : موقوف ضعيف . (٢) عجبا قول الحنفية أن الوتر لا يكون إلا بثلاث : بتشديد وبسلام واحد ، وبغيرها لا يصح ، وهذه دواوين السنة =

أبي شيبة عن حفص عن عمرو عن الحسن قال : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث لا يسلم إلا في آخرهن ، وعمرو هذا هو ابن عيينة وهو متروك . وروى الطحاوي من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة — في مشيخة سواهم — أهل فقه وصلاح : أن الوتر ثلاث ، لا يسلم إلا في آخرهن .

٢٤٣ — حديث : أن النبي ﷺ قنت في آخر الوتر . الدارقطني من طريق سويد بن غفلة : سمعت أبا بكر وعمر وعثمان ، وعلياً يقولون : قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر ، وكانوا يفعلون ذلك ، وفي إسناده عمرو بن شمر وهو واه . وعن عائشة عن الحسن بن علي قال : علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في وترى إذا رفعت رأسي ، ولم يبق إلا السجود : اللهم اهدني ، الحديث ، أخرجه الحاكم . وسيأتي الكلام عليه في الفتوت : وعن علي : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخر وتره : اللهم إني أعوذ برضائك من سخطك ، الحديث ، أخرجه أبو داود وبقية أصحاب السنن .

٢٤٤ — حديث : أن النبي ﷺ قنت قبل الركوع ، النسائي وابن ماجه من حديث أبي بن كعب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع ، لفظ ابن ماجه . وفي رواية النسائي : كان يوتر بثلاث : يقرأ في الأولى بسبح ، الحديث . وفي آخره : ويقنت قبل الركوع ، وذكره أبو داود تعليقاً ، وذكر الاختلاف فيه على ابن أبيزي . وفي الباب عن ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت في الوتر قبل الركوع ، أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني ، وفيه أبان وهو متروك . وأخرجه الخطيب من وجه آخر ضعيف . وأخرجه الطبراني من وجه آخر صحيح ، لكن موقوفاً : أن ابن مسعود كان لا يقنت في شيء من الصلوات إلا في الوتر ، قبل الركوع .

== المطهرة ، وأشهر أمهاتها ، تثبت من أقوال الرسول وأفعاله وتقريراته ما يفيد جواز الإيتار : بواحدة وثلاث وخمس وسبع وتسع وإحدى عشرة وثلاث عشرة ، كما جاء ذلك في سياق الأحاديث الصحيحة وطرقها ، وعجباً احتجاجهم بأن الوتر بثلاث لإجماع المسلمين ، فكيف يكون ذلك ؟ والوارد عن جمهور الصحابة والعلماء في شتى أقطارهم وعصورهم ، ومنهم مالك ، والشافعي ، وأحمد : أنهم يجيزون الإيتار بكل ما صح ثبوته عن الرسول العظيم والصحابة الكرام ، أيصح دعوى الإجماع ، والمخالفون جمهور المسلمين ؟ سبحان الله ما هذا ؟ والله في خلقه شئون .

وعن ابن عباس قال : أوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث ، يقنت فيها قبل الركوع ، أخرجه أبو نعيم في الحلية . وعن ابن عمر : أن النبي ﷺ كان يوتر بثلاث ، يجعل القنوت قبل الركوع ، أخرجه الطبراني في الأوسط بإسناد ضعيف . وروى ابن أبي شيبة بإسناد حسن عن علقمة : أن ابن مسعود وأصحاب النبي ﷺ كانوا يقنتون في الوتر قبل الركوع .

٢٤٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحسن بن علي حين علمه دعاء القنوت : « اجعل هذا في وترك » أصحاب السنن من طريق يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء . عن الحسن بن علي قال : علمني جدى كلمات أقولهن في قنوت الوتر : « اللهم اهدني فيمن هديت » الحديث ، أخرجه أحمد وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وإسحاق والدارمي والبخاري . وأخرجه الحاكم من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة عن الحسن ، قال : وخالفه محمد بن جعفر بن أبي كثير عن موسى ، فقال عن أبي إسحاق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن ، وهو الصواب .

(تنبيه) قوله : « اجعل هذا في وترك » لم يقع في الحديث المذكور ، ولا يتم مراد المصنف إلا بثبوته . لأنه استدل به على القنوت في جميع السنة ، بل يعارضه ما أخرج أبو داود من طريق الحسن : أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بهم عشرين ليلة ، ولا يقنت بهم إلا في النصف الثاني . ومن طريق ابن سيرين عن بعض أصحابه : أن أبي بن كعب أمهم في رمضان ، فكان يقنت في النصف الآخر من رمضان ، والإسنادان ضعيفان . وفي الباب عن أنس (١) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في النصف من رمضان ، أخرجه ابن عدى .

حديث : « لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن » الحديث . تقدم في صفة الصلاة .

٢٤٦ — حديث ابن مسعود : أن النبي ﷺ قنت في صلاة الفجر شهراً ، ثم تركه . البخاري والطبراني من حديث ابن مسعود : لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح إلا شهراً ، ثم تركه ، لم يقنت قبله ولا بعده ، وإسناده ضعيف . وأخرجه الطحاوي بلفظ : قنت رسول الله ﷺ شهراً يدعو على عصية وذكوان ، فلما ظهر عليهم ترك القنوت . وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن ابن مسعود قال : صليت خلف رسول الله ﷺ

وأبي بكر وعمر ، فإرأيت أحداً منهم قانتاً في صلاة إلا في الوتر ، وفيه ضعف .

وفي الباب : عن ابن عمر أنه ذكر القنوت ، فقال : والله إنه لبدعة ، ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم غير شهر واحد ، أخرجه ابن عدى ، وفيه بشر بن حرب وفيه ضعف . وقد قال ابن عدى : لا بأس به . وعن أبي هريرة : أن النبي ﷺ لما رفع رأسه من الركعة الثانية من الصبح ، قال : « اللهم انج الوليد » ، الحديث . ثم بلغنا : أنه ترك ذلك لما نزلت : « ليس لك من الأمر شيء » ، متفق عليه . وعن ابن عمر : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح يوم أحد ، فلما رفع رأسه قال : « اللهم العن أبا سفيان » ، الحديث ، فنزلت : « ليس لك من الأمر شيء » ، أخرجه البخارى ، وليس عنده يوم أحد ، وذكرها البيهقي .

ويؤيد ذلك حديث أنس : أن الآية نزلت يوم أحد بعد أن شج وجهه ﷺ . وأخرج أبو يعلى من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر ، قال : كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركعة الأخيرة من صلاة الصبح بعد ما يقول : سبح الله مان حمده ، يدعو للمؤمنين ، ويعلن الكفار من قريش ، فأنزل الله : « ليس لك من الأمر شيء » ، فاعاد يدعو على أحد بعد . قال البيهقي : المراد بقوله ثم تركه ، أى الدعاء على أولئك القوم ، وأما القنوت فلم يتركه لأنه ثبت أنه دعا في القنوت أيضاً على الذين قتلوا أصحابه يوم بدر معونة .

ويؤخذ من جميع الأخبار أنه ﷺ كان لا يقنت إلا في النوازل . وقد جاء ذلك صريحاً ، فعند ابن حبان عن أبي هريرة : كان رسول الله ﷺ لا يقنت في صلاة الصبح ، إلا أن يدعو لقوم ، أو على قوم . وعند ابن خزيمة عن أنس مثله ، وإسناد كل منهما صحيح . وحديث أبي هريرة في الصحيحين بلفظ : أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يدعو على أحد ، أو لأحد ، قنت بعد الركوع ، حتى أنزل الله : « ليس لك من الأمر شيء » . وأخرج ابن أبي شيبة من حديث على : أنه لما قنت في الصبح أنكر الناس عليه ذلك ، فقال : إنما استصرنا على عدونا . وعن أم سلمة : أن النبي ﷺ نهى عن القنوت في صلاة الصبح ، أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف ، من رواية محمد بن يعلى عن عنبسة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن عن أبيه عنها . وأخرجه الدارقطنى على هذا الوجه وضعفه . وأخرجه أيضاً من رواية هياج عن عنبسة بهذا الإسناد ، فقال : عن صفية بنت أبي عبيد ، بدل أم سلمة ، وقال : صفية هذه لم تدرك النبي صلى الله عليه وسلم .

وعن أبي مالك الأشجعي عن أبيه^(١) قال : صليت خلف النبي ﷺ فلم يقنت ، وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت ، وصليت خلف عمر فلم يقنت ، وصليت خلف عثمان فلم يقنت ، وصليت خلف علي فلم يقنت ، ثم قال : يا بني إنما بدعة ، أخرجه الأربعة إلا أبا داود ، وهذا لفظ النسائي . وأخرج ابن أبي شيبة ، عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير ، أنهم كانوا لا يقنتون في صلاة الفجر ، وعن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان كذلك . وعن ابن عمر : أنه قال في قنوت الفجر : ما شهدت ولا علمت .

وهذا يعارضه ما أخرجه الخطيب في القنوت عن ابن سيرين ، أن سعيد بن المسيب ذكر له قول ابن عمر في القنوت ، فقال : أما إنه قد قنت مع أبيه ولكنه نسي . وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد ، أنه صحب عمر بن الخطاب سنتين في السفر والحضر ، فلم يره قانتاً في الفجر حتى فارقه . قال إبراهيم : وأهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي ، قنت يدعو على معاوية حين حاربه ، وأهل الشام أخذوا القنوت عن معاوية ، قنت يدعو على علي . وروى البيهقي بإسناد ضعيف عن ابن عباس قال : القنوت في الصبح بدعة . وروى الطبراني من رواية غالب بن فرقد الطحان : كنت عند أنس بن مالك شهرين ، فلو يقنت في صلاة الغداة . وقال محمد بن الحسن أخبرنا أبو حنيفة عن ، حماد ، عن إبراهيم قال : لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قانتاً في الفجر حتى فارق الدنيا ، وهذا معضل .

ويعارضه حديث أنس : لم يزل رسول الله ﷺ يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا ، أخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عنه بهذا . وصححه الحاكم في الأربعين . والدارقطني ولفظه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ، ثم تركه في الصحيح ، الحديث . وذكر له البيهقي شواهد ، فيها مقال . وأخرجه إسحاق من هذا الوجه بلفظ : قال رجل لأنس : أقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على حي من أحياء العرب ؟ قال : فزجره أنس ، وقال : مازال إلى آخره . ويجمع بين هذا ، وبين حديث أنس الماضي : ما كان يقنت إلا إذا دعا لقوم ، أو على قوم ، بأن مراده إثبات القنوت في النوازل . ولهذا أنكر على من أطلق قوله ثم تركه على أنه إذا حمل قوله

ثم تركه ، أى ترك الدعاء على أولئك نفر بعينهم ، فلم يبق بين الأحاديث تعارض ، والله أعلم . وبه جزم لإسحاق فقال : يعنى تسمية القوم فى الدعاء .

٢٤٧ — حديث : « اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترأ ، متفق عليه عن ابن عمر (١) . وأما ما أخرجه مسلم من حديث عائشة فى صفة صلاة النبي ﷺ بالليل وفيه : ويصلى تسع ركعات لا يجلس إلا فى الثامنة ، فبذكر الله ويمجده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً يسمعنا ، ثم يصلى ركعتين بعد ما يسلم ، وهو قاعد . وفى لفظ : يصلى ثمانى ركعات ، ثم يوتر ، ثم يصلى ركعتين وهو جالس ، فإذا أراد أن يركع قام فركع . قال النووي : وهو محمول على بيان الجواز ، والله أعلم .

باب النوافل

٢٤٨ — حديث : « من تأبر على ثلثى عشرة ركعة فى اليوم واللييلة ، بنى الله له بيتاً فى الجنة : ركعتان قبل الفجر ، وأربع قبل الظهر ، وركعتان بعدها ، وأربع قبل العصر ، وإن شاء ركعتين ، وركعتان بعد المغرب ، وأربع قبل العشاء ، وأربع بعدها ، وإن شاء ركعتين ، قال المصنف : لم يذكر فى الحديث الأربع قبل العصر . واختلف الآثار ، والأفضل الأربع ، وليس فى الحديث الأربع قبل العشاء ، وفيه : بعد العشاء ركعتين . وفى غيره : ذكر الأربع ، إلا أن الأربع أفضل . مسلم والأربعة من حديث أم حبيبة : أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من عبد مسلم يصلى لله تعالى فى كل يوم اثنتى عشرة ركعة تطوعاً إلا بنى الله تعالى له بيتاً فى الجنة ، زاد الترمذى والنسائى : أربعاً قبل الظهر ، وركعتين بعدها ، وركعتين بعد المغرب ، وركعتين بعد العشاء ، وركعتين قبل صلاة الغداة . وللنسائى وابن حبان وابن خزيمة : بدل ركعتين بعد العشاء ، قبل العصر .

وجمع بينهما الحاكم والطبرانى وهو مخالف العدد . وللترمذى وابن ماجه وكذا النسائى وضعفه الترمذى ، من حديث عائشة مرفوعاً « من تأبر على ثلثى عشرة ركعة من السنة بنى الله تعالى له بيتاً فى الجنة ، فذكره ، ولم يذكر قبل العصر . ولابن عدى من حديث أبى هريرة مثله ، وزاد وهو مخالف للعدد أيضاً . وما ورد قبل العصر حديث ابن عمر رفعه : « ربح الله

امراء صلى قبل العصر أربعاً ، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذى ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان . ولأبى داود عن علي : أن النبي ﷺ كان يصلى قبل العصر ركعتين . وأخرجه أحمد والترمذى لكن وقع عندهما أربع ركعات . ووقع عند إسحاق ، عن علي : كان رسول الله ﷺ يصلى على إثر كل صلاة ركعتين إلا الفجر والعصر .

وروى الطبرانى فى مسند الشاميين من حديث أم سلمة قالت : صلى النبي صلى الله عليه وسلم عندي ركعتين قبل المغرب ، فسألته ، فقال : « نسيت الركعتين قبل العصر ، فضليتهما الآن » . وأما ما يتعلق بالاعشاء ، ففي سنن سعيد بن منصور من حديث البراء رفعه : « من صلى قبل الاعشاء أربعاً كان كأنما تهجد من ليلته » ، ومن صلاهن بعد الاعشاء كن ليلته من ليله القدر . وأخرجه البيهقي من حديث عائشة موقوفاً . وأخرجه النسائي والدارقطنى موقوفاً على كعب .

﴿ تنبيه ﴾ : لم يذكر نافلة قبل المغرب . وقد اختلف فيها الآثار فى إثباتها حديث عبد الله ابن مغفل رفعه : « بين كل أذانين صلاة » قال فى الثالثة : « لمن شاء » متفق عليه . وللبخارى : « صلوا قبل المغرب » ثم قال : « صلوا قبل المغرب » ثم قال فى الثالثة : « لمن شاء » كراهية أن يتخذها الناس سنة . ولأبى داود : « صلوا قبل المغرب ركعتين » ، ولابن حبان : أن النبي ﷺ صلى قبل المغرب ركعتين ، أخرجه من حديث عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل ، وزاد البيهقي فى رواية له ، وكان عبد الله بن بريدة يصلى قبل المغرب ركعتين . وأخرجه البزار والدارقطنى من طريق أخرى ، عن عبد الله بن بريدة ، يخالف فى السند والمتن ، قال عن أبيه رفعه : « إن عند كل أذانين ركعتين ما خلا المغرب » .

وفى الصحيحين عن أنس : كان المؤذن إذا أذن لصلاة المغرب قام ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يبتدرون السوارى ، فيركعون ركعتين ، حتى أن الرجل الغريب ليدخل المسجد ، فيحسب أن الصلاة قد صليت من كثرة من يصليها . وفى لفظ لمسلم : كنا نصليهما بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يرانا نصليهما ، فلم يأمرنا ولم ينهنا . ولابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من صلاة مفروضة إلا وبين يديها ركعتان » وعن مرثد بن عبد الله قال : أتيت عقبة ابن عامر ، فقلت : ألا أعجبك من أبى تميم ، ركع ركعتين قبل المغرب ؟ فقال عقبة : إنا كنا

نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : فإينمك الآن ؟ قال : الشغل ، أخرجه البخارى .

ويعارض ذلك فى نفيا : ما أخرجه أبو داود من طريق طاوس : سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب ، فقال : ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلهما ورخص فى الركعتين بعد العصر ، وقد تقدم حديث بريدة . وروى الطبرانى فى مسند الشاميين عن جابر سألنا نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل رأيتن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل الركعتين قبل المغرب ؟ فقلن : لا . وروى محمد بن الحسن عن أبى حنيفة عن حماد أنه سأل إبراهيم^(١) النخعى عن الصلاة قبل المغرب ، قال : فنها عنها ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر ، لم يكونوا يصلونها .

قوله : والأربع قبل الظهر بتسليمة واحدة ، كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أحد وأبو داود والترمذى فى الشمائل ، من حديث أبى أيوب رفعه . « أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم ، تفتح لهن أبواب السماء » . ولابن ماجه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس ، لا يفصل بينهن بتسليم . وقال : أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس . وفى رواية أحمد والترمذى ، قلت : يا رسول الله أفين تسليم فاصل ؟ قال : لا ، وفى إسنادهم عبيدة بن معتب ، وهو ضعيف . وأخرجه ابن خزيمة فى صحيحه لكن ضعفه .

وأخرجه محمد بن الحسن عن بكير بن عامر عن إبراهيم والشعبى عن أبى أيوب الأنصارى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل قبل صلاة الظهر أربعاً إذا زالت الشمس ، فسأله أبو أيوب عن ذلك ، فقال : إن أبواب السماء تفتح فى هذه الساعة ، فأحب أن يصعد لى فى تلك الساعة خير ، قلت : أفى كلهن قراءة ؟ قال : نعم . قلت : أفيفصل بينهن بسلام ؟ قال : لا . وأخرجه ابن خزيمة من وجه آخر عن أبى أيوب ، وليس فيه : لا يسلم بينهن .

٢٤٩ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزد على ثمانى ركعات بتسليمة واحدة ، لم أجده

٢٤٨ - (١) هذا حديث معضل لا تقوم به حجة ، ولا يعارض الأحاديث الصحيحة الثابتة عن الرسول الكريم ، قولاً وفعلاً وتقريراً ، من صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب ، والحق أحق أن يتبع .

بل في مسلم ما يخالفه ، ففيه عن عائشة في أثناء حديث : كنا نعدله سواكه وطهوره ، فيبعثه الله تعالى ما شاء أن يبعثه من الليل ، فيتسوك ويتوضأ ، ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، فيذكر الله تعالى ويحمده ويدعوه ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم فيصلّي التاسعة . وفي لفظ لغيره : ويوتر بتسع ركعات .

٢٥٠ — حديث : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ، الأربعة وابن خزيمة وابن حبان ، من طريق علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر به . هذا . قال الترمذي : اختلف فيه أصحاب شعبة ، فرفعه بعضهم ، ووقفه بعضهم . ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ ، ولم يذكروا فيه صلاة النهار . وقال النسائي : هذا عندي خطأ . وقال أيضاً : إسناده جيد إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر لم يذكروا النهار ، وهو في الصحيحين من طرق عن ابن عمر ليس فيه النهار ، ولما أخرج ابن حبان حديث أبي هريرة : « من صلى الجمعة فليصل بعدها أربعاً » . وفي رواية : « وإن كان له شغل ، فركعتين في المسجد ، وركعتين في بيته » ، وقال : هذه الزيادة مدرجة .

وقال أبو أحمد بن فارس : سئل البخاري عن حديث ابن عمر هذا ، فقال : صحيح ، وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط من طريق الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، والحنيني ضعيف . وأخرجه الدارقطني في السنن من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن ابن عمر مثله ، وفي سنده نظر . وأخرجه الحاكم في علوم الحديث من وجه آخر عن ابن سيرين عن ابن عمر ، وقال : رجاله ثقات إلا أنه معلول . وهو من رواية أبي حاتم لرازي ، عن نصر بن علي ، عن أبيه ، عن ابن عون ، عن ابن سيرين . وهو عند الحرابي في الغرائب عن نصر بن علي عن أبيه ، عن ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ، فلعل له فيه إسنادين . وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان في ترجمة محبوب بن مسعود البجلي .

٢٥١ — حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العشاء أربعاً ، أبو داود من طريق زرارة بن أوفى عنها : كان يصلي صلاة العشاء في جماعة ثم يرجع إلى أهله فيركع أربع ركعات ، ثم يأوي إلى فراشه ، الحديث ، وفي آخره : حتى قبض على ذلك . قال أبو داود : في سماع زرارة عن عائشة نظر . وللنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة : ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط ، فدخل على ، إلا صلى بعدها أربع ركعات :

أو ستاً . ولأحد والبزار والطبراني ، من حديث عبد الله بن الزبير : كان النبي ﷺ إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات . وفي البخاري ، عن ابن عباس : بت عند خالتي ميمونة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم عندها في ليلتها فصلى العشاء ، ثم جاء إلى منزله ، فصلى أربع ركعات ، ثم نام .

٢٥٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم : كان يواظب على الأربع في الضحى ، مسلم من طريق معاذة : أنها سألت عائشة كم كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : أربع ركعات ، ويزيد ما شاء الله تعالى . ولأبي يعلى من وجه آخر عن عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات ، لا يفصل بينهما بكلام . وأما حديث مروى عن عائشة : ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة الضحى قط ، وإنى لأسبجها ، أخرجه البخاري . وحديث عبد الله بن شقيق سألت عائشة : هل كان رسول الله ﷺ يصلي الضحى ؟ قالت : لا ، إلا أن يحىء من مغيبه . فالجمع بينهما أن يحمل الإنكار على المشاهدة ، والإثبات على الإخبار عن غيرها ، والإنكار على الإعلان ، والإثبات على الإخفاء ، أو الإنكار على المواظبة ، والإثبات على المعاهدة ، أو الإنكار على صفة مخصوصة ، وفي وقت مخصوص ، كثمانى ركعات في الضحى ، والإثبات على أربع أوست ، وفي وقت دون وقت ، والله أعلم .

فصل في القراءة

حديث : « لا صلاة ، إلا بقراءة » ، مسلم من طريق عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً ، وهو عند البخاري بغير رفع ، وأصرح منه في المقصود حديث أبي هريرة أيضاً في المسيء صلاته ، قال : ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، وفي آخره : ثم افعل ذلك في صلاتك كلها . ولأحد من حديث رفاعه بن رافع : « ثم اصنع ذلك في كل ركعة » ، وهو في السنن بدون هذه الزيادة ، وقد تقدم الكلام عليه في أوائل صفة الصلاة .

قوله : وهو مخير في الآخرين إن شاء قرأ ، وإن شاء سبح ، وإن شاء سكت ، هو المأثور عن علي وابن مسعود وعائشة ، لم أجده عن عائشة . وأما علي وابن مسعود ، فأخرجه ابن أبي شيبة عن شريك عن أبي إسحاق ، عنهما قالوا : اقرأ في الأوليين ، وسبح في الآخرين .

٢٥٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم داوم على ذلك — أى القراءة — لم أجده صريحاً . وفي الصحيحين عن أبي قتادة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في

الظهر — في الركعتين الأوليين — بفتح الكتاب ، وسورتين ، وفي الآخرين — بفتح الكتاب ، وبطيل في الأولى .

٢٥٤ — حديث : « لا يصلى بعد صلاة مثلها » ، لم أجده . وقد أخرج (١) أبو داود وابن خزيمة وابن حبان ، من طريق سليمان بن يسار ، أثبت ابن عمر على البساط ، وهم يصلون ، فقلت : ألا تصلى معهم ؟ قال : قد صليت ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لاتصلوا صلاة في يوم مرتين » . وقال في الموطأ عن نافع ، أن رجلاً سأل ابن عمر فقال : إني أصلى في بيتي ، ثم أدرك الصلاة مع الإمام ، أفأصلى معه ؟ قال : نعم ، قال : أيتها أجعل صلاتي ؟ قال : ليس ذلك إليك . ويجمع بينهما على أن الممتع إعادتها على هيئتها ، والثاني على إعادتها على وجه أكمل . ويدل على ذلك حديث أبي سعيد (٢) : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر ، فدخل رجل فقام يصلى ، فقال : « ألا رجل يتصدق على هذا فيصلى معه ؟ » أخرجه البيهقي .

وفي الباب : عن أبي ذر رفعه : « صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل ، فإنها لك نافلة » ، أخرجه مسلم وعن يزيد (٣) بن عامر السوائي نحوه ، أخرجه أبو داود . وعن ابن مسعود نحوه ، أخرجه مسلم أيضاً . وعن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه (٤) قال : شهدت مع النبي ﷺ صلاة الصبح في مسجد الخيف ، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليا معه ، فقال : علي بهما ، فجىء بهما ترعد فرائصهما ، قال : « مامنكما أن تصليا معنا ؟ قال : إنا كنا صلينا في رحالنا ، قال : فلا تفعلوا ، إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم ، فإنها لكما نافلة » ، أخرجه أصحاب السنن الثلاثة .

٢٥٥ — حديث : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » البخاري والأربعة . عن عمران بن حصين . وأخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو نحوه .

٢٥٤ — (١) رواد أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والبيهقي ، وصححه النووي . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والحاكم ، وابن حبان ، والدارمي ، والترمذي وحسنه . (٣) رواه أيضاً : الدارقطني ، والبيهقي ، وضعفه النووي . (٤) رواه أيضاً : أحمد ، والطحاوي ، والدارقطني ، والدارمي ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي ، وأبو داود الطيالسي ، وابن سعد في الطبقات ، وصححه ابن السكن .

٢٥٦ — حديث ابن عمر قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار ، وهو متوجه إلى خيبر يومئذ إيماء ، أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . قال النسائي والدارقطني : غلط فيه عمرو بن يحيى ، والصواب : على راحلته ، وأخرجه البخاري من وجه آخر عن عمرو بن دينار ، رأيت ابن عمر يصلي في السفر على راحلته ، أينما توجهت يومئذ ، ويذكر أن النبي ﷺ كان يفعل . وفي الصحيحين عن عامر بن ربيعة : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على الراحلة يسبح ، يومئذ برأسه . وعن أنس بن سيرين : أنه رأى أنس بن مالك يصلي على حمار ، الحديث . وفيه : لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، لم أفعله ، متفق عليه . وروى الدارقطني في الغرائب من رواية مالك عن الزهري عن أنس قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو متوجه إلى خيبر ، على حمار يصلي ، يومئذ إيماء . ولأبي داود والترمذي وابن حبان ، من رواية أبي الزبير ، عن جابر : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي النوافل على راحلته ، في كل وجه ، يومئذ إيماء ، وأصله في البخاري .

فصل في قيام رمضان

حديث : أن الخلفاء الراشدين واطبوا على التراخي ، لم أجده .

٢٥٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك المواظبة على التراخي ، وهو خشية أن تكتب علينا ، متفق على معناه من حديث عائشة بلفظ : إلا أني خشيت أن تفرض عليكم . وفي لفظ : ولكن خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل . وقد أخرج البخاري : أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب . وعن أبي ذر نحوه ، أخرجه أصحاب السنن . وعن النعمان بن بشير نحوه أخرجه النسائي .

وروى البيهقي من طريق السائب بن يزيد : كنا نقوم في زمن عمر بعشرين ركعة ، والوتر . وقال مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان : كان الناس يقومون في زمن عمر — في رمضان — ثلاث وعشرين ركعة . وروى ابن أبي شيبة والطبراني من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ كان يصلي عشرين ركعة في رمضان ، سوى الوتر ، وإسناده ضعيف . ويعارضه قول عائشة : ما كان يزيد في رمضان وفي غيره على إحدى عشرة ركعة ، متفق عليه .

قوله : لأن أفراد الصحابة روى عنهم التخلف — يعني عن التراخي — أخرجه الطحاوي عن ابن عمر .

قوله : والمستحب الجلوس بين الترويحتين مقدار الترويحة ، وكذا بين الخامسة ، والوتر ، كعادة أهل الحرمين ، قلت : أخرجه محمد بن نصر المروزي في صلاة الليل .
قوله : ولا يصلى الوتر جماعة في غير شهر رمضان ، عليه الإجماع ، كذا قال : ولا أدرى من أين نقل ذلك .

باب إدراك الفريضة

٢٥٨ — حديث : « لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق ، أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجوع ، أبو داود في المراسيل عن سعيد بن مسيد بن المسيب به رسلاً ، ورجاله ثقات . وروى ابن ماجه بإسناد ضعيف ، عن عثمان نحوه مرفوعاً ولفظه : « من أدرك الأذان في المسجد ، ثم خرج ، لم يخرج لحاجة ، وهو لا يريد الرجوع ، فهو منافق . وفي الباب حديث أبي (١) هريرة : أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ لما خرج رجل حين أذن المؤذن للعصر .

٢٥٩ — قوله : والأفضل في عامة — السنن والنوافل — المنزل ، وهو المروى عن رسول الله ﷺ انتهى . في الصحيحين عن زيد بن (١) ثابت في قصة مرفوعة : « فعليكم بالصلاة في بيوتكم ، فإن خير صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، ولأبي داود : « صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا ، إلا المكتوبة » .

حديث : قضى ركعتي الفجر بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس . قال المصنف : والحديث ورد بقضائها تبعاً للفرض ، انتهى . في حديث أبي قتادة عند مسلم في القصة الطويلة في نومهم عن صلاة الصبح في الوادي ، ثم أذن بلال بالصلاة ، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم صلى الغداة فصنع كما يصنع كل يوم . وفي حديث ذى مخبر عند أبي داود : ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم فركع ركعتين غير عجل ، ثم قال بلال : أقم الصلاة . وتقدم في الأذان نحوه من حديث عمران بن الحصين ، وعمر بن أمية ، وبلال .

ومسلم من حديث أبي هريرة فقال النبي ﷺ : « لياخذ كل إنسان برأس راحلته ، فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان » ، قال : ففعلنا ، ثم دعا بالماء ، فتوضأ ، ثم صلى بسجدة ، ثم

٢٥٨ — (١) رواه مسلم ، وأحمد والأربعة .

٢٥٩ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والترمذي ، والبيهقي .

أقيمت الصلاة ، فصلى الغداة . وفي حديث جبير بن مطعم عند أحد والنسائي فقاموا ، فأذن بلال ، وصلوا الركعتين ، ثم صلوا الفجر . وفي الباب عن أنس وابن عباس عند البزار . وعن ابن مسعود عند البيهقي . وعن مالك بن ربيعة عند النسائي .

٢٦٠ — حديث : « صلوا وإن طردتكم الخيل » ، يعنى — سنة الفجر — أبو داود من حديث أبي هريرة^(١) بلفظ : « لاتدعوها وإن طردتكم الخيل » . وفي الباب عن عائشة : مارأيت النبي ﷺ فى شىء من النوافل أسرع منه إلى الركعتين . وفى لفظ : أشد معاهدة منه على الركعتين قبل الفجر ، أخرجاه . ولمسلم عنها مرفوعاً : « ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها » . وللبخارى عنها : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ، وركعتين قبل الفجر . وله عنها : لم يكن يدعها أبداً . وللطبرانى فى الأوسط عنها : لم أره ترك الركعتين قبل صلاة الفجر لا فى سفر ، ولا حضر ، ولا صحة ، ولا سقم . ولأبى يعلى عن ابن عمر : لاتركوا ركعتى الفجر فإن فىهما الرغائب .

حديث : الوعيد بترك الجماعة ، تقدم شىء منه فى أبواب الإمامة .

حديث : « من ترك الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتى » ، لم أجده .

قوله : أنه ﷺ واظب على الرواتب عند أداء المكتوبات بالجماعة ، هو مستقرى من الأحاديث ، وليس هو على هذه الصورة من قول صحابى .

باب قضاء الفوائت

٢٦١ — حديث : « من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا روه مع الإمام ، فليصل التى هوفىها ، ثم ليصل التى ذكرها ، ثم ليعد التى صلى مع الإمام » . الدارقطنى والبيهقى من حديث ابن عمر مرفوعاً ، قال الدارقطنى : وهم أبو إبراهيم الترمذى فى رفعه ، والصحيح أنه من قول ابن عمر ، هكذا رواه مالك وغيره عن نافع . وقال البيهقى : قد رواه يحيى بن أيوب عن سعيد ابن عبد الرحمن شيخ أبى إبراهيم فيه فوقفه ، انتهى ، وهذا الموقف عند الدارقطنى ، وحديث مالك فى الموطأ . وقال النسائي فى الكنى : رفعه غير محفوظ . وقال أبو زرعة : رفعه خطأ . قوله : فإن كان فى الوقت سعة فقدم الوقتية لم يحز ، لأنه أداها قبل وقتها الثابت بالحديث ،

كأنه يشير إلى حديث أنس : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، متفق عليه ، وفي لفظ لابي داود : فليصلها حين يذكرها . وفي الباب عن أبي جمعة : أن النبي ﷺ صلى المغرب ، ونسي العصر ، ثم أمر المؤذن ، فأذن ، ثم أقام ، فصلى العصر ، ونقض الأولى ، ثم صلى المغرب ، أخرجه أحمد والطبراني . وفي إسناده ابن لهيعة . وأما حديث جابر في صلاته عليه الصلاة والسلام العصر بعد ما غربت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب ، فلا دلالة فيه على تعيين الترتيب ، إلا عند من يقول بتضييق وقت المغرب ، والله أعلم .

٢٦٢ — قوله : إنه صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاهن مرتباً ، ثم قال : « صلوا كما رأيتموني أصلي » ، الترمذي والنسائي من طريق أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه : أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق ، حتى ذهب من الليل ما شاء الله ، فأمر بلالا فأذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ثم أقام فصلى المغرب ، ثم أقام فصلى العشاء ، قال الترمذي : أبو عبيدة لم يسمع من أبيه ، انتهى . وفي قوله : عن أربع صلوات نظر ، لأن العشاء صليت في رقتها ، لكن لما أخرها عن وقتها الغالب ضمها إلى ما فات حقيقة .

وفي قول المصنف ، ثم قال . صلوا إلى آخره ، أي يوم أنه بقية من الأحاديث ، وليس كذلك ، بل هو حديث مستقل ، فلو قال : وقال : « صلوا » ، لكان أولى . وفي الباب عن أبي سعيد^(١) : حبسنا يوم الخندق عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، الحديث ، أخرجه النسائي وابن حبان .

تنبيه : سئل أحمد عن حديث : « لا صلاة لمن عليه صلاة » فقال : لا أعرف هذا ، ذكره ابن الجوزي في العلل مبسوده عن إبراهيم الحربي .

باب سجود السهو

٢٦٣ — حديث : أن النبي ﷺ سجد للسهو قبل السلام ، أخرجاه من حديث عبد الله بن بحينة^(١) في قصة السهو عن التشهد الأول .

٢٦٢ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والشافعي ، وابن خزيمة ، والدارمي ، والطحاوي .

٢٦٣ — (١) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، والبيهقي ، والطحاوي .

٢٦٤ — حديث : « لكل سهو سجدتان بعد السلام ، أحمد وأبو داود ، من حديث ثوبان^(١) » وفي إسناده اختلاف . وفي الباب عن ابن مسعود بلفظ : « وإذا شك أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب ، فليتم عليه ، ثم ليسلم ، ثم ليسجد سجودتين . » متفق عليه ، واللفظ للبخاري . وفي لفظ لمسلم : سجود سجودتين بعد السلام والكلام ، ولأبي داود والنسائي من حديث عبد الله^(٢) بن جعفر : « من شك في صلاته فليسجد سجودتين بعد ما يسلم ، وصححه ابن خزيمة . »

٢٦٥ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم يسجد سجودتين السهو بعد السلام ، هو في حديث ابن مسعود المذكور . وفي الباب حديث أبي هريرة في قصة ذي الديدن ، وحديث عمران بن حصين عند مسلم ، وحديث المغيرة عند أبي داود والترمذي ، وحديث سعد ابن أبي وقاص وعقبة بن عامر ، عند الحاكم . وعن أنس عند الطبراني في الصغير . وعن الزبير وابن عباس ، عند ابن سعد .

قوله : فتعارضت روايتا فعله ، فبقي التمسك بقوله سالماً ، كأنه يشير إلى حديث ثوبان المذكور ، لكن يعكر عليه حديث أبي سعيد عند مسلم مرفوعاً : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر ، كم صلى ، ثلاثاً أم أربعاً ، فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ، ثم يسجد سجودتين قبل أن يسلم . » ولأبي داود وابن ماجه عن أبي هريرة : « فإذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجودتين وهو جالس قبل التسليم . » ولأبي داود والنسائي ، عن ابن مسعود : « ثم « سجدت سجودتين وأنت جالس قبل أن تسلم . » وللترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن^(١) بن عوف مرفوعاً : « إذا سها أحدكم فلم يدر واحدة صلى أو ثنتين فليبن على واحدة ، فإن لم يدر ثنتين صلى أو ثلاثاً فليبن على ثنتين ، فإن لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث ، وليسجد سجودتين قبل أن يسلم . »

٢٦٤ — (١) رواه أيضاً : عبد الرزاق ، وابن ماجه ، والبيهقي ، والطبراني ، وأبو داود الطيالسي ، وفيه إسماعيل بن عياش وقد رواه عن عبيد الله الكلاعي وهو شامي ، ورواه عن الشاميين صحيحة ، وعليه فالحديث صحيح يحتاج به . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقي ، وابن حبان ، وفيه مصعب بن شيبة ، وفيه مقال . وقد أخرج له مسلم في صحيحه ، ووثقه ابن معين .

٢٦٥ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والحاكم وصححه على شرط مسلم ، ووافقه الذهبي .

قوله : أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب على فاتحة الكتاب والقنوت والتشهد وتكبيرات العيدين ، من غير تركها مرة .

قلت : لم أجد هذا في حديث هكذا ، وفي مواظبته على القنوت نظر .

٢٦٦ — حديث : « انتهى عن البتيراء » ذكره عبد الحق في الأحكام من جهة ابن عبد البر بسنده إلى أبي سعيد بلفظ : أن النبي ﷺ نهى عن البتيراء ، أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها ، وفي سنده عثمان بن محمد ربيعة ، قال : والغالب على حديثه الوهم . وروى البيهقي في المعرفة عن أبي منصور مولى سعد بن أبي وقاص قال : سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل ، فقال : يا بني ، هل تعرف وتر النهار ؟ قلت : نعم هو المغرب ، قال : صدقت ، ووتر الليل واحدة ، بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت : يا أبا عبد الرحمن إن الناس يقولون : هي البتيراء ، قال : يا بني ، ليس تلك البتيراء ، إنما البتيراء : أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها وقيامها ، ثم يقوم إلى الأخرى فلا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً ، فتلك البتيراء . وقال النووي في الخلاصة : - حديث محمد بن كعب في النهي عن البتيراء ، مرسل ضعيف كذا قال ، ولم يعزه . وقد تقدم شيء من الكلام عليه في الوتر .

٢٦٧ — حديث : « إذا شك أحدكم في صلاته كم صلى ، فليستقبل الصلاة » لم أجده مرفوعاً . وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر في الذي لا يدرى صلى ثلاثاً أو أربعاً ، قال : يعيد حتى يحفظ . وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير وشریح وابن الحنفية .

حديث : « من شك في صلاته فليتحر الصواب » متفق عليه من حديث ابن مسعود . وقد تقدم في أول الباب .

٢٦٨ — حديث : « من شك في صلاته فلم يدر صلى ثلاثاً أم أربعاً ، بنى على الأقل » الترمذی ، وصححه وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن عوف ، وقد أشرت إليه قبل ثلاثة أحاديث . وزاد ابن ماجه في رواية : حتى يكون الوهم في الزيادة ، وصححه الحاكم ، ولمسلم عن أبي سعيد مرفوعاً : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر كم صلى ، فليبن على اليقين ، حتى إذا استيقن أن قد أتم فیسجد سجدة قبل أن یسلم ، فإنه إن كانت صلاته وترأ شفعتها ، وإن كانت شفعا كانتا ترغما للشيطان ، . وللحاكم عن ابن عمر بلفظ : « إذا صلى أحدكم فلم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً ، فليركع ركعة يحسن ركوعها ، وليسجد سجدة » .

باب صلاة المريض

٢٦٩ - حديث : أنه صلى الله عليه وسلم قال لعمران^(١) بن حصين : « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنب ، تومىء إيماءً » ، البخارى والأربعة . وفى رواية النسائى : « فإن لم تستطع فمستلقياً لا يكلف الله نفساً إلا سعيها » .

٢٧٠ - حديث : « إن قدرت أن تسجد على الأرض فاسجد ، وإلا فأوم برأسك » . البزار عن جابر : أن النبي ﷺ عاد مريضاً فرآه يصلى على وسادة ، فأخذها فرمى بها ، فأخذ عوداً ليصلى عليه ، فأخذه فرمى به ، وقال : « صل على الأرض إن استطعت ، وإلا فأوم إيماءً » ، واجعل سجودك أخفض من ركوعك » ، وأخرجه البيهقى ورواه ثقات ، وهو عند أبى يعلى من وجه آخر عن جابر ، وعند الطبرانى من حديث ابن عمر نحوه .

٢٧١ - حديث : « يصلى المريض قائماً ، فإن لم يستطع فقاعداً ، فإن لم يستطع فعلى قفاه ، تومىء إيماءً » ، فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقبول العذر منه ، لم أجده هكذا وللدارقطنى من حديث على بن نحو أوله ، وفيه : « فإن لم يستطع صلى مستلقياً ، رجلاه مما يلي القبلة » ، ولم يذكر آخره ، وإسناده واه جداً .

قوله : ثم الزيادة تعتبر من حيث الاوقات عند محمد ، وعندهما من حيث الساعات ، وهو المأثور عن على وابن عمر ، انتهى : والمراد بالزيادة بما زاد على خمس صلوات فى الإغماء ، فأما أثر على فلم أره ، وأما أثر ابن عمر فروى لإبراهيم الحربى فى الغرائب بإسناد صحيح عن نافع قال : أغمى على ابن عمر يوماً وليلة ، فأفاق ، فلم يقض ما فاته واستقبل . وقال محمد بن الحسن فى الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر فى الذى يغمى عليه يوماً وليلة يقضى .

وفى الباب : حديث مرفوع أخرجه الدارقطنى عن عائشة فى الرجل يغمى عليه ، فيترك الصلاة . قال النبي ﷺ ليس لشيء من ذلك قضاء ، إلا أن يغمى عليه فى وقت صلاة ، فيفيق فيه ، فإنه يصليه . وفى إسناده الحكم بن عبد الله الأبلى : وهو واه جداً ، وروى عبد الرزاق وابن أبى شبة من طريق ابن أبى ليلى عن نافع عن ابن عمر : أغمى عليه شهراً ،

٢٦٩ - (١) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود .

فلم يقض ما فاتة . وللدارقطني : أن عمار بن ياسر أغشى عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، فأفاق نصف الليل فقضاها ، وفي إسناده ضعف .

باب سجود التلاوة

٢٧٢ — حديث : « السجدة على من سمعها ، وعلى من تلاها ، لم أجده مرفوعاً . ولا بن أبي شيبة عن ابن عمر : « السجدة على من سمعها » موقوفاً . ولعبد الرزاق عن عثمان ، وعلقه البخاري : « إنما السجود على من استمع » . ومن أحاديث سجود التلاوة ، حديث أبي هريرة : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد ، اعتزل الشيطان يبكي » الحديث ، أخرجه مسلم . وعن زيد بن ثابت قال : قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم النجم فلم يسجد ، أخرجاه . وعن عمر أنه قرأ سجدة وهو على المنبر ، فنزل فسجد ، ثم قرأها في الجمعة الأخرى ، فتبها الناس للسجود ، فقال : « إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء » أخرجه مالك . وللبخاري نحوه من وجه آخر .

قوله : والسجدة في (حم) عند قوله « لا يسأمون » ، في قول عمر ، لم أجده ، ولا بن أبي شيبة . وعبد الرزاق عن ابن عباس نحوه .

قوله : ومن أراد السجود كبر ، ولم يرفع يديه ، وسجد ، ثم كبر ورفع رأسه ، ولا تشهد عليه ولا سلام ، وهو المروى عن ابن مسعود ، لم أجده . ولا بن أبي شيبة عن الحسن وعطاء إبراهيم وسعيد بن جبير أنهم كانوا لا يسلمون . وأما التكبير فأخرجه أبو داود . من حديث ابن عمر مرفوعاً .

قوله : في سورة الحج بسجدتان ، أحمد . وأبو داود والترمذي عن عقبة بن عامر : « فضلت سورة الحج بسجدتين ، فمن لم يسجد هما فلا يقرأهما » ، وفي إسناده ابن لهيعة ، قال الترمذي : ليس إسناده بقوى . ولا بن داود في المراسيل عن خالد بن معدان مرفوعاً : « فضلت سورة الحج على القرآن بسجدتين » قال أبو داود : وقد أسند هذا ولا يصح ، كأنه يشير إلى حديث عقبة . ولما لك عن عمر مثله موقوفاً . وللحاكم عن ابن عباس : في الحج — سجدتان — وعن ابن مسعود . وعمار . وأبي الدرداء . وغيرهم : أنهم سجدوا فيها بسجدتين . وعن عمرو ابن العاص : أن النبي ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة ، أخرجه أبو داود . وابن ماجه . وفي إسناده عبد الله بن منين ، وهو مجهول .

سجدة (ص) : عن أبي هريرة ، أن النبي ﷺ سجد في (ص) ، أخرجه الدارقطني ، ورواته ثقات . وعن ابن عباس مرفوعاً : سجد داود توبة ، ونسجدها شكراً ، أخرجه النسائي ، ورواته ثقات . والبخاري عن ابن عباس : إنها ليست من عزائم السجود ، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها . وعن أبي (١) سعيد قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ (ص) ، فلما مر بالسجدة نزل فسجد وسجدنا معه ، وقرأها مرة أخرى ، فلما بلغها تشربنا للسجود ، فقال : « إنما هي توبة نبي » أخرجه أبو داود . ولاحد من وجه آخر عن أبي سعيد : أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يسجد بها .

سجدة (إذا السماء انشقت) (والمفصل) . عن أبي هريرة قال : سجدنا مع رسول الله ﷺ في (إذا السماء انشقت — واقرأ باسم ربك) متفق عليه . وعن ابن عباس . قال : لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة ، أخرجه أبو داود ، وفي إسناده ضعف . ولعبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عباس قوله : ليست (في المفصل) سجدة . وعن أبي الدرداء : أن النبي ﷺ أقرأه إحدى عشرة سجدة ، ليس فيها شيء من (المفصل) ، أخرجه ابن ماجه . قال أبو داود : وإسناده واه .

باب صلاة المسافرين

يمسح المقيم كال يوم وليلة ، تقدم في الطهارة .

٢٧٣ — حديث علي : لو جاوزنا هذا الخوص لقصرنا ، أخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي حرب بن أبي الأسود : أن علياً خرج من البصرة ، فصلى الظهر أربعاً ، ثم قال : إنما لو جاوزنا هذا الخوص لصلينا ركعتين . ولعبد الرزاق عن ابن عمر : أنه كان يقصر حين يخرج من بيوت المدينة ، ويقصر إذا رجع حتى يدخل بيوتها .

قوله : ولا يزال على حكم السفر حتى ينزى الإقامة في بلدة ، أو قرية خمسة عشر يوماً ، أو أكثر ، وإن نوى أقل من ذلك قصر ، وهو مأثور عن ابن عباس وابن عمر ، والآثر في مثله كالخبر ، أخرجه الطحاوي عن ابن عمر وابن عباس ، قالوا : إذا قدمت بلدة وأنت

٢٧٢ — (١) رواه أيضاً : الحاكم وصححه ، والدارمي ، وابن خزيمة ، والدارقطني ، والبيهقي .

مسافر ، وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة بها ، وإن كنت لا تدري متى تظعن فأقصرها . ولابن أبي شيبة عن ابن عمر : أنه كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً ، أتم الصلاة ، زاد محمد بن الحسن : وإن كنت لا تدري متى تظعن فأقصرها .

وفي المتفق عليه عن أنس : خرجنا مع النبي ﷺ من المدينة إلى مكة ، فكان يصلي ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة ، قيل : كم أقمتم بمكة ؟ قال : أقمنا بها عشراً . ولابن داود عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بمكة سبع عشرة يقصر الصلاة ، وإسناده صحيح . وله عن عمران بن حصين : ثمانية عشر يوماً . وللبخاري عن ابن عباس تسع عشرة . قال البيهقي : يجمع بينهما بأن من قال : تسع عشرة ، عد يومى الدخول والخروج ، ومن قال : سبع عشرة حذفهما ، ومن قال : ثمانية عشرة ، حذف أحدهما .

قوله : روى أن ابن عمر أقام بأذريجان — ستة أشهر — وكان يقصر . وعن جماعة من الصحابة مثل ذلك . أما أثر ابن عمر فأخرجه البيهقي بإسناد صحيح ، وأما غيره فلعبد الرزاق عن هشام بن حسان ، عن الحسن : كنا مع عبد الرحمن بن سمرة ببعض بلاد فارس سنتين ، فكان لا يجمع ولا يزيد على ركعتين . وعن الثوري عن يونس عن الحسن نحوه . ومن طريق أنس أنه أقام بالشام مع عبد الملك شهرين يصلي ركعتين . وللبيهقي من وجه آخر صحيح ، عن أنس أن أصحاب رسول الله ﷺ أقاموا — بramer — تسعة أشهر يقصرون الصلاة . ولابن أبي شيبة عن أبي حمزة ، قلت لابن عباس : إنا نطيل المقام بخراسان ، فقال : صل ركعتين ، وإن أمت عشر سنين . وللبيهقي عن المسور بن مخرمة : كنا مع سعد بن أبي وقاص في قرية من الشام أربعين ليلة ، فكنا نصلي أربعاً ، وكان يصلي ركعتين .

وفي الباب : حديث مرفوع أخرجه عبد الرزاق ، عن ابن عباس قال : أقام رسول الله ﷺ بخيبر أربعين ليلة يقصر الصلاة ، تفرد به الحسن بن عمار ، وهو واه جداً . وأصح منه ما أخرجه أبو داود ، عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أقام بتبوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ، ورواته ثقات ، إلا أن أبا داود قال هو وغيره : تفرد بوصله معمر .

٢٧٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لاهل مكة وهو مسافر : دأبوا صلاتكم فإنما قوم سفر ، أبو داود والترمذي وإسحاق والبخاري ، عن عمران بن حصين قال : غزوت مع رسول الله ﷺ وشهدت معه الفتح ، فأقام ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين يقول : يا أهل مكة صلوا أربعاً فإنما سفر ، صححه الترمذي . والطيايبي من حديثه : ما سافرت

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفراً قط ، إلا صلى ركعتين . فذكر الحديث مطولاً ، وفيه : أن أبا بكر وعمر وعثمان صنعوا مثله ، وقالوا مثله ، قال : ثم إن عثمان أتم . ولابن أبي شيبة نحوه ، وزاد فيه : وحججت مع عثمان سبع سنين من إمارته لا يصلى إلا ركعتين ، ثم صلاها بمنى أربعاً ، وروى مالك بإسناد صحيح عن عمر مثل الأصل ، وكذلك عبد الرزاق . قوله : أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يسافرون ، ويعودون إلى أوطانهم مقيمين من غير عزم جديد ، لم أجده .

قوله : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة عد نفسه بمكة من المسافرين ، قلت : يشير إلى الذي قبل الذي قبله في قوله : «لما قوم سفر» .

ذكر القصر

عن عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، أخرجاه وعن ابن عباس : فرض الله الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في الحضر أربع ركعات ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة ، أخرجه مسلم . وعن عمر : صلاة السفر ركعتان ، والأضحى والفطر والجمعة ، تمام غير قصر ، على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان . وعن ابن عمر قال : آتانا رسول الله ﷺ ونحن ضلال ، فعلينا ، فكان فيما علمنا أن الله تعالى أمرنا أن نصلى ركعتين في السفر ، أخرجه النسائي . وعن أبي هريرة رفعه : «المتم صلاته في السفر كالمقصر في الحضر» ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده ضعيف جداً .

وعن عمر أنه قال ليعلى : عجبت مما عجبت منه ، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «صدقة تصدق الله عز وجل بها عليكم ، فاقبلوا صدقته» ، أخرجه مسلم . ولابن حبان : «فاقبلوا رخصته» . وعن أنس بن مالك الكعبي رفعه : إن الله تعالى وضع عن المسافر الصوم ، وشطر الصلاة ، أخرجه أحمد والأربعة . وعن عائشة^(١) أنها قالت :

٢٧٤ — (١) قال ابن تيمية : هذا الحديث كذب على عائشة ، ولم تكن تصلى بخلاف صلاة رسول الله وسائر الصحابة . وهي تشهدهم يقصرون ، وتم هي بلا موجب . وقد روت حديث : «فرضت الصلاة ركعتين ، فزيد في صلاة الحضر ، وأقرت صلاة السفر ، فكيف يظن أنها تزيد على ما فرض الله وتخالف رسول الله وأصحابه ؟ قال الزهري لعروة =

يارسول الله قصرت ، وأتممت ، وأهطرت ، وصمت ، قال : أحسنت ، أخرجه النسائي والدارقطني عنها من وجه آخر : أن النبي ﷺ كان يقصر في السفر ، ويتم ، ويصوم ويفطر ، ورواته ثقات . وأخرجه البيهقي موقوفاً عليها ، بإسناد صحيح .

ذكر الجمع بين الصلاتين

عن أنس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس ، أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ، ثم ركب ، متفق عليه . وفي رواية : كان إذا أعجل به السير يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينهما وبين العشاء حين يغيب الشفق . وعن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في سفرة سافرهما ، في غزوة تبوك ، أخرجه مسلم . وله عن معاذ : جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء . وعن ابن عمر : كان رسول الله ﷺ إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء ، أخرجه . وعن ابن عباس رفعه : « من جمع بين صلاتين من غير عذر ، فقد أتى باباً من أبواب الكبائر » أخرجه الرمزي ، وفيه حذف بن قيس ، وهو واه جداً ، وغفل الحاكم فاستدركه ، وأخرجه البيهقي عن عمر مرفوعاً .

باب الجمعة

٢٧٥ — حديث : « لا الجمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع ، لم أجده . وروى عبد الرزاق عن عليّ موقوفاً : « لا تشريق ولا الجمعة إلا في مصر جامع ، وإسناده صحيح . ورواه ابن أبي شيبة مثله ، وزاد : « ولا فطر ولا أضحي ، وزاد في آخره : « أو مدينة عظيمة » ، وإسناده ضعيف . وقال البيهقي : لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء .

== لما حدثه عن أبيه عنها — بذلك : فما شأنها كانت تتم الصلاة ؟ فقال : تأولت كما تأول عثمان ، فإذا كان النبي حسن فعلها ، وأقرها عليه ، فما للتأويل وجه ، ولا يصح أن يضاف إتمامها إلى التأويل ، مع هذا التقدير ، وقال ابن القيم : هذا الحديث غلط ، فإن رسول الله لم يعتمر في رمضان قط ، وعمره مضبوطة العدد والزمان الخ انتهى باختصار .

٢٧٦ — حديث : « إذا مالت الشمس ، فصل بالناس الجمعة ، لم أجده ، وإنما روى البخارى عن أنس : كان النبي ﷺ يصل الجمعة حين قبل الشمس . وفي مسلم عن سلمة بن الأكوع : كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس .

قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل الجمعة بدون الخطبة ، لم أجده .

قوله : وردت به السنة — يعنى الخطبة — قبل الصلاة ، لعله يشير إلى حديث أبي موسى في ساعة الجمعة : « هي ما بين أن يجلس الإمام على المنبر إلى أن يقضى الصلاة ، وهو في مسلم .

قوله : ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقعدة ، به جرى التوارث ، أخرجه الشيخان عن ابن عمر : أنه ﷺ كان يفعل ذلك . وعن جابر بن سمرة : كان يخطب قائماً ثم يجلس ، ثم يقوم فيخطب قائماً ، أخرجه مسلم . وعن ابن عمر نحوه ، وزاد في أوله : وكان يجلس إذا صعد المنبر ، أخرجه أبو داود . وله في المراسيل عن ابن شهاب بلغنا أن رسول الله ﷺ كان يبدأ فيجلس على المنبر ، فإذا سكّت المؤذن قام فخطب ، ثم جلس يسيراً ، ثم قام فخطب ، وكان إذا قام أخذ عصاً فتوكأ عليها ، وهو قائم على المنبر ، ثم كان أبو بكر وعمر وعثمان يفعلون ذلك .

قوله : ويخطب قائماً على طهارة ، لأن القيام فيها متوارث ، تقدم .

قوله : عن عثمان أنه قال : الحمد لله فارتج عليه ، فنزل وصلى ، لم أجده مسنداً . وذكره قاسم بن ثابت في الدلائل بغير إسناد ، فقال : روى عن عثمان أنه صعد المنبر فارتج عليه ، فقال : الحمد لله ، إن أول كل مركب صعب ، وإن أبا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقالا ، وأنتم إلى إمام عادل أحوج منكم إلى إمام قائل ، وإن أعش تأتمكم الخطبة على وجهها ، ويعلم الله ، إن شاء الله .

ذكر العدد في الجمعة

عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك ، أن أباه كان إذا سمع النداء يوم الجمعة ، ترحم لاسعد ابن زرارة ، فقلت له ، فقال : لأنه أول من جمع بنا في نقيع الخضات ، قلت : كم كنتم يومئذ ؟ قال : أربعين ، أخرجه أبو داود ، ورجاله ثقات . وبين البيهقي في رواية : سماع محمد

ابن إسحاق . وعن جابر : مضت السنة أن في كل ثلاثة إماماً ، وفي كل أربعين فصاعداً جمعة وأضحى وفطر ، وإسناده ضعيف . وعن أم عبد الله الدوسية سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الجمعة واجبة على أهل كل قرية ، وإن لم يكونوا إلا ثلاثة ، ورابعهم إمامهم » ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده واه جداً .

قوله : « ولا تجب الجمعة على مسافر ، ولا امرأة ، ولا مريض ، ولا عبد ، ولا أعمى » ، أبو داود عن طارق بن شهاب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة ، إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض » . وأخرجه الحاكم من طريق طارق المذكور عن أبي موسى ، زاد فيه : « أبا موسى » . وعن تميم الداري رفعه : « الجمعة واجبة : إلا على صبي أو مملوك أو مسافر » ، أخرجه البيهقي والطبراني . وزاد : « أو امرأة أو مريض » . وللبيهقي عن ابن عمر رفعه : « الجمعة واجبة إلا على ما ملكت أيما نكح أو ذى علة » . وعن جابر رفعه : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فعليه الجمعة يوم الجمعة ، إلا على مريض أو مسافر أو امرأة أو صبي أو مملوك » ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده ضعيف .

٢٧٧ — حديث : « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا ، أحد وابن حبان من رواية ابن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة رفعه : « إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون ، وأتوها وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاقضوا » . قال مسلم : أخطأ ابن عيينة في هذه اللفظة . وقال أصحاب الزهري : فأتوها . وقال أبو داود : قال ابن عيينة وحده : فاقضوا ، انتهى . وقد تابعه معمر ، وهو عند أحمد عن عبد الرزاق عنه .

والبخاري في الأدب المفرد مثله من طريق الليث وسليمان بن كثير ، عن الزهري . ولأبي نعيم في المستخرج عن ابن أبي ذئب عن الزهري مثله ، ولأبي داود من رواية ابن سيرين عن أبي هريرة رفعه : « أتوا الصلاة وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم » ، قال أبو داود : واختلف عن أبي ذر فروى عنه : فاقضوا ، وروى عنه : فأتوا ، انتهى . وأخرجه الأئمة الستة من طريق عن الزهري : « فأتوا » .

٢٧٨ — حديث : « إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام » لم أجده . وقد قال البيهقي : رفعه وهم ، وإنما هو من كلام الزهري ، كذلك هو في الموطأ عنه بلفظ : خروجه

يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام . وروى ابن أبي شيبه من طريق علي وابن عباس وابن عمر أنهم كانوا يكرهون الكلام بعد خروج الإمام . ومن طريق عروة قال : إذا قعد الإمام على المنبر فلا صلاة . وعن الزهري في الرجل يحىء والإمام يخطب ، قال : يجلس ولا يصلى . وعن علي رفته : « لاتصلوا والإمام يخطب » أخرجه أبو سعيد المالبني فيما ذكره عبد الحق ، وإسناده واه .

وروى إسماعيل بإسناد جيد عن السائب بن يزيد : كنا نصلى في زمن عمر يوم الجمعة ، فإذا جلس على المنبر قطعنا الصلاة ، فإذا سكث المؤذن خطب ولم يتكلم أحد . ويرده حديث جابر رفعه : « إذا جاء أحدكم والإمام يخطب ، فليركع ركعتين وليتجوز فيهما » متفق عليه .

٢٧٩ - قوله : وإذا صعد الإمام المنبر جلس ، وأذن المؤذن بين يديه ، بذلك جرى التوارث ولم يكن على عهد رسول الله ﷺ إلا هذا الأذان . وعن السائب بن يزيد كان النداء يوم الجمعة ، أوله : إذا جلس الإمام على المنبر ، « على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر ، فلما كان عثمان وكثر الناس ، زاد النداء الثالث على الزوراء ، متفق عليه . وللبخاري عن ابن عباس : جلس عمر يوم الجمعة على المنبر ، فلما سكث المؤذن ، قام فأثنى على الله تعالى ، فذكر الحديث . وعن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صعد المنبر سلم ، أخرجه ابن ماجه ، وإسناده ضعيف .

وعن ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل المسجد يوم الجمعة ، سلم على من عند منبره من الجلوس ، فإذا صعد توجه إلى الناس فسلم عليهم ، أخرجه الطبراني وابن عدى ، وهو واه . وروى عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن عطاء : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر يوم الجمعة استقبل الناس بوجهه ، وقال : السلام عليكم . ولابن أبي شيبه عن الشعبي نحوه .

ذكر سنة الجمعة

عن ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن . أخرجه ابن ماجه والطبراني ، وزاد : وأربعاً بعدها ، وإسناده واه . وعن ابن مسعود : كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى قبل الجمعة أربعاً ، وبعدها أربعاً ، أخرجه الطبراني

في الأوسط ، عن علي بن سعيد الرازي بسنده ، وفيه ضعف . وعن أحمد بن الحسن البغدادى بسنده إلى علي نحوه ، وزاد : يجعل التسليم في آخرهن .

وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود ^(١) : أنه كان يأمر بذلك ورواته ثقات . وعن نافع كان ابن عمر يطيل الصلاة قبل الجمعة ، ويصلي بعدها ركعتين في بيته ، ويحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ، أخرجه أبو داود . وعن أبي هريرة رفعه : « إذا صليت بعد الجمعة فصلوا أربعاً ، فإن عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد ، وركعتين إذا رجعت » أخرجه مسلم . وعن صفية بنت حيي : أنها صلت قبل الجمعة أربعاً ، أخرجه ابن سعد في ترجمتها .

باب صلاة العيدين

قوله : واظب عليها ، لم أجده صريحاً .

٢٨٠ — حديث : « هل على غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع » متفق عليه عن طلحة .

٢٨١ — حديث : كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى ، وكان يغتسل في العيدين . أما الحديث الأول : فلابخاري عن أنس كان رسول الله ﷺ لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات . وللترمذي وابن ماجه عن بريدة نحوه ، وزاد : ولا يأكل يوم النحر حتى يصلي ، وصححه ابن حبان . وللدارقطني : حتى يرجع فيأكل من أضحيته . وعن ابن عباس قال : من السنة أن لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم ، ولا يوم النحر حتى يرجع ، أخرجه الطبراني في الأوسط عن أحمد بن أبي خالد . وأما حديث الاغتسال فتقدم في الطهارة .

حديث : أنه كان له جبة فذك ، أو صوف يلبسها في الأعياد لم أجده . وللشافعي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده : أن النبي ﷺ كان يلبس برد حبرة في كل عيد . ورواه الطبراني ، عن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بسنده إلى جعفر ، عن أبيه عن حده ، عن عبد الله ابن عباس باللفظ : بردة حمراء . والبيهقي عن أبي جعفر عن جابر : كان للنبي ﷺ برد أحمر يلبسه في العيدين والجمعة .

٢٨٢ — حديث : ولا يكبر عند أبي حنيفة في طريق المصلى ، وعندهما يكبر كالأصحى وله : أن الأصل في التثاء الإخفاء ، وقد ورد الجهر في الأضحى لأنه يوم تكبير ، ولا كذلك الفطر ، لم أجده ، وفي الدارقطني عن ابن عمر أنه كان إذا غدا يوم الفطر ويوم الأضحى يجهر بالتكبير ، حتى يأتي المصلى ، ثم يكبر حتى يأتي الإمام . قال البيهقي : روى مرفوعاً وهو ضعيف ، والصحيح وقفه ، والمرفوع أخرجه الدارقطني بإسناد واه جداً . وروى الحاكم عن ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في الطريق ، حسب : وقال : غريب .

٢٨٣ — قوله : « ولا يتنقل في المصلى قبل العيد ، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يصل مع حرصه على الصلاة ، ابن عباس ^(١) أن رسول الله ﷺ خرج ، فصلى بهم العيد ، لم يصل قبلها ولا بعدها ، متفق عليه . وللترمذي عن ابن عمر مثله ، وصححه هو والحاكم .

قوله : قيل الكراهية في المصلى خاصة ، وقيل : فيه وفي غيره ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعله ، قلت : هذا الثني مردود لما جاء عن أبي سعيد : كان رسول الله ﷺ لا يصل قبل العيد ، فإذا رجع إلى منزله صلى ركعتين ، أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن .

٢٨٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل العيد ، والشمس على قيد رمح أو رحين ، لم أجده . ولأبي داود وابن ماجه : أن عبد الله بن بسر أنكر إبطاء الإمام ، وقال : إن كنا قد فرغنا ساعتنا هذه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢٨٥ — حديث : أنه عليه السلام أمر بالخروج إلى المصلى من الغد ، حين شهدوا بالهلال بعد الزوال . أبو داود والنسائي وابن ماجه ، من حديث أبي عمير بن أنس ، حدثني عمومي من الأنصار قالوا : أغمى علينا هلال شوال ، فأصبحنا ضيماً ، فجاء ركب من آخر النهار ، فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا ، وأن يخرجوا من الغد إلى عيدهم ، لفظ ابن ماجه . قال الدارقطني : اتفق أصحاب شعبة عليه عنه ، عن قتادة ، عن أبي عمير . وخالفهم سعيد بن عامر ، فقال عن شعبة عن قتادة عن أنس ، أخرجه ابن حبان : قال الدارقطني : الصواب الأول . ولأبي داود عن ربيع بن حراش

٢٨٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، والحاكم ، والدارقطني والبيهقي .

عن رجل من الصحابة قال : اختلف الناس في آخر يوم من رمضان ، فقام أعرابيان فشهدا عند النبي صلى الله عليه وسلم بالله ، لاهلا الهلال أمس عشية ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفتروا ، وأن يغدوا إلى مصلاهم ، وسمى الحاكم ، الصحابي : أبا مسعود .

٢٨٦ — قوله : ويصلي الإمام بالناس ركعتين ، يكبر في الأولى للافتتاح ، وثلاثاً بعدها ، ثم يقرأ الفاتحة وسورة ، ويكبر تكبيرة يركع بها ، ثم يبتدىء في الركعة الثانية بالقراءة ، ثم يكبر ثلاثاً بعدها ، ويكبر رابعة يركع بها ، وهذا قول ابن مسعود . قلت : كذا رواه عبدالرزاق عن ابن مسعود بإسناد صحيح . ورواه محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود ، وفيه قصة ، وأنه قال ذلك للوليد بن عقبة بحضرة أبي موسى وحذيفة . وقال الترمذي : روى عن ابن مسعود هذا . وروى عن غير واحد من الصحابة نحوه . وروى أبو داود : أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى وحذيفة عن ذلك ، فقال أبو موسى : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الفطر والاضحى أربعاً تكبيره على الجنائز ، فقال حذيفة : صدق . وروى ابن أبي شيبة عن أنس مثل حديث ابن مسعود موقوفاً .

قوله : وقال ابن عباس : يكبر في الأولى للافتتاح ، وخمساً بعدها ، وفي الثانية : يكبر خمساً ، ثم يقرأ ، وفي رواية يكبر أربعاً في الثانية ، وظهر عمل العامة اليوم بقول ابن عباس . وروى ابن أبي شيبة عن طريق عمار بن أبي عمار : أن ابن عباس كبر في عيد ثنتي عشرة تكبيرة : سبعاً في الأولى ، وخمساً في الآخرة . واختلف عن ابن عباس ، فروى عبدالرزاق عن طريق عبد الله بن الحارث قال : شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ، ووالى بين القراءتين ، قال : شهدت المغيرة فعل مثل ذلك ، وإسناده صحيح . وروى ابن أبي شيبة عن عطاء : أن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة : سبعاً في الأولى ، وستاً في الثانية بتكبيرة الركوع .

ذكر أحاديث المخالفين

عن عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر في العيدين ، في الأولى بسبع ، وفي الثانية بخمس قبل القراءة ، سوى تكبيرة الركوع ، أخرجه أبو داود وابن ماجه . وفيه ابن لهيعة

وقد تفرد به ، وهو ضعيف . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو قال : قال النبي ﷺ : التكبير في الفطر ، سبع في الأولى ، وخمس في الثانية ، والقراءة بعدهما كليهما ، أخرجه أبو داود وابن ماجه . وعن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده (١) : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين ، في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة » أخرجه الترمذى وابن ماجه وابن خزيمة .

قال الترمذى عن البخارى : هو أصح ما في هذا الباب ، وقال أحمد : ليس في الباب شيء صحيح . وعن عبد الرحمن بن سعد بن عمار ، حدثني أبي عن أبيه ، عن جده سعد القرظ (٢) أن النبي ﷺ كان يكبر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة ، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة ، أخرجه ابن ماجه والدارقطنى . وعن ابن عمر مثل حديث عمرو بن شعيب ، أخرجه الدارقطنى . قال البخارى فيما حكاه الترمذى : تفرد به فرج بن فضالة وهو ضعيف . والصحيح ما أخرج مالك - يعنى فى الموطأ - عن نافع ، عن أبي هريرة موقوفاً . وقال إبراهيم ابن أبي يحيى ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه قال : كان على يكبر في الاضحية والفطر والاستسقاء ، سبعاً في الأولى ، وخمساً في الآخرة ، ويصلى قبل الخطبة ، ويجهر بالقراءة ، قال : وكان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان ، يفعلون ذلك .

حديث : لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ، تقدم في الصلاة .

٢٨٧ — قوله : ثم يخطب بعد الصلاة خطبتين ، بذلك ورد النقل المستفيض . البخارى

٢٨٦ — (١) وفيه : كثير بن عبد الله المزنى ، قال الشافعى ، وأبو داود : إنه ركن من أركان الكذب . وقال النسائى ، والدارقطنى : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : وإياه الحديث ، قال ابن حجر : وقد أنكر جماعة تحسينه على الترمذى ، وأجاب النووى عن الترمذى فى تحسينه فقال : لعله اعتضد بشواهد وغيرها . قال العراقى : والترمذى إنما تبع فى ذلك البخارى فقد قال فى العلل : سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : ليس فى هذا الباب شيء أصح منه ، وبه أقول اهـ . وقد وضع ابن القطان كلام الترمذى هذا فقال : هذا ليس بصريح فى التصحيح ، فقله : هو أصح شيء فى الباب — يعنى أشبه ما فى الباب — وأقل ضعفاً ، وقوله : وبه أقول ، يحتمل أن يكون من كلام الترمذى ، أى وأنا أقول : إن هذا الحديث أشبه ما فى الباب اهـ . (٢) وفيه عبد الرحمن بن سعد ، وهو ضعيف .

عن ابن عمر : كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة . وأخرجه مسلم أيضاً . وعن ابن عباس قال : شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان ، فكانوا كلهم يصلون العيد قبل الخطبة . وعن جابر قال : قام النبي ﷺ يوم الفطر فيبدأ بالصلاة قبل الخطبة ، متفق عليه . ولابن ماجه من وجه آخر ، عن جابر : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فطر ، أو أضحى ، فخطب قائماً ، ثم قعد قعدة ، ثم قام . وهذا يرد قول النووي : لأنه لم يرد في تكرير الخطبة يوم العيد شيء ، وإنما عمل فيه بالقياس على الجمعة . وعن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر ، فيبدأ بالصلاة ، الحديث ، أخرجه مسلم . وعن عبد الله بن السائب قال : حضرت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى العيد ثم قال : « من أحب أن يجلس للخطبة فليجلس » ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

قوله : فإن غم الهلال . وشهدوا عند الإمام برؤية الهلال بعد الزوال ، صلى العيد من الغد ، لأن هذا تأخير بعذر . وقد ورد به الحديث ، تقدم من حديث عمر أخرجه ابن ماجه والدارقطني .

حديث : كان ﷺ لا يطعم في يوم النحر حتى يرجع ، تقدم من حديث بريدة .
 حديث : كان النبي ﷺ يكبر في الطريق في عيد الاضحى ، تقدم وأنه لم يوجد صريحاً .
 قوله : ويصلح ركعتين كالنحر ، كذلك نقل ، تقدم ما يتعلق بعدد الركعات ، وبعدد التكبير .

قوله : ويخطب بعدهما خطبتين ، كذلك فعل عليه الصلاة والسلام ، تقدم قريباً .
 قوله : وإن كان عذر صلاها من الغد ، وبعد الغد ، ولا يصلها بعد ذلك ، لأنها موقوفة بوقت الاضحية ، فمن أخر بغير عذر خالف المنقول ، لم أجد دليل ذلك .

فصل في تكبيرات التشريق

قوله : ويبدأ بتكبير التشريق بعد صلاة الفجر من يوم عرفة ، ويحتم عقيب صلاه العصر من يوم النحر ، وهو قول ابن مسعود ، وقالوا : عقيب صلاة العصر من أيام التشريق أخذاً بقول علي . قول علي أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه ، وكذا قول ابن مسعود ،

وزاد قول : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر ، الله أكبر ، والله الحمد . وأخرج الحاكم عن عمر وابن عباس ، نحو قول علي . وأخرج الدارقطني عن ابن عمر وأبي سعيد وزيد بن ثابت ، وغيرهم كقول علي ، لكن قال : من ظهر يوم النحر لم يظفر آخر أيام التشريق . وفي الباب عن علي وعمار مرفوعاً ، كقول علي ، أخرجه الحاكم وصححه . وعند البيهقي وضعفه ، وللدارقطني عن جابر نحوه ، وبين اللفظ كابن مسعود ، وإسناده ضعيف جداً .

قوله : والتكبير أن يقول مرة واحدة : الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله ، والله أكبر والله الحمد . وهذا هو المأثور عن الخليل عليه الصلاة والسلام ، لم أجده .

وتقدم عن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة ، وله عن علي مثله . وعن إبراهيم النخعي كانوا يقولون ، فذكر مثله ، وتقدم في حديث جابر .

باب صلاة الكسوف

٢٨٨ — حديث : عائشة^(١) : في كل ركعة ركوعان متفق عليه عنها . وفي الباب عن ابن عباس^(٢) متفق عليه . وعن عبد الله^(٣) بن عمرو في مسلم . وله عن جابر^(٤) في كل ركعة ثلاث ركوعات . وفي حديث ابن عباس^(٥) : في كل ركعة أربع ركعات . ولأبي داود عن أبي بن كعب : في كل ركعة خمس ركوعات .

٢٨٨ — (١) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، والبيهقي .
 (٢) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، وابن الجارود ، والبيهقي .
 (٣) رواه أيضاً : البخاري . (٤) رواه أيضاً : أبو داود ، والبيهقي بنحوه ، وأحمد .
 (٥) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والبيهقي . وأما الترمذي فقد أخرجه وصححه وعنده ذكر الركوع ثلاث مرات . وقد أعله بعضهم بأنه من رواية حبيب بن أبي ثابت عن طاوس ، ولم يسمعه منه . وحبيب مدلس ، ولم يصرح بالسماع من طاوس ، ورد بأن حبيباً سمع من ابن عباس ، ولو أراد أن يدلس لدلسه عن ابن عباس ، وجاءت روايات ثلاث ركوعات وأربع وخمس ، يدل مجموعها على صحة هذا الحديث . (٦) رواه أيضاً : عبد الله بن أحمد في زوائد المسند . والحاكم وقال : رواه صادقون ، والبيهقي . وقال : هذا سند لم يحتاج الشيخان بمثله ، وهذا توهين منه للحديث لا أنه تقوية للحديث كما فهمه البعض = .

٢٨٩ — حديث ابن عمر : في كل ركعة ركوع واحد ، لم أجده . وإنما في السنن عن عبد الله بن عمرو بن العاص في صفة صلاة الكسوف ، ما يدل عليه من غير تصريح . ولأبي داود . والنسائي ، عن عبد الرحمن بن سمرة نحوه . ولمسلم من حديثه : وصلى ركعتين . وللنسائي عن النعمان بن بشير مرفوعاً : « إذا خسفت الشمس والقمر ، فصلوا كأحدث صلاة صليتموها ، وللنسائي أيضاً من حديث أبي بكرة أيضاً : فصلى بهم ركعتين كما يصلون . وأخرجه ابن حبان فقال : ركعتين مثل صلاتكم . ولأبي داود ، عن قبيصة : فصلى ركعتين فأطال . وللطبراني في الأوسط عن ابن عباس : أن النبي ﷺ صلى الكسوف ولم يزد على ركعتين مثل صلاة الصبح . كذا أخرجه ، وهو غلط انتقل روايته من حديث إلى حديث ، والذي في الصحيح : أنه من فعل ابن الزبير وأنه أخطأ السنة .

فائدة في خسوف القمر

حديث عائشة : كان ﷺ يصلي في كسوف الشمس والقمر أربع ركعات ، وأربع سجودات ، أخرجه الدارقطني . وله عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس والقمر ، ثمان ركعات ، في أربع سجودات .

قوله : لأن المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء ، ويؤخذ من قوله ﷺ : « فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم » متفق عليه من حديث المغيرة : ومثله في حديث أبي بكرة ، وأبي مسعود ، وعائشة ، وجابر ، وأبي بن كعب .

٢٩٠ — حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم جهر في ركعتي الكسوف بالقراءة ، متفق عليه . وللبخاري عن أسماء ، قوله : روى ابن عباس وسمرة ، الإخفاء بالقراءة في الكسوف ، وأما حديث ابن عباس : فرواه أحمد بلفظ : صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الكسوف ، فلم أسمع منه فيها حرفاً ، وفيه ابن لهيعة . ورواه الطبراني : وليس فيه ابن لهيعة . وأما حديث سمرة : فرواه أصحاب السنن بلفظ : صلى بنا في كسوف الشمس

= وصححه ابن السكن . وفي إسناده أبو جعفر الرازي ، قال الفلاس : سيء الحفظ . وقال ابن المديني : يخلط عن المغيرة ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال ابن حزم بعد أن روى الأحاديث الواردة في الركوع والركوعين إلى خمس ركوعات : كل هذا في غاية الصحة .

لانسبح له صوتاً ، لفظ النسائي . وصححه الترمذى . وابن حبان والحاكم ، قال ابن حبان : كان سمرة في أخريات الناس فلم يسمع .

٢٩١ — حديث : « إذا رأيتم من هذه الافراع شيئاً فارغبوا إلى الله تعالى بالدعاء ، لم أجده بهذا اللفظ . وفي المتفق عن أبي موسى : « فإذا رأيتم شيئاً من ذلك ، فافزعوا إلى ذكر الله تعالى ودعائه واستغفاره ، . وعن عائشة : فكبروا وادعوا وصلوا ، . وعن المغيرة : « فادعوا الله وصلوا ، .

قوله : وقال عليه الصلاة والسلام : « واذكروا الله واستغفروه ، هو في حديث أبي موسى ، كما تقدم . والبخارى عن ابن عمر : « فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله تبارك وتعالى ، . قوله : والسنة في الادعية تأخيرها عن الصلاة ، الترمذى والنسائي ، عن أبي أمامة قلت : يا رسول الله ، أى الدعاء أسمع ؟ قال : « جوف الليل الأخير ، ودبر الصلوات المكتوبات ، ورجاله ثقات . ولأبي داود عن معاذ : « لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول : « اللهم أعني على ذكرك ، الحديث . . وعن المغيرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو في دبر كل صلاة ، أخرجه البخارى في تاريخه .

حديث : « إذا رأيتم شيئاً من هذه الاهوال ، فافزعوا إلى الصلاة ، تقدم معناه بدون لفظ الاهوال .

قوله : وليس في الكسوف خطبة ، لأنه لم ينقل انتهى . وهذا النفي مردود بما في الصحيحين عن أسماء : ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس ، فقام فخطب الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، الحديث . وفي المتفق أيضاً عن ابن عباس ، وعائشة . ولمسلم عن جابر . ولأحمد والحاكم ، عن سمرة . ولأبن حبان عن عمرو بن العاص . وصرح أحمد والنسائي وابن حبان في روايتهم بأنه صعد المنبر .

باب الاستسقاء

٢٩٢ — قوله : وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استسقى ، ولم ترو عنه الصلاة أما الاستسقاء : فثبت كما سيأتى ، وأما نفي الصلاة فلا يوجد هكذا . وإنما قد يرد الاستسقاء بدون ذكر الصلاة ، ولا يلزم من عدم ذكر الشيء عدم وقوعه . لحديث أنس متفق عليه ، وليس فيه ذكر الصلاة .

وحديث عبد الله^(١) بن زيد متفق عليه بلفظ : خرج بالناس يستسقي فصلى ركعتين ، الحديث .

٢٩٣ — حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الاستسقاء ركعتين كصلاة العيد ، أصحاب السنن وابن حبان ، من رواية إسحاق بن عبد الله بن كنانة : أرسلني الوليد بن عتبة ، وكان أمير المدينة — إلى ابن عباس^(١) أسأله عن الاستسقاء ، فقال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم مبتدلاً متواضعاً متضرعاً ، حتى أتى المصلى ، فلم يخطب خطبتكم هذه ، ولكن لم يزل في الدعاء والتضرع والتكبير ، وصلى ركعتين كما كان يصلي في العيد ، قال الترمذى : حسن صحيح . قلت : ووه من زعم أن إسحاق لم يسمع من ابن عباس . وروى الدارقطنى من طريق طلحة عن ابن عباس^(٢) نحوه ، وزاد : وكبر في الأولى سبعاً وقرأ (سبح) وفي الثانية خمساً وقرأ « هل أتاك حديث الغاشية » .

وفي الباب : عن عبد الله بن زيد ، متفق عليه وقد تقدم . وقد روى الطبرانى فى الأوسط من رواية شريك عن أنس فى قصة الاستسقاء ، فخطب ثم نزل فصلى ركعتين لم يبر فيها إلا تكبيرة تكبيرة ، قلت : ولا حجة فيه ، فإنها كانت حينئذ صلاة الجمعة .

٢٩٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فى الاستسقاء . ابن ماجه عن أبي هريرة : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً يستسقي ، فصلى بنا ركعتين بلا أذان ولا إقامة ، ثم خطبنا ، الحديث ، وإسناده حسن .

وفي الباب : عن عبد الله بن زيد عند أحمد . وعن عائشة أخرجه أبو داود مطولاً ، وصححه ابن حبان والحاكم .

٢٩٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة ، وحول رداءه ، متفق

٢٩٢ — (١) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، والدارقطنى والبيهقى .

٢٩٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو عوانة وصححه ، والحاكم ، والدارقطنى ، والبيهقى ، والطحاوى ، وابن الجارود . (٢) رواه أيضاً البيهقى ، والحاكم ، وقال : صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، ورد تصحيحه بأن فى إسناده محمد بن عبد العزيز وهو ضعيف .

عليه من حديث عبد الله بن زيد . وفي لفظ : وقلب رداءه . ولاحد : وحول رداءه ، فقله
 ظهراً لبطن ، وحول الناس معه . وللحاكم من حديث جابر : وحول رداءه ليتحول القحط
 وللدارقطني من حديث أنس : وقلب رداءه لكي ينقلب القحط إلى الخصب . ولأبي داود :
 فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعله أعلاها فنما ثقلت قلبها على عاتقه .
 قوله : ولايقب القوم أرديتهم ، لأن النبي ﷺ لم ينقل عنه أنه أمرهم بذلك ، قلت :
 لم يأمرهم ، لكنهم فعلوه بحضرة فلم ينكره ، أخرجه أحمد كما ترى .

باب صلاة الخوف

٢٩٦ — حديث ابن مسعود : أن النبي ﷺ صلى صلاة الخوف على هذه الصفة ، يعني
 جعل الناس طائفتين : طائفة خلفه ، وطائفة في وجه العدو ، فصلى بتلك الطائفة ركعه
 وسجدتين ، فلما رفع رأسه من السجدة مضت الطائفة ، الحديث . أبو داود من طريق خفيف
 عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه (١) . وفي المتفق من حديث ابن عمر (٢) نحوه ، إلا أن في
 حديثه أن قضاءهم كان في حالة واحدة . وفي حديث ابن مسعود : كان قضاؤهم متفرقاً ،
 ويمكن حمل حديث ابن عمر عليه .

قوله : وأبو يوسف وإن أنكر شرعيتها في زماننا ، فهو محجوج بما روينا ، قلت :
 لاجبة عليه بذلك ، لأنه إنما أنكرها بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، محتجاً بقوله تعالى : « وإذا
 كنت فيهم ، ففهم الخطاب أنه إذا لم تكن فيهم لا تشرع . لكن روى أبو داود : أن عبد
 الرحمن بن سمرة صلى بكابل صلاة الخوف ، وأن سعيد بن العاص صلى وجماعة .

٢٩٦ — (١) هذا الحديث منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، وفيه خفيف
 وليس بالقوى ، والسبكي في المنهل قال : لكن أبو عبيدة ثقة ، أخرج له البخاري محتجاً به
 في غير موضع ، وروى له مسلم وغيره . وقال أبو داود : كان أبو عبيدة يوم مات أبوه
 ابن سبع سنين ميمراً ، وابن سبع سنين يحتمل السماع والحفظ ، وحصيف وثقه أبو زرعة ،
 والعجلي ، وابن معين ، وابن سعد . وقال النسائي : صالح . (٢) رواه أيضاً : أحمد ،
 والأربعة . وابن الجارود ، والطحاوي ، والبيهقي .

٢٩٧ — حديث : أن النبي ﷺ صلى الظهر بطائفتين ، ركعتين ركعتين . أبو داود ، عن أبي بكرة^(١) : صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر في الخوف ، فصف بعضهم خلفه ، وبعضهم بإزاء العدو ، فصلى ركعتين ثم سلم ، الحديث ، فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أربعاً ولأصحابه ركعتين . ولمسلم عن جابر ، وقال في آخره : فكانت له أربع ركعات ، وللقوم ركعتان ، وللشافعي من وجه آخر عن جابر : فصلى بطائفتين ركعتين ، ثم سلم ، ثم جاءت طائفة أخرى فصلى بهم ركعتين ، ثم سلم .

﴿ تنبيه ﴾ ذكر بعضهم في صلاة الخوف عشرة أنواع . والذي في المغازي أربعة أنواع : ذات الرقاع : وهو في الصحيحين من طريق صالح بن خوات عن سهل^(٢) بن أبي حشمة ، وبطن نخل : وهو في النسائي عن جابر^(٣) . وعسفان : وهو عند أبي داود والنسائي من حديث أبي عياش^(٤) الزرقى . وغزوة ذي قرد : وهو في النسائي من حديث ابن عباس^(٥) . حديث : أنه ﷺ شغل عن أربع صلوات يوم الخندق ، تقدم في قضاء الفوائت .

باب الجنائز

قوله : إذا احتضر الرجل وجهه إلى القبلة ، على شقه الأيمن ، اعتباراً بحال الوضع في القبر ، والمختار في بلادنا الاستلقاء لأنه أيسر ، والأول هو السنة لم أجده مستندة إلا ما ذكر ابن شاهين في الجنائز عن إبراهيم النخعي قال : يستقبل بالميت القبلة . وعن عطاء نحوه بزيادة : على شقه الأيمن ، ما علمت أحداً تركه من ميتة ، وأما التوجه إلى القبلة ففيه حديث أبي قتادة : أن البراء بن معمر لما توفي ، أوصى أن يوجه إلى القبلة ، فقال النبي ﷺ : « أصاب »

٢٩٧ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارقطني ، والطحاوي ، والبيهقي . وأعله ابن القطان : بأن أبا بكرة أسلم بعد وقوع صلاة الخوف بمدة ، ورد بأن هذه ليست علة فإنه يكون مرسل صحابي . (٢) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والنسائي ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن الجارود ، والبيهقي . والدارقطني . (٣) رواه أيضاً : أحمد ، والطحاوي ، والبيهقي . ورواه أبو داود تعليقاً . (٤) رواه أيضاً : أحمد ، وابن حبان ، والحاكم على شرطهما . وابن الجارود . والدارقطني والبيهقي . وقال : هذا إسناد صحيح إلا أن بعضهم يشك في سماع مجاهد من أبي عياش . ثم ذكر الحديث بإسناد جيد قال حدثنا أبو عياش . قال : وفي هذا تصريح بسماع مجاهد من أبي عياش . (٥) رواه أيضاً : البيهقي والحاكم وصححه . وأقره الذهبي . وصححه ابن حبان وغيره .

أخرجه الحاكم . وقال صحيح لأعلم في توجيه المحتضر غيره . ولأبي داود والنسائي من حديث عبيد بن عمير عن أبيه رفعه — في الكبائر — واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً . ولاحد من حديث سلمى امرأة أبي رافع قال : اشتكت فاطمة ، فذكرت الحديث في وفاتها . وفيه : واضطجعت واستقبلت القبلة ، وجعلت يدها تحت خدها ، ووقع عنده عن عبيد الله ابن أبي رافع ، عن أبيه ، عن أم سلمى ، والصواب عن أمه سلمى .

٢٩٨ — حديث : « لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله ، متفق^(١) عليه من حديث أبي سعيد . ومسلم عن أبي هريرة . وفي الباب : عن جابر في الضعفاء للعقيلي ، والدعاء للطبراني . وعن عائشة في الطبراني . وعن واثلة في الحلية في ترجمة مكحول : وعن ابن عمر في الجنائز لابن شاهين . وعن عبد الله بن جعفر عند البزار . ولأبي داود والحاكم ، عن معاذ رفعه : « من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة » .

قوله : فإذا مات شد لحياه ، وغمض عيناه ، بذلك جرى التوارث . مسلم عن أم سلمة : دخل النبي صلى الله عليه وسلم على أبي سلمة ، وقد شق بصره ، فأغمضه ، الحديث . ولابن ماجه وأحمد والبزار والحاكم ، عن شداد بن أوس : « إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فإن البصر يتبع الروح ، وقولوا خيراً ، وشد اللحيين لم أجده .

فصل في الغسل

٢٩٩ — حديث : « إن الله وتر يحب الوتر » . متفق عليه عن أبي هريرة . ولأصحاب السنن عن علي^(١) وللبزار عن ابن عمر وأبي سعيد الخدري وفيه قصة .

قوله : لأن الغسل عرفناه بالنص متفق عليه من حديث ابن عباس ، في قصة الذي مات بعرفة : « اغسلوه بماء وسدر » ، ومن حديث أم عطية في غسل ابنة النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أبي بن كعب رفعه : « إن الملائكة غسلت آدم بالماء والسدر » ، أخرجه الحاكم . وعن رافع

٢٩٨ — (١) لقد عزى ابن حجر : الحديث للشيخين ، ولم أجده في البخاري بعد التفتيش عليه ، وهو نفسه عزاه في التلخيص إلى مسلم . وقد رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، والبيهقي . (٢) رواه أيضاً : ابن الجارود ، وابن ماجه .

٢٩٩ — (١) رواه أيضاً : ابن خزيمة ، وحسنه الترمذی .

رفعه : « من غسل ميتاً فكتم عليه ، غفرله أربعون كبيرة » الحديث ، إسناده قوى ، أخرجه الحاكم والطبراني والبيهقي ، ولابن ماجه عن علي نحوه لكن خرج من خطيئته ، وإسناده واه .
قوله : لأن السنة هي البداية بالميامن ، كأنه يشير إلى حديث أم عطية في قصة غسلن ابنة النبي ﷺ فقال : « ابدأن بميامنها ، ومواضع الوضوء منها » متفق عليه . وفي حديث عائشة المتفق عليه : كان يعجبه عليه السلام التيامن في كل شيء .

قوله : لأن التطيب سنة . في حديث ابن عباس في قصة الذي وقصته راحلته : « ولا تمسوه طبيياً » وهو مشعر بأن العادة تقدمت بالتطيب . وتقدم في حديث أبي بن كعب في قصة آدم ذكر الخنوط . وفي حديث أم عطية : « واجعلان في الآخرة كافوراً » . وفي حديث علي : أنه أوصى أن يخط بمسك كان عنده ، وقال : هو فضل خنوط رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم . وللحاكم من حديث عبد الله بن مغفل : « اجعلوا في آخر غسلي كافوراً » . وعن ابن مسعود قال : « يوضع الكافور على مواضع سجود الميت » . أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي . وروى عبد الرزاق عن سليمان : أنه أمر بمسك أن يطيب به إذا مات .

قوله : قالت عائشة : علام تنصون ميتكم ؟ محمد بن الحسن في الآثار . حدثنا أبو حنيفة عن حماد ، عن إبراهيم ، أن عائشة : رأت امرأة يكدون رأسها بمشط ، فقالت : علام تنصون ميتكم . وأخرجه عبد الرزاق عن الثوري عن حماد . وأخرجه أبو عبيد في الغرائب عن هشيم عن مغيرة عن إبراهيم ، وهو منقطع بين إبراهيم وعائشة .
 قال أبو عبيد : هو من نصوت ، إذا مددت الناصية ، أى أن الميت لا يحتاج إلى تسريح ، وذلك بمنزلة الأخذ من الناصية .

فصل في التكفين

٣٠٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب بيض سحواية ، متفق عليه من حديث عائشة بزيادة : من كرسف ، ليس فيها قميص ، ولا عمامة . ولابن عدى عن جابر بن سمرة : كفن في ثلاثة أثواب : قميص وإزار ولقافة . وفيه ناصح بن عبد الله ، وهو ضعيف . ولأبي داود عن ابن عباس قال : كفن في ثلاثة أثواب : قميصه الذى مات فيه ، وحلة نجرانية . وفي إسناده ضعف ، ولعل هذا سبب إنكار عائشة القميص .

وقد زاد إسحاق في مسنده في آخر حديث عائشة قالت : فأما الحلة فإنها اشتبهت على الناس ، لأنها اشترت ليكفن بها ، فلم يكفن فيها ، فأخذها عبد الله بن أبي بكر ، فقال : أجعلها كفني ، ثم باعها ، وتصدق بثمانها .

وروى ابن أبي شيبة ، عن إبراهيم النخعي قال : كفن رسول الله ﷺ في حلة يمانية وقميص . وعن الحسن نحوه . ولابن حبان من حديث الفضل بن عباس كفن صلى الله عليه وسلم في ثوبين سحوليين . ومن حديث أبي هريرة : في ثوبان نجراني وربطتين . ولابن أبي شيبة والبخاري من حديث علي : كفن صلى الله عليه وسلم في سبعة أثواب . وقد أنكره ابن عدي وابن حبان ، على رواية ابن عقيل . وقال البخاري : تفرد به عنه حماد بن سلمة . ووقع في ابن عدي من رواية قيس بن الربيع ، عن شعبة عن أبي حمزة ، عن ابن عباس : كفن صلى الله عليه وسلم في قطيفة حرام . قال ابن القطان : أخاف أن يكون تصحيف على بعض رواة السكامل لفظ — دفن — بكفن ، فإن مسلماً أخرج هذا الحديث من طريق شعبة بلفظ : جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة حرام .

قوله : وروى عن أبي بكر أنه قال : اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما . عبد الرزاق من طريق عروه عن عائشة وإسناده صحيح ، وفيه فقالت عائشة : ألا نشتري لك جديداً ؟ قال : لا ، إن الحى أحوج إلى الجديد من الميت . ومن طريق عبيد بن عمير قال : أمر أبو بكر نحوه ، ولابن سعد من طريق القاسم بن محمد قال : قال أبو بكر نحوه . وفي زيادات الزهد لعبد الله بن أحمد من طريق عبادة بن نسي نحو الأول ، وزاد : فإنما أبوك أحد رجلين . إما مكسو أحسن الكسوة ، وإما مستلوب أسوأ السلب . ولأحمد من طريق عبد الله بن عبد الله النهدي ، عن عائشة نحو الإصل في قصة . وفي البخاري عن عائشة : أن أبا بكر نظر إلى ثوب كان يمرض فيه ، به ردع من زعفران ، قال : اغسلوه ، وزيدوا عليه ثوبين وكفنوني فيهما ، قلت : إن هذا خلق ، قال : إن الحى أحق بالجديد من الميت ، إنما هو للمهلة . وفي الباب : حديث ابن عباس في الذي وقصته راحلته وكفنوه في ثوبين .

٣٠١ — حديث أم عطية : أن النبي ﷺ أعطى اللواق غسلان أبنته خمسة أثواب ، لم أجده . وفي حديث ليلى بنت قانف الثقفية معنى ذلك ، أخرجه أبو داود .

٣٠٢ — حديث : أن مصعب بن عمير حين استشهد كفن في ثوب واحد ، متفق عليه من حديث خباب ^(١) بن الارت .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بإجمار أكفان ابنته وتراً ، لم أجده . ولا ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث جابر : « إذا أجمرت الميت فأجمروه ثلاثاً » . والبيهقي : جمروا كفن الميت ثلاثاً . وفي الباب : حديث أسماء بنت أبي بكر : كفنوني وأجمروا نياي ، أخرجه مالك وعبد الرزاق وابن أبي شيبة .

فصل في الصلاة على الميت

٣٠٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة من الأنصار . ابن حبان عن أنس : أن النبي ﷺ صلى على قبر امرأة قد دفنت . ومالك عن أبي أمامة بن سهيل قال : إن مسكينة مرضت ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا ماتت فأذنوني بها » ، فخرجوا بجنازتها ليلاً ، فكروها أن يوقظوه ، الحديث . وفيه : فخرج حتى صف بالناس على قبرها ، وكبر أربعاً . ولا ابن حبان والحاكم ، عن يزيد بن ثابت شاهد له . وفي المتفق عن أبي هريرة (١) : أن رجلاً أسود كان يقم المسجد الحديث ، وفيه : فأتى قبره فصلى عليه . ولهما عن الشعبي قال : أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتى على قبر منبوذ ، فصفهم فكبر أربعاً ، وسمى الذي أخبره : ابن (٢) عباس . وللترمذي عن سعيد بن المسيب : أن أم سعد بن عبادة ماتت والنبي صلى الله عليه وسلم غائب ، فلما قدم صلى عليها ، وقد مضى لذلك شهر ، قال البيهقي : روى موصولاً عن ابن عباس ، والمرسل أصح .

فصل

روى أبو داود والنسائي عن عمار بن أبي عمار قال : شهدت جنازة أم كلثوم — أي بنت علي — وابنها — أي زيد بن عمر — فجعل الغلام عما يلي الإمام ، فأنسكت ذلك ، وفي القوم : ابن عباس وأبو سعيد وأبو قتادة وأبو هريرة ، فقالوا : هذه السنة . والبيهقي : وكان في القوم ، الحسن والحسين وأبو هريرة ، ونحو من ثمانين صحابياً . وفي رواية : والإمام يومئذ سعيد بن العاص . وروى ابن أبي شيبة عن أبي هريرة : أنه قدم النساء مما يلي القبلة ، والرجال يلون الإمام . وعن ابن عمر ، وعن زيد بن ثابت نحوه ، وكذا عن عثمان . وعن وائلة وعن علي وعن سعيد بن العاص .

٣٠٣ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي . (٢) رواه أيضاً : أحمد وابن الجارود ، والترمذي ، والبيهقي وغيرهم .

ويعارض ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ، عن مسلمة بن مخلد : سفتكم في الموت ، سفتكم في الحياة ، قال : « فاجعلوا النساء مما يلي الإمام ، والرجال أمام ذلك » . وعن سالم والقاسم وعطاء : « النساء مما يلي الإمام ، والرجال مما يلي القبلة » .

٣٠٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر أربعاً في آخر صلاة صلاها .

الطبراني والبيهقي من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس ، قال آخر جنازة صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر عليها أربعاً ، والنضر ضعيف . وله طريق أخرى ، عن نافع أبي هرير أحد المتروكين ، عن عطاء ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر على أهل بدر سبعاً ، وعلى بني هاشم خمساً ، ثم كان آخر صلاته أربع تكبيرات إلى أن مات ، أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان في المحمديين .

والدارقطني والحاكم من طريق ميمون بن مهران عن ابن عباس : آخر ما كبر النبي صلى الله عليه وسلم أربع تكبيرات ، وفيه فرات بن السائب وهو متروك . وتابعه أبو المليح عن ميمون ، لكن في إسناده محمد بن معاوية ، وهو متروك ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وأخرجه الحارث بن أبي أسامة من طريق فرات بن السائب فقال عن ميمون عن ابن عمر .

وفي الباب : عن عمر أخرجه الدارقطني عن مسروق قال : صلى عمر على بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فكبر أربعاً ، وقال : هذه آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه يحيى بن أبي أنيسة ، وهو متروك . وروى محمد بن الحسن في الآثار عن إبراهيم : أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمساً وستاً وأربعاً ، حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم أبو بكر ، ثم عمر ، فجمع رأى الناس وأجمعوا على أن ينظروا إلى آخر جنازة كبر عليها صلى الله عليه وسلم حين قبض فيأخذونه ويتركون ما سواه فنظروا فوجدوا آخر جنازة كبر عليها أربعاً .

وعن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبيه : كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنائز أربعاً وخمساً وستاً وسبعاً وثمانياً ، حتى جاءه موت النجاشي ، فخرج إلى المصل فصف الناس وراءه وكبر عليه أربعاً ، ثم ثبت على أربع حتى توفاه الله تعالى ، أخرجه ابن عبد البر في الاستذكار . وروى الطحاوي والدارقطني عن علي أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً ، وعلى الصحابة خمساً ، وعلى سائر الناس أربعاً . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة

عن عبد الله بن مغفل عن علي : أنه صلى على سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً ، ثم التفت إلينا فقال : إنه بدرى ، وأصله في البخارى باختصار . وذكره بتمامه في تاريخه . وكذلك أخرجه البرقاني .

قوله : والبداءة بالثناء ، ثم بالصلاة لأنها سنة الدعاء . أصحاب السنن والحاكم وابن حبان من حديث فضالة بن عبيد ، سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم : رجلاً يدعو الله تعالى لم يمجده ، ولم يصل على نبيه صلى الله عليه وسلم ، فقال : « عجل هذا » .

قوله : والمسبوق لا يبتدىء بما فات ، إذهو منسوخ ، أبو داود من حديث عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، حدثنا أصحابنا : كان الرجل إذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته ، حتى جاء معاذ ، فقال : لا أراه على حال إلا كنت عليها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن معاذاً قد سن لكم . ورواه أحمد والطبراني من طريق ابن أبي ليلى عن معاذ نحوه . وأخرجه عبد الرزاق من مرسل عبد الرحمن ، ورجاله ثقات . وللطبراني عن أبي أمامة نحوه ، وإسناده ضعيف . والبيهقي من مرسل عطاء نحوه . وفي حديث المغيرة عند أحمد في صلاة عبد الرحمن ابن عوف بالناس ، قال : فصلينا معه التي أدركننا ، ثم قضينا التي سبقنا بها .

قوله : إن أنساً فعل ذلك ، وقال : هو السنة ، يعنى : أن يقوم من الرجل بجذاء رأسه ، ومن المرأة بجذاء وسطها . أبو داود والترمذى وابن ماجه ، عن نافع أبي غالب ، عن أنس بذلك مطولاً . قال العلاء بن زياد : يا أبا حمزة هكذا رأيت رسول الله ﷺ قام من الجنابة مقامك ؟ قال : نعم . وفي الباب عن سمرة ^(١) بن جندب قال : صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام وسطها ، متفق عليه .

٣٠٥ — حديث : « من صلى على ميت في المسجد فلا أجر له » ، أبو داود وابن ماجه من حديث أبي ^(١) هريرة بلفظ : « فلا شيء له » ، ولفظ ابن ماجه : « فليس له شيء » ، وقال الخطيب : روى : فلا أجر عليه . قال ابن عبد البر : هي خطأ فاحش . ويعارضه حديث مسلم عن عائشة : لما توفي سعد بن أبي وقاص قالت : أدخلوه المسجد حتى أصلي عليه ، فأنكر ذلك

٣٠٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد والأربعة ، وابن الجارود ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي .

٣٠٥ — (١) وفيه صالح مولى التوأمة ، وهو ضعيف . وقال أحمد : هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوأمة ، وهو ضعيف .

عليها ، فقالت : والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد : سهل وأخيه . وقال الخطابي : ثبت أن أبا بكر وعمر ، صلى عليهما في المسجد ، انتهى . وقصة أبي بكر أخرجها عبد الرزاق . وقصة عمر أخرجها مالك في الموطأ ، ورجاهما ثقات .

٣٠٦ — حديث : « إذا استهل المولود صلى عليه ، ومن لم يستهل لم يصل عليه ، ابن عدى عن علي رفعه — في السقط — : « لا يصلى عليه حتى يستهل ، فإذا استهل صلى عليه وعقل وورث ، وإن لم يستهل لم يصل عليه ولم يورث ولم يعقل » . وفي إسناده عمرو بن خالد ، متروك . وعن ابن عباس رفعه : « إذا استهل الصبي صلى عليه وورث ، إسناده حسن . وعن جابر رفعه : « الطفل لا يصلى عليه ، ولا يرث ، ولا يورث حتى يستهل » ، أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وصححه ابن حبان والحاكم . وقال الترمذى : روى موقوفاً ومرفوعاً ، وكان الموقوف أصح انتهى ، والموقوف عند النسائى برجال الصحيح . وذكره البخارى تعليقاً ، ووصله ابن أبي شيبة عن الزهرى قال : الطفل إذا استهل صارخاً صلى عليه ، ولا يصلى على من لا يستهل ، من أجل أنه سقط . وروى أصحاب السنن عن المغيرة^(١) قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة » ، وصححه الترمذى والحاكم .

وعن أبي هريرة رفعه : « صلوا على أطفالكم ، فإنهم من أفراطكم » ، أخرجه ابن ماجه بسند ضعيف . وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ولده إبراهيم ، أخرجه ابن ماجه من طريق مقسم عن ابن عباس ، بسند ضعيف . وأحمد بإسناد ضعيف ، عن البراء ، وقال : مات هو ابن ستة عشر شهراً . وروى عن الشعبي من غير ذكر البراء . وروى أبو يعلى وابن سعد ، عن أنس :^(٢) « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابنه إبراهيم ، وكبر عليه أربعاً » . وللإزار عن أبي سعيد^(٣) الخدرى مثله . وروى أبو داود عن الهيثم قال : لما مات إبراهيم صلى الله عليه وسلم في المقاعد ، وهذا مرسل . وعن عطاء : صلى عليه وهو ابن سبعين يوماً ، أخرجه أبو داود أيضاً . ولابن سعد عن قتادة ، وجعفر بن محمد عن أبيه . وعن عبد الله بن أبي صعصعة : أنه صلى الله عليه وسلم صلى عليه . ويعارضه ما روى أبو داود

٣٠٦ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والبيهقي . (٢) وفيه محمد بن عبد الله العرزمي ، وهو ضعيف . (٣) وفيه عبد الرحمن بن مالك ، وهو ضعيف .

وأحمد والبخاري ، عن عمرة عن عائشة^(٤) قالت : مات إبراهيم وهو ابن ثمانية عشر شهراً ، فلم يصل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٣٠٧ — قوله : وإن مات الكافر وله ولي مسلم ، يغسله ويكفنه ويدفنه ، بذلك أمر على في حق أبيه أبي طالب . أبو داود والنسائي وأحمد وإسحاق والبخاري ، عن علي : لما مات أبو طالب انطلقت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له : إن عمك الشيخ الضال قد مات ، قال : واذهب فوار أباك ، الحديث ، وليس فيه ذكر الغسل إلا أن ابن أبي شيبة قال في رواية : إن عمك الشيخ السكافر قد مات ، فما ترى فيه ؟ قال : « أرى أن تغسله وتكفنه » . ورواه أبو يعلى من وجه آخر عن علي نحو الأول : ولابن سعد من وجه آخر عن علي قال : لما أخبرت النبي ﷺ بموت أبي طالب بكى ثم قال لي : « اذهب فاغسله ، وكفنه وواره ، ففعلت » .

فصل

روى الدارقطني بإسناد فيه مجهول ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنائز في أول تكبيرة ، ثم لا يعود . وروى الترمذي عن أبي هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة ، رفع يديه في أول تكبيرة . ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، وفي إسناده ضعف . وعن ابن عمر : أنه كان يرفع يديه في كل تكبيرة ، أخرجه البخاري في — الجزء المفرد — بإسناد صحيح . وأخرجه الدارقطني مرفوعاً ، وقال : الصواب موقوف .

فصل في حمل الجنائز

قوله : وإذا حملوا الميت على سريره أخذوا بقوائم الأربع بذلك وردت السنة ، ابن ماجه وابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود . وقال محمد بن الحسن أخبرنا أبو حنيفة عن منصور قال : من السنة فذكره . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر : أنه حمل بجوانب السرير الأربع . وعن أبي هريرة : من حمل بجوانب الأربع فقد قضى الذي عليه .

(٤) رواه أيضاً : أبو يعلى ، وحسنه ابن حجر في الإصابة ، وصححه ابن حزم . وقال أحمد : حديث منكر اه . وفيه محمد بن إسحاق ، وقد عنعن .

قوله : لأن جنازة سعد بن معاذ هكذا حملت ، يعنى يحملها رجلان : المقدم على أصل عنقه ، والمؤخر على أعلى صدره ، ابن سعد عن شيوخ من بنى عبد الأشهل : أن رسول الله ﷺ حمل جنازة سعد بن معاذ من بيته بين العمودين حتى خرج به من الدار .

قوله : قلنا كان ذلك لازدحام الملائكة . ابن سعد بإسناد صحيح عن ابن عمر رفعه : قال : « لقد شهده سبعون ألف ملك لم ينزلوا إلى الأرض قبل ذلك » ، وللواقدي عن أبي سعيد : أن النبي ﷺ قال : « رأيت الملائكة تحمله » . وفي الباب عن الحسن بن الحسن بن علي في جنازة جابر أخرجه الطبراني ، وعن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف : رأيت سعداً في جنازة عبد الرحمن بن عوف واضعاً السرير على كاهله بين العمودين ، أخرجه الشافعي . ومن حديث أبي هريرة : أنه صنع ذلك في جنازة سعد .

ومن حديث عثمان : أنه صنع ذلك . ومن طريق ابن عمر في جنازة رافع بن خديج . ومن طريق ابن الزبير في جنازة المسور بن مخرمة . وروى ابن سعد عن مروان ، أنه فعل ذلك هو وأبو هريرة بجنازة حفصة بنت عمر .

٣٠٨ - قوله : سئل النبي ﷺ عن المشى بالجنازة ، قال : « مادون الخبء ، أبو داود وأحمد وإسحاق والترمذي ، عن ابن مسعود بهذا ، وفيه : إن يكن خيراً تعجل إليه ، وإن يكن غير ذلك فبعداً لأهل النار ، والجنازة متبوعة ولا تتبع ، ليس معها من تقدمها ، قال الترمذي : سمعت محمداً يضعفه . وقد اشتمل على ثلاثة أحكام . وفي الثاني حديث أبي هريرة (١) في الصحيحين : « أسرعوا بالجنازة ، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه ، وإن تك غير ذلك ، فشر تضعونها عن رقابكم ، ولأبي داود والنسائي والحاكم ، عن أبي بكرة : لقد رأيتنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وإنا لنكاد أن نرمل بها رملاً ، وفيه قصة . ولمسلم عن ابن عباس : إذا رفعتم نعشها فلا ترزعزعوا ، ولا تزلزلوا ، قاله في ميمونة .

وأما الحكم الثالث : ففيه حديث أبي هريرة : « لا تتبع الجنازة بنار ، ولا صوت ، ولا يمشى بين يديها » ، أخرجه أبو داود وأحمد ، وفيه مجهولان ، واختلاف على راويه . وعن أبي أمامة : أن النبي ﷺ كان يمشى خلف جنازة ابنه إبراهيم حافياً ، أخرجه الحاكم . وعن سهل ابن سعد رفعه : كان يمشى خلف الجنازة ، أخرجه ابن عدى بسند ضعيف . وعن أبي أمامة أن أبا سعيد سأل علياً فقال : فضل المشى خلف الجنازة على أمامها ، كفضل المكتوبة على

التطوع ، فقيل له : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : سبعا ، فقال له أبو سعيد الخدري : لاني رأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمامها ، فقال : يغفر الله لهما ، لقد سمعاه ولكنهما كرها أن يجتمع الناس ويتضابقوا ، فأحبا أن يسهلا على الناس ، وإسناده ضعيف جداً ، رواه عبد الرزاق . وأخرج عن عبد الرحمن بن أبيزى عن علي نحوه ، وفيه القصة . وقصة أبي بكر وعمر ، ولم يصرح برفعه . وأخرج بإسناد صحيح عن طاوس : ما مشى رسول الله ﷺ حتى مات إلا خلف الجنائزة ، مرسل .

وروى ابن أبي شبة عن مسروق رفعه : « إن لكل شيء قرباناً ، وقربان هذه الأمة موتاهم ، فاجعلوا موتاكم بين أيديكم » ، مرسل . وعن ابن عمر : لم يكن يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يمشى خلف الجنائزة إلا قول : لا إله إلا الله ، أخرجه ابن عدى في ترجمة إبراهيم بن أبي حميد ، وضعفه . وللطبراني في مسند الشاميين عن نافع قلت لابن عمر : كيف السنة في المشي مع الجنائزة ؟ قال : ويحك ، أما تراني أمشي خلفها . وفي سنده أبو بكر ابن أبي مريم وهو ضعيف . وعن كعب بن مالك رفعه : « إذا كنت أمامها لم تكن معها » وفيه قصة ، أخرجه الدارقطني بسند ضعيف .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ، أن أباه قال له : كن خلف الجنائزة ، فإن مقدماتها للملائكة ، وخلفها لبي آدم ، أخرجه ابن أبي شبة . ويعارضه ما أخرجه الأربعة وابن حبان من طريق الزهري عن سالم ، عن أبيه (٢) : أنه رأى النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة . قال الترمذي : رواه بعضهم مرسلًا ، وأهل الحديث يرون المرسل أصح . ثم أخرجه من طريق معمر عن الزهري مرسلًا ، ثم أخرجه من رواية محمد بن بكر ، عن يونس ، عن الزهري عن أنس ، وقال : هو خطأ . وقال النسائي : الصواب رواية زياد بن سعد عن الزهري ، حدثني سالم ، عن ابن عمر : أنه كان يمشى بين يدي الجنائزة ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يمشون أمامها ، أخرجه أحمد والطبراني .

قال أحمد : هو عن الزهري مرسل ، وحديث سالم من فعل ابن عمر . وأخرج ابن أبي شبة من طريق صالح مولى التوأمة : رأيت أبا هريرة ، وأبا قتادة ، وأبا أسيد ، وابن عمر ،

(٢) رواه أيضاً : أحمد ، وابن أبي شبة ، والدارقطني ، والبيهقي ، وصححه ابن حزم ، والمنذرى .

يمشون أمام الجنازة . وأخرج عبد الرزاق عن عمر : أنه كان يضرب الناس ، يقدمهم أمام جنازة زينب بنت جحش .

فصل

وأخرج أصحاب السنن وأحمد والحاكم ، عن المغيرة^(٣) رفعه : «الراكب يسير خلف الجنازة ، والماشي يمشي خلفها وأمامها ، وعن يمينها وعن يسارها قريباً منها ،

فصل في الدفن

٣٠٩ - حديث : «اللحد لنا ، والشق لغيرنا» ، أصحاب السنن من حديث ابن عباس^(١) ، قال الترمذي : غريب . ولا بن ماجه وأحمد عن جرير^(٢) مثله . وإسناده ضعيف من وجهين إلى زاذان عنه . وعن جابر مثله ، أخرجه ابن شاهين بسند ضعيف . وعن أنس^(٣) لما توفي النبي صلى الله عليه وسلم كان بالمدينة رجلان : أحدهما : يلحد ، والآخر : يضرح ، فقالوا : نستخير ربنا ، ونبعث إليهما ، فأيهما سبق تركناه ، فأرسل إليهما ، فسبق صاحب اللحد ، فلحد ، أخرجه ابن ماجه . وأخرج عن عائشة وعن ابن عباس نحوه . وسمى الذي يلحد : وهو أبو طلحة ، والذي يضرح : وهو أبو عبيدة ، والذي أرسل إليهما : وهو العباس ، فذكر الحديث مطولاً ، وفي إسناده ضعف . ولا بن أبي شيبة عن مالك عن ابن عمر : ألحد للنبي ﷺ ولأبي بكر وعمر ، وهذا من أصح الأسانيد .

٣١٠ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم سل سلا ، الشافعي . ومن طريقه البيهقي عن عمران^(١) بن موسى : أن النبي ﷺ سل من قبل رأسه سلا . قال الشافعي : وأخبرنا

(٣) رواه أيضاً : الطحاوي ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي ، وصححه ابن حبان ، والحاكم .

٣٠٩ - (١) رواه أيضاً : أحمد ، وابن سعد في طبقاته ، والبيهقي ، وصححه ابن السكن ، وفيه عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وهو ضعيف . (٢) رواه أيضاً : البزار ، والطيالسي ، وابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق ، والطبراني ، وأبو نعيم ، وفيه أبو اليقظان : عثمان بن عمير البجلي ، وفيه مقال . (٣) رواه أيضاً : أحمد ، وإسناده حسن .

٣١٠ - (١) هذا الحديث ، من جهة عمران معضل .

بعض أصحابنا عن أبي الزناد ، وريعة ، وأبي النضر مثله ، لا اختلاف بينهم في ذلك . وروى ابن شاهين من حديث أنس رفعه : « يدخل الميت من قبل رجله ، ويسل سلا ، وإسناده ضعيف » . ورواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، لكنه موقوف على أنس .

قوله : واضطربت الروايات في إدخاله ، يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو داود في المراسيل ، عن حماد بن أبي سليمان ، عن إبراهيم : أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل من قبل القبلة ولم يسل سلا . وأخرج ابن عدى عن ابن بريدة عن أبيه أخذ رسول الله ﷺ من قبل القبلة ، وأخذه ، ونصب عليه اللبن نصبا . وعن أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل القبلة ، واستقبل استقبالاً ، أخرجه ابن ماجه ، وفيه عطية ، وهو ضعيف . قال الشافعي : لا يمكن إدخاله من جهة القبلة ، لأن القبر في أصل الحائط .

وعن أبي إسحاق أن الحارث أوصى أن يصلى عليه عبد الله بن يزيد ، فأدخله القبر من قبل رجله القبر ، وقال : هذا من السنة ، أخرجه أبو داود^(٢) ، ورجاله ثقات . وعن أبي رافع قال : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم سعداً ، ورش على قبره ماء ، أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف . وعن ابن عمر أنه أدخل ميتاً من قبل رجله ، أخرجه ابن أبي شيبة بسند ضعيف . وعن ابن عباس^(٣) أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً ، فأسرج له سراج ، فأخذه من قبل القبلة ، أخرجه الترمذى وحسنه . وعن عمير بن سعيد : أن علياً كبر على يزيد بن المكفف أربعاً ، وأدخله من قبل القبلة ، أخرجه ابن أبي شيبة^(٤) . وأخرج عن ابن الحنفية : أنه ولي ابن عباس ، وكبر عليه أربعاً ، وأدخله من قبل القبلة .

قوله : فإذا وضع في لحده يقول واضعه : بسم الله ، وعلى مله رسول الله ، كذا قال النبي ﷺ حين وضع أبا دجاجة الأنصارى في القبر ، انتهى . وقوله : أبا دجاجة غلط ، وتبع فيه صاحب المبسوط ، وأبو دجاجة استشهد بعد النبي صلى الله عليه وسلم بالنيابة ، ذكره ابن أبي خيثمة وغير واحد . والحديث مروي بدون ذكر أبي دجاجة ، أخرجه الترمذى وابن ماجه

-
- (٢) رواه أيضاً ابن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور ، والبيهقي ، وقال : إسناده صحيح .
 (٣) رواه أيضاً : ابن أبي شيبة ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وهو مدلس ولم يذكر سماعاً ، وفيه المنهال بن خليفة ضعفه ابن معين ، ولعل تحسين الترمذى إنما هو لورود معناه من طرق عديدة فارتفع إلى درجة الحسن . (٤) وصححه ابن حزم .

عن حديث ابن عمر : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الميت القبر ، قال : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله . ولأبي داود من هذا الوجه : وعلى سنة رسول الله ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وأورده الحاكم بصيغة الأمر ، ورواته ثقات ، إلا أن الدارقطني قال : المحفوظ موقوف . وروى الطبراني من طريق عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج عن أبيه قال لى أبي اللجلاج : يا بني إذا أنا مت فالحد لي ، فإذا وضعتني في لحدى فقل : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، ثم سن على التراب سناً ، ثم اقرأ عند رأسى — بفاتحة البقرة ، وخاتمتها — فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك .

قوله : ويوجه إلى القبلة ، بذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم أجده . وقد تقدم في أول الجنائز حديث عمر بن قتادة في حد الكبائر ، ومنها : واستحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً ، أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم .

٣١١ — حديث : « أنه صلى الله عليه وسلم جعل في قبره اللبن » ، تقدم من حديث سعد في اللحد ، وهو في مسلم . ومن حديث جابر وعائشة ، وهو في ابن حبان . وعند الحاكم من حديث علي قال : غسلت النبي صلى الله عليه وسلم ، الحديث ، وفيه : ولحد له ، وذهب عليه اللبن نصاً .

٣١٢ — حديث : أنه جعل على قبره صلى الله عليه وسلم طن من قصب ، أخرجه ابن أبي شيبة من مرسل الشعبي . وروى ابن سعد عن أبي ميسرة عن عمرو بن شرحبيل : أنه قال : رأيت المهاجرين يستحيون ذلك . وأخرج مسلم عن ابن عباس (١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل في قبره قطيفة حمراء .

٣١٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تزيين القبور ، أخرجه محمد بن الحسن . أخبرنا أبو حنيفة أخبرنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، وزاد : وتجصصها .

٣١٢ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وابن الجارود ، والذي وضع القطيفة شقران ، كما رواه الترمذي ، وقال : حسن غريب . وروى الواقدي عن علي بن الحسين أنهم أخرجوها . وبه جزم ابن عبد البر ، وقال العلماء : إنما جعلها شقران برأيه ، ولم يوافق أحد من الصحابة ، ولا علموا بفعله .

قوله : ومن شاهد قبر النبي ﷺ أخبر أنه مسنم . أخرج محمد بن الحسن ، أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ، أن إبراهيم أخبرني من رأى قبر النبي ﷺ وقبر أبي بكر وعمر ، ناشرة من الأرض عليها فلق من مدر أبيض . وأخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن دينار التمار قال : دخلت البيت الذي فيه قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، فرأيت قبره وقبر أبي بكر وعمر مسنمة . وأخرجه البخاري بدون ذكر أبي بكر وعمر .

وروى ابن شاهين في الجنائز من رواية جابر الجعفي قال : سألت ثلاثة كلهم له في قبر النبي صلى الله عليه وسلم أب ، سألت أبا جعفر وسألت القاسم وسألت سالمًا ، فقلت : أخبروني عن قبور آبائكم في بيت عائشة ، فكلهم قالوا : إنها مسنمة . وأما مارواه أبو داود عن القاسم قال : دخلت على عائشة فقلت يا أمه ، اكتفى لي عن قبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه ، فكشفت لي عن قبور ثلاثة ، لامشرقة ولا لاطئة ، مبطوحة يبطحاء العرصة الحمراء . وأخرجه الحاكم ، فظاهره يعارض الذي قبله . وقد جمع الحاكم بأنها كانت كذلك أول الأمر ، ثم سنمت لما سقط الجدار . وأخرجه مسلم عن أبي الهياج الأسدي قال : قال لي عليّ : أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تدع تمثالا إلا طمسته ، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته . وله عن فضالة بن عبيد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسوية القبر .

فصل في الدفن بالليل

في البخاري : أن أبا بكر دفن قبل أن يصبح . وفي الصحيحين : أن علياً دفن فاطمة ليلاً . ولأبي داود عن جابر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن الذي كان يرفع صوته بالذكر ليلاً . وأما مارواه ابن ماجه عن جابر رفعه : « لا تدفنوا موتاكم بالليل ، إلا أن تضطروا ، ففي إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزي ، وهو ضعيف . نعم روى مسلم من حديثه في قصة ، فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه ، إلا أن يضطر رجل إلى ذلك ، فهذا النهي مقيد بعدم الصلاة ، ومثله حديث ابن عباس في البخاري .

باب حكم الشهيد

٣١٤ — حديث : قال في شهداء أحد : « زملوهم بكلوهم ودمائهم ولا تغسلوهم » ، لم أجد هذا اللفظ ، وهو عند الشافعي وأحمد ، حدثنا سفيان عن الزهري ، عن عبد الله

ابن ثعلبة : أن النبي ﷺ أشرف على قتلى أحد ، فقال : إني شهيد على هؤلاء ، زملوهم بكلوهم ، ودمائهم ، وأخرجه الناس . وفي البحارى والأربعة من حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى أحد ، ويقول : أيهما أكثر أخذاً للقرآن ، فإذا أشير إلى أحدهما ، قدمه في اللحد ، فقال : أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة ، وأمر بدفنهم في دمائهم ، ولم يغسلهم ، ولم يصل عليهم . وفي الباب عن ابن عباس : أمر رسول الله ﷺ بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود ، وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم . ولأبي داود ، عن جابر : رمى رجل بسهم في صدره ، فات ، فأدرج في ثيابه كما هو ، ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

طرق الصلاة على حمزة

الحاكم عن جابر : فقد رسول الله ﷺ حمزة ، فلما رآه مثلاً به شق ، ثم جرى بحمزة فصلى عليه ، ثم جرى بالشهداء فيوضعون إلى جانب حمزة فيصلى عليهم ، ثم يرفعون ويترك حمزة حتى صلى عليهم كلهم ، وفيه أبو حماد الحنفى ، وهو متروك . وروى أحد من طريق الشعبي عن ابن مسعود قال : فوضع حمزة ، وجرى برجل من الانصار فوضع إلى جنبه ، وصلى عليه ، ورفع الانصارى ، وترك حمزة ، ثم جرى بآخر ، حتى صلى على حمزة يومئذ سبعين صلاة ، والشعبى لم يسمع من ابن مسعود . وقد أخرجه عبد الرزاق من مرسل الشعبى ، وهو أصح . وعن أنس : أن النبي ﷺ مر بحمزة وقد مثل به ، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره . أخرجه أبو داود ، وفي إسناده : أسامة بن زيد الليثى ، وهو لين . وقال الدارقطنى : تفرد عثمان بن عمر بهذه الزيادة . وقد رواه ابن وهب ، عن أسامة وهو أعلم الناس بحديثه ، فقال : ولم يصل عليهم ، أخرجه أبو داود أيضاً .

وعن ابن عباس قال : لما انصرف المشركون عن قتلى أحد الحديث ، قال : ثم قدم حمزة فكبر عليه عشرأ ، ثم جعل يحاج بالرجل فيوضع ، وحمزة مكانه ، حتى صلى عليه سبعين صلاة ، أخرجه الدارقطنى وهو من رواية إسماعيل بن عياش ، عن غير الشاميين ، وأخرجه الحاكم والطبرانى وابن ماجه من طريق أخرى ، عن ابن عباس قال : أمر رسول الله ﷺ بحمزة فبقيء للقبلة ، ثم كبر عليه سبعاً ، ثم جمع إليه الشهداء حتى صلى عليه سبعين صلاة ، وفي إسناده : يزيد بن أبى زياد ، وهو ضعيف . وأخرجه الدارقطنى من طريق محمد بن كعب

من ابن عباس مثله سواء ، وفي إسناده : عبد العزيز بن عمران ، وهو ضعيف .
وأخرجه ابن إسحاق في المغازي : حدثني من لا أتهم به عن مقسم عن ابن عباس به ،
وأخرجه أبو قرة في السنن ، عن الحسن بن عمار ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن
عباس ، والحسن : متروك .

ولأبي داود في المراسيل عن أبي مالك الغفاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على
قتلى أحد عشرة عشرة ، في كل عشرة حمزة ، حتى صلى عليه سبعين صلاة . وله عن عطاء
مثله أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى أحد . وأخرج الواقدي من مرسل عطاء مثله ،
إلا أنه قال : على قتلى بدر . وذكر في المغازي عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى
على والد جابر قبل الهزيمة . وروى النسائي عن شدداد بن الهاد : أن رجلاً من الأعراب
جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فآمن به واتبعه ، فذكر الحديث وفيه : أنه استشهد فعلى
عليه النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : لأن شهداء أحد كان كلهم قتيلاً سيف والسلاح ، لم أدر ما مراده بهذا .
قوله : وقد صح أن حنظلة لما استشهد جنباً غسلته الملائكة ، أخرجه ابن إسحاق . حدثني
يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول
وقد قتل حنظلة : « إن صاحبكم تغسله الملائكة فاسألوا صاحبته ، فقالت : خرج وهو جنب ،
فقال : « لذلك غسلته الملائكة » ، وصححه ابن حبان والحاكم . وروى الطبراني والبيهقي عن
ابن عباس أصيب حمزة وحنظلة وهما جنبان ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني رأيت
الملائكة تغسلهما » ، وإسناده ضعيف .

وقال ابن إسحاق : حدثني عاصم بن عمر ، عن محمود بن لبيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « إن صاحبكم — يعني حنظلة — تغسله الملائكة فاسألوا أهله ماشأنه ؟ » قالت : إنه
خرج وهو جنب حين سمع الهائلة . وأخرجه أبو نعيم في الحلية في ترجمة أصحاب الصفة من
طريق ابن إسحاق . وروى ابن إسحاق أيضاً عن الزهري عن عروة قال : خرج حنظلة وقد
واقع امرأته وهو جنب لم يغتسل ، فلما التقى الناس ، فذكر قتل حنظلة ، وأخرجه ثابت في
الدلائل من طريق ابن إسحاق أيضاً .

قوله : وشهداء أحد ماتوا عطاشاً ، والكأس يدار عليهم ، خوفاً من نقصان الشهادة ،
لم أجده . وفي الباب : حديث أبي جهنم بن حذيفة : انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عمي .

ومعى شنة من ماء لاسقيه إن كان به رمق فإذا به ينشع ، فقلت : أسقيك ؟ قال : نعم ، فإذا رجل يقول : آه ، فأشار إلى ابن عمى أن انطلق به إليه ، فإذا هشام بن العاص ، فأتيته ، فسمع آخر يقول : آه ، فأشار إلى أن انطلق به إليه ، فجئته ، فإذا هو قد مات ، فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات ، فرجعت إلى ابن عمى فإذا هو قد مات ، أخرجه البيهقي في الثاني والعشرين من شعب الإيمان . وروى فيه عن حبيب بن أبي ثابت أن الحارث بن هشام وعكرمة بن أبي جهل وعياش بن أبي ربيعة ، اثبتوا يوم اليرموك ، فذكر نحو هذه القصة وأخرجه الطبراني من هذه الوجه .

قوله : روى أن علياً لم يصل على البغاة ، لم أجده .

باب الصلاة في الكعبة

٣١٥ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في جوف الكعبة يوم الفتح ، البخارى ومسلم ، عن أيوب عن نافع . عن ابن عمر : قدم رسول الله ﷺ يوم الفتح ، فنزل بفناء الكعبة ، وأرسل إلى عثمان بن طلحة ، فجاء بالفتاح ففتح ، ثم دخل وبلال وأسامة وعثمان ، وأمر بالباب فأغلق ، فلبثوا فيه ملياً ، قال عبد الله : فبادرت الباب فقلت لبلال : هل صلى فيه ؟ قال : نعم ، قلت : أين ؟ قال : بين العمودين تلقاء وجهه ، ونسيت أن أسأله كم صلى . وأخرجاه من طريق أخرى . وأخرجاه عن عطاء عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سوارى ، فقام عند كل سارية فدعا ولم يصل . وعن ابن عباس عن أسامة : لما دخل البيت دعا في نواحيه كلها ، ولم يصل فيه حتى خرج ، فلما خرج ركع في قبل البيت ركعتين ، وقال : « هذه القبلة » . وروى أحمد وابن حبان من حديث ابن عمر ، عن أسامة أنه صلى فيه .

ومن طريق مجاهد عن ابن عباس حدثني أخى الفضل : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل في الكعبة ، ولكنه لما دخلها خر ساجداً بين العمودين ، ثم جلس يدعو . وقد روى الدارقطنى من رواية يحيى بن جعدة ، عن ابن عمر قال : دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ، ثم خرج وبلال خلفه ، فقلت لبلال : هل صلى ؟ قال : لا ، فلما كان من الغد دخل ، فسألت بلالاً هل صلى ؟ قال : نعم ، صلى ركعتين . وروى الطبراني والدارقطنى من طريق

حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس (١) قال : دخل النبي ﷺ البيت ، فصلى بين السارين ركعتين ، ثم خرج فصلّى بين الباب والحجر ركعتين ، ثم قال : « هذه القبلة » ، ثم دخل مرة أخرى فقام يدعو ، ثم خرج ولم يصل .

وروى إسحاق والطبراني من طريق جابر الجعفي ، عن عكرمة عن ابن عباس (٢) : أن النبي ﷺ لم يدخل البيت في الحج ، ودخله عام الفتح ، وجابر متروك . قال البيهقي : إن صحّت الروايتان — يعني اللتين — قبل هذا ، دل على أنه دخل مرتين ، فصلّى مرة ، وترك مرة ، والله أعلم . وفي الباب : عن عبد الرحمن بن صفوان ، قلت لعمر : كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة ؟ قال : صلى ركعتين ، أخرجه أحمد وإسحاق والبخاري وأبو داود والطبراني . وعن عبد الله بن السائب : حضرت رسول الله ﷺ يوم الفتح وقد صلى في الكعبة ، فخلع نعليه ، الحديث ، أخرجه ابن حبان .

قوله : ومن صلى على ظهر الكعبة جازت صلاته ، إلا أنه يكره . وقد ورد النهي عن النبي صلى الله عليه وسلم . الترمذي وابن ماجه ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلى في سبعة مواطن ، الحديث . وفيه : وفوق ظهر بيت الله . قال الترمذي ليس إسناده بذلك القوي . وقد روى عن ابن عمر عن عمر ، والأول أشبه . وأخرج ابن ماجه حديث عمر ، قال أبو حاتم : الإسنادان واهيان .

الصلاة في المقبرة والحمام

الترمذي عن أبي سعيد : « الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام » ، قال : فيه اضطراب ، أرسله سفيان ، ووصله حماد ، واختلف على ابن إسحاق ، وصححه ابن حبان والحاكم . ويعارضه عموم قوله في حديث جابر : « جعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً » ، متفق عليه . وفي حديث أبي أمامة عند البيهقي والطبراني : « جعلت لي الأرض كلها مسجداً » .

٣١٥ - (١) وفيه أبو مریم ، قال الهيثمي . لم أعرفه ، وبقية رجاله موثقون ، وفي بعضهم كلام . (٢) الذي في الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت عام الفتح ودخل في الحج الخ ، بعكس السياق الذي أتى به المصنف ، فليلاحظ ذلك ويراجع .

الصلاة في الأرض المغصوبة

لم يرد فيه شيء . وأما حديث ابن عمر رفعه : « من اشترى ثوباً بعشرة في ثمنه درهم حرام لم يقبل الله له صلاة مادام عليه » فهو ضعيف جداً ، وليس فيه ذكر الأرض ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء من طريق عبد الله بن أبي علاج عن مالك عن نافع عنه ، وقال : لا أصل له من حديث مالك ولا نافع ، وإنما رواه بقية بإسناد شامى ، انتهى . وهو عند أحمد من هذا الوجه . وقال أحمد في رواية أبي طالب عنه : هذا الحديث ليس بشيء .

الصلاة بين السوارى

أصحاب السنن الثلاثة عن أنس : كنا نتقى هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يعنى الصلاة بين السوارى . وعن معاوية بن قرة ، عن أبيه : كنا نهى عن الصلاة بين الأساطين ، أخرجه البزار .

كتاب الزكاة

٣١٦ — حديث : « أدوا زكاة أموالكم ، الترمذى وابن حبان والحاكم من حديث أبي أمامة في أثناء حديث . وعن أبي الدرداء مثله في حديث أخرجه الطبرانى في مسند الشاميين . وفي الباب عن معاذ : إن الله قد فرض عليهم صدقة ، تؤخذ من أغنيائهم ، وترد في فقرائهم ، متفق عليه . ونحوه في حديث أنس في قصة ضمام بن ثعلبة ، وسيأتى حديث مانعها .

٣١٧ — قوله : ولا بد من ملك النصاب ، لأنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قدر السبب به ، كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد : « وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، متفق عليه .

حديث : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، أبو داود عن علي رفعه . » إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم ، الحديث . وفيه : ذكر الذهب وقال في آخره « وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، قال أبو داود : يختلف على أبي إسحاق في رفعه ووقفه . وفي الباب : عن ابن عمر عند الدارقطنى وهو من رواية إسماعيل ابن عياش عن غير الشاميين ، وإفظه : « ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، واختلف في رفعه ووقفه . قال الدارقطنى : والصحيح الموقوف ، وهو كذلك في الموطأ ، ووصله الدارقطنى في الغرائب مرفوعاً وضعفه . وأخرج الترمذى من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعاً : « من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، » ثم أخرجه موقوفاً وقال هذا أصح . وأخرج الدارقطنى من حديث أنس رفعه : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ، » وفيه حسان بن شياء . وفي ترجمته أورده ابن عدى وضعفه . وعن عائشة مثله ، أخرجه ابن ماجه ، وفيه حارثة بن محمد وهو ضعيف .

٣١٨ — قوله : وليس على الصبي والمجنون زكاة ، كأن الحجة فيه حديث عائشة^(١) مرفوعاً : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى يعقل ، أخرجه الأربعة إلا الترمذى ، وصححه الحاكم . وفي الباب : عن^(٢) »

٣١٨ — (١) رواه أيضاً أحمد ، والحاكم ، والدارى ، والطحاوى ، وابن الجارود .
(٢) رواه أحمد ، والنسائى ، وأبو داود ، والترمذى وحسنه ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، والحاكم ، والدارقطنى .

على . وروى محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة ، عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود (٣) : ليس في مال اليتيم زكاة . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن ليث مطولاً موقوفاً أيضاً .

ويعارضه حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله ﷺ قال : « من ولي يتيماً له مال فليتجر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة » ، أخرجه الترمذى ، وضعفه برواية المثني بن الصباح . وقد تابعه مندل عن الشيباني عن عمرو بن شعيب عند الدارقطني ، لكن مندل ضعيف ، وكذا الراوى عنه . وأخرجه أيضاً من طريق العزرى عن عمرو ، والعزرى ضعيف . قال الدارقطني : والصحيح أنه من كلام عمرو .

وفي الباب : عن أنس أخرجه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي بن سعيد الرازى . وعن ابن أبي رافع قال : إن أبا رافع لما مات باع عمر أرضه التي أقطعها له رسول الله ﷺ بثمانين ألفاً فدفعها إلى علي ، فكان يزيكها ، فلما قبضها بنو أبي رافع وجدوها ناقصة ، فسألوا علياً ، فقال : أحسبتم زكاتها ؟ فقال : أكنتم ترون أنه يكون عندى مال لا أزكيه ؟ أخرجه البيهقي . وعن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه قال : كانت عائشة تلينى أنا وأخا لى يتيمن فى حجرها ، وكانت تخرج من أموالنا الزكاة ، أخرجه فى الموطأ والشافعى عنه .

وروى الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : ابتغوا بأموال اليتامى ، لاتأكلها الزكاة . وروى البيهقي من طريق حميد بن هلال سمعت أبا محجن وكان خادماً لعثمان بن أبي العاص ، قال قدم عثمان بن أبي العاص على عمر ، فقال له عمر : كيف متجر أرضك ؟ فإن عندى مال يتيم قد كادت الزكاة أن تنفيه ، قال : فدفعه إليه . وله طرق عن عمر . وقال عبد الرزاق أنا ابن جريج ، عن أبي الزبير : أنه سمع جابراً فى الذى يلى مال اليتيم ، قال : يعطى زكاته ، صحيح .

قوله : روى عن على أنه قال : لا زكاة فى مال الضمار ، لم أجده عن على . وروى ابن أبي شبة عن عبد الرحيم بن سليمان عن عمرو بن ميمون قال : أخذ الوليد بن عبد الملك مال رجل من أهل الرقة ، يقال له أبو عائشة عشرين ألفاً ، فألقاها فى بيت المال . فلما ولى عمر بن عبد العزيز ، أتاه ولده ، فرفعوا إليه مظالمهم ، فكتب إلى ميمون : أن ادفع لايهم ما لهم . وخذ زكاة عامهم هذا ، فإنه لولا أنه كان مالا ضمراً أخذنا منه زكاة ماضى . وقال مالك

(٣) فيه ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف ، ومجاهد لم يلق ابن مسعود ، فهو منقطع .

في الموطن ، عن أيوب : أن عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً فأمر برده إلى أهله ، وتوخذ زكاته لما مضى من السنين . ثم عقب ذلك بأن لا يؤخذ منه إلا زكاة واحدة ، فإنه كان ضميراً ، قال مالك : والضمار : المحبوس عن صاحبه . وروى أبو عبيد في الأموال عن الحسن : يؤدي عن كل مال ودين ، إلا ما كان ضميراً .

فصل في الإبل

٣١٩ - قوله : بهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله ﷺ ، البخاري من طريق ثمامة بن عبدالله بن أنس : أن أنساً حدثه أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين : هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ، والتي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم ، فمن سئلها من المسلمين فليعطها على وجهها ، ومن سئل فوقها فلا يعط : في أربع وعشرين من الإبل ، فما دونها الغنم ، في كل خمس ذود شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين ، ففيها بنت مخاض أثنى . فإذا بلغت ستة وثلاثين إلى خمس وأربعين ، ففيها بنت لبون أثنى . فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ، ففيها حقة طروقة الجمل . فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ، ففيها جذعة . فإذا بلغت — يعني — ستة وسبعين إلى تسعين ، ففيها بنتا لبون . فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ، ففيها حقتان طروقة الجمل . فإذا زادت على عشرين ومائة ، ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة ، إلا أن يشاء ربها . ومن بلغت عنده صدقة الجذعة ، وليست عنده جذعة ، وعنده حقة فإنها تقبل منه الحقة ، ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له ، أو عشرين درهماً ، ولا يخرج في الصدقة هزيمة ولا ذات عوار إلا أن يشاء المصدق ، الحديث .

وأخرجه أبو داود بطلوله والأربعة سوى النسائي ، من طريق سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم ، عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فلم يخرجها إلى عماله حتى قبض ، فقرنه بسيفه ، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض ، وعمر حتى قبض ، وكان فيه : في خمس من الإبل شاة ، الحديث . وسفيان بن حسين ، ضعيف في الزهري . وقد أخرجه أبو داود من طريق ابن المبارك ، عن يونس ، عن الزهري قال : هذه نسخة كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه في الصدقة ، وهي عند آل عمر ، أقرأنيها سالم بن عبد الله ابن عمر فوعيتها على وجهها .

وروى النسائي في الديات ، وأبو داود في المراسيل من طريق سليمان ، عن الزهري ، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات ، وبعث به مع عمرو بن حزم فقرأه على أهل اليمن ، وفيه : وفي كل خمس من الإبل السائمة شاة إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين ، الحديث . وروى الواقدي — في الردة — من طريق عبد الله بن أبي بكر بن عمرو ابن حزم قال : لما قدم وفد كندة استعمل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم زياد بن لبيد ، وأمر أبي بن كعب فكتب له « بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا كتاب من محمد رسول الله في الصدقات ، فذكر الحديث . وفيه : وفيما دون خمس وعشرين من الإبل السوائم ، في كل خمس شاة ، الحديث .

حديث : أن النبي ﷺ كتب : إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ، ففي كل خمسين حقة ، وفي كل أربعين بنت لبون ، ولم يشترط عود ما دونها ، هو كذلك في حديث أنس .

٣٢٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب في كتاب عمرو بن حزم : فما كان أقل من ذلك ، ففي كل خمس ذود شاة ، إسحاق والطحاوي في المشكل ، وأبو داود في المراسيل من طريق حماد بن سلمة : أخذ لي قيس بن سعد كتاب أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أن النبي ﷺ كتبه لجده ، وفيه : فإذا كانت أكثر من عشرين ومائة ، فإنه يعاد إلى أول فريضة الإبل ، وما كان أقل من خمس وعشرين ففيه الغنم ، في كل خمس ذود شاة . وقد روى الطحاوي عن ابن مسعود موقوفاً : إذا بلغت العشرين ومائة استقبلت الفريضة بالغنم ، في كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمساً وعشرين ، ففرائض الإبل . وعن إبراهيم النخعي نحوه . ورواه ابن أبي شيبة من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ، وإسناده حسن ، إلا أنه اختلف فيه على أبي إسحاق .

فصل في البقر

٣٢١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر معاذاً أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ، ومن كل أربعين مستة ، أصحاب السنن وابن حبان والحاكم وأحمد وأبو يعلى وإسحاق ، من طريق مسروق عن معاذ ، وصححه ابن عبد البر . وقال الترمذي : روى مسرلاً من غير ذكر معاذ ، وهو أصح . قلت : هو عند ابن أبي شيبة . وأخرجه أبو داود والنسائي

من طريق أبي وائل عن معاذ ، والنسائي^(١) من طريق إبراهيم عن معاذ . وعند مالك^(٢) من طريق طاوس عن معاذ ، وله شاهد من حديث ابن مسعود في الترمذى ، وهو منقطع . وروى أبو داود في المراسيل من طريق معمر : أعطاني سماك بن الفضل كتاباً من رسول الله ﷺ الموقوس ، وفيه : وفي البقر مثل ما في الإبل . وعن معمر عن الزهري : في كل خمس من البقر شاة ، وفي عشر شاتان ، الحديث .

قال الزهري : بلغنا أن الأول كان تخفيفاً على أهل اليمن ، ثم كان هذا بعد . وروى ابن أبي شيبه من طريق عكرمة بن خالد قال : استعملت على صدقاتك ، فلقيت أشياء من صدق على عهد رسول الله ﷺ . فاختلفوا عليّ ، فمنهم من قال : اجعلها مثل صدقة الإبل ، ومنهم من قال : في ثلاثين تبيع . وفي أربعين مستة ، وإسناده صحيح ، لأن الجهالة بالصحابة لا تضر . وفي هذا تعقب لقول ابن عبد البر في الاستذكار : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ ، فإنه النصاب المجمع عليه فيها .

٣٢٢ — حديث : قال النبي ﷺ لمعاذ : « لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً » . قال المصنف : وفسروه بما بين الأربعين إلى الستين . البزار والدارقطني من طريق المسعودي عن الحكم عن طاوس ، عن ابن عباس قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن ، الحديث . فلما رجع سأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه — يعني الوقص — فقال : « ليس فيما شيء » . قال المسعودي : والأوقاص ما بين الثلاثين إلى الأربعين ، والأربعين إلى الستين . قال البزار : تفرد به بقية عن المسعودي . وتابعه الحسن بن عمارة عن الحكم ورواه الحفاظ عن الحكم عن طاوس مرسلًا .

وروى أحمد والطبراني من طريق يحيى بن الحكم : أن معاذاً^(١) قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصدق أهل اليمن ، فذكر الحديث . قال : فأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك شيئاً . وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها . وقد اختلف في قدوم معاذ على النبي ﷺ

٣٢١ — (١) إبراهيم لم يلق معاذاً فهو منقطع . (٢) طاوس لم يلق معاذاً فهو منقطع .

٣٢٢ — (١) اعترض بعض العلماء على هذا الحديث بأن معاذاً لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم من بعد خروجه إلى اليمن ، ولم يقدم إلا بعد انتقاله صلوات الله وسلامه عليه إلى الرفيق الأعلى . ولهذا ضعف الحديث .

من الذين بعد أن أرسله . ففي رواية مالك من طريق طاوس عن معاذ فتوفى النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ . وفي حديث ابن مسعود عند الحاكم : كان معاذاً شاباً سمحاً ، فلم يزل يدان حتى أغرق ماله ، الحديث . في تأمير النبي صلى الله عليه وسلم له على الذين ، وفيه : فلم يزل فيها حتى توفى النبي ﷺ ، ثم رجع معاذ فوافى عمر بمكة أميراً على الموسم . وعن كعب بن مالك نحوه . وعن جابر بمعناه . وروى ابن سعد من طريق أبي وائل استعمل النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً على الذين ، فتوفى النبي ﷺ واستخلف أبو بكر ، ومعاذ باق باليمن . نعم روى أبو يعلى بإسناد فيه ضعف من طريق صهيب : أن معاذاً لما قدم إلى النبي صلى الله عليه وسلم سجد له ، فقال : ما هذا يا معاذ ؟ قال : إني وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظائمهم ، وقالوا : هذه تحية أنبيائنا ، قال ﷺ : « كذبوا على أنبيائهم » الحديث .

فصل في الغنم

قوله : هكذا ورد البيان في زكاة الغنم في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي كتاب أبي بكر ، أما كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيمكنه يشير إلى ما تقدم من كتاب عمرو بن حزم ، ففيه بيان ذلك مفصلاً . وأما كتاب أبي بكر فهو الذي كتبه لأنس وهو في البخاري وأبي داود كما تقدم .

قوله : والضأن والمعز فيه سواء ، لأن لفظة الغنم شاملة لكل ، والنص ورد به . قلت : النص ورد بلفظ الغنم ، وهو مراد المصنف ، ولفظ أنس في البخاري ، وفي الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة .

٣٢٣ - قوله : قال عليه الصلاة والسلام : « إنما حقنا الجذع والثني » ، كأنه يشير إلى ما أخرجه أبو داود ، من طريق عاصم بن كليب ، عن أبيه قال : كنا مع رجل يقال له مجاشع من بني سليم ، فعزت الغنم ، فأمر منادياً فنادى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن الجذع يوفى مما يوفى منه الثني » . ولأحد من طريق أخرى ، عن عاصم بن كليب ، عن أبيه عن رجل من مزينة أو جبينة : كان الصحابة إذا كان قبل الأضحية بيوم أو يومين ، أخذوا ثدياً ، وأعطوا جذعتين ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الجذعة تجزىء مما تجزىء منه الثنية » ، وصححه الحاكم .

ولأبي داود عن سعد : جاءني رجلان فقالا : إنا رسول الله ﷺ إليك ، بعثنا

لصدقة غنمك ، قلت : وما هي ؟ قال : شاة ، فعمدت إلى شاة ممتلئة فقالا : هذه شافع ، وقد نهينا عنه ، والشافع : التي في بطنها ولدها ، قلت : فأى شيء تأخذان ؟ قال : جذعة أو ثنية . ولمالك عن عمر : نأخذ الجذعة — والثنية ، ولا نأخذ الأكولة ولا الربى ، ولا الماخض ، ولا غل الغنم .

قوله : روى عن علي موقوفاً ومرفوعاً : « لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعداً » ، لم أجده . وأورده إبراهيم الحربي في الغريب من كلام ابن عمر .

قوله : وجواز التضحية عرف بالنص — يمتى التضحية بالجذع — هو في حديث جابر رفعه : « لا تذبحوا إلا المسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن ، أخرجه مسلم ، وستأتي بقية طرقه في الأضاحي .

حديث : في كل أربعين شاة شاة ، هو في كتاب عمرو بن حزم . وأخرجه ابن ماجه مختصراً هكذا من حديث ابن عمر . ولأبي داود عن علي مثله .

فصل في الخيل

٣٢٤ — حديث : « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة . وأخرجه الأربعة وابن حبان ، وزاد هو ومسلم في آخره : « إلا صدقة الفطر » . وسيأتي في صدقة الفطر . وفي السنن عن عليّ رفعه : « عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق ، فهاتوا صدقة الرقة » . ونقل الترمذى عن البخارى تصحيحه . وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن عليّ^(١) بلفظ : « ليس في العوامل صدقة ، ولا في الجهة صدقة » قال الصقر أحد رواة : الجهة : الخيل ، والبغال ، والبعيد . والبيهقى من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « عفوت لكم عن صدقة الجهة ، والكسعة ، والنخعة » . قال بقية أحد رواة : الجهة : الخيل ، والكسعة : البغال والخير ، والنخعة : المربيات في البيوت ، وإسناده ضعيف . وقد اضطرب فيه رواية سليمان بن أرقم أبو معاذ ، أخرجه أبو داود من مرسل

٢٢٤ — (١) فيه الصقر بن حبيب ، ضعيف . وقال ابن حبان : ليس هو من كلام رسول الله وإنما يعرف بإسناد منقطع ، فقلبه الصقر على أبي رجاء ، وهو يأتي بالمقلوبات اه . وأحمد بن الحارث الراوى عن صقر قال أبو حاتم : هو متروك الحديث

الحسن . وفي كتاب عرو بن حزم : « ليس في عبد مسلم ولا في فرسه شيء » .

قوله : وتأويله : فرس الغازي ، هو المقول عن زيد بن ثابت انتهى . تبع في ذلك أبو زيد الدبوسي ، فإنه نقله عن زيد بن ثابت بلا إسناد . وروى أبو أحمد بن زنجويه في كتاب الأصول بإسناد صحيح ، عن طاوس ، سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة ؟ قال : ليس على فرس الغازي في سبيل الله صدقة .

٣٢٥ — حديث : « في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم » الدارقطني والبيهقي من حديث جابر بلفظ : « في الخيل السائمة في كل فرس دينار » . قال الدارقطني : تفرد به غورك وهو ضعيف . وفي الباب : حديث أبي هريرة الطويل في مانع الزكاة ، وفيه في ذكر الخيل : « ورجل ربطها في سبيل الله ثم لم يمس حق الله عز وجل في ظهورها ولا في رقابها » . وفي رواية : « ولا في بطونها » . وروى الدارقطني في غرائب مالك بإسناد صحيح عنه عن الزهري : أن السائب بن يزيد أخبره قال : رأيت أبي يقيم الخيل ثم يدفع صدقتها إلى عمر . وأخرجه عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني ابن أبي حسين أن ابن شهاب : أخبره أن عثمان كان يصدق الخيل ، وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر بصدقة الخيل ، قال الزهري : ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم سن صدقة الخيل .

وروى عبد الرزاق ، من طريق يعلى بن أمية ، أن عمر قال له : إن الخيل لتبلغ في بلادكم هذا ؟ وقد كان اشترى فرساً بمائة قلوص ، قال : فقد عمر على الخيل ديناراً ديناراً . وللدارقطني عن علي : جاء ناس من الشام إلى عمر فقالوا : إننا نحب أن تزكي عن الخيل ، فاستشار ، فقال له علي : لا بأس به إن لم يكن جزية راتبة يؤخذون بها بعدك ، قال : فأخذ من الفرس عشرة دراهم . وفي رواية : فوضع على كل فرس ديناراً .

قوله : والتخيير بين الدينار والتقويم مأثور عن عمر ، لم أجده . وفي الآثار لمحمد بن الحسن : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ، عن إبراهيم قال : في الخيل السائمة إن شئت في كل فرس ديناراً أو عشرة دراهم ، وإن شئت فالقيمة فيكون في كل مائتي درهم خمسة دراهم .

٣٢٦ — حديث : « لم ينزل على فيها شيء » ، يعني البغال والحمير ، متفق عليه من حديث أبي هريرة في قصة مانع الزكاة ، وفيه سئل عن الحر فقال : « ما أنزل على فيها شيء » ، الحديث ، ولم أر فيه ذكر البغال .

٣٢٧ — حديث : « ليس في الحوامل ولا العوامل ولا في البقر المثيرة شيء » ، لم أجده هكذا ، فأما الحوامل : فلم أراه ، وأما العوامل : ففي حديث علي : « وليس في العوامل شيء » ، أخرجه أبو داود . وأخرجه عبد الرزاق مختصراً مرفوعاً . وللدارقطني والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً : « ليس في العوامل صدقة » ، وفي إسناده سرار بن مصعب ، وهو ضعيف . وفي الباب : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده في الدارقطني بإسناد ضعيف . وأما المثيرة ، ففي الدارقطني عن جابر مرفوعاً : « ليس في المثيرة صدقة » ، وإسناده حسن . وأخرجه عبد الرزاق بالسند المذكور موقوفاً ، وهو أصح .

٣٢٨ — حديث : « لا تأخذوا من حزرات أموال الناس » ، وخذوا من حواشي أموالهم ، ، لم أجده هكذا . وفي ابن أبي شيبة ، عن حفص ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لمصدقته : « لا تأخذ من حزرات أنفس الناس شيئاً ، خذ الشارف والبكر » ، وأخرجه أبو داود في المراسيل . ولابن أبي شيبة من حديث الصناجح بن الأعصر قال : أبصر النبي صلى الله عليه وسلم ناقه حسنة في إبل الصدقة ، فقال : ما هذه ؟ قال صاحب الصدقة : إني ارتفعت بها ببعيرين من حواشي الإبل ، قال : فنعيم إذاً ، وفي الموطأ عن عمر : « لا تفتنوا الناس » ، لا تأخذوا حزرات المسلمين ، قال أبو عبيد : الحزرات بجاء مبهمة ثم زأى : هي الخیار ، وأصل الباب الحديث في قصة معاذ في اليمن : وإياك وكرائم أموالهم .

٣٢٩ — حديث : « في خمس من الإبل شاة » ، وليس في الزيادة شيء حتى تبلغ العشر ، لم أجده . وقد ذكره أبو إسحاق الشيرازي في المذهب ، وأبو يعلى الفراء في كتابه . وقد يستأنس له بحديث محمد بن عبد الرحمن الأنصاري : أن في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة : أن الإبل إذا زادت على عشرين ومائة ، فلايس فيها دون العشر شيء ، يعني إلى ثلاثين ومائة ، أخرجه أبو عبيد .

قوله : وهكذا قال في كل نصاب ، لم أجده .

قوله : لأن الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ، أى مع بني تغلب ، ابن أبي شيبة وأبو عبيد في الأموال من طريق داود بن كردوس : أن عمر صالح نصارى بني تغلب ، على أن يضاعف عليهم الصدقة ، ولا يمتنعوا أحداً أن يسلم ، ولا يفتسوا أولادهم . وفي رواية أبي عبيد : وأن لا ينصروا صغيراً . وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر مطولاً . وأخرجه البيهقي من وجه آخر مطولاً أيضاً ، وعبد الرزاق من وجه آخر مطولاً .

باب زكاة المال

فصل في الفضة

٣٣٠ — حديث : « ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، والوقية أربعون درهماً ، متفق عليه من حديث أبي سعيد . ولمسلم عن جابر وليس فيها تفسير الأوقية . وأخرج الدارقطني من وجه آخر عن جابر^(١) بالتفسير . ولمسلم عن عائشة في تفسير الوقية نحوه .

٣٣١ — حديث : أن النبي ﷺ كتب إلى معاذ : « أن خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم ، ومن كل عشرين مثقالاً من ذهب نصف مثقال . » الدارقطني من حديث محمد بن عبد الله ابن جحش : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه أمر معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل أربعين ديناراً ديناراً ، ومن كل مائتي درهم خمسة دراهم ، الحديث .

وفي الباب : حديث عليّ أخرجه أبو داود ، وقد تقدم في أحاديث الحول . وللبزار من هذا الوجه : « ليس في تسعين ومائة من الورق شيء ، فإذا بلغت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريح أخبرني جعفر بن محمد عن أبيه رفعه : « ليس فيما دون مائتي درهم شيء ، فإذا بلغت ففيها خمسة دراهم ، وهو مرسل جيد . ولعبد بن حميد ، عن أبي أمامة مرفوعاً موصولاً مثله .

٣٣٢ — حديث عليّ : « وما زاد على المائتين فبحسابه ، هو في آخر حديث عليّ عند أبي داود : « فما زاد فبحساب ذلك . » ولعبد الرزاق وابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، عن ابن عمر موقوفاً مثله .

قوله : قال النبي ﷺ في حديث معاذ : « لا تأخذ من الكسور شيئاً . » الدارقطني من طريق عبادة بن نسي ، عن معاذ^(١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره حين وجهه إلى اليمن أن لا يأخذ من الكسور شيئاً ، وإسناده ضعيف جداً .

٣٣٠ — (١) وفيه يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ، وهو ضعيف .

٣٣٢ — (١) وفيه المنهال بن الجراح ، متروك الحديث ، وعبادة بن نسي لم يسمع من معاذ .

٣٣٣ — قوله : وفي حديث عمرو بن حزم : « ليس فيما دون الأربعين صدقة » ذكره عبد الحق في الأحكام من طريق أبي أويس ، عن عبد الله ومحمد ابني أبي بكر بن عمرو بن حزم ، عن أبيهما ، عن جدهما عن النبي ﷺ . وفي كتاب عمرو بن حزم عند النسائي وابن حبان والحاكم : « وليس فيما دون خمس أواق شيء » .

قوله : والمعتبر في الدراهم وزن سبعة ، وهو أن تكون العشرة منها وزن سبعة مثاقيل ، بذلك جرى التقدير في ديوان عمر : واستقر الأمر عليه . قال أبو عبيد في الأموال : لم يزل المثقال في آباء الدهر محدوداً ، لا يزيد ولا ينقص ، وجدوا عشرة من الدراهم التي واحدها ستة دوانيق ، تكون وزن سبعة مثاقيل سواء ، قال : ومضت عليه السنة ، واجتمعت عليه الأمة . وذكر ابن سعد ، عن الواقدي ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه قال : ضرب عبد الملك الدراهم والدنانير سنة — خمس وسبعين — وهو أول من أحدث ضربها ، ونقش عليها . قال : وحدثنا خالد بن أبي هلال ، عن أبيه قال : كانت العشرة وزن سبعة .

فصل في الذهب

قوله : فإذا كانت عشرين مثقالاً وحال عليه الحول ، ففيها نصف مثقال ، لما روينا ، كأنه يشير إلى حديث معاذ المتقدم ، وهو في الدارقطني : من كل أربعين ديناراً ديناراً . وعن عائشة وابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يأخذ من كل عشرين ديناراً نصف دينار ، ومن الأربعين ديناراً ، أخرجه ابن ماجه والدارقطني ، وسند ضعيف . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه : « ليس فيما دون عشرين مثقالاً ذهب شيء » ، وفي عشرين مثقالاً ذهباً نصف مثقال ، أخرجه ابن زنجويه بإسناد ضعيف

فصل في زكاة الحلي

أخرجه أبو داود والنسائي من طريق خالد بن الحارث ، عن حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها ، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها : « أتعطين زكاة هذا ؟ » قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ، ؟ قال : فخلعتهما وألقتهما ، وقالت : هما لله ولرسوله ، صححه ابن القطان ، وقال المنذرى : لا علة له . قلت : أبدى له النسائي علة غير قاذحة ، فإنه أخرجه

من رواية معتمر بن سليمان ، عن حسين المعلم ، عن عمرو ، قال : جاءت ، فذكره مرسلًا .
وقال : خالد بن الحارث : أثبت عندنا من معتمر ، وحديث معتمر أولى بالصواب .

وروى أحمد وابن أبي شيبة والترمذى من طريق المثني بن الصباح ، وابن لميعة وهما ضعيفان ، عن عمرو بن شعيب موصولا . قال الترمذى : لا يصح في هذا الباب شيء ، كذا قال ، وغفل عن طريق خالد بن الحارث . وأخرجه الدارقطنى من طريق الحجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب ، ومن وجه آخر : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أنه كان يكتب إلى خازنه سالم : أن يخرج زكاة حلى بنائه كل سنة . وفي الباب : عن عائشة عند أبي داود والدارقطنى والحاكم ، قال ابن دقيق العيد : هو على شرط مسلم . وعن أم سلمة أخرجه أبو داود أيضاً . والدارقطنى والحاكم ، وقواه ابن دقيق العيد . وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد ، وفي إسناده مقال . وعن فاطمة بنت قيس قالت : أتيت النبي ﷺ بطوق فيه سبعون مثقالا من ذهب ، فقلت : يا رسول الله خذ منه الفريضة ، فأخذ منه مثقالا وثلاثة أرباع مثقال ، أخرجه الدارقطنى ، وفي إسناده أبو بكر الهذلى وهو ضعيف ، ونصر بن مزاحم وهو أضعف منه .

وتابعه عباد بن كثير ، أخرجه أبو نعيم في ترجمة شيبان بن زكريا من تاريخه ، وعن عبد الله بن مسعود قال : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : إن لامرأتى حليا من ذهب عشرين مثقالا ، قال : فأد زكاته نصف مثقال ، وإسناده ضعيف جداً ، أخرجه الدارقطنى . وعن فاطمة بنت قيس رفعتة : « في الحلى زكاة » أخرجه الدارقطنى ، وفيه أبو حمزة وهو ضعيف . وعن ابن مسعود قال : « في الحلى زكاة » أخرجه عبد الرزاق . ومن طريقه الطبرانى موقوفاً .
وروى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن شداد وعطاء وطاوس وإبراهيم وسعيد بن جبير . قالوا : « في الحلى زكاة » . زاد ابن شداد : حتى الخاتم . وفي رواية عطاء : « من السنة أن في الحلى — الذهب والفضة — الزكاة » ، وأخرج إسناده ضعيف أن عمر كتب إلى أبي موسى مر من قبلك من نساء المسلمين أن يركبن حلين .

فصل

قال الأثرم ، قال أحمد : خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلى زكاة : ابن عمر ، وعائشة ، وأنس ، وجابر ، وأسماء ، انتهى . فأما ابن عمر : فهو عند مالك عن نافع عنه .

وأما عائشة : فعنده أيضاً ، وهما صحيحان . وأما أنس : فأخرجه الدارقطني من طريق علي بن سليمان ، سألت أنساً عن الحلبي فقال : ليس فيه زكاة . وأما جابر : فرواه الشافعي ، عن سفيان ، عن عمرو بن شعيب : سمعت رجلاً سأل جابراً عن الحلبي ، أفیه زكاة ؟ قال : لا . قال البيهقي في المعرفة : فأما ما يروى عن جابر مرفوعاً : « ليس في الحلبي زكاة » ، فباطل لأصل له ، وإنما يروى عن جابر من قوله . وأما أسماء : فروى الدارقطني من طريق هشام بن عروة ، عن فاطمة بنت المنذر ، عن أسماء بنت أبي بكر : أنها كانت تحلب بناتها الذهب ، ولا تزكي نحواً من خمسين ألفاً .

فصل في العروض

٣٣٤ — حديث : « يقومها — يعنى عروض التجارة — فتؤدى من كل مائتي درهم خمسة دراهم » ، لم أجده هكذا . وفي الباب عن سمرة (١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع ، أخرجه أبوداود والدارقطني والطبراني ، وفيه ضعف . وعن أبي ذر رفعه : « في الإبل صدقتها » الحديث . وفيه : وفي البز صدقته ، أخرجه أحمد والدارقطني والحاكم ، وإسناده حسن . وضبط البز بالموحدة والراى فیدخل في هذا الباب ، ومن ضبطه بضم الموحدة والراء فلا مدخل له فيه .

٣٣٤ — (١) الحديث سكت عنه أبوداود والمنذرى ، وحتج به كثير من العلماء . وقال ابن عبد البر : إسناده حسن . وتعنّت آخرون في قبوله بدعوى أن في إسناده : جعفر ابن سعد ، وخبيب بن سليمان ، وفيهما مقال . قال ابن حجر في الأول : ليس بالقوى ، وفي الثاني مجهول ، وقال صاحب الخلاصة في الأول : لين ، وفي الثاني : وثقه ابن حبان ، وأياً كان إسناده الحديث فقد تأيد وتقوى بالإجماع من الصحابة وغيرهم ، وبعموم الأدلة الدالة على إيجاب الزكاة في الأموال مطلقاً ، وهل يعقل إذا كان المال نقداً لا يثمر تخرج منه الزكاة ؟ وإذا كان تجارة يثمر فلا تخرج زكاته ؟ إن القول بعدم وجوب الزكاة على التجارة تعطيل لهذا الركن العظيم من أركان الإسلام ، وحرمان لهذا الحق المعلوم للسائل والمحروم ولأصحاب مصارف الزكاة ، وبالتالي معول هدام للكيان المجتمع الإسلامي يحلب الفوضى بين الأغنياء والفقراء . ويذر الشقاق والخصام والحقق بينهم ، ويفتح ثغرات واسعة يدخل منها أصحاب المذاهب الهدامة

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن ابن عمر : أنه كان يقول في كل مال يدار في عبيد أو دواب أو بز للتجارة ، تدار الزكاة فيه كل عام . ولليهيقي من وجه آخر صحيح عن ابن عمر : « ليس في العروض زكاة إلا ما كان للتجارة » . وللشافعي وأحمد وعبد الرزاق والدارقطني ، من طريق أبي عمرو بن حمّاش ، عن أبيه أن عمر قال له : قومه — يعني الأدم والجعاب — ثم أخرج صدقته ، وفي الموطن أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل : انظر من مراك من المسلمين ، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارة ، من كل أربعين ديناراً ديناراً .

باب فمين يمر على العاشر

قوله : « ويؤخذ من المسلم ربع العشر ، ومن الذمي نصف العشر ، ومن الحربى العشر » ، هكذا أمر به عمر سعاته . أخرجه محمد بن الحسن عن أبي خنيفة ، عن أبي صخرة ، عن زياد بن جدير : بعثنى عمر إلى عين التمر مصداقاً ، فأمرنى أن آخذ من المسلمين من أموالهم إذا اختلّفوا بها للتجارة ، ربع العشر ، ومن أموال أهل الذمة نصف العشر ، ومن أموال أهل الحرب العشر . وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر ، عن زياد بن جدير . وأخرجه عبد الرزاق من طريق أنس بن مالك : أنه أخرج كتاب عمر بنحوه . ورفعه الطبراني في الأوسط من وجه آخر ، عن أنس قال : فرض رسول الله ﷺ ، وأشار إلى أن الموقوف على عمر أصح .

قوله : قال عمر : فإن أعيانكم فالعشر ، لم أجده .

فصل في المعدن والركاز

٣٢٥ — حديث : « وفي الركاز الخمس » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة في أثناء حديث . وفي الباب : عن أبي هريرة أيضاً أخرجه البيهقي بلفظ : إن رجلاً جاء بخمس أواق ، فقال : يا رسول الله إني وجدت هذا في معدن ، فخذ منه الزكاة ، قال : لا شيء فيه ، وردّه . وروى ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر رفعه : « في الركاز العشر » . وفي الموطن منقطعاً : أن النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث معادن القبلية ، فترك المعدن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم . ووصله ابن عبد البر من حديث بلال بن الحارث .

قوله : « وإن وجد ركازاً وجب فيه الخمس » ، لما روينا ، كأنه يشير إلى ما رواه سعيد بن منصور ، عن خالد عن الشيباني ، عن الشعبي : أن رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً ، فأخذ

منه الخس ، وأعطى بقيته للذى وجدته ، فأخبر به النبي ﷺ فأعجبه ، وهذا مرسل قوى الإسناد . وروى ابن أبي شيبه من وجه آخر ، عن الشعبي لعمر نحوه . وللشافعى وأبى عبيد والحاكم من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه فى كنز وجده رجل : « إن كنت وجدته فى قرية مسكونة ، أو سبيل ميماء ، فدرقه ، وإن كنت وجدته فى قرية جاهلية ، أو فى قرية غير مسكونة ، أو غير سبيل ميماء ، ففيه وفى الركاز الخمس » ، ورواه ثقات .

وروى ابن المنذر ، عن أبى قيس ، عن هذيل قال : جاء رجل إلى عبد الله فقال : إني وجدت كنزاً فيه كذا وكذا من المال ، فقال : أراه ركاز مال عادى ، فأد خمسه فى بيت المال ، ولك مابقى . وروى سعيد بن منصور ، عن سفيان ، عن عبد الله بن بشر الخثعمي ، عن رجل من قومه يقال له حممة . قال : سقطت على جرة من دير بالكوفة فيها ورق ، فألقى بها علياً ، فقال : اقسما أحماساً نخذ منها أربعة ، ودع واحداً .

٣٣٦ - حديث : « لالخس فى الحجر » أخرجه ابن عدى من رواية عمر الكلاعى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه : « لأكزة فى حجر » وعمر ضعيف . وتابعه العزرى عن عمرو وهو أضعف منه . وروى ابن أبي شيبه عن عكرمة : ليس فى حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد أكزة إلا أن يكون للتجارة ، فإن كانت للتجارة ففيه الأكزة ، موقوف .

قوله : روى عن عمر أنه أخذ الخس من العنبر ، لم أجده عن عمر بن الخطاب ، وإنما جاء عن عمر بن عبد العزيز ، أخرجه عبد الرزاق . وروى أبو عبيد بإسناد ضعيف عن يعلى بن أمية : أن عمر كتب إليه أن خذ من العنبر العشر .

وفى الباب : عن ابن عباس أن إبراهيم بن سعد كان عاملاً بعدن ، فسأله عن العشر فقال إن كان فيه شيء فالخمس ، أخرجه الشافعى .

فصل فى الزروع والثمار

٣٣٧ - حديث : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » متفق عليه من حديث أبى سعيد . وفى لفظ لمسلم : « ليس فى حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » . وله عن جابر : « ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة » . ولاحمد من حديث أبى هريرة : « ولا يحل فى البر والتمر أكزة حتى يبلغ خمسة أوسق » .

٣٣٨ — حديث : « ما أخرجته الأرض ففيه العشر » ، لم أجده بهذا اللفظ ، لكن في البخارى ، عن ابن عمر رفعه : « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثرياً العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر » . ولمسلم عن جابر نحوه . ولابن ماجه عن معاذ : بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، فأمرنى أن آخذ مما سقت السماء ، وما سقى بعلا : العشر ، وما سقى بالدوالي نصف العشر .

وروى عبد الرزاق ، عن عمر بن عبد العزيز : فيما أنبتت الأرض من قليل أو كثير : العشر ، وهذا موقوف . ورواه أبو مطيع البلخى بإسناد ضعيف جداً مرفوعاً .

٣٣٩ — حديث : « ليس فى الخضراوات صدقة » ، أخرجه الترمذى من طريق عيسى ابن طلحة ، عن معاذ أنه كتب إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الخضراوات ، وهى البقول ، فقال : « ليس فيها شيء » ، قال : ليس بصحيح ، ولا يصح فيه شيء . والصحيح عن موسى بن طلحة مرسل ، وطريق موسى^(١) أخرجه الحاكم والطبرانى والدارقطنى ، لكن قالوا عن موسى بن طلحة عن معاذ . وأخرجه الدارقطنى والبخارى ، من طريق ، عن موسى^(٢) بن طلحة عن معاذ .

ومن طريق موسى بن طلحة ، عن أنس وإسناده ضعيف . قال : والمشهور رواية الثورى عن عمرو بن عثمان عن موسى بن طلحة قال : عندنا كتاب معاذ عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكره . وله طريق أخرى فى الدارقطنى ، عن عطاء بن السائب ، عن موسى بن طلحة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يؤخذ من الخضراوات صدقة .

وفى الباب : عن على وعائشة ومحمد بن جهمش فى الدارقطنى ، وكلها أسانيد ضعيفة .
﴿ تنبيه ﴾ روى ابن ماجه ، من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : لما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة فى هذه الخسة : الخنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب ، والذرة ، وفى إسناده العزرى وهو متروك . وقد اختلف عليه فيه . فأخرجه الدارقطنى من طريقه ، عن موسى بن طلحة ، عن عمر قوله ، وله شاهد عن مجاهد ، مرسل فى البيهقى . وعن الشعبي قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : إنما الصدقة مثله ، ولم يذكر الذرة . وررى الحاكم من طريق أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ حين بعثهما

النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمين : لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة فذكرها . ورواه البيهقي عنهما موقوفاً . وفي الإسناد طلحة بن يحيى مختلف فيه ، وهو أمثل ما في الباب .

٣٤٠ — حديث : « في العسل العشر ، العقيلي في الضعفاء ، من حديث أبي هريرة بهذا ، وفيه عبد الله بن محرز ، وهو متروك . وأخرجه البيهقي من هذا الوجه بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن يؤخذ من أهل العسل العشر . وأخرجه أبو داود والنسائي ، من رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله ﷺ بعشور نحل له ، وسأله أن يحمي وادياً يقال له : سلبة ، فحمي له ذلك الوادي ، فلما ولي عمر كتب إلى سفيان بن وهب : إن أدى لك ما كان يؤدي من عشور نخله ، فاحم له سلبة ، وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله من شاء . ورواه ابن ماجه من هذا الوجه بلفظ : أن النبي ﷺ أخذ من العسل العشر . وروى الطبراني من هذا الوجه : أن بني شبابة — بطن من فهم — كانوا يؤدون عن نحل لهم العشر ، من كل عشر قرب قربة ، الحديث . ولأبي عبيد في الأموال من هذا الوجه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤخذ في زمانه من العسل في كل عشر قرب قربة من أوسطها ، وفي إسناده ابن لهيعة .

وروى أحمد وابن ماجه وعبد الرزاق وأبو داود الطيالسي والطبراني وأبو يعلى ، كلهم من طريق سليمان بن موسى ، عن أبي سياره المتعمى قال : قلت يارسول الله إن لي نخلا ، قال : أد العشر ، قلت : أحما لي ، فخماها لي ، قال البيهقي : هذا أصح ما ورد فيه وهو منقطع . وقال الترمذي في العلل : سألت محمداً عنه ، فقال : مرسل ، لأن سليمان لم يدرك أحداً من الصحابة ولا يصح في زكاة العسل شيء . وروى الشافعي والطبراني من رواية سعد بن أبي ذياب : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأسلت ، فذكر الحديث . وفيه أنه أخذ من قومه زكاة العسل العشر ، فأتى به عمر ، فأخذه . وللترمذي من حديث ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : « في العسل في كل عشرة أزقاق زق » . وقال : في إسناده مقال انتهى ، وفيه صدقه السمين ، وهو ضعيف . وفي ترجمته أورده ابن عدى ، ورواه الطبراني في الأوسط من هذا الوجه ، وقال إنه تفرد به ، ولفظه : « في العسل العشر ، في كل عشر قرب قربة ، وليس فيما دون ذلك شيء » انتهى . وهذا نص قول أبي يوسف .

قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتفاوت الواجب ، بتفاوت المؤنة ، كأنه يشير إلى حديث ابن عمر : « فيما سقطت السماء والعيون العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر » ،

وقد تقدم . وفي الباب : عن أبي هريرة عند الترمذى ، وعن معاذ عند ابن ماجة .

قوله : إن عمر جعل المساكن عفواً ، لم أجده ، إلا أن أبا عبيد ذكره في كتاب الأموال بغير سند ، فقال : جعل عمر الخراج على الأرض التي تغل الحب والثمار ، وعطل من ذلك المساكن والدور .

باب من يجوز دفع الصدقة إليه

قوله : انعقد الإجماع على سقوط المؤلفة ، كذا قال . وفي مصنف ابن أبي شيبة ، عن الشعبي : إنما كانت المؤلفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما توفى انقطعت ، وفي إسناده جابر الجعفي . وأخرجه الطبراني . وأخرج عن الحسن نحوه . وروى الطبراني من طريق حبان بن أبي جبلة : أن عمر لما آتاه عيينة بن حصن قال : الحق من ربكم فن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر — يعنى ليس اليوم مؤلفة .

قوله : وفي الرقاب ، قال : يعان المكاتبون في فك رقابهم ، هو المنقول ، كأنه يشير إلى ما أخرجه الطبراني عن الحسن أن مكاتباً قام إلى أبي موسى وهو يخطب ، فسأل له الناس ، فالتقوا شيئاً كثيراً فأمر به أبو موسى فبيع ، ثم أعطاه مكاتبته ، وأعطى الفضل في الرقاب ، وقال : هذا قد أعطوه في الرقاب ، فلم يرد عليهم . وأخرج عن الحسن والزهرى وغيرهما أن المراد بالرقاب به أهل الكتابة .

٣٤١ — قوله : وعند محمد ، في سبيل الله منقطع الحاج ، لما روى أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً جعل بعيراً له في سبيل الله أن يحمل عليه الحاج ، أبو داود وأحمد والحاكم والنسائي . عن أم معقل^(١) : كان أبو معقل حاجاً ، فلما قدم قالت أم معقل للنبي صلى الله عليه وسلم : قد علمت أن على حجة ، ولأبي معقل بكر ، قال أبو معقل : جعلته في سبيل الله ، فقال : أعطها فلتحج عليه ، فإنه في سبيل الله . وفي رواية لأبي داود : د هلا خرجت عليه ؟ فإنه في سبيل الله . وفي رواية للنسائي : د إن الحج والعبرة لمن سبيل الله ، والبرار والطبراني من حديث

٣٤١ — (١) وفيه إبراهيم بن مهاجر البجلي ، متكلم فيه . وقد اختلف فيه على أبي بكر بن عبد الرحمن فيه ، فروى عنه عن رسول مروان الذي أرسله إلى أم معقل عنها ، وروى عنه عن أم معقل بغير واسطة ، وروى عنه عن أبي معقل ، وهذا اضطراب كما ترى .

أم طليق نحوه . وقد قيل : إن أم طليق هي أم معقل ، وله شاهد عند أبي داود من حديث ابن عباس بلفظ : فقال إنه حبيس في سبيل الله ، فقال النبي ﷺ : « أما إنك لو أحججتها عطيه لكان في سبيل الله » ، وإسناده صحيح .

قوله : في الاختصار على صنف واحد ، هو مروى عن عمر وابن عباس . أما حديث عمر : فأخرجه ابن أبي شيبة ، وإسناده منقطع . وأما حديث ابن عباس : فأخرجه البيهقي والطبراني عنه : في أي صنف وضعته أجزأك ، وإسناده حسن .

وفي الباب : عن حذيفة وسعيد بن جبير وعطاء والنخعي وأبي العالية وميمون بن مهران وكلها عند ابن أبي شيبة . واحتج أبو عبيد في كتاب الأموال بدفع النبي صلى الله عليه وسلم الذهب الذي أتى به من اليمن المؤلفات ، وهو في الصحيح من حديث أبي سعيد ، وبقصة سلة ابن صخر حين ظاهر أنه أمر له بصدقة قومه وهو واحد .

٣٤٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ : « خذها من أغنيائهم فردها في فقرائهم » متفق عليه^(١) ، لكن بلفظ : « تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » ولم أره في شيء من الأسانيد باللفظ المذكور .

٣٤٣ — حديث : « تصدقوا على أهل الأديان كلها » . ابن أبي شيبة من رواية سعيد ابن جبير رفعه : « لا تصدقوا إلا على أهل دينكم » ، فنزلت : « ليس عليك هداهم » فقال : « تصدقوا على أهل الأديان » . ومن طريق محمد بن الحنفية نحوه . ولابن زنجويه في الأموال عن سعيد بن المسيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم تصدق على أهل بيت من اليهود ، وهذه مراسيل يشد بعضها بعضاً .

٣٤٤ — حديث : « لا تحل الصدقة لغنى » أبو داود والترمذي عن عبد الله^(١)

٢٤٢ — (١) من حديث ابن عباس ، ورواه أيضاً : أحمد ، والأربعة وغيرهم .

٢٤٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والدارمي ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والطحاوي ، وحسنه الترمذي ، وذكر أن شعبة لم يرفعه ، وفي إسناده ربحان بن يزيد ، وثقه ابن معين . وقال أبو حاتم : شيخ مجهول . وقال بعضهم : لم يصح إسناده ، وإنما هو موقوف على ابن عمرو ، ومع هذا فحديث أبي هريرة وهو صحيح يعضده .

ابن عمرو مرفوعاً ، وزاد : « ولا لذى مرة سوى » . وفي الباب عن أبي هريرة (٢) عند النسائي وابن ماجه وابن حبان والبخاري ، من طريق سالم بن أبي الجعد عنه ، والحاكم من طريق أبي حازم عنه . وعن حبشي بن جنادة عند ابن أبي شيبة والطبراني . وعن جابر أخرجه الدارقطني من طريق أبي سلمة عنه ، وفيه الوازع بن نافع وهو متروك . وأخرجه حمزة في تاريخ جرجان من وجه آخر عن جابر . وعن طلحة أخرجه أبو يعلى وابن عدى . وعن عبد الرحمن (٣) بن أبي بكرة أخرجه الطبراني . وعن ابن عمر (٤) ، أخرجه ابن عدى . وعن عبيد (٥) الله بن عدى بن الخيار : أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي ﷺ في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة ، فسألاه ، فرفع فيهما البصر وخفضه ، فرآنا جلدين ، فقال : « إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوى مكتسب » ، أخرجه أبو داود والنسائي . وقال أحمد : ما أجوده من حديث . وعن أبي سعيد (٦) رفعه : « لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة : لعامل عليها ، أو رجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غازی في سبيل الله ، أو مسكين تصدق عليه منها ، فأهداها لغني » ، أخرجه أبو داود ، وابن ماجه من طريق معمر ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عنه . ورواه أبو داود من طريق مالك ، عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسل . ومن طريق ابن عينة عن زيد كذلك . قال : ورواه الثوري عن زيد ، حدثني الثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) رواه أيضاً : ابن الجارود ، والدارقطني ، وأحمد . وقال : سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي هريرة ، ورواه الحاكم من طريق أبي حازم عن أبي هريرة ، وقال : صحيح على شرطهما ولم يخرجاه ، وأقره الذهبي . (٣) فيه ابن لهيعة ، وفيه كلام . (٤) وفيه محمد بن السيلاني ، وهو ضعيف . (٥) رواه أيضاً : ابن أبي شيبة ، والطحاوي ، والدارقطني ، وسكت عنه أبو داود ، والمنذرى ، وقال صاحب التنقيح حديث صحيح ورواته ثقات ، وابن أبي الرجال المذكور في إسناده ، هو عبد الرحمن بن محمد ، وثقه أحمد ، وابن معين ، والدارقطني . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ . (٦) رواه أيضاً : أحمد ، ومالك ، والبخاري ، وعبد بن حميد ، وابن الجارود ، والبيهقي ، وأبو يعلى ، والحاكم وصححه . وبعضهم رواه مرسل عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ ، ولكنه رواه الأكثر عنه عن أبي سعيد ، والرفع من الثقة زيادة يجب الأخذ بها .

٣٤٥ — حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم لامرأة ابن مسعود حين سألته عن التصديق عليه : « لك أجران : أجر الصدقة ، وأجر الصلة » ، متفق عليه من حديث زينب^(١) امرأة ابن مسعود رفعته ، وفيه قصة . وفي الباب : عن أبي سعيد عند البزار .

٣٤٦ — حديث « يابني هاشم إن الله حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم ، وعوضكم منها بخمس الخس » ، هو مذكور بالمعنى من حديث عبد المطلب^(١) بن ربيعة مرفوعاً : « إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس ، وأنها لا تحل لمحمد ، ولا لآل محمد » ، وقال فيه : « صدق عنهما من الخس » ، أخرجه مسلم . وأخرجه الطبراني من طريق حفش عن عكرمة ، عن ابن عباس^(٢) وفي آخره : « إنه لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء » ، إنما هي غسالة الأيدي ، وإن لكم في خمس الخس لما يغنيكم » . وروى ابن أبي شيبة والطبراني ، عن مجاهد قال : كان آل محمد لا تحل لهم الصدقة ، فجعل لهم خمس الخس .

٣٤٧ — حديث : أن مولى لرسول الله ﷺ سأل أتى الصدقة ؟ فقال : لا ، أنت مولانا ، أخرجه أحمد والحاكم وأصحاب السنن الثلاثة . عن أبي رافع أن النبي ﷺ بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة ، فقال لأبي رافع : اصحبنى ، فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « مولى القوم من أنفسهم » ، وإنما لا تحل لنا الصدقة . وفي الباب عن أم كلثوم^(١) بنت علي ، حدثني مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له مهران رفعه : « إنما لا تحل لنا الصدقة ، ومولى القوم منهم » ، أخرجه أحمد .

٣٤٨ — حديث : « لك مانويت يا يزيد ، ولك ماأخذت يامعن » ، الحديث . البخاري بتمامه ، وفيه قصة . وفي الباب : عن أبي هريرة متفق عليه ، في قصة المتصدق على السارق والزانية والغنى .

٣٤٥ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه ، ورواه الحاكم مستدرکاً فقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه ، فوهم في ذلك .

٣٤٦ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والنسائي ، وأبوداود ، وابن الجارود . (٢) وفيه حفش وفيه كلام كثير ، ووثقه أبو محسن .

٣٤٧ — (١) رواه أيضاً : عبد الرزاق ، وابن أبي شيبة ، وقال الهيثمي : أم كلثوم لم أر من روى عنها غير عطاء بن السائب ، وفيه كلام .

باب صدقة الفطر

٣٤٩ — حديث عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، ويقال : ابن أبي صعير العذري ، عن أبيه ^(١) : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته : « أدوا عن كل حر وعبد ، صغير أو كبير ، نصف صاع من بر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أبو داود وعبد الرزاق والدارقطني والطبراني والحاكم ، ومداره على الزهري عن عبد الله بن ثعلبة . فمن أصحابه من قال عن أبيه ، ومنهم من لم يقله ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الزهري . وحاصله الاختلاف في اسم صحابيّه ، فمنهم من قال : عبد الله بن ثعلبة ، فقيّل عبد الله بن ثعلبة بن صعير ، وقيل : ابن أبي صعير ، وقيل . ثعلبة ، وقيل : ثعلبة بن عبد الله بن أبي صعير .

٣٥٠ — حديث : « لاصدقة إلا عن ظهر غنى ، أحمد بهذا ، وعلقه البخاري في الوصايا . وأخرجاه من وجه آخر بلفظ : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » . ولمسلم من حديث حكيم بن حزام : « أفضل الصدقة ، أو خير الصدقة عن ظهر غنى » .

٣٥١ — حديث ابن عمر ^(١) : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذكر والأنثى ، الحديث ، متفق عليه . وفي الباب عن ابن عباس : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، الحديث في أبي داود وابن ماجه والدارقطني والحاكم . وللدارقطني من وجه آخر عنه : إن صدقة الفطر حق واجب . وله من حديث علي : هي على كل مسلم .

٣٥٢ — حديث ابن عباس : « أدوا عن كل حر وعبد يهودي أو نصراني أو مجوسي ، الحديث . الدارقطني من طريق زيد العمى ، عن عكرمة ، عن ابن عباس بدون ذكر المجوسي ، وزيد ضعيف . والراوى عنه سلام الطويل هالك . وفي الباب : عن أبي هريرة موقوفاً : أنه كان يخرج زكاة الفطر عن كل إنسان يقول : من صغير أو كبير ، حر أو عبد — ولو كان نصرانياً — مدين من قمح ، أو صاعاً من تمر ، أخرجه الطحاوى . وأخرج

٣٤٩ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والطحاوى ، وعبد الرزاق ، والدارقطني ، والطبراني ، وإسناده صحيح قوى .

٣٥١ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، ومالك ، والأربعة ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي .

عبد الرزاق عن ابن عباس : يخرج عن كل مملوك له ، وإن كان يهودياً أو نصرانياً . وروى الدارقطني عن ابن عمر : أنه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر وعبد وكافر ومسلم ، وفي إسناده عثمان الوقاصي ، وهو متروك .

ويعارضه حديث ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس ، الحديث . وفي آخره : من المسلمين ، متفق عليه . وفي لفظ : على كل نفس من المسلمين ، قال ابن دقيق العيد : اشتهرت هذه اللفظة عن مالك حتى قيل إنه انفرد بها عن نافع ، وليس كذلك ، فقد وردت من رواية عمر بن نافع عن أبيه في البخاري . ومن رواية الضحاك بن عثمان عن نافع عند مسلم . وعند ابن حبان من رواية المعلى بن إسماعيل . وعند الحاكم من رواية يونس بن يزيد ، ثلاثهم عن نافع كذلك . ومن رواية عبد الله العمري الكبير ، عن نافع عند الدارقطني ، وذكرها أبو داود عنه . وعن أخيه عبيد الله الصغير ، ثم قال : المشهور عن عبيد الله — يعني الصغير — ليس فيه من المسلمين ، وروايته هكذا عند مسلم ، وبالإضافة عند الحاكم والدارقطني والطحاوي . وشاهده حديث ابن عباس : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر ، ظهرة للصائم من اللوز والرفث ، أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني ، ووجه الدلالة منه : أن الكافر لا تطهر له .

فصل في مقدار الواجب ووقته

٣٥٣ — حديث أبي سعيد (١) : كنا نخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير وكبير ، حر أو مملوك : صاعاً من طعام ، أو صاعاً من أقط ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من زبيب ، فلم نزل نخرجه حتى قدم معاوية فقال إني أرى مدين من سمراء الشام ، تعدل صاعاً من تمر ، متفق عليه . وفي لفظ للبخاري : كنا نخرج صاعاً من طعام ، وكان طعامنا الشعير والزبيب والتمر والأقط . ولابن خزيمة من طريق فضيل بن غزوان ، عن نافع ، عن ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا التمر والزبيب والشعير ، ولم تكن الحنطة . قال

٣٥٣ — (١) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، وابن خزيمة والطحاوي ، والدارقطني .

ابو داود : وذكر فيه واحد عن ابن علية : أوصاع حنطة ، وليس بمحفوظ . وذكر فيه معاوية بن هشام : نصف صاع من بر ، وهو غير محفوظ . قلت : رواية ابن علية في مستدرک الحاكم ، وسنن الدارقطني .

ذكر الأحاديث الواردة فيها ذكر القمح وهي قسمان

٣٥٤ — (القسم الأول) ماجاء في ذكر نصف صاع ، وفيه عن ابن عباس (١) أنه خطب فقال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو نصف صاع من قمح ، فلما قدم على قال : قد أوسع الله لكم ، فلو جالتموه صاعاً من كل شيء ، أخرجه أبو داود والنسائي ، وهو من رواية الحسن عن ابن عباس . وقال الحسن : لم يسمع من ابن عباس . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر فيه الواقدي . ومن وجه آخر فيه سلام الطويل .

وفي الباب : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً ينادي في فجاج مكة : ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ، مدان من قمح ، أو صاع مما سواه من الطعام ، أخرجه الترمذي وحسنه . والدارقطني من وجه آخر ، عن عمرو بن شعيب . وقد اختلف فيه على عمرو ، ف قيل عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل عنه : بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أسماء بنت أبي بكر قالت : كنا نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح ، بالمد الذي يقتاتون به ، وفيه ابن لهيعة أخرجه أحمد .

وعن ابن (٢) عمر : أمر رسول الله ﷺ عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من

٣٥٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد والترمذي ، وقال : حسن غريب . وفي مسند أبي يعلى في حديث عن الحسن قال أخبرني ابن عباس ، وهذا إن ثبت دل على سماعه منه . وقال البزار في مسنده بعد أن رواه : لا يعلم روى عن الحسن عن ابن عباس غير هذا الحديث ، ولم يسمع الحسن من ابن عباس . (٢) وفيه سليمان بن موسى ، قال ابن الجوزي ، قال قال ابن المديني : مطعون عليه . وقال البخاري : عنده مناكير ، وفي التقريب صدوق فقيه في حديثه بعض لين ، وخط قبل موته ، روى له مسلم والأربعة .

حنطة أو صاع من تمر ، أخرجه الدارقطني . وأخرجه أبو داود والنسائي من طريق عبد العزيز ابن أبي رواد عن نافع ، وفيه : فلما كان عمر وكثرت الحنطة ، جعل نصف صاع حنطة . وعن علي رفعه : « في صدقة الفطر نصف صاع من بر ، أو صاع من تمر » . وعن زيد بن ثابت رفعه في صدقة الفطر ، قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « من كان عنده شيء فليصدق بنصف صاع من بر ، أو صاع من شعير » . وعن عصمة بن مالك نحو حديث علي أخرجه الدارقطني . وفي حديث علي : الحارث الأعور . وفي حديث زيد بن ثابت : سليمان بن أرقم . وفي حديث عصمة : الفضل بن مختار ، وهم متروكون .

وقال أبو داود في المراسيل : حدثنا قتيبة ، أخبرنا الليث ، عن عقيل عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر مدين من حنطة ، وهذا مرسل . وتابعه الشافعي عن يحيى بن حسان ، عن الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد . وأخرجه سعيد بن منصور وأبو عبيد والطحاوي من رواية عبد الخالق الشيباني ، عن سعيد قال : كانت الصدقة تدفع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر نصف صاع بر .

(القسم الثاني) : ما فيه صاع ، فنه في الدارقطني من طريق مبارك بن فضالة . وفي الطحاوي من طريق عبد الله بن شوذب ، كلاهما ، عن أيوب . وفي الحاكم من طريق سعيد ابن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر . وفي الطحاوي من طريق أبي معشر ، ثلاثتهم عن نافع عن ابن عمر . وفي الدارقطني ، والحاكم من طريق سفيان بن حسين ، عن الزهري عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم حض على صدقة رمضان ، على كل إنسان صاع تمر ، أو صاع شعير ، أو صاع قمح ، وسفيان بن حسين ضعيف . وعن ابن عباس (٣) بلفظ : « من أدى برأ قبل منه » .

وعن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وفيه « أو صاع من طعام » وعن مالك بن أوس ، عن أبيه مثله ، أخرجهما الدارقطني ، وأسانيدهما ضعيفة . وعن علي (٤) وفيه : صاع من بر ، أخرجه الحاكم .

قوله : وهو مذهب جماعة من الصحابة فيهم الخلفاء الراشدون ، قلت : منهم أبو بكر عند عبد الرزاق من طريق أبي قلابة ، عن أبي بكر أنه أخرج زكاة الفطر مدين من حنطة ،

(٣) رجاله ثقات ، غير أن فيه انقطاعاً حيث محمد بن سيرين لم يسمع من ابن عباس شيئاً . (٤) رواه أيضاً : الدارقطني ، والبيهقي ، وفيه الحارث الأعور الجعفي وهو ضعيف .

وهو منقطع . ومنهم عمر تقدم من رواية عبد العزيز بن أبي رواد . ومنهم عثمان ، أخرجه الطحاوى وفيه نصف صاع بر ، ومنهم على وقد تقدم قريباً ، ومنهم ابن الزبير ، أخرجه عبد الرزاق وفيه . مدين من قمح . وعن ابن عباس وجابر وابن مسعود نحوه ، وعن أبي هريرة نحوه ، أخرجه عبد الرزاق أيضاً .

٣٥٥ — حديث : « صاعنا أصغر الصيعان » ، لم أجده هكذا . وفي ابن خزيمة وابن حبان ، من طريق العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قيل يا رسول الله : صاعنا أصغر الصيعان ، ومدنا أكبر الأمداد ، فقال : « اللهم بارك لنا في صاعنا » الحديث . وروى الحاكم عن أسماء بنت أبي بكر : أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمد الذي يقتات به أهل المدينة ، الحديث .

قوله : هذا كان صاع عمر يعنى ثمانية أرطال ، أخرجه ابن أبي شيبة ، عن يحيى بن آدم ، عن حسن بن صالح بهذا ، وهو معضل . وأخرج الطحاوى من طريق على بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طلحة قال : الحجاجى صاع عمر .

٣٥٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد : رطلين ، ويغتسل بالصاع : ثمانية أرطال . الدارقطنى من حديث أنس : وهو من رواية ابن أبي ليلى عن عبد الكريم ، عن أنس ، وإسناده ضعيف . وأخرجه أيضاً من طريق أخرى ، وفيه : موسى بن نصر ، وهو ضعيف جداً ، والحديث فى الصحيحين عن أنس ليس فيه ذكر الوزن . وأخرج الدارقطنى عن عائشة قالت : جرت السنة من رسول الله ﷺ فى الغسل من الجنابة صاع من ثمانية أرطال ، وفى الوضوء رطلان ، وفى إسناده صالح بن موسى الطلمحى وهو ضعيف . وأخرجه ابن عدى عن جابر بلفظ الباب ، وفيه : عمر بن موسى الوجيى وهو هالك . وأخرج أبو عبيد عن إبراهيم النخعى قال : كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم فذكر مثله ، وهذا مرسل ، وفيه الحجاج بن أرطاة .

وأصح من ذلك ما أخرجه البخارى عن السائب بن يزيد : كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مداً وثلاثاً بمدكم اليوم ، فزيد فيه فى زمن عمر بن عبد العزيز . وروى الدارقطنى من طريق إسحاق بن سليمان الرازى ، قلت لما لك : كم وزن صاع النبي ﷺ ؟ (١٨ — الدراية — ج ١)

قال : خمسة أرطال وثلث ، أنا حررت ، قلت : أبو حنيفة يقول ثمانية أرطال ، فغضب ، ثم قال لبعض جلسائه : يا فلان ، هات صاع جدك ، ويا فلان : هات صاع عمك ، ويا فلان : هات صاع جدتك ، فاجتمعت ، فقال : ما تحفظون في هذه ؟ فقال أحدهم : حدثني أبي عن أبيه : أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال آخر : حدثني أبي عن أخيه مثله . وأخرج البيهقي من طريق الحسين بن الوليد قال : قدم علينا أبو يوسف ، فقال : قدمت المدينة فسألت عن الصاع ، فقالوا : هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : ما حجتكم ؟ فأتاني نحو خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار ، مع كل رجل منهم صاع تحت رداءه ، كل منهم يخبر عن أبيه وأهل بيته ، أن هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم ، فنظرت فإذا هي سواء ، فقال : فعبرته فإذا هي خمسة أرطال وثلث ، بنقصان يسير ، فتركت قول أبي حنيفة في الصاع .

٣٥٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج صدقة الفطر قبل أن يخرج . الحاكم في علوم الحديث من طريق أبي معشر عن نافع عن ابن عمر^(١) بطوله ، وفيه : وكان يأمرنا أن نخرجها قبل الصلاة ، وكان يقسمها قبل أن ينصرف ، ويقول : « أغنهم عن الطواف في هذا اليوم » . وأصله في الصحيحين عن ابن عمر^(٢) : كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بركاة الفطر أن تؤدي قبل خروج الناس إلى الصلاة . ولابن أبي شيبة والدارقطني عن ابن عباس : من السنة أن تخرج صدقة الفطر قبل الصلاة .

٣٥٨ — حديث : « أغنهم عن المسألة في هذا اليوم » ، تقدم في الذي قبله من حديث ابن عمر بلفظ الطواف ، وهو عند الدارقطني مختصراً بهذا ، وعند ابن عدي أيضاً . وروى ابن سعد عن الواقدي ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر . وعن عبد الله بن عبد الرحمن الجمحي ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة . وعن عبد العزيز بن محمد ، عن ربيع بن عبد الرحمن بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن جده قالوا : فرض صوم رمضان بعد ما حولت القبلة بشهر في شعبان في الثانية ، وأمر فيها بركاة الفطر ، فذكر الحديث وفيه ، وقال : « أغنهم عن الطواف هذا اليوم » - يعني المساكين .

٣٥٧ — (١) رواه أيضاً : البيهقي وسعيد بن منصور بنحوه ، وفيه أبو معشر ضعفه ابن المديني ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وضعفه النسائي والدارقطني . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، وابن الجارود ، والنسائي ، وأبو داود ، والترمذي ، والدارقطني .

كتاب الصوم

٣٥٩ — حديث : « لاصيام لمن لم ينو الصيام من الليل » ، أصحاب السنن من حديث ابن عمر عن حفصة^(١) ، ففي رواية أبي داود والترمذى : « من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له » . ولفظ ابن ماجه : « لاصيام لمن لم يفرضه من الليل » . وللنسائي مثلاً ، وإسناده صحيح . إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه ، وصوب النسائي وقفه . ومنهم من لم يذكر فيه حفصة . وقد أخرجه مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً . وعن الزهرى ، عن حفصة موقوفاً . وقال أبو حاتم : روى عن حفصة قولها ، وهو عدى أشبه . وأخرجه الدارقطنى عن عائشة بلفظ : « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » ، وهذا ضعفه ابن حبان بعبد الله بن عباد . وأخرج عن ميمونة بنت سعد بلفظ : « من أجمع الصوم من الليل فليصم » ، ومن لم يجمعه فلا يصم » ، وفيه الواقدى .

٣٦٠ — قوله : روى أنه ﷺ قال بعد ما شهد الاعرابى برؤية الهلال : « ألا من أكل فلا يأكل بقية يومه » ، ومن لم يأكل فليصم » ، لم أجده . وقصة شهادة الاعرابى دون ما بعدها عند الأربعة ، عن ابن عباس قال : جاء أعرابى فقال : إني رأيت الهلال ، فقال : أنشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم ، قال : « يا بلال أذن فى الناس فليصوموا » ، وصححه ابن حبان ، وسيأتى قريباً . وأخرجه الدارقطنى بلفظ يغير الترجمة ، وهو أن أعرابياً جاء ليلة شهر رمضان ، الحديث . وفيه عند أبي يعلى أبصرت الهلال الليلة ، وفيه : عندهما ، فأمر أن ينادى فى الناس أن يصوموا غداً . وبقية الحديث إنما هو فى قصة عاشوراء ، أخرجه الشيخان من حديث سلمة بن الأكوع : أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً من أسلم : أن أذن فى الناس : « أن من أكل فليصم بقية يومه » ، ومن لم يكن أكل فليصم » ، فإن اليوم يوم عاشوراء .

٣٦١ — حديث : أنه كان يقول بعد ما يصبح غير صائم : « إني إذا لصائم » ، ﷺ عن عائشة دخل على النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال : هل عندكم شيء ؟ فقلنا : لا ،

٢٥٩ - (١) رواه أيضاً : أحمد ، والدارقطنى . وابن خزيمة . وابن حبان وصحاحه . والدارمى والبيهقى ، والحاكم فى كتاب الأربعين وقال : صحيح على شرط الشيخين ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقال فى المستدرک : صحيح على شرط البخارى .

فقال : إني إذا صائم ، ثم أنا يوماً آخر ، فقلنا : يا رسول الله أهدى لنا حيس ، فقال : أدنيه ، فلقد أصبحت صائماً ، فأكل .

٣٦٢ — حديث : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً . البخارى عن أبي هريرة : « إذا رأيتم الهلال فصوموا ، وإذا رأيتموه فأفطروا ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين . » وأخرجه مسلم بلفظ : « فصوموا ثلاثين . » وأخرج أبو داود ، والترمذى ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، عن ابن عباس رفعه : « لاتصوموا قبل رمضان ، صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن حال بينكم وبينه سحب ، فأكملوا العدة ثلاثين ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا . » ولابى داود الطيالسى من هذا الوجه : « فأكملوا شهر شعبان ثلاثين ، وقال فيه : « فإن حال بينكم وبينه غمامة أو ضباب . » ولابى داود ، والنسائى ، وابن حبان من طريق ربيع ، عن حذيفة رفعه : « لاتقدموا الشهر حتى تروا الهلال ، أو تكملوا العدة قبله ، ثم صوموا حتى تروا الهلال ، أو تكملوا العدة قبله . » وفى رواية للنسائى عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ورجحها أحمد وقال : لأعلم أحداً سماه غير جرير . ولابى داود عن عائشة : كان رسول الله ﷺ يتحفظ من هلال شعبان ما لا يتحفظ من غيره ، ثم يصوم رمضان لرؤيته ، فإن غم عليه عد ثلاثين يوماً ، ثم صام ، صححه الدارقطنى وهو على شرط مسلم .

وفى الباب : عن عبد الله بن جراد قال : أصبحنا يوم الثلاثين صياماً ، وكان الشهر قد أغمى علينا ، فأتينا النبى صلى الله عليه وسلم فوجدناه مفطراً ، فقلنا : يابى الله صمنا اليوم ، قال ﷺ : « أفطروا إلا أن يكون رجل يصوم هذا اليوم فليتم صومه ، لأن أفطر يوماً من رمضان يمارى فيه ، أحب إلى من أن أصوم يوماً من شعبان ، ليس منه ، يعنى من رمضان ، أخرجه الخطيب فى النهى عن صوم يوم الشك . وأخرجه ابن الجوزى فى التحقيق ، وأشار إلى أنه موضوع لأنه رواية يعلى بن الأشدق ، عن عمه عبد الله بن جراد ، ويعلى هالك .

٣٦٣ — حديث : « لا يصام اليوم الذى يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً ، لم أجده بهذا اللفظ ، قلت : ومعناه يخرج من الحديثين : الماضى والآتى ، والله أعلم .

٣٦٤ — حديث : « لاتقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين ، متفق عليه من حديث أبى هريرة ، وبقية : « إلا رجل كان يصوم صوماً فليصمه . » وفى لفظ : « لاتقدموا بين

يدى رمضان بصوم يوم ولا يومين ، . وللبهقي^(١) : نهى عن صوم قبل رمضان بيوم ، ويوم الفطر والأضحي ، وأيام التشريق . ولترمذى والنسائي من وجه آخر عن أبي هريرة : « إذا بقى النصف من شعبان فلا تصوموا » ، قال أحمد : هو غير محفوظ ، وكان ابن مهدي يتوقاه .

قوله : روى عن علي وعائشة أنهما كانا يصومان يوم الشك تطوعاً ، لم أجده . ونقل ابن الجوزي عنهما خلافه ، وسيأتى حديث علي .

٣٦٥ — حديث : « من صام يوم الشك ، فقد عصى أبا القاسم » ، لم أجده مصرحاً برفعه ، وإنما أخرجه الأربعة وابن حبان والحاكم والدارقطنى ، من طريق صلة بن زفر : كنا عند عمار فى اليوم الذى يشك فيه ، فأتى بشاة مصلية ، فتمنحى بعض القوم ، فقال : من صام اليوم الذى يشك فيه . وفى لفظ : من صام هذا اليوم ، فقد عصى أبا القاسم ، صححه الدارقطنى . وقال ابن عبد البر : لا يختلفون أنه مسند . وعلقه البخارى فقال : وقال صلة عن عمار ، وهم من عزاه لمسلم . وله شاهد تقدم ، وهو عند البزار أيضاً عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ نهى عن ستة أيام من السنة : يوم الأضحي ، ويوم الفطر ، وأيام التشريق ، واليوم الذى يشك فيه من رمضان ، وإسناده ضعيف .

وروى أحمد بن عمر الوكيعى عن الثورى ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس مثل حديث عمار . وتابعه أحمد بن عاصم الطبرانى عن وكيع . ورواه إسحاق بن راهويه ، عن وكيع ، فلم يذكر ابن عباس ، وكذا قال يحيى القطان عن الثورى . حديث : « صوموا لرؤيته » ، تقدم قريباً .

٣٦٦ — قوله : صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الواحد العدل فى هلال رمضان ، كأنه يشير إلى حديث ابن عمر ، وهو عند أبى داود وابن حبان والحاكم والدارقطنى من طريق أبى بكر بن نافع عن أبيه عنه^(١) ، قال : ترمى الناس الهلال ، فأخبرت رسول الله ﷺ أنى رأيت ، فصام ، وأمر الناس بصيامه . والأربعة من طريق سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس^(٢) : جاء أعرابى ، فذكر الحديث الذى تقدم فى أوائل الباب . وصححه ابن

٣٦٤ — (١) رواه عن أبى هريرة . وقال : انفرد به عبد الله بن سعيد وهو ضعيف .

٣٦٦ — (١) رواه أيضاً : الدارمى ، والبيهقى ، وصححه الحاكم على شرط مسلم .

(٢) رواه أيضاً : ابن الجارود ، والدارمى ، والدارقطنى ، والبيهقى .

خزيمة وابن حبان والحاكم . وقال الترمذى : حديث ابن عباس فيه اختلاف ، وأكثر أصحاب سماك لم يذكر فيه ابن عباس . وقال النسائى : المرسل أولى بالصواب .

وفى الباب : عن طاوس ، عن ابن عمر وابن عباس ، قالوا : أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادة رجل واحد برؤية هلال رمضان ، قالوا : وكان لا يجزئ شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين ، وفى إسناده حفص بن عمر الأيلى وهو ضعيف . ولاحد من طريق عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : كنت مع البراء وعمر بالقيع ، ننظر إلى الهلال ، فأقبل راكب ، فقال له عمر : من أين جئت ؟ قال من المغرب ، قال : أهلك ؟ قال : نعم ، قال عمر : الله أكبر ، لأنما يكنى المسلمين الرجل الواحد . وفيه عبد الأعلى الثعلبى وهو ضعيف . وعن علي أنه صام بشهادة رجل واحد ، وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوماً من شعبان ، أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان ، أخرجه الشافعى .

باب ما يوجب القضاء والكفارة

٣٦٧ — حديث : قال النبي ﷺ للذى أكل وشرب ناسياً : « تم على صومك ، فإنما أطعمك الله وسقاك » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة بمناه . ولأبي داود : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال يارسول الله : إني أكلت وشربت ناسياً وأنا صائم ، فقال : « أطعمك الله وسقاك » ، وهو أشبه بلفظ المصنف ، لكن ليس فيه : « تم على صومك » ، لكن فى لفظ الصحيح : فليت صومه . ولابن حبان : أتم صومك . والدارقطنى : ولا قضاء عليك . وفى لفظ : فلا قضاء عليه ولا كفارة . وفى رواية البزار : فلا يفطر ، فإنما أطعمه الله وسقاه . ولابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطنى من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه : « من أفطر فى رمضان ناسياً ، فلا قضاء عليه ولا كفارة » .

وفى الباب : عن أم إسحاق الغنوية أنها وقعت لها هذه القصة مع النبي ﷺ ، فقال : « أتمى صومك ، فإنما هو رزق ساقه الله إليك » ، أخرجه أحمد .

٣٦٨ — حديث : « ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء ، والحجامة ، والاحتلام » ، الترمذى من حديث أبي سعيد ، وقال : هذا غير محفوظ ، والمشهور عن عطاء بن يسار مرسل ليس فيه أبو سعيد . قلت : هو عند ابن أبي شيبة . وأخرجه موصولاً الدارقطنى والبزار . وأخرجه من طريق عطاء بن يسار أيضاً عن ابن عباس ، بدل الحدرى . وذكر ابن عدى

الاختلاف فيه في ترجمة أبي خالد الأحمر ، والدارقطني في العلل . وقد رواه أبو داود^(١) : حدثنا محمد بن كثير ، حدثنا سفيان ، عن زيد بن أسلم ، عن رجل من أصحابه ، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فذكره . وصوب الدارقطني هذا الإسناد . وللطبراني في الأوسط عن ثوبان نحوه ، وفي إسناده ضعف .

٣٦٩ — حديث : « من قام فلاقضاء عليه ، ومن استقاء عامداً فعليه القضاء » الأربعة وابن حبان ، والحاكم والدارقطني وأحمد وإسحاق من حديث أبي هريرة^(١) . قال أبو داود : سمعت أحمد يقول : ليس من ذا شيء . وقال الترمذي عن البخاري : لا أراه محفوظاً . وقال إسحاق في مسنده : زعم أهل البصرة أن هشاماً وهم فيه ، وكذا حكى الدارمي . وله طريق أخرى عند ابن أبي شيبة ، وأبي يعلى . وأخرجه النسائي ومن روايته الأوزاعي ، عن عطاء ، عن أبي هريرة موقوفاً . وروى ابن ماجه من حديث فضالة بن عبيد^(٢) : أن النبي ﷺ خرج عليهم في يوم كان يصومه ، فدعا بإناه فشرب ، فقلنا يا رسول الله : إن هذا يوم كنت تصومه ، قال : « أجل ، ولكنني قمت » . وفي الباب عن أبي الدرداء وثوبان .

٣٧٠ — حديث : « من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر » ، لم أجده هكذا ، والمعروف في ذلك قصة الذي جامع في رمضان ، وسنذكره بعد هذا . وقد ورد في بعض طرقه أن النبي صلى الله عليه وسلم ، أمر رجلاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة ، الحديث . وأخرجه الدارقطني من طريق مجاهد عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الذي أفطريوماً من رمضان بكفارة الظهار ، والحديث واحد ، والقصة واحدة ، والمراد بأنه أفطر بالجماع لا بغيره ، توفيقاً بين الأخبار . وأما رواية محمد بن كعب ، عن أبي هريرة بلفظ : أن رجلاً أكل في رمضان ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعتق رقبة ، فقد أخرجه الدارقطني ، وفيه أبو معشر وهو ضعيف ، وكأنه رواه بالمعنى الذي فهمه من لفظ أفطر .

٣٦٨ — (١) فيه رجل مجهول .

٣٦٩ — (١) رواه أيضاً : ابن الجارود ، والطحاوي ، والبيهقي ، وصححه الحاكم على شرطهما وأقره الذهبي . (٢) رواه أيضاً : أحمد . والطحاوي ، والدارقطني ، وفي إسناده محمد بن إسحاق وهو مدلس ، وقد رواه بالغنعة . وفيه أبو مرزوق لا يعرف اسمه ولم يسمع من فضالة . ففي الحديث ضعف وانقطاع .

٣٧١ — حديث : أن أعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، هلك وأهلك ، فقال صلى الله عليه وسلم : ماذا صنعت ؟ قال : وقعت امرأتى في نهار رمضان متعمداً ، فقال : أعتق رقبة ، قال : لا أملك إلا رقبتى هذه ، قال : فصم شهرين متتابعين ، قال : هل جاءني ما جاءني إلا من الصوم ، قال : أطعم ستين مسكيناً ، فقال لا أحد ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يؤتى بعرق من تمر . ويروى بفرق فيه خمسة عشر صاعاً ، وقال : فرقها على المساكين ، فقال : والله ليس بين لابتى المدينة أحد أحوج مني ومن عيالي ، فقال : كل أنت وعيالك تجزئك ، ولا تجزىء أحداً بعدك .

قلت : هذا الحديث مشهور ، أخرجه الأئمة كلهم من حديث أبي هريرة ، لكن في هذا السياق مواضع زائدة ومغايرة لما عندهم ، أولها قوله : وأهلك ، وهذه ذكرها الخطابي وردها ، وأوردها الدارقطني موصولة ، لكن بين البيهقي خطأها . ثانيها قوله : في نهار رمضان ، وهو بالمعنى مما وقع في الموطأ : أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان . ثالثاً قوله : متعمداً ، وهذه أخرجه الدارقطني في العلل من حديث سعيد بن المسيب مرسل : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، أفطرت في رمضان متعمداً . رابعاً قوله : ويروى بفرق ، بالفاء ، وهو تصحيف لا يوجد . خامساً قوله : فرقها على المساكين ، لكنها مروية بالمعنى من قوله : أطعمه ستين مسكيناً . سادساً قوله : تجزئك ولا تجزىء أحداً بعدك ، ليس في شيء من طرق الحديث ، فكأنه بالمعنى من قول الزهري ، وإنما كان هذا رخصة له خاصة ، ولو أن رجلاً فعل ذلك اليوم لم يكن له بدمن التكفير ، انتهى . وهو قول الزهري والذي في الكتاب أنه من نفس الخبر ، فالاعتراض باق والله أعلم .

٣٧٢ — حديث : « الفطر مما دخل ، أبو يعلى من حديث عائشة مرفوعاً : « إنما الإفطار مما دخل ، وليس مما خرج » ، وفيه قصة . ولعبد الرزاق عن ابن مسعود من قوله : « إنما الوضوء مما خرج ، وليس مما دخل ، والمطر في الصوم مما دخل ، وليس مما خرج » . وأخرجه الطبراني . ولابن أبي شيبة عن ابن عباس من قوله : الفطر مما دخل ، وليس مما خرج . وذكره البخاري عنه تعليماً .

قوله : وقد نذب النبي ﷺ إلى الاكتحال يوم عاشوراء ، وإلى الصوم فيه . أما الاكتحال : فأخرجه البيهقي في الشعب في الثالث والعشرين منه من طريق جوير عن الضحاك ، عن ابن عباس رفعه : « من اكتحل بالإمد يوم عاشوراء لم يرمد أبداً » ، وهو إسناد واه ،

وأورده ابن الجوزى فى الموضوعات من هذا الوجه . ومن حديث أبى هريرة بسندلين ، فيه أحمد بن منصور الشونيزى ، فكأنه أدخل عليه وهو إسناد مختلف لهذا المتن قطعاً .

وأما الصوم ، ففيه أحاديث : منها ما فى الصحيحين ، عن عائشة : كانت قرش تصوم عاشوراء فى الجاهلية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه ، فلما هاجر صامه وأمر بصيامه ، فلما فرض رمضان قال : « من شاء صامه ، ومن شاء تركه » ، وفيهما عن ابن عمر نحوه . ومنها لمسلم عن جابر بن سمرة : كان رسول الله ﷺ يأمر بالصيام ، يوم عاشوراء ويحثنا عليه ، ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا عنه ، ولم يتعاهدنا عنده . وله عن أبى قتادة مرفوعاً : « إن صومه يكفر السنة الماضية » . وفى الصحيحين عن سلمة ابن الأكوع : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً من أطم يوم عاشوراء ، فأمره أن يؤذن فى الناس : من كان لم يصم فليصم بقية يومه ، ومن لم يكن أكل فليصم ، فإن اليوم يوم عاشوراء . وفيهما عن الربيع بنت معوذ : أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار نحوه ، وزادت : فكنا بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار ، الحديث وفيهما عن ابن عباس قوله ﷺ لليهود : نحن أحق بموسى منكم ، فصامه وأمر بصيامه .

فصل فى الاحتفال للصائم

حديث : أخرج أبو داود من طريق عبد الرحمن بن النعمان بن معبد بن هود ، عن أبيه عن جده : أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بالإئتمد عند النوم ، وقال : ليتقه الصائم ، قال أبو داود : قال لى يحيى بن معين : هذا حديث منكر . وفى الباب : عن أنس أن رجلاً سأل النبى صلى الله عليه وسلم أأكتحل وأنا صائم ؟ قال : نعم ، أخرجه الترمذى ، وقال : ليس بالقوى ، ولا يصح عن النبى ﷺ فى الباب شىء انتهى . وأخرجه أبو داود ، عن أنس : أنه كان يكتحل وهو صائم ، موقوف وإسناده حسن . وفى الباب : عن عائشة قالت : اكتحل النبى صلى الله عليه وسلم وهو صائم ، أخرجه ابن ماجه ، وفى إسناده سعيد بن أبى سعيد الزيدى ، وهو ضعيف جداً . وعن أبى رافع : كان النبى صلى الله عليه وسلم يكتحل وهو صائم ، أخرجه البيهقى وإسناده ضعيف .

قوله : إن المسنون فى اللحية أن تكون قدر القبضة ، أبو داود والنسائى من طريق سروان بن سالم : رأيت ابن عمر يقبض على لحيته ليقطع ما زاد على الكف . وفى البخارى :

كان ابن عمر إذا حج أو اعتمر قبض على لحيته ، فما فضل أخذه . وأخرجه ابن أبي شيبة وابن سعد ومحمد بن الحسن . وروى ابن أبي شيبة عن أبي هريرة نحوه ، وهذا من فعل هذين الصحابين . يعارضه حديث أبي هريرة مرفوعاً : « أحفوا الشوارب واعفوا اللحي » ، أخرجه مسلم . وفي الصحيحين عن ابن عمر مرفوعاً : « خذوا الشوارب واعفوا اللحي » ويمكن الجمع بحمل النهى على الاستئصال أو ما قاربه ، بخلاف الأخذ المذكور ، ولا بما أن الذي فعل ذلك هو الذي رواه .

٣٧٣ — حديث : « خير خلال الصائم السواك » . الدارقطني وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ : من خير . وفي الباب عن عامر بن ربيعة : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ، مالا أعد ولا أحصى ، أخرجه أحمد وإسحاق وأبو داود والترمذي وأبو يعلى والبخاري والطبراني والدارقطني . وعلقه البخاري ، ويدخل فيه : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » . وعن أنس مرفوعاً : « في السواك للصائم بالرطب » ، أخرجه ابن عدي . ولليهيقي : أترأه أشد رطوبة من الماء ، وزاد فيه : في أول النهار وآخره ، وإسناده ضعيف . وعن ابن عمر كان النبي ﷺ يستاك آخر النهار وهو صائم ، أخرجه ابن حبان في الضعفاء . وعن عبد الرحمن بن غنم : سألت معاذ بن جبل أتسوك وأنا صائم ؟ قال : نعم ، قلت : أي النهار أتسوك ؟ قال : أي النهار شئت غدوة أو عشية ، قلت : إن الناس يكرهونه عشية ، ويقولون : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » فقال : سبحان الله ، لقد أمرهم بالسواك وهو يعلم أنه لا بد أن يكون في الصائم خلوف وإن استاك ، وما كان بالذي يأمرهم أن ينتوا أفواههم عمداً ، وما في ذلك من الخير شيء ، بل فيه شر ، إلا من ابتلى ببلاء لا يجد منه بداً ، أخرجه الطبراني من رواية بكر بن خنيس ، عن أبي عبد الرحمن ، عن عبادة بن نسي ، وأبو عبد الرحمن أظنه المصلوب ، وهو من الوضعيين .

وروى الدارقطني والطبراني من حديث خباب مرفوعاً : « إذا صمت فاستاكوا بالغداة ، ولا تستاكوا بالعشي » ، فإن الصائم إذا يبست شفتاه كانت له نوراً يوم القيامة ، وفي إسناده كيسان أبو عمر القصاب ، وهو ضعيف . وقد رواه يزيد بن بلال أيضاً عن عليّ موقوفاً ، أخرجه الدارقطني أيضاً .

٣٧٤ — حديث : « ليس من البر الصيام في السفر » ، متفق عليه من حديث جابر ، زاد مسلم فيه : « وعليكم برخصة الله التي رخص لكم » . وفي الباب عن كعب بن عاصم أخرجه

عبد الرزاق وأحمد والطبراني ، ووقع عندهم بلغة بعض أهل النين بالميم ، بدل لام التعريف .
ولمسلم عن جابر في قصة الفتح حيث أفطر في السفر فقيل له : إن ناساً صاموا ، قال : « أولئك
العصاة » . وله عن حمزة بن عمرو أنه قال : يا رسول الله إني أجد في قوة على الصيام في السفر ،
فهل علي جناح ؟ فقال : « هي رخصة من الله ، فمن أخذ بها فهو حسن ، ومن أحب أن
يصوم فلا جناح عليه » . وأخرج ابن ماجه من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبيه
رفعه : « صائم رمضان في السفر كالمفطر في الحضر » . وأخرجه البزار ، ورجح وقفه ،
وكذلك جزم ابن عدى بوقفه وبين علته .

٣٧٥ — حديث : « لا يصوم أحد عن أحد ، ولا يصلي أحد عن أحد ، لم أجده
مرفوعاً . وأخرجه عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً بهذا ،
وزاد : ولكن إن كنت فاعلاً تصدقت عنه ، أو أهديت ، وهو في الموطأ . ولأبي مصعب
عن مالك : أنه بلغه أن ابن عمر قال فذكره . وروى الترمذی من طريق ابن أبي ليلى عن
نافع ، عن ابن عمر رفعه : في رجل مات وعليه صيام : « يطعم عنه عن كل يوم مسكين ،
قال : الصحيح عن ابن عمر موقوف . وقال الدارقطني : المحفوظ موقوف . وقال البيهقي :
رواه أصحاب نافع ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفاً ، ثم أخرجه من طريق عبيد الله بن
الأخنس ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : « من مات وعليه صيام رمضان ، فليطعم عنه كل
يوم مسكيناً مداً من حنطة » . وروى النسائي بإسناد صحيح عن ابن عباس مثله ، وزاد :
« ولكن يطعم عنه مكان كل يوم مد من حنطة » . وأما حديث عائشة مرفوعاً : « من مات
وعليه صيام صام ، عنه وليه » ، فأخرجاه .

وفي الباب : حديث ابن عباس في التي ماتت وعليها صوم شهر ، قال : « فدين الله أحق ،
متفق عليه ، وفي لفظ : « فصومي عن أمك » . ولأبي داود : فأمرها أن تصوم عنها .

٣٧٦ — حديث : « أفطر واقض يوماً مكانه » . الدارقطني من حديث جابر بلفظ :
« كل وصم يوماً مكانه » ، وفيه قصة . ورواه من حديث أبي سعيد بلفظ المصنف وهو عند
أبي داود الطيالسي . وروى البخاري عن أبي جحيفة قال : آخى النبي صلى الله عليه وسلم بين
سلمان وأبي الدرداء ، فذكر القصة ، وليس فيه ذكر القضاء . وفي الباب : عن عائشة
قالت : كنت أنا وحفصة صائمتين ، فعرض لنا طعام اشتيناه ، فأكلنا منه ، الحديث . وفيه :
« اقضيا يوماً آخر مكانه » أخرجه الثلاثة . ورجحه الترمذی أنه عن الزهري عن عائشة ليس

فيه عروة . وأسند عن ابن جريج سألت الزهري فقال : لم أسمع من عروة في هذا شيئاً ، وهذا المنقطع عند عبد الرزاق . وعند مالك في الموطأ ، وقد أخرجه ابن حبان من طريق عمرة عن عائشة : وله شاهد عند البزار ، عن ابن عمر قال : أصبحت عائشة وحفصة صائمتين وفيه حماد بن الوليد وهو لين ، رواه عن عبيد الله بن عمر ، وخالفه أبو همام عن عبد الله عن الزهري عن عروة عن عائشة .

وروى الطبراني عن ابن عباس مثله ، وفيه خفيف رواه عن عكرمة عنه . وقد أخرجه ابن أبي شيبة من طريق خفيف عن سعيد بن جبير مرسل . وروى في الأوسط عن أبي هريرة قال : أهديت لعائشة وحفصة فذكر نحوه . وروى مسلم من طريق طلحة بن يحيى ابن طلحة ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة قالت : قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم : يا عائشة هل عندكم شيء ؟ فقلت : يا رسول الله ما عندنا شيء ، قال : فإني صائم ، قالت : فأهديت لنا هدية أو جاءنا زور ، قالت : فلما رجع قلت : يا رسول الله أهديت لنا هدية أو جاءنا زور ، وقد خيأت لك شيئاً ، قال : ما هو ؟ قلت : حيس ، قال : هاتيه ، فجئت به فأكل ، وقال : كنت صائماً . وأخرجه النسائي وزاد في آخره : أصوم يوماً مكانه ، قال النسائي : هذا خطأ — يعني من ابن عيينة — ورواه الدارقطني وقال : تفرد بها الباهلي عن ابن عيينة . وتعقب برواية النسائي فإنها عن غير الباهلي .

وقد أبان الشافعي علته ، فإنه رواه عن ابن عيينة بدون هذه الزيادة ، قال : زاد فيها ابن عيينة قبل موته بسنة هذه الزيادة ، وقد سمعته منه مراراً لم يذكرها . وفي السنن^(١) عن أم هانئ مرفوعاً : د الصائم المتطوع أمير نفسه ، إن شاء صام وإن شاء أفطر . وروى الدارقطني من حديث أم سلمة : أنها صامت يوماً تطوعاً فأفطرت ، فأمرها النبي ﷺ أن تصوم يوماً مكانه ، فيه الضحاك بن حمزة وهو ضعيف . وروى ابن أبي شيبة من طريق أنس ابن سيرين : أنه صام يوم عرفة فعطش عطشاً شديداً ، فأفطر ، فسأل عدة من الصحابة عن ذلك ، فأمروه أن يقضى يوماً مكانه .

٣٧٧ — حديث عمر : ما تجانفنا لإثم ، قضاء يوم علينا يسير . محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم^(١) قال : أفطر عمر في يوم غيم ، فطلعت

٣٧٦ — (١) الحديث في سنن الترمذي . ولم نره في غيره فيلاحظ .

٣٧٧ — (١) إبراهيم النخعي لم يلق عمر فهو منقطع .

الشمس ، فقال عمر : ما تعرضنا بجنف ، تم هذا ، ثم نقضى يوماً مكانه . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق زيد بن وهب نحوه ، فقال : ما تجانفنا من إثم .

ومن طريق علي بن حنظلة عن أبيه : شهدت عمر في رمضان ، الحديث . وقال في آخره ، فقال عمر : قضاء يوم يسير . وفي الباب : عن أسماء بنت أبي بكر عند البخاري ، قال فيه هشام بن عروة راويه : لا بد من القضاء .

٣٧٨ — حديث : « تسحروا فإن في السحور بركة » متفق (١) عليه .

٣٧٩ — حديث : « ثلاث من أخلاق المرسلين : تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، والسواك » . الطبراني من حديث أبي الدرداء وفيه : « وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، بدل السواك » . وهو عند ابن أبي شيبة موقوف . وفي البلب عن حذيفة مرفوعاً عند الدارقطني في الأفراد .

٣٨٠ — حديث : « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » الترمذي (١) والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي والطبراني في الصغير ، والبيهقي في الزهد من حديث ابن عمر . قوله : « وإن بلغه الحديث » ، أي حديث : « أتم صومك فإنما أطعمك الله وسقاك » وقد تقدم .

قوله : « ولو بلغه الحديث » ، يشير إلى حديث : « الحاجم ، والمحجوم » . وله طرق منها : عن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم ، قال أحمد : هو أصح ما روى في الباب . وكذا قال البخاري فيما نقله الترمذي ، وزاد : وشداد ، قال : وكلاهما عندي صحيح ، رواه أبو قلابة عن أبي أسماء عن ثوبان . وعن أبي الأشعث عن شداد ، وكذا قال ابن المديني انتهى . وحديث شداد عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم ، وصححه إسحاق أيضاً . وقد استقصى النسائي طريقه في الكبرى .

وفي الباب : عن رافع بن خديج عند النسائي والترمذي وصححه أحمد وابن حبان والحاكم ،

٣٧٨ — الحديث مروى عن أنس . وقد رواه أيضاً : ابن الجارود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه .

٣٨٠ — (١) لا يوجد في الترمذي . وقد رواه أيضاً : الدارمي ، وأحمد ، والطيالسي ، والبيهقي .

لكن قال ابن معين : هو أضعفها ، وقال أبو حاتم : باطل . وقال البخارى : غير محفوظ .
وعن أبي موسى أخرجه النسائى والحاكم وصححه ابن المدينى . وقال النسائى : رفعه خطأ . وعن
معقل بن سنان أخرجه النسائى وأحمد ، ورجح البخارى أنه معقل بن يسار . وعن أسامة
ابن زيد ، أخرجه النسائى وعن على كذلك . وعن عائشة كذلك . وعن بلال أخرجه النسائى
والبزار وهو منقطع . وعن أبي هريرة أخرجه النسائى ، وابن ماجه . واختلف فى رفعه
ووقفه . وعن ابن عباس أخرجه النسائى والبيهقى . وعن سمرة أخرجه الطبرانى . وعن أنس
أخرجه البزار . وعن جابر كذلك ، والطبرانى فى الأوسط . وعن ابن عمر رواه ابن عدى ،
وكذا عن أبي زيد الأنصارى وسعد بن مالك . وعن ابن مسعود عند العقيلي .

فصل فيما يعارض ذلك

عن ابن عباس : أن النبي ﷺ ، احتجم وهو محرم ، واحتجم وهو صائم ، أخرجه
البخارى . ورواه الترمذى من وجه آخر ، ولم يذكر وهو محرم ، وقال مهنا : سألت أحمد
عنه ، فقال : ليس فيه صائم ، إنما هو محرم . وروى البخارى عن حميد عن أنس أنه قيل له :
أكنتم تكثرهون الحجامة على عهد رسول الله ﷺ ؟ قال : لا ، إلا من أجل الضعف .
ورواه الدارقطنى من حديث ابن عباس قال : أول ما كرهت الحجامة للصائم ، أن جعفر
ابن أبي طالب احتجم وهو صائم ، فربه رسول الله ﷺ فقال : « أفطر هذان ، ثم رخص
النبي صلى الله عليه وسلم بعد فى الحجامة للصائم ، وكان أنس يحتجم وهو صائم .

وفى الباب عن أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص فى الحجامة للصائم ،
أخرجه النسائى ، ورجاله ثقات . لكن ذكر الترمذى فى العلل : أن الصواب موقوف .
وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم بعد ما قال : « أفطر الحاجم والمحجوم » ،
أخرجه الطبرانى فى الأوسط ، وفيه أبو سفيان السعدى ، وهو ضعيف .

٣٨١ — حديث : « الغيبة تفطر الصائم » ، العقيلي من حديث ابن مسعود قال :
مرّ النبي ﷺ على رجلين ، يحجم أحدهما الآخر ، فاغتاب أحدهما ولم ينكر عليه الآخر ،
فقال : « أفطر الحاجم والمحجوم » . قال عبد الله : لا للحجامة ، لكن للغيبة ، وإسناده
ضعيف . وعن سمرة قال : مرّ النبي صلى الله عليه وسلم على رجلين بين يدي حجّام ، وذلك
فى رمضان ، وهما يقتابان رجلا ، فقال : « أفطر الحاجم والمحجوم » ، أخرجه البيهقى .

وفي الباب : عن ابن عباس في الشعب للبيهقي في الثالث والأربعين ، وفيه قصة . وعن أنس قال : « ما صام من ظل يأكل لحوم الناس ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وإسحاق ، وفيه يزيد بن أبان .

٣٨٢ — قوله : لورود النهي عن صوم هذه الأيام — يعني أيام التشريق والعيدين — متفق عليه . عن عمر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذين اليومين ، ولهما عن أبي سعيد بلفظ : نهى عن صيامين : يوم الأضحي ، ويوم الفطر ، ولهما عن أبي هريرة نحوه . ولمسلم عن عائشة نحوه .

٣٨٣ — حديث : « ألا لاتصوموا في هذه الأيام ، فإنها أيام أكل وشرب وبغال » . الطبراني عن ابن عباس ، وفيه إبراهيم بن مجمع . وفي الباب : عن أبي هريرة رفعه « أيام منى أيام أكل وشرب » أخرجه الطبراني ، وفيه سعيد بن سلام ، وهو متروك . وعن عبد الله (١) ابن حذافة السهمي في الدارقطني . وعن عمر (٢) بن خلدة عن أمه نحوه ، أخرجه ابن أبي شيبة وعبد وإسحاق وأبو يعلى والطبراني .

وعن زيد بن خالد نحوه رواه أبو يعلى ، وأصله في مسلم عن نبیسة الهذلي رفعه بلفظ : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » . وعن كعب بن مالك نحوه أخرجه مسلم أيضاً .

باب الاعتكاف

٣٨٤ — قوله : « واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في العشر الأواخر من رمضان ، متفق عليه ، عن عائشة (١) . وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي بن كعب .

٣٨٥ — حديث : « لا اعتكاف إلا بصوم ، الدارقطني من حديث عائشة مرفوعاً ، ورجح وقفه . ولأبي داود عن عائشة : السنة على المعتكف ، فذكر الحديث ، وفيه هذا . وأشار الدارقطني إلى إدراجه . وفي الباب : عن ابن عمر : جعل عمر عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يوماً عند الكعبة ، فسأل النبي ﷺ فقال : « اعتكف وصم » ، وفي رواية : فأمره أن يعتكف ويصوم . أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني . وفيه عبد الله

٣٨٣ — (١) وفيه الواقدي وهروضعيف . (٢) وفيه موسى بن عبيدة وهروضعيف .

٣٨٤ — رواه أيضاً : أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وأثرمذي ، وابن الجارود ، والدارقطني ، والبيهقي ، من عدة طرق .

ابن بديل ، تفرد بزيادة الصوم فيه ، وهو ضعيف . وهو في الصحيحين بدونه . وروى عبد الرزاق عن ابن عباس قال : « من اعتكف فعليه الصوم ، موقوف . وعن عائشة مثله . وروى البيهقي عن ابن عباس وابن عمر : أنهما قالوا : المعتكف يصوم . وقد روى الدارقطني والحاكم من طريق طاوس ، عن ابن عباس رفعه : « ليس على المعتكف صيام إلا أن يجعله على نفسه ، والصواب موقوف .

٣٨٦ — حديث حذيفة أنه قال لابن مسعود : أما أنا فقد علمت أنه لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة . الطبراني بإسناد صحيح إلى إبراهيم النخعي بهذا وهو منقطع . وفي البيهقي عن عائشة مثله . وعند ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، عن علي مثله . وفي إسناده جابر الجعفي .

٣٨٧ — حديث عائشة : كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج من معتكفه إلا لحاجة الإنسان ، لم أجده هكذا ، والذي في الصحيحين : وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان . وقد أورد البيهقي عن عائشة : ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد منه ، لكنه موقوف .

٣٨٨ — قوله : روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن له مأوى إلا المسجد — يعني في الاعتكاف — لم أجده هكذا ، وكأنه مستقري من الأخبار .

٣٨٩ — حديث : « جنبوا مساجدكم صبيانكم ، الحديث ، ابن ماجه من طريق أبي سعيد الأشامي ، عن مكحول ، عن وائلة رفعه : « جنبوا مساجدكم صبيانكم ، ومجانينكم ، وشراكم ، وبيعكم ، وخصوماتكم ، ورفع أصواتكم ، وإقامة حدودكم ، وسل سيوفكم ، واتخذوا على أبوابها المطاهر ، وجروها في الجمع . وأخرجه الطبراني وابن عدي من طريق العلاء بن كثير عن مكحول عن أبي الدرداء ، وأبي أمامة . وأخرجه عبد الرزاق ، وإسحاق ، والطبراني من طريق عبد ربه بن عبد الله ، عن مكحول ، عن معاذ ، فاختلف فيه على مكحول ، وأسانيده كلها ضعيفة . وذكره عبد الحق من طريق البزار من حديث ابن مسعود قال : وليس له أصل .

وفي الباب : حديث ابن عمر رفعه : « خصال لا تبغى في المسجد : لا يتخذ طريقاً ، ولا يشهر فيه سلاح ، ولا ينبض فيه بقوس ، ولا ينشر فيه نبل ، ولا يمر فيه بلحم ني ، ولا يضرب فيه حد ، ولا يتخذ سوقاً ، أخرجه ابن ماجه ، وابن عدي ، وابن حبان

الضعفاء ، وهو من رواية زيد بن جبيرة . وللأربعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن الشراء والبيع في المسجد ، وأن تنشد فيه ضالة ،
وأن ينشد فيه شعر ، ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة . وأخرجه أحمد قال عن جده
عبد الله بن عمرو .

وللترمذى والنسائي عن أبي هريرة مرفوعاً ، من رأيتموه يبيع أو يبتاع في المسجد ،
فقولوا : لا أربح الله تجارتك ، ومن رأيتموه ينشد ضالة في المسجد فقولوا : لا رد الله عليك ،
ومحممه ابن حبان والحاكم كلهم من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة .

والله هنا تم طبع الجزء الأول بتوفيق الله ورعايته . ويليه بحول الله وقوته
الجزء الثاني وأوله (كتاب الحج) أعانتنا الله على إتمامه
ورزقنا حسن الخاتمة بفضله وكرمه

الفهرست

صفحة

صفحة

٣ مقدمة الناشر صاحب التعليق

١٠ مقدمة الكتاب

١١ كتاب الطهارة

١٩ فصل في المضمضة والاستنشاق

٢٨ فصل في الترتيب والموالات

٢٧ الوضوء من مس الذكر

٤١ عدم الوضوء من مس الذكر

٤٣ أحاديث لمس المرأة

٤٦ فصل في الغسل

٥٢ باب الماء الذي تجوز به الطهارة

٥٤ فصل في طهارة المستعمل وطهوريته

٦٧ باب التيمم

٦٩ فصل في ذكر أحاديث التيمم

٧٠ باب المسح على الخفين

٨٤ باب الحيض

٩٠ باب الانجاس

٩٣ أحاديث في بول الصبي

٩٤ فصل في الاستنجاء

٩٨ كتاب الصلاة

١٠٧ فصل في الأوقات المكروهة

١١٠ باب الأذان

١٢١ ذكر آداب الأذان

١٢٢ باب شروط الصلاة

١٢٦ باب صفة الصلاة

١٣١ فصل في البسمة

١٢٣ من أحاديث الجهر

١٢٥ ومن الآثار في الجهر

١٦٠ فصل في القراءة

١٦٦ باب الإمامة

١٦٦ أحاديث وجوب الجماعة

١٦٧ صحة صلاة المنفرد

١٧٢ في أحاديث جواز صلاة المنفرد خلف

الصف

١٧٤ باب الحدث في الصلاة

١٧٥ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

١٨٧ فصل في أشياء يرخص فيها في الصلاة

١٨٨ باب صلاة الوتر

١٩١ أدلة عدم وجوب الوتر

١٩٢ ومن الآثار في الوتر بثلاث

١٩٧ باب النوافل

٢٠١ فصل في القراءة

٢٠٣ فصل في قيام رمضان

٢٠٤ باب إدراك الفريضة

٢٠٥ باب قضاء الفوائت

٢٠٦ باب سجود السهو

٢٠٩ باب صلاة المريض

٢١٠ باب سجود التلاوة

٢١١ باب صلاة المسافر

٢١٣ وجوب القصر

١٣٨
كتاب (منها)

صفحة	صفحة
٢٤٧ الصلاة بين السواري	٢١٤ ذكر الجمع بين الصلاتين
٢٤٨ كتاب الزكاة	٢١٤ باب الجمعة
٢٥٠ فصل في الإبل	٢١٥ ذكر العدد في الجمعة
٢٥١ فصل في البقر	٢١٧ ذكر سنة الجمعة
٢٥٣ فصل في الغنم	٢١٨ باب صلاة العيدين
٢٥٤ فصل في الخيل	٢٢٠ أحاديث في صلاة العيدين
٢٥٧ باب زكاة المال	٢٢٢ فصل في تكبيرات التشريق
٢٥٧ فصل في الفضة	٢٢٣ باب صلاة الكسوف
٢٥٨ فصل في الذهب	٢٢٤ فائدة في خسوف القمر
٢٥٨ فصل في زكاة الحلي	٢٢٥ باب الاستسقاء
٢٥٩ فصل في الحلي	٢٢٧ باب صلاة الخوف
٢٦٠ فصل في العروض	٢٢٨ باب الجنائز
٢٦١ باب فيمن يمر على العاشر	٢٢٩ فصل في غسل الميت
٢٦١ فصل في المعدن والركاز	٢٣٠ فصل في التكفين
٢٦٢ فصل في الزرع والثمار	٢٣٢ فصل في الصلاة على الميت
٢٦٥ باب من يجوز دفع الصدقة إليه	٢٣٦ في رفع اليدين في الصلاة على الميت
٢٦٩ باب صدقة الفطر	٢٣٦ فصل في حمل الجنازة
٢٧٠ فصل في مقدار الواجب ووقته	٢٣٩ في المشي وراء الجنازة
٢٧١ الأحاديث الواردة فيها ذكر القمح	٢٣٩ فصل في الدفن
٢٧٥ كتاب الصوم	٢٤٢ في الدفن في الليل
٢٧٨ باب ما يوجب القضاء والكفارة	٢٤٢ حكم الشهيد
٢٨١ فصل في الاكتحال للصائم	٢٤٣ طرق الصلاة على حمزة
٢٨٥ حديث أفطر الحاجم والمحجوم	٢٤٥ باب الصلاة في الكعبة
٢٨٦ معارضة حديث أفطر الحاجم	٢٤٦ الصلاة في المقبرة والحمام
٢٨٧ باب الاعتساف	٢٤٧ الصلاة الأرض المغصوبة

الدِّسَالِيَّةُ فِي تَخْرِجِ الْأَوَائِدِ الْهَرَلِيَّةِ

لِلإِمَامِ الْحَافِظِ أَبِي الْفَضْلِ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيٍّ
ابْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيِّ

الترقي سنة ٨٥٢ هـ

صَوِّمَهُ وَعَلِّمَهُ عَلَيْهِ
السَّيِّدَ عَبْدَ اللَّهِ هَاشِمَ الْيَمَانِيِّ

الجزء الثاني

كتاب الحج

٣٩٠ - حديث : قيل للنبي صلى الله عليه وسلم . الحج في كل عام أم مرة واحدة ؟ فقال : « لا بل مرة ، فما زاد فهو تطوع ، أبو داود وابن ماجه ، والحاكم من طريق يزيد بن أمية ، عن ابن عباس : أن الأقرع بن حابس سأل . وأخرجه أيضاً النسائي وأحمد والدارقطني من طرق . وفي الباب : عن أبي هريرة قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكل عام ؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً ، فقال : لو قلت نعم لوجبت ، الحديث أخرجه مسلم . وعن علي قال : ولما نزلت : « والله على الناس حج البيت ، قالوا : يا رسول الله ، أفى كل عام ؟ فسكت - الحديث ، أخرجه الترمذى والحاكم والبزار ، وفيه عبد الأعلى الثعلبي وهو ضعيف . عن أبي البخترى عنه ، ولم يسمع من علي قاله البزار . وعن أنس قالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج في كل عام ؟ فقال : « لو قلت نعم لوجبت ، ولو وجبت لم تقوموا بها ، ولو لم تقوموا بها عذبتم ، أخرجه ابن ماجه ورجاله موثقون . وعن أبي واقد الليثي عن (١) أبيه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأزواجه : « هذه ثم ظهور الحصر ، أخرجه أبو داود ، واسم ابن أبي واقد واقد ، كذا وقع في سنن سعيد ابن منصور .

٣٩١ - حديث : « أيما عبد حج ولو عشر حجج ثم أعتق فعليه حجة الإسلام ، وأيما صبي حج ولو عشر حجج ، ثم بلغ ، فعليه حجة الإسلام ، لم أجده يذكر عشر حجج في الصبي . وهو عند الحاكم ثم البيهقي من رواية أبي ظبيان ، عن ابن عباس بلفظ : « أيما صبي حج ثم بلغ الحنث ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما أعرابي حج ثم هاجر ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، وأيما عبد حج ثم أعتق ، فعليه أن يحج حجة أخرى ، تفرد برفعه محمد بن المنهال عن يزيد بن زريع ، عن شعبة ، عن الأعمش عنه . وأخرجه ابن عدى في ترجمة الحارث بن شريح البقال من روايته ، عن يزيد بن زريع مرفوعاً ، وقال : إنه سرقه من محمد بن المنهال . وكذا أخرجه الإسماعيلي في ترجمة حديث الأعمش . وأخرجه الإسماعيلي من رواية ابن عدى عن شعبة به موقوفاً . وكذلك رواه الثوري عن الأعمش . وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش شبه المرفوع ، ولفظه : احفظوا عني ولا تقولوا قال ابن عباس .

قلت : أخرج البخارى فى صحيحه طرفاً منه بهذا السياق . ولأبى داود فى المراسيل عن محمد بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ : أيما صبي ، الحديث ، وفيه ذكر العبد أيضاً . ولابن عدى عن جابر رفعه : لو حج صغير حجة لكان عليه حجة أخرى إذا بلغ ، ولو حج المملوك عشرأ ، لكان عليه إذا أعتق حجة . وفى إسناده حزام بن عثمان ، وهو متروك .

(تنبيه) يشكل على هذا حديث ابن عباس : رفعت امرأة صلياً فقالت : ألهذا حج ؟ قال : نعم ، الحديث . وهو فى الصحيح ويحتاج فى طريق الجمع إلى تأويل .

٣٩٢ — حديث : سئل النبي ﷺ عن السبيل فقال : « الزاد والراحلة » الترمذى وابن ماجه والدارقطنى من حديث ابن (١) عمر . وفى الباب : عن الحسن مرسل . قال سعيد ابن منصور ، حدثنا هشيم ، عن يونس عنه . وقد وصله الدارقطنى من وجه آخر عن الحسن عن أمه عن عائشة . وأخرجه العقيلي فى ترجمة غياث بن أعين وضعفه . وأخرجه ابن المنذر : من طريق على بن أبى طلحة ، عن ابن عباس موقوفاً . وأخرجه ابن ماجه : من وجه آخر عنه مرفوعاً ، وهو ضعيف . وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر أضعف منه . ورواه أيضاً الحاكم من حديث أنس : بسند رواه موثقون . وعن جابر وابن مسعود وعبد الله بن عمرو ابن العاص : أخرجه الدارقطنى بأسانيد ضعيفة . وفى الباب : حديث ابن (٢) عباس : كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون ، فأمر الله ، « وتزودوا ، الآية .

٣٩٣ — حديث : « لا تحج امرأة إلا ومعه محرم » البزار من حديث ابن عباس : أن رسول الله ﷺ قال : لا تحج امرأة إلا ومعه محرم ، فقال رجل : يابى الله لى اكتسبت فى غزوة كذا ، وامراتى حاجة ، قال : « ارجع فحج معها » . وأخرجه الدارقطنى بنحوه وإسناده صحيح . وهو فى الصحيحين من هذا الوجه بلفظ : « لا تسافر المرأة إلا مع ذى محرم » وروى الطبرانى عن أبى أمامة رفعه : « لا يحل لامرأة مسلمة أن تحج إلا مع زوج ، أو ذى محرم ، وفيه : أبان بن أبى عياش وهو متروك . وأخرجه الدارقطنى من وجه آخر بنحوه بلفظ : « لا تسافر امرأة ثلاثة أيام ، أو تحج إلا ومعه زوجها » وفيه جابر الجعفي . وأصل الحديث بالنهى عن السفر بغير تقييد بالحج مشهور ، كما تقدم عن ابن عباس .

٣٩٢ — (١) رواه أيضاً الشافعى ، وحسنه الترمذى . وفى إسناده إبراهيم بن يزيد الخوزى ، وقد قال فيه أحمد ، والنسائى متروك . (٢) رواه البخارى .

وفي الصحيحين عن ابن عمر : « لا تسافر المرأة ثلاثاً إلا ومعهما ذو محرم » ، وفي لفظ : « ثلاث ليال » ، وفي لفظ : « فوق ثلاث » . ولها عن أبي سعيد : « لا تسافر المرأة يومين إلا ومعهما زوجها ، أو ذو محرم منها » . ولها عن أبي هريرة : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم عليها » . وأخرجه أبو داود وابن حبان والحاكم بلفظ : « أن تسافر بريدأ » . للطبراني : ثلاثة أميال .

فصل في المواقيت

٣٩٤ — حديث : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل المدينة : ذا الحليفة ، ولأهل العراق : ذات عرق ، ولأهل الشام : الجحفة ، ولأهل نجد : قرن ، ولأهل اليمن : يلم . إسحاق والدارقطني من طريق حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده بهذا . وحجاج هو ابن أوطاة لا يحتاج به . وقد اضطرب فيه ، فرواه تارة كذا ، وتارة عن عطاء ، عن جرير البجلي أخرجه إسحاق أيضاً . وأخرجه أيضاً هو وابن أبي شبة وأبو يعلى والدارقطني ، من طريق حجاج ، عن عطاء عن جابر .

والمستغرب في هذا الحديث ذكر ذات عرق ، وإلا فالحديث متفق عليه من حديث ابن عباس ، دون ذكر العرق ، وهو من رواية طاوس عنه .

وقد روى البزار من طريق عطاء ، عن ابن عباس : وقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق ذات عرق ، وهم راويه في وصله . وقد أخرجه الشافعي من هذا الوجه عن عطاء مرسل ، قال ابن جريج : فقلت لعطاء : إنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت ذات عرق ، ولم يكن أهل مشرق يومئذ ، فقال كذلك ، سمعنا أنه وقت لأهل المشرق : ذات عرق . وأشار ابن جريج إلى ما أخرجه الشافعي أيضاً من طريقه ، عن ابن طاوس ، عن أبيه قال : لم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم ذات عرق ، ولم يكن مشرق يومئذ ، فوقت الناس ذات عرق .

ويؤيد قول طاوس ما أخرجه البخاري من طريق نافع ، عن ابن عمر قال : لما فتح هذان المصران أتوا عمر فقالوا : إن النبي ﷺ حدّ لأهل نجد : قرن ، وهي جور عن طريقنا ، فقال : انظروا حذوها من طريقكم ، فحد لهم ذات عرق . وأغرب عبد الرزاق

فروى ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق . وأخرجه إسحاق عنه ، قال الدارقطني في العلل : خالفه أصحاب مالك كلهم فلم يذكروا هذا ، وكذلك أصحاب نافع : أيوب ، وابن جريج ، وابن عون ، وغيرهم . وكذلك أصحاب ابن عمر : سالم ، وعمرو بن دينار ، وغيرهما . وحديث ابن عمر في الصحيحين ليس فيه ذات عرق . وذكر ابن عمر فيه : أنه لم يسمع ذكر يللم من النبي صلى الله عليه وسلم . وما يؤيد رواية من وصله عن ابن عباس ، ما أخرجه أبو داود والترمذي من طريق محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، عن ابن عباس ^(١) قال : وقت النبي ﷺ لأهل المشرق : العقيق ، وإسناده مقارب . والعقيق دون ذات عرق بقليل إلى العراق ، والله أعلم .

وفي الباب : عن زرارة بن كريمة بن الحارث بن عمرو السهمي : سمعت أبي يذكر أنه سمع جده الحارث بن عمرو ، قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو بمنى ، وقد أطاف به الناس ، فذكر الحديث . قال : ووقت ذات عرق لأهل العراق ، أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني ، وفي إسناده من لا يعرف حاله . وعن عائشة قالت : وقت النبي صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن عدى . ونقل عن أحمد أنه كان ينكره على أفلح بن حميد راويه عن القاسم ، وساق النسائي في رواية ذكر المواقيت ، وهو أقوى ماورد في هذا الباب .

وأما حديث جابر عند مسلم ، فإنه ذكر فيه المواقيت وقال : فيه أبو الزبير ، عن جابر : سمعت أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث ، وفيه : ومهل أهل العراق ذات عرق . وقد أخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن أبي الزبير . بغير تردد ، لكن من رواية إبراهيم الخوزي ، وهو ضعيف . وقد تقدم في رواية حجاج عن عطاء ، إلا أنه اضطرب فيه .

٣٩٥ — حديث : لا يجاوز أحد الميقات إلا محرماً ، ابن أبي شيبة والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً ، وفيه خصب . وأخرجه الشافعي عن ابن عباس بإسناد صحيح ،

٣٩٤ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وحسنه الترمذي . وورد بأن فيه يزيد بن أبي زياد وفيه كلام ، وقد أخرج له مسلم والأربعة ، وأثنى عليه شعبة ، ولهذا قال ابن حجر : وإسناده مقارب .

لكنه موقوف ، وكذا أخرجه إسحاق من وجه آخر عن ابن عباس موقوفاً أيضاً ، وكذلك ابن أبي شيبة من وجه ثالث .

فصل

يعارضه حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر ، أخرجاه . ولمسلم عن جابر : دخل مكة وعلى رأسه عمامة سوداء بغير إحرام .

٣٩٦ - حديث علي وابن مسعود في قوله تعالى : « وآمروا بالحج والعمرة لله » ، قال : لإتمامهما أن يحرم بهما من دويرة أهله . أما حديث علي : فأخرجه الحاكم من طريق عبد الله ابن سلمة قال : سئل عليّ فذكره موقوفاً . وأخرجه البيهقي ، وقال : روى عن أبي هريرة مرفوعاً . وأما حديث ابن مسعود : فلم أجده .

٣٩٧ - قوله : أمر رسول الله ﷺ أصحابه أن يحرموا بالحج من جوف مكة ، وأمر أبا عائشة أن يعمرها من التنعيم . قلت : هو ملفق من حديثين ، أحدهما : أخرجه مسلم من حديث جابر ، وأبي سعيد ، أنهم أهلوا من البطحاء ، وليس فيه تصريح بالامر . وثانيهما : متفق عليه من حديث عائشة . وللبخاري : يا عبد الرحمن اذهب بأختك ، فأعمرها من التنعيم . وروى أبو داود (١) في المراسيل عن ابن سيرين قال : وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل مكة التنعيم .

باب الإحرام

٣٩٨ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل لإحرامه . الترمذی عن زيد (١) ابن ثابت أنه رأى النبي ﷺ تجرد لإهلاله واغتسل . وأخرجه (٢) الدارقطني والطبراني والاقيلي ، وفي روايتهم : اغتسل لإحرامه . وفي الباب عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا خرج إلى مكة اغتسل حين يريد أن يحرم ، أخرجه الطبراني في الاوسط ،

٣٩٧ - (١) قال سفيان . هذا الحديث لا يكاد يعرف .

٣٩٨ - (١) وفيه : عبد الله بن يعقوب المدني وهو مجهول . (٢) وفيه أبو غزيرة المدني القاضي ، قال العقيلي : عنده متكبر ، ولا يتابع عليه إلا من طريق فيها ضعف .

ولإسناده ضعيف جداً . وروى الحاكم عن ابن عباس : اغتسل رسول الله ﷺ ، ثم لبس ثيابه ، ثم أتى ذا الحليفة فصلى ركعتين ، ثم قعد على بعيره . وفي إسناده يعقوب بن عطاء ، وفيه مقال . وروى ابن أبي شيبة والدارقطني والحاكم من طريق بكر المزني عن ابن عمر : من السنة أن يغتسل إذا أراد أن يحرم ، وورد الأمر بذلك في صحيح مسلم من حديث جابر ، ومن حديث عائشة أيضاً ، في قصة أسماء بنت عميس لما ولدت محمد بن أبي بكر .

٣٩٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ارتز وارتدى عند إحرامه ، أخرجه البخاري من حديث ابن عباس بلفظ : انطلق من المدينة بعد ما ترجل وادهن ولبس رداه وإزاره هو وأصحابه ، فلم يته عن شيء من الأردية ، الحديث .

٤٠٠ — حديث عائشة : كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لإحرامه قبل أن يحرم ، متفق عليه عنها من طرق . ويعارضه حديث يعلى بن أمية أن النبي ﷺ قال للرجل : اغسل عنك أثر الخلق ، متفق عليه . وقد أجاب الشافعي عنه بأنه منسوخ ، لأنه كان في سنة ثمان في الجعرانة ، وحجة النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر . وأجاب غيره : بأن الخلق كان من زعفران ، وقد نهى الرجل عن الزعفران ، يعني — فالأمر بفعله لأجل الزعفران لا لأجل الإحرام ، ولا يخفى تكلفه ، وكون الخلق كان من زعفران ، كأنه مأخوذ من رواية مسلم ، ففيها وهو مصفر رأسه ولحيته ، وأصرح منه حديث أحمد ففيه : واغسل عنك هذا الزعفران . وحديث : النهي عن الزعفران ، متفق عليه عن أنس .

٤٠١ — حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند إحرامه ، لم أجده من حديث جابر يذكر الركعتين ، وهو عند مسلم بلفظ : أنه صلى ، وأطلق فلم يقيد بركعتين . نعم لمسلم عن ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع بذي الحليفة ركعتين ، ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل . ولأبي داود والحاكم ، عن ابن عباس^(١) : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجاً ، فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتين أوجب في مجلسه ، فأهل بالحج حين فرغ من ركعتيه ، الحديث . وأخرجه الدارقطني^(٢) من وجه آخر بلفظ : اغتسل ثم لبس ثيابه ، فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره ، فلما استوى على البداء أحرم .

٤٠١ — (١) وفيه : ابن إسحاق ، وقد عنعن ، وخصيف الجزري وفيه مقال .
(٢) وفيه يعقوب بن عطاء ، ضعفه أحمد ، وابن معين .

٤٠٢ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم لبى في دبر صلاته ، الترمذى والنسائى ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ أهلّ في دبر الصلاة ، وفيه خفيف ، وهو لين الحديث .

قوله : ولو لبى بعد ما استوت به راحلته جاز ، ولكن الأول أفضل ، لما روينا كذا . قال . والأحاديث في أنه لبى بعد ما استوت به راحلته أكثر وأشهر من الحديث الذى احتج به . ففى الصحيحين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أهل حين استوت به راحلته . وفى مسلم : كان ﷺ إذا وضع رجله فى الغرز وانبعثت به راحلته قائمة أهل . وفى لفظ : لم أراه يهلّ حتّ تنبعث به راحلته . وللبخارى عن أنس : فلما ركب راحلته واستوت به أهلّ . وله عن جابر : أن لإهلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة حين استوت به راحلته . ولمسلم عن ابن عباس : ثم ركب راحلته ، فلما استوت به على البيداء أهلّ .

وقد ورد ما يجمع بين هذه الأحاديث من حديث ابن عباس عند أبى داود والحاكم ، وأنه صلى الله عليه وسلم أوجب بعد الركعتين ، فأهل فسمع منه ذلك قوم ، ثم ركب فلما استقلت به ناقته أهل فأدركه قوم ، ثم مضى فلما علا على شرف البيداء أهلّ فأدركه قوم آخرون ، وأيم الله لقد فعل ذلك كله ، وهذا لو ثبت لرجح ابتداء الإهلال عقيب الصلاة إلا أنه من رواية خفيف ، وفيه ضعف .

قوله : وهو لإجابة لدعاء الخليل عليه الصلاة والسلام ، يعنى التلبية على ما هو المعروف فى القصة . إسحاق من طريق أبى الطفيل قال : قال لى ابن عباس : أتدرى كيف كانت التلبية ؟ إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام أمر أن يؤذن فى الناس بالحج ، فرفعت له القرى وخففت له الجبال ، وقال : يا أيها الناس أجيئوا ربكم ، الحديث . وأخرجه الحاكم من طريق سعيد ابن جبير ، عن ابن عباس بمعناه . ومن طريق قابوس بن أبى ظبيان ، عن أبيه ، عن ابن عباس نحوه . وأخرجه الأزرقي من طريق أبى سعيد الخدرى ، عن عبد الله بن سلام ، وفيه إسحاق الفروى وهو متروك ، والراوى عنه ضعيف .

قوله : ولا ينبغي أن يخل بشيء من هذه الكلمات ، لأنه المنقول باتفاق الرواة ، كذا قال ، وليس متفقاً عليه ، فإن فى حديث عائشة عند البخارى : إني لأعلم كيف كانت تلبية النبي ﷺ فذكرتها ، وليس فيها : والمالك لا شربك لك . وفى حديث ابن مسعود عند النسائى : كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلىك ، فذكر الحديث ، وليس فيه أيضاً ذلك ،

ولما هي في حديث ابن عمر في المتفق . وفي حديث جابر عند أبي داود وابن ماجه .

قوله : روى أن أجلاء الصحابة : كابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة ، زادوا على المأثور — يعني في التلبية — أما حديث ابن عمر : ففي الصحيحين ، أنه كان يزيد في التلبية : لبيك وسعديك ، والخير بيدك ، والرغباء إليك والعمل . وذكرها مسلم عن عمر أيضاً . وأما حديث ابن مسعود : فرواه إسحاق بن راهويه ، وأبو يعلى في حديث طويل وفيه : وزاد ابن مسعود في تلبيته : لبيك عدد التراب . وأما أبو هريرة : فلم أر عنه زيادة من قبل نفسه ، وإنما روى أنه كان من تلبية النبي صلى الله عليه وسلم لبيك إله الحق ، أخرجه النسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم . وقد روى أبو داود في حديث جابر : والناس يزيدون : لبيك ذا المعارج ، ونحوه من الكلام ، والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع فلا يقول لهم شيئاً ، وأصله في مسلم في الحديث الطويل .

وفي الباب : عن الحسن بن علي : أنه كان يزيد في التلبية : لبيك ذا النعماء والفضل الحسن ، أخرجه ابن سعد . وروى الشافعي عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم زاد مرة : لبيك إن العيش عيش الآخرة .

٤٠٣ — حديث أبي قتادة : أنه أصاب حمار وحش هو حلال ، وأصحابه محرمون ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هل أشترتم أو أعتمتم أو دلتتم ؟ فقالوا : لا ، قال : إذا فكلوا ، متفق عليه بلفظ : هل منكم أحد أمره أن يحمل إليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا ما بقي من لحمها . ولمسلم والنسائي : هل أشترتم أو أعتمتم ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا .

٤٠٤ — حديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم هذه الأشياء — يعني القميص والسراويل والعمامة والقلنسوة والخفين — إلا أن لا يجد نعلين ، فليقطعهما أسفل من السكعين ، متفق عليه بمعناه .

٤٠٥ — حديث : لإحرام الرجل في رأسه ، وإحرام المرأة في وجهها ، البيهقي من حديث ابن عمر ، وهو عند الدارقطني موقوف . وفي الباب حديث ابن عباس في قصة الذي وقص عن بغيره ، فقال النبي ﷺ : خروا وجهه ، ولا تخمروا رأسه ، أخرجه الشافعي . وروى الدارقطني في العمل عن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخمر وجهه وهو محرم ، وقال : الصواب موقوف ، انتهى . وهو في الموطأ كذلك . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر موقوفاً أيضاً .

٤٠٦ — حديث : « لا تخمروا رأسه ولا وجهه ، فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً ، قاله في محرم توفي . مسلم والنسائي وابن ماجه من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس . وأخرجه البخاري وليس فيه وجهه . وضعف الحاكم زيادة الوجه في هذا الحديث . وقد روى الشافعي من وجه آخر : الأمر بتخمير الوجه ، وهو عكس ما في هذه الزيادة كما في الذي قبله .

٤٠٧ — حديث : « الحاج الشعث التفل ، الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر

٤٠٨ — حديث : « لا يلبس المحرم ثوباً مسه زعفران ، ولا ورس ، متفق عليه من حديث ابن عمر . ولابن عباس : ولم يثب عنه شيء من الأردية والأزر يلبس إلا المزعفرة ، الحديث عند البخاري . وأخرج إسحاق وابن أبي شيبة والبخاري وأبو يعلى من وجه آخر عنه (١) مرفوعاً : « لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب مصبوغ بزعفران قد غسل ، فليس له نفث ولا ردع ، وفي الموطأ عن عمر : لا تلبسوا أيها الرهط شيئاً من هذه الثياب المصبغة ، فإنكم أئمة يقتدى بكم ، قاله لطلحة بن عبيد الله .

٤٠٩ — حديث : أن عمر اغتسل وهو محرم . مالك من رواية عطاء أن عمر قال ليعلى ابن أمية وهو محرم وصب عليه : أصيب فلن يزيده الماء إلا شعثاً . ووصله الشافعي من طريق ابن جريج عن عطاء أن صفوان بن يعلى أخبره عن يعلى . وروى الشافعي وابن أبي شيبة من طريق عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال لي عمر : تعال أنا فسك في الماء ، أينأ أطول نفساً فيه ، ونحن محرمون . وروى ابن أبي شيبة : أن ابن عباس دخل حمام الجحفة وهو محرم . وروى عن جابر : لا بأس أن يغتسل المحرم . وعن ابن عمر نحوه . وفي الصحيحين من حديث أبي أيوب في صفة غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه وهو محرم . وحديث ابن عباس في الذي وقص : « اغسلوه بماء وسدر ولا تقرّبوه طيباً » .

٤١٠ — حديث : أن عثمان كان يضرب له فسطاط في إحرامه . ابن أبي شيبة من طريق عقبة بن صهبان : رأيت عثمان بالابطح وأن فسطاطه مضروب وسيفه معلق بالشجرة . وعنده عن عبد الله بن عامر : خرجت مع عمر حاجاً ، فكان يطرح النطع على الشجرة فيستظل به . وحديث أم الحصين : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسامة رافع ثوبه يستتره من

الحر حتى رمى الجمرة . وفي لفظ : رافع ثوبه على رأسه من الشمس . وفي حديث جابر الطويل : فسار حتى أتى عرفة ، فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزلها حتى زاغت الشمس . أخرجهما مسلم . قوله : يكثر من التلبية عقيب الصلاة ، وكلما علا شرفاً ، أو هبط وادياً ، أو لقي ركباً ، وبالأشجار ، لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يلبون في هذه الأحوال . أما عقيب الصلاة وما بعده سوى الأشجار ، فروى ابن أبي شيبة عن ابن سابط : كان السلف يستحبون التلبية ، في أربعة مواضع : في دبر الصلاة ، وإذا هبطوا وادياً ، أو علوا ، وعند التقاء الرفاق ، لإسناده صحيح ، وابن سابط تابعي . فراده بالسلف الصحابة ، ومن هو أكبر منه من التابعين .

وروى ابن أبي شيبة من طريق خيشمة — وهو من التابعين — قال : كانوا يستحبون التلبية عند ست ، فذكر نحوه ، وزاد : وإذا استقلت بالرجل راحلته ، ولم يذكر السادسة ، وقال : وإذا لقي بعضهم بعضاً . وأورده من طريق إبراهيم النخعي مثله ، وقال : وكلما لقيت رفقة . وفي فوائد ابن ناجية عن جابر : كان رسول الله ﷺ يلبى إذا لقي ركباً ، أو صعد أكمة ، أو هبط وادياً ، وفي أدبار المكتربة ، وآخر الليل .

٤١١ — حديث : « أفضل الحج العج والثج ، والعج : رفع الصوت بالتلبية ، والثج : إراقة الدم ، الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر ، وفيه إبراهيم بن يزيد الخوزي . وذكر فيه ابن ماجه التفسير عن وكيع : وفي الباب : عن أبي بكره مثله ، أخرجه الترمذى والحاكم ، وفيه انقطاع بين ابن المنكدر ، وعبد الرحمن بن يربوع ، نبه عليه الترمذى . ووصله ابن أبي شيبة من وجه آخر ، فقال : عن ابن المنكدر عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع عن أبيه ، وفيه الواقدي . وعن ابن مسعود مثله ، أخرجه ابن أبي شيبة وأبو يعلى . وعن جابر مثله أخرجه التيمى في الترغيب . وعن أنس سمعهم يصرخون بها ، متفق عليه . وعن خلاد ابن السائب ، عن أبيه^(١) في الأمر برفع الصوت بالتلبية ، أخرجه الأربعة .

٤١٢ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة ابتداءً بالمسجد ، متفق عليه من حديث عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أول شيء بدأ به حين قدم مكة ، أنه توضأ ، ثم

٤١١ — (١) رواه أيضاً : مالك ، وأحمد ، والدارمي ، وابن حبان ، والحاكم ، والبيهقي وصححه . وصححه الترمذى ، ووهم الزيلعي في نصب الراية فعزاه إلى الستة والصواب أن الشيخان لم يخرجاه ، بل أخرجه الأربعة منهم .

طاف بالبيت . ولمسلم في حديث جابر : أن النبي ﷺ لما قدم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى . وفي تاريخ مكة للأزرقي ، عن عطاء : لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلو على شيء ، ولم يرج ، ولا باننا أنه دخل بيتاً حتى دخل المسجد ، فبدأ بالبيت فطاف به . وللشيخين من حديث ابن عمر : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم حين يقدم مكة إذا استلم الركن الأسود أول ما يطوف يحب ثلاثة أشواط ، الحديث . وهذا قد لا يدل على المقصود ، وأبعد منه حديث جابر : إذا أتينا البيت معه استلم الركن ، الحديث .

قوله : روى عن ابن عمر أنه كان يقول إذا رأى البيت : بسم الله والله أكبر . الواقدي في المغازي : حدثني محمد بن عبد الله هو ابن أخي الزهري ، عن الزهري عن سالم ، عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما انتهى إلى الركن استلمه وهو مضطجع بردائه ، وقال : بسم الله ، والله أكبر ، الحديث . هكذا أورده أنه عند استلام الحجر ، لا عند رؤية البيت . وورد عند رؤية البيت آثار غير هذا : منها عن سعيد بن المسيب سمعت من عمر كلمة ، لم يبق ممن سمعها غيري ، سمعته يقول إذا رأى البيت : اللهم أنت السلام ومنك السلام ، فحيناً ربنا بالسلام ، أخرجه البيهقي . وروى سعيد بن منصور ، عن أبي الأحوص ، عن يحيى ابن سعيد ، عن سعيد بن المسيب مثله ، ولم يذكر عمر . لكن رواه ابن العباس عن هشيم ، عن يحيى فذكره . وروى الواقدي في المغازي من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة نهراً من كدى ، فلما رأى البيت قال : اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً ، الحديث . ورواه الشافعي عن ابن جريج . فذكره معضلاً .

٤١٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد وابتدأ بالحجر ، فاستقبله وكبر وهلل . مسلم من حديث جابر الطويل وفيه . قدم مكة فبدأ بالحجر فاستلمه . وللبخاري عن ابن عباس : أنه طاف على بعير ، كلما أتى على الركن أشار إليه بشيء في يده وكبر ، ولم أجد فيه التهليل . لكن روى أحمد والبيهقي ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر : أن النبي ﷺ قال له : « يا عمر إنك رجل قوى ، لا تراحم على الحجر ، فتؤذى الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستلمه ، وإلا فاستقبل وكبر وهلل » .

حديث : « لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن ، فذكر منها استلام الحجر ، لم أجد . وقد تقدم في صفة الصلاة ، وليس فيه استلام الحجر .

٤١٤ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم قبل الحجر ، ووضع شفتيه عليه ، ابن ماجه والحاكم والعقيلي وابن عدى من حديث ابن عمر : استقبل النبي ﷺ الحجر ، ثم وضع شفتيه عليه ، فبكى طويلا ، ثم التفت فإذا هو بعمر يبكى ، فقال : يا عمر هنا تسكب العبرات . وروى البخارى من وجه آخر عن ابن عمر : أنه سئل عن استلام الحجر ، فقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله .

٤١٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر : « إنك رجل أيد تؤذى الضعيف ، فلا تراحم الناس على الحجر ، الحديث . تقدم قبل اثنين . ورواه أيضاً الشافعى وأحمد وإسحاق وأبو يعلى من رواية أبي وقدان : سمعت شيخاً بمكة فى إمارة الحجاج يحدث عن عمر بنحوه . قال الدارقطنى فى العلل : يقال إن الشيخ هو عبد الرحمن بن نافع بن عبد الحارث

٤١٦ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم طاف على راحلته ، واستلم الأركان بمحجنه كذا وقع فيه ، والأركان بصيغة الجمع ، والذي فى الصحاح الركن بالإفراد ، أخرجه من حديث ابن عباس . ولمسلم وأبى داود والنسائى عن جابر : يستلم الحجر بمحجنه ، لأن يراه الناس ، وليشرف وليسألوه . وأخرجه البخارى من وجه آخر نحوه . ولمسلم من حديث أبى الطفيل نحوه . وروى أبو داود من حديث صفية بنت شيبة قالت : لما اطمأن النبي ﷺ بمكة عام الفتح ، طاف على بعير يستلم الركن بمحجن فى يده ، وأنا أنظر إليه . ولمسلم عن عائشة : طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت فى حجة الوداع على راحلته ، يستلم الركن ، كراهية أن يصرف الناس عنه . ولمسلم عن أبى الطفيل : قلت لابن عباس ، فقال لى : كان لا يضرب الناس بين يديه ، فلما كثروا عليه ركب . ولأبى داود عنه : قدم وهو يشتكى ، فطاف على راحلته ، فلما أتى على الركن استلم الركن بمحجن .

وفى كتاب الآثار لمحمد بن الحسن ، أخبرنا أبو حنيفة عن حماد قال : فلقيت سعيد بن جبير ، فقال : إنما طاف رسول الله ﷺ على راحلته وهو شاك ، يستلم الأركان بمحجن . وفى الباب : عن أم عمارة رواه الواقدى فى المغازى . وعن أبى مالك الأشجعى عن أبيه ، أخرجه البغوى وابن قانع والعقيلي فى ترجمة محمد بن عبد الرحمن .

٤١٧ — حديث : أنه استلم الحجر ، ثم أخذ عن يمينه عما إلى الباب ، فطاف سعة

أشواط . مسلم عن جابر بنحوه ، وقال : ثم مضى على يمينه فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً . وله شاهد عن ابن مسعود عند البيهقي .

قوله : والاضطباع أن يجعل رداءه تحت إبطه اليمين ، ويلقيه على كتفه اليسر ، وهو سنة . وقد نقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو داود عن ابن عباس : أن رسول الله ﷺ وأصحابه اعتمرُوا من الجعرانة ، فرملُوا بالبيت ، وجعلُوا أرديتهم تحت آباطهم ، ثم قذفوها على عواقبهم اليسرى . ولأبي داود والترمذى وابن ماجه ، عن يعلى بن أمية : طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطبعاً يبرد أخضر .

٤١٨ — حديث عائشة : فإن الحطيم من البيت ، متفق عليه . عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحجر أمن البيت هو ؟ قال : نعم ، الحديث . وروى أبو داود والترمذى من طريق علقمة بن أبي علقمة ، عن أمه ، عن عائشة قالت : كنت أحب أن أدخل البيت ، وأصلى فيه ، فأدخلني رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر ، فقال : صلى في الحجر إذا أردت دخول البيت ، فإنما هو قطعة من البيت - الحديث . وروى الدارقطني من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة مرفوعاً : « ما أبالي صليت في الحجر أو في البيت ، ورجع وقفه . وللحاكم عن ابن عباس : « الحجر من البيت ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم طاف من ورائه ،

قلت : وهذا الذي أورده بناء على أحد الأقوال إذ المراد بالحطيم الحجر ، وقد قال آخرون : إن الحطيم ما بين الركن والمقام ، وقالت طائفة : الحطيم من الركن الأسود إلى الحجر ؟ وفي سبب تسميته حطيماً أقوال .

٤١٩ — قوله : ويرمل في الثلاثة الأولى من الأشواط ، ويمشى فيما بقي على هيئته ، على ذلك اتفق رواة نسك رسول الله ﷺ ، متفق عليه من طريق نافع عن ابن عمر : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول خب ثلاثاً ، ومشى أربعاً . ولهما من طريق سالم : أن ابن عمر قال : رأيت رسول الله ﷺ أول ما يطوف حين يقدم ، يخب ثلاثة أطواف من السبع . ولأبي داود من وجه آخر ، عن نافع ، عن ابن عمر بلفظ : كان إذا طاف في الحج والعمرة أول ما يقدم ، فإنه يسعى ثلاثة أطواف ، ويمشى أربعاً . ومسلم عن جابر : حتى إذا أتينا معه البيت استلم الركن ، فرمل ثلاثاً ، ومشى أربعاً .

٤٢٠ - قوله : وكان سببه إظهار الجلد للمشركين حين قالوا : أضناهم حتى يثرب ، ثم بقى الحكم بعد زوال السبب في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده ، متفق عليه من حديث ابن عباس قال : قدم رسول الله ﷺ وأصحابه مكة ، وقد وهنتهم حمى يثرب ، فقال المشركون ذلك ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرملوا ثلاثة أشواط ، ويمشوا ما بين الركنين ، ليرى المشركين جلدهم . ولمسلم من وجه آخر عن ابن عباس : إنما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ورمل ليرى المشركين قوته . ولأبي داود وابن ماجه من طريق أسلم ، عن عمر أنه قال : فيم الرملان وكشف المناكب ، وقد أعز الله الإسلام ، ونفى الكفر وأهله ، ومع ذلك فلا ندع شيئاً كنا نفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأخرجه البخاري من حديث ابن عمر : أن عمر قال : مالنا ولرمل ، إنما رأينا به المشركين ، وقد أهلكتهم الله ، ثم قال : شيء صنعه رسول الله ﷺ ، فلا نحب أن نتركه .

٤٢١ - قوله : والرمل من الحجر إلى الحجر ، هو المنقول في رمل النبي صلى الله عليه وسلم . مسلم والأربعة إلا الترمذي ، من حديث ابن عمر : رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى الحجر ثلاثاً ، ومشى أربعاً . ولمسلم والأربعة إلا أبا داود ، عن جابر نحوه . ولاحد عن أبي الطفيل نحوه . ولمحمد بن الحسن من طريق إبراهيم مرسل مثله .

٤٢٢ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم غير الركنين اليمانيين . مسلم من حديث ابن عباس : لم أر رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلم غير الركنين اليمانيين . والجماعة إلا الترمذي عن ابن عمر نحوه . ولمسلم عنه : كان لا يستلم إلا الحجر والركن اليماني . ولاحد عن يعلى بن أمية نحوه في قصة له مع عمر .

٤٢٣ - قوله : قال ﷺ : وليصل الطائف لكل أسبوع ركعتين ، لم أجده . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إذا طاف ركعتين . ولعبد الرزاق من مرسل عطاء : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي لكل أسبوع ركعتين . ولتأني في فوائده من حديث ابن عمر : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل أسبوع ركعتين . وفي البخاري قال إسماعيل بن أمية ، قلت للزهري : إن عطاء يقول : تجزئة المكتوبة من ركعتي الطواف ، فقال : السنة أفضل ، لم يطف النبي ﷺ أسبوعاً قط ، إلا صلى ركعتين . ووصله ابن أبي شيبة عن يحيى بن سليم ، عن إسماعيل بدون القصة .

٤٢٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما صلى الركعتين عاد إلى الحجر فاستنّه ، هو في حديث جابر الطويل في صفة الحج . وقد أخرجه مسلم وفيه : ثم رجع إلى الركن فاستنّه . وفي موطأ مالك : أنه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا قضى طوافه وركع الركعتين ، وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة ، استلم الركن الأسود قبل أن يخرج .

٤٢٥ — حديث : « من أتى البيت فليحيه بالطواف ، لم أجده .

٤٢٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صعد الصفا حتى إذا نظر إلى البيت قام مستقبل القبلة يدعو الله ، هو في حديث جابر الطويل كما مضى قريباً .

قوله : والرفع سنة الدعاء . أبو داود من حديث ابن عباس رفعه : « المسألة أن ترفع يديك حذو منكبيك ، والابتهاال أن تمد يديك جميعاً ، والاحاديث في الرفع كثيرة ، أفرد البخاري لها باباً ، وجمع المنذرى فيها جزءاً ، وقال النووي : ذكرت في شرح المذهب نحو عشرين حديثاً .

٤٢٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من باب الصفا وليس بسنة . الطبراني من حديث ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من المسجد إلى الصفا من باب بني مخزوم ، وإسناده ضعيف جداً . وله شاهد عن عطاء . مرسل عند ابن أبي شيبة ، وهو صحيح عن ابن عمر ، من وجه آخر عند النسائي وأحمد وابن حبان بلفظ : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة طاف بالبيت سبعاً ، ثم خرج إلى الصفا من الباب الذي يخرج منه ، قال ابن عمر : وهو سنة . وفي حديث جابر الطويل في صفة الحج عند مسلم : ثم خرج من الباب إلى الصفا . وفي الطبراني الصغير من حديث جابر : ثم خرج من باب الصفا .

٤٢٨ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم نزل من الصفا وجعل يمشي نحو المروة ، وسعى في بطن الوادي ، حتى إذا خرج من بطن الوادي ، مشى حتى صعد المروة ، وطاف بينهما سبعة أشواط . الأزرقى من حديث أبي هريرة قال : السنة في الطواف بين الصفا والمروة أن ينزل من الصفا ، ثم يمشي حتى يأتي بطن المسيل ، فإذا جاءه سعى حتى يظهر منه ، ثم يمشي حتى يأتي المروة . وفي حديث جابر الطويل : ثم نزل إلى المروة ، حتى إذا انصبت قدماء في بطن الوادي رمل حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة . وفي الصحيحين عن ابن عمر في حديث : وكان يسعى ببطن المسيل إذا طاف بين الصفا والمروة . وفي رواية : وطاف

بين الصفا والمروة سبماً . ولهما عن عائشة : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما ، فليس لأحد أن يترك الطواف بينهما .

٤٢٩ — حديث : « ابدءوا بما بدأ الله تعالى به ، النساء في حديث جابر الطويل في صفة الحج . وأخرجه الدارقطني والبيهقي بهذا اللفظ ، وهو عند مسلم بصيغة الخبر : أبدأ . وكذا لأبي داود والترمذي وابن ماجه .

٤٣٠ — حديث : « إن الله تعالى كتب عليكم السعى فاسعوا » . الطبراني من حديث ابن عباس^(١) : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرمل ، فقال : فذكره . وروى الشافعي وأحمد والطبراني والحاكم وابن عدى من حديث حبيبة^(٢) بنت أبي تجرة قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسعى حتى أرى ركبتيه من شدة السعى ، وهو يقول : « اسعوا فإن الله كتب عليكم السعى » . وسماها الواقدي في رواية : برة بنت أبي تجرة ، والواقدي معروف .

ورواه الدارقطني من طريق صفية بنت شيبة ، عن نسوة من بنى عبد الدار . وأخرجه الطبراني والبيهقي من طريق صفية ، عن تمالك^(٣) العبدرية به . وأخرجه الطبراني من حديث صفية بنت شيبة ، لم يذكر فوقها أحداً ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه ، وقال : الصواب قول من قال : عمر بن محيصن ، عن عطاء ، عن صفية عن حبيبة .

٤٣١ — حديث : « الطواف بالبيت صلاة » ، ابن حبان والترمذي والطبراني والحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس . وقد اختلف في رفعه ووقفه . وأخرجه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر .

٤٣٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم التروية الفجر بمكة فلما طلعت الشمس راح إلى منى ف صلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم راح إلى عرفات . هو في حديث جابر الطويل عند مسلم ، لكن ليس فيه : لما طلعت الشمس . وأخرجه

٤٣٠ — (١) وفيه المفضل بن صدقة ، وهو ضعيف . (٢) رواه أيضاً : ابن سعد والطحاوي ، والدارقطني ، والبيهقي ، وفي سنده عبد الله بن المؤمل ، وفيه ضعف . (٣) وفيه المثني بن الصباح ، وثقه ابن معين في رواية ، وضعفه جماعة .

الترمذى وأبو يعلى من حديث ابن عباس : صلى بنا بنى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ، ثم غدا إلى عرفات . ولمسلم عن أنس : صلى الظهر يوم التروية بنى ، والعصر يوم النحر بالابطح .

٤٣٣ — قوله : وإذا زالت الشمس صلى الإمام بالناس الظهر والعصر ، ويبدأ فيخطب خطبة — يعنى قبل الصلاة — هكذا فعله رسول الله ﷺ ، هو فى حديث جابر الطويل عند مسلم ، وفيه : حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له ، فأتى بطن الوادى ، فخطب الناس إلى أن قال : ثم أذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصل بينهما شيئاً . وروى الحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج أن صلى الإمام الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح بنى ، ثم يغدو إلى عرفة ، حتى إذا زالت الشمس خطب الناس ، ثم صلى الظهر والعصر جميعاً ، الحديث . وروى أبو داود من طريق ابن إسحاق ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر ، ثم خطب الناس ، ثم راح . وهذا بخلاف ما رواه جابر وابن الزبير ، وابن إسحاق لا يحتج بما يفرد به من الأحكام ، فضلاً عما إذا خالفه من هو أثبت منه ، والله أعلم .

٤٣٤ — حديث : أن النبي ﷺ لما خرج واستوى على ناقته ، أذن المؤذن بين يديه ، لم أجده صريحاً . ومعناه يؤخذ من حديث جابر : أنه لما فرغ من خطبته أذن .

٤٣٥ — حديث جابر : أنه ﷺ صلاهما بأذان وإقامتين هو فى حديثه الطويل عند مسلم .

٤٣٦ — قوله : ورد النقل المستفيض باتفاق الرواة بالجمع بين الصلاتين بعرفة ، هو كما قال ، قد ورد ذلك من حديث جابر ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وغيرهم كما تقدم .

٤٣٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم راح إلى الموقف عقيب الصلاة ، هو فى حديث جابر أيضاً .

٤٣٨ — حديث : « عرفة كلها موقف ، وارتفعوا عن بطن عرنة ، والمزدلفة كلها موقف ، وارتفعوا عن وادى محسر ، أحمد والبخارى وابن حبان ، من حديث جبير بن مطعم رفعه : « كل عرفات موقف ، وارتفعوا عن بطن عرنة ، وكل مزدلفة موقف ، وارتفعوا عن بطن محسر ، وكل فجاج منى منحرف ، وكل أيام التشريق ذبح » . وأخرجه الطبرانى فى مسند الشاميين بإسناد آخر إلى جبير بن مطعم . وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر كفى الباب .

وزاد : وكل منى منجر إلا ما وراء العقبة ، وإسناده ضعيف . وله طريق أخرى عند ابن عدى . وفى الباب : عن ابن عباس عند الطبرانى والحاكم . وعن أبى (١) هريرة عند ابن عدى . وعن على ببعضه سيأتى بعد قليل .

٤٣٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على ناقته ، وهو حديث جابر الطويل تقدم . وفى الباب : عن أم (١) الفضل فى الصحيحين .

٤٤٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف على ناقته مستقبل القبلة ، هو فى حديث جابر أيضاً .

٤٤١ — حديث : « خير المواقف ما استقبلت به القبلة » لم أجده هكذا . وعند أبى (١) اود وابن عدى والعقيلي من حديث ابن عباس بلفظ : « إن اسكل شئ شرفاً ، وإن شرف المجالس ما استقبل به القبلة » . وفى الباب عن ابن (٢) عمر بلفظ : أكرم المجالس ما استقبل القبلة . أخرجه أبو يعلى والطبرانى وابن عدى . وأخرجه أبو نعيم فى تاريخ أصبهان فى حرف العين بلفظ : خير المجالس .

٤٤٢ — حديث : أن النبي ﷺ كان يدعو يوم عرفة ماداً يديه ، كالمستطعم المسكين . البزار والطبرانى وابن عدى من طريق ابن عباس ، عن الفضل بن عباس به ، وفيه حسن بن عبد الله وهو ضعيف . وأخرجه البيهقى بدون ذكر الفضل .

قوله : ويدعو بما شاء ، وإن وردت الآثار ببعض الدعوات . قلت (١) وفى الباب (٢) .
٤٤٣ — قوله : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم اجتهد فى الدعاء فى هذا الموقف لأمته فاستجيب له إلا فى الدماء والمظالم . ابن ماجه والطبرانى وعبد الله بن أحمد فى زياداته .

٤٣٨ — (١) وفيه يزيد بن عبد الملك النوفلى . نقل عن النسائى أنه قال فيه : متروك الحديث .

٤٣٩ — (١) رواه أيضاً : أبو داود ، وأحمد ، والبيهقى .

٤٤١ — (١) لم أجده فى أبى داود ، وفى إسناده هشام بن زياد ، متروك الحديث .

(٢) وفيه حمزة بن أبى حمزة وهو متروك .

٤٤٢ — (١ و ٢) بياض فى الأصل .

وأبو يعلى وابن عدى فى ترجمة كنانة من حديث عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ، عن أبيه ، عن عباس بن مرداس : أن النبي ﷺ دعا لأمته ، عشية عرفة بالمغفرة ، فأجيب بأننى قد غفرت لهم ما خلا المظالم ، قال : رب إن شئت أعطيت المظلوم الجنة وغفرت للمظالم ، فلم يحبه عشيتته ، فلما أصبح بالمزدلفة ، أعاد الدعاء ، فأجيب إلى ما سأل - الحديث . وأشار ابن حبان فى ترجمة كنانة من الضعفاء إلى ضعف هذا الحديث ، وقال البخارى : لا يصح . وفى الباب : عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة : « أيها الناس : إن الله تعالى تطول عليكم فى هذا اليوم ، فغفر لكم ، إلا التبعات فيما بينكم » ، الحديث . أخرجه الطبرانى ورواته ثقات ، إلا أن فيه مبهماً . قال معمر عن سمع قتادة . قلت : وفى الباب عن ابن عمر فى تفسير الطبرى .

٤٤٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم مازال يلبى حتى رى جمرَةَ العقبة ، متفق (١) عليه . وزاد ابن ماجه : فلما رماها قطع التلبية .

٤٤٥ — حديث : أن النبي ﷺ دفع من عرفة بعد غروب الشمس ، أبو داود . والترمذى وابن ماجه ، من حديث على قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « هذه عرفة ، وعرفة كلها موقف » . ثم أفاض حين غربت الشمس - الحديث .

وفى الباب حديث جابر الطويل : فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس . وعن أسامة قال : كنت ردف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما وقعت الشمس دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه أبو داود . وعن المسور بن مخزومة قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات ، ثم قال : أما بعد : « فإن أهل الشرك والأوثان كانوا يدفعون من هذا الموضع إذا كانت الشمس على رموس الجبال كأنها عمائم الرجال على رؤسها وإنما ندفع بعد أن تغيب » ، أخرجه الحاكم وصححه ، والبيهقى من طريقه . ثم من طريق ابن جريج عن محمد بن قيس بن مخزومة عنه ، وهو عند الشافعى . ثم عند البيهقى من هذا الوجه ، ليس فيه المسور .

وذكره صاحب المذهب ، عن المسور ، وخطأه ابن دقيق العيد فقال : إنما هو محمد بن قيس بن مخزومة كذا قال ، وكأنه لم يقف على الرواية الموصولة . وروى ابن أبي شيبة عن

ابن أبي زائدة ، عن ابن جريج : أخبرني عن محمد بن قيس بن مخزوم نحوه ، وهذا يقتضي انقطاع طريق الحاكم .

٤٤٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي على راحلته في الطريق — يعني طريق المزدلفة — على هيئته . تقدم في حديث جابر الطويل نحوه . ولمسلم من حديث ابن عباس : فما زال يشير على هيئته حتى أتى جمعا . ولأبي داود والترمذي من حديث عليّ : وجعل يشير بيده على هيئته ، والناس يضربون يمينا وشمالا .

٤٤٧ — حديث : أن عائشة دعت بشراب بعد إفاضة الإمام ، فأفطرت ، ثم أفاضت . ابن أبي شيبة من حديث عائشة : أنها كانت تدعو بشراب فتفطر ، ثم تفيض ، وإسناده صحيح .

٤٤٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف عند هذا الجبل — يعني جبل قزح — وكذا عمر . أما المرفوع : ففي حديث عليّ عند الترمذي وغيره : فلما أصبح أتى قزح فوقف عليه . وفي حديث جابر عند الحاكم وقال حين وقف على قزح : هذا الموقف ، وكل المزدلفة موقف . وأما الموقوف فلم أجده .

٤٤٩ — حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة — يعني بالمزدلفة — هو عند ابن أبي شيبة بلفظ : صلى المغرب والعشاء . بجمع بأذان وإقامة ، ولم يسج بينهما . والذي عند مسلم في هذا الحديث : بأذان وإقامتين . وللشيخين عن أسامة : فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ، ثم أقيمت الصلاة ، فصلى المغرب ، ثم أقيمت الصلاة فصلى العشاء .

وللبخاري عن ابن عمر : جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بإقامة . وهو لمسلم من وجه آخر بمعناه . ولكن أخرج أبو داود من وجه آخر عن ابن عمر : أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام فصلى المغرب ثلاثاً ، ثم التفت فقال : الصلاة ، فصلى العشاء ركعتين ، كذا ذكره موقوفاً . وأورده مرفوعاً من وجه آخر ، عن ابن عمر . ولابن أبي شيبة وإسحاق والطبراني ، من حديث أبي أيوب قال : صلى رسول الله ﷺ بالمزدلفة المغرب والعشاء بإقامة . وأصله في الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ الإقامة . وللطبراني أيضاً من وجه آخر عن أبي أيوب : جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة ، بأذان واحد وإقامة .

٤٥٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب بمزدلفة ، ثم تعشى ، ثم أفرد الإقامة للعشاء ، لم أجده مرفوعاً صريحاً ، وإنما هو عند البخارى من عمل ابن مسعود وفيه : أنه صلى الصبح حين طلع الفجر ، وفيه قوله : هما صلاتان ، تحولان عن وقتيهما : المغرب والفجر ، ثم . قال في آخره : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ، انتهى . فاحتمل مراده بذلك أصل الجمع ، وأصل التحويل على ما فهمه ، أو جميع ما صدر منه .

٤٥١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأسامة في طريق المزدلفة : الصلاة أمامك ، متفق عليه عن أسامة بنحوه .

٤٥٢ — حديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر يومئذ بغلس ، متفق عليه نحوه ، فلفظ البخارى : صلى الفجر حين طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر . ولمسلم : وصلى الفجر قبل ميقاتها بغلس ، انتهى .

والمعنى بقوله : قبل ميقاتها : أى ميقاتها المعتاد ، ومفاده أنه غلس بها شديداً . وقد وقع في رواية البخارى : وصلى الفجر حين بزغ . ولهما في لفظ آخر : وصلى الفجر حين طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر .

٤٥٣ — قوله : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف في هذا الموضع — يعنى المزدلفة — يدعو ، حتى روى في حديث ابن عباس : واستجيب له دعاءه لأمته ، حتى الدماء ، والمظالم . أما الدعاء : ففي حديث جابر الطويل : حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعا وكبر الحديث . وأما ما أشار إليه من حديث ابن عباس فوهم ، وإنما هو في حديث عباس بن مرداس المذكور قريباً . واعتذر بعضهم بأن المصنف أراد بقوله ابن عباس : كناية بن عباس ، وهو خطأ من أوجه .

٤٥٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة أهله من جمع بليل ، متفق عليه من حديث ابن عباس (١) قال : أنا من قدم رسول الله ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله من جمع بليل . ولأصحاب السنن من طريق أخرى : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفة أهله بليل ويأمرهم لا يرمون الجرة حتى تطلع الشمس .

٤٥٤ — (١) رواد أيضاً : أحمد ، والشافعى ، والأربعة إلا الترمذى . وابن الجارود ، والبيهقى .

وفي الباب عن عائشة : استأذنت سودة ان تفيض من جمع بليل فأذن لها ، الحديث أخرجاه . ولأبي داود من وجه آخر عنها : أرسل النبي ﷺ بأم سلمة ليلة النحر فرمت الجرة قبل الفجر ، الحديث ، وإسناده صحيح . وللشيخين عن ابن عمر : أنه كان يقدم ضعفة أهله ، فيقفون بالمزدلفة بليل ، فثمنهم من يقدم مني لصلاة الفجر ، وكان يقول : أرخص في أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولها عن أسماء : أنها رمت الجرة ، قلت لها : إنا رمينا الجرة بليل ، قالت : إنا كنا نصنع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٤٥٥ — حديث : « من وقف معنا هذا الموقف ، وكان قد أفاض قبل ذلك من عرفات فقد تم حجه » أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث عروة بن مضر . وفي الباب : عن عبد الرحمن بن معمر في السنن والحاكم أيضاً ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

٤٥٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس ، البخاري والأربعة من طريق عمرو بن ميمون ، قال : « شهدت عمر صلى بجمع الصبح » ، الحديث ، وفيه : أن النبي ﷺ أفاض قبل أن تطلع الشمس . وفي حديث جابر الطويل : حتى أتى المشعر الحرام ، فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً . ولأحمد من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بجمع ، فلما أضاء كل شيء قبل أن تطلع الشمس أفاض . وفي السنن من طريق أخرى عنه : أيدي لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس . ولابن عمر في الطبراني : كان النبي صلى الله عليه وسلم يفيض من المزدلفة قبل طلوع الشمس . وفي الأوسط من حديث أبي بكر الصديق نحوه .

٤٥٧ — حديث : أن النبي ﷺ لم يعرج على شيء حتى رمى جرة العقبة وهو مستفاد من الأحاديث المتقدم ذكرها . منها : حديث جابر الطويل ، ولم أره هكذا صريحاً .

٤٥٨ — حديث : « عليكم بحصى الخذف ، لا يؤذى بعضكم بعضاً » أبو داود وأحمد وإسحاق من حديث سليمان بن عمرو بن الأحوص ، عن أمه قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجرة ورجل يستره ، وازدحم الناس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا أيها الناس لا يقتل بعضكم بعضاً ، ولذا رأيتم الجرة فارموا بمثل حصى الخذف » .

وفي الباب : عند أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم ، من حديث ابن عباس قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة جمع : « ألقط لي ، فلقطت له حصيات من حصى

الخذف ، فقال : « بأمثال هؤلاء ، وإياكم والغلو في الدين » الحديث . ولاحمد من وجه آخر عن ابن عباس رفعه : « عليكم بحصى الخذف » وإسناده صحيح . وأخرجه ابن عدى من هذا الوجه ، فقال عن ابن عباس ، عن العباس ، لكنه من رواية إسماعيل بن عياش ، عن يحيى بن سعيد ، وهو ضعيف . ولمسلم في حديث جابر : رأيت رسول الله ﷺ رمى الجمرة بمثل حصى الخذف . وفي الأوسط للطبراني من حديث ابن عمر قال : لما أتى النبي صلى الله عليه وسلم محمراً قال : « عليكم بحصى الخذف » . وفي إسناده ابن لهيعة .

٤٥٩ — حديث التكبير مع كل حصاة ، رواه ابن مسعود وابن عمر . أما حديث ابن مسعود ، فأخرجاه من طريق عبد الرحمن بن يزيد ، قال : رمى ابن مسعود جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة . وأما ابن عمر : فأخرجه البخاري من طريق الزهري : سمعت سالمًا يحدث عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه كان إذا رمى الجمره رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم ينصرف ولا يقف عندها . وفي الباب : حديث جابر الطويل عند مسلم : حتى أتى الجمره التي عند الشجرة ، فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، رمى من بطن الوادي ، ثم انصرف إلى المنحر فنحر .

٤٦٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقف عند جمره العقبة ، هو في الذي قبله من حديث ابن عمر صريحاً . وفي حديث جابر الطويل عند مسلم من غير تصريح .

٤٦١ — حديث : ويقطع التلبية مع أول حصاة ، لما روينا عن ابن مسعود ، كذا قال . والمروى عن ابن مسعود : التكبير مع كل حصاة ، لكن عند أبي داود من حديثه : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة بأول حصاة .

٤٦٢ — قوله : وروى جابر أن النبي ﷺ قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها جمره العقبة ، هو مقتضى ما في حديث جابر الطويل : حتى أتى الجمره التي عند الشجرة ، فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة .

٤٦٣ — قوله : ويأخذ الحصى من أى موضع شاء ، لا من عند الجمره ، لأن الذي عندها مردود ، هكذا جاء في الأثر فيتشام به . الدارقطني والحاكم من طريق عبد الرحمن ابن أبي سعيد ، عن أبيه قلنا : يا رسول الله هذه الجمار التي يرمى بها كل عام ، فحسب أنها تنقص ، فقال : إنه ما يقبل منها رفع ، ولولا ذلك لرأيتها أمثال الجبال ، وفيه أبو فروة

يزيد بن سنان وهو ضعيف . وأخرجه ابن أبي شيبه من طريق ابن أبي نعيم ، عن أبي سعيد قال : ما يقبل من حصي الجمار رفع . وأورده موفوفاً . وكذا أخرجه أبو نعيم في الدلائل . وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعاً : « ما قبل حج امرئ إلا رفع حصاه » . وفي إسناده واسط بن الحارث ، ذكره ابن عدي في ترجمته . وقال : عامة ما يرويه لا يتابع عليه ، انتهى . ووقع في دلائل أبي نعيم : العوام بدل واسط ، فالله أعلم . وروى إسحاق وابن أبي شيبه والازرقى : من حديث ابن عباس في حصي الجمار : ما تقبل منها رفع وما لم تقبل منه ترك ، أورده من ثلاث طرق ، موقوف .

٤٦٤ - حديث : « إن أول نسكنا هذا أن نرى ، ثم نذبح ، ثم نحلق ، أو نقصر ، لم أجده . لكن أخرجه الخمسة ^(١) عن أنس : أن النبي ﷺ أتى منى ، فأتى الجرة فرماها ، ثم أتى منزله بمنى فتحر ، ثم قال للحلاق : خذ ، وأشار إلى جانب اليمين ثم اليسر .

٤٦٥ - حديث : « رحم الله المحلقين » متفق عليه من حديث ابن عمر مطولاً . ولمسلم عن أم الحصين : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع دعا للمحلقين ثلاثاً ، وللقصرين واحدة . وللواقدي في المغازي من حديث أم عمارة نحو حديث ابن عمر ، ذكر ذلك في عمرة الحديبية .

٤٦٦ - قوله : ويكنى في الحلق ربع الرأس ، اعتباراً بالمسح ، وحلق الكل أولى اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم . ابن عمر قال : حلق النبي ﷺ رأسه في حجة الوداع ، متفق عليه . ولهما عن أنس ^(١) : أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه ناول شقه اليمين الحائق ، فخلقه ، فأعطاه أبا طلحة ، ثم ناوله الشق الآخر ، فخلقه - الحديث .

٤٦٧ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فيمن رمى ثم ذبح ثم حلق ، حن له كل شيء إلا النساء ، لم أجده هكذا . وفي الدارقطني عن عائشة مرفوعاً : إذا رميت وحلقتم وذبحتم ، فقد حل لكم كل شيء إلا النساء . وفي إسناده الحجاج بن أرطاة . وأخرجه أبو داود بلفظ : « إذا رمى أحدكم جرة العقبة ، فقد حل له كل شيء إلا النساء » . وفيه الحجاج أيضاً ، اضطرب في شيخه . ففي الأول قال : عن أبي بكر بن حزم . وفي رواية

٤٦٤ - (١) الحديث لا يوجد في البخارى بعد التتبع والبحث عنه في مكانه .

٤٦٦ - (١) غير موجود في البخارى انظر الحديث ٤٦٤ .

أبي داود قال : عن الزهري ، وليس فيه مقصود الباب ، لأن الرواية الأولى بالواو . وحديث الباب بلفظ : ثم ، ورواية أبي داود مختصرة ، وأخرج مثلها ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن عائشة . وفي النسائي وابن ماجه عن ابن عباس مثله .

وفي الباب عن أم سلمة : أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم مطولاً وفيه قصة وزادات وروى الحاكم من حديث عبد الله بن الزبير قال : من سنة الحج : إذا رمى الجمرات الكبرى ، حل له كل شيء حرم عليه إلا النساء والطيب ، حتى يزور البيت ، وزيادة الطيب شاذة . وقد سئل ابن عباس فقال : أما أنا فرأيت رسول الله ﷺ يضمخ رأسه بالمسك ، أخرجه النسائي . وفي الصحيحين عن عائشة : طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يحرم ، ويوم النحر قبل أن يطوف بالبيت .

٤٦٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حلق أفاض إلى مكة فطاف بالبيت ثم عاد إلى منى وصلى الظهر . مسلم عن ابن عمر قال : أفاض النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ، ثم رجع فصلى الظهر بمنى . وله من حديث جابر الطويل ، ثم ركب فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر . ولابن داود من حديث عائشة مثله . وأخرجه ابن حبان والحاكم . قال ابن حزم وأحد الخبرين وهم ، قيل : يحتمل أنه صلاها مرتين لبيان الجواز .

قوله : وأول وقته — يعني طواف الزيارة — بعد طلوع الفجر من يوم النحر ، وأفضل هذه الأيام أولها كما في التوضيحية . وفي الحديث : « أفضلها أولها » ، لم أجدها هذا الحديث .

٤٦٩ — قوله : روى أنه صلى الله عليه وسلم رجع إلى منى ، تقدم . قوله : فإذا زالت الشمس في اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمرات الثلاث ، يبتدىء بالتى تلى مسجد الخيف ، فيرميها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويقف عندها ، هكذا روى جابر فيما نقل من نسك رسول الله صلى الله عليه وسلم مفسراً ، لم أجده عن جابر ، والذي في حديثه الطويل : ذكر رمى جمرات العقبة ، حسب . نعم عند مسلم من رواية أبي الزبير عن جابر (١) : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمى على راحلته يوم النحر ضحى ، فأما بعد ذلك فبعد زوال

٤٦٩ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، وابن الجارود ، والبيهقي ، ورواه البخاري تعليقاً .

الشمس . وعند البخارى عن ابن عمر : أنه كان يرى الجرة الدنيا بسبع حصيات ، يكبر على إثر كل حصاة ، ثم يتقدم فيسهل ، ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، فيدعو ويرفع يديه ، الحديث .

ولابى داود وابن حبان والحاكم ، عن عائشة : ثم رجع إلى منى فمكث بها ليالى التشريق يرى الجرة إذا زالت الشمس ، كل جرة بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة ، ويقف عند الأولى والثانية ، فيطيل ويتضرع ، ويرى الثالثة ، ولا يقف عندها .

حديث : « لا ترفع الايدي إلا في سبع مواطن » ، وذكر منها الجرتين ، تقدم في باب صفة الصلاة . وفي حديث ابن عمر عند البخارى : ويقوم مستقبل القبلة قياماً طويلاً ، يدعو ويرفع يديه .

٤٧٠ — حديث : « اللهم اغفر للحاج ، ولمن استغفر له الحاج ، الحاكم من حديث أبى هريرة من وجهين . وأخرجه البزار وابن عدى والطبرانى فى الصغير ، من طريق شريك عن منصور ، عن أبى حازم ، عن أبى هريرة ، قال ابن عدى عن إبراهيم بن سعيد : أظن شريكاً ذهب وهمه إلى حديث : من حج فلم يرفث ، فهو الذى عند منصور بهذا الإسناد . وقد رواه ابن أبى شيبة عن شريك ، عن جابر عن مجاهد مرسلًا .

٤٧١ — حديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم صبر حتى رى الجمار الثلاث فى اليوم الرابع ، هو مستفاد من حديث عائشة المتقدم أنه مكث بها ليالى التشريق ، وهو عند أبى داود وابن حبان والحاكم .

قوله : ومذهبه — أى أبى حنيفة — مروى عن ابن عباس ، أى جواز تقديم لرى على الزوال فى اليوم الرابع . البيهقى عن ابن عباس : إذا انتفج النهار من يوم النفر ، فقد حل الرى والصدر ، وإسناده ضعيف ، والانتفاج بالجيم : الارتفاع .

٤٧٢ — حديث : أنه ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً البزار من حديث ابن عمر بلفظ : رخص لرعاة الإبل أن يرموا بالليل ، وفيه مسلم بن خالد الزنجى مختلف فيه . وأخرجه الدارقطنى من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مثله ، وزاد : وأى ساعة شاءوا من النهار ، وفى إسناده أبو عمرو ، ضعيف . وروى ابن أبى شيبة ، عن ابن عيينة ، عن ابن جريج ، عن عطاء مرسلًا مثله ، ووصله فى مسنده بذكر ابن عباس ، لكنه من رواية عبد

الرحمن بن إسحاق ، عن عطاء ولم يسمع عبد الرحمن من عطاء ، وإنما رواه عن إسحاق بن أبي فروة أحد المتروكين ، وهو عند مسدد والطبراني من طريقه .

٤٧٣ — حديث : « لا ترموا الجرة إلا مصحين » . ويروى : « حتى تطلع الشمس ، الطحاوى من حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ قال فذكره باللفظ الأول في آخر حديث . وأورده من وجه آخر عنه بلفظ : « لا ترموا الجرة حتى تصبحوا » . وأخرجه أصحاب السنن باللفظ الثانى ، وهو عند ابن حبان أيضاً ، وعند البزار من حديث الفضل ابن عباس .

حديث : « إن أول نسكنا فى هذا اليوم أن نرمى » الحديث تقدم

٤٧٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم بات بمنى ليلالى الرمى ، أبو داود من حديث عائشة وقد تقدم . وله عن ابن عمر قال : أما النبي ﷺ فإنه بات بمنى وظل .

قوله : وكان عمر يؤدب على ترك المقام بها — أى بمنى — لم أجده ، لكن عند ابن أبي شيبه بإسناد صحيح ، عن ابن عمر : كان عمر ينهى أن يبيت أحد من وراء العقبة ، وكان يأمرهم أن يدخلوا منى . وأخرج عن ابن عمر : أنه كره أن ينام أحد أيام منى بمكة ، وعن ابن عباس : « لا يبيتن أحد من وراء العقبة ، ليلا بمنى أيام التشريق » .

قوله : وعن عمر : أنه كان يمنع من أن يقدم الرجل ثقله إلى مكة ، ويقم بمنى حتى يرى ، لم أجده . وأمكن روى ابن أبي شيبه من طريق عماره ، قال عمر : من قدم ثقله من منى ليلة ينفر ، فلا حج له . ومن طريق إبراهيم ، عن عمرو بن شرحبيل ، عن عمر مثله .

٤٧٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نزل بالمحصب . البخارى عن أنس : أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، وردد رقدة بالمحصب ، ثم ركب إلى البيت فطاف به . ولمسلم عن ابن عمر : أنه كان يرى التحصيب سنة ، قال نافع : وقد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده . وأخرج الستة عن عائشة : إنما نزل النبي صلى الله عليه وسلم المحصب ، ليكون أسمع لخروجه ، وأيسر بسنة . وللشيخين عن ابن عباس : ليس التحصيب بشىء ، إنما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولمسلم عن أبي رافع : لم يأمرنى رسول الله ﷺ أن أنزل بالأبطح . ولهما عن أبي هريرة قال : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بمنى : « نحن نازلون غداً بخيف بمنى كنانة — يعنى بذلك المحصب — انتهى . والمحصب موضع بين مكة ومنى ، وهو إلى منى

أقرب ، وهو يطحاء مكة وهو الأبطح .

٤٧٦ — حديث : « نحن نازلون غداً بالحيف — خيف بنى كنانة » الحديث ، تقدم في الذى قبله عن أبى هريرة . وفي الستة عن أسامة : قلت يا رسول الله أين تنزل غداً ؟ قال : نحن نازلون بخيف بنى كنانة حيث تقاسمت قريش على الكفر — يعنى المحصب .

٤٧٧ — حديث : « من حج هذا البيت فليكن آخر عهده الطواف بالبيت ، ويرخص للنساء الحيض ، متفق عليه عن ابن عباس قال : أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت ، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض . ولمسلم : « لا يفرق أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت . وروى الترمذى والنسائى والحاكم عن ابن عمر : « من حج البيت فليكن آخر عهده بالبيت ، إلا الحيض رخص له رسول الله ﷺ . وفي الباب عن الحارث بن أوس ، وقيل : الحارث بن عبد الله بن أوس ، أخرجه أبو داود والترمذى والنسائى وأحمد والطبرانى .

٤٧٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم استقى دلوأ بنفسه ، فشرب منه ، ثم أفرغ ما فى الدلو فى البئر . ابن سعد ، عن عبد الوهاب هو ابن عطاء ، عن ابن جريج ، عن عطاء : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أفاض نزع بنفسه بالدلو لم ينزع معه أحد ، فشرب ، ثم أفرغ ما فى الدلو فى البئر ثم قال : « لولا أن يغلبكم الناس على سقائكم ، لم ينزع منها أحد غيرى » . وقد أخرجه أحمد والطبرانى عن ابن عباس قال : جاء النبي ﷺ إلى زمزم ، فنزعنا له دلوأ فشرب ، ثم حج فيها ، ثم أفرغناها فى زمزم ، ثم قال : « لولا أن تغلبوا عليها لنزعت عنها يدى » . وروى الأزرقي من طريق ابن طاوس ، عن أبيه مرسل نحوه .

٤٧٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع صدره ووجهه بالملتزم . أبو داود من طريق المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه شعيب قال : طفت مع عبد الله بن عمرو ، فذكر الحديث . وفيه : فقام بين الركن والباب ، فوضع صدره ووجهه وذراعيه وكفيه هكذا ، وبسطهما بسطاً ، ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله . وأخرجه ابن ماجه : فقال فيه ، عن أبيه ، عن جده قال : طفت . وأخرجه عبد الرزاق كذلك . وإسحاق بن راهويه كذلك .

وأخرجه الدارقطنى والبيهقى بلفظ : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يلزق وجهه وصدره بالملتزم . ورواه عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب قال : طاف جدى محمد بن

عبد الله مع أبيه عبد الله ، فلما كان سابعها ، قال محمد لعبد الله ، فذكر نحوه ، وابن جريج وثق من المثنى . وقد اضطرب فيه المثنى مع ضمنه . ورواية ابن جريج تؤيد من قال فيه : عن أبيه عن جده لاقتضاها أن يكون الطائف مع عبد الله : محمد لاشعيب .

وفي الباب : عن ابن عباس أخرجه البيهقي في الشعب عن الحاكم بسنده مرفوعاً : « ما بين لركن والباب ملتزم ، وفي إسناده إبراهيم بن إسماعيل ، وهو ابن مجمع ، ضعيف . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر صحيح ، عن ابن عباس موقوفاً قال : الملتزم ما بين الركن والباب . وذكره مالك في رواية أبي مصعب في الموطأ بلاغاً ، قال : بلغه عن ابن عباس . وله طريق أخرى مرفوعة ذكرها ابن عدى في ترجمة عباد بن كثير .

فصل

٤٨٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وقف بعرفة بعد الزوال ، هو معروف في عدة أحاديث . منها : حديث جابر الطويل .

٤٨١ — حديث : « من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج ، ومن فاتة عرفة بليل فقد فاتة الحج ، أصحاب السنن وابن حبان وأحمد والحاكم والبزار والطيالسي ، من حديث عبد الرحمن بن يعمر بلفظ : « الحج عرفة ، فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج » الحديث .

وفي الباب : حديث عروة بن مضر ، وقد تقدم ، ويأتى إن شاء الله تعالى :

قلت : أما باللفظ الذى ذكره المصنف فلم أره صريحاً إلا في مرسل عطاء عند ابن أبي شيبة بلفظ : « من أدرك الوقوف بعرفة بليل قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، ومن فاتة الوقوف بعرفة بليل فقد فاتة الحج » . وقد وصله رحمة بن مصعب بذكر ابن عمر فيه ، أخرجه لدارقطنى وابن عدى ، ورحمة وشيخه ضعيفان . ووصله عمر بن قيس بذكر ابن عباس فيه ، أخرجه البيهقي والطبرانى ، ولفظه : « من أفاض من عرفات قبل الصبح فقد تم حجه ، ومن فاتة فقد فاتة الحج » ، وهذا اللفظ لا يعطى المقصود .

وأخرجه أبو نعيم في الحلية من رواية عبيد بن عقيل ، عن عمرو بن ذر ، عن عطاء عن ابن عباس ، وقال : غريب تفرد به عبيد عن عمرو بن ذر ، أورده في ترجمة عمرو بن ذر .

حديث : « الحج عرفة ، فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه ، الأربعة وابن حبان وقد تقدم .

٤٨٢ — حديث : « لإحرام المرأة في وجهها » . البيهقي من حديث ابن عمر بهذا ، وزاد : « وإحرام الرجل في رأسه » . وأخرجه الطبراني والدارقطني بلفظ : « ليس على المرأة إحرام إلا في وجهها » قال الدارقطني : تفرد برفعه أيوب بن محمد ، عن عبيد الله بن عمر ، ووقفه غيره وهو الصواب . وكذا قال ابن عدى والعقيلي .

قوله : ولو أسدلت المرأة على وجهها شيئاً وجافته عنه جاز ، هكذا روى عن عائشة أبو داود وابن ماجه عنها : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فإذا حاذوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه ، وفي إسناده يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف . وقد قال فيه مرة عن مجاهد عن عائشة ، ومرة عن أم سلمة ، كذا في الدارقطني والطبراني .

٤٨٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النساء عن الخلق ، وأمرهن بالتقصير ، كأنه مركب . أما النهى عن الخلق : فأخرجه الترمذي والنسائي من حديث علي قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تخلق المرأة رأسها ، ورواته موثقون ، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله . وأخرجه البزار وابن عدى من حديث عائشة ، وفيه معلى بن عبد الرحمن ، وهو ضعيف . ورواه البزار أيضاً من حديث عثمان وإسناده ضعيف . وروى ابن حبان في صحيحه من حديث يزيد بن الأصم : أن ميمونة كانت خلقت رأسها في الحج فكان محجماً . وأما الأمر بالتقصير : فأخرجه أبو داود والبزار والدارقطني والطبراني من حديث ابن عباس بلفظ : « ليس على النساء خلق ، إنما على النساء التقصير » .

٤٨٤ — حديث : « من قلد بدنة فقد أحرم » لم أجده مرفوعاً ، وإنما هو قول ابن عمر وابن عباس . أما ابن عمر : ففي ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عنه : « من قلد فقد أحرم » . وفيه عن ابن عباس : « من قلد أو جلال أو أشعر فقد أحرم » . وروى البزار من حديث جابر : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً مع أصحابه ، إذ شق قيصره حتى خرج منه . فسئل فقال : واعدتهم يقدون هدي اليوم ففسدت ، وفي إسناده ضعف . وأخرجه الطحاوي من هذا الوجه بمعناه . وروى البخاري من طريق ثعلبة القرظي : أن قيس بن سعد بن عباد

وكان حامل لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد الحج فرجل ، وهو طرف من حديث
وصله الطبراني والبرقاني وتماه : فرجل أحد شق رأسه ، فقام غلامه فقلد هديه ، فنظر إليه
قيس ، فأهل ، وخلأ شق رأسه الذي رجله ، ولم يرجل الشق الآخر .

٤٨٥ — حديث عائشة (١) : كنت أقتل قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
فيبعث بها ويقيم في أهله حللاً ، متفق عليه بالفاظ فيها هذا وأتم منه .

قوله : وتقليل الشاة غير معتاد ، وليس بسنة . أما كونه غير معتاد فسلم ، وأما كونه
غير سنة فردود ، ففي الصحيحين عن عائشة (٢) قالت : أهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم
مرة غنماً فقلدها . وسلم : لقد رأيتني أقتل القلائد لهدى رسول الله ﷺ من الغنم .

٤٨٦ — حديث : « فالمستعجل منهم كالمهدى بدنة » . الحديث في فضل التعجيل
إلى الجمعة ، متفق عليه من حديث أبي هريرة .

قوله : والصحيح من رواية الحديث ، كالمهدى جزوراً ، هذا يوم أن رواية البدنة
ليس بصحيح ، وليس كما قال ، بل رواية البدنة أصح إسناداً وأكثر طرقات ، وهي في المتفق
عليه ، ورواية الجزور عند مسلم حسب .

باب وجوه الإحرام

٤٨٧ — حديث : « الفران رخصة ، لم أجده .

٤٨٨ — حديث : « يا آل محمد أهلوا بحجة وعمره معاً ، الطحاوي من حديث أم
سليمة بلفظ : « أهلوا يا آل محمد بعمره في حجة » . وفي الباب : عن أنس سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج والعمره جميعاً ، وفي لفظ : إبيك عمره وحجة . وعن عمر
مرفوعاً : « أتاني آت فقال : صل في هذا الوادي ، وقل عمره في حجة ، وعن أنس في ذكر
عمر النبي ﷺ قال : وعمره مع حجة ، وكلها في الصحيح . وعن أبي طلحة (١) : أن رسول

٤٨٥ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة ، والطحاوي ، وصححه الترمذي .

(٢) رواه أيضاً : أحمد ، والأربعة .

٤٨٨ — (١) وفيه الحاجب بن أرطاة وفيه مقال .

الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الحج والعمرة ، أخرجه ابن ماجة . وعن سراقه^(٢) قال :
قرن النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ، أخرجه أحمد .

وفي الصحيحين عن ابن عمر : بدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة ، ثم أهل بالحج ،
الحديث . وعن علي وعثمان : أنهما اختلفا فأهل على بالحج والعمرة جميعاً . لكن في
الصحيحين عن عائشة : أنه صلى الله عليه وسلم أفرد الحج . وعن ابن عمر قال : أهل رسول
الله ﷺ بالحج مفرداً . ولمسلم عن جابر : أقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرين
بالحج مفرداً . ولمسلم عن سعد : أنه ذكر التمتع ، فقال : صنعها رسول الله صلى الله عليه
وسلم ، وصنعناها معه . في الترمذي عن ابن عباس^(٣) : تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى مات ، وكان أول من نهى عنها معاوية .

قوله : والمقصود بما روى : أى من أن القرآن رخصة ، نفي قول أهل الجاهلية : أن
العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور ، كأنه يشير إلى ما أخرجاه عن ابن عباس : كانوا
يرون العمرة في أشهر الحج من أجر الفجور ، ويجعلون المحرم صفر ، الحديث .

٤٨٩ — حديث : « دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » . مسلم والثلاثة ، عن
ابن عباس رفعه : « هذه عمرة استمتعنا بها ، فمن لم يكن عنده هدى فليحل الحل كله ، وقد
دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » ، ورواته ثقات ، إلا أنه اختلف في رفعه ووقفه .
وروى النسائي وابن ماجة من طريق طاوس عن سراقه أنه قال : يارسول الله أرأيت عمرتنا
هذه لعامنا أم للأبد ؟ فقال : « لا ، بل للأبد ، دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة » .
وطاوس عن سراقه في اتصاله نظر ، ولكن أخرجه الدارقطني من طريق أنى الزبير ، عن
جابر ، عن سراقه ، والمحفوظ عن جابر في حديثه الطويل أنه ﷺ لما قال ذلك ، قال له
سراقه فذكره . وفي الصحيحين عن ابن عمر : أنه قال : أوجبت حجاً مع عمرتي ، ذكره في
أثناء حديث ، وأشار إلى رفعه . وفيهما عن عائشة : وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة ،
فإنما طافوا طوافاً واحداً ، الحديث .

ولمسلم عن عائشة مرفوعاً : يجزىء عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك .

(٢) وفيه داود بن يزيد وفيه مقال . (٣) وفيه ليث بن أبي سليم وفيه مقال .

وللترمذى وابن ماجه عن ابن عمر : من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد ، وسعى واحد ، حتى يحل منهما جميعاً . وروى ابن ماجه من طريق ليث بن أبي سليم ، حدثني عطاء وطاوس ومجاهد ، عن جابر وابن عمر وابن عباس : أن النبي ﷺ لم يطف هو وأصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً لعمرتهم وحجهم . وروى الدارقطنى بإسناد قوى عن ابن عباس : أن النبي ﷺ طاف طوافاً واحداً لحجته وعمرته . وفى الباب : عن جابر (١) عند الترمذى والدارقطنى . وعن أبي قتادة وأبي سعيد (٢) عند الدارقطنى .

٤٩٠ — حديث : صبيّ بن معبد لما طاف طوافين وسعى سبعين ، قال له عمر : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، لم أجده هكذا ، وإنما فى السنن وابن حبان ومسانيد أحمد وإسحاق والطيالسى وابن أبى شيبة ، عن أبى وائل ، عن الصبيّ بن معبد قال : أهملت بهما معاً ، فقال عمر : هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ، ومنهم من طوله . وفى الباب عن على ، أنه جمع بين الحج والعمرة ، فطاف طوافين ، وسعى سبعين ، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك ، أخرجه النسائى فى مسند على ورواه موقوفون . وأخرجه محمد بن الحسن من قول على موقوفاً بلفظ الأمر ، وفى إسناده راو مجهول .

وأخرجه الشافعى من وجه آخر عن على : فى القارن يطوف طوافين ، ثم تأوله الشافعى على طواف القدوم ، وطواف الركن . وعن ابن عمر عند الدارقطنى وفيه الحسن بن عماره وهو متروك . وعن ابن مسعود عند الدارقطنى أيضاً ، وفيه أبو بردة عمرو بن يزيد أحد الضعفاء ، رواه عن حماد بن أبى سليمان . وعن عمران بن حصين عنده أيضاً وبين علته . وروى ابن أبى شيبة ، عن هشيم ، عن منصور ، عن الحكم ، عن زياد بن مالك قال : إن علياً وابن مسعود قالوا فى القارن : يطوف طوافين ، ويسعى سبعين . ومن طريق أخرى عن الحكم ، عن عمرو ، عن الحسن بن على قال : إذا قرنت بين الحج والعمرة ، فطف طوافين ، واسع سبعين .

قوله : ولنا النهى المشهور عن الصوم فى هذه الأيام - يعنى أيام التشريق - تقدم فى الصيام ،

٤٨٩ — (١) وفيه عند الترمذى : الحجاج بن أرطاة ، وعند الدارقطنى : الربيع بن صبيح وكلاهما ضعيف . (٢) وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبى إيلي وهو ضعيف . وفيه عطية العوفى وهو أضعف منه .

لكن في البخارى من حديث ابن عمر وعائشة قالا : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدى . ومن حديث ابن عمر : فإن لم يجد هدياً ولم يصم صام أيام منى

٤٩١ — حديث عمر : أنه أمر في مثله بذبح شاة ، أى في قارن لم يجد الهدى ، ولم يصم ، حتى أتت عليه أيام النحر ، لم أجده . وذكر صاحب المبسوط بلفظ : أنه رجل فقال لى تمتعت ، فقال : اذبح شاة ، قال مامعى ، قال : سل أقاربك ، قال : ما هنا أحد منهم ، قال : يامغيث اعطه قيمة شاة .

٤٩٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع التلبية في عمرة القضاء حين استلم الحجر ، أبو داود والترمذى من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر . وذكر الواقدى في المغازى في عمرة القضاء ، من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن النبي ﷺ لى حين استلم الركن .

قوله : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء ، أى يحرم من الميقات بالعمرة ، فيدخل مكة فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر فيحلق . وقال مالك : لاحق عليه ، وحجتنا ما ذكرناه ، يشير إلى ما اتفقا عليه عن ابن عمر قال : فلما قدم رسول الله ﷺ قال : « من كان منكم لم يهد فليطف بالبيت وبين الصفا والمروة وليقصر وليحلق » الحديث . وللبخارى عن ابن عباس قال : لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه أن يطوفوا بالبيت ، وبين الصفا والمروة ، ثم يحلوا ويحلقوا ، أو يقصروا . وفى الصحيح عن معاوية قال : قصرت عن النبي ﷺ على المروة بمشقص .

٤٩٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق الهدايا مع نفسه ، متفق عليه من حديث ابن عمر وغيره .

٤٩٤ — حديث عائشة : أنا فتلت قلاند هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه ، وقد تقدم قريباً . ولمسلم عن ابن عباس : ثم دعا رسول الله ﷺ بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الإيمن ، وسلت الدم عنها ، وقلدها نعلين .

٤٩٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بذى الحليفة وهداياه تساق بين يديه ، متفق عليه عن ابن عمر بمعناه .

٤٩٦ — قوله : روى في الإشعار أن النبي صلى الله عليه وسلم طعن في الجانب الأيسر مقصوداً ، وفي الجانب الأيمن اتفاقاً . أبو يعلى من طريق أبي حسان ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى ذا الحليفة أشعر بدنته في شقها الأيسر ، ثم سلت الدم بإصبعه ، كذا أورده ، وكذلك ذكره ابن عبد البر في التمهيد من وجه آخر عن أبي حسان ، عن ابن عباس . والذي في صحيح مسلم من هذا الوجه : فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن .

وفي الباب عن ابن عمر : أنه كان إذا أهدى هدياً من المدينة يقلده بتعلين ، ويشعره من الشق الأيسر ، أخرجه مالك في الموطأ عن نافع عنه .

٤٩٧ — قوله : « روى الإشعار عن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين ، تقدم حديث ابن عباس . وفي الباب : عند البخاري من حديث المسور ومروان في عمرة الحديبية المطول قال فيه : وقلد النبي صلى الله عليه وسلم الهدى وأشعر ، وتقدم حديث عائشة : قتلت قلاتد بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم أشعرها ، الحديث متفق عليه .

٤٩٨ — قوله : حديث الإشعار معارض بحديث النهي^(١) عن المثلة ، يشير إلى حديث عبدالله بن يزيد الأنصاري قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النهبة والمثلة ، أخرجه البخاري . وأخرجه الطبراني من هذا الوجه ، فقال : عن عبدالله بن يزيد عن أبي أيوب . ولأبي داود من رواية هياج عن سمرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يحث على الصدقة وينهى عن المثلة . وأخرجه ابن أبي شبة من هذا الوجه ، فقال عن عمران ، بدل سمرة . وأخرج من حديث المغيرة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المثلة . ومن رواية عبد الرحمن بن زيد بن خالد ، عن أبيه : نهى رسول الله ﷺ عن النهبة والمثلة .

ومن حديث أسماء بنت أبي بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن المثلة . وعن ابن عمر قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان ، أخرجه البخاري . وعن الحاكم بن عمير وعابد بن قرط قالوا : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمثلوا بشيء من خلق الله فيه روح » أخرجه الطبراني بإسناد ضعيف . وأخرج من حديث علي في قصة قتله ، وفيها فقال : لا تمثلوا — يعني بعبد الرحمن بن ملجم — فإنني سمعت رسول الله

٤٩٨ — (١) قال السهيلي « في الروض الأنف » : النهي عن المثلة كان يائز غزوة أحد ، وحديث الإشعار في حجة الوداع ، فكيف يكون الناسخ متقدماً على المنسوخ اه .

صلى الله عليه وسلم ينهى عن المثلة ، ولو بالكلب العقور . وعن قتادة قال : بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يبحث على الصدقة ، وينهى عن المثلة ، أخرجاه في أثناء حديثه عن أنس في قصة العرينين .

قوله : وإنما كان إشعار النبي صلى الله عليه وسلم لصيانة الهدى ، لأن المشركين كانوا لا يمتنعون عن التعرض له إلا بذلك ، انتهى . وهو تعليل مردود بما وقع منه في حجة الوداع حيث لا يوجد هناك مشرك .

٤٩٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لم أسق الهدى ، ولجعلتها عمرة وتحللت منها » . مسلم في حديث جابر الطويل بلفظ : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ، لم أسق الهدى ، ولجعلتها عمرة » . وفي الصحيحين من حديث أنس : « ولولا أن مع الهدى لأحللت » .

قوله : وروى عن عدة من التابعين إذا رجع إلى أهله بعد فراغه من العمرة ، ولم يكن ساق الهدى يبطل تمتعه ، أخرجه الطحاوى وأبو بكر الرازى في أحكام القرآن ، عن سعيد ابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد وإبراهيم النخعى .

قوله روى عن العبادة الثلاثة وابن الزبير : أشهر الحج شوال ، وذو القعدة ، وعشر من ذى الحجة ، كذا قال . والعبادة عنده : عبدالله بن مسعود ، وابن عمر ، وابن عباس ، وليس منهم ابن الزبير — ولذلك أفردته بالذكر — ولا ابن عمرو بن العاص ، والمشهور عن المحدثين أنهم أربعة وهم المذكورون سوى ابن مسعود . فأما الرواية بذلك عن ابن مسعود : فهي عند ابن أبي شيبة والدارقطنى من رواية أبي الأحوص عنه . وأما ابن عمر : فعلاقة عند البخارى ، ووصلها الحاكم ثم البيهقى . وأما ابن عباس : فعند ابن أبي شيبة والدارقطنى أيضاً من رواية الضحاك بن مزاحم عنه . وأخرجه البيهقى من طريقه . وأما ابن الزبير : فعند الدارقطنى ، وورد مثل قولهم في حديث مرفوع أخرجه الطبرانى في الأوسط من حديث أبي أمامة ، وهو عند ابن مردويه أيضاً ، وفي إسناده حذيث بن مخارق ، وهو متروك .

٥٠٠ — حديث : أن عائشة لما ساضت بسرف ، أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر ، متفق عليه عن عائشة . وفيه : غير أن لا تطوف بالبيت حتى

تطهرى ، ونحوه فى حديث جابر الطويل عند مسلم . وفى الباب : عن ابن عباس^(١) رفعه :
« الحائض والنفساء إذا أتتا على الوقت تغتسلان وتحرمان ، وتقضيان المناسك كلها غير
الطواف بالبيت ، أخرجه أبو داود والترمذى .

٥٠١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص للنساء الحيض فى ترك الطواف
الصدر ، متفق عليه من حديث ابن عباس . وللبخارى عن ابن عباس : « رخص للحائض
أن تنفر ، وكان ابن عمر ألا يقول : لا تنفر ، ثم رجع ، فقال : تنفر ، إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص لمن . وأخرج الترمذى والنسائى والحاكم حديث ابن عمر . وفى
الباب عن زيد بن ثابت وأم سلمة^(١) .

باب الجنائيات فى الإحرام

٥٠٢ — حديث : « الحناء طيب » . الطبرانى من حديث أم سليم : « لا تطيبى وأنت
محرمه ، ولا تسمى الحناء فإنه طيب » ، وأخرجه البيهقى وأعله بابن لهيعة ، لكن أخرجه
النسائى من وجه آخر سلم منه .

٥٠٣ — قوله : وإن تطيب أو لبس أو حلق من عذر ، فهو مخير ؛ إن شاء ذبح
شاة ، وإن شاء تصدق على ستة مساكين بثلاثة أصع من الطعام ، وإن شاء صام ثلاثة أيام
لقوله تعالى : « ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ، وكلمة أو « للتخير » . وقد فسرهما
رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا ، كأنه يشير إلى حديث كعب بن عجرة وهو فى
الصحيحين . ومن جملة ألفاظه : فاحلق رأسك ، وأطعم فقراً بين ستة مساكين ، والفرق —
ثلاثة أصع — أو صم ثلاثة أيام ، أو انسك نسكاً . وفى لفظ لمسلم : ثم اذبح شاة نسكاً ،
وفى لفظ : فقال هل عندك فرق تقسمه بين ستة مساكين . والفرق : ثلاثة أصع ، أو انسك
شاة ، أو صم ثلاثة أيام .

٥٠٠ — (١) رواه أيضاً : أحمد ، وقال الترمذى : حسن غريب من هذا الوجه .
وفيه مروان بن شجاع ، وخصيف الجزرى وفيهما مقال ، ووثقهما جماعة .

٥٠١ — (١) رواه أبو داود الطيالسى ، وسعيد بن منصور ، وإسحاق بن راهويه ،
والطحاوى ، والطبرانى فى الأوسط ، قال الهيثمى : رجاله رجال الصحيح .

قوله . والآية نزلت في المعذور وهو في الصحيحين عن كعب بن عجرة أيضاً : أنه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقمّل رأسه ولحيته . وفي رواية لها عن عبد الله بن معقل : فعدت إلى كعب بن عجرة ، فسألت عن هذه الآية قال : في نزلت ، كان في أذى من رأسي ، الحديث . قال : فنزلت في خاصة ، وهي لكم عامة .

٥٠٤ — حديث : أن النبي ﷺ سئل عن امرأته وهما محرمان بالحج ، قال : « يريقان دماً ، ويمضيان في حجّهما ، وعليهما الحج من قابل » . أبو داود في المراسيل من طريق يحيى بن أبي كثير ، أخبرنا يزيد بن نعيم : أن رجلاً من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسأل النبي ﷺ ، فقال لهما : « اقضيا نسككما ، واهديا هدياً » . وفي مصنف ابن وهب أخبرني ابن لطيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عبد الرحمن بن حرملة ، عن ابن المسيب : أن رجلاً من جذام جامع امرأته وهما محرمان ، فسأل الرجل النبي ﷺ ، فقال لهما : « أتما حجكما ، ثم ارجعا وعليكما حجة أخرى ، فإذا كنتما بالمسكان الذي أصبتما فيه ما أصبتما ، فأحرما ، فتفرقا ولا يرى واحد منكما صاحبه ، ثم أتما نسككما واهديا » .

قوله : وهكذا روى عن جماعة من الصحابة ، مالك في الموطأ ، أنه بلغه أن عمر وعلياً وأبا هريرة : سئلوا عن رجل أصاب أهله وهو محرم بالحج ، فقالوا : ينفذان لوجهما حتى يقضيا حجهما ، ثم عليهما الحج من قابل ، والهدى ، قال عليّ : فإذا أهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا حجهما ، وأخرجه البيهقي من طريق عطاء^(١) من عمر قال فيه : ويتفرقان حتى يتما حجهما . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق يزيد بن يزيد بن جابر عن مجاهد قال : كان ذلك في عهد عمر ، فقال : يقضيان حجهما ، ثم يرجعان حلالا ، فإذا كانا من قابل حجا واهديا وتفرقا من المسكان الذي أصابها فيه .

ومن طريق الحكم عن عليّ قال : علىّ كل واحد منهما بدنة ، فإذا حجا من قابل تفرقا من المسكان الذي أصابها فيه ، ومن طريق ابن عباس نحوه .

وروى الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه قال : أتى رجل عبد الله بن عمرو فسأله عن محرم وقع بامرأته ، فأشار له إلى عبد الله بن عمر ، فذهبت معه ، فسأله ، فقال : بطل حجّه ، فيصنع ما يصنع الناس ، فإذا أدركه قابل ، حج وأهدى ، قال : فأرسله إلى

ابن عباس ، فذهبت معه فقال له مثل ذلك ، فقال الرجل لعبد الله بن عمرو ؛ ما تقول أنت ؟ فقال : مثل ما قالوا . وأخرجه البيهقي عن الحاكم ، عن الدارقطني وصححه ، ورجاله كلهم ثقات مشهورون . وقال مالك في الموطأ عن أبي الزبير ، عن عطاء عن ابن عباس : أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قبل أن يفيض ، فأمره أن ينحر بدنة . وعن علي الأزدي سألت ابن عمر عن رجل وامرأة من عمان أقبلتا حاجين ، فقضيا المناسك حتى لم يبق عليهما إلا الإفاضة وقع عليهما ، فقال : ليحجا عاماً قابلاً ، أخرجه سعيد بن منصور وغيره بإسناد صحيح . وروى ابن أبي شيبة من طريق ليث عن حميد عن ابن عمر نحوه .

حديث : د من وقف بعرفة فقد تم حجه ، تقدم من حديث عروة بن مضر وغيره في السنن .

قوله : وإنما تجب البدنة لقول ابن عباس . تقدم قريباً .

حديث : د الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله تعالى أباح فيه المنطق ، تقدم قبل ، وأنه في السنن عن ابن عباس ، وأنه اختلف في رفعه ووقفه . وفي الباب : حديث عائشة الماضي قريباً .

قوله : وعن ابن عباس فيمن طاف طواف الزيارة جنباً أن عليه بدنة ، لم أجده .

حديث : د ادفعوا بعد غروب الشمس ، — يعني من عرفة — لم أجده بصيغة الأمر ، نعم في حديث جابر الطويل : فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس ، وقد تقدم وما ورد معه في ذلك . وروى ابن أبي شيبة ، عن جرير ، عن الركين ، سمعت ابن عمر يقول لابن الزبير : إذا سقطت الشمس فأفرض .

٥٠٥ — قوله : وعن ابن مسعود : د من قدم نسكاً على نسك فعليه دم ، لم أجده عن ابن مسعود ، وإنما هو عن ابن عباس ، وكذا هو في بعض النسخ . وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس^(١) : من قدم شيئاً من حجه أو أخره فليهرق لذلك دمًا . وأخرجه الطحاوي من وجه آخر أحسن منه عنه . ويعارضه ما ثبت في

الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن عباس : لا حرج فيمن قدم شيئاً أو أخره . وفي حديث ابن عمر : فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدمه رجل قبل شيء إلا قال : افعل ولا حرج .

٥٠٦ — حديث : أن النبي ﷺ وأصحابه أحصروا بالحديبية ، وحلقوا في غير الحرم . البخارى من حديث المسور بن مخرمة : خرج النبي صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية ، فذكر الحديث بطوله . وفيه فقال لأصحابه : قوموا فانحروا ثم احلقوا . وأورده في الحج وفيه عنده : والحديبية خارج الحرم .

٥٠٧ — قوله : واستثنى النبي ﷺ خمس فواسق ، وهى : الكلب العقور ، والذئب ، والحدأة ، والغراب ، والحية ، والعقرب . كذا قال خمس فواسق ، ثم عد ستاً . وفي الصحيحين عن ابن عمر رفعه : وخمس من الدواب ليس على الحرم فى قتلن جناح ، فذكرها وذكر الفأرة ، ولم يذكر الحية والذئب . ورواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر : حدثنى إحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ : يقتل المح الكلب العقور ، فذكر مثله ، وزاد : والحية ، ولم يذكر الذئب . وروى أبو داود والترمذى ، عن أبي سعيد رفعه : يقتل المحرم الحية والعقرب والفويسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادى ، ويرمى الغراب ولا يقتله ، لفظ أبي داود ، واختصره الترمذى .

قوله : والمواد بالغراب الذى يأكل الجيف ، انتهى . يؤيده طريق الجمع بين الحديثين فى الأمر بقتله ، والنهى عن قتله . وللنساء وابن ماجة عن عائشة مرفوعاً : د خمس يقتلن المحرم : الحية والفأرة والحدأة والغراب الأبقع والكلب العقور . . وروى أبو داود فى المراسيل وعبد الرزاق ، عن سعيد بن المسيب رفعه : د خمس يقتلن المحرم : الحية والعقرب والغراب والكلب والذئب . . وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن عمر وعطاء : يقتل المحرم الذئب . وروى إسحاق والدارقطنى من طريق حجاج^(١) ، عن ابن عمر : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم بقتل الذئب والفأرة والحدأة والغراب . زاد إسحاق : فقتل له فالحية والعقرب ، قال كان يقال ذلك . وروى سعيد بن منصور ، من طريق ابن سيلان عن أبي هريرة : الكلب العقور الأسد .

حديث أبي قتادة : « هل أشرتم أو دللتم ، تقدم في الإحرام .

قوله : قال عطاء : أجمع الناس على أن على الذى يدل الجزاء ، لم أجده .

قوله : والصحابة رضى الله عنهم أوجب النظر من حيث الحلقة . أما لإيجاب الصحابة فمروى عن جماعة منهم . وأما الحيثية فلم أرها عن أحد منهم صريحة . قال مالك فى الموطأ : أخبرنا أبو الزبير عن جابر : أن عمر قضى فى الضبع بكبش ، وفى الغزال بعنز ، وفى الأرنب بعناق ، وفى اليربوع بجفرة . وروى الشافعى من طريق عطاء الخراسانى : أن عمر وعثمان وعلياً وزيد بن ثابت وابن عباس ومعاوية ، قالوا فى النعامة يقتلها المحرم : بدنة من الإبل . قال الشافعى : لا يثبت هذا . وأخرج البيهقى عن ابن عباس فى حمامة الحرم شاة ، وفى بيضتين درهم ، وفى النعامة جزور ، وفى البقرة بقرة ، وفى الحمار بقرة . وروى الشافعى وعبد الرزاق ، عن ابن مسعود : أنه قضى فى اليربوع بجفرة . وروى عبد الرزاق عن ابن مسعود قال : فى بقرة الوحش بقرة .

وعن ابن سيرين : أن عمر أمر محرمًا أصاب ظبيًا بذبح شاة عفراء ، وأخرجه مالك مطولا . وروى ابن سعد فى الطبقات : أن صاحب القصة مع عمر فى ذلك جرير بن عبد الله البجلي ، أورده من طريق أبي وائل عن جرير . وروى إبراهيم الحربى فى غريبه عن ابن عباس : فى اليربوع حمل — يعنى بفتح المهملة والميم — وهو ولد الضأن الذكور . وحديث جابر المرفوع فى الذى بعده .

٥٠٨ — حديث : « الضبع صيد ، وفيه شاة ، أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من طريق عبد الرحمن بن أبي عمار ، عن جابر : سألت رسول الله ﷺ عن الضبع أصيد هو قال : نعم ، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم . وفى رواية للدارقطنى والحاكم من طريق عطاء عن جابر رفعه : « الضبع صيد ، فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل . »

قوله : وهذا مروى عن على وابن عباس أى فى بيض النعامة قيمته ، لم أجده عن على ، وإنما روى ابن أبي شيبة من طريق معاوية بن قرة : أن رجلا أوطأ بعيره بيض نعامة ، فسأل علياً ، فقال : عليك لكل بيضة ضراب ناقة ، فانطلق إلى رسول الله ﷺ فأخبره ، فقال : قد سمعت ما قال ، وعليك فى كل بيضة صيام يوم ، أو لإطعام مسكين . وقول ابن عباس أخرجه عبد الرزاق من طريق صحيح عنه قال : فى بيض النعامة يصيبه المحرم ثمنه ،

وتقدم من طريق أخرى عنه : في كل بيضتين درهم . ولابن أبي شيبة عن ابن مسعود في بيض النعام قيمته ، ومن طريق إبراهيم النخعي عن عمر مثله ، وهذا منقطع . وفي الباب عن أبي هريرة ، وكعب بن عجرة مرفوعاً ، أخرجهما الدارقطني ، وإسنادهما ضعيفان .

٥٠٩ — حديث : « خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم » ، متفق عليه من حديث عائشة بلفظ : « خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم : الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور » . وفي رواية لمسلم : الحية ، بدل العقرب .

قوله : وذكر الذئب في بعض الروايات ، الطحاوي من حديث أبي هريرة بلفظ : خمس فواسق يقتلن في الحرم ، فذكر فيها الذئب .

قوله : عن عمر قال : ثمرة خير من جرادة . مالك في الموطأ أخبرنا يحيى بن سعيد : أن رجلاً سأل عمر عن جرادة قتلها وهو محرم ، فقال عمر لكعب : تعال حتى نحكم ، فقال كعب : درهم ، فقال له عمر : إنك لتجد الدراهم ، ثمرة خير من جرادة . ووصله عبدالرزاق . عن معمر ، والثوري ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن الأسود : أن كعباً سأل عمر نحوه . وعن محمد بن راشد عن مكحول أن عمر سئل عن الجرادة يقتله المحرم ، فقال : ثمرة خير من جرادة . وروى ابن أبي شيبة ، من طريق إبراهيم ، عن كعب : أنه مرّت به جرادة ، فذكر نحوه ، فقال له عمر : إنكم يأهل حمص أكثر شيء دراهم ، ثمرة خير من جرادة .

حديث : « الضيع صيد وفيه الشاة » ، تقدم .

قوله : روى عن عمر أنه قتل سبعاً وأهدى كبشاً وقال : إنا ابتدأناه ، لم أجده .

٥١٠ — حديث : « لا بأس أن يأكل المحرم لحم صيد مالم يصدّه أو يصاد له » ، أصحاب السنن وابن حبان والحاكم عن جابر رفعه : صيد البر لكم حلال وأنتم حرم ، مالم تصيدوه أو يصد لكم ، ورجاله ثقات إلا أن المطلب راويه عن جابر ، لم يسمع . من جابر . قال الشافعي : هذا أحسن شيء روى في هذا الباب .

قلت : واختلف فيه على المطلب ، فالأكثر قالوا هكذا ، وقيل عنه عن أبي موسى ، أخرجه الطبراني والطحاوي . وروى ابن عدى عن ابن عمر رفعه : « الصيد يأكله المحرم مالم يصدّه أو يصد له » ، وفيه عثمان بن خالد ، وهو ضعيف .

وفي الباب : عن أبي قتادة في قصة صيده الحمار الوحشي ، أخرجاه مطولا ومختصرا .
وفي بعض طرقه : فقال هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء ؟ قالوا : لا ، قال : فكلوا .
وعن عمير بن سلمة أن البهزي قال لرسول الله ﷺ في الحمار الوحشي : هو رميتي فشأنكم به ،
فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق ، أخرجاه الطحاوي . وعن الصعب بن جثامة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال له في الحمار الوحشي : « إنا لم نرده عليك إلا أنا حرم ، أخرجاه .
وعن ابن عباس أنه قال لزيد بن أرقم : يا زيد هل علمت أن رسول الله ﷺ أهدى إليه
عضو صيد فلم يقبله ، وقال : إنا حرم ، قال : نعم ، أخرجاه أبو داود والنسائي . وعن أبي
هريرة أن عمر قال له : إنا نهيت أن تصطاده ، أخرجاه الطحاوي ، وفيه قصة .

وعن عليّ : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إليه رجل حمار وحش وهو محرم ، فأبى
أن يأكله ، أخرجاه أبو داود وفيه قصة . وعن عائشة أنها قالت في لحم الصيد يصيده الحلال
ثم يهديه المحرم : ما أرى به بأسا ، أخرجاه الطحاوي .

قوله : إن الصحابة تذكروا لحم الصيد في حق المحرم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم :
لا بأس به . قال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة ، عن محمد بن المنكدر ، عن
عثمان بن محمد ، عن طلحة بن عبيد الله قال : تذكروا لحم الصيد يأكله المحرم ، والنبي صلى
الله عليه وسلم نائم ، فارتفعت أصواتنا ، فاستيقظ النبي ﷺ قال : فيم تتنازعون ؟ فقلنا :
في لحم الصيد يأكله المحرم ، فأمرنا بأكله . وروى مالك في الموطأ عن هشام بن عروة ،
عن أبيه : أن الزبير كان يتزود صفييف الظباء في الإحرام ، ووصله ابن أبي العوام وابن
خسرو في مسند أبي حنيفة من طريق أبي حنيفة عن هشام ، عن أبيه عن جده الزبير بن
العوام ، وزاد : ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٥١١ — حديث : « ولا ينفر صيدها » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة
وابن عباس في أثناء حديث .

قوله : روى أن الصحابة كانوا يحرمون ، وفي بيوتهم صيود ، ودواجن ، ولم ينقل عنهم
لإرسالها . ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن الحارث : كنا نخرج ونترك عند أهلنا أشياء من
الصيد ما نرسلها . ومن طريق عليّ : أنه رأى مع بعض أصحابه داجنا من الصيد وهم محرمون
فلم يأمرهم بإرساله .

حديث : « لا يَحْتَلَى خِلَافَهَا وَلَا يَعْضُدُ شَوْكَهَا ، متفق عليه من حديث أبي هريرة .
وعن ابن عباس .

حديث : « إلا الإِذْخِر ، متفق عليه من حديثهما .

باب الإحصار والفوات والحج عن الغير

٥١٢ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم خلق عام الحديبية ، وكان محصراً بها ، وأمر أصحابه بذلك ، البخارى من حديث ابن عمر : خرج النبي صلى الله عليه وسلم معتمراً ، فقال كفار قريش بينه وبين البيت ، فنحر هديه ، وخلق رأسه بالحديبية الحديث . زاد الطحاوى من وجه آخر : هو وأصحابه . وللبخارى عن ابن عباس : أحصر النبي ﷺ خلق وجامع ، ونحر هديه حتى اعتمر عاماً قابلاً . وله فى حديث المسور : ثم قال لأصحابه : قوموا فانحروا واحلقوا — الحديث .

قوله : عن ابن عمر وابن عباس : أن المحصر بالحج إذا تحلل ، فعليه حجة وعمره ، لم أجده . نعم ذكره أبو بكر الرازى عن ابن عباس وابن مسعود بغير إسناد .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، أحصروا بالحديبية وكانوا عماراً ، متفق عليه من حديث ابن عمر .

٥١٣ — حديث : « من فاته عرفى بليل ، فقد فاته الحج ، فليحل بعمره ، وعليه الحج من قابل . » الدارقطنى وابن عدى من حديث ابن عمر : رُقد تقدم . وأخرجه الدارقطنى من حديث ابن عباس نحوه . وفى الباب : أن عمر قال لأبي أيوب لما أضل راحلته ففاته الحج : اصنع كما يصنع المعتمر ، ثم قدحلت ، فإذا أدركك الحج من قابل ، فاحجج واهد ما استيسر من الهدى ، أخرجه مالك بإسناد صحيح ، إلا أنه اختلف فيه على سليمان بن يسار ، هل هو عن أبي أيوب ، أو عن هبار بن الأسود . وعن عطاء : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من لم يدرك الحج فعليه دم ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل ، » أخرجه ابن أبي شيبة وهو مرسل ، وفى إسناده ضعف .

وقال الشافعى : أخبرنا أنس بن عياض ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر

أنه قال : « من أدرك ليلة النحر من الحاج ، ولم يقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاتته الحج ، فليأت البيت ، فليطف به سبعا ، ويطوف بين الصفا والمروة سبعا ، ثم ليحلق أو يقصر إن شاء ، وإن كان معه هدى فلينحر قبل أن يحلق ، فإذا فرغ ، ثم ليرجع إلى أهله ، فإن أد كه الحج من قابل فليحج إن استطاع ، وليهد ، فإن لم يجد هدياً ، فليصم ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجع ، وهذا موقوف صحيح .

قوله : عن عائشة أنها كانت تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة : يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق ، البيهقي من طريق معاذة عن عائشة قالت : حلت العمرة في السنة كلها إلا أربعة أيام : يوم عرفة ، ويوم النحر ، ويومان بعد ذلك .

٥١٤ — حديث : « العمرة فريضة كفريضة الحج ، لم أجده هكذا . وروى الدارقطني والحاكم من حديث زيد بن ثابت رفعه : « إن الحج والعمرة فريضتان ، لا يضرك بأيهما بدأت ، ، وإسناده ضعيف . والمحفوظ عن زيد بن ثابت موقوف أخرجه البيهقي بإسناد صحيح . وفي الباب : عن جابر رفعه : « الحج والعمرة فريضتان واجبتان ، ، أخرجه ابن عدى والبيهقي ، وفيه ابن لهيعة . وعن ابن عباس مثله ، وزاد : على الناس كلهم إلا أهل مكة ، فإن عمرتهم طوافهم ، أخرجه الحاكم . وفيه إسماعيل بن مسلم ، وهو ضعيف . وعن ابن عمر أنه كان يقول : ليس أحد من خلق الله إلا عليه حجة وعمره واجبتان ، فمن زاد ، فخير وتطوع ، علقه البخاري ، ووصله الحاكم .

وفي الباب : حديث عمر في سؤال جبرئيل ، وفيه : وأن تحج وتعتمر ، أخرجه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم والجوزقي . وأصله في الصحيح دون ذكر العمرة . وعن أبي رزين العقيلي أنه قال : يارسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن ، قال : « حج عن أبيك واعتمر ، . أخرجه الترمذي وابن حبان والدارقطني . قال أحمد : لا أعرف في إيجاب العمرة أصح منه . وعن عائشة : أنها قالت : يارسول الله على النساء جهاد ؟ قال : « عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة ، . أخرجه أحمد وابن ماجه . وهو عند البخاري ليس فيه العمرة . والدارقطني في كتاب عمرو بن حزم : وأن العمرة الحج الأصغر .

٥١٥ -- حديث : « الحج فريضة والعمرة تطوع ، لم أجده مرفوعاً بهذا اللفظ

والذى عند ابن ماجة من حديث طلحة رفعه : « الحج جهاد ، والعمرة تطوع » . وأخرجه ابن قانع من حديث أبي هريرة مثله ، وهو غلط ، فإنه أخرجه من طريق أبي صالح عن أبي هريرة ، وإنما هو من طريق أبي صالح ما هان عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فوهم ابن قانع وظن أبا صالح ، هو السمان ، وزاد في الإسناد عن أبي هريرة ذهلاً منه ، نبه على ذلك ابن حزم . وروى ابن قانع أيضاً بإسناد واه . عن ابن عباس مثله مرفوعاً ، وللترمذى عن جابر سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة ؟ قال : « لا ، وأن تعتمر فهو أفضل » أخرجه من رواية حجاج بن أرطاة عن ابن المنكدر عنه . وقد رواه ابن جريج ، عن ابن المنكدر ، عن جابر موقوفاً عليه . ورواه ابن عدى من طريق أبي عصمة ، عن ابن المنكدر مرفوعاً ، وأبو عصمة واه ، وأخرجه الدارقطنى والطبرانى فى الصغير من طريق أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وفى لإسناده مقال . وقد أخرج ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم النخعى قال : قال عبد الله بن مسعود : « الحج فريضة والعمرة تطوع » .

وفى الباب : عن أبي أمامة رفعه : « من مشى إلى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، ومن مشى إلى صلاة تطوع فأجره كعمرة » ، أخرجه الطبرانى .

٥١٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أملحين موجودين أحدهما عن نفسه ، والآخر عن أمته عن أقر بوجدانيه الله ، وشهد للنبي صلى الله عليه وسلم بالبلاغ . ابن ماجة من طريق عبد الرزاق ، عن الثورى ، عن ابن عقيل ، عن أبي سلمة عن عائشة ، وأبي هريرة نحوه . ورواه أحمد عن إسحاق الأزرق ووكيع عن سفيان مثله . ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم . ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة بالشك . ولحديث أبي هريرة طريق أخرى عند الطبرانى فى الأوسط ، وأخرى عند أبي نعيم فى الحلية فى ترجمة ابن المبارك وأخرجه أحمد وإسحاق والطبرانى من طريق شريك عن ابن عقيل ، فقال عن على بن الحسين ، عن أبي رافع . وذكر ابن أبي حاتم فى العلل أن سعيد بن مسleme : رواه عن ابن عقيل مثله . وأخرجه أحمد أيضاً ، والبزار والحاكم : من طريق زهير بن محمد ، عن ابن عقيل مثله . وأخرجه ابن أبي شيبة وإسحاق وأبو يعلى : من طريق حماد بن سلمة ، عن ابن عقيل ، عن ابن جابر ، عن أبيه بآتم منه . ورواه المبارك بن فضالة : عن ابن عقيل عن جابر نفسه . ذكره ابن أبي حاتم فى العلل فاضطرب فيه ابن عقيل . قال أبو زرعة : كان لا يضبط حديثه .

وحكى البيهقي عن البخارى أنه قال : لعله سمعه من هؤلاء . وله طريق أخرى عن جابر أخرجه أبو داود وابن ماجه ، والحاكم من طريق أبي عياش المعافى عنه نحوه .

وفى الباب : عن أبي طلحة : أخرجه ابن أبى شيبه وأبو يعلى والطبرانى . وعن أبى سريجة حذيفة بن أسيد : أخرجه الحاكم . وفى الباب : عن أنس ، قال ابن أبى شيبه : حدثنا أبو معاوية ، عن حجاج ، عن قتادة ، عن أنس قال : ضحى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ، قرب أحدهما فقال : بسم الله ، اللهم منك ولك ، هذا عن محمد وأهل بيته ، ثم قرب الآخر فقال : بسم الله ، اللهم منك ولك ، هذا عن من وحدك من أمتى . وله طريق أخرى عند الدارقطنى عن أنس أضعف من هذه . قال الشافعى : لا يثبت مثله ، وما يدخل فى مسألة الحج عن الغير ، حديث الخثعمية الآتى بعد هذا .

وحديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يلبي عن شبرمة فقال : حج عن نفسك ، ثم حج عن شبرمة ، أخرجه أبو داود وابن ماجه وابن حبان . وقال بعد أن أخرجه : قوله : اجعل هذه عن نفسك ، أمر وجوب ، وقوله : ثم حج عن شبرمة أمر إباحة ، انتهى ، والرواة ثقات إلا أنه اختلف فى رفعه ووقفه ، وله شاهد مرسل أخرجه سعيد بن منصور ، عن سفيان عن ابن جريج ، عن عطاء . وأخرجه الدارقطنى من طرق ، ومنها : ما قلب رواية القصة لفظاً ومعنى ، فإنه سمي الرجل نبيشة ، وقال فى المتن قال : هل حججت ؟ قال : لا ، قال : فهذه عن نبيشة ، وحج عن نفسك ، والراوى المذكور هو الحسن بن عمار وهو واه .

٥١٧ — حديث : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث ، الحديث . مسلم والثلاثة من طريق العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى هريرة .

٥١٨ — قوله : ثم ظاهر المذهب أن الحج يقع عن المحجوج عنه ، وبذلك تشهد الاخبار الواردة فى الباب ، كحديث الخثعمية قال فيه : « حجى عن أهلك واعتمرى . » أما حديث الخثعمية ، فأخرجه الستة إلا أبا داود من حديث الفضل بن عباس : أن امرأة من خثعم قالت : يا رسول الله إن أبى أدركته فريضة الله وهو شيخ كبير لا يستطيع أن يستوى على ظهر البعير ، قال : « حجى عنه . » وأخرجه الخمسة إلا الترمذى من حديث ابن عباس . وفى بعض طرقه : وذلك فى حجة الوداع ، وفى بعضها : فهل يقضى عنه أن أحج عنه ؟ قال الترمذى : وقال محمد : أصبح شئ فى هذا ما رواه ابن عباس ، عن الفضل بن عباس انتهى .

وأخرج ابن ماجة من طريق محمد بن كريب ، عن أبيه ، عن ابن عباس حدثني حصين ابن عوف قال : قلت يا رسول الله إن أبي أدركه الحج ، ولا يستطيع أن يحج إلا معترضاً ، فصمت ساعة ، ثم قال : د حج عن أبيك . وأخرجه البيهقي من طريق ابن سيرين ، عن ابن عباس : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكره نحوه . واختلف في سماع ابن سيرين من ابن عباس ، فنفاه ابن معين وابن المديني ، ووقع في البخاري عن هذه الترجمة حديث : ولم أر في شيء من طريق الخثعمية الأمر بالاعتبار فالظاهر أنه انتقل من المسنف . وإنما ورد ذلك في حديث العقيلي ، أخرجه أصحاب السنن وأحمد وابن حبان والحاكم ، من طريق عمرو بن أوس ، عن أبي رزين العقيلي أنه قال : يا رسول الله ، إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الطعن ، قال : د احجج عن أبيك واعتبر ،

وفي الباب : عن سودة أم المؤمنين أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إن أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج ، أفأحج عنه ؟ قال : د أرايت لو كان على أبيك دين ففقيته ، أيجزى عنه ؟ قال : نعم ، قال : حج عنه ، أخرجه الطبراني : وعن أبي الغوث بن حصين الخثمي قال : قلت يا رسول الله ، إن أبي أدركته فريضة الله في الحج ، وهو شيخ كبير لا يتألك على الرحلة ، أفترى أن أحج عنه ؟ قال : د نعم ، حج عنه ، قال : وكذلك من مات من أهلنا ولم يوص بحج ، أفنحج عنه ؟ قال : نعم ، وتؤجرون ، قال : ويتصدق عنه ويصام ؟ قال : نعم ، والصدقة أفضل ، أخرجه البيهقي ، وقال : إن إسناده ضعيف . وهو عند ابن ماجة بلفظ : أنه استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حجة كانت على أبيه ، مات ولم يحج ، فقال صلى الله عليه وسلم : د حج عن أبيك ، قال : وكذلك الصيام يقضى عنه . وأما بقية الأخبار في ذلك فتقدم بعضها كما ترى .

ومنها حديث ابن عباس : أن امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أُمِّي نذرت أن تحج ، فماتت قبل أن تحج ، أفأحج عنها ؟ قال : د نعم ، حجى عنها ، الحديث . أخرجه الستة . وفي لفظ : أن امرأة من جهينة . وفي أخرى أتى رجل فقال : إن أختي نذرت . وعند النسائي من وجه آخر ، عن ابن عباس قال : أمرت امرأة سنان بن سلبة الجهني أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن أمها ماتت ولم تحج ، أفيجزى عن أمها أن تحج عنها ؟ قال : د نعم ، الحديث . وعن بريدة : أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالت : إن أمي ماتت ولم تحج ، أفأحج عنها ، قال : « نعم » أخرجه مسلم . واستدركه الحاكم وزاد : « الصيام والصدقة » .

وعن أنس : أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : هلك أبي ولم يحج ، قال : « رأيت لو كان على أبيك دين فقضيته أيتقبل منه ؟ » قال : « نعم » قال : « فأحجج عنه » . أخرجه الطبراني والدارقطني .

٥١٩ — حديث : « من مات في طريق الحج ، كتبت له حجة مبرورة في كل سنة » ، لم أجده بهذا اللفظ . وعند الطبراني في الأوسط عن أبي هريرة : « من خرج حاجاً فمات كتب له أجر الحاج إلى يوم القيامة » ، ومن خرج معتمراً كذلك وغازياً كذلك ، وأخرجه أبو يعلى والبيهقي في الشعب .

باب الهدى

٥٢٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الهدى ، فقال : « أدناه شاة » ، لم أجده مرفوعاً . وهو عند الشافعي عن مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن عطاء قال : « أدنى ما يهراق من الدماء في الحج وغيره شاة » . وروى البخاري من قول ابن عباس ما قد يستأنس به من رواية أبي جرة الضبعي : سألت ابن عباس عن المتعة ، فأمرني بها ، وسألته عن الهدى ، فقال : فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك من دم .

٥٢١ — قوله : وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم أكل من لحم هديه وحسى من المرققة . مسلم في حديث جابر الطويل : ثم أمر من كل بدنة بيضعة ، فجعلت في قدر فطبخت ، فأكلوا من لحمها ، وشربا من مرقها . ولاحمد وإسحاق من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعليّ : « وخذ لنا من كل بغير بيضعة من لحم ، ثم اجعلها في قدر واحد حتى نأكل من لحمها ونحسو من مرقها » ، ففعل ، وإسناده ضعيف .

٥٢٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أحصر بالحديبية ، وبعث الهدايا على يدي ناجية الأسلمي ، قال له : « لا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئاً » ، الواقدي في المغازي بأسانيد : منها عن عبد الحميد بن جعفر ، وعاصم بن عمر ، وغيرهم قالوا : تم

استعمل النبي صلى الله عليه وسلم على هديه ناجية بن جندب الأسلى ، وأمر أن يتقدمه بها ، وكانت سبعين بدنة ، فذكر القصة بطولها . وقال ناجية : « فإن عطب ، قال : « انحرها واصبغ فلاندها في دمها ، ولا تأكل أنت ولا أحد من رفقتك منها شيئاً ، وخل بينها وبين الناس » . وقال الواقدي أيضاً حدثني الهيثم بن واقد ، عن عطاء بن أبي مروان ، عن أبيه ، عن ناجية بن جندب قال : كنت على هدى رسول الله ﷺ في حجته ، فقلت يا رسول الله ، أرأيت ما عطب منها كيف أصنع به ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « انحره ، وألق فلانده في دمه ، واضرب به صفحته اليمنى ، ولا تأكل منها شيئاً أنت ولا أحد من أهل رفقتك » .

وأصل حديث ناجية في السنن الأربعة ، قال فيه : « إن عطب فانحره ، ثم اصبغ نعله في دمه ، ثم خل بينه وبين الناس » . وأخرجه ابن حبان والحاكم . وورد النهي عن الأكل في حديث ذؤيب ، أخرجه مسلم وابن ماجه ، من طريق ابن عباس : أن ذؤيباً الخزاعى والدقيصة ، حدثه أن رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبدن ، ثم يقول : « إن عطب منها شيء فغشيت عليه موتاً فانحرها ، ثم اغمس نعلها في دمها ، ثم اضرب به صفحتها ، ولا تطعمها أنت ولا أحد من أهل رفقتك » . ولمسلم من وجه آخر عن ابن عباس : بعث رسول الله ﷺ رجلاً وبعث معه بثمانية عشرة بدنة ، الحديث نحوه . وفي لفظ : وبعث معه بست عشرة بدنة ، وهو لفظ ابن حبان ، ولم يقع في شيء من الطرق أن ذلك كان في الحديبية .

وفي الباب : عن عمرو بن خارجة قال : بعث النبي ﷺ معي بهدى ، وقال : « إذا عطب منها شيء فانحره » الحديث ، أخرجه أحمد والطبراني ، وفيه ليث عن شهر ، وهي ترجمة ضعيف . وعن أبي قتادة وسياق .

٥٢٣ — حديث : « منى كلها منحر ، ولججاج مكة كلها منحر » . أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بلفظ : « كل عرفة موقف ، وكل منى منحر ، وكل مزدلفة موقف ، وكل لججاج مكة طريق ومنحر » . ولأبي داود والبزار ، عن أبي هريرة : « كل منى منحر ، وكل لججاج مكة منحر » الحديث . قال البزار : لا نعلم ابن المنكدر سمع من أبي هريرة . وأخرج الواقدي في المغازي عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في عمرة القضية ، وهديه عند المروة : « هذا المنحر ، وكل لججاج مكة منحر » ، فنحر عند المروة .

٥٢٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر الإبل ، وذبح البقر والغنم . أما نحر الإبل : ففي حديث جابر الطويل : ثم انصرف إلى المنحر فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ،

الحديث ، وأما ذبح البقر : ففي الصحيحين عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عن أزواجه بقرة . وأما ذبح الغنم : ففي الصحيحين عن أنس في الأضحية بالكباشين ، ذبحهما بيده ، وسمى وكبير .

٥٢٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر الهدايا قياماً ، وأصحابه كانوا ينحرونها قياماً معقولة اليد اليسرى . عن أنس في حديث : ونحر رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع بدنان قياماً ، أخرجاه . وأخرجنا (١) حديث ابن عمر أنه قال للرجل الذي رآه ينحربدنته وهي باركة ، فقال : ابعثها قياماً مقيدة ، سنة نبيكم ﷺ . وفي المغازي للواقدي من حديث ناجية بن جندب : كتبت على هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينحر الهدى بيده ، وأنا أقدمها إليه ، تمشى على ثلاث قوائم ، وهي معقولة . ولأبي داود من طريق ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : وأخبرني عبد الرحمن بن سابط أن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، كانوا ينحرون البدنة معقولة اليد اليسرى ، قائمة على ما بقي من قوائمها .

٥٢٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع ، فنحرنهاً وستين بنفسه ، وولى الباقي علياً ، هو في حديث جابر الطويل بلفظ : ثم انصرف إلى المنحر ، فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده ، ثم أعطى علياً فنحر ما بقي — الحديث . ومثله في مسند أحمد من حديث ابن عباس .

٥٢٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة فقال : « اركبها ويلك » . الستة عن أبي هريرة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يسوق بدنة ، فقال : « اركبها ، قال : لأنها بدنة ، قال : اركبها ويلك ، في الثانية ، أو الثالثة » . وأخرج مسلم عن أنس نحوه . وفي الباب : عن جابر رفعه : « اركبها بالمعروف حتى تجد ظهراً ، أخرجه مسلم ، وزاد في أخرى : « إذا ألجئت إليها » .

٥٢٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعليّ : « تصدق بجلالها وخطامها ، ولا تعطى الجزار منها » ، متفق عليه من حديث عليّ : « أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أقوم على بدنه ، وأقسم جلودها وجلالها . وفي لفظ : وأن أتصدق بجلودها وجلالها . وفي

لفظ للبخارى : فأمرنى بلحومها فقسمتها ، ثم أمرنى بجلودها فقسمتها ، ولم أر فى شئ من طرقه ذكر الخطام .

٥٢٩ — قوله : وإذا عطبت البدنة فى الطريق فإن كانت تطوعاً نحرها ، وصبغ نعلها بدمها ، وضرب بها صفحة سنامها ، ولا يأكل هو ولا غيره من الأغنياء ، بذلك أمر النبى صلى الله عليه وسلم ناجية الأسلى ، تقدم . وأن الواقدى أخرجه فى المغازى .
وفى الباب أحاديث أخرى تقدمت .

ومنها فى فوائد تمام من طريق عبد الله بن عامر الأسلى ، عن نافع ، عن ابن عمر رفعه : « من أهدى بدنة تطوعاً فخطبت ، فليس عليه بدل ، وإن كانت نذراً فعليه البدل ، .
ومنها : عن أبى قتادة رفعه فى بدنة التطوع : « إذا عطبت قبل أن تدخل الحرم فانحرها ، واغمس يدك فى دمها ، واضرب صفحتها ، ولا تأكل منها ، فإن أكلت منها غرمتها ، »
أخرجه ابن عدى والطبرنى فى الأوسط بإسناد ضعيف .

كتاب النكاح

٥٣٠ - حديث : « لانكاح إلا بشهود ، لم أره بهذا اللفظ . وروى الترمذى من طريق جابر بن زيد رفعه ، عن ابن عباس : أن النبي ﷺ قال : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بيعة » ، ورجح الترمذى وقفه . وروى ابن حبان من رواية سليمان بن موسى ، عن ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة مرفوعاً : « لانكاح إلا بولي وشاهدى عدل ، الحديث . وقال : ولم يقل فيه : وشاهدى عدل إلا حفص بن غياث ، عن ابن جريج عنه . وتابعه الحجة عن خالد بن الحارث ، وعبد الرحمن بن يونس الرقى عن عيسى بن يونس كلاهما ، عن ابن جريج .

٥٣١ - حديث : « أعلنوا النكاح ، أخرجه الترمذى من حديث عائشة ، وقال حسن ، وفيه راو ضعيف ، لكنه توبع عند ابن ماجه .

فصل فى بيان المحرمات

٥٣٢ - حديث : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب » ، متفق عليه من حديث ابن عباس . ومن حديث عائشة . وفي رواية لمسلم فى حديث ابن عباس : « ما يحرم من الرحم ، وفى لفظ للبخارى فى حديث عائشة : « ما يحرم من الولادة » .

٥٣٣ - حديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يجمعن ماءه فى رحم أختين ، لم أجده . وفى الباب : حديث أم حبيبة أنها قالت : يارسول الله انكح أختي ، قال : « إنما لا تحلّ لى ، متفق عليه ، وعن فيروز الديلمى قال : قلت : يارسول الله إنى أسلمت وتحتى أختان ، فقال : طلق أيتهما شدت ، أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه ، وصححه ابن حبان .

٥٣٤ - حديث : « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة أختها . مسلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة رفعه : « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا على خالتها ، وله من طريق قبيصة بن ذؤيب ، عن أبي هريرة رفعه : « لا تنكح العمة على بنت الأخ ، ولا ابنة الأخ على الحالة » . ورواه النسائى من طريق الشعبي ، عن أبي هريرة رفعه : « لا تنكح المرأة على عمتها ، ولا العمة على بنت أخيها ، ولا المرأة على خالتها ، ولا الحالة على بنت أختها ، ولا تنكح الكبرى على الصغرى ، ولا الصغرى على الكبرى » .

وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه ، وكذا ابن حبان ، وأخرجه البخاري ومسلم من طريق الأعرج ، عن أبي هريرة بلفظ : « لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » . وزاد الطبراني من حديث ابن عباس : « فإنكم إذا فعلتم ذلك ، فقد قطعتم أرحامكم » ، وصححه ابن حبان . ولأبي داود في المراسيل ، عن عيسى بن طلحة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تمسك المرأة على قرابتها مخافة القطيعة .

٥٣٥ — حديث : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، غير آكلى ذبائحهم ، ولا ناكى نسائهم » ، لم أجده هكذا . ولكن روى عبد الرزاق وابن أبي شيبة ، من طريق الحسن بن محمد بن الحنفية رفعه : « كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فنأسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ، غير ناكى نسائهم ، ولا آكلى ذبائحهم » . ومالك عن عبد الرحمن بن عوف رفعه : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، وسيأتى في كتاب الجزية .

٥٣٦ — حديث : « لا ينكح المحرم ، ولا ينكح » . مسلم والأربعة من حديث عثمان : « لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، زاد مسلم : « ولا ينكح » ، زاد ابن حبان : « ولا ينكح عليه » . وروى مالك أن طريقاً تزوج امرأة وهو محرم ، فرد عليه عمر نسكاحه .

٥٣٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، متفق عليه . عن ابن عباس . زاد البخاري : وبني بها وهو حلال . وقد أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقاً عن ابن عباس . وللدارقطني عن أبي هريرة مثله . وللبرار عن عائشة : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، ولم تسم ميمونة . وروى أبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال : وهم ابن عباس في قوله تزوج ميمونة وهو محرم . ولمسلم من طريق يزيد بن الأصم ، حدثني ميمونة : أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال ، قال : وكانت خالتي وخالة ابن عباس . وزاد فيه أبو يعلى : بعد أن رجعنا من مكة . وروى الترمذي من حديث أبي رافع : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال ، وبني بها وهو حلال ، وكنت الرسول بينهما ، وصححه ابن خزيمة وابن حبان ، وهو عند مالك مرسل عن سليمان بن يسار ، لم يذكر فيه أبا رافع . قال الترمذي : لا نعلم أحداً أسنده غير حماد عن مطر ، يعني عن ربيعة ، عن سليمان .

قلت . قد رواه الطبراني من طريق سلام أبي المنذر ، عن مطر موصولاً ، ولكنه خالف في إسناده ، فقال عن عكرمة ، عن ابن عباس ، فوهم من وجهين ، والمحفوظ عن ابن عباس :

زوج صلى الله عليه وسلم وهو محرم . وفي الباب عن صفية بنت شيبة قالت : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال ، أخرجه الطبراني .

٥٣٨ — حديث : « لا تنكح الأمة على الحرة ، وتنكح الحرة على الأمة ، الدارقطني . من حديث عائشة مرفوعاً : « وتزوج الحرة على الأمة ولا تزوج الأمة على الحرة » ذكره في أثناء حديث . وفيه : مظاهر بن أسلم وهو ضعيف . وأخرجه الطبراني وعبد الرزاق وابن أبي شيبة مثله ، عن الحسن مرسل . وعن عليّ : أن الأمة لا ينبغي لها أن تزوج على الحرة ، أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني . وعن جابر : « لا تنكح الأمة على الحرة ، وتنكح الحرة على الأمة » ، أخرجه عبد الرزاق من طريقة بإسناد صحيح . وعن سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة مثله . وأخرج عن ابن مسعود نحو حديث عليّ .

٥٣٩ — حديث : أن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة عليّ وابنته . ابن سعد من طريق عليّ بن علي بن السائب : أن عبد الله بن جعفر تزوج ليلي امرأة عليّ ، وزينب بنت عليّ من غيرها . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر : أن عبد الله بن جعفر جمع بين امرأة عليّ ، وابنته من غيرها ، وعلقه البخاري ، وأخرجه الدارقطني . ولابن أبي شيبة أيضاً من طريق عكرمة بن خالد : أن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة رجل من ثقيف ، وابنته . وله عن ابن عليه عن أيوب : سئل ابن سيرين عن ذلك ، فقال : لا بأس به ، نبئت أن جبلة بمصر فعله ، زاد الدارقطني : له حجة . قال أيوب : وكان الحسن يكرمه .

٥٤٠ — قوله : ثبت النسخ بإجماع الصحابة — يعني نكاح المتعة — مسلم من طريق أبي نضرة : كنت عند جابر فأتاه آت فقال إن عباس وابن الزبير اختلفا في المتعتين ، فقال جابر : فعلناهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم نهانا عنهما عمر ، فلم نعد لهما . ومن طريق عطاء : قدم جابر معتمراً فسأله عن المتعة فقال : استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر . وله في رواية : حتى نهى عمر في شأن عمرو بن حريث . وروى مسلم أيضاً عن طريق الزهري ، عن عروة : أن عبد الله بن الزبير خطب فعبأ من يفتي بالمتعة ، فقال له رجل : لقد كانت تفعل في عهد إمام المتقين ، فقال له ابن الزبير . فخر بنفسك ، فوالله لئن فعلتما لأرجمنك ، قال الزهري : فأخبرنا خالد بن المهاجرين سيف الله أنه بينما هو جالس عند رجل جاءه رجل فاستفتاه في المتعة ، فأمره بها ، فقال له ابن أبي عمرة الأنصاري : مهلا ،

قال : والله لقد فعلت في عهد إمام المتقين ، فقال ابن أبي عمرة ، لأنها كانت رخصة في أول الإسلام لمن اضطر إليها ، كالميتة ، ثم أحكم الله الدين ونهى عنها .

وروى الدارقطني من طريق إياس بن عامر ، عن علي بن أبي طالب قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة . قال : وإنما كانت لمن لم يجد ، فلما أنزل النكاح والطلاق والعدة والميراث بين الزوج والمرأة نسخت . وفي الباب : عن أبي هريرة أخرجه الدارقطني أيضاً بلفظ : هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث ، وإسناده حسن .

وحديث عليّ في الصحيحين بلفظ : نهى رسول الله ﷺ عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن لحوم الحمر الأهلية . وروى مسلم ، عن الربيع بن سبرة ، عن أبيه : أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، فأذن لهم في متعة النساء . وفي رواية له : أمرنا بالمتعة عام الفتح حتى دخلنا مكة ، ثم لم نخرج حتى نهانا عنها . وفي لفظ أنه قال : إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله تعالى قد حرم ذلك إلى يوم القيامة . وفي لفظ : « لأنها حرام من يومكم هذا إلى يوم القيامة » وأخرجه أبو داود من حديث الربيع بن سبرة ، عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع ، كذا قال ، والاختلاف فيه من أصحاب الزهري . وعند الحازمي عن جابر : أنه حرمها لما خرجوا إلى غزوة تبوك ، وأنهم ودعوا النساء اللواتي كانوا يمتنعوا بهن عند العقبة ، فمن يومئذ : سميت نفية الوداع . ولمسلم عن إياس بن سلمة ، عن أبيه : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثاً ، ثم نهى عنها .

قوله : وصح رجوع ابن عباس إلى قولهم . قلت : يشير إلى ما أخرجه الترمذي عن محمد ابن كعب ، عن ابن عباس : إنما كانت المتعة في أول الإسلام ، وكان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة ، فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم ، فتحفظ له متاعه ، وتصلح له شيبته ، حتى إذا نزلت الآية : « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » قال ابن عباس : فكل فرج سواهما فهو حرام . قلت : ولا يصح هذا عن ابن عباس ، فإنه من رواية موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف جداً . وروى الخطابي من طريق سعيد بن جبيرة قال : قلت لابن عباس : لقد سارت بفتياك الركبان ، وقالت فيها الشعراء وأنشدته :

قد قلت للشيخ لما طال محبسه يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس
هل لك في رخصة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال سبحانه الله ، والله ما بهذا أفئيت ، وما هي إلا كالميتة والدم ، ولا تحل إلا المضطر .
وأخرجه محمد بن خلف ووكيع في كتاب الغرر من الأخبار ، من وجه آخر عن سعيد بن
جبير ، وفيه الشعر ، فقد قال الحازمي : لم يلقنا لإباحة المتعة لهم ، وهم في بيوتهم وأوطانهم ،
ولذلك أباحها لهم في أوقات مختلفة بحسب الضرورة . قلت : فيه نظر لما تقدم من حديث
جابر ، ولما في الصحيحين عن ابن مسعود : كنا نغزو مع رسول الله ليس لنا نساء ، فقلنا
ألا نستخصي ؟ فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا أن نتكح المرأة بالشوب إلى أجل ، ثم قرأ
عبد الله : « يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم » الآية .

باب في الأولياء والأكفاء

٥٤١ — حديث : « الأيم أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإذنها
صماتها » . مسلم والأربعة من حديث ابن عباس . وفي الباب : عن أبي سلمة : جاءت امرأة
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي أنكحنى رجلا وأنا كارهة ، فقال لانيها :
« لا نكاح لك ، اذهبي فانكحي من شئت » ، أخرجه سعيد بن منصور . حدثنا أبو الأحوص
عن عبد العزيز بن رفيع عنه بهذا ، وهذا مرسل جيد . ويعارض ذلك حديث : « لا نكاح
إلا بولي » ، أخرجه أصحاب السنن من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق ، عن أبي بردة ، عن
أبي موسى . قال الترمذي : تابعه شريك ، وأبو عوانة وزهير وقيس بن الربيع . ورواه يونس
ابن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى .

ومنه من أدخل بين يونس وأبي بردة أبا إسحاق قال : ورواه شعبة وسفيان عن أبي
إسحاق ، عن أبي بردة مرسلا . ورواية من وصله أصح ، لأن سماعهم من أبي إسحاق في أوقات
مختلفة ، وسماع شعبة وسفيان له في مجلس واحد ، ثم روى عن الطيالسي ، عن شعبة : سمعت
الثوري يسأل أبا إسحاق ، أسمعتم أبا بردة ، فذكره مرسلا . قال الترمذي : وإسرائيل ثبت
في أبي إسحاق . وقد روى عن الثوري وشعبة موصولا أخرجه الحاكم من طريق النعمان بن
عبد السلام . وأخرجه الحاكم من طريق رقة بن مصقلة وأبي خيفة ومطرف بن طريف
وزهير بن معاوية وأبي عوانة وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم ، كلهم عن أبي إسحاق موصولا .
قال وفي الباب عن علي ومعاذ وابن عباس وابن عمرو وأبي ذر وابن مسعود وجابر
وأبي هريرة وعمران بن حصين والمسور وابن عمر وأنس ، وأكثرها صحيحة كذا قال ، وقد
صححت الرواية فيه عن أمهات المؤمنين : عائشة وأم سلمة وزينب بنت جحش انتهى .

وأخرج أصحاب السنن أيضاً إلا النسائي عن عائشة مرفوعاً : «أما امرأة نسكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، الحديث ، حسنه الترمذى ، وصححه ابن حبان . وأخرجه ابن عدى كلهم من طريق سليمان بن موسى ، عن ابن جريج ، عن الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة . قال فى رواية ابن عدى ، قال ابن جريج : فلقيت الزهرى فسألته ، فقال : أخشى أن يكون سليمان وهم . وأخرجه أحمد لكن قال فيه : لقيت الزهرى فسألته فلم يعرفه . وذكر الترمذى أن ابن معين طعن فى هذا الكلام المحكى عن ابن جريج ، وقال : لم يذكر هذا عن ابن جريج إلا ابن علية ، وسماع ابن علية من ابن جريج فيه شئ ، لأنه صحيح كتبه على كتب ابن أبى رواد . قال الترمذى : وضعف يحيى بن معين رواية إسماعيل هذه .

وقال ابن حبان : ليس هذا مما يقدر فى صحة الخبر ، لأن الضابط قد يحدث ثم ينسى ، فإذا سئل عنه لم يعرفه ، فلا يكون نسيانه دالاً على بطلان الخبر . وقال الحاكم : نحو ذلك . ثم أسند عن أبى حاتم الرازى ، عن أحمد أنه ذكر هذه الحكاية ، فقال : ابن جريج له كتب مدونة ليس هذا فيها . وذكر البيهقى فى المعرفة عن بعض الناس : أنه أعل هذا الحديث بهذه الحكاية ، ثم رد عليه بتوهين أحمد وابن معين ، وهما إماما المحدثين لها ، قال : وأعله أيضاً بأن عائشة زوجت حفصة بنت عبد الرحمن أخيها من المنذر بن الزبير ، وعبد الرحمن غائب ، فلما قدم غضب ، ثم أجاز ذلك ، أخرجه مالك بإسناد صحيح . وأجاب البيهقى عن ذلك بأن قوله فى هذا الأثر زوجت ، أى مهدت أسباب التزويج ، لا أنها ولدت عقدة النكاح .

واستدل لتأويله هذا بما أسنده عن عبد الرحمن بن القاسم قال : كانت عائشة تخطب إليها المرأة من أهلها فتشهد ، فإذا بقيت عقدة النكاح قالت لبعض أهلها : زوج ، فإن المرأة لا تلى عقدة النكاح ، قال البيهقى : وقد تابع سليمان بن موسى ، عن الزهرى ، الحجاج بن أرطاة ، عن الزهرى . وكذلك ابن لهيعة ، عن جعفر بن ربيعة ، عن الزهرى ، قال : والحجاج وابن لهيعة وإن كانا لا يحتج بهما ، إلا أن المخالف يحتج بهما فى غير موضع مع الانفراد . ويرد روايتهما مع الاتفاق ، قال واحتج بقصة عمر بن أبى سلمة : أنه زوج أمه أم سلمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : ولو صح لم يكن فيه حجة ، لأنه لو كان جائز بغير ولى لأوجبت له قد بنفسها ، ولم تأمر غيرها انتهى . ورواية ابن لهيعة عند أبى داود ، ورواية الحجاج عند ابن ماجه . قال البيهقى : وقد رواه أيضاً قره بن عبد الرحمن ومحمد بن إسحاق ، عن الزهرى . ورواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة جماعة عند الدارقطنى .

ومن شواهد ما أخرجه ابن ماجه ، عن ابن عباس رفعه : « لانكاح لإلا بولى ، والسلطان
ولى من لاولى له ، . وأخرج أيضاً الطبرانى والدارقطنى ، من طرق عنه أكثرها ضعيف
والمشهور عنه موقوف . وأخرج الدارقطنى من حديث أبى هريرة رفعه : « لاتزوج المرأة
المرأة فإن الزانية هى التى تزوج نفسها ، . ورجح وقف الكلام الآخريته أيضاً والله أعلم .
وعن جابر نحوه رواه الطبرانى فى الأوسط فى ترجمة على بن سعيد . وعن عمران بن حصين
أخرجه الدارقطنى والطبرانى . وعن ابن عمر أخرجه الدارقطنى . وعن على أخرجه ابن
عدي . وعن أنس كذلك . وعن عبد الله بن عمرو . أخرجه إسحاق بن راهويه والطبرانى ،
وأسانيدها واهية .

٥٤٢ — حديث ابن عباس : أن جارية بكرأ أتت النبى صلى الله عليه وسلم فذكرت
أن أباهما زوجها وهى كارهة ، فغيرها النبى ﷺ ، أخرجه أحمد عن حسين بن محمد ، عن
جرير بن جازم ، عن أيوب ، عن عكرمة عنه ، ورجاله ثقات . إلا أنه قيل : إن جريراً
أخطأ فيه على أيوب ، والصواب إرساله . كما أخرجه أبو داود من حديث حماد بن زيد ،
عن أيوب ، قال ابن أبى حاتم عن أبيه : هو خطأ ، قلت له : بمن ؟ قال : من حسين ، فإنه
تفرد به عن جرير . وتعبه الخطيب بأن أخرجه من طريق سليمان بن حرب عن جرير
مثله . وقد تابعه زيد بن حبان عن أيوب . وأخرجه ابن ماجه .

وأخرجه أيوب بن سويد ، عن الثورى ، عن أيوب موصولاً . قال ابن القطان : حديث
ابن عباس صحيح ، وليس هذه المرأة خنساء بنت خدام التى أخرج حديثها البخارى ، فإنها
كانت ثيباً وهذه كانت بكرأ . قال : والدليل على التعدد ما رواه الدارقطنى فى حديث ابن
عباس : أن النبى صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر ، وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان ،
انتهى ، وهو بإسناد ضعيف . والصواب مرسل . وقد أخرج النسائى فى حديث خنساء
بنت خدام ، أنها كانت بكرأ .

وفى الباب : عن ابن عباس رفعه : « البكر تستأمر فى نفسها » أخرجه مسلم . وعن
جابر أن رجلاً زوج ابنته وهى بكر من غير أمرها ، ففرق بينهما النبى صلى الله عليه وسلم ،
أخرجه الدارقطنى . وضعف بأن الأوزاعى إنما رواه عن إبراهيم بن مرة ، عن عطاء عنه ،
وإبراهيم ضعيف . وله طرق أخرى من طريق أبى الزبير عن جابر ضعيفة . وعن ابن عمر
مثله أخرجه الدارقطنى ورواته ثقات ، لكن قيل : لم يسمعه ابن أبى ذئب عن نافع ، وهو

مردود ، فقد صرح بالإخبار في رواية الدارقطني . وقد رواه يونس بن بكير عن ابن إسحاق عن نافع ، ولم يسمعه ابن إسحاق عن نافع ، بينهما عمر بن حسين .

وعن عائشة : جاءت فتاة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن أبي زوجني ابن أخيه ليرفع في خبيثته ، فجعل الأمر إليها ، أخرجه النسائي من طريق كههمس عن عبد الله ابن بريدة عن عائشة . وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر عن كههمس ، فقال عن ابن بريدة عن أبيه . ويعارض ذلك كله حديث ابن عباس رفعه : « الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمرها أبوها » أخرجه مسلم . وأجاب بعض من لا يقول بالإخبار : بأن الدلالة منه بطريق المفهوم ، وفي الاحتجاج به اختلاف ، وعلى تقديره فالمفهوم لاعموم له ، فيحمل على من دون البلوغ . وأيضاً فقد خالفه المنطوق ، فإنه قال : إن البكر تستأذن ، فلو كانت تخير لم يحتج لاستئذنها ، ويحتمل أن يكون التفريق بينهما ، بسبب : أن الثيب تخطب إلى نفسها فتأمر وليها أن يزوجه ، والبكر تخطب إلى أبيها ، فاحتيج إلى استئذنها ، فمن أين وقع لهم أن التفرقة لاجل الإيجاب وعدمه .

٥٤٣ — حديث : « البكر تستأمر في نفسها ، فإن سكنت فقد رضيت » ، لم أره بهذا اللفظ . وفي الصحيحين والسنن حديث أبي هريرة رفعه : لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . وعن عائشة قلت : يا رسول الله ، تستأمر النساء في أبضاعهن ؟ قال : نعم ، قلت : فإن البكر تستحي فتسكت ؟ فقال : سكوتها إذن ، أخرجاه واللفظ للبخاري . وعن ابن عباس رفعه : « الأيم أحق بنفسها ، والبكر تستأمر في نفسها ، وإذنهما صماتها » أخرجه مسلم كما تقدم .

٥٤٤ — حديث : « الثيب تشاور ، لم أره بهذا اللفظ ، وأما بمناه فتقدم .

٥٤٥ — حديث : « النكاح إلى العصبات » لم أجده .

٥٤٦ — حديث : « السلطان ولي من لا ولي له » ، هو في حديث عائشة المذكور

أول الباب .

فصل في الكفاءة

٥٤٧ — حديث : « ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ، ولا يزوجن إلا الأكفاء » .

الدارقطني من حديث جابر بلفظ : « لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ، ولا يزوجن إلا الأولياء ، ولا مهر دون عشرة دراهم ، وإسناده واه ، لأن فيه مبشر بن عبيد وهو كذاب .

وفي الباب عن عليّ رفعه : « ثلاث لا تؤخرها : الصلاة إذا أتت ، والجنابة إذا حضرت ، والأيام إذا وجدت لها كفواً » أخرجه الترمذى والحاكم بإسناد ضعيف . وعن عائشة وأنس وعمر : خرجتها في أحاديث الكشف أول سورة النساء . وقال الشافعى : الكفاءة مستنبطة من قصة بريرة وتخييرها لما عتقت . واستدل ابن الجوزى بحديث عائشة مرفوعاً « تخيروا لنطفكم ، وأنكحوا الأكفاء » . واستدل المخالف بحديث عبد الله بن بريدة المتقدم . وقد تقدم الاختلاف فيه : هل هو عن عائشة ، أو عن أبيه ، والله أعلم .

٥٤٨ — حديث : « قریش بعضهم لبعض أكفاء ، بطن بطن ، والعرب بعضهم لبعض أكفاء ، قبيلة بقبيلة ، والموالي بعضهم لبعض أكفاء ، رجل برجل » . الحاكم من طريق ابن مليكة عن ابن عمر رفعه بهذا ، دون قریش ، وزاد في آخره : « إلا حائك أو حجام » . وفيه راو لم يسم عن ابن جريج . وقد أخرجه ابن عدى من طريق علي بن عروة عن ابن جريج ، وعلى ضعيف جداً ، وهو من رواية عثمان الطرائفى عنه ، وهو ضعيف أيضاً . وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه أبو يعلى وابن عدى ، وفيه عمران بن أبى الفضل ، وهو متفق على ضعفه . وأخرج الدارقطنى من وجه آخر بلفظ : « الناس أكفاء قبيلة لقبيلة ، وعربى لعربى ، ومولى لمولى ، إلا حائك أو حجام » . وفيه محمد بن الفضل ، وهو ضعيف . والبراز من حديث معاذ رفعه : « العرب بعضهم أكفاء لبعض ، والموالي بعضهم أكفاء لبعض » ، وفي إسناده انقطاع .

باب المهر

٥٤٩ — حديث : « لا مهر أقل من عشرة دراهم » ، تقدم من حديث جابر ، وأنه ضعيف . وعن علي مثله موقوفاً أخرجه الدارقطنى من وجهين ضعيفين ، ويعارضه حديث سهل بن سعد فى الواهبة : « التمس ولو خاتماً من حديد » ، متفق عليه . وعن جابر رفعه : « من أعطى فى صداق امرأة ملاء كفيه سوبقاً أو تمراً فقد استحل » أخرجه أبو داود ورجح وقفه . وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه : « أن النبى ﷺ أجاز صداق امرأة على نعلين » ، أخرجه الترمذى وابن ماجه . وأخرج الدارقطنى من حديث أبى سعيد : « لا يضر أحدكم بقليل من ماله تزوج أم بكثير بعد أن يشهد » ، وإسناده ضعيف .

قوله : « والمتمعة ثلاثة أبواب من كسوة مثلها » ، وهى : درع وخمار وملحفة . وهذا مروي عن ابن عباس وعائشة . أما حديث ابن عباس : فأخرجه البيهقى ، وأما حديث عائشة : فلم أجده .

٥٥٠ — حديث : « لها مهر مثل نساها » وهو طرف من حديث ابن مسعود في قصة بروع بنت واشق ، وقد تقدم ، وأن الأربعة أخرجه من حديث معقل بن سنان .

٥٥١ — حديث : « إلا من أربى فليس بيننا وبينه عهد » لم أجده بهذا اللفظ . وروى ابن أبي شيبه عن مرسل الشعبي : كتب رسول الله ﷺ إلى أهل نجران وهم نصارى : « أن من بايع منكم بالربا فلا ذمة له » ، وأخرج أبو عبيد في الأموال من مرسل أبي المليح الهذلي نحوه مطولا ، ولفظه : « ولا يأكلوا الربا » ، فن أكل منهم الربا فذمتي منهم بريئة » .

باب نكاح الرقيق

٥٥٢ — حديث : « أيما عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر » الترمذي من حديث جابر وصححه . وكذا الحاكم أخرجه من طريق ابن جريج عن ابن عقيل عنه ، وتابعه زهير ابن محمد عن ابن عقيل ، وخالفه القاسم بن عبد الواحد ، عن ابن عقيل ، فقال : عن ابن عمر ، بدل جابر أخرجه ابن ماجه . ورواه مندل ويحيى بن سعيد ، عن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر قاله الدارقطني ، قال : والصواب ما قال أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر قوله : وكذا قال عبد الرزاق عن ابن جريج انتهى . ورواية أيوب عند عبد الرزاق . ولحديث ابن عمر طريق أخرى عند أبي داود من رواية عبد الله العمري ، عن نافع عنه رفعه : قال أبو داود : والصواب من قول ابن عمر .

٥٥٣ — قوله : قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة حين أعتقت : « ملكك بضعت فاختارى » ابن سعد من مرسل الشعبي : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما أعتقت : « قد عتق بضعتك معك فاختارى » . ووصله الدارقطني من حديث عائشة بلفظ : « اذهبي فقد عتق معك بضعتك » . وفي الصحيحين عن عائشة : أن بريرة عتقت خيبرها النبي ﷺ من زوجها . واختلفت الروايات في زوجها ، هل كان حراً أو عبداً ؟ فعند البخاري عن الأسود : كان حراً ، وعنده عن ابن عباس : كان عبداً ، قال : وهذا أصح . وروى مسلم من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة في قصة بريرة : وكان زوجها عبداً ، خيبرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو كان حراً لم يخيبرها ، وبين النسائي في رواية : أن هذا كلام عروة . وروى البيهقي بإسناد صحيح عن صفية بنت أبي عبيد أن زوج بريرة كان عبداً .

باب نكاح أهل الشرك

٥٥٤ - فيه أحاديث لم يذكرها فيها : حديث ابن عمر في قصة اليهوديين الذين زنيا متفق عليه . ومنها : حديث ابن عباس (١) : رد رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب على أبي العاص ابن الربيع بالنكاح الأول ، أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي . وأخرج الترمذى وابن ماجة من حديث عمرو (٢) بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : ردها عليه بنكاح جديد . وروى الطحاوى من طريق الزهري وقتادة : أن أبا العاص أخذ أسيراً يوم بدر ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ابنته . وروى الشافعى عن جابر : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنى طالقت امرأتى في الشرك تطليقتين ، وفى الإسلام تطليقة ، فألزمه الطلاق ، وإسناده ضعيف جداً .

وروى ابن سعد : عن معن ، عن مالك ، عن الزهري : أن أم حكيم بنت الحارث كانت تحت عكرمة ، فأسلمت يوم الفتح ، وهرب زوجها - الحديث . وفيه : فثبتا على نكاحهما . وبه : أن صفوان بن أمية أسلمت امرأته بنت الوليد بن المغيرة زمن الفتح ، فلم يفرق النبي ﷺ بينهما ، واستقرت عنده حتى أسلم صفوان . وأخرج الطبرانى والبيهقى عن ابن عباس : « ما ولدنى شيء من سفاح الجاهلية ، وما ولدنى إلا نكاح كنكاح الإسلام » . وفى إسناده

٥٥٤ - (١) رواه أيضاً : أحمد ، والدارقطنى ، والبيهقى ، والحاكم على شرط مسلم وأقره الذهبي ، وقال الترمذى : لا بأس بإسناده ، وسمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزيد ابن هارون يقول : حديث ابن عباس أجد لإسناداً ، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه عليه السلام ردها له بنكاح جديد ، ولكن لا يعرف وجه حديث ابن عباس ولعله جاء من داود بن حصين من قبل حفظة أ . وقال الخطايب : هو أصح من حديث عمرو بن شعيب . وكذا قال البخارى . وقال ابن كثير : هو حديث جيد قوى أ . وأعله بعضهم بضعنة ابن إسحاق وهو مدلس ، ورد بأنه صرح بالتحديث فى طريق أخرى ، فالحديث صحيح (٢) رواه أيضاً : أحمد والحاكم وسكت عنه ، وقال الترمذى : فى إسناده مقال ، وفى إسناده الحجاج بن أرطاة وهو معروف بالتدليس ، وأيضاً لم يسمعه من عمرو بن شعيب كما قال أبو عبيد ، وإنما حمله عن العزرى وهو ضعيف . وقد ضعف هذا الحديث جماعة من أهل العلم .

مقال . وروى الواقدي في المغازي عن عائشة مرفوعاً : « خرجت من نكاح غير سفاح ،
٥٥٥ — قوله : « لأن الإسلام يعلو ولا يعلى » ، هو حديث مرفوع أخرجه الطبراني
في الأوسط ، والبيهقي في الدلائل من حديث عمر بن الخطاب ، وأخرجه الدارقطني من حديث
عائذ بن عمرو ، وأخرجه أسلم بن سهل في تاريخ واسط من حديث معاذ بن جبل .
قوله : روى أن بنى حنيفة ارتدوا ، ثم أسلموا ، ولم تأمرهم الصحابة بتجديد الانسكة ،
قلت : هو مأخوذ بالاستقراء .

باب القسم

٥٥٦ — حديث : « من كان له امرأتان ، قال إلى إحداهما في القسم ، جاء يوم القيامة
وشقه مائل ، أصحاب السنن والبخاري ، عن أبي هريرة ^(١) مرفوعاً : « من كان له امرأتان قال
إلى إحداهما ، جاء يوم القيامة وشقه مائل ، ورجاله ثقات . وصححه ابن حبان والحاكم ،
إلا أن البخاري صوب أنه من رواية حماد عن أيوب ، عن أبي قلابة مرسل .

وفي الباب : عن أنس عند أبي نعيم في تاريخ أصبهان ، في ترجمة محمد بن أحمد بن حشيش
المعدل ، قال : فكان ثقة .

٥٥٧ — حديث : كان رسول الله ﷺ يعدل في القسم بين نسائه ، ويقول : اللهم
هذا قسمي فيما أملك ، فلا تلني فيما لا أملك — يعني القلب — أحمد والأربعة وإسحاق والبخاري
وابن حبان ، والحاكم من حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة ، عن عبد الله بن يزيد ،
عن عائشة بهذا . قال الترمذي : أرسله حماد بن زيد ، وهو أصح .

وقال الدارقطني : أرسله أيضاً عبد الوهاب وابن علية ، وهو أولى . ومن أحاديث
القسم : ما أخرجه الستة من حديث أنس : « السنة إذا تزوج البكر أقام عندها سبعا ، وإذا
تزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً » . وعن أم سلمة أن النبي ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثاً —
الحديث ، أخرجه مسلم .

قوله : للحرّة الثلثان من القسم ، وللأمة الثلث ، بذلك ورد الأثر ، تقدم من قول علىّ غير مرفوع .

٥٥٨ — حديث : كان صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ، متفق عليه عن عائشة .

٥٥٩ — حديث : أن سودة سألت النبي صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ، وتجعل يوم نوبتها لعائشة ، لم أجده هكذا ، ولم أقف في خبر قط أن سودة طلقت ، إلا ما رواه العطاردي في زيادات السيرة ، عن حفص بن غياث ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلق سودة ، فلما خرج إلى الصلاة أمسكت بشوبه ، فقالت : والله مالى فى الرجال من حاجة ، ولكنى أريد أن أحشر فى أزواجك ، قال : فراجعها ، وجعلت يومها لعائشة ، وهذا مرسل أخرجه البيهقي .

والذى فى الصحيحين عن عائشة : ما رأيت امرأة أحب إلى أن أكون فى مسلاخها من سودة ، فلما كبرت قالت : قد جعلت يومى منك يا رسول الله لعائشة ، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين : يومهم ويوم سودة .

ورواه الحاكم من وجه آخر عن عائشة قالت : لما أسنت سودة وفرقت أن يفارقها النبي ﷺ ، قالت : يا رسول الله ، يومى لعائشة ، فقبل ذلك منها .

كتاب الرضاع

٥٦٠ — حديث : « لا تحرم المصّة ولا المصتان ، ولا الإملاجة ولا الإملاجتان ، . مسلم عن عائشة مرفوعاً : « لا تحرم المصّة ولا المصتان ، . وله من حديث أم الفضل : « لا تحرم الإملاجة والإملاجتان ، . وفي لفظ : « الرضعة والرضعتان ، . وأخرجه ابن حبان من حديث عبد الله بن الزبير ، عن أبيه بلفظ الباب .

وفي الباب : عن عائشة قالت : أنزل في القرآن عشر رضعات معلومات : فنسخ من ذلك خمس ، وصار إلى خمس رضعات ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك ، أخرجه مسلم .

حديث : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، متفق عليه من حديث عائشة .

٥٦١ — حديث : « لا رضاع بعد الحولين ، الدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ : « لا رضاع إلا ما كان في الحولين ، . وأخرجه ابن عدى وقالوا : إن الهيثم بن جميل تفرد برفعه عن ابن عيينة ، وأن أصحاب ابن عيينة وقفوه ، وهو الصواب . وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة . وعبد الرزاق وسعيد بن منصور .

وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً عن علي ، وابن مسعود . وروى الدارقطني عن عمر : لا رضاع إلا في الحولين في الصغر .

٥٦٢ — حديث : « لا رضاع بعد الفصال ، الطبراني في الصغير من حديث علي بلفظ : « لا رضاع بعد فصال ، ولا يتم بعد حلم ، وأخرجه عبد الرزاق وابن عدى من وجه آخر عن علي وهو ضعيف .

وفي الباب : عن جابر أخرجه أبو داود الطيالسي بإسناد واه .

٥٦٣ — حديث : « ليلج عليك أفلح فإنه عمك من الرضاعة ، متفق عليه من حديث عائشة .

كتاب الطلاق

قوله : روى أن الصحابة كانوا يستحبون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة ، ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ، عن إبراهيم : كانوا يستحبون أن يطلقها واحدة ، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض .

٥٦٤ — قوله : قال عليه الصلاة والسلام لابن عمر : « من السنة أن يستقبل الطهر استقبالا ، فتطلقها لكل قرء تطليقة ، الذارقطنى والطبرانى من حديث ابن عمر فى قصة تطليقه امرأته ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « السنة أن تستقبل الطهر ، فتطلق لكل قرء » . وقال البيهقى : أتى عطاء الخراسانى فى هذا الحديث بزيادات لم يتابع عليها ، وهو ضعيف .

٥٦٥ — قوله : قال النبي ﷺ لعمر : « مر ابنك فليراجعها » ، وكان قد طلقها فى حالة الحيض ، متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا .

٥٦٦ — حديث : « كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمجنون » ، لم أجده ، وإنما روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس موقوفاً : « لا يجوز طلاق الصبي » . وأخرج عن عليّ بإسناد صحيح : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه » . وروى هذا مرفوعاً ، عن أبي هريرة أخرجه الترمذى ، وفى إسناده عطاء بن عجلان ، وهو متروك . وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن عليّ : « لا يجوز على الغلام طلاق حتى يحتلم » . وفى الباب : عن عائشة مرفوعاً : « لا طلاق ولا عتاق فى إغلاق » ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم . وفى الموطأ عن ابن عمر وابن الزبير : أنهما قالوا فى الإكراه : ليس بطلاق . وروى البيهقى عن عمر : أنه رد طلاق المكره . فولان أبو شيبة عن ابن عباس : ليس للمكره طلاق . وأخرجه عن عليّ وعمر وابن عمر وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء والضحاك .

ويعارضه ما روى العقيلي^(١) عن صفوان بن عمران الطائى : أن رجلاً كان نائماً ، فقامت امرأته فأخذت سكيناً فجلست على صدره ، فقالت : لتطلقنى ثلاثاً أو لأذبحنك ، فطلقها ، ثم أتى النبي ﷺ فذكر له ذلك ، فقال : « لا قيلولة فى الطلاق » . وأخرجه من وجه آخر عن صفوان الطائى ، عن رجل من الصحابة : أن رجلاً كان نائماً . قال البخارى : صفوان فى

٥٦٦ — (١) وفيه الغازى بن جبلة . قال أبو حاتم والبخارى : هو منكر الحديث .

طلاق المكره منكر الحديث . وروى عبد الرزاق عن ابن عمر : أنه أجاز طلاق المكره . وعن الشعبي والنخعي وأبي قلابة والزهرى وقتادة : أنهم أجازوه . وأخرجه ابن أبي شيبة عن الثلاثة الأولين وابن المسيب وشریح .

فصل

أخرج ابن أبي شيبة : أن عمر ، أجاز طلاق السكران بشهادة نسوة . وأخرج عن عطاء ومجاهد وابن سيرين والحسن وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والنخعي والشعبي والزهرى قالوا : يجوز طلاقه . وعن الحكم : إن كان في سكر من الله فليس طلاقه بشيء ، وإن كان من الشيطان فطلاقه جائز . وعن عثمان : أنه كان لا يجوز طلاق السكران . وعن جابر بن زيد وعكرمة وطارس نحوه .

٥٦٧ — حديث : « الطلاق بالرجال ، والعدة بالنساء ، لم أجده مرفوعاً . وأخرجه ابن أبي شيبة ، عن ابن عباس بإسناد صحيح . وأخرجه الطبراني عن ابن مسعود موقوفاً . وأخرجه عبد الرزاق موقوفاً أيضاً على عثمان بن عفان وزيد بن ثابت وابن عباس . وروى عبد الرزاق والطبراني عن أم سلمة : أن غلاماً لها طلق امرأة له حرة تطليقتين^(١) فقد حرمت عليه ، وعدة الحرة ثلاث حيض ، والامة حيضتان ، أخرجه مالك عن نافع عنه .

٥٦٨ — حديث : « طلاق الامة ثلثتان ، وعدتها حيضتان ، أبو داود والترمذى وابن ماجه ، عن عائشة مرفوعاً : « طلاق الامة تطليقتان ، وقرؤها حيضتان ، وصححه الحاكم ، وفيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف . وقال الخطابي : الحديث حجة لأهل العراق ، ولكن أهل الحديث ضعفوه . ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبداً انتهى . وروى الدارقطني من طريق زيد بن أسلم قال : سئل القاسم بن محمد عن عدة الامة ، فقال : الناس يقولون حيضتان ، ولما لا أعلم ذلك في كتاب ولا سنة ، انتهى ، وإسناده صحيح . وهو يبطل حديث مظاهر حيث رواه عن القاسم بن محمد .

٥٦٧ — (١) هنا سقط ما بين حديث أم سلمة والذي بعده أكلثاه إتماماً للفائدة ، فاستفت أم سلمة النبي ﷺ فقال : « حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، وعن ابن عمر كان يقول : إذا طلق العبد امرأته تطليقتين الخ

وفي الباب : عن ابن عمر أخرجه ابن ماجة والدارقطنى مرفوعاً ، وإسناده ضعيف ، وهو في الموطأ موقوفاً كما تقدم .

وفي الباب : عن أبي الحسن بن نوفل : أنه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحته مملوكة ، فطلقها تطليقتين ، ثم أعتقا بعد ذلك ، هل يصلح له أن يخطبها قال : نعم ، قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه الأربعة إلا الترمذى . وعن عمر قال ينكح العبد امرأتين ، ويطلق تطليقتين ، وتعتد الأمة بحيضتين ، وإن لم تكن تحيض فشهريين ، أو شهراً ونصفاً .

٥٦٩ — حديث : « لعن الله الفروج على السروج ، ، لم أجده . والمصنف استدلل به على الفرج من الأعضاء التي يعبر بها عن جملة الشخص كالوجه ، والذي وجدناه من حديث ابن عباس رفعه : « نهى ذوات الفروج أن يركبن السروج ، ، أخرجه ابن عدى بإسناد ضعيف ، وليس في لفظه المقصود .

٥٧٠ — حديث : « الشهر هكذا وهكذا ، ، متفق عليه من حديث ابن عمر . وفي آخره : وخفس الإبهام في الثالثة . — وفي رواية — يعني عشراً وعشراً وتسعاً . ولمسلم عن سعد بن أبي وقاص نحوه . وللحاكم عن عائشة : الشهر هكذا ، وهكذا ، وأمسك الإبهام في الثالثة .

٥٧١ — حديث : قالت عائشة : لا ، بل أختار الله ورسوله ، متفق عليه . من حديث عائشة : لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتخيير أزواجه بدأ بي — الحديث . وفيه : ولما أريد الله ورسوله والدار الآخرة .

قوله : روى أن الصحابة أجمعوا على أن الخيرة لها الخيار مادامت في مجلسها . عبد الرزاق عن ابن مسعود . وأخرجه الطبراني والبيهقي من طريقه ، ورجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعاً ، ولفظه : « إذا ملكها أمرها فتفرقا قبل أن يقضى بشيء فلا أمر لها ، . وعن جابر : إذا خير الرجل امرأته فلم تختّر في مجلسها ذلك ، فلا خيار لها ، أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن عمر وعثمان نحوه ، وفي إسناده ضعف . وروى ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمر نحوه .

٥٧٢ — حديث : « لا طلاق قبل نسكاح ، ، ابن ماجة من حديث المسور ، ومن^(١)

حديث عليّ . والحاكم من حديث ابن عمر وعائشة ومعاذ^(٢) وجابر وابن عباس . وأخرجه الدارقطني من حديث أنى ثعلبة^(٣) ، وأقواها حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده رفعه : « لا نذر لابن آدم فيها لا يملك ، ولا طلاق له فيها لا يملك » ، صححه الترمذى . ونقل عن البخارى أنه أصح شيء في الباب .

قوله : والحديث محمول على نفي التخيير ، وهذا الحل مأثور عن السلف ، كالشعبي والزهرى وغيرهما . عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهرى أنه قال في رجل قال : كل امرأة أتزوجها فبى طالق ، هو كما قال . فقال له معمر : أليس قد جاء : لا طلاق قبل نكاح ، قال . إنما ذلك أن يقول امرأة فلان طالق . وأخرج ابن أبي شيبة عن الشعبي والنخعي والزهرى وسالم والقاسم وعمر بن عبد العزيز ومكحول والأسود وأبى بكر بن حزم وأبى بكر بن عبد الرحمن وعبد الله بن عبد الرحمن في رجل قال : إن تزوجت فلانة فبى طالق ، هو كما قال .

٥٧٣ — قوله : لحديث الاستبراء ، كأنه يشير إلى حديث أبي سعيد في سبأيا أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض » ، أخرجه أبو داود والحاكم مرفوعاً . وعن رويغ بن ثابت رفعه : « لا يحل لامرأة يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها بحيضة » ، أخرجه أبو داود . وأخرج ابن أبي شيبة عن عليّ نحو حديث أبي سعيد ، وإسناده ضعيف .

٥٧٤ — حديث : « من حلف بطلاق أو عتاق وقال : إن شاء الله متصلاً به ، فلاحنث عليه » ، لم أجده . وروى أصحاب السنن عن ابن عمر رفعه : « من حلف على يمين فقال : إن شاء الله ، فلاحنث عليه » ، قال الترمذى : حديث حسن . وقد روى موقوفاً . وروى الأربعة إلا أبا داود ، عن أبي هريرة مثله ، ورجاله ثقات ، إلا أن الترمذى حكى عن البخارى قال : إن عبد الرزاق اختصره . وقال البزار : إن معمرأ اختصره من الحديث الذى فى قصة سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام ، فى قوله : لأطوفن الليلة — الحديث .

وعند ابن عدى من حديث ابن عباس رفعه : « من قال لامرأته أنت طالق إن شاء الله ، أو لغلामه أنت حر ، وقال : علىّ المشى إلى بيت الله إن شاء الله ، فلا شى عليه » ، وفيه إسحاق بن أبى نجيع الكعبي وهو ضعيف . وعن معاذ بن جبل رفعه : « ما خلق الله أحب إليه

من العتاق ، ولا أبغض إليه من الطلاق ، فمن أعتق واستثنى ، فالعبد حر ولا استثناء له ، وإذا طلق واستثنى ، فله استنأؤه ولا طلاق عليه ، أخرجه الدارقطني وفيه ضعف وانقطاع .

باب الرجعة

٥٧٥ — حديث : « الولد للفراش ، متفق عليه من حديث أبي هريرة ، وزاد : « وللعاهر الحجر » ، ومن حديث عائشة ، وفي روايتها قصة سودة بنت زمعة . ولأبي داود ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده رفعه : « لدعوة في الإسلام ، ذهب أمر الجاهلية : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر » . ومن حديث علي أن رسول الله ﷺ : قضى أن الولد للفراش ، وفيه قصة . وللترمذي من حديث أبي أمامة كالاول ، وفيه قصة .

٥٧٦ — حديث : « العسيلة » ، متفق عليه من حديث عائشة ، في قصة رفاة القرظي وامرأته ، وسماها مالك في الموطأ : تيممة بنت وهب ، من رواية الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ، وهو مرسل . وللطبراني في الأوسط من حديث عائشة مثله في التسمية ، لكنه قلبه ، جعلها كانت تحت عبد الرحمن ثم صارت لرفاة .

قوله : ولا خلاف فيه لأحد سوى سعيد بن المسيب . رواه سعيد بن منصور ، من طريق ابن المسيب أنه قال : « الناس يقولون حتى يجامعها ، وأما أنا فأقول : إذا تزوجها نكاحاً صحيحاً فإنها تحل لأول » .

٥٧٧ — حديث : « لعن الله المحلل والمحلل له » ، الترمذي والنسائي عن ابن مسعود ورواته ثقات . ولأبي داود والترمذي وابن ماجه وأحمد ، عن علي نحوه . وفيه الحارث الأعور . وعن جابر ^(١) وفيه مجالد بن سعيد ، ولا بن ماجه عن عقبة بن عامر رفعه : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا : بلى ، قال : هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له » ، ورواته موثقون . وفي الباب عن ابن عباس ، أخرجه ابن ماجه . وعن أبي هريرة نحوه ، أخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى وإسحاق وابن أبي شيبة في مسانيدهم ، ورجاله موثقون . وعن عمر بن نافع عن أبيه : جاء رجل إلى ابن عمر : فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً

فتزوجها أخ له ليحلها لأخيه ، هل تحل للأول ؟ قال : لا ، إلا نكاح رغبة ، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، صححه الحاكم .

وروى محمد بن الحسن في الآثار ، عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن سعيد بن جبير قال : كنت عند عبد الله بن عتبة ، فجاء أعرابي فقال : رجل طلق امرأته تطليقة أو ثنتين ، ثم انقضت عدتها فتزوجت زوجاً غيره ، فدخل بها ، ثم مات عنها أو طلقها ، ثم انقضت عدتها ، وأراد الأول أن يتزوجها على كم هي عنده ؟ فالتفت إلى ابن عباس فقال : ما تقول ؟ قال : يهدم الزوج الثاني الواحدة والثنتين والثلاث ، وأسأل ابن عمر ، قال : فليقتل ابن عمر فقال : مثل ما قال . وروى الشافعي ، ومن طريقه البيهقي من طريق الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار : أنهم سمعوا أبا هريرة قال : سألت عمر عن رجل طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين ، ثم انقضت عدتها فتزوجها غيره ، ثم فارقها ، ثم تزوجها الأول ، فقال : هي عنده على ما بقى . ومن طريق الحكم بن عتيبة ، عن يزيد بن جابر ، عن أبيه : أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : هي على ما بقى .

باب الإيلاء

٥٧٨ — حديث : عن عثمان وعلى والعبادة الثلاثة في الإيلاء : يقع به تطليقة بمضى أربعة أشهر . أما عثمان : فأخرجه عبد الرزاق من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت كانا يقولان في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر ، فهي تطليقة واحدة ، وهي أحق بنفسها ، وتعتد عدة المطلقة . وروى الدارقطني عن أحمد أنه قال : لأعرف هذا الحديث . وقد روى عن عثمان خلافه ، ثم روى عنه أنه قال : يوقف . وأما عليّ والعبادة ، فقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر ، عن قتادة : أن علياً وابن مسعود وابن عباس ، قالوا : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة ، وهي أحق بنفسها . وروى ابن أبي شيبة من طريق سعيد بن جبير ، عن ابن عباس وابن عمر قالوا : إذا آلى فلم ينفى حتى إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وقد خواف علي ابن عمر ، أخرجه البخاري قال : يوقف .

٥٧٩ — حديث ابن عباس : « لا إيلاء فيما دون أربعة أشهر » . ابن أبي شيبة من طريق عطاء عن ابن عباس : « إذا آلى من امرأته شهراً أو شهرين أو ثلاثة — ما لم يبلغ الحد — فليس بإيلاء ، وإسناده صحيح .

باب الخلع

٥٨٠ - حديث : « الخلع تطليقة بائنة ، الدارقطني وابن عدي ، من حديث ابن عباس قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الخلع تطليقة بائنة ، وفيه عباد بن كثير الثقفي ، وهو واه . وقد صح عن ابن عباس : « الخلع فرقة ، وليس بطلاق » ، أخرجه الدارقطني . وأخرج عبد الرزاق عنه : إذا طلق امرأته تطليقتين ، ثم اختلعت منه ، حل له أن ينكحها . وعند أبي داود والترمذي من وجه آخر عن ابن عباس : أن النبي ﷺ أمر امرأة ثابت بن قيس أن تعتد بحيضة . وهذا يدل على أن الخلع ليس بطلاق .

وفي الباب : عن سعيد بن المسيب مثل الأول ، أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح . وفي الموطأ أن عثمان قال : هي تطليقة ، إلا أن تكون سميت شيئاً ، وفيه جهمان الأسلمي وهو مجهول ، وفيه أن ابن عمر قال : عدة المختلعة ، عدة المطلقة .

٥٨١ - قوله : وكان النشوز من امرأة ثابت بن قيس ، ولذلك قال لها : « أما الزيادة فلا » ، أبو داود في المراسيل وعبد الرزاق وابن أبي شيبة ، عن عطاء : جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم تشتكي زوجها ، فقال أتردين عليه حديثه التي أصدقك ؟ قالت : نعم وزيادة ، قال : أما الزيادة فلا . ووصله الدارقطني بذكر ابن عباس فيه ، وقال : المرسل أصح . وأخرجه ابن ماجه والطبراني من وجه آخر صحيح ، عن ابن عباس : أن جميلة بنت سلول ، فذكر القصة ، وفيها فأمره أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد . وأصله في البخاري بدون الزيادة . وأخرجه الدارقطني من طريق أبي الزبير : أن زينب بنت عبد الله ابن أبي كانت عند ثابت بن قيس ، فذكر نحوه ، كذا سماها زينب .

باب الظهار

٥٨٢ - حديث : قال للذي واقع في ظهارة قبل الكفارة : « استغفر الله ولا تعد حتى تكفر » ، لم أجد في شيء من طرقه ذكر الاستغفار . وقد أخرجه أصحاب السنن والبخاري من طريق ابن أبيان ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : أن رجلاً ظاهر من امرأته فوق عليها قبل أن يكفر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فاعتزلها حتى تكفر ، صححه الترمذي ، ورجح النسائي إرساله . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس وفيه إسماعيل بن مسلم

وهو ضعيف . وفي الباب : عن سلمة بن صخر عن النبي صلى الله عليه وسلم في المظاهر يواقع قبل أن يكفر قال : كفارة واحدة أخرجه الترمذى وابن ماجة .

حديث : « المسكاتب عبد مابق عليه درهم ، أبو داود من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، وسيأتى طرقه في كتاب المسكاتب .

٥٨٣ — حديث : « لكل مسكين نصف صاع » ، قاله في قصة أوس بن الصامت ، وسهل بن صخر . أما قصة أوس بن الصامت : فأخرجها أبو داود من طريق خويلة بنت ثعلبة قالت : ظاهر منى زوجى أوس بن الصامت ، فذكر الحديث ، وفيه : والفرق : ستون صاعاً . وفي رواية له : والفرق : مئتين صاعاً . وفي أخرى : الفرق زنبيل يأخذ خمسة عشر صاعاً ، وهذه الأخيرة توافق الترجمة ، لكن عند الطبرانى ما يرجح الترجمة ولفظه قال : « فاطعم ستين مسكيناً ثلاثين صاعاً » . وأما قصة سهل بن صخر : فلا توجد ، وإنما هو سلمة بن صخر ، ولم أقف في شيء من طرقه على مضمون الترجمة .

باب اللعان

٥٨٤ — حديث : « أربعة لالعان بينهم وبين أزواجهم : اليهودية ، والنصرانية تحت المسلم ، والمملوكة تحت الحر ، والحرة تحت المملوك » . ابن ماجة والدارقطنى من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده مرفوعاً وموقوفاً ، ودون عمرو من لا يعتمد عليه . ورجح الدارقطنى الموقوف .

قوله : قال زفر : « تقع الفرقة بتلاعنهما ، بالحديث ، كأنه يشير إلى حديث : المتلاعنان لا يجتمعان أبداً ، وسيأتى .

٥٨٥ — حديث : كذبت عليها إن أمسكتها ، متفق عليه من حديث سهل بن سعد ، في قصة المتلاعنتين المطولة ، وفيه فقال عويمر : كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها .

٥٨٦ — قوله : قال صلى الله عليه وسلم : « المتلاعنان لا يجتمعان أبداً » ، الدارقطنى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ : « المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً » ، وإسناده لا بأس به . وعن عليّ وعبد الله بن مسعود قالوا : مضت السنة أن لا يجتمع المتلاعنان أبداً . وأخرجه عبد الرزاق عنهما موقوفاً . وعن عمر أيضاً . وفي حديث سهل بن سعد عند أبي

داود ، فطلقها عويمر ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم . وفي رواية قال له سهل : حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت سنة في المتلاعنين أن يفرق بينهما ، ثم لا يجتمعان أبداً .

٥٨٧ — قوله : إنه صلى الله عليه وسلم نفى ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال وألحقه بها . أبو داود وأحمد من حديث ابن عباس قال : جاء هلال بن أمية ، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم عشاء ، فوجد عند أهله رجلاً — الحديث ، ففرق بينهما ، وقضى أن لا يدعى ولدها لأب ، ولا ترمى ولا يرمى ولدها ، وقضى أن لا يبيت لها عليه ولا قوت ، من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ، ولا منوفى عنها . وفي الصحيحين عن ابن عمر : لا عن رجل امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولدها ففرق بينهما ، وألحق الولد بالمرأة .

٥٨٨ — قوله : أنه ﷺ نفى الولد عن هلال وقد قذفها حاملاً ، هو في حديث ابن عباس المذکور ، قيل عند إسحاق بن راهويه زاد فيه : وكانت حاملاً . ولعبد الرزاق من وجه آخر ، عن ابن عباس : لا عن رسول الله ﷺ بين العجلاقي وامرأته وكانت حبلى .

باب العنين

٥٨٩ — قوله : روى عن عمر وعلى وابن مسعود : يؤجل العنين سنة . أما عمر : فعند عبد الرزاق والدارقطني من رواية سعيد بن المسيب قال : قضى عمر في العنين أن يؤجل سنة . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن سعيد . وأخرجه محمد بن الحسن في الآثار : عن أبي حنيفة ، عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن ، عن عمر قال : أئتمت امرأة فذكر القصة ، فلما مضى الحول خيرها ، فاخترت نفسها ، ففرق بينهما . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أحسن منه ، عن الحسن ، عن عمر : يؤجل العنين سنة ، فإن وصل إليها ، وإلا فرق بينهما . ومن طريق الشعبي : أن عمر كتب إلى شريح ، أن يؤجل العنين سنة من يوم يرفع إليه ، فإن استطاعها ، وإلا فخيرها . وأما علي : فأخرجه عبد الرزاق ، من طريق يحيى الجزار عنه . وأخرجه ابن أبي شيبة ، من طريق الضحاك عنه ، والإسنادان ضعيفان . وأما ابن مسعود : فأخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة والدارقطني من طريق حصين بن قبيصة عنه قال : يؤجل العنين سنة ، فإن جامع ، وإلا فرق بينهما .

وفي الباب عن المغيرة بن شعبة : أنه أجل العنين سنة ، أخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني ،

وزاد في رواية : من يوم رافعته . ومن طريق الشعبي والنخعي وابن المسيب وعطاء والحسن قالوا : يؤجل العنين سنة

باب العدة

حديث : « عدة الأمة حيضتان » . تقدم في الطلاق .

٥٩٠ — حديث عمر : لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً ، عبد الرزاق من طريق عمرو بن أوس الثقفي : أخبرني رجل من ثقف ، سمعت عمر يقول : لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضة ونصفاً ، فعلت ، فقال له رجل : لو جعلتها شهراً ونصفاً ؟ فسكت . وأخرجه الشافعي وابن أبي شيبة من هذا الوجه .

٥٩١ — حديث ابن مسعود : من شاء باهلته : أن سورة النساء القصوى نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة . أبو داود والنسائي وابن ماجة بلفظ : من شاء لاعتته : لأنزلت سورة النساء القصوى بعد الأربعة أشهر وعشراً . وللإزار : من شاء حالفته . وهو في البخاري بلفظ : أتجعلون عليها التغليظ ، ولا تجعلون بها الرخصة ؟ لنزلت سورة النساء القصوى بعد الطولي : « وأولات الأحمال أجلهن » . ويقوى قول ابن مسعود ما جاء عن أبي ابن كعب إن ثبت عنه . فعند عبد الله بن أحمد والطبراني وابن أبي حاتم من رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، عن أبي بن كعب قال : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : « وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن » ، للطلقت ثلاثاً ، أو المتوفى عنها ؟ قال : هي للطلقت ثلاثاً ، وللمتوفى عنها .

٥٩٢ — حديث عمر : لو وضعت وزوجها على سريريه لانقضت عدتها ، وحل لها أن تتزوج ، مالك في الموطأ والشافعي عنه . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن نافع : وهو عند عبد الرزاق من رواية سالم ، سمعت رجلاً من الأنصار يحدث ابن عمر قال : سمعت أباك نحوه . وفي الباب : قصة سبيعة الأسلمية متفق عليها عن أم سلمة . ومن طريق سبيعة نفسها . وعن الزبير بن العوام : أنه كان تحته أم كلثوم ، فطلقها واحدة ، فوضعت ، فقال : خدعتي ، الحديث ، أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة .

٥٩٣ — قوله : روى عن عمر أنه قال : عدة أم الولد ثلاث حيض ، ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن أي كثير : أن عمرو بن العاص أمر أم ولد أعتقت أن تعتد ثلاث حيض .

وكتب إلى عمر فكتب بحسن رأيه . وأخرج عن علي وابن مسعود نحوه ، فيمن مات عنها سيدها . وعن القاسم أنه أنكر على عبد الملك بن مروان اعتداد أم الولد أربعة أشهر وعشراً ، وقال : أتراها زوجة ؟ وروى ابن حبان وأبو داود وابن ماجه والحاكم من حديث قبيصة ، عن عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم ، عدة أم الولد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشراً . وأعله الدارقطني ، قبيصة لم يسمع من عمرو ، وقال أحمد : مثله ، وزاد : هذا حديث منكر ، والصواب وقفه .

٥٩٤ — قوله : روى عن علي وابن مسعود وابن عباس : أن ابتداء العدة في الطلاق عقيب الطلاق ، وفي الوفاة عقيب الوفاة . أما حديث عليّ : فأخرجه البيهقي بلفظ : العدة من يوم يموت أو يطلق . وأما ابن مسعود : فأخرجه ابن أبي شيبة وابن المنذر ، ومن طريق ابن عمر نحوه . وأخرج عن جماعة من التابعين مثله بأسانيد جيدة .

فصل

٥٩٥ — حديث : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام ، إلا على زوجها أربعة أشهر وعشراً » ، متفق عليه من حديث أم عطية ، وأم حبيبة ، وزينب بنت جحش ، وعن حفصة وعائشة عند مسلم . وأخرج أبو داود في مراسيله عن عمرو بن شعيب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص للمرأة أن تحد على زوجها حتى تنقضي عدتها ، وعلى من سواه ثلاثة أيام . وفي التعبير بالرخصة في ذلك نظر . فالأحاديث الصحيحة صريحة في تحريم ذلك .

وأصرح منه حديث أم سلمة في الصحيحين أيضاً في قوله صلى الله عليه وسلم : للمرأة التي اشتكت عيها فتسكت حل ؟ قال : لا ، حتى تنقضي أربعة أشهر وعشراً .

٥٩٦ — : النهي أن تحتضب المعتدة بالحناء ، وقال : « الحناء طيب » ، هما حديثان . لحديث الحناء طيب : تقدم في الحج ، والحديث الآخر : أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة قالت : قال لي رسول الله ﷺ وأنا في عدتي من وفاة أبي سلمة : لا تمتشطى بالطين ولا بالحناء فإنه خضاب — الحديث . وروى النسائي بلفظ : نهى المعتدة عن الكحل والدهن والخضاب بالحناء ، وقال : الحناء طيب ، كذا عزاه السروجي في الغاية ، ولم أجده فلي تأمل .

٥٩٧ — حديث : « السر السكاح » ، لم أجده . واختلف السلف في المراد بقوله :

« ولكن لا تواعدوهن سرّاً ، . فعن الشعبي لا تأخذ عليها عهداً ، أخرجه ابن أبي شيبة .
ولعبد الرزاق عن ابن عباس قال : يقول إنك من حاجتي . وعن مجاهد كالشعبي وزاد : أن
تحبس نفسها ، ولا تتكبح غيره ، قلت : وقال البخاري ، قال الحسن : سرّاً : الزنا ، ووصله .

٥٩٨ — قوله : لم يأذن النبي صلى الله عليه وسلم للعتدة في الاكتحال والدهن ، أما
الاكتحال : فهو في حديث أم سلمة . وأما الدهن : فلم أجده .

٥٩٩ — قوله : حديث ابن عباس . موقوفاً : التعريض أن يقول : إني أريد أن
أتزوج . وحديث سعيد بن جبير موقوف : إني فيك لراغب ، وإني أريد أن نجتمع . أما
ابن عباس : فأخرجه البخاري مثله ، وزاد : ولوددت أنه تيسر لي امرأة سالحة . وأما سعيد
ابن جبير : فأخرجه البيهقي .

٦٠٠ — حديث : « اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » ، قاله لثي قتل زوجها .
أصحاب السنن ، وأحمد وإسحاق والشافعي والطحاوي وأبو يعلى ، عن فريضة بنت مالك أخت
أبي سعيد : أن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا ، فقتلوه ، فاستأذنت أن ترجع إلى أهلها
قال : امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله ، صححه الترمذي وابن حبان والحاكم . ونقل
عن الذملي تصحيحه . وجاء عن عليّ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المتوفى عنها زوجها أن
تعتد حيث شاءت ، أخرجه الدارقطني وضعفه .

باب ثبوت النسب

٦٠١ — حديث : « شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه » ، لم أجده
لكن عند ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، عن الزهري : مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما
لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعبودهن . وسيأتي شيء من ذلك في الشهادات .

قوله : قالت عائشة : الولد لا يبق في البطن أكثر من سنتين ولو بظل مغزل . الدارقطني
من طريق جميلة بنت سعد عنها : ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين ، قدر ما يتحول ظل عمود
المغزل . وأخرج من طريق الوليد بن مسلم قال : سألت مالكا عن هذا الحديث ، فقال :
من يقول هذا ؟ هذه جارتنا امرأة محمد بن مجلان تحمل كل بطن أربع سنين . قال البيهقي :
ويؤيده قول عمر : تربع امرأة المفقود : أربعة أعوام .

باب حضانة الولد ومن أحق به

٦٠٢ — حديث : أن امرأة قالت : يا رسول الله ، إن ابني هذا كان بطني له وعاء ، وحجرى له حواء ، وثديي له سقاء ، وزعم أبوه أنه ينزعه مني ، فقال صلى الله عليه وسلم : « أنت أحق به ما لم تتزوجي » ، أبو داود وعبد الرزاق والدارقطني وإسحاق من حديث عبد الله ابن عمرو به ، وصححه الحاكم .

قوله : وإليه أشار أبو بكر الصديق بقوله : ريقها خير له من شهد وعسل عندك يا عمر ، قاله حين وقعت الفرقة بينه وبين امرأته ، والصحابة متوافرون ، لم أجده بهذا اللفظ . وأصله عند ابن أبي شيبة من طريق سعيد بن المسيب : أن عمر طلق أم عاصم ، ثم أتى عليها وعاصم في حجرها ، فأراد أن يأخذها منها ، فتجاذباه بينهما حتى بكى ، فانطلقا إلى أبي بكر فقال له : يا عمر مسحها وحجرها وريقها خير له منك ، حتى يشب اللبن فيختار لنفسه . وعند عبد الرزاق من رواية عطاء الخراساني ، عن ابن عباس نحوه . ومن طريق عكرمة نحوه ، لكن قال : هي أعطف وألطف وأرحم وأخنى وأرأف ، وهي أحق بولدها ما لم تتزوج .

وفي الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : كانت عند عمر امرأة من الانصار فولدت له عاصماً ، ثم فارقتها عمر ، فركب يوماً إلى قباء فوجد ابنه يلعب بفتاء المسجد ، فذكر القصة ، وفي آخرها فقال أبو بكر : خل بينه وبينها ، فما راجعه عمر الكلام . وأخرجه عبد الرزاق ، عن ابن عيينة ، عن يحيى نحوه . والبيهقي وعنده من وجه آخر ثم قال أبو بكر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا توله والدته عن ولدها » . وروى ابن أبي شيبة ، عن ابن إدريس ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم : أن عمر طلق جميلة بنت عاصم ، فتزوجت ، فجاء عمر ، فأخذ ابنه ، فأدركته الشמוש بنت عاصم وهي أم جميلة . فترافعا إلى أبي بكر ، فقال لعمر : خل بينهما وبين ابنها ، فأخذته .

٦٠٣ — حديث : « الخالة والدة » ، أحمد وإسحاق من طريق هاني بن هاني وهيرة ابن يريم عن عليّ : لما خرجنا من مكة ألتنا بنت حمزة ، الحديث . وفيه : والجارية عند خالتها فإن الخالة والدة . وأخرج ابن سعد من رواية جعفر بن محمد ، عن أبيه مرسل . وأبو داود من وجه آخر عن عليّ بلفظ : الخالة أم . وللبخاري من حديث البراء بلفظ : « الخالة بمنزلة الأم » ، وفي الباب : عن ابن مسعود بلفظ الباب مختصر عند الطبراني . وعن أبي هريرة عند

العقيلي . وروى ابن المبارك في البر والصلة ، عن يونس ، عن الزهري : بلغنا ان رسول الله ﷺ قال : « العلم أب إذا لم يكن دونه أب ، والحالة والدة إذا لم يكن دونه أم » .

٦٠٤ — قوله : روى أنه صلى الله عليه وسلم خير : أبو داود والنسائي والحاكم من حديث أبي ميمونة ، عن أبي هريرة : سمعت امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ وأنا قاعد عنده ، فقلت : يا رسول الله ، إن زوجي يريد أن يذهب بابني ، وقد سقاني من بئر أبي عتبة ، وقد نفعتي ، فقال : أستهما عليه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هذا أبوك ، وهذه أملك ، فخذ بيد أيها شئت ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به . وأخرجه الترمذي وابن حبان مختصراً : أن النبي صلى الله عليه وسلم خير غلاماً بين أبيه وأمه . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن أبي ميمونة ، وصححه ابن القطان . وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج ، سمع عبد الله بن عبيد ابن عمير يقول : اختصم أب وأم إلى عمر في ابن لهما ، فخير .

قوله : وقد صح أن الصحابة لم يخيروا . تقدم عن أبي بكر الصديق أنه دفع الولد لأمه .

٦٠٥ — قوله : قال ﷺ : « اللهم اهده » . فوق لاختيار الأنظر بدعائه ﷺ ، أبو داود والنسائي والحاكم والدارقطني من طريق عبد الحميد بن جعفر ، عن أبيه ، عن جده رافع بن سنان : أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم ، فجاء ابن لهما صغير لم يبلغ ، فخير ، فقال : اللهم اهده ، فذهب إلى أبيه . وفي رواية للدارقطني : شبهه بالفطيم ، وله : أن الجارية اسمها عميرة ، وصححه ابن القطان . وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وأحمد وإسحاق والبخاري ، من طريق عبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده : أن أبوين اختصما في ولد ، فخير النبي صلى الله عليه وسلم ، فتوجه إلى السكافر ، فقال : اللهم اهده ، فتوجه إلى المسلم ، فقضى له به . وفي لفظ لأحمد : في ولد صغير .

فصل

٦٠٦ — حديث : « من تأهل ببلدة فهو منهم ، ابن أبي شيبة وأبو يعلى من حديث عثمان ^(١) مرفوعاً : « إذا تزوج الرجل ببلد فهو من أهلها ، ولأحمد ^(٢) بلفظ : « من تأهل في بلد فليصل صلاة مقيم » .

باب النفقة

٦٠٧ — حديث في حجة الوداع : « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » ، هو في حديث جابر الطويل .

٦٠٨ — قوله : قال ﷺ لامرأة أبي سفيان : « خذى من مال زوجك ما يكفيك وولديك بالمعروف » ، متفق عليه بنحوه .

٦٠٩ — قوله : روى عن فاطمة بنت قيس قالت : طلقني زوجي ثلاثاً ، فلم يفرض لي رسول الله صلى الله عليه وسلم سكنى ولا نفقة . مسلم والأربعة مطولاً ومختصراً ؛ وللنسائي في رواية : إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة .

٦١٠ — قوله : وحديث فاطمة رده عمر : فإنه قال : لا ندع كتاب ربنا ، ولا سنة نبينا بقول امرأة لا ندري صدقت أم كذبت ، حفظت أم نسيت ، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « للمطلقة الثلاث : النفقة والسكنى ما دامت في العدة » . مسلم والترمذي من طريق أبي إسحاق قال : حدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس : فأخذ الأسود كفاً من حصي فخصبه به ، فقال : ويحك تحدث بهذا ، قال عمر : لا نترك كتاب ربنا ولا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لا ندري حفظت أم نسيت ، زاد الترمذي : وكان عمر يجعل لها السكنى ، والنفقة . ولابن أبي شيبة ، عن الأسود ، عن عمر : لا نجهز قول امرأة في دين الله ، للمطلقة ثلاثاً السكنى والنفقة .

قوله : ورده أيضاً زيد بن ثابت ، وأسامة بن زيد ، وجابر ، وعائشة . أما حديث زيد بن ثابت ، وأسامة بن زيد فلم أجدهما . وأما حديث جابر : فأخرج الدارقطني عن جابر قال : المطلقة ثلاثاً ، لها السكنى والنفقة . وأما حديث عائشة فأخرجه مسلم ، أنها قالت : ما لفاطمة خير أن تذكر هذا ، وللبخاري : ما لفاطمة ألا تتقي الله . وللطبراني من طريق إبراهيم ، أن ابن مسعود وعمر قالوا : المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة .

قوله : ولا تجب على النصراني نفقة أخيه المسلم ، ولا على المسلم نفقة أخيه النصراني ، لأن النفقة متعلقة بالإرث بالنص ، بخلاف العتق عند الملك ، لأنه متعلق بالقرابة ، والمحرمية بالحديث . وكأنه أراد بالنص قوله تعالى . « وعلى الوارث مثل ذلك » . وبالحديث قوله : من ملك ذا رحم محرّم منه عتق ، وسيأتي في العتق .

قوله : ولا يشارك الولد في نفقة أبيه أحد لأن لهما تأويلاً في مال الولد بالنص ، كأنه يشير إلى حديث : « أنت ومالك لأبيك » ، وسيأتي في الحدرود . وعن عائشة مرفوعاً : إن أطيّب ما أكل الرجل من كسبه ، وإن ولده من كسبه ، وهو في السنن . وأخرج أبو داود وأحمد من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده نحوه .

٦١١ - قوله : قال ﷺ في المالك : « إنهم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ، أطعموهم بما تأكلون ، وألبسوهم بما تلبسون ، ولا تعذبوا عباد الله ، متفق عليه من حديث أبي ذر : كان بيني وبين رجل من إخواني كلام ، وكانت أمه أعجمية ، فغيرته بأمه فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال لي : « يا أبا ذر ، إنك امرؤ فيك جاهلية ، هم إخوانكم » ، فذكر مثله ، إلا قوله : « ولا تعذبوا عباد الله » . وأخرجه أبو داود بلفظ : « ومن لم يلائمكم منهم فبيعهوه ، ولا تعذبوا خلق الله » .

٦١٢ - حديث : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تعذيب الحيوان ، لم أجده هكذا .

٦١٣ - حديث : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال ، متفق عليه من حديث المغيرة بن شعبه في أثناء حديث . وفي الباب : عن أبي هريرة ، عند مسلم .

كتاب العتق

٦١٤ — حديث : « أيام سلم أعتق مسلماً ، أعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار ، متفق عليه من حديث أبي هريرة . وأخرجه الأربعة ، وأبو داود من حديث كعب بن مرة ، والترمذى من حديث أبي أمامة .

٦١٥ — حديث : « لاعتق فيما لا يملك ابن آدم ، أبو داود ، والترمذى من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . وزاد : « ولا طلاق ولا نذر » . وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطنى . وعن جابر عند أبي يعلى وابن مردويه .

٦١٦ — حديث : « من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه » . النسائى من حديث ابن عمر رفعه : « من ملك ذا رحم محرم عتق » . قال النسائى : منكر تفرد به ضمرة عن الثورى . وقال الترمذى : لم يتابع ضمرة وهو خطأ . وأخرجه الحاكم باللفظ الآتى . وقال البيهقى : وهم فيه ، وإنما أراد حديث : نهى عن بيع الولاء ، وعن هبته .

٦١٧ — حديث : « من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر » أصحاب السنن عن سمرة ، قال أبو داود : لم يروه إلا حماد وقد شك فيه مرة ، فقال : عن سمرة فيما يحسب ، وأرسله شعبة ، فقال عن قتادة عن الحسن . وقال الترمذى فى العلل الكبرى : يروى عن الحسن ، عن عمر قوله . وقال ابن المدينى : منكر . وأخرجه الطحاوى عن الأسود ، عن عمر موقوفاً . وأخرجه أبو داود والنسائى ، عن قتادة ، عن عمر منقطعاً .

وفى الباب : عن ابن عباس : جاء رجل بأخيه ، فقال لى أريد أن أعتق أخى هذا ، فقال : إن الله أعتقه حين ملكته ، أخرجه الدارقطنى ، وفيه العزرى والكلى .

٦١٨ — حديث : قال صلى الله عليه وسلم فى عبيد الطائف حين خرجوا إليه مسلمين : « هم عتقاء الله » ، أبو داود والترمذى ، والحاكم من حديث على قال : خرج عبدان يوم الحديبية إلى النبى صلى الله عليه وسلم قبل الصلح ، فقال مواليم : يا أحمد والله ما خرجوا إليك رغبة فى دينك ، وإنما خرجوا هرباً من الرق ، فقال ناس : صدقوا ردهم إليهم ، فغضب وقال : « ما أراكم تذهبون يامعشر قريش حتى يبعث الله عليكم من يضرب رقابكم على هذا الدين » ، وأبى أن يردهم ، وقال : « هم عتقاء الله » . وأخرج أحمد وإسحاق وابن أبى شيبه والطبرانى عن ابن عباس : أن عبيد خرجا من الطائف فأسلما ، فأعتقهما النبى صلى الله عليه وسلم ، أحدهما : أبو بكر .

وروى عبد الرزاق ، عن معمر ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، عن أبي بكرة : خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر أهل الطائف بثلاثة وعشرين عبداً ، فأعتقهم فهم الذين يقال لهم : العتقاء . وأخرج أبو داود في المراسيل عن عبد ربه بن الحكم : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حاصر الطائف ، خرج إليه أرقاء من أرقائهم ، فأسلموا ، فأعتقهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أسلم مواليتهم بعد ذلك ، رد النبي ﷺ الولاء إليهم . أخرج البيهقي من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن مكرم الثقفي مرسل نحوه . وسمى الواقدي منهم أبو بكرة . ووردان عبد عبد الله بن ربيعة ، والمنبعت عبد عثمان بن عامر ، والأزرق عبد كلدة الثقفي ، ويحنس عبد يسار بن مالك ، وإبراهيم بن جابر عبد خرشة الثقفي ، يسار عبد عثمان بن عبد الله ، ونافع عبد غيلان بن سلمة ، ومرزوق عبد عثمان .

باب العبد يعتق بعضه

٦١٩ — حديث : قال ﷺ : « في الرجل يمتق نصيبه : إن كان غنياً ضمن ، وإن كان فقيراً سعى العبد في حصة الآخر » ، أخرجه الستة من طريق قتادة ، عن يثير بن نهيك ، عن أبي هريرة رفعه : « من أعتق شقصاً له في عبد ، تخلاصه في ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه » . وفي لفظ : « وليستسعى في نصيبه الذي لم يعتق غير مشقوق عليه » . قال أبو داود : رواه روح عن سعيد ، لم يذكر السعاية ، ورواه غيره عنه فذكرها . ورواه جرير بن حازم وموسى بن خلف ، عن قتادة فذكرها . وقال الترمذي : لم يذكرها شعبة . وقال النسائي : اتفق عليه شعبة وهشام على خلاف سعيد لم يذكرها . قال : وبلغني أن هماماً فصل السعاية فجعلها من قول قتادة ، وقد رجح عبد الرحمن ابن مهدي حديث همام عن قتادة على غيره ، وقال : كتبها لإملاء .

وقال الدارقطني : سمعت أبا بكر النيسابوري يقول : ما أحسن ما رواه همام وفصله . وقال الخطابي : اضطرب فيه سعيد ، وقد فصله همام وبينه ، انتهى . وقد ذكر به الاستسعاء أيضاً أبان العطار وحجاج بن حجاج وموسى بن خلف وحجاج بن أرطاة ويحيى بن صبيح . وفي الباب : عن جابر ، وفيه ذكر الاستسعاء ، ذكره الطبراني في مسند الشاميين . وعن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أخرجه ابن عدى . ولعبد الرزاق عن زيادة الأعرج ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق عبده عند الموت وترك ديناً وليس له مال ، فقال : يستسعى العبد في قيمته . وعن علي نحوه موقوف .

باب التدبير

٦٢٠ — حديث : « المدبر لا يبيع ولا يوهب ولا يورث ، وهو حر من الثلث » .
الدارقطنى من حديث ابن عمر ، وفيه : عبيدة بن حسان وهو ضعيف . وقال الدارقطنى :
الصواب موقوف . وأخرجه من وجه آخر ، عن ابن عمر أضعف منه . وفى الصحيحين عن
جابر : أن رجلاً من الأنصار أعتق غلاماً له عن دبر لم يكن له مال غيره ، فبلغ ذلك النبى
ﷺ فقال : « من يشتريه منى ، فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، فدفعها إليه .

ولللنساءى : كان محتاجاً عليه دين ، فقال : اقض بها دينك . ووقع فى رواية الترمذى
والدارقطنى : أنه مات ولم يترك مالا غيره . قال أبو بكر النيسابورى : هذا خطأ ، والصحيح
أنه كان حياً يوم بيع المدبر . وأخرج الدارقطنى ، عن أبي جعفر قال : إنما باع خدمته ،
وإسناده ضعيف جداً . وفى الباب : عن عائشة : أن جارية لها دبرتها فسحرتها ، فقالت :
يبعوها لأشر العرب ملكة ، أخرجها مالك والحاكم .

قوله : وولد المدبرة مدبر ، نقل عن ذلك لإجماع الصحابة . قال عبد الرزاق أخبرنا
معمر ، عن سعيد بن عبد الرحمن الحجبي ، عن يزيد بن قسيط ، عن ابن عمر قال : ولد المدبر
بمنزله . وأخرج عن ابن المسيب والزهرى نحوه .

باب الاستيلاء

٦٢١ — حديث : « أعتقها ولدها » . ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس :
ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أعتقها ولدها » ، وإسناده
ضعيف . لكن له طريق عند قاسم بن أصبغ لإسناده جيد . وأخرجه ابن ماجه والحاكم
من وجه آخر بلفظ : « أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته » . وروى أبو داود
من حديث سلامة بنت معقل قالت : قدم بي عمى فباعني من الحباب بن عمرو ، فولدت له
عبد الرحمن ابن الحباب ، ثم هلك ، فقالت امرأته : الآن تباعين فى دينه ، فأثبت النبى
ﷺ عليه وسلم فقال : « أعتقوها » ، فأعتقوني .

٦٢٢ — قوله : روى سعيد بن المسيب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بعتق
أمهات الأولاد ، وأن لا يبعن فى دين ، ولا يجعلن من الثلث ، لم أجده . وروى الدارقطنى

من طريق مسلم بن يسار ، عن سعيد بن المسيب : أن عمر أعتق أمهات الأولاد ، وقال : أعتقهن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإسناده ضعيف . وروى الدارقطني عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع أمهات الأولاد ، وقال : « لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن ، يستمتع بها سيدها مادام حياً ، فإذا مات فهي حرة » . وأخرجه من وجه آخر ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله .

فصل فيما ورد في بيع أمهات الأولاد

أخرج النسائي من طريق زيد العمى ، عن أبي الصديق الناجي ، عن أبي سعيد في أمهات الأولاد : كنا نبيعن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال النسائي : زيد العمى ليس بالقوى . ولأبي داود والنسائي عن جابر : بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، فلما كان عمر نهانا فانهينا . وللنسائي من وجه آخر : كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينكر ذلك علينا . وقال عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن عبيدة السلماني ، سمعت علياً يقول : اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن ، ثم رأيت بعد أن يبعن ، لإسناده من أصح الأسانيد .

٦٢٣ — قوله : وقد سر النبي صلى الله عليه وسلم بقول القائف في أسامة ، يشير إلى ما أخرجه الستة من حديث عائشة : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسروراً ، فقال : يا عائشة ألم ترى أن مجزأ المدلجى رأى أسامة بن زيد . وفي رواية : دخل قائف ورسول الله صلى الله عليه وسلم شاهد ، وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان ، فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض ، فسر بذلك رسول الله ﷺ . وفي رواية لأبي داود : كان أسامة أسود وزيد أبيض .

٦٢٤ — قوله : وروى أن عمر كتب إلى شريح : في هذه الحادثة لبسا فلبس عليهما ، ولو بيننا لبين لهما ، هو ابنهما يرثهما ويرثانه ، وهو للباقي منهما ، وكان ذلك بحضور من الصحابة . وعن عليٍّ مثل ذلك . البيهقي^(١) من طريق المبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن عمر : في رجلين وطئاً جارية في طهر واحد ، فجاءت بغلام ، فارتفعا إلى عمر ، فدعا له ثلاثة

من القافة ، فأجمعوا على أنه أخذ الشبهة منهما جميعاً ، وكان عمر قافئاً ، فقال : قد كانت الكلبة ينزو عليها الاسود والأصفر والاحمر ، فيؤدى إلى كل كلب شبه ، ولم أكن أرى هذا في الناس حتى رأيت هذا ، فجعله عمر لها يرثها ويرثانه ، وهو للباقي منهما . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر ، عن قتادة عن عمر .

وروى عبد الرزاق من طريق عروة : أن رجلين اختصما في ولد ، فدعا عمر القافة ، فألحقه بأحد الرجلين وأما أثر علي^(٢) فأخرجه الطحاوي من طريق سماك ، عن مولى لبني مخزوم قال : وقع رجلان على جارية في طهر ، فعلفت الجارية ، فلم يدر من أيهما هو ، فلقيها علياً فقال : هو بينكما يرثكما وترثانه ، وهو للباقي منكما .

وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر : عن علي^(٣) . وروى البيهقي من طريق عبد خير عن زيد بن أرقم قال : أتى علي^(٤) بثلاثة — وهو بالين — وقعوا على امرأة في طهر واحد ، فأقرع بينهم ، فألحق الولد بالذي صارت عليه القرعة ، وجعل عليه ثلثي الدية ، قال : فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ، وأصله في السنن .

قوله : وسرور النبي صلى الله عليه وسلم — فيما روى — لأن الكفار كانوا يطعنون في أسامة ، فكان قول القائف مقطوعاً لظنهم ، فسر بذلك ، لم أجده صريحاً .

كتاب الأيمان والتذور

٦٢٥ — حديث : « من حلف بالله كاذباً أدخله الله النار » ، لم أجده هكذا ، لكن الطبراني من حديث الأشعث في قصة مخاصمته مع الحضرمي ، فقال : « إن هو حلف كاذباً ليدخله الله النار » . ولابن حبان من حديث أبي أمامة : « من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم ، حرم الله عليه الجنة وأدخله النار » . وهو للشيخين من حديث ابن مسعود بلفظ : « لقي الله تعالى وهو عليه غضبان » . ولأبي داود عن عمران بن حصين رفعه : « من حلف على يمين مصبورة كاذباً ، فليتبوأ بوجهه مقعده من النار » .

قوله : وإنما علقه بالرجاء للاختلاف في تفسيره — أي اللغو — لغو اليمين . فروى البخاري : عن عائشة في هذه الآية ، قالت : هو قول الرجل لا والله ، وبلى والله . وأخرجه أبو داود من وجه آخر عن عائشة مرفوعاً قالت : « هو كلام الرجل في بيته : كلا والله ، وبلى والله » . وأخرجه الطبراني مرفوعاً . وأخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال : هو الرجل يحلف يحلف على الشيء يرى أنه كذلك ، وليس كذلك . وعن سعيد بن جبير قال : هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذ الله تعالى بتركه . وعن الحسن والنخعي : هو الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى . وعن الحسن أيضاً هو الخطأ .

باب ما يكون يميناً

٦٢٦ — حديث : « من كان حالفاً فليحلف بالله أو لينذر ، أخرجه الجماعة إلا النسائي من حديث ابن عمر في قصة ، وفيه : « أو ليسكت » . وللشيخين من وجه آخر عنه : « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » .

٦٢٧ — حديث : « ثلاث جدهن جد ، وهزلهن جد : النكاح ، والطلاق ، واليمين » . لم أجده هكذا . ووقع عند الغزالي : العتاق ، عوض اليمين ، ولم أجده أيضاً ، وإنما الذي في الحديث : الرجعة بدل اليمين والعتق ، وأخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وحسنه الترمذي وصححه الحاكم من حديث أبي هريرة ، نعم أخرج الحارث في مسنده من حديث عبادة بن الصامت رفعه : « لا يجوز اللعب في ثلاث : الطلاق ، والنكاح ، والعتاق » ، فمن قالها فقد

وجبن . . ولا بن عدى فى الكامل عن أبى هريرة رفعه : « ثلاث ليس فيهن لعب : من تكلم بشيء منهن فقد وجب عليه : الطلاق ، والعتاق . والنكاح ، ، وفى إسناده غالب بن عبد الله ، وهو متروك . ولعبد الرزاق أيضاً ، عن أبى ذر رفعه : « من طلق وهو لاعب ، فطلاقه جائز ، ومن نكح ومن أعتق ، ولعبد الرزاق أيضاً ، عن عمر وعلىّ قالا : « ثلاث لا لعب فيهن : النكاح ، والطلاق ، والعتاق ، موقوف . وزاد فى رواية عنهما : والنذر .

٦٢٨ — حديث : « ليس على مقهور يمين ، الدارقطنى عن وائلة بن الأسقع ، وأبى أمامة بهذا ، وإسناده واه جداً .

٦٢٩ — حديث : « من نذر نذراً ولم يسم فعله كفارة يمين ، . أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس رفعه بهذا . وللترمذى عن عقبه بن عامر رفعه : « كفارة النذر انما لم يسم كفارة يمين ، ، وقال : حسن صحيح . وهو عند مسلم دون رفعه : ولم يسم . وللدارقطنى عن عائشة رفعته : « من جعل عليه نذراً فيما لم يسمه ، فكفارته كفارة يمين ، ، وإسناده واه جداً .

٦٣٠ — قوله : وقراءة ابن مسعود : فصيام ثلاثة أيام متتابعات ، وهى كالخبر المشهور ، أخرجه ابن أبى شيبة من طريق الشعي قال : قرأ عبد الله فصيام ثلاثة أيام متتابعات . والشعي عن عبد الله منقطع . ولعبد الرزاق من طريق عطاء : بلغنا فى قراءة ابن مسعود فذكره . وعن معمر عن أبى إسحاق والأعمش قالا : فى حرف ابن مسعود مثله . ومن طريق مجاهد قال : فى قراءة ابن مسعود مثله . وفى الباب : عن أبى بن كعب أخرجه الحاكم بإسناد جيد عن أبى العالية عنه .

٦٣١ — حديث : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير ، ثم ليكفر عن يمينه . . مسلم من حديث أبى هريرة بلفظ : « وليأت الذى هو خير . . وأخرجه قاسم بن ثابت فى الدلائل بلفظ : « ثم ليكفر عن يمينه ، ، وفيه قصة . وزوى الحاكم عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلف على يمين لا يحنث حتى نزلت كفارة اليمين ، فقال : « لأحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها ، إلا كفرت عن يميني ، ثم أتيت الذى هو خير . . وهذا فى البخارى عن عائشة قالت : كان أبو بكر فذكره ، وهو الصواب . وروى الطبرانى من حديث أم سلمة رفعته : « من حلف على يمين فرأى غيرها

خيراً منها ، فليكفر عن يمينه ، ثم ليفعل الذى هو خير . . وفى المتفق عليه عن عبد الرحمن ابن سمرة نحوه ، ولفظه : « فأت الذى هو خير ، وكفر عن يمينك » . وأخرجه أبو داود بلفظ : « فكفر عن يمينك ، ثم أت الذى هو خير » .

واختلف الرواة فى حديثى أبي هريرة ، وعبد الرحمن بن سمرة ، فمنهم من قدم الحنث على الكفارة ، ومنهم من قدم الكفارة على الحنث . ورواه مسلم بالوجهين من حديث عدى بن حاتم . وأخرج ابن أبي شيبة ، عن ابن عمر وسلطان وأبي الدرداء : أنهم كانوا يكفرون قبل الحنث . ووقع عند مسلم من حديث أبي موسى وعدى بن حاتم بغير ذكر الكفارة .

ولأبي داود ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده رفعه : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليدعها ، وليأت الذى هو خير ، فإن تركها كفرتها » . قال أبو داود : الأحاديث كلها فيها : وليكفر ، إلا ما لا يعاب به . قال البيهقي : وفى الباب عن أبي هريرة ، ولم يثبت .

٦٣٢ — حديث : « من نذر وسمى ، فعليه الوفاء بما سمي » ، لم أجده . ولكن فى البخارى من حديث ابن عباس : أن رجلاً قال يا رسول الله ، إن أختي نذرت — الحديث . وقال : فاقض الله . وعن عائشة رفعته : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » الحديث . ولمسلم عن عمران بن حصين رفعه : « لا وفاء لنذر فى معصية » . وفى المتفق عن ابن عمر فى قصة عمر : فأوف بنذر .

٦٣٣ — حديث : « من حلف على يمين وقال إن شاء الله فقد بر فى يمينه » ، لم أجده بهذا اللفظ . ولأصحاب السنن وابن حبان ، عن ابن عمر رفعه : « من حلف فاستثنى ، فإن شاء مضى ، وإن شاء ترك ، غير حنث » . لفظ النسائي ، وفى رواية أبي داود : « فقال إن شاء الله ، فقد استثنى » . وللترمذى : فلا حنث عليه . وللنسائي من وجه آخر بلفظ : « من حلف فقال إن شاء الله ، فقد استثنى » .

وفى الباب : عن أبي هريرة رفعه : « من حلف على يمين فقال إن شاء الله لم يحنث » ، أخرجه الترمذى والنسائي وابن ماجه . قال الترمذى : قال محمد : أخطأ فيه عبد الرزاق ، فاختصره من قصة سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام .

وفى الباب عند أبي داود وابن حبان من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ :

« والله لأغزون قريشاً ثلاثاً ، ثم سكت ساعة ، ثم قال إن شاء الله . » ورجح الأئمة إرساله .
وروى الدارقطني من حديث ابن عمر ، موقوف : « كل استثناء غير موصول فصاحبه حائث . »
وروى البيهقي في المعرفة من حديثه : « كل استثناء موصول ، فلا حث على صاحبه . »

(تنبيه) استدلل على عدم اشتراط الإيصال بما رواه مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن جابر قال : رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً فقال : « ضرب الله عنقه ، فسمعه الرجل فقال : في سبيل الله يا رسول الله ، فقال : في سبيل الله ، فقتل الرجل . » وقصة العباس في قوله إلا الإذخر ، هو من هذا الوادي .

٦٣٤ — حديث : « من باع عبداً وله مال ، الحديث ، متفق عليه .

حديث : « إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، تقدم في الصلاة .

٦٣٥ — حديث : « إن يجرى ولد والده ، إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه ، مسلم .
والأربعة من حديث أبي هريرة .

حديث : النهي عن البتراء ، تقدم في الصلاة .

٦٣٦ — حديث عليّ : في الرجل يحلف عليه المشي إلى بيت الله تعالى أو إلى الكعبة ، قال : عليه حجة أو عمرة ماشياً . وإن شاء ركب وأهراق دماً ، لم أجده هكذا . وأخرج البيهقي من طريق الشافعي بإسناده ، عن الحسن ، عن عليّ ، في الرجل يحلف : عليه المشي ، قال : « يمشي ، فإن عجز ركب وأهدى بدنة . » وأخرجه عبد الرزاق من طريق إبراهيم ، عن عليّ ، فيمن نذر أن يمشي إلى البيت قال : « يمشي ، فإذا أعْيى ركب ويهدى جزوراً ، وكلاهما منقطع . وعند عبد الرزاق نحوه ، عن ابن عمر وابن عباس . وفي حديث عمران ابن حصين عند الحاكم : ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة إلا أمرنا بالصدقة ، ونهانا عن المثلة ، قال : « إن المثلة أن ينذر الرجل أن يحج ماشياً ، فمن نذر أن يحج ماشياً ، فليهد هدياً ولا يركب . » وفي حديث ابن عباس في قصة عقبة بن عامر : « لا يركب ولا يهد بدنة ، أخرجه أبو يعلى .

كتاب الحدود

٦٣٧ — قوله : قال عليه الصلاة والسلام للذى قذف امرأته : « ائت بأربعة شهداء يشهدون على صدق مقالتك » ، لم أجده هكذا . وفي البخارى فى حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلal بن أمية : « البينة ، وإلا حد فى ظهرك » . ورواه أبو يعلى من حديث أنس ، فقال فيه : « أربعة شهود ، وإلا حد فى ظهرك » .

٦٣٨ — قوله : والستر مندوب إليه ، قلت فيه أحاديث . منها : حديث أبي هريرة : « ومن ستر مسلماً ستره الله » . وله فى رواية أخرى : « لا يستر عبد عبداً إلا ستره الله عز وجل يوم القيامة » . ولأبى داود والترمذى والنسائى من حديث ابن عمر : « ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » . ولأبى داود والنسائى عن عقبة بن عامر : « من رأى عورة فسترها ، كان كمن أحيى موءودة » ، ولهما فى حديث يزيد بن نعيم ، عن أبيه أن النبي ﷺ قال فى قصة ماعز : « يا هزال لو سترته بثوبك ، لكان خيراً لك » . ولابن ماجه عن ابن عباس : « من ستر عورة أخيه ستر الله عورته يوم القيامة ، ومن كشف عورة أخيه ، الحديث .

٦٣٩ — قوله : روى أنه ﷺ استفسر ماعزاً عن الكيفية والمزانة ، هو فى حديث يزيد بن نعيم عن أبيه ، عند أبى داود فى قصة ماعز . وفيها : فقال النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن قالها أربع مرات : فيمن ؟ قال : بفلانة ، قال : هل باشرتها ؟ قال : نعم ، قال : هل جامعها ؟ قال : نعم . وله وللنسائى من حديث أبى هريرة : فأقبل فى الخامسة فقال : أنسكتها ؟ قال : نعم ، قال : حتى غاب ذلك منك فى ذلك منها ؟ قال : نعم ، قال : كما يغيب المروء فى المسكحلة ، والرشاء فى البئر ؟ قال : نعم .

٦٤٠ — حديث : « ادروا الحدود بالشبهات » . الترمذى من حديث عائشة بلفظ : « ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فإن كان لها مخرج غلوا سبيله ، فإن الإمام إن يخطئ فى العفو ، خير من أن يخطئ فى العقوبة » ، وفيه يزيد بن زياد وهو ضعيف .

قال الترمذى : ووقفه أصح . وأخرجه الحاكم والدارقطنى والبيهقى ، وقال : الموقوف أقرب إلى الصواب .

وفى الباب : عن علي^(١) مختصراً : « ادروا الحدود » ، أخرجه الدارقطنى . وعن أبى

هريرة : « ادرءوا الحدود ما استطعتم ، أخرجه أبو يعلى . ولابن ماجة من هذا الوجه :
« ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً » .

٦٤١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً بالتهمة ، أخرجه الثلاثة
والحاكم ، من رواية بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده بلفظ : في تهمة ثم خلى عنه . وفي
الباب عن أبي هريرة أخرجه الحاكم والبخاري بلفظ : حبس رجلاً في تهمة يوماً وليلة استظهاراً
وفيه : إبراهيم بن خيثم ، وهو ضعيف . وعن أنس كحديث بهز بن حكيم وليس فيه : وخلى
عنه ، أخرجه ابن عدى ، وفيه إبراهيم بن زكريا وهو ضعيف . وعن نيشة مثله أخرجه
الطبراني في الأوسط . وعن النعمان بن بشير : أنه حبس ناساً في تهمة ، ثم خلاهم ، وقال :
إن شئتم أن أضربهم ، فإن خرج متاعكم وإلا أخذت من ظهوركم مثله ، قالوا ، هذا حكمك ؟
قال : هذا حكم الله ورسوله ، أخرجه أبو داود . وعن عراك بن مالك : أن النبي صلى الله
عليه وسلم حبس رجلاً من بني غفار بغيرين اتهم بهما بعض بني غطفان ، بعض بني غفار ، فلم
يك إلا يسيراً حتى أحضر الغفاري الآخر البعيرين ، فقال للمحبوس : استغفر لي ، قال غفر
الله لك يا رسول الله ، قال : ولك وقتلك في سبيله ، قال : فقتل بالنيامة .

٦٤٢ — قوله : إن في حديث ماعز أن النبي ﷺ أخر إقامة الحد إلى أن تم الإقرار
أربع مرات ، هو في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ : فلما شهد على نفسه أربع شهادات .
وعندهما من حديث جابر مثله . وفي حديث جابر بن سمرة عند مسلم : فشهد على نفسه أربع
شهادات . وله عن ابن عباس : فردّه حتى شهد أربع مرات . وعند أبي داود والنسائي ،
فاعترف مرتين فردّه ، ثم اعترف مرتين ، حتى اعترف أربعاً فقال : ارجعوه .

وعند مسلم من حديث بريدة : أنه رددّه أربع مرات في أربعة أيام . وعند أبي داود
والنسائي من رواية يزيد بن نعيم بن هزال ، عن أبيه في قصة ماعز : فأعرض عنه حتى أتاه
الرابعة فقال : إنك قد قلتها أربع مرات .

وعند أحمد عن أبي ذر ، ثم ثنى ثم ثلث ثم رجع . وعند إسحاق وابن أبي شيبة ، عن أبي
بكر الصديق : أتى ماعز — فذكر الحديث . وفيه فقلت له : إن اعترفت الرابعة رجلك ،
قال : فاعترف الرابعة فحبسه ، ثم سأل عنه — الحديث . وعند البخاري ، عن عبد الرحمن بن أبي

بكرة ، عن أبيه في قصة الغامدية أنها أقرت أربع مرات ، فقال : اذهبي حتى تلدى ولم يقع الأربع في رواية مسلم من حديث بريدة في قصة الغامدية بل فيه لها قالت : أتريد أن تردني كما رددت ماعزاً ؟ ولم يقع ترك اعتبار الأربع إلا في حديث العسيف فإن فيه : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها » .

٦٤٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم طرد ماعزاً في كل مرة حتى توارى عليه بحيطان المدينة ، لم أجده . لكن عند ابن حبان عن أبي هريرة : جاء ماعز فقال : إن الابد زنى ، فأمر به فطرد ، ثم أتاه الثانية ، فقال مثل ذلك ، فأمر به فطرد ، ثم أتاه الثالثة ، ثم أتاه الرابعة ، فقال : أدخلت وأخرجت ؟ قال : نعم — الحديث .

٦٤٤ — قوله : قال صلى الله عليه وسلم لماعز : لعلك مسستها أو قبلتها ؟ الحاكم من حديث ابن عباس في قصة ماعز قال : لعلك قبلتها ؟ قال : لا ، قال فسستها ؟ قال : لا ، قال : ففعلت بها كذا أو لم تكن ؟ قال : نعم . وهو في البخاري بلفظ : قبلت أو غمرت أو نظرت ؟ قال : لا ، قال أفنكتها ؟ قال : نعم . وعند أحمد : لعلك قبلت أو لمست أو نظرت .

٦٤٥ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم رجم ماعزاً وقد أحصن ، هو في الصحيحين ، عن أبي هريرة فقال له : هل أحصنت ؟ قال : نعم ، وكذا للبخاري عن جابر .

٦٤٦ — قوله : قال ﷺ في الحديث المعروف : أو زنى بعد إحصان ، هو في حديث عثمان بلفظ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : زنى بعد إحصان ، وارتداد بعد إسلام ، وقتل نفس بغير حق » ، أخرجه أحمد والأربعة إلا أبا داود ، وصححه الحاكم .

وأخرجه البزار من وجه آخر عن عثمان . وفي الباب عن عائشة عند أبي داود بلفظ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : رجل زنى بعد إحصان فإنه يرجم ، ورجل خرج محارباً ، ورجل قتل نفساً » .

وفي الباب : عن أبي قلابة ، والله ما قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً قط إلا في إحدى ثلاث خصال : رجل قتل بجريرة نفسه فقتل ، أو رجل زنى بعد إحصان ، أو رجل حارب الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم . وأصله في المتفق من حديث ابن مسعود : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » ، الحديث .

قوله : وعلى ذلك إجماع الصحابة ، متفق عليه من حديث عمر في قصة طويلة منها ، فالرجم

حق على من زنى من الرجال والنساء . وللبخارى عن عليّ حين رجم المرأة : رجمتها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قوله : ويبتدى الشهود برجمه ، ثم الإمام ، ثم الناس ، وإن كان ، مقرأ ابتداء الإمام ثم الناس ، كذا روى عن عليّ . أحمد من طريق الشعبي في قصة شراحة ، ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرى الشاهد ، ثم يتبع شهادته حجره ، ولكنها أقرت ، فأنا أول من يرميها ، فرماها بحجر ، ثم رمى الناس وأنا فيهم . ولابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى : أن علياً كان إذا شهد عنده الشهود على الزنا ، أمر الشهود أن يرجعوا ثم رجم هو ثم رجم الناس ، وإذا كان يقرر ، بدأ فرجم ثم رجم الناس . وله من وجه آخر عن عليّ : زنا السر أن يشهد الشهود ، فيكون الشهود ، أول من يرى ، ثم الإمام ، ثم الناس . وزنا العلانية أن يظهر الحبل ، أو الاعتراف ، فيكون الإمام أول من يرى .

٦٤٧ — حديث : رمى رسول الله صلى الله عليه وسلم الغامدية بحصاة مثل الحصاة ، وكانت قد اعترفت بالزنا . أبو داود والنسائي والبخاري عن طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه مطولاً ومختصراً .

٦٤٨ — قوله : روى أنه صلى الله عليه وسلم قال في ماعز : « اصنعوا به كما تصنعون بموئناكم » . ابن أبي شيبة من حديث بريدة وزاد : من الغسل والكفن والحنوط والصلاة عليه ، وفي إسناده أبو حنيفة ، والباقون من رجال الصحيح .

٦٤٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على الغامدية بعد ما رجمت ، مسلم والأربعة من حديث عمران بن حصين . واختلف على جابر في قصة ماعز ، فقيل : صلى عليه ، وقيل : لم يصل عليه ، والاختلاف على الزهري عن أبي سلمة عن جابر . وروى أبو قرّة من حديث أبي أمامة بن سهل : أنه صلى عليه . وروى أبو داود من حديث أبي برزة ، ومن حديث ابن عباس أنه لم يصل عليه ، وجمع بينهما ، إما يحمل الصلاة على الدعاء في الإثبات ، وعلى صلاة الجنائز في النفي ، وإما يحملها في الإثبات على الأمر ، وفي النفي على الفعل .

٦٥٠ — قوله : روى أن علياً لما أراد أن يقيم الحد كسر ثمرة السوط ، لم أجده عنه . وروى ابن أبي شيبة عن أنس قال : كان يأمر بالسوط فيقطع ثمرة ، ثم يدق بين حجرين حتى يلين ، قيل له في زمان من كان هذا ؟ قال في زمان عمر . وعن ابن مسعود في قصة السكران : ودعا بسوط ، ثم أمر بثمرته فدقت بين حجرين . وروى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إنى أصبت . (٧ — الدراية — ج ٢) .

حدّأ فدعى بسوط بين سوطين - الحديث . ولابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم نحوه . وأخرجه مالك عن زيد بن أسلم أيضاً مرسلًا .

٦٥١ — حديث : أن علياً كان يأمر بالتجريد في الحدود ، لم أجده ، بل المنقول عنه خلافة ، أخرجه عبد الرزاق أنه أتى برجل في حد فضربه وعليه كساء ، فسطا بني قاعدًا . ومن وجه آخر عن علي : أنه ضرب جارية فجرت وتحت ثيابها درع حديد . وعن المغيرة : أنه سئل عن المحدود أتنزع عنه ثيابه ؟ قال : لا ، إلا أن يكون فرواً . وعن ابن مسعود قال : لا يحل في هذه الأمة التجريد ، ولا المد ، ولا الغل .

٦٥٢ — حديث : قال ﷺ للذي أمره بضرب الحد : « اتق الوجه والمذاكير ، أجده . وقد جاء مرفوعاً عن علي : أنه أتى بسكران ، فقال : اضرب وأعط كل عضو حقه . اتق الوجه والمذاكير ، أخرجه ابن أبي شيبة ، وعبد الرزاق . وأخرجه سعيد بن منصور بن وجه آخر . وقد ورد النهي عن ضرب الوجه ، أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة . ولهما عن ابن عمر : نهى أن يضرب الصورة . ولأبي داود عن أبي بكر في قصة رجم المرأة : ارموا ، واتقوا الوجه .

٦٥٣ — حديث أبي بكر : اضرب الرأس ، فإن فيه شيطاناً . ابن أبي شيبة من طريق القاسم : أن أبا بكر أتى برجل انتفى من أبيه ، فقال : أبو بكر : اضرب الرأس فإن الشيطان في الرأس . وروى الدارمي نحوه في قصة صبيغ مع عمر قال فيه : فجعل عمر يضربه حتى دمی رأسه ، فقال : حسبك قد ذهب الذي كنت أجده في رأسي .

٦٥٤ — حديث : قال عليّ : يضرب الرجال في الحدود قياماً ، والنساء قعوداً . عبد الرزاق بإسناد ضعيف عنه : يضرب الرجل قائماً ، والمرأة قاعدة في الحد .

٦٥٥ — حديث : أنه حفر للغامدية إلى ثندوتها ، أبو داود من حديث أبي بكر ، أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم امرأة لحفر لها إلى الثندوة . وقصة الغامدية في مسلم من حديث بريدة وفيه : وحفر لها إلى صدرها ، والثندوة من الرجل ، والثندي من المرأة ، وقد أطلقت في الحديث على المرأة .

٦٥٦ — حديث : أن علياً حفر لشراحة . أحمد من طريق الشعبي عن عليّ ، وفيه : وحفر لها إلى السرة .

قوله : وإن ترك الحفر لا يضر ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بذلك ، كذا قال ، وقدم أنه صلى الله عليه وسلم حفر للغامدية وهو في مسلم .

قوله : روى أنه صلى الله عليه وسلم ما حفر لما عز . مسلم من حديث أبي سعيد في قصة ما عز ، فوالله ما أوثقناه ، ولا حفرنا له ، ولكنه قام لنا . وله من حديث بريدة : أنه صلى الله عليه وسلم حفر له . وكذا لأحمد من حديث أبي ذر .

٦٥٧ — حديث : أربعة إلى الولاية : وذكر منها الحدود ، لم أجده . وذكره ابن أبي شيبة عن الحسن ، أربعة إلى السلطان : الصلاة والزكاة والحدود والقضاء . وعن عبد الله بن محيرز : الجمعة والحدود والزكاة واليئ إلى السلطان . ومن طريق عطاء الخراساني مثله ، ولم يذكر اليئ .

٦٥٨ — حديث : أن النبي ﷺ رجم يهوديين زنيا ، متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا . ولابن حبان من حديثه رجم يهوديين قد أحصنا .

٦٥٩ — حديث : « من أشرك بالله فليس بمحصن » . إسحاق أخبرنا عبد العزيز ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر بهذا . قال إسحاق : رفعه مرة ووقفه أخرى . وقال الدارقطني : لم يرفعه غير إسحاق ، ويقال : إنه رجع عنه ، والصواب موقوف . وله من وجه آخر بلفظ : لا تحصن من أشرك بالله شيئا ، وقال : وهم في رفعه عفيف بن سالم عن الثوري . وقال ابن عدى : هو منكر عن الثوري . وقال الدارقطني ^(١) في العلل .

٦٦٠ — حديث : « لا تحصن المسلم اليهودية ولا النصرانية ، ولا الحر الأمة ، ولا الحررة العبد » ، لم أجده . وروى ابن أبي شيبة وأبو داود في المراسيل والطبراني والدارقطني وابن عدى من حديث كعب بن مالك : أنه أراد أن يتزوج يهودية ، فقال له : لا تتزوجها ، فإنها لا تحصنك ، وإسناده ضعيف .

ولابن أبي شيبة عن الحسن : لا تحصن الأمة الحر ، ولا العبد الحر .

٦٥٩ — (١) للكلام الدارقطني بقية لم يذكرها المصنف . وتماه : هذا حديث يرويه موسى بن عقبة ، واختلف عنه فرواه عفيف عن الثوري عن موسى عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وخالفه أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري عن موسى عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وهو أصح .

٦٦١ — قوله : أنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع في المحسن بين الجلد والرجم ، متفق عليه من حديث أبي هريرة في قصة العسيف : واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها . وفي حديث أبي هريرة في قصة ماعز . ويعارضه ما رواه مسلم من حديث عبادة : والثيب بالثيب جلد مائة والرجم . ولاحد في حديث عليّ في قصة شراحة : جلدتها بكتاب الله ، ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى أبو داود والنسائي من حديث جابر : أن رجلا زنى فأمر به النبي صلى الله عليه وسلم لجلده ، ثم أخبر أنه كان قد أحسن فأمر به فرجم ، ورجح النسائي وقفه .

٦٦٢ — حديث : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » . مسلم من حديث عبادة . البخاري من حديث زيد بن خالد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر فيمن زنا ولم صن : بجلده مائة وتغريب عام . وله عن أبي هريرة نحوه . ولهما في قصة العسيف : وجلد ابنه أمة وغربه عاما .

قوله . والحديث منسوخ كشطره - يعنى الثيب بالثيب جلد مائة والرجم - وفي دعوى النسخ في ذلك نظر . وقد ارتكبه الحازمي والمنذرى .

٦٦٣ — حديث عليّ : « كفى بالنفي فتنة » ، موقوف . عبد الرزاق ومحمد بن الحسن قالا ، أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد عن إبراهيم ، عن ابن مسعود في البكر يزنى بالبكر ، قال : يجلدان مائة ، وينفيان سنة . وقال عليّ : حسبهما من الفتنة أن ينفيا .

قوله : وعليه يحمل النفي المروى عن بعض الصحابة . الترمذى والنسائي والحاكم عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب . ورجح النسائي والدارقطني وقضه . وروى مالك ، عن نافع : أن عبداً استكره جارية من رقيق الخنس ، لجلده عمر ونفاه . وعن نافع : أن صفية أخبرته أن أبا بكر أتى برجل قد وقع على جارية بكر ، فأجلها ، ثم اعترف ولم يحسن ، فأمر به أبو بكر لجلده الحد ثم نفي إلى فندك . ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن نافع نحوه ، وفيه : أن زوجها^(١) آتاه . ولابن أبي شيبة عن عثمان : أنه جلد امرأة في زنا ، ثم أرسل بها إلى خيبر نفاهما لإليها .

٦٦٤ — حديث : أنه قال للغامدية بعد ما وضعت : ارجعى حتى يستغنى ولدك ،

لم أجده بلفظه ، لكن في مسلم في قصة الغامدية : اذهبى حتى تلدى ، فلما ولدت أخته بالصبي في يده كسرة خبز ، فقالت : قد فطمته .

باب الوطء الذى يوجب الحد

٦٦٥ - حديث : « ادركوا الحدود بالشبهات » ، لم أجده مرفوعاً . وأخرج ابن أبي شيبة عن الزهرى قال : ادفعوا الحدود بكل شبهة ، وله عن معاذ وابن مسعود وعقبة ابن عامر : إذا اشتبه عليك الحد فادرأه ، وإسناده ضعيف ومنقطع . وللبيهقي في الخلافيات عن عليّ بن نوح . ورواه الحارثي في مسند أبي حنيفة عن ابن عباس . ولابن أبي شيبة عن إبراهيم قال عمر : لأن أعطل الحدود بالشبهات ، أحب إلى من أن أقيمها بالشبهات ، وقد تقدم في أول الحدود .

قوله : اختلف الصحابة في قوله : أنت خلية أو برية أو أمرك بيدك ، فمن مذهب عمر أنها تطليقة رجعية ، فعلى هذا لو وطئها في العدة لا يحد ، ولو قال : علمت أنها حرام . أما مذهب عمر : فعند ابن أبي شيبة ومحمد بن الحسن عن إبراهيم ، قال عمر وابن مسعود في البرية والخلية : هي تطليقة ، وهو أمرك برجعتهما . وعن عليّ قال هي ثلاث . ولعبد الرزاق من طريق الشعبي ، قال عمر وابن مسعود : إن اختارت نفسها فهي واحدة ، وله عليها الرجعة . ومن طريق إبراهيم عن علقمة والأسود : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : قلت لامرأتى جعلت أمرك بيدك ، قالت : أنا طالق ثلاث ، فقال ابن مسعود : أراها واحدة ، وأنت أحق بالرجعة . وسأل عمر فقال : وأنا أرى ذلك . ومن طريق مسروق عن ابن مسعود نحوه ، وزاد فيه : ولو رأيت غير ذلك لم تصب .

وأخرج الطبراني جميع ذلك عن عبد الرزاق . ولعبد الرزاق من طريق إبراهيم أيضاً ، عن عمر في الخلية والبرية والبتة والبائة : هي واحدة ، وهو أحق بها . وقال عليّ : هي ثلاث وقال شريح : له ما نوى . ومن طريق القاسم بن محمد عن زيد بن ثابت : في رجل جعل أمر امرأته بيدها ، فطلقت نفسها ثلاثاً ، قال : هي واحدة . وهو عند مالك بنحوه ، والشافعي عنه كذلك . وروى محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة ، عن حماد عن إبراهيم : أن زيد بن ثابت كان يقول : إن اختارت نفسها فهي ثلاث ، وكان عليّ يقول : هي واحدة ، وهذا بخلاف ما تقدم .

وقال عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابرًا في الرجل يخبر امرأته ، فتختار نفسها ، قال : هي واحدة . وروى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : في الخلية والبرية ثلاث تطليقات . ورواه الشافعي عنه ، وعبد الرزاق من وجه آخر ، عن ابن عمر ، وزاد : البتة . وقال مالك : أنه بلغه أن ابن عمر قال : أراه كما قالت . وقال مالك أيضاً عن نافع ، عن ابن عمر : في الرجل إذا ملك امرأته أمرها بيدها . القضاء ما قضت ، إلا أن يقول : لم أرد إلا واحدة فيحلف على ذلك ، ورواه الشافعي عنه وعبد الرزاق من وجه آخر عن نافع . وعند عبد الرزاق أن ابن عباس قال في قوله : أنت برية ، إنها واحدة . وجاء في ذلك أحاديث مرفوعة .

روى الترمذي عن حماد بن زيد قلت : لأيوب : هل علمت أحداً قال : في أمرك بيدك إنها ثلاث ، قال : لا ، إلا الحسن ، ثم قال : اللهم غفراً إلا ما حدثني ، قتادة عن كثير ، عن أبي سلمة . عن أبي هريرة رفعه قال : ثلاث ، قال : فلقيت كثيراً فسألتهم فلم يعرفه ، فسألت قتادة فقال : نسي ، قال : وقال محمد - يعني البخاري - إنما هو عن أبي هريرة موقوف . وروى الأربعة إلا النسائي في قصة ركانة : ما أردت بها - يعني البتة - قال : واحدة ، قال أبو داود : وهو أصح من رواية من روى أن ركانة طلق امرأته ثلاثاً . قلت : وهو عند أبي داود ، وأبي يعلى من وجه آخر . وروى الدارقطني بإسناد ضعيف جداً عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسلم ، رجلاً طلق البتة ، ففضب ، وقال : « أتتخذون آيات الله هزواً ولعباً ، من طلق البتة ألزمناه ثلاثاً » .

٦٦٦ — حديث : « أنت ومالك لأبيك » ، ابن ماجه من حديث جابر : أن رجلاً قال يا رسول الله إن لي مالا وولداً ، وإن أبي يريد أن يحتاح مالي ، قال : أنت ومالك لأبيك . رجاله ثقات . وأخرجه الطبراني في الصغير من وجه آخر مطولاً ، وفيه الشعر . وفي الباب : عن عائشة أخرجه ابن حبان من رواية عبد الله بن كيسان عن عطاء عنها . وعن سمرة أخرجه البزار والطبراني والعقيلي في ترجمة عبد الله بن إسماعيل . وعن عمر أخرجه البزار وابن عدي في الكامل في ترجمة سعيد بن بشير . وعن ابن مسعود في المعجمين الكبير وال الأوسط والكامل أيضاً . وعن ابن عمر عند أبي يعلى والبزار بإسنادين مختلفين .

قوله : ومن زفت إليه غير امرأته ، وقالت النساء : إنما زوجتك فوطئها ، فلا حد عليه ، وعليه المهر ، قضى بذلك عليّ ، لم أجده عنه .

٦٦٧ — حديث : « اقتلوا الفاعل والمفعول به ، الأربعة إلا النسائي ، من حديث ابن عباس رفته : من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فاقتلوا الفاعل والمفعول به » . وقال ابن معين : عمرو ثقة ينكر عليه هذا الحديث . وقال أبو داود : ليس هو بالقوى . وقال الترمذى : وروى عاصم بن عمر عن سهيل ، عن أبيه عن أبي هريرة مثله . ووصله البزار وابن ماجه وإلفظه : فارجموا الأعلى والأسفل . وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن سهيل .

قوله : فارجموا الأعلى والأسفل ، هو لفظ ابن ماجه كما تقدم . وفي الباب : عن عثمان^(١) : أنه جلد رجلاً فجر بـغلام من قريش مائة ، وقال له علىّ : لو دخل بامرأته لحل عليه الرجم ، فقال أبو أيوب : أشهد لسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الذى ذكر . وقال ابن أبي شيبة ، حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى ، عن القاسم بن الوليد ، عن يزيد بن قيس : أن علياً رجم لوطياً . وروى البيهقي من طريق عطاء : أتى ابن الزبير بسبعة فى لواطه : أربعة منهم قد أحصنوا ، وثلاثة لم يحصنوا ، فأمر بالأربعة فرضخوا بالحجارة ، وأمر بثلاثة فضربوا الحد ، وابن عمر وابن عباس فى المسجد .

قوله : ولأبى حنيفة : أنه ليس بزنا لاختلاف الصحابة فى موجه من الإحراق بالنار ، وهدم الجدار والتسكيس من مكان مرتفع . أما الإحراق : فروى ابن أبى الدنيا من طريق البيهقي ، ومن طريق ابن المنكدر : أن خالد بن الوليد كتب إلى أبى بكر أنه وجد رجلاً فى بعض نواحي العرب ، ينكح كما تنكح المرأة ، فجمع أبو بكر الصحابة ، فسألهم ، فكان أشدهم فى ذلك قولاً علىّ ، فقال : نرى أن نخرقه بالنار ، فاجتمع رأى الصحابة على ذلك .

قلت : وهو ضعيف جداً ، ولو صح لكان قاطعاً للحجة . وروى الواقدي فى الردة ، من طريق عبد الله بن أبى بكر بن حزم قال : كتب خالد بن الوليد إلى أبى بكر : إني أتيت برجل قامت عندى البيئة يوطأ فى دبره ، كما توطأ المرأة ، فذكر نحوه . وفيه : أن عمر أشار بذلك أيضاً ، قال : فخرقه خالد ، فقال الشاعر :

فما حرق الصديق جدى ولا أبى إذا المرء ألهاه الخنا عن حلاله

وأما هدم الجدار : فلم أجده . وأما التسكيس : فروى ابن أبى شيبة والبيهقي بإسناد صحيح عن ابن عباس فى حد اللوطى : ينظر أعلا بناء فى القرية ويرمى منه منكساً ثم يتبع بالحجارة .

٦٦٨ — قوله : روى أن تذبح البهيمة وتحرق ، لم أجده هكذا . وعند الأربعة من حديث ابن عباس رفعه : « من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معها » . وأخرج أبو داود ، والترمذى والنسائى ، وأحمد والحاكم من وجه آخر أقوى منه ، عن ابن عباس : « ليس على من أتى البهيمة حد » . قال الترمذى : وهذا أصح من الأول .

٦٦٩ — حديث « لا تقام الحدود في دار الحرب » ، لم أجده . وروى الشافعى في اختلاف العراقيين ، عن زيد بن ثابت بهذا موقوف . وروى ابن أبى شيبة من طريق حكيم بن عمير : أن عمر كتب إلى عمير بن سعد وإلى عماله : أن لا يقيموا حداً على أحد من المسلمين في دار الحرب . ومن طريق أبى الدرداء : أنه نهى أن يقام على أحد حد في أرض العدو . وروى الترمذى من حديث بسر بن أرطاة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تقطع الأيدي في الغزو » . وأخرجه أبو داود والنسائى ، وقال الترمذى . حديث غريب ، وبه كان يقول الأوزاعى . ويعارضه ما أخرجه البيهقى عن عبادة بن الصامت رفعه : « أقيموا الحدود في السفر والحضر ، على القريب والبعيد ، ولا تبالوا في الله لومة لائم » .

باب حد الشرب

٦٧٠ — حديث : « من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه ، الأربعة إلا الترمذى : وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث أبى هريرة ، وفي آخره : فإن عاد الرابعة فاقتلوه . وأخرجه النسائى وابن حبان والحاكم من حديث معاوية ، قال الترمذى عن البخارى : رواية أبى صالح عن معاوية في هذا أصح من رواية أبى صالح عن أبى هريرة . قلت : وأخرجه ابن حبان من طريق أبى صالح أيضاً عن أبى سعيد . وأخرجه الحاكم وأحمد من طريق شهر بن حريث ، وإسحاق وعبد الرزاق والطبرانى من طريق الحسن كلاهما عن عبد الله بن عمر نحوه . وفي رواية الحسن قال عبد الله : ائتوني برجل شرب الخمر أربع مرات فلكم على أن أضرب عنقه .

وفي الباب : عن جرير عند الحاكم والطبرانى . وعن ابن مسعود عند الطبرانى . وعن شرحبيل بن أوس عندهما . وعن عمرو بن الشريد عن أبيه أخرجه الحاكم . وروى أبو داود من حديث ابن عمر نحوه ، فقال في الخامسة : إن شربها فاقتلوه ، قال أبو داود : وكذا حديث أبو عتيق قال في الخامسة : قلت : وحديث أبى عتيق ، ويقال : غطيف ، أخرجه البزار .

وأخرجه النسائي من حديث عبد الرحمن بن أبي نعيم ، عن أبي عمر ، ونفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث معاوية . وأخرج عن جابر مثله ، وزاد : ثم أتى برجل قد شرب في الرابعة ، فجلده ولم يقتله ، فرأى المسلمون أن الحد قد رفع . وأخرجه البزار وسماه النعمان .

وقال أبو داود : حدثنا أحمد بن عبدة ، حدثنا سفيان ، قال أنا الزهري عن قبيصة بن ذؤيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال - فذكر الحديث ، قال : فأتى برجل قد شرب في الرابعة فجلده ، ورفع القتل ، فكانت رخصة . قال سفيان : قال الزهري : للمنصور بن المعتمر ، ومخول بن راشد كونا وافدى العراق بهذا الحديث .

٦٧١ — حديث ابن مسعود : « إن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه » ، لم أجده هكذا . وروى إسحاق وعبد الرزاق والطبراني ، من طريق أبي ماجد الحنفي : جاء رجل بابن أخيه سكران إلى ابن مسعود فقال : تترتوه ، ومزموه ، واستنكهوه ، ففعلوا ، فرفعه إلى السجن ، ثم عاد به من الغد فجلده . وللبخاري عن ابن مسعود : أنه قال لرجل وجد معه رائحة الخمر : أتشرب الخمر ، وتكذب بالكتاب ؟ فضربه الحد . وروى الدارقطني عن عمر : أنه ضرب رجلا وجد منه ريح الخمر . وفي لفظ : ربح شراب الحد تاماً .

قوله : وحد الشرب ثبت بالإجماع من الصحابة ، كأنه يشير إلى مآسيق بعد قولين :

قوله : ولا إجماع إلا برأى ابن مسعود ، وقد شرط قيام الرائحة ، كذا قال ، وليس في قصة ابن مسعود شرط .

قوله : إن عمر أقام الحد على أعرابي سكر من النبيذ ، الدارقطني والعقيلي من طريق سعيد بن ذى لعوة : أن أعرابياً شرب من إداوة عمر نبيذاً فضربه الحد ، فقال : إنما شربته من إداوتك ، قال : إنما جلدتك على السكر . قال الدارقطني : لا يثبت ، وقال العقيلي : سعيد ضعيف . وأخرج ابن أبي شيبة معناه من وجه آخر . وأخرجه عبد الرزاق من وجه ثالث منقطع . وأخرجه الدارقطني من طريق الشعبي : أن رجلاً شرب من إداوة على نبيذاً بصفين ، فسكر ، فضربه الحد . وأخرجه ابن أبي شيبة فقال : ضربه ثمانين . وأخرجه إسحاق والدارقطني من حديث ابن عمر مرفوعاً .

٦٧٢ — قوله : وحد الخمر والسكر : ثمانون سوطاً في الحر - لإجماع الصحابة - مسلم

عن أنس : أن النبي ﷺ جلد في الخمر بالجريد والنعال ، ثم جلد أبو بكر أربعين ، فلما كان عمر قال : ما ترون ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أرى أن يجعله كأخف الحدود ، فجلد عمر ثمانين . وفي الموطأ عن ثور بن زيد : أن عمر استشار في الخمر يشربها الرجل ، فقال له عليّ : نرى أن تجلده ثمانين ، فإنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، وإذا افترى فعليه ثمانون ، فاجعله حد الفرية

وأخرجه الشافعي عنه ، ومن طريقه البيهقي . وأخرجه الحاكم والدارقطني من وجه آخر : عن ثور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس وصلة . ورواه عبد الرزاق عن معمر ، عن أيوب ، عن عكرمة ، لم يذكر عن ابن عباس . وروى البخاري عن السائب بن يزيد قال : كنا نؤتي بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر وصدرأ من خلافة عمر ، فنقوم إليه بأيدينا ونغالنا ، حتى آخر إمرة عمر ، فجلد أربعين ، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين . وروى أبو يعلى عن عبد الله بن عمرو رفعه : « من شرب نشغة^(١) خمر فاجلدوه ثمانين » ، وإسناده واه .

وروى الطبراني في الأوسط عن عليّ : أن النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين . وروى عبد الرزاق من مرسل الحسن نحوه . ويعارضه ما رواه مسلم عن عليّ في قصة جلد الوليد بن عقبة : جلد النبي ﷺ أربعين ، وأبو بكر أربعين ، وعمر ثمانين ، وكل سنة ، وهذا أحب إلى . وللبخاري عن عمير بن سعيد عن عليّ : ما كنت أقيم على أحد حداً فيموت فيه فأجد منه في نفسي إلا صاحب الخمر لأنه إن مات وديته ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسنه ، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس في السكر من التبيذ ثمانون ، موقوف .

باب حد القذف

حديث : « من أشرك بالله فليس بمحصن » تقدم .

حديث : « الحال ، لم أجده » ، لكن في الفردوس عن عبد الله بن عمر : « الحال والد من لا والده » .

قوله : « كان اختلاف الصحابة في المكاتب ، يأتي هناك .

٦٧٣ — حديث : « من بلغ حداً في غير حد ، فهو من المعتدين ، البيهقي من حديث العمان بن بشير ، وقال : المحفوظ مرسل . ولمحمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا مسعر عن الوليد ، عن الضحاك بن مزاحم فذكره مرسل .

قوله : وهو مأثور عن علي — أي التعزير خمسة وسبعين سوطاً — لم أجده . وذكره البغوي عن ابن أبي ليلى . ويعارضه ما في الصحيحين ، عن أبي بردة رفعه : « لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد ، . والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رفعه : « لا تعزير فوق عشرة أسواط ، .

باب السرقة

٦٧٤ — قوله : إن القطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان إلا في ثمن المجن ، وأقل ما نقل في تقديره ثلاثة دراهم . أما الأول : فاتفق عليه من حديث عائشة : لم تقطع يد سارق في عهد رسول الله ﷺ في أقل من ثمن المجن حشفة أو ترس ، وكلاهما ذو ثمن . وأما الثاني : فاتفق عليه عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في مجن قيمته ثلاثة دراهم ، واتفقا على حديث عائشة مرفوعاً : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعداً . ولاحمد عنها مرفوعاً : « اقطعوا في ربع دينار ، ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ، . وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم .

وفي الموطأ عن عمرة : أن سارقاً سرق في زمن عثمان أترجة ، فقومت بثلاثة دراهم ، من صرف اثني عشر دينار ، فقطع عثمان يده . ولا يعارضه حديث أبي هريرة رفعه : « لعن الله السارق يسرق البيضة ، فتقطع ، الحديث . فإن فيه عند البخاري ، قال الأعمش : كانوا يرون أنه بيض الحديد ، ومنه ما يساوي دارهم . وأخرج البزار عن علي : أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بيضة من حديد قيمتها إحدى وعشرون درهماً .

٦٧٥ — حديث : « لا قطع إلا في دينار ، أو عشرة دراهم ، . النسائي من طريق شريك ، عن منصور ، عن عطاء ومجاهد ، عن أيمن بن أم أيمن رفعه : « لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن ، وثمنه يومئذ دينار . وأخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز ، عن يحيى الحماني ، عن شريك به . وأخرجه الطحاوي عن ابن أبي داود ، ثنا يحيى الحماني ، ثنا شريك . فزاد

في الإسناد ، عن أيمن بن أم أيمن ، عن أمه أم أيمن ، وزاد في المتن : وقوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً أو عشرة دراهم . وأخرجه الحاكم من طريق سفيان ، عن منصور ، عن مجاهد ، عن أيمن قال : لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن المجن ، وثمنه يومئذ دينار .

وأخرجه الطبراني من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله ﷺ : أدنى ما يقطع فيه السارق ثمن المجن ، وكان يقوم ديناراً ، وهذا منقطع ، لأن أيمن إن كان هو ابن أم أيمن ، فلم يدركه عطاء ومجاهد ، لأنه استشهد يوم حنين ، وإن كان والد عبد الواحد أو ابن امرأة كعب فهو تابعي ، وبالثاني جزم الشافعي وأبو حاتم وغيرهما .

وأما رواية الطحاوي : فنسب البيهقي الوهم فيها إلى شريك . وقد تبين من رواية الطبراني أن الوهم من دونه . وفي الباب عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم ، أخرجه أبو داود ، وهذا لفظه . والنسائي والحاكم ولفظهما : كان ثمن المجن يقوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم . وأخرجه النسائي عن عطاء قوله ورجحه ، وأخرجه هو وابن أبي شيبة ، من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده نحوه .

وأخرج أحمد والدارقطني من هذا الوجه بلفظ : لا يقطع السارق في أقل من عشرة دراهم ، . وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بهذا اللفظ . ومن وجه آخر : عن عمرو بن شعيب ، عن سعيد بن المسيب ، عن رجل من مزينة رفعه : ما بلغ ثمن المجن قطعت يد صاحبه ، . وكان ثمن المجن عشرة دراهم .

وعن ابن مسعود رفعه : لا قطع إلا في عشرة دراهم ، أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية أبي مطيع البلخي ، عن أبي حنيفة ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه عنه . ورواه عبد الرزاق من طريق القاسم ، عن ابن مسعود قوله .

وأخرجه الطبراني ، وأشار إليه الترمذي . ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن القاسم قال : أتى عمر برجل سرق ثوباً ، فقال لعثمان : قومه ، فقومه ثمانية دراهم ، فلم يقطعه .

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

٦٧٦ — حديث عائشة : كانت اليد لا تقطع على عهد رسول الله ﷺ في الشيء التافه . ابن أبي شيبة من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنها ، بهذا أخرجه عن عبد الرحيم ابن سليمان عنه . وعن وكيع عن هشام مرسلاً ، ليس فيه عائشة . وكذا أخرجه عبد الرزاق عن ابن جريج ، وإسحاق عن عيسى بن يونس ، كلاهما عن هشام . وقد وصله أيضاً عبد الله بن قبيصة الفزارى ، عن هشام ، أخرجه ابن عدى في ترجمته ، وقال : لم يتابع عليه كذا قال .

٦٧٧ — حديث : « لا قطع في الطير » لم أجده . وأخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة من قول عثمان . وأخرجه ابن أبي شيبة ، عن السائب بن يزيد : ما رأيت أحداً قطع في الطير . وأخرج البيهقي ، عن أبي الدرداء : « ليس على سارق الحمام قطع » ، قال البيهقي : أراد الطير والحمام المرسلة في غير حرز ، كذا قال ، وهو تصحيف ، فإن ابن أبي شيبة ترجم له : « الرجل يدخل الحمام فيسرق » فأورد ذلك فيه .

وأخرجه عبد الرزاق من طريق بلال بن سعد أن رجلاً دخل الحمام ، وترك برنساً له ، فجاء رجل فسرقه ، فوجده صاحبه ، فجاء به إلى أبي الدرداء ، فذكر الحديث .

٦٧٨ — حديث : « لا قطع في ثمر ولا كثر » ، الأربعة وابن حبان وابن أبي شيبة ومالك والطبراني وأحمد والداري وإسحاق من حديث رافع بن خديج . وفي رواية للنسائي : والكثير الجمار . وفي الباب : عن أبي هريرة عند ابن ماجه بإسناد صحيح .

٦٧٩ — حديث : « لا قطع في الطعام » لم أجده بهذا اللفظ . ولأبي داود في المراسيل عن الحسن قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يقطع في الطعام » وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من مرسله أيضاً .

٦٨٠ — حديث : « لا قطع في ثمر ولا كثر » ، فإذا أواه الجرين ، أو الجران قطع ، لم أحده بهذه الزيادة وقد سبق بدونها قبل ، وفي معنى هذه الزيادة حديث عبد الله بن عمرو : أن النبي ﷺ سئل عن الثمر المعلق فقال : « من أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه » ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الجن ، فعليه القطع ، أخرجه الأربعة إلا الترمذي فاخصره . وأخرجه الحاكم وابن أبي شيبة لكنه وقفه ، وله شاهد مرسل أخرجه مالك ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين . وأخرجه موقوفاً عن ابن عمر ، أخرجه ابن أبي شيبة . وأخرج عبد الرزاق عن عمر قوله ، وفيه انقطاع .

٦٨١ — حديث : « لا قطع على مختلس ولا منتهب ولا خائن » . الأربعة من حديث جابر : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » ، وأخرجه ابن حبان ورجاله ثقات ، إلا أنه معلول ، بين ذلك أبو حاتم والنسائي . لكن أخرج له النسائي متابعاً ، وروى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف رفعه : « ليس على مختلس قطع » ، وللطبراني في الأوسط عن أنس كحديث جابر ، ورجاله ثقات . وعن عائشة : كانت امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجده ، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ، أخرجه مسلم من رواية معمر ، عن الزهري ، عن عروة عنها . وهو في المتفق عن يونس ، عن الزهري بلفظ : أن امرأة سرقت . ومن حديث الليث عن الزهري كذلك .

وأخرجه النسائي من رواية أربعة من حفاظ أصحاب الزهري ، وكذا أخرجه مسلم من حديث جابر . ولا بن ماجه من حديث عائشة بنت مسعود بن الأسود ، عن أبيها لما سرقت تلك المرأة القطيفة - الحديث .

وقد أخرجه أبو داود من طريق الليث ، حدثني بونس عن الزهري نحو ما قال معمر . وأخرج قاسم بن ثابت في الغرائب عن صفية بنت أبي عبيد نحوه .

٦٨٢ — حديث : « من نبش قطعناه » . البيهقي في المعرفة من طريق عمران بن يزيد ابن البراء بن عازب عن أبيه عن جده بهذا . وأخرج من طريق عائشة قالت : سارق أمواتنا كسارق أحيائنا . وقال البخاري في تاريخه قال هشيم ، حدثنا سهيل هو السندی : شهدت ابن الزبير قطع نباشاً .

وعند عبد الرزاق أن عمر كتب إلى عامله باليمن : أن يقطع أيدي قوم يختفون القبور . وأخرج ابن أبي شيبة ، عن عطاء ومسروق والشعبي وطائفة قالوا : يقطع النباش .

٦٨٣ — حديث : « لا قطع على المختفي » ، لم أجده هكذا . وعند ابن أبي شيبة ، عن ابن عباس : ليس على النباش قطع . وعن الزهري : أتى مروان بقوم يختفون القبور ، فضرهم ونفاهم ، والصحابة متوافرون . وفي رواية ، أن ذلك كان في زمن معاوية ، وكان مروان على المدينة ، فسأل من بحضرته من الصحابة والفقهاء ، فأجمع رأيهم على أن يضرب ويطاف به . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري .

٦٨٤ — قوله : قال صلى الله عليه وسلم : « فإن عاد فاقطعوه » ، البارقطني من حديث أبي هريرة ، وسيأتي إن شاء الله تعالى .

قوله : وهو مأثور عن عليّ : « أي السارق من المغنم — أنه لا يقطع » . عبد الرزاق من طريق أبي عبيد بن الأبرص : أن عليّ برجل سرق من المغنم ، فقال : له فيه نصيب ، وهو خائن فلم يقطعه . وفي الباب : حديث مرفوع أخرجه ابن ماجه ، من حديث ابن عباس : أن عبداً من رقيق الخنس سرق من الخنس ، فرفع إلى النبي ﷺ فلم يقطعه . وقال : « مال الله سرق بعضه بعضاً » وأخرجه عبد الرزاق مرسلًا .

٦٨٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل سرق رداء صفوان من تحت رأسه وهو نائم في المسجد ، أبو داود والنسائي والحاكم وأحمد وابن ماجه من حديث صفوان بن أمية مطرلاً .

٦٨٦ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يمين السارق من الزند ، الدارقطني من حديث صفوان بن أمية في القصة المذكورة قبل . وأخرجه ابن عدى من حديث عبد الله بن عمرو قال : قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارقاً من المفصل . ولابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة نحوه . وعن عمر وعليّ : أنهما قطعاً من المفصل .

٦٨٧ — حديث : « اقطعوه واحسموه » الحاكم والدارقطني ، من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي هريرة مرفوعاً في حديث . وأخرجه أبو داود في المراسيل من هذا الوجه لم يذكر أباهريرة ، وكذا أخرجه عبد الرزاق وأبو عبيد وإبراهيم الحربي . وللدارقطني عن عليّ : أنه قطع من المفصل وحسمها .

٦٨٨ — حديث : « من سرق فاقطعوه ، فإن عاد فاقطعوه ، فإن عاد فاقطعوه ، فإن عاد فاقطعوه » ، أبو داود عن جابر^(١) قال أتى بسارق إلى النبي ﷺ ، فقال اقتلوه ، فقالوا : يا رسول الله إنما سرق ، فقال : اقطعوه ، فقطع ، ذكر ذلك أربع مرات ، قال ثم جرى به الخامسة فقال : اقتلوه ، قال جابر : فاطلقنا به فقتلناه . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر ، عن ابن المنكر ، عن جابر . وأخرجه النسائي والطبراني والحاكم من حديث الحارث بن حاطب نحوه . وتقدم من حديث أبي هريرة قريباً ، وهو عند الدارقطني . وفي تراجم أصحاب الصفة ، عن عبد الله بن زيد الجهني نحوه ، أخرجه أبو نعيم^(٢) في الحلية .

٦٨٨ — (١) رواه أيضاً النسائي وقال : هذا منكر ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى في الحديث اهـ . ومصعب هذا قد ضعفه غير واحد من الأئمة .

(٢) وقال : تفرد به حزام بن عثمان ، وهو من الضعف بالمحل العظيم .

قوله : ويروى مفسراً ، الدارقطني والطبراني من حديث عصمة^(٣) بن مالك ، قال : سرق ملوك أربع مرات ، فعني عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم سرق فقطع يده ، ثم سرق فقطع رجله ، ثم سرق فقطع يده ، ثم سرق فقطع رجله ، وقال أربع بأربع . وأخرج عبد الرزاق وإسحاق وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سابط نحوه مرسل . وفي الباب قصة الرجل الذي جاء من اليمن ، فشكى أن عامل اليمن ظلمه ، فقطعه ، فنزل بأبي بكر ، فكان يكثر الصلاة من الليل ، فقال أبو بكر : وأبيك مالك بليل سارق ، ثم فقدوا عقداً لأسماء بنت عميس ، امرأة أبي بكر ، فوجدوه عنده ، فقطع يده اليسرى ، القصة أخرجه مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه وهي منقطعة .

وقد روى موصولاً أخرجه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عروة عن عائشة ، وفيه : فشكى إليه أن يعلى بن أمية قطع يده ورجله في سرقة ، وهذا على شرط الصحيح وفيه قال ابن جريج : وكان اسمه جبر أو جبر .

قوله : والحديث طعن فيه الطحاوي ، لم أقف على كلامه .

قوله : وروى عن علي أنه قال : إني لأستحي من الله أن لأدع له يداً يأكل بها ويستنجي بها ، ورجلا يمشي عليها . عبد الرزاق أخبرنا معمر ، عن جابر ، عن الشعبي : كان علي لا يقطع إلا اليد والرجل ، وإن سرق بعد ذلك سجنه ، ويقول : فذكره ، ولم يذكر الرجل ، وهذا إسناد ضعيف . وروى محمد بن الحسن في الآثار : عن أبي حنيفة ، عن عمرو بن مرة ، عن عبد الله بن سلمة ، عن علي فذكره نحوه ، وأتم منه . وفيه : ورجل يمشي عليها . وأخرجه الدارقطني من هذا الوجه وهو أمثل من الذي قبله .

وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي جعفر : كان علي لا يزيد على أن يقطع السارق يداً ورجلا ، فإذا أتى به بعد قال : إني لأستحي أن أدعه لا يتطهر لصلاته ، ولكن احبسوه . ومن طريق عمرو بن دينار : أن نجدة كتب إلى ابن عباس يسأله عن السارق ، فكتب إليه بمثل قول علي . ومن طريق سماك عن بعض أصحابه : أن عمر استشارهم في سارق ، فأجمعوا على مثل قول علي ، ومن طريق مكحول أن عمر قال : إذا سرق نحوه . ومن طريق النخعي قال : كانوا يقولون فذكره .

(٣) حديث ضعيف . قال عبد الحق : هذا لا يصح للإرسال وضعف الإسناد . وقال

الذهبي : لأنه يشبه أن يكون موضوعاً ، وصف الفضل بن المختار عن جماعة من غير توثيق

قوله : وبهذا حاج على بقية الصحابة ، فجهم ، سعيد بن منصور . حدثنا أبو الأحوص ، عن سماك ، عن عبد الرحمن بن عائذ : أتى عمر بأقطع اليد والرجل قد سرق ، فأمر أن تقطع رجله ، فقال على : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، الآية ، فقد قطعتة فلا ينبغي أن تقطع رجله ، فتدعه ليس له قائمة يمشي عليها ، إما أن تعزوه ، وإما أن تودعه السجن ، ففعل ، وأخرجه البيهقي وإسناده جيد . وروى سعيد أيضاً من طريق أبي سعيد المقبري قال : حضرت على بن أبي طالب أتى برجل مقطوع قد سرق ، فقال لأصحابه : ما ترون في هذا ؟ قالوا . اقطعه يا أمير المؤمنين ، قال : قتلته إذا وما عليه القتل ، بأي شيء يأكل ؟ بأي شيء يتوضأ ؟ بأي شيء يقوم ؟ فرده إلى السجن أياماً ، ثم أخرجه فجده جلدأ شديداً ، ثم أرسله ، وإسناده هذا ضعيف .

٦٨٩ — حديث : « لا غرم على السارق بعد ما قطعت يمينه » ، لم أجده بهذا اللفظ ، والذي في الفسائي من طريق المسور بن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن عوف رفعه : « لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد » ، وقال بعده : هذا منقطع لا يثبت . ورواد الدارقطني وقال : المسور لم يدرك عبد الرحمن ، وكذا قال : البزار والطبراني في الأوسط ، وكذا نقل ابن أبي حاتم عن أبيه في المال ، وقال منكر ، وقرر عليه البيهقي في المعرفة .

كتاب السير

٦٩٠ - حديث : « الجهاد ماض إلى يوم القيامة » ، أبو داود من حديث أنس (١) رفعه : « ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله ، ولا تكفره بذنوب ، ولا تخرجه من الإسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعث الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال ، الحديث .

٦٩١ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ دروعاً من صفوان ، أبو داود والذئبي وأحمد والحاكم من حديث صفوان ، وسيأتي الكلام عنه في العارية .

قوله : روى أن عمر كان يغزى الأعزب عن ذى الحليفة ، ويعطى الشاخص فرس القاعد . ابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز : كان عمر يغزى الأعزب ، ويأخذ فرس المقيم فيعطيه المسافر . وأخرجه ابن سعد عن طريق أبي عثمان النهدي ، عن عمر كالأول ، وزاد : ويغزى الفارس عن القاعد .

باب كيفية القتال

٦٩٢ - حديث : أن النبي ﷺ ما قاتل قوماً حتى دعاهم . عبد الرزاق وأحمد والطبراني والحاكم من حديث ابن عباس ، أخرجوه من طريق ابن أبي نجيح عن أبيه عنه . وأصله في الصحيحين من طريق أبي معبد عن ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن قال فيه : « فدعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله » ، الحديث . ولاحد من حديث فروة بن مسيك : « لانقاتلهم حتى تدعهم إلى الإسلام » . وللطبراني في الأوسط عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث علياً إلى قوم يقاتلهم ، وقال : « لانقاتلهم حتى تدعهم » . وأخرجه عبد الرزاق من حديث علي أو أحمد والحاكم من حديث سلمان .

٦٩٣ - حديث : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » ، البخاري ومسلم عن أبي هريرة ، وزاد مسلم في رواية : « ويؤمنوا بي » ، وبما جئت به . وأخرجاه من وجه آخر عن أبي هريرة : لما توفي النبي ﷺ واستخلف أبو بكر وكفر من كفر من

من العرب ، قال عمر لابى بكر : كيف تقاثل الناس ؟ الحديث . ومن حديث ابن عمر : حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة . ولمسلم من حديث جابر نحو حديث أبى هريرة . وله من حديث طارق بن شهاب : « من قال لا إله إلا الله وكفر بما يعبد من دون الله ، حرم الله ماله ودمه وحسابه على الله عز وجل ، . وللبخارى عن أنس كالآول وزاد : « فإذا قالوها ، وصلوا صلاتنا ، واستقبلوا قبلتنا ، وذبحوا ذبيحتنا ، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله عز وجل ، .

٦٩٤ — قوله : وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أمراء الجيوش بأخذ الجزية من الكفار إذا امتنعوا عن الإسلام . مسلم والأربعة عن بريدة . كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه في خاصته بتقوى الله — الحديث ، وفيه : « فإن هم أبوا فاسألهم الجزية ، . وأخرجه مسلم من حديث النعمان بن مقرن .

قوله : روى عن عليّ قال : « إنما بذلوا الجزية لیسكون دماؤهم كدمائنا ، وأموالهم كأموالنا ، لم أجده هكذا . وإنما عند الدارقطني من طريق أبى الجنوب قال : عليّ : « من كانت له ذمتنا ، فدمه كدمائنا ، ودينه كديننا ، . وأخرجه الشافعى .

قوله : قال صلى الله عليه وسلم في وصية أمراء الأجناد : « فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، . هو في حديث بريدة المتقدم قبل .

قوله : ولو قاتل قبل الدعوة أثم ، لئنمى ، كأنه يشير إلى حديث فروة بن مسيك : « لا تقاتلهم حتى تدعوهم إلى الإسلام ، ، وقد تقدم مع نظائره .

٦٩٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أغار على بنى المصطلق وهم غارون ، قال : وقد صح ، متفق عليه من حديث ابن عمر مطولاً .

قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد إلى أسامة أن يغير على أبنى صباحاً ثم يحرق ، أبو داود وابن ماجة من حديث أسامة بن زيد .

قوله : قال ﷺ في حديث سليمان بن بريدة : « فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية — إلى أن قال — فإن أبوا ، فاستعن بالله عليهم ، وقاتلهم ، هو عند مسلم كما تقدم .

٦٩٦ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم نصب المجانيق على الطائف ، الترمذى من رواية ثور بن يزيد بهذا مرسلأ . وأخرجه أبو داود في المراسيل عن مكحول مرسلأ ، وكذلك

ابن سعد . وأخرجه العقيلي موصولاً في ترجمة عبد الله بن خراش من حديث عليّ ، وذكر الواقدي في المغازي قصة سليمان في المنجنيق يوم الطائف .

٦٩٧ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم حرق البويرة ، متفق عليه من حديث ابن عمر ، قطع عنه نخل بنى النضير ، وحرق - وهي البويرة - الحديث .

٦٩٨ - حديث : « لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو » متفق عليه من حديث ابن عمر : وفي رواية لمسلم : كان ينهى ، وفي رواية : فإن لا آمن من أن يناله العدو .

٦٩٩ - حديث : « لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنلوا » ، مسلم من حديث بريدة .

قوله : والمثلة المروية في قصة العرينين ، منسوخة بالنهي المتأخر ، أما حديث العرينين متفق عليه من حديث أنس وفيه : فأمر بقطع أيديهم وأرجلهم ، وسمر أعينهم . وفي رواية فقال قتادة : بلغنا أن النبي ﷺ كان بعد ذلك يحث على الصدقة ، وينهى عن المثلة . وفي روايه قال قتادة : لحدثني محمد بن سيرين أن ذلك قبل أن تنزل الحدود . ورفع البيهقي الذي قبله عن أنس ، ووقع عند مسلم أن المثلة بهم كانت قصاصاً .

٧٠٠ - قوله : وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والذراري ، لم أجده هكذا ، وإنما في حديث ابن عمر : نهى عن قتل النساء والصبيان ، متفق عليه . ولأبي داود من حديث أنس : « لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا صغيراً ولا امرأة » . ويعارضه ما أخرجه أبو داود أيضاً من حديث سمرة : « اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرخهم » . وفي المتفق ، عن الصعب بن جثامة : أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشركين يبيتون ، فيصاب من ذراريهم ونسائهم ، فقال : « هم منهم » ، لكن وقع في رواية لأبي داود ، وقال الزهري : ثم نهى بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان .

٧٠١ - حديث : أن النبي ﷺ رأى امرأة مقتولة فقال : « هاء » ، ما كانت هذه تقاتل فلم تقتل ؟ ، لم أجده هكذا . وعند أبي داود من حديث رباح بن الربيع بن صبيح : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرأى الناس مجتمعين ، فبعث رجلاً فقال : انظر ، فقال : امرأة قتيل ، فقال ما كانت هذه لتقاتل . وأخرجه ابن حبان وأحمد والنسائي وابن ماجه . وأخرجه النسائي وأحمد وابن حبان ، من حديث حنظلة الكاتب .

باب الموادعة

٧٠٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وادع أهل مكة عام الحديبية على أن يضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين . أبو داود من طريق ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن عروة ، عن المسور ومروان : أنهم اصطاحوا على وضع الحرب عشر سنين ، يأمن فيها الناس ، وعلى أن بيننا عيبة مكفوفة ، وأنه لا إسلال ولا إغلال . وأخرجه أحمد من هذا الوجه مطولاً ، فأصله في البخاري ، ولكن ليس فيه ذكر المدة . وروى البيهقي من مغازي موسى بن عقبة وعروة بن الزبير في قصة الحديبية في آخرها : فكان الصلح بين النبي ﷺ وبين قريش سنتين . قال البيهقي : يريد أن بقاءه حتى انتقض الصلح سنتان ، فأما المدة التي وقع عليها الصلح فكانت عشراً كما قال ابن إسحاق ، وكذا قال الواقدي ، ويعكر عليه أن في مغازي ابن عائد عن ابن عباس أن مدة الصلح كانت سنتين .

٧٠٣ — حديث : قال صلى الله عليه وسلم : « وفاء لا غدر » ، لم أجده مرفوعاً . ولاحد وأصحاب السنن وابن حبان ، من حديث عمرو بن عبسة : أنه غزا مع معاوية فكان يقول : الله أكبر وفاء لا غدر ، فسأل معاوية فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يشد عقدة ولا يحلها ، حتى ينقضى أمدها » .

٧٠٤ — قوله : أن النبي ﷺ نقض الصلح بعد الموادعة التي كانت بينه وبين أهل مكة . كأنه يشير إلى ما وقع في قصة الحديبية وهو في الصحيح بالمعنى . وأخرج ابن إسحاق بإسناده الماضي إلى المسور في هذه القصة : ثم إن بني بكر الذين دخلوا في عقد قريش ، وثبوا على خزاعة الذين دخلوا في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأعانت قريش بني بكر بالسلح ، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فتجهز إليهم ، وذكر موسى بن عقبة نحو ذلك ، وزاد ، فقال أبو بكر : يا رسول الله ، ألم تكن بينك وبينهم مدة ؟ قال صلى الله عليه وسلم : ألم يبلغك ما صنعوا ببني كعب ، يعني خزاعة ، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عروة : وفي الطبراني الكبير والصغير من حديث ميمونة نحوه .

٧٠٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلاح من أهل الحرب ، ثم أعاده ، وزاد : وحمله إليهم ، لم أجده . وعند البزار والطبراني وابن عدى والعقيلي ، من

حديث عمران بن حصين : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السلاح في الفتنة وصوب ابن عدى وقفه ، وعلقه البخارى .

٧٠٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر ثمامة أن يبرأ أهل مكة وهم حرب عليه . ابن إسحاق في قصة إسلام ثمامة بن أثال من حديث أبي هريرة ، وفيه : وانصرف ومنع الحمل إلى مكة حتى جددت قريش . فكتبوا إلى النبي ﷺ يسألونه بأرحامهم ، فكتب ثمامة يخلى إليهم حمل الطعام ، ففعل . وذكره الواقدي مطولاً وفي آخره : وكتب معه كتاباً أن خل بين قريش وبين الميرة ، وأصله في الصحيح . وفي آخره أنه قال لقريش : والله لا تأتكم من اليمامة حبة حنطة حتى يأذن فيها رسول الله ﷺ ، ولم يذكر بقيته .

٧٠٧ — حديث : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، متفق عليه من حديث عليّ . » وللبخارى نحوه عن أنس . ولمسلم عن أبي هريرة . ولأبي داود وابن ماجه ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . وللدارقطني من حديث عائشة .

وفي الباب : عن أم هانئ . حديث : « أجرنا من أجرت ، متفق عليه . » وزاد الأزرقي في رواية . وأما من أمنت .

ولأبي داود عن عائشة : إن كانت المرأة لتجبر على المؤمنين فيجوز . وللترمذي عن أبي هريرة : إن المرأة لتأخذ للقوم . وللطبراني عن أنس : أن زينب أجارت أبا العاص ، وأن أم هانئ أجارت عقيلاً أخاها ، فأجاز ذلك النبي ﷺ . وأخرج الطبراني من حديث أم سلمة قصة أبي العاص وزينب ، وفيها : ألا ولأنه يجبر على المسلمين أدناهم .

٧٠٨ — حديث أبي موسى الأشعري : « أمان العبد أمان ، » لم أجده . وروى عبد الرزاق أن عمر كتب : إن العبد المسلم من المسلمين ، وأمانه أمانهم ، في حديث . وللبيهقي عن علي مرفوعاً : « ليس للعبد من الغنيمة شيء ، إلا خرثي المتاع ، وأمانه جائز ، وأمان المرأة جائز ، » ويدخل في الباب : يسعى بها أدناهم . وقد مضى في الذي قبله .

باب الغنائم وقسمتها

٧٠٩ — قوله : وإذا فتح بلدة عنوة ، فإن شاء قسمه بين المسلمين كما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر : البخارى من طريق أسلم أن عمر قال : لولا أن أترك آخر

الناس بياناً ليس لهم شوم ، ما فتحت قرية إلا قسمتها . ولأبي داود عن سهل بن أبي حثمة :
قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خير نصفين .

قوله : وإن شاء أقر أهلها عليها ، ووضع عليهم الجزية ، وعلى أراضيهم الخراج ، هكذا
فعل عمر بسواد العراق بموافقة من الصحابة ، ولم يحمد من خالفه . ابن سعد من طريق أبي
بكر ، أن عمر وجه عثمان بن حنيف على خراج السواد ، ورزقه كل يوم ربع شاة وخمسة
دراهم ، الحديث موقوف .

٧١٠ — قوله : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل من الأسارى ، فيه أحاديث :
منها عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفتح وعلى رأسه مغفر ، فلما نزع
جاءه رجل فقال : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ، فقال : اقتلوه ، متفق عليه . وعن
عطية القرظي : كنت ، فيمن أخذ من سبي قريظة ، فكانوا يقتلون من أنبت ، أخرجه
الأربعة . وفي الدلائل عن جابر : أن سعد بن معاذ لما حكم أن تقتل مقاتلة قريظة ، قتلوا
وكانوا أربعائة . وعند أبي إسحاق كانوا ما بين السبعائة والثمانائة . وروى أبو داود في
المراسيل ، عن سعيد بن جبير : أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل ثلاثة يوم بدر صبراً :
المطعم بن عدى ، والنضر بن الحارث ، وعقبة بن أبي معيط . قال أبو عبيد في الأموال :
كذا قال هشيم : المطعم ، وهو غلط ، وإنما هو طعيمة . وأما مطعم فمات بمكة قبل يوم
بدر . ويصدق هذا حديث جبير بن مطعم : لو كان المطعم حياً فكلمنى في هؤلاء الثنتي لأطلقتهن
له . وعند أهل المغازي : أن طعيمة قتل في الحرب ، ولم يقتل صبراً .

قوله : وفي السير الكبير : أنه لا بأس بفداء أسرى المشركين بما لا يأخذه منهم إذا كان
بالمسلمين حاجة ، استدلالاً بأسارى بدر . قلت : قصة المفاداة بأسارى بدر مشهورة ، وقد
أنزل الله تعالى فيها آيات من الإنفال . ولمسلم من حديث ابن عباس ، عن عمر : شرح ذلك
مطولاً . وأخرجها أحمد من حديث أنس ، وطولها ابن إسحاق والواقدي . ولأبي داود عن
ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل فداء أهل الجاهلية يوم بدر أربعائة .
وورد في فداء الأسرى بالأسرى ، حديث سلمة بن الأكوع عند مسلم . وله ولأبي داود
والترمذي من حديث عمران بن حصين : أنه صلى الله عليه وسلم فدى رجلين من المسلمين
برجل من المشركين ، لفظ الترمذي وصححه ، وهو مطول عند مسلم وأبي داود .

٧١١ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم من على بعض الأسارى يوم بدر ، أبو داود والحاكم من حديث عائشة في قصة أبو العاص بن الربيع . وأخرجه ابن سعد مطولاً . وللبخارى من حديث جبير بن مطعم : لو كان المطعم بن عدى حياً ، ثم كلني في هؤلاء النتنى لتركتهن له . وقال ابن إسحاق : وكان ممن من عليه بغير فداء ، أبو العاص بن الربيع ، والمطلب بن حنطب ، وصيفي بن أبي رفاعه ، وأبو عزة الجمحي . وللبخارى عن ابن عمر : في من رسول الله صلى الله عليه وسلم على سبي حنين .

٧١٢ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذبح الشاة إلا لما كلة لم أجده ، لكن في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر . ورواه ابن أبي شيبة عن ابن فضيل عن يحيى ابن سعيد قال : حدثت أن أبا بكر بعث جيشاً إلى الشام - الحديث . وفيه : « ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لما كلة ، ولا تقتلن صغيراً ولا امرأة » .

قوله : بخلاف التحريق قبل الذبح ، فإنه منهي عنه . ورد في النهي عن مطلق التحريق أحاديث : منها حديث أبي هريرة : « إن وجدتم فلاناً وفلاناً فاقتلوهما ولا تحرقوهما ، فإنه لا يعذب بها إلا الله تعالى » أخرجه البخارى والبخارى وسماههما : هبار بن الأسود ، ونافع بن عبد قيس ، وكانا قد نخسا بزينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في الدلائل للبيهقي . وللبخارى عن ابن عباس : لو كنت أنا لم أحرقهم ، انتهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تعذبوا بعذاب الله » ، وفيه قصة . ولأبي داود عن ابن مسعود رفعه : « إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار » . وللبزار عن أبي الدرداء مثله .

٧١٣ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب ، لم أجده .

٧١٤ - حديث : « الغنيمة لمن شهد الواقعة » والمشهور وقفه على عمر ، أما المرفوع فلم أجده . وأما الموقوف فأخرجه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث طارق بن شهاب أن أهل البصرة غزوا نهاوند ، فأمدهم أهل الكوفة القصة . وفيها فكتب عمر : « إن الغنيمة لمن شهد الواقعة » وأخرجه البيهقي وقال : هذا هو الصحيح من قول عمر . وأخرجه ابن عدى من قول علي . ويعارضه حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا نأ

على سرية من المدينة قبل نجد ، فقدم على رسول الله ﷺ بخير بعد ما افتتحها - إلى أن قال - فلم يقسم لهم . وهو في البخارى وأبى داود . وثبت في الصحيحين عن أبى موسى : أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم لجعفر والأشعرين ، قال : ولم يسهم لغيرنا .

٧١٥ - قوله : قال النبي صلى الله عليه وسلم في طعام خير : « كلوها ، واعلفوها ، ولا تحملوها » ، البيهقي في المعرفة من حديث عبد الله بن عمرو نحوه . وروى أبو داود من طريق القاسم مولى عبد الرحمن ، عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : كنا نأكل الجزر في الغزو ولا نقسمه ، حتى أن كنا نرجع إلى رحالنا وأخرجتنا منه مملوءة ، وإسناد كل منهما ضعيف .

وفي الباب أحاديث : منها ما اتفقا عليه من حديث عبد الله بن مغفل ، قال : دلى جراب من شحم فالتزمته ، ثم قلت : لا أعطى من هذا اليوم أحداً شيئاً ، فالتفت فإذا رسول الله ﷺ فتبسّم . وزاد الطيالسي في آخره : هو لك . وللبخارى عن ابن عمر : كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب ، فنأكله ولا نرفعه . ولأبى داود عن عبد الله بن أبى أوفى : أصبنا طعاماً يوم خير ، فكان الرجل يحىء فيأخذ منه مقدار ما يكفيه ، ثم ينصرف . وللطبراني في الأوسط عن عائشة مرفوعاً : « عشر مباحة للمسلمين في مغازيهم : العسل والماء والملح والطعام والخل والزبيب والجلد الطرى والحجر والعود ما لم ينحت » . والبيهقي عن هانئ بن كثوم كتب عمر : دع الناس يأكلون ويعلفون ، فن باع شيئاً بذهب أو فضة ، ففيه خمس الله تعالى وسهام المسلمين .

وقال الواقدي في المغازي : حدثني ابن أبى سبرة ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبى فروة عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله ، عن أبيه قال : لما انتهينا إلى الحصن ، والمسلمون جياع ، فذكر الحديث — إلى أن قال — فوجدنا والله فيه من الاطعمة ما لم نظن أنه هناك : من الشعير والتمر والسمن والزيت والودك ، ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلوا واعلفوا ولا تحملوا ، يقول : ولا تخرجوا به إلى بلادكم ، فكان المسلمون يأخذون مدة مقامهم طعامهم وعلف دوابهم ، لا يمنع أحد من ذلك . وفي هذا الحديث ثلاثة من الواهين في نسق : الواقدي ، وشيخه ، وإسحاق .

٧١٦ - حديث : « من أسلم على مال فهو له » . أبو يعلى وابن عدى من حديث أبى هريرة بلفظ : شيء ، وإسناده ضعيف . ورواه سعيد بن منصور ، من طريق عروة مرسلًا وإسناده صحيح . واستشهد البخارى لهذه المسألة بحديث عمر أنه قال لمولى له يقال له هني :

اضمهم جناحك عن المسلمين ، وفيه : لأنها لبلادهم قاتلوا عليها في الجاهلية ، وأسلموا عليها في الإسلام . وفي الباب : عن صخر بن العيلة رفعه : « إن القوم إذا أسلبوا أحرزوا دماءهم وأموالهم ، أخرجه أبو داود وأحمد وإسحاق والدارمي والبخاري وابن أبي شيبة والطبراني مطولاً في قصة .

٧١٧ - حديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أربعة أخماس الغنيمة بين الغانمين » . أبو عبيد في الأموال من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس : كانت الغنيمة تقسم على خمسة أخماس : فأربعة منها لمن قاتل ، وخمس يقسم على أربعة : فربع لله وللرسول ولذي القربى ، فما كان لله والرسول فهو لقربة النبي صلى الله عليه وسلم ، والثاني لليتامى ، والثالث للمساكين ، والرابع لابن السبيل : وهو الصنف الفقير الذي ينزل بالمسلمين . ورواه ابن مردويه والطبري من وجه آخر ، عن ابن عباس : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث سرية فغنموا خمس الغنيمة ، فضرب ذلك الخمس في خمسة ، ثم قرأ : « واعلموا أنما غنمتم » فجعل سهم الله وسهم رسوله واحداً ، ولذي القربى سهماً ، وسهماً لابن السبيل ، وسهماً لليتامى ، وسهماً للمساكين ، وجعل السهمين الأولين قوة في الخيل والسلاح ، وجعل الأربعة أسهم الباقية : للفرس سهمان ، والرجال سهم .

وروى الطبراني من طريق قتادة : كانت الغنيمة تخمس خمسة أخماس ، فأربعة أخماس لمن قاتل عليها ، ويخمس الباقي على خمسة ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم جعل أبو بكر وعمر سهم الله ورسوله وسهم قرابته فحُملاً عليه في سبيل الله تعالى ، صدقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٧١٨ - حديث ابن عمر : أن النبي ﷺ أسهم للفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم . البخاري : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين : ولصاحبه سهماً . وفي لفظ : قسم يوم خيبر للفرس سهمين ، وللراجل سهم . ولأبي داود : أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة . ولابن ماجه : أسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة أسهم : للفرس سهمان ، وللراجل سهم . وقال الطبراني في الأوسط : تفرد به هشام بن يوسف ، عن أبي معاوية ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر ، وغيره لا يذكر عمر . وفيه : لأبي داود .

من حديث ابن أبي عمرة ، عن أبيه : أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة نفر ، ومعنا فرس ، فأعطى كل إنسان منا سهماً ، وأعطى الفرس سهمين . وللطبراني والدارقطني ، عن أبي رهم : شهدت أنا وأخي خبير ، ومعنا فرسان ، فقسم لنا ستة أسهم . ولهما عن أبي كبشة رفعه : إني جعلت للفرس سهمين ، وللفراس سهم ، فمن نقصهما نقصه الله تعالى . وللإزار والدارقطني عن أبي المقداد : أن النبي ﷺ أعطى للفرس سهمين ، ولصاحبه سهم : وإسحاق عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم للفراس ثلاثة أسهم : سهماً لفرسه ، وسهم لصاحبه ، أخرجه من طريقين في كل منهما ضعف . ولأحمد من طريق المنذر ابن الزبير ، عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الزبير سهماً ، وفرسه سهمين . وأخرجه الدارقطني من طرق فيها مقال . وللدارقطني عن جابر : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة فأعطى الفارس ثلاثة أسهم ، وللراجل سهم . وله عن أبي هريرة أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفرس سهمين ، ولصاحبه سهم . وله عن محمد بن يحيى ابن سهل بن أبي حثمة عن أبيه عن جده نحوه .

٧١٩ — حديث ابن عباس : أن النبي ﷺ أعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً لم أجده ، بل تقدم في الذي قبله عن ابن عباس خلافة ، أخرجه إسحاق . نعم أخرج أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة والطبراني والحاكم عن مجمع بن جارية قال : شهدنا الحديبية ، فذكر الحديث وفيه : فأعطى الفارس سهمين ، وأعطى الراجل سهماً . وللطبراني عن المقداد : أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم له سهمين : لفرسه سهم ، وله سهم ، وفي إسناده الشاذكوني عن الواقدي . وقد تقدم في الذي قبله عن المقداد أيضاً خلافة . وللواقدي في المغازي عن الزبير : شهدت بني قريظة فضرب لي بسهم ، ولفرسي بسهم ، وقد تقدم عن الزبير خلافة أيضاً . ولابن مردويه من حديث عائشة : قسم النبي صلى الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق ، فأعطى الفارس سهمين ، والراجل سهماً .

٧٢٠ — حديث : للفراس سهماً ، وللراجل سهم . لم أجده من قوله ﷺ .

٧٢١ — حديث ابن عمر : قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفراس سهمين . قلت : المحفوظ عن ابن عمر في الكتب المشهورة ما تقدم ، وجاء عنه الذي ذكر هنا من طرق : أحدها رواية أبي بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة وابن خنير ، عن عبيد الله عن نافع عنه

به . قال الدارقطني : قال لنا أبو بكر النيسابوري : هذا عندي وهم من ابن أبي شيبة ، لأن أحد رواه عن ابن نمير كالجماعة ، وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه . ورواه ابن كرامة وغيره عن أبي أسامة كذلك . ثالثها : رواه الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن عبيد الله به ، وقال : قال أحمد بن منصور : الناس يخالفونه . وقال النيسابوري : لعل الوهم من نعيم . ثالثها : رواية الدارقطني من طريق نعيم^(١) بن حماد ، من طريق عبد الله ابن عمر المكبر ، عن نافع كذلك . وقد رواه القعنب عن علي الشك ، هل قال للفرس ، أو للفرس ؟ رابعها : رواية من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر به ، وقال : يختلف فيه على حماد . خامسها : رواية عبد الرحمن بن أمين ، عن نافع ، عن ابن عمر به . وأخرجه الدارقطني في أول المختلف .

٧٢٢ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم أسهم لفرسين ، الدارقطني من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة ، عن أبيه ، عن جده قال : أسهم رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم ، ولي سهماً ، فأخذت خمسة أسهم . وروى عبد الرزاق من طريق مكحول : أن الزبير قد حضر خير بفرسين ، فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم . وروى الواقدي من وجه آخر نحوه ، وأعله الشافعي بمعارضة ما رواه هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير ، عن الزبير : أعطاني النبي ﷺ يوم بدر أربعة أسهم . سهمين لفرسي ، وسهماً لي ، وسهماً لأمي ، وهذا أخرجه الدارقطني .

وروى سعيد بن منصور من طريق الزهري : أن عمر كتب إلى أبي عبيدة بمثله موقوف . وعن الأوزاعي عن ابن عباس مرفوعاً مثله ، وهذا معضل . وروى الواقدي من طريق الحارث بن عبد الله بن كعب : أن النبي ﷺ أسهم بخير لمن كان معه فرسان خمسة أسهم ، وما كان أكثر من فرسين لم يسهم له ، قال : وأثبت ذلك أنه أسهم لفرس واحد .

٧٢٣ — حديث : أن البراء بن أوس قاذ فرسين ، فلم يسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا لفرس واحد ، لم أجده . بل الذي رواه ابن مندة في ترجمته من طريقه : أنه قاذ مع النبي ﷺ فرسين فضرب له خمسة أسهم ، وبقية طرقه في الذي قبله .

٧٢١ — (١) لعل ما هنا وهو قوله : ثالثها رواية الدارقطني من طريق نعيم بن حماد من طريق عبد الله المكبر الخ فيه غموض . وفي نصب الراية : الرواية هي عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب أخبرني عبد الله بن عمر عن نافع الخ ولعل هذا هو الصواب .

٧٢٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سلمة بن الأكوع سهمين ، وهو راجل . مسلم من طريق إياس بن سلمة ، عن أبيه في حديث طويل قال : ثم أعطاني سهمين : سهم الفارس ، وسهم الراجل .

٧٢٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسهم للنساء ، ولا للصبيان ، ولا للعبيد ، وكان يرضخ لهم . مسلم من حديث ابن عباس : أنه كتب إلى نجدة : وسألت عن المرأة والعبد ، هل كان لهما سهم معلوم إذا حضروا الحرب ؟ فإنهم لم يكن لهم سهم معلوم إلا أن يحذيا من الغنائم . وفي لفظ : قد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى ، ويحذين من الغنيمة . وفي رواية أبي داود : فأما أن يضرب لهن بسهم فلا ، وقد كان يرضخ لهن . ولأبي داود والترمذي ، عن عمير مولى أبي اللحم : شهدت خيبر مع ساداتي ، فأمر لي النبي صلى الله عليه وسلم بشيء من خروئي المتاع .

وفي الباب حديث ابن عمر : عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد فلم يحزني ، الحديث متفق عليه . ويعارض هذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل ، عن خالد بن معدان : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للنساء والصبيان والخيال ، وهذا مرسل . ولأبي داود والنسائي من طريق حشر بن زياد عن جدته أم أبيه (١) : أن النبي ﷺ أسهم لهن بخيبر كما أسهم للرجال - الحديث . وروى الترمذي عن الأوزاعي قال : أسهم النبي صلى الله عليه وسلم للصبيان يوم خيبر ، وللنساء ، وأخذ بذلك المساكين ، وهذا معضل .

٧٢٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم استعان باليهود على اليهود ، ولم يعطهم من الغنيمة شيئاً ، الشافعي في الامم . ومن طريقه البيهقي في المعرفة من حديث ابن عباس : استعان رسول الله ﷺ بيهود بني قينقاع ، ولم يسهم لهم ، ورضخ لهم ، تفرد به الحسن ابن عمارة وهو متروك ، وهذا ليس فيه تعيين المستعان عليهم . لكن عند الواقدي من طريق حزام بن سعد بن محيصة : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة غزا بهم أهل خيبر ، فأسهم لهم ، ويقال : أحذاهم ولم يسهم لهم . وروى الترمذي وأبو داود في

٧٢٥ — (١) وفيه حشر وهو مجهول ، وقال الخطابي : إسناده ضعيف لا تقوم به حجة .

المراسيل ، وابن أبي شينة ، كلهم عن الزهري قال : أسهم النبي صلى الله عليه وسلم لقوم من اليهود قاتلوا معه ، لفظ الترمذى .

وفى الباب : حديث : إنا لا نستعين بمشرك ، أخرجه مسلم عن عائشة ، وأحمد وإسحاق وابن أبي شينة والحاكم والطبرانى من حديث خبيب بن أساف ، وإسحاق بن راهويه ، من حديث أبي حميد الساعدى ، وفى كل منها قصة . وفى حديث أبي حميد فقال : من هؤلاء : قالوا : ابن أبي فى مواليه من يهود ، قال : هل أسلبوا ؟ قالوا : لا ، قال : فليرجعوا ، فذكره .

قوله : روى أن الخلفاء الأربعة الراشدين قسموا الخنس على ثلاثة أسهم : لليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل ، تقدم شيء منه . وروى أبو يوسف عن ابن عباس : أن الخنس كان يقسم على عهده صلى الله عليه وسلم على خمسة ، ثم قسمه أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ ، على ثلاثة أسهم ، فذكره .

٧٢٧ — حديث : « يامعشر بنى هاشم إن الله تعالى كره لكم غسالة أيدي الناس وأوساخهم ، وعوضكم منها بخمس الخنس » لم أجده هكذا . وفى الطبرانى عن ابن عباس قال : بعث نوفل بن الحارث ابنية إلى رسول الله ﷺ فقال : انطلقا إلى عمكما لعسل يستعين بكما على الصدقات ، فقال لهما : لا يحل لكم أهل البيت من الصدقات شيء ، ولا غسالة الأيدي ، إن لكم فى خمس الخنس لما يغنيكم . وأخرجه ابن أبي حاتم فى تفسير سورة الأنفال ، ولفظه : رغبت لكم عن غسالة أيدي الناس .

٧٢٨ — حديث : « لأنهم لم يزالوا معى فى الجاهلية والإسلام » ، وشبك بين أصابعه — يعنى بنى المطلب — أبو داود والنسائى وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم : لما قسم رسول الله ﷺ سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب ، جثت أنا وعثمان ، فذكر الحديث ، وفيه : « لأنهم لم يفارقونى فى جاهلية ولا إسلام ، وإنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد » ثم شبك بين أصابعه . وأصله فى البخارى دون آخره ، ودون قوله لم يفارقونى .

٧٢٩ — قوله : فأما ذكر الله تعالى فى الخنس ، فإنه لافتتاح الكلام تبركاً باسمه ، وسهم النبي ﷺ سقط بموته ، كما سقط الصنى ، لأنه كان يستحقه برسالته ، والصنى : شيء ثان يصطفيه لنفسه من الغنيمة ، مثل درع أو سيف أو جارية انتهى . وأول الكلام أخرجه

الطبراني من طريق الضحاك ، عن ابن عباس في قوله عز وجل : « واعلموا أنمنا غنمتم من شيء فإن لله خمسة » ، قال : لله مفتاح كلام . وأخرج الحاكم وعبد الرزاق من طريق الحسن ، عن محمد بن الحنفية قال : لله مفتاح كلام ، لله الدنيا والآخرة . وأما قوله إن سهم الرسول صلى الله عليه وسلم سقط بموته ، فلم أجد دليلاً . وأما الصني : فأخرج أبو داود عن الشعبي : كان للنبي صلى الله عليه وسلم سهم يدعى الصني ، إن شاء عبداً ، وإن شاء أمة ، وإن شاء فرساً يختاره قبل الخمس ، وهذا مرسل .

وأخرج أيضاً عن ابن عون : سألت محمداً عن سهم النبي صلى الله عليه وسلم والصني قال : كان يضرب له بسهم مع المسلمين وإن لم يشهد ، والصني يؤخذ له رأس من الخمس قبل كل شيء ، وهذا مرسل أيضاً : وأخرج من طريق قتادة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا كان له سهم صاف يأخذه من حيث شاء ، فكانت صفيه من ذلك . وأخرج في المراسيل عن الحسن : كانت الغنائم تجمع ، فيكون للنبي صلى الله عليه وسلم منها سهم يسمى الصني ، جعله الله تعالى له ، ثم يقسم . وأخرج أبو داود والحاكم من حديث عائشة : كانت صفيه من الصني ، وإسناده قوى .

قوله : روى عن عمر : أنه أعطى الفقراء من ذوى القربى . أبو داود من طريق يونس ، عن الزهري ، عن سعيد ؛ عن جبير بن مطعم ، فذكر الحديث . قال : وكان أبو بكر يقسم الخمس نحو قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، غير أنه لم يكن يعطى القربى ، وكان عمر يعطيهم . ولأبي داود عن علي قال : قسمت حقنا من الخمس في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاية أبي بكر وعمر .

٧٣٠ — حديث : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، متفق عليه من حديث أبي قتادة في قصة . ولأبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين : « من قتل كافراً فله سلبه » ، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً ، فأخذ أسلابهم . وذكر قصة أبي قتادة وفيه : أن عمر هو الذي قال : والله لا يفيئها الله على أسد من أسده ويعطيها . وفي الباب : عن أبي سمرة بالحديث دون القصة أخرجه الحاكم والبيهقي . ولابن مردويه من حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم بدر : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، وإسناده واه . والمحفوظ ما أخرجه أبو داود من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ : قال « من قتل قتيلاً فله كذا وكذا » .

وروى الواقدي ، عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت قال : نادى منادى رسول الله يوم بدر : من قتل قتيلاً فله سلبه ، وهذا ضعيف ومنقطع . وقد قال مالك في الموطأ : لم يبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك إلا يوم حنين . ولمسلم وأبي داود من حديث عوف بن مالك : أنه قال لخالد : ألم تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ؟ قال : بلى ، الحديث ، وفيه قصة . وحديث حبيب بن مسلمة في الذي بعده ، وكذا حديث عبد الرحمن بن عوف .

٧٣١ — قوله : قال ، صلى الله عليه وسلم لحبيب بن أبي سلمة : « ليس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به نفس إمامك » ، كذا فيه . والصواب حبيب بن مسلمة ، والخطاب له من معاذ لأم من النبي صلى الله عليه وسلم . وقد أخرجه إسحاق والطبراني في الكبير والأوسط ، من طريق جنادة بن أمية قال : كنا معسكرين بدابق ، فذكر لحبيب بن أبي سلمة الفهرى أن نبيه القبرصى خرج بتجارة من البحر ، يريد بها أرمينية ، فخرج عليه فقتله ، فجاء بسلبه يحمله على خمسة أبقال ، من الديباج والياقوت ، فأراد حبيب أن يأخذه كله ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل قتيلاً فله سلبه » ، فقال أبو عبيدة : خذ بعضه فإنه لم يقل ذلك للأبد ، فقال معاذ لحبيب : فإنما لك ما طابت به نفس إمامك ، وحدثهم به معاذ عن النبي ﷺ ، فأعطوه الخمس . فباعه حبيب بألف دينار ، لفظ إسحاق . وأخرجه البيهقي في المعرفة في باب إحياء الموات من هذا الوجه ، وقال : هذا إسناد لا يحتج به .

وفي الباب : حديث عبد الرحمن بن عوف في قصة قتل أبي جهل ، وفيه فقال : كلا كما قتله ، وفيه : ثم قضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح . وحديث سعد بن أبي وقاص : لما كان يوم بدر قتل أخى عمير ، وقتلت سعيد بن العاص وأخذت سيفه ، فقال لى النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فاطرحه في القبض ، فما جاوزت إلا سيراً حتى نزلت سورة الأنفال ، فقال لى : اذهب نخذه . أخرجه أحمد وابن أبي شيبة والحاكم . وحديث خريم بن أوس في قصة الشفاء بنت نفيلة وفيه : أن خالد بن الوليد قتل هزير مبارزة ، فكتب إلى أبي بكر فنقله سلبه ، فبلغت قلنسوته مائة ألف ، أخرجه الطبراني والحاكم بطوله . وأخرج الطبراني من حديث جرير : أنه بارز فارسياً فقتله ، فقومت منطقته بثلاثين ألفاً ، فكتب عمر : ليس هذا من السلب الذى ينقل ، وجعله مغنماً .

باب استيلاء الكفار

٧٣٢ — حديث : « إن وجدته قبل القسمة فهو لك بغير شيء ، وإن وجدته بعد القسمة فهو لك بالقيمة » الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس رفعه : « فيما أحرزه العدو فاستنقذه المسلمون منهم ، إن وجدته صاحبه قبل أن يقسم فهو أحق به ، وإن وجدته قد قسم ، فإن شاء أخذه بالثمن » ، وفيه الحسن بن عماره ، وهو واه .

وروى أبو داود في المراسيل عن تميم بن طرفة : وجد رجل مع رجل ناقة له ، وارتفعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأقام أحدهما البينة أنها له ، والآخر أنه اشتراها من العدو ، فقال : « إن شئت أن تأخذها بالثمن الذي اشتراها به ، فأنت أحق بها ، وإلا فخذها عنه . ووصله الطبراني من وجه آخر عن تميم عن جابر بن سمرة .

وفي الباب : عن ابن عمر نحوه أخرجه الدارقطني والطبراني وابن عدي من ثلاثة طرق ضعيفة جداً ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . والمحفوظ عن ابن عمر ما أخرجه البخاري من طريق نافع عنه قال : ذهب له فرس ، فأخذه العدو ، فظهر عليهم المسلمون ، فرده عليه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبق عبداً له فلاحق بالروم ، فظهر عليهم المسلمون ، فرده عليه خالد بن الوليد بعد النبي صلى الله عليه وسلم . وقد اختلف في رفع هذا الحديث ، والأكثر على ترجيح الموقوف .

وروى الدارقطني من طريق قبيصة : أن عمر قال : ما أصاب المشركون من أموال المسلمين ، فظهر عليهم ، فرأى رجل متاعه بعينه ، فهو أحق به من غيره ، فإذا قسم فلا ، وهو أحق به من غيره بالثمن . وأخرج ابن أبي شيبة من حديث علي نحو ذلك موقوفاً . وفي الباب عن زيد بن ثابت ذكره البيهقي ، وفيه ابن لهيعة .

حديث : أن عبيداً من عبيد الطائف أسلوا وخرجوا إلى رسول الله ﷺ ، ف قضى النبي صلى الله عليه وسلم بعتقهم ، تقدم في العتق بطرقه .

٧٣٣ — حديث : أن النبي ﷺ أخذ الجزية ووضع في بيت المال ولم يخمس ، وكذا عمر ، وكذا معاذ ، أما المرفوع فلم أره . وأما عمر فعند أبي داود عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب : من سأل عن مواضع القىء أن عمر بن الخطاب عقد لأهل الأديان ذمة ، بما فرض (٩ — الدراية — ج ٢)

عليهم من الجزية ، ولم يضرب فيها بخمس ولا مغنم ، وفي إسناده انقطاع . وأما معاذ فلم أجده .

٧٣٤ — قوله : وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يأخذوا الخراج من أراضي العرب .

قوله : وعمر حين فتح السواد وضع الخراج عليها بمحض من الصحابة ، ووضع على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص . وكذا أجمعت الصحابة على وضع الخراج على الشام . أما عمر في السواد ، فروى أبو عبيدة في الأموال من طريق إبراهيم التيمي : لما افتتح المسلمون السواد ، قالوا لعمر : اقسمه بيننا فإننا فتحناه عنوة ، قال : فأبى ، وقال : أقر أهل السواد في أرضهم ، وضرب على رؤسهم الجزية ، وعلى أرضهم الخراج ، وهذا منقطع . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق أبي مجلز : أن عمر بعث عماراً وابن مسعود وعثمان بن حنيف إلى الكوفة ، الحديث . وفيه فسح عثمان سواد الكوفة من أرض أهل الذمة ، لجعل على جريب النخل عشرة دراهم ، فذكر القصة . وفيه فرفع إلى عمر فرضي به ، وهو منقطع أيضاً .

ولابن أبي شيبة من طريق أبي عون الثقفي قال : وضع عمر على أهل السواد على كل جريب أرض يبلغه الماء درهماً وقفيزاً من طعام ، وعلى البساتين على كل جريب عشرة دراهم ، وعشرة أفقزة ، وعلى الرطاب كل جريب خمسة . وأما مصر فروى ابن سعد عن الواقدي بأسانيده : أن عمرو بن العاص افتتح مصر عنوة ، واستباح مافيها ، ثم صالحهم بعد على الجزية في رقابهم ، ووضع الخراج على أرضهم ، وكتب بذلك إلى عمر . وفي لفظ : كان يبعث بجزية أهل مصر وخراجها إلى عمر بعد حبس ما يحتاج إليه . وأما وضع الخراج على الشام فتقدمت الإشارة إليه في قول عمر : لولا أن أترك آخر المسلمين .

٧٣٥ — قوله : روى أن رسول الله ﷺ فتح مكة عنوة ، وتركها لأهلها ، ولم يوظف الخراج . أما فتح مكة عنوة فأقوى ماورد فيه ، ما أخرجه مسلم من طريق عبد الله ابن رباح ، عن أبي هريرة قال : أقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل مكة ، فبعث الزبير على إحدى الجنبتين ، وبعث خالداً على الأخرى ، وبعث أبا عبيدة على الحسر ، فذكر الحديث وفيه : أنه ﷺ قال للأَنْصار : ألا ترون إلى أوباش قريش وأتباعهم ؟ ثم قال

بيديه - يضرب إحداهما على الأخرى - فقال : احصدوهم حصداً ، فجاء أبو سفيان فقال : أيديت خضراء قريش - الحديث .

وأخرجه ابن حبان ، وقال : هذا أدل دليل على أن مكة فتحت عنوة .

وفى الباب : حديث أم هانئ. وقوله صلى الله عليه وسلم لها : « أجرنا من أجرت » ، إذ لو فتحت صلحاً لدخلا في الأمان العام . وحديث أبي هريرة : « إنما أحلت لي ساعة من نهار » ، وكذا حديث أبي شريح ، وكلها متفق عليها .

قوله : روى أن الصحابة وضعوا العشر على أرض البصرة ، لم أجده هكذا ، وقد ذكره أبو عمر وغيره . قلت : قد أخرجه عمرو بن شبة في تاريخ البصرة ، ويحيى بن آدم في كتاب الخراج مفسراً مبيناً .

قوله : والخراج الذى وضعه عمر على أهل السواد من كل جريب يبلغه الماء قفيز هاشمى ، وهو الصاع ودرهم ، ومن جريب الرطبة خمسة دراهم ، ومن جريب الكرم المتصل ، والنخل المتصل عشرة دراهم ، هذا هو المنقول عن عمر ، فإنه بعث عثمان بن حنيف حتى يمسح سواد العراق ، وجعل حذيفة عليه مشرفاً فسح فبلغ ستاً وثلاثين ألف ألف جريب ، ووضع على ذلك ماقلنا ، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبر ، فكان إجماعاً منهم ، هو فى الخراج لأبي يوسف ، وإيحيى بن آدم ، وفى الأموال لأبي عبيد وغيرها .

قوله : روى عن عمر أنه قال : لعلكم حملتم الأرض ما لا تطيق ؟ فقال : لا ، بل حملناها ما هى مطيقة ، أخرجه البخارى فى الفضائل فى باب البيعة لعثمان بعد قتل عمر مطولاً ، والمخاطب بذلك حذيفة وعثمان بن حنيف .

قوله : روى أن عمر لم يزد حين أخبر بزيادة الطاقة ، هو مستمد من الذى قبله . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم النخعى : جاء رجل إلى عمر فقال : أرض كذا وكذا يطيقون من الخراج أكثر مما عليهم ، فقال : ليس إليهم سبيل .

قوله : وقد صح أن الصحابة اشتروا أراضى الخراج ، وكانوا يؤدون خراجها ، أبو يوسف فى كتاب الخراج ، حدثنا مجالد بن سعيد ، عن عامر عن عتبة بن فرقد أنه قال لعمر : اشتريت أرضاً من أرض السواد ، فقال عمر : أنت فيها مثل صاحبها . وروى يحيى بن آدم

في الخراج ، وعبد الرزاق وابن أبي شيبة من حديث طارق بن شهاب قال : أسلمت امرأة من أهل نهر الملك ، فكتب عمر : إن اختارت أرضها وأدت ماعلى أرضها ، نخلوا بينها وبين أرضها . وروى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق الزبير بن عدى : أن دهقاناً أسلم على عهد على ، فقال على : إن أقت بأرضك رفعنا الجزية عن رأسك ، وأخذناها من أرضك ، وإن تحولت ، فنحن أحق بها . ومن طريق محمد بن عبيد الله الثقفي ، عن عمر وعلى قالوا : إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية ، وأخذنا خراجها .

٧٣٦ — حديث : « لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم » . ابن عدى عن ابن مسعود رفعه بلفظ : « لا يجتمع على مسلم خراج وعشر » وفيه يحيى بن عنبسة ، وهو . واه . وقال الدارقطني : هو كذاب ، وصح هذا الكلام عن الشعبي . وعن عكرمة أخرجه ابن أبي شيبة ، وصح عن عمر بن عبد العزيز : أنه قال لمن قال : إنما على الخراج ، الخراج على الأرض ، والعشر على الحب ، أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن آدم في الخراج له ، وفيها عن الزهري : لم يزل المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعدده يعاملون على الأرض ويستكرونها ، ويؤدون الزكاة عما يخرج منها . وفي الباب : حديث ابن عمر : « فيما سقت السماء العشر » متفق عليه ، ويستدل بعمومه .

قوله : ولأن أحداً من أئمة العدل والجور لم يجمع بينهما ، وكفى بإجماعهم حجة ، كذا قال ، ولا إجماع مع خلاف عمر بن عبد العزيز والزهري ، بل لم يثبت عن غيرهما التصريح بخلافهما .

قوله : ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج ، لأن عمر لم يوظفه مكرراً . ابن أبي شيبة من طريق زياد بن حدير : استعملني عمر على المتاجر ، فكننت أعشر من أقبل ومن أدبر ، نخرج إليه رجل فأعله ، فكتب إلى « لا تعشر إلا مرة واحدة » . ومن طريق إبراهيم : أن شيخاً نصرانياً قال لعمر : عشر عاملك في السنة مرتين ، فكتب إليه : أن لا يعشر في السنة إلا مرة واحدة . ومن طريق الزهري : لم يبلغنا أن أحداً من الأئمة كانوا يثنون في الصدقة .

باب الجزية

٧٣٧ — قوله : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح بن نجران على ألف ومائتي

حلة ، أبو داود من طريق السدى عن ابن عباس به ، لكن قال : ألقى حلة ، النصف في صفر والبقية في رجب - الحديث ، ورواه موثقون ، إلا أن في سماع السدى من ابن عباس نظر .

٧٣٨ - قوله : قال صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « خذ من كل حالم وحاملة ديناراً أو عدله معافراً ، أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من طريق أبي وائل ، عن مسروق ، عن معاذ بهذا في حديث ولم يقل : وحاملة ، وهى عند عبد الرزاق بلفظ : من كل حالم وحاملة . ورواه أيضاً من طريق مسروق قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن ، وأمره أن يأخذ من كل حالم وحاملة ديناراً من أهل الذمة أو قيمته معافراً ، قال : وكان معمر يقول : هذا غلط ليس على النساء شيء ، وأخرج أبو داود في المراسيل عن الحكم قال : كتب النبي ﷺ إلى معاذ باليمن : على كل حالم أو حاملة دينار أو قيمته .

وفى الباب : عن الحسن مرسل ، أخرجه حميد بن زنجويه في الأموال . وعن عروة مرسل أيضاً أخرجه أبو عبيد في الأموال . وعن معاوية بن قره مرسل أيضاً قال : كتب النبي ﷺ إلى مجوس هجر : ومن أبي فعليه الجزية على كل رأس دينار ، على الذكر والائتى .

قوله : ومذهبنا مروى عن عمر وعثمان وعليّ ، ولم ينكر عليهم أحد من المهاجرين والأنصار . أما عمر : فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي عون الثقفى أن عمر وضع في الجزية على رموس الرجال ، على الغنى ثمانية وأربعين ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين ، وعلى الفقير اثنا عشر ، وهذا مرسل . وقد وصله حميد بن زنجويه ، عن أبي عون ، عن المغيرة .

وروى ابن سعد عن أبي اضرّة : أن عمر وضع الجزية على أهل الذمة ، فذكر نحوه مطولاً . وروى أبو عبيد من طريق حارثة بن مضرب ، عن عمر أنه بعث عثمان بن خيف فوضع عليهم ذلك . وأما (١) عثمان ، وأما على (٢) .

٧٣٩ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع الجزية على المجوس ، البخارى عن ابن عبدة : أنا كتاب عمر قبل موته بسنة : فرقوا بين كل ذى محرم من المجوس ، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخذ الجزية من مجوس هجر . وروى مالك عن الزهرى : أن النبي صلى الله عليه وسلم

أخذ الجزية من مجوس البحرين ، وأن عمر أخذها من مجوس فارس ، وأن عثمان أخذها من مجوس البربر . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق مالك بهذا ، وقد وصله الحسين بن أبي كبشة عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن مالك فقال عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، أخرجه الطبراني والدارقطني ، وقال : المحفوظ المرسل . وروى البزار والدارقطني في غرائب مالك ، من طريق أبي علي الحنفى ، عن مالك عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جده : أن عمر ذكر المجوس ، فقال : ما أدرى كيف أصنع في أمرهم ؟ فقال عبد الرحمن بن عوف : أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « سنوا بهم سنة أهل الكتاب » ، قال البزار : لم يقل عن جده إلا الحنفى .

ورواه غيره عن مالك فلم يقولوا : عن جده ، وجد جعفر هو علي بن الحسين ، فهو مع ذلك مرسل . وقال الدارقطني : تفرد أبو علي الحنفى بقوله فيه عن جده ، وهو ثقة . وأخرجه ابن أبي شيبة عن حاتم بن إسماعيل ، وعبد الرزاق عن ابن جريج ، وإسحاق عن ابن إدريس كلهم عن جعفر عن أبيه أن عمر به . وروى ابن أبي عاصم من طريق زيد بن وهب قال : كنت عند عمر ، فقال : من عنده علم من المجوس ؟ فوثب عبد الرحمن بن عوف فقال : أشهد بالله على رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعته يقول : إنما المجوس طائفة من أهل الكتاب ، فاحملوهم على ما يحملون عليه أهل الكتاب . وفي إسناده أبو رجاء جار حماد بن سلة ، رواه عن الأعمش ولا يعرف حاله .

وروى الشافعى عن سفيان ، عن سعيد بن المرزبان ، عن نصر بن عاصم قال : قال فروة بن نوفل : على ما تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل الكتاب ؟ فقام إليه المستورد فأخذ بلبته ، وقال : ياعدو الله تطلعن على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي أمير المؤمنين ، فخرج على فقال : أنا أعلم الناس بالمجوس ، كان لهم علم وكتاب ، فسكروا ملكهم فوقع على ابنته ، فأطلع عليه ، فأرادوا أن يحدوه فامتنع ، وقال : أنا على دين آدم ، فبايعوه ، وقتلوا الذين خالفوهم ، فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم ، فرفع من بين أظهرهم ، وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم الجزية .

وأخرجه البيهقي في المعرفة من هذا الوجه ، وقال : أخطأ ابن عيينة في قوله : نصر بن عاصم ، وإنما هو عيسى بن عاصم ، وسبقه إلى ذلك ابن خزيمة ، وقال : كنت أظن أن الخطأ من الشافعى إلى أن رأيت غيره تابعه عن ابن عيينة .

قوله : روى أن أبا بكر استرق نسوان بني حنيف وصبيانهم ، لما ارتدوا وقسمهم بين الغامين ، ذكره الواقدي في الردة أن خالد بن الوليد قسم السبي حين قدم بالحنس على أبي بكر . ومن طريق أسماء بنت أبي بكر : رأيت أم محمد بن علي وكانت من سبي بني حنيفة ولذلك قيل لابنها : ابن الحنفية ، قال وقال نافع : كانت أم زيد بن عبد الله بن عمر من ذلك السبي .

وذكر الواقدي أيضاً قصة إسلام أهل ديار عمان ، وأنهم ارتدوا ، وأن عكرمة بن أبي جهل غزاها في خلافة أبي بكر ، فسبي ذراريهم ، وأرسل بالسبي مع حذيفة ، وكان فيهم والد المهلب .

حديث معاذ : « خذ من كل حالم وحاملة ديناراً » ، تقدم في أوائل الجزية .

قوله : إن عثمان لم يوظف الجزية على فقير غير معتمل ، وكان بمحضر من الصحابة ، لم أجده . والذي وظف الخراج والجزية هو عثمان بن حنيف في خلافة عمر كما تقدم ، ولم أجده عنه هذا الاستثناء . وفي الأموال لحيد بن زنجويه : أبصر عمر شيخاً كبيراً من أهل الذمة يسأل ، فكتب إلى عماله : أن لا يأخذ الجزية من شيخ كبير .

٧٤٠ - حديث : « ليس على المسلم جزية » أبو داود والترمذي وأحمد عن ابن عباس بهذا . وأخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر بلفظ : « من أسلم فلا جزية عليه » .

٧٤١ - حديث : « لا خصاء في الإسلام ولا كنيسة » . البيهقي عن ابن عباس بلفظ : « ولا بناء كنيسة » ، وإسناده ضعيف . وأخرجه أبو عبيد بإسناد مصرى مرسل ، وإسناد آخر موقوف عن عمر . وروى ابن عدي بإسناد ضعيف عن عمر مرفوعاً : « لا تبني كنيسة في الإسلام ، ولا يبنى ما خرب منها » .

٧٤٢ - حديث : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » . مالك في الموطأ عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يجتمع دينان في جزيرة العرب » ، قال ابن شهاب : ففحص عن ذلك عمر حتى أتاه اليقين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك ، فأجلى يهود خيبر ، ويهود نجران ، وفدك . ووصله ابن إسحاق في السيرة : حدثني صالح بن كيسان ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله عن عائشة قالت : كان آخر ما عهد به رسول الله ﷺ أن لا يترك بجزيرة العرب دينان .

ورواه إسحاق في مسنده عن النضر بن شميل ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري

عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد مرسل . وزاد فقال عمر ليهود : من كان عنده عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا فإني مجليكم . وفي الموطأ أيضاً عن إسماعيل بن أبي حكيم : أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يبقين دينان بأرض العرب » . وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مرض موته : « أوصيكم بثلاث : أخرجوا المشركين من جزيرة العرب » ، الحديث متفق عليه .

قوله : « ونصارى بنى تغلب يؤخذ من أموالهم ضعف ما يؤخذ من الزكاة » ، لأن عمر صالحهم على ذلك بمحض من الصحابة ، تقدم في الزكاة .

قوله : قال عمر : هذه جزية فسموها ما شئتم ، تقدم أيضاً .

قوله : « مولى القوم منهم » ، تقدم في الزكاة .

باب أحكام المرتدين

٧٤٣ — حديث : « من بدل دينه فاقتلوه » . البخارى عن ابن عباس في قصة . وأورده ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من حديثه مختصراً ، واستدركه الحاكم فوهم .

وفي الباب : عن معاوية بن حيدة عند الطبراني في الكبير . وعن عائشة عنده في الأوسط .

٧٤٤ — حديث النهى عن قتل النساء . تقدم في الجهاد ، والمصنف استدل بعمومه . وأخص منه ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس رفعه : « لا تقتلوا المرأة إذا ارتدت » ، قال الدارقطني لا يصح ، وفيه عبد الله بن عيسى وهو كذاب . وروى الطبراني عن معاذ : أن النبي ﷺ قال له حين بعثه إلى اليمن : « أيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها » ، فإن تاب فاقبل منها ، وإن أبت فاستبها ، وإسناده ضعيف . وعن أبي هريرة أن امرأة ارتدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم يقتلها ، أخرجه ابن عدى في ترجمة حفص بن سليمان الأسدي وهو ضعيف . قال البيهقي : لم يصب من قاس المرتدة على نساء الحرب ، فإن المرتدة لا تسرق ، فنهى عن قتل المسيية لتسرق وتكون مالا للمسلمين .

وقال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة ، عن عاصم ، عن أبي رزين ، عن ابن عباس قال : « النساء إذا هن ارتدن لا يقتلن ، ولكن يحبسن ويدعين إلى الإسلام » ،

ويجبرن عليه ، . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي حنيفة . وأخرجه عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن عاصم كذا فيه . ولكن أخرجه الدارقطني فقال : عن الثوري ، عن أبي حنيفة عن عاصم . ثم أخرج عن يحيى بن معين قال : كان الثوري يعيب على أبي حنيفة رواية هذا الحديث عن عاصم ، انتهى .

وقد تابع أبو مالك النخعي أحد الضعفاء أبا حنيفة على روايته إياه عن عاصم . وأخرج الدارقطني من طريق خلاص عن عليّ : المرتدة تستتاب ولا تقتل .

وقال عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن يحيى بن سعيد : أن عمر أمر في أم ولد تنصرت ، أن تباع في أرض ذات مؤنة عليها ، ولا تباع في أهل دينها . ويعارض ذلك ما روى ابن عدى والدارقطني من حديث جابر : ارتدت امرأة عن الإسلام ، فعرض عليها الإسلام بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ، فأبت أن تسلم ، فقتلت . وفي إسناده عبدالله بن أذينة ، وقد قال فيه ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال .

وقال الدارقطني في المؤلف : متروك . وله طريق أخرى : فيها معمر بن بكار السعدي ، وقد قال العقيلي : في حديثه وهم ، أخرجه الدارقطني . وعن عائشة : ارتدت امرأة يوم أحد فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تستتاب فإن تابت وإلا قتل ، أخرجه الدارقطني . وفيه محمد بن عبد الملك الأنصاري وهو كذاب . وروى الدارقطني بإسناد منقطع : أن أبا بكر قتل أم قرفة الفزارية في ردتها ، قتلة مثله .

٧٤٥ — قوله : روى أن علياً أسلم في صباه ، وصحح النبي ﷺ إسلامه ، وافتخاره بذلك مشهور ، أما لإسلام عليّ في صباه فروى البخاري في تاريخه ، عن عروة قال : أسلم عليّ وهو ابن ثمان سنين . وروى الحاكم في المستدرک : أنه أسلم ابن عشر ، وهو عند ابن سعد من طريق مجاهد . ومن طريق محمد بن عبد الرحمن بن زرارة : وهو ابن تسع . ومن طريق الحسن بن زيد مثله ، قال : أو دون التسع . وفي المستدرک من طريق قتادة ، عن الحسن : أنه كان ابن خمس عشرة . ومن طريق ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع الراية يوم بدر إلى عليّ وهو ابن عشرين سنة . قلت : فعلى هذا يكون عمره حين أسلم خمس سنين ، لأن إسلامه كان في أول المبعث ، ومن المبعث إلى بدر خمس عشرة ، فلعل فيه تجوزاً بإلغاء الكسر الذي فوق العشرين ، حتى يوافق قول عروة . وأما تصحيح النبي صلى الله عليه وسلم فستند من كونه أقربه علم ذلك .

وقد أخرج الحاكم من حديث عفيف بن عمرو : أن العباس قال له في أول المبعث : لم يوافق محمدًا على دينه إلا امرأته خديجة ، وهذا الغلام على بن أبي طالب . قال عفيف : فرأيتهم يصلون ، فوددت أني أسلمت حينئذ فأكون ربيع الإسلام . وأما أفتخاره بذلك : فهو قوله :

سبقتكم إلى الإسلام طرأ صغيراً ما بلغت أوان حلى

وفي الباب : في إسلام الصبي ، حديث أنس : كان غلام يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه يعوده ، فقال له : أسلم ، فنظر إلى أبيه ، فقال : أطع أبا القاسم ، فأسلم ، فخرج النبي ﷺ وهو يقول : « الحمد لله الذي أنقذه بي من النار » ، أخرجه البخاري . واتفقا على أنه صلى الله عليه وسلم دعا ابن صياد إلى الإسلام وهو غلام لم يبلغ الحلم .

قوله : يميل المرتد ثلاثاً في ترجمة عمر بن عبد العزيز أنه قال : « يستتاب المرتد ثلاثة أيام فإن أسلم وإلا قتل » ، أطرحه ابن سعد . وروى أبو عبيد من طريق عمر : أنه قال لمن قتل مرتداً : « هلا أدخلتموه جوف بيت فألقيتم إليه كل يوم رغيفاً ثلاثة أيام ، واستتبتموه » ، وأخرجه مالك ، وعنه الشافعي .

باب البغاة

٧٤٦ — قوله : ويكشف الإمام عن شبهتهم ، لأن علياً فعل ذلك بأهل حروراء .
الذسائي في الخصائص من حديث ابن عباس قال : لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار ، فقلت لعلّي أبرد بالصلاة لعلّي أكلّم هؤلاء القوم ، فأتاهم فقال : ما نقيم على ابن عم رسول الله ﷺ ومعه أصحابه ، قالوا ثلاثاً — الحديث . وأخرجه عبد الرزاق والطبراني والحاكم وإسناده صحيح . وروى أحمد من طريق عبد الله بن شداد : أن علياً لما كاتب معاوية وحكم الحكمين ، خرج عليه ثمانية آلاف ، فنزلوا أرض حروراء من جانب الكوفة ، فبعث إليهم عليّ ، عبد الله بن عباس ، وخرجت معه ، فقام ابن الكوا فخطب فذكر الحديث وفيه : فواضعهم ابن عباس الكتاب ، وواضعوه ثلاثة أيام . وأخرجه الحاكم أيضاً .

قوله : لقول عليّ يوم الجمل : ولا يقتل أسير ، ولا يكشف ستر ، ولا يؤخذ مال .
ابن أبي شيبة من طريق عبد خير عن عليّ أنه قال يوم الجمل : لا تتبعوا مدبراً ، ولا تجهزوا

على جريح ، ومن ألقى سلاحه فهو آمن . ومن طريق الضحاك : أن علياً لما هزم طلحة وأصحابه ، أمر منادياً فنادى : أن لا يقتل مقبل ولا مدبر ، ولا يفتح باب ، ولا يستحل فرج ولا مال . ومن طريق جعفر بن محمد عن أبيه قال : أسر عليّ مناديه فنادى يوم النصر : لا يتبع مدبر ، ولا يذفف على جريح ، ولا يقتل أسير ، ومن أغلق بابه ، أو ألقى سلاحه ، فهو آمن ، ولم يأخذ من متاعهم شيئاً . وأخرجه عبد الرزاق من هذا الوجه ، وزاد : وكان عليّ لا يأخذ مالا للمقتول ، ويقول : من اعترف شيئاً فليأخذه . وروى بحشل في تاريخ واسط من طريق أبي محرز ، عن عليّ أنه قال يوم الجمل : لا تتبعوا مدبراً ولا تجهزوا على جريح ، ولا تقتلوا أسيراً ، وإياكم والنساء .

وفي الباب : عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل تدري كيف حكم الله تعالى فيمن بغى من هذه الأمة ؟ قال : الله ورسوله أعلم ، قال : لا تجهز على جريحها ، ولا يقتل أسيرها ، ولا يطلب هاربها ، ولا يقسم فيشها . أخرجه البزار والحاكم وفي إسناده كوثر بن حكيم ، وهو واه .

قوله : وروى أن علياً قسم السلاح فيما بين أصحابه بالبصرة ، وكانت قسمته للحاجة لا للتمليك . ابن أبي شبة وابن سعد من طريق ابن الحنفية : أن علياً قسم يوم الجمل في العسكر ما أجازوا عليه من كراع وسلاح . وفي رواية ابن سعد : أن علياً قال : لا تجهزوا على جريح ولا تتبعوا مدبراً وقسم فيهم بينهم ما قوتل به من سلاح وكراع . وابن أبي شبة من طريق أبي البختري ، قال عليّ يوم الجمل : لا تطلبوا من كان خارجاً من العسكر ، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم ، وليس لكم أم ولد ، ومن قتل زوجها فلتعتد ، فقالوا كيف تحل لنا دماءهم ، ولا تحل لنا نساءهم ؟ فقالوا : اقترعوا على عائشة فهي رأس الأمر ، قال : فعرّفوا ما قال ، واستغفروا الله تعالى .

قوله : لا يضمن الباغي إذا قتل العادل . زوى الزهري إجماع الصحابة ، فيه عبد الرزاق من طريق الزهري أنه كتب إلى سليمان بن هشام : إن الفتنة مادت وأصحاب رسول الله ﷺ من شهد بدراً كثير ، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حداً في فرج استحلوه بتأويل ، ولا قصاص في دم ولا مال ، إلا أن يوجد شيء بعينه فيرد على صاحبه .

كتاب اللقيط واللقطة

قوله : روى أن عمر وعلياً قالا : نفقة اللقيط في بيت المال . أما عمر : فرواه مالك عن الزهري ، عن أبي جميلة : أنه وجد منبوزاً في عهد عمر ، فحُثَّت به ، فقال ما حملك على أخذ هذه النسمة ، قال : وجدتها ضائعة فأخذتها ، فقال عريفه : إنه رجل صالح ، قال : اذهب به فهو حر ، وعلياً نفقته . وأخرجه الشافعي عنه . ورواه عبد الرزاق عن مالك فقال في آخره : هو حر ، وولاه ذلك ، ونفقته من بيت المال . وأخرجه الطبراني . وروى ابن سعد بسند فيه الواقدي ، عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر إذا أتى باللقيط فرض له ما يصاحبه رزقاً يأخذه وليه كل شهر . ويوصى به خيراً ويجعل رضاعه في بيت المال ، ونفقته . وأما عليٌّ فأخرجه عبد الرزاق من طريق ذهل بن أوس عن تميم : أنه وجد لقيطاً فأتى به إلى عليٍّ فألحقه عليٌّ على مائة .

٧٤٧ — حديث : « من التقط شيئاً فليعرفه سنة » ، هو طرف من حديث أخرجه البزار والدارقطني ، من حديث أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن اللقطة فقال : « لا تحل اللقطة ، فمن التقط شيئاً فليعرفه سنة » ، فإن جاء صاحبه فليرده إليه ، وإن لم يأت فليتصدق به ، فإن جاء فليخيره بين الأجر وبين الذي له ، وفي إسناد يوسف بن خالد وهو ضعيف . وإسحاق بن عياض بن حمار رفعه : « من أصاب لقطة فليشهد ذوى عدل ، ثم لا يكتنم ، وليعرفها سنة » ، فإن جاء صاحبها ، وإلا فهو مال الله يؤتيه من يشاء .

وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن اللقطة فقال : عرفها سنة ، أخرجه إسحاق أيضاً .

وفي الباب حديث زيد بن خالد قال : سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة فقال : « عرفها سنة » ، ثم أعرِف عفاصها ، الحديث متفق عليه . وعن أبي بن كعب : أنه وجد صرة فيها دينار ، فأتى بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : عرفها حولا ، الحديث .

٧٤٨ — قوله : قال صلى الله عليه وسلم في الحرم : « ولا تحل لقطتها إلا لمنشدها » ، متفق عليه من حديث ابن عباس ، وأبي هريرة . وفي حديث أبي هريرة : لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام في الناس ، فذكر الحديث بطوله ، وفيه : « ولا تحل ساقطتها

إلا لمنشد ، . وفي حديث ابن عباس : « إن هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات والأرض ، الحديث . وفيه : « ولا ياتقط لقطته إلا من عرفها » .

٧٤٩ — حديث : « احفظ عناصها ووكاءها ثم عرفها سنة » ، متفق عليه من حديث ، زيد بن خالد .

٧٥٠ — حديث : « فإن جاء صاحبها ، وعرف عفاصها وعددها ، فادفعها إليه » ، أخرجه أبو داود في حديث زيد بن خالد ، وقال : زادها حماد بن سلمة . قلت : ولم ينفردها ، بل بين مسلم أن الثوري وزيد بن أبي أنيسة أيضاً رواها . ولمسلم في رواية : فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياها ، ولا بن جبان : فإن جاء أحد يخبرك بعددها ووكائها ووعائها ، فأعطه إياها . ومثله للنسائي .

حديث : « البينة على المدعى ، يأتي إن شاء الله تعالى في الدعاوى .

٧٥١ — حديث : « فإن لم يأت صاحبها فليتصدق به » ، تقدم من حديث أبي هريرة .

٧٥٢ — قوله : قال صلى الله عليه وسلم في حديث أبيّ : « فإن جاء صاحبها فادفعها إليه ، وإلا فانتفع بها » ، وكان من المياسير . أما حديث أبيّ : ففي الصحيح بلفظ : « فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها . وأما قوله : « وكان من المياسير » ، فليس من الحديث ، بل هو مدرج من كلام بعض الفقهاء ، ويرده ما في الصحيحين عن أبي طلحة ، أنه صلى الله عليه وسلم قال له في بئر حاء : اجعلها في فقراء قرابتك ، فجعلها في أبيّ وحسان . وقد أمعن الطحاوي في الرد على من قال : إن أبيّ بن كعب كان من المياسير ، ويمكن الجمع بأنه كان من الفقراء قبل قصة أبي طلحة ، ثم حصل له اليسار بعد ذلك .

كتاب الأبق والمفقود

قوله : ولنا إجماع الصحابة على أصل الجعل إلا أن منهم من أوجب الأربعين ، ومنهم من أوجب دونها . عبد الرزاق والطبراني والبيهقي من طريق أبي عمرو الشيباني قال : أصبت غلاماً إباحاً — بالغين — فذكرت ذلك لابن مسعود فقال : الأجر والغنيمة ، قلت : هذا الأجر ، فما الغنيمة ؟ قال : أربعون درهماً من كل رأس . وروى ابن أبي شيبة من طريق قتادة وأبي هاشم : أن عمر قضى في جعل الأبق أربعين درهماً . ومن طريق أبي إسحاق قال : أعطيت الجعل في زمن معاوية أربعين درهماً . وروى من طريق حجاج ، عن عمرو ابن شعيب ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمرو ، عن حصين ، عن الشعبي ، عن الحارث ، عن عليّ : وفي الأبق ديناراً أو اثني عشر درهماً .

وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق عمرو بن دينار : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في العبد الأبق يوجد خارج الحرم بدينار ، أو عشرة دراهم .

قوله : فقال مالك : إذا تم له أربع سنين ، يفرق القاضى بينه وبين امرأته ، وتعتد عدة الوفاة ، ثم تزوج من شاءت ، لأن عمر هكذا فعل في الذي استهوته الجن بالمدينة . ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن جعدة : أن رجلاً انتسفت الجن على عهد عمر بن الخطاب ، فأمر امرأته أن تبرص أربع سنين ، ثم أمر وليه أن يطلقها ، ثم أمرها أن تعتد وتزوج ، فإن جاء زوجها ، خير بين امرأته والصداق ، وهذا منقطع . وأخرجه عبد الرزاق من طريق مجاهد ، عن الفقيد الذي فقد ، قال : دخلت الشعب فاستهوتني الجن ، فكثت أربع سنين ، فأتت امرأتى إلى عمر ، فأمرها أن تبرص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ، ثم دعا وليه فطلقها ، ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ، ثم جثت بعد ما تزوجت ، فخيرني عمر بينها وبين الصداق الذي أصدقها . ومن طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : فقدت امرأة زوجها ، فكثت أربع سنين ، ثم ذكرت أمرها لعمر ، فأمرها أن تبرص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ، فذكر القصة مطولة .

وروى الدارقطني من طريق أبي عثمان : أتت امرأة ، عمر فقالت : استهوت الجن زوجها ، فذكر نحواً من الرواية الأولى ، وهذا أوصل طرق هذا الحديث . وروى مالك

في الموطن ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أن عمر قال : أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو ؟ فإنها تنتظر أربع سنين ، ثم تعتد أربعة أشهر وعشرأ ، ثم تحل . زاد عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن يحيى بن سعيد : وتكح إن بدا لها . وأخرج ابن أبي شيبة من رجه آخر عن سعيد : أن عمر وعثمان به . ومن طريق ابن أبي ليلى عن عمر به . ومن طريق أبي الشعثاء جابر بن زيد عن ابن عمر وابن عباس مثله .

٧٥٣ — حديث امرأة المفقود : هي امرأته حتى يأتيها البيان ، الدارقطني . من حديث المغيرة بن شعبه . وسئل أبو حاتم عنه ، فقال : منكر ، وفي إسناده سوار ابن مصعب ، عن محمد بن شرحبيل ، وهما متروكان .

قوله : وقد رجع عمر إلى قول علي قال : هي امرأته فلتصبر حتى يستبين موت أو طلاق . أما علي : فأخرج عبد الرزاق من طريق الحكم بن عتيبة أن علياً قال في امرأة المفقود : هي امرأة ابتليت ، فلتصبر حتى يأتيها موت أو طلاق . وأما رجوع عمر فلم أره . لكن قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، بلغني أن ابن مسعود وافق علياً على أنها تنتظره أبداً .

كتاب الشراكة

٧٥٤ — قوله : بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها ، فقرم عليها ولم ينهم ، كأنه مأخوذ من حديث السائب بن أبي السائب أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم : كنت شريكى فى الجاهلية ، فكنت خير شريك لا تدارى ولا تمارى ، أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه ، وصححه الحاكم .

وأخرجه أحمد من وجه آخر : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للسائب : مرحباً بأخى وشريكى — الحديث .

وفى الباب : عن أبي هريرة رفعه : قال الله تعالى أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه — الحديث ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم ، ومنهم من أعله بالإرسال .

٧٥٥ — حديث : « فافوضوا فإنه أعظم للبركة » ، لم أجده . وروى ابن ماجه من حديث صهيب ^(١) رفعه : « ثلاث فى البركة : البيع إلى أجل ، والمفاوضة ، وإخلاط البر بالشهير للبيت لا للبيع » والنسخ مختلفة : هل هى المفاوضة ، بالفاء والواو ، أو بالقاف والراء . وقد أخرجه الحربى فى غريبه بالعين والراء ، وفسره بأنه بيع عرض بعرض .

حديث : « الربح على ما شرط ، والوضيعة على قدر المالين » ، لم أجده .

٧٥٥ — (١) وفيه صالح بن صهيب ، مجهول . وعبد الرحيم بن داود ، قال العقيلي : حديثه غير محفوظ ، ونصر بن قاسم ، قال البخارى ؛ حديثه مجهول .

كتاب الوقف

٧٥٦ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر حين أراد أن يتصدق بأرض له تدعى ثمغ : « تصدق بأصلها ، لاتباع ولا توهب ولا تورث ، متفق عليه ، وهذا اللفظ للبخارى في طريق ، وزاد في آخره : ولكن ينفق ثمره ، وأخرجاه بلفظ آخر قال : « إن شئت حبست أصلها » ، قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث - الحديث .

٧٥٧ - حديث : « لاحبس عن فرائض الله تعالى » ، الدارقطني من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف . وأخرجه ابن أبي شيبة عن عليّ من قوله بإسناد حسن . وفي الباب : عن فضالة بن عبيد أخرجه الطبراني بلفظ : لاحبس ، وإسناده ضعيف أيضاً .
قوله : وعن شريح قال : جاء محمد صلى الله عليه وسلم ببيع الحبس ، ابن أبي شيبة من حديث شريح بهذا متوقفاً ، وإسناده إليه صحيح .

قوله : ويجوز وقف العقار ، لأن جماعة من الصحابة وقفوه . قلت : فثمهم الأرقم بن أبي الأرقم أخرج الحاكم من طريق عثمان بن الأرقم قال : أسلم أبي سابع سبعة ، وكانت داره على الصفا ، وهى الدار التى دعا النبي صلى الله عليه وسلم فيها إلى الإسلام ، فأسلم فيها خلق كثير ، منهم عمر ، وتصدق بها الأرقم على ولده ، فرأيت نسخة صدقته : هذا ما قضى الأرقم فى ربه فى الصفا لأنها صدقة بمكانها من الحرم ، لاتباع ولا تورث ، شهد هشام بن العاص ، وهلال مولى هشام ، ومنهم الزبير بن العوام علقه البخارى . ووصله إبراهيم الحربى من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه : أن الزبير وقف داره على المردودة من بناته ، ومنهم عثمان . روى الطبراني من طريق بشير الأسلمى : أن عثمان اشترى رومة من رجل من بى غفار بخمسة وثلاثين ألف درهم ، ثم جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : قد اشتريتها وجعلتها للمسلمين . وفى الحديث قصة . وأخرج البيهقي فى الخلافيات من طريق الحميدى قال : تصدق أبو بكر بداره بمكة على ولده ، فهى إلى اليوم . وتصدق عمر بربه عند المروة وبالثنية على ولده ، فهى إلى اليوم . وتصدق علىّ بأرضه وداره بمصر ، وبأمواله بالمدينة على ولده ، فذلك إلى اليوم . وتصدق سعد بن أبى وقاص بداره بالمدينة ، وبداره بمصر على ولده إلى اليوم . وتصدق عمرو بن العاص بالوهط من الطائف ، وبداره بمكة بالمدينة على ولده ، فذلك إلى اليوم ، قال : ومن لا يحضرنى كثير .

٧٥٨ — حديث : « وأما خالد فقد حبس أدرعاً في سبيل الله تعالى ، ، متفق عليه من حديث أبي هريرة في قصة . وروى الطبراني من طريق أبي وائل قال : لما حضرت خالد الوفاة ، قال : فذكر الحديث ، وفيه : « إذا أنا مت فانظروا سلاحي وفرسي ، فاجعلوه عدة في سبيل الله تعالى . »

قوله : « وطلحة حبس دروعه ، ويروى : « أكرأه ، لم أجده . »

٧٥٩ — حديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل من صدقته ، والمراد وقفه ، لم أجده . قلت : ويمكن أن يكون المراد أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من الأراضى التي قال فيها : « ما تركت بعدى فهو صدقة . »

٧٦٠ — حديث : « نفقة الرجل على نفسه صدقة ، ، النسائي وابن ماجه بإسناد جيد من حديث المقدم بن معدي كرب رفعه : « ما من كسب الرجل كسب أطيب من عمل يديه ، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه ، فهو له صدقة ، لفظ ابن ماجه . »

وفي الباب : عن أبي سعيد رفعه : « أيما رجل كسب مالا من حلال ، فأطعم نفسه وكسأها فن دونه من خلق الله تعالى ، فإن له به زكاة ، أخرجه ابن حبان والحاكم . وعن جابر رفعه : « كل معروف صدقة ، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله فهو له صدقة ، وما وثق به عرضه فهو صدقة ، أخرجه الدارقطني والحاكم . وعن أبي أمامة رفعه : « من أنفق على أهله وامراته وولده ونفسه نفقة ، فهي له صدقة ، أخرجه الطبراني وابن عدى . وقد تقدم في النفقات حديث أبي هريرة ، فقال رجل : عندي دينار ، قال : تصدق به على نفسك . الحديث . وأخرج مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها . » الحديث . »

كتاب البيوع

٧٦١ - حديث : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ، متفق عليه من حديث ابن عمر ، وهذا اللفظ للنسائي . وفي الصحيحين : « البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه مالم يتفرقا إلا بيع الخيار » وأخرجه من حديث حكيم بن حزام رفعه : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكتما ، محقت بركة بيعهما » . وللثلاثة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا ، إلا أن يكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » . وللنسائي وابن ماجه عن سمرة رفعه : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا » . ولأبي داود وابن ماجه ، عن أبي بردة رفعه : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا » . وفي رواية أبي داود قصة ، فيما قضى بذلك رسول الله ﷺ .

٧٦٢ - حديث ، أن النبي ﷺ اشترى من يهودى إلى أجل ، ورهنه درعه ، متفق عليه من حديث عائشة . وسمى البيهقي : اليهودى المذكور من حديث جابر قال : رهن النبي صلى الله عليه وسلم درعاً عند أبي الشحم اليهودى فى شعير .

٧٦٣ - حديث : « إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم » ، لم أجده بهذا اللفظ ، والذي وجدته فى حديث عبادة بن الصامت فى الأشياء الربوية : « فإذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم » . نعم أخرج الدارقطنى من طريق الحسن عن عبادة وأنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما وزن فثل بمثل ، إذا كان نوعاً واحداً ، وما كيل فثل ذلك ، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به » ، وإسناده ضعيف .

٧٦٤ - حديث : « من اشترى أرضاً فيها نخل ، فالثمرة للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع » ، لم أجده ، وإنما المعروف حديث ابن عمر : « من باع نخلاً مؤبراً فالثمرة للبائع ، إلا أن يشترط المبتاع » ، متفق عليه .

٧٦٥ - حديث : النهى عن بيع النخل حتى يزهى ، وعن بيع السنبلى حتى يبيض ، ويأمن العاهة . مسلم والأربعة من حديث ابن عمر بهذا ، وزاد : نهى البائع والمشتري . وفى الباب . عن أنس بلفظ : نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، وعن بيع النخل حتى يزمو ،

متفق عليه . وللأربعة إلا النسائي عن أنس : نهى عن بيع العنب حتى يسود . وعن بيع الحب حتى يشتد . وصححه ابن حبان والحاكم .

باب خيار الشرط

٧٦٦ - حديث : أن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري كان يغبن في البياعات ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا بايعت فقل : لا خلافة ، ول خيار ثلاثة أيام » . الحاكم من حديث ابن عمر : كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً ، وكان قد سفع في رأسه مأمومة ، فجعل له رسول الله ﷺ الخيار ثلاثة أيام فيما اشتراه ، وكان قد ثقل لسانه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بع ، وقل : لا خلافة ، فكان يشتري الشيء فيجىء به إلى أهله فيقولون له : إن هذا غال ، فيقول : إن رسول الله ﷺ قد خيرني في بيعي .

وأخرجه الشافعي والبيهقي وابن ماجه والطبراني في الأوسط والكبير . وفي رواية بعضهم : أن القصة لمنقذ بن عمرو . وفي رواية البخاري في تاريخه الأوسط ، فكان في زمن عثمان يبتاع في السوق فيصير إلى أهله فيلومونه ، فيرده ويقول : إن النبي صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار ثلاثاً ، فيمر الرجل من أصحاب النبي ﷺ فيقول صدق . وروى الدارقطني والطبراني من طريق محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة : أنه كلم عمر في البيوع ، فقال عمر : ما أجد لكم أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن منقذ ، جعل له عهدة ثلاثة أيام ، فإن رضى أخذ ، وإن سخط ترك .

وفي الباب عن أنس : أن رجلاً كان في عهده ضعف ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقال : لا أصبر عن البيع ، قال : « إذا بيعت فقل : لا خلافة ، أخرجه الأربعة وصححه الترمذي . وعن أنس أن رجلاً اشترى من رجل بغيراً ، واشترط عليه الخيار أربعة أيام ، فأبطله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : الخيار ثلاثة أيام ، وفي إسناده أبان وهو متروك وعن ابن عمر رفعه : « الخيار ثلاثة أيام ، وإسناده واه أيضاً أخرجه الدارقطني .

باب خيار الرؤية والبيع الفاسد

٧٦٧ - حديث : « من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار إذا رآه » ، الدارقطني . من طريق ابن سيرين ، عن أبي هريرة رفعه ، وفيه عمر الكردى وهو كذاب . قال الدارقطني :

الصحيح من قول ابن سيرين . وله طريق مرسله عند أبي شيبة والدارقطني من طريق أبي بكر بن أبي مرزيم أحد الضعفاء ، عن مكحول . ويعارضه حديث حكيم بن حزام : « لا تبع ما ليس عندك » أخرجه الأربعة . وحديث النهي عن بيع الغرر ، أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة .

٧٦٨ — حديث : أن عثمان باع أرضاً بالبصرة من طلحة ، فقيل لطلحة : إنك قد غبت ، فقال : لى الخيار لأننى اشتريت ما لم أره ، فقيل لعثمان ، فقال : مثل ذلك ، لحكما بينهما جبير بن مطعم ، فقضى بالخيار لطلحة ، وكان ذلك بحضور من الصحابة ، الطحاوى والبيهقى من طريق علقمة بن وقاص فذكره دون البصرة ، وليس فى آخره . وكان ذلك بحضور من الصحابة .

حديث : « أعتقها ولدها » تقدم فى العتق .

٧٦٩ — حديث : نهى عن بيع الحبل وحبل الحبله ، لم أره بهذا اللفظ . ولكن روى عبد الرزاق بإسناد صحيح ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيع المضامين والملاقيع ، وحبل الحبله ، قال : والمضامين : ما فى أصلاب الإبل ، والملاقيع : ما فى بطونها وحبل الحبله : ولد ولد هذه الناقة . وفى الصحيحين عن ابن عمر : النهى عن بيع حبل الحبله . وأخرجه الطبرانى والبزار من حديث ابن عباس ، وفى إسناده ضعف .

وروى إسحاق والبزار ، عن أبي هريرة نحوه ، وفيه صالح بن أبي الأخضر وهو ضعيف . والمعروف عن سعيد بن المسيب موقوف . أخرجه مالك فى الموطأ عن الزهري عنه . وروى ابن ماجه ، عن أبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع .

٧٧٠ — قوله : وقد صح أن النبي ﷺ نهى عن بيع الصوف على ظهر الغنم ، وعن لبن فى ضرع ، وسمن فى لبن . أبو داود فى المراسيل من طريق ابن المبارك ، عن عمر ابن فروخ ، عن عكرمة ، والدارقطني من طريق وكيع ، عن عمر بن فروخ ، عن حبيب ابن الزبير ، عن عكرمة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يباع لبن فى ضرع ، أو سمن فى لبن ، وهذا مرسل . وقد وصله حفص بن عمر ، عن عمر بن فروخ أخرجه الطبرانى بذكر ابن عباس فيه ، وزاد : ولا يباع صوف على ظهر ، وأن لا يباع ثمرة حتى تطعم ، وعمر

ابن فروخ فيه مقال . وقد رواه ظهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قوله ، أخرجه أبو داود .

وأخرجه الشافعي من وجه آخر ، عن ابن عباس موقوفاً ، وهو الراجح .

٧٧١ — حديث : نهى عن بيع المزانة والمحاقلة ، متفق عليه من حديث جابر . وعند مسلم تفسير ذلك عن جابر ، واتفقا عليه من حديث أبي سعيد ، وفيه تفسيرهما . ولمسلم عن أبي هريرة بغير تفسير . وللبخاري عن ابن عباس بغير تفسير . وعن أنس بزيادة : المخابرة والملاسة والمناظرة .

٧٧٢ — حديث : نهى عن المزانة ، ورخص في العرايا ، وهو أن تباع بخرصها تمرأ فيما دون خمسة أوسق . قلت : هما حديثان ، فالمزانة تقدم قبله ، والعرايا في المتفق عن أبي هريرة ، وفيه تفسيرها . ووقع عند مسلم من حديث سهل بن أبي حثمة : نهى عن بيع التمر بالتمر وقال : ذلك الربا ، وتلك المزانة ، إلا أنه رخص في بيع النخلة والنخلتين يأخذها أهل البيت بخرصها كيلا . وفي الصحيحين من حديث ابن عمر ، عن زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا أن تباع بخرصها .

٧٧٣ — حديث : نهى عن بيع الملاسة والمناظرة ، تقدم قبيل عن ابن عباس . وفي الباب : عن أبي سعيد ، متفق عليه في أثناء حديث . وعن أبي هريرة كذلك ، وفيه تفسيرهما .

قوله : ولا يجوز بيع المراعى ، ولا إيجارها والمراد السكلا لأنه ورد على مالا يملكه لا شراك الناس فيه بالحديث . يشير إلى حديث : « الناس شركاء في ثلاث ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في إحياء الموات .

٧٧٤ — حديث : نهى عن بيع العبد الآبق ، ابن ماجة وإسحاق وأبو يعلى والبزار وابن أبي شيبة والدارقطني ، من حديث أبي سعيد بإسناد ضعيف ، في أثناء حديث فيه النهى عن بيع مافي الضروع ، وغير ذلك ، ولفظ لإسحاق : وعن بيع العبد وهو آبق .

٧٧٥ — حديث : « لعن الله الواصلة والمستوصلة » متفق عليه من حديث ابن عمر .

حديث : « لا تلتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » تقدم في الطهارة

٧٧٦ - قوله : قالت عائشة لثلك المرأة ، وقد باعت بستائة بعد ما اشترت بثمانمائة : بثس ماشريت واشترت ، أبلغى زيد بن أرقم أن الله تعالى أبطل حجه وجهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يتب . أحمد : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن امرأته : أنها دخلت على عائشة هي وأم ولد زيد بن أرقم ، فقالت أم ولد زيد لعائشة : إني بعث من زيد غلاماً بثمانمائة درهم ، واشتريته بستائة نقداً ، فقالت : أبلغى زيداً أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن تتوب ، بثس ما اشترت وبثس ماشريت . وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر والثوري ، عن أبي إسحاق عن امرأته . أنها دخلت على عائشة في نسوة فسألنها امرأة فقالت : يأم المؤمنين ، كانت لي جارية فبعتها من زيد بن أرقم بثمانمائة إلى العطاء ، ثم ابتعتها منه بستائة ، ففقدته الستائة ، وكتبت عليه ثمانمائة ، فقالت عائشة : بثس ما اشترت ، وبثس ما اشترى ، أخبرني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب .

وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي من طريق يونس بن أبي إسحاق ، عن أمه العالية ، قالت : كنت قاعدة عند عائشة فأتتها أم حجة ، فذكر نحوه . ومن أحاديث تحريم العينة ما أخرجه أبو داود وأحمد والبخاري وأبو يعلى عن ابن عمر رفعه : « إذا تبايعتم بالعينة ، وأخذتم أذناب البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه منكم حتى ترجعوا إلى دينكم » ، وإسناده ضعيف . وله عند أحمد لإسناد آخر أجود وأمثل منه . ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه بإسناد ضعيف .

٧٧٧ - حديث : نهى رسول الله ﷺ عن بيع وشرط . الطبراني في الأوسط والحاكم في علوم الحديث من طريق عبد الوارث بن سعيد ، عن أبي حنيفة : حدثني عمرو ابن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن بيع وشرط أورده في قصة .

٧٧٨ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف ، مالك في الموطأ أنه بلغه . وأخرجه أصحاب السنن الثلاثة من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو رفعه : « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ، ولا بيع ماليس عندك » ، وصححه ابن حبان والحاكم . وللنسائي من طريق عطاء الخراساني ، عن عبد الله بن عمرو نحوه بزيادة .

وفي الباب : عن حكيم بن حزام : نهى النبي ﷺ عن أربع خصال في البيع : عن سلف وبيع ، وشرطين في بيع ، وبيع ماليس عندك ، وبيع مالم يضمن ، أخرجه الطبراني .

٧٧٩ — حديث : نهى عن صفقتين في صفقة . أحمد والعقيلي والبزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن مسعود .

وأخرجه أبو عبيد وابن حبان والطبراني والعقيلي عن ابن مسعود موقوفاً ، قال العقيلي : وهو أصح . وفي الباب : عن أبي هريرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة . وصححه الترمذي ، وأخرجه النسائي .

قوله : ولا يجوز البيع إلى الحصاد والدياس والقطاف ، ولو كفل إليها جاز ، لأن الجبالة يسيرة . وقد اختلف فيها الصحابة ، لم أجده . وعند الشافعي ، عن ابن عباس : لا تبعوا إلى العطاء ، ولا إلى الدياس ، ولا إلى الأندر .

٧٨٠ — حديث : « لا تاجشوا » متفق عليه من حديث أبي هريرة في أثناء الحديث . وثبت انتهى عن النجاش عندهما عن ابن عمر وغيره .

٧٨١ — حديث : « لا يستام الرجل على سوم أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه » متفق عليه من حديث أبي هريرة في حديث أوله : نهى عن تلقى الركبان ، وفيه : وأن يستام الرجل على سوم أخيه . ومن حديث ابن عمر : « لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه » .

٧٨٢ — حديث : « لا يبيع الحاضر للبادي » متفق عليه عن أبي هريرة . ولمسلم عن جابر . وللبخاري عن ابن عمر بلفظ : نهى أن يبيع حاضر لباد . ولها عن ابن عباس مثله في حديث ، وزاد : أن يكون له سمساراً .

٧٨٣ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحاً وحلساً فيمن يزيد أصحاب السنن عن أنس : منهم من اختصره ، ومنهم من طوله . وأخرجه أحمد وإسحاق وأبو يعلى وابن أبي شيبه وغيرهم .

٧٨٤ — حديث : « من فرق بين والدته وولدها ، فرق الله تعالى بينه وبين أحبته يوم

القيامة ، . الترمذى والحاكم وأحمد والدارمى من حديث أبي أيوب ، وفى إسناده ضعف .
وأخرجه البيهقى فى أواخر الشعب بإسناد آخر عنه ، فيه انقطاع .

وفى الباب : عن حريث بن سليم العذرى ، عن أبيه : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن فرق فى السبي بين الوالد والولد ، فقال : « من فرق بينهم فرق الله تعالى بينه وبين الأجنة يوم القيامة » أخرجه الدارقطنى وفى إسناده الواقدى . وعن عمران بن حصين رفعه : « ملعون من فرق بين والدته وولدها » أخرجه الحاكم . وعن أبي موسى قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الوالدة وولدها ، وبين الأخ وأخيه . وفى لفظ : نهى أن يفرق ، أخرجه الدارقطنى .

وذكر الاختلاف فيه فى العلل ، ثم قال : والمحفوظ عن سليمان التيمى مرسل . وعن عليّ : أنه فرق بين جارية وولدها ، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، ورد البيع ، أخرجه أبو داود والحاكم . وعن جعفر بن محمد ، عن أبيه عن جده : أن أبا أسيد جاء بسبي من البحرين ، فنظر النبي ﷺ إلى امرأة منهم تبكى ، فقال : ما شأنك ؟ قالت : باع ابنى ، قال اركب بنفسك ، فأت به ، وهذا مرسل .

٧٨٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم وهب لعلّ غلامين أخوين صغيرين ، ثم قال له : ما فعل الغلامان ؟ قال : بعتهما ، قال : أدرك أدرك^(١) . وفى رواية : اردد اردد . الترمذى وابن ماجه من حديث عليّ ، وفى آخره : رده رده ، ورواه الحاكم والدارقطنى وابن أبي شيبة من وجه آخر عن علي بلفظ ، فقال : أدركهما فارتجعهما وباعهما جميعاً ، ولا تفرق بينهما . وأخرجه أحمد وإسحاق والبزار من وجه آخر عن الحكم بن عتيبة بنحوه .

قوله : ولما فيه من عدم الرحمة على الصغار ، وقد أوعده عليه ، كأنه يشير إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا من لم يرحم صغيرنا ، ويوقر كبيرنا » .

وقد أخرجه أبو داود والبخارى فى الأدب المفرد ، والترمذى والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو . وأخرجه ابن حبان والترمذى من حديث ابن عباس والترمذى وأبو يعلى من حديث أنس ، والطحاوى من حديث عبادة بن الصامت ، والبخارى فى الأدب المفرد

من حديث أبي أمامة ، وأبي هريرة ، والطبراني في الأوسط من حديث جابر ، وفي الكبير من حديث وأئمة وضميرة .

٧٨٦ — حديث : أن النبي ﷺ فرق بين مارية وسيرين ، ابن خزيمة والبخاري من طريق عبد الله بن بريدة ، عن أبيه قال : أهدى المقوقس القبطي للنبي صلى الله عليه وسلم جاريتين ، وبغلة ، فقتسى صلى الله عليه وسلم لإحدى الجاريتين ، وأعطى الأخرى لحسان . وروى البيهقي من طريق ابن إسحاق ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس ، فذكره مطولا ، لكن قال : إنه وهب الأخرى لجهنم بن قثم العبدى .

وأخرجه الدولابي ثم البيهقي من حديث حاطب ، وفيه : أنه أهدى له ثلاث جوارى : نهن أم إبراهيم ، وهب الواحدة لحسان ، والأخرى لأبي جهنم بن حذيفة .

وفي الباب : عن عبادة بن الصامت ، قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفرق بين الأمة وولدها ، فقيل : يا رسول الله إلى متى ؟ قال صلى الله عليه وسلم : حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية ، أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم . وفي إسناد عبد الله بن عمرو بن حسان ، وقد كذبه ابن المديني .

وعن سلمة بن الأكوع قال : غزونا فزاره فحُثت بامرأة وابنة لها من أحسن العرب ، فنفلني أبو بكر ابنتها ، فاستوهبها مني النبي صلى الله عليه وسلم .

باب الإقالة والتولية والمرابحة

٧٨٧ — حديث : « من أقال نادماً بيعته ، أقال الله تعالى عثرته يوم القيامة » أبو داود وابن ماجه وابن حبان . والحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ : مسلماً . ورواه البيهقي بلفظ : نادماً .

٧٨٨ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة ابتاع أبو بكر بعيرين ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ولئى أحدهما ، قال : هو لك بغير شيء ، قال : أما بغير ثمن فلا » ، لم أجده . وفي صحيح البخارى ما يخالفه فإن فيه أن أبا بكر كان اشترى ناقتين ففعلهما ، فلما جاء وقت الهجرة قال للنبي ﷺ : خذ إحداهما ، قال صلى الله عليه وسلم :

بالمثنى . وفي رواية لأحمد فقال : قد أخذتها بالمثنى . وفي الطبقات لابن سعد : أن أبا بكر كان اشتراهما من نعم بنى قشير بثمانمائة درهم .

وفي الباب : عن سعيد بن المسيب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : التولية والإقالة والشركة سواء ، لا بأس به ، أخرجه عبد الرزاق . وعن ابن جريج عن ربيعة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً مستفاضاً بالمدينة : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه ، إلا أن يشرك فيه ، أو يوليه ، أو يقيله » . وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن وابن سيرين والشعبي وطاوس قالوا : « التولية بيع » . وعن الزهري نحوه .

٧٨٩ — حديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لم يقبض . النسائي وابن حبان وأحمد والطبراني والدارقطني ، من حديث حكيم بن حزام . وعن ابن عباس قال : أما الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض ، قال ابن عباس : ولا أحسب كل شيء إلا مثله ، متفق عليه . وعن ابن عمر قال : كنت أبيع الإبل بالبيع ، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم ، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير ، فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « إذا أخذت واحداً منهما بالآخر فلا يفارقك وبينك وبينه بيع » ، أخرجه أصحاب السنن . وصححه الدارقطني والحاكم . وروى موقوفاً وهو أرجح . وروى موقوفاً على سعيد بن جبير . وروى أبو داود وابن حبان والحاكم عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال : ابتعت زيتاً في السوق ، فلما استوجبته لقيني رجل فأعطاني فيه ربحاً حسناً ، فأردت أن أضرب على يده ، فأخذ رجل بذراعى من خلفي ، فالتفت فإذا زيد بن ثابت ، فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم .

٧٩٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام حتى يجزى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشتري . إسحاق وابن أبي شيبة والبزار وابن ماجه والدارقطني من حديث جابر ، وفيه محمد بن أبي ليلى . وأخرجه البزار من حديث أبي هريرة بسند جيد وزاد في آخره : فيكون لصاحبه الزيادة ، وعليه النقصان . وأخرجه ابن عدى من حديث أنس مثله ، وإسناده ضعيف . ومن حديث ابن عباس نحوه ، وإسناده واه . وهو عند ابن أبي شيبة من مرسل الحسن . وعند عبد الرزاق من مرسل يحيى بن أبي كثير .

باب الربي

٧٩١ — حديث : « الحنطة بالحنطة مثل بمثل يدا بيد ، والفضل ربا ، وكذلك الشعير والملح والتمر والذهب والفضة . ويروى برفع مثل ونصبه . متفق عليه من حديث عبادة بن الصامت رفعه : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يداً بيد » . ولمسلم من حديث أبي سعيد : « الذهب بالذهب — إلى آخره — مثلاً بمثل يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء » .

وأخرجه البزار من مسند بلال لكن ليس فيه : « فمن زاد فيه إلى آخره » . وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة كحديث أبي سعيد ، وليس فيه الآخذ والمعطى فيه سواء ، وزاد : « إلا ما اختلفت ألوانه ، ولم يذكر الذهب والفضة » .

وفي الصحيحين عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة وأبي سعيد : أن النبي صلى الله عليه وسلم قدم عليه تمر جنيب — الحديث . وفيه : « بيع هذا ، واشتر بثمانه من هذا ، وكذلك الميزان . وروى الدارقطني من مرسل ابن المسيب : « لاربا إلا في ذهب أو فضة ، أو ما يكال أو ما يوزن ، أو يؤكل أو يشرب » ، وهو في الموطأ من قول سعيد بن المسيب ، وهو أشبه . وعند مسلم من حديث معمر بن عبد الله مرفوعاً : « الطعام بالطعام مثلاً بمثل » .

٧٩٢ — حديث : « جيدها ورديتها سواء » ، لم أجده ، ومعناه يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد .

٧٩٣ — حديث : « الفضة بالفضة هاء وهاه ، مسلم من حديث عبادة . وللشيخين من حديث عمر : « الذهب بالورق » . وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ : « الذهب بالذهب ، والورق بالورق » . ولمسلم عن أبي بكرة : « نهى النبي ﷺ عن الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ، إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا — الحديث » .

٧٩٤ — قوله : « قال ﷺ في الحديث المعروف : « يداً بيد » ، ومعناه عيناً بعين ، كذا رواه عبادة بن الصامت . أما الحديث . فأشار به إلى حديث أبي هريرة وأبي سعيد ، ففيهما عند مسلم : يداً بيد . وكذا وقع في حديث عبادة عند الشيخين . وأخرجه

مسلم من حديثه بلفظ : عينا بعين . وفي الباب : عن زيد بن أرقم والبراء قالوا : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً .

(تكميل) عن سمرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع اللحم بالحيوان ، أخرجه ابن خزيمة والبيهقي . وعن سهل بن سعد أخرجه الدارقطني ، وهو في الموطأ عن سعيد ابن المسيب مرسل . وعن ابن عمر نحوه أخرجه البزار . وعن القاسم (١) بن أبي برزة ، عن رجل من أهل المدينة : أن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حى بميت .

٧٩٥ — حديث : نهى عن بيع الكالء بالكالء . لإسحاق وابن أبي شيبة والبزار عن ابن عمر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يباع كالء بكالء — يعنى ديناً بدين — زاد البزار : وعن بيع عاجل بأجل ، وعن بيع الغرر .

وفسر الثلاثة ، وفي إسناده موسى بن عبيدة ، وهو متروك ، ووقع في رواية الدارقطني موسى بن عقبة وهو غلط ، واغتر بذلك الحاكم فصصح الحديث ، وتعبه البيهقي ، لكن تابع موسى بن عبيدة عليه ، إبراهيم بن أبي يحيى ، أخرجه عبد الرزاق عنه عن عبد الله بن دينار به . وفي الباب : عن رافع بن خديج عند الطبراني في الأوسط ، وإسناده مقلوب .

٧٩٦ — حديث : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن التمر الرطب ، فقال : أينقض إذا جف ؟ فقيل : نعم ، قال صلى الله عليه وسلم : فلا إذن . مالك في الموطأ من حديث سعد بن أبي وقاص . وأخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد وابن حبان والحاكم . وأخرجه أبو داود والدارقطني والحاكم من وجه آخر بلفظ : نهى عن بيع الرطب بالتمر نسيئة ، وهذه رواية يحيى بن أبي كثير ، وخالفه مالك وإسماعيل بن أمية وغيرهما ، فلم يقولوا فيه : نسيئة . ورواية إسماعيل عند النسائي .

وفي الباب : عن ابن (١) بلفظ : نهى أن يباع الرطب باليابس ، وإسناده ضعيف . ومن وجه آخر عن ابن (٢) عمر : نهى أن يباع الرطب بالتمر الجاف ، وإسناده أضعف منه . وأقوى من ذلك ما أخرجه البيهقي من طريق ابن وهب بإسناده عن عبد الله بن أبي سلمة : أن

٧٩٤ — (١) رواه البيهقي من طريق الشافعي ، وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف .

٧٩٦ — (٢) رواهما الدارقطني .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر نحو حديث سعد بن أبي وقاص ، وهو مرسل جيد شاهد لصحة حديث سعد .

قوله : ومداره على زيد بن عياش ، وهو ضعيف عند النقلة ، كذا قال . وقد قال المنذرى : ما علمت أحداً ضعفه ، إلا أن ابن الجوزى نقل عن أبي حنيفة أنه مجهول ، وكذا قال ابن حزم ، وتعقب ذلك الخطابي ، واحتج بإخراج مالك له ، وأنه يتوقى الرجال . وقال ابن الجوزى : روى عنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنس ، فكيف يكون مجهولاً مع تصحيح الترمذى لحديثه ، قال : فقد عرفه أئمة النقل . قلت : وقد صححه ابن حبان أيضاً وابن خزيمة والدارقطنى وذلك يقتضى أنهم عرفوا حاله ، والله أعلم .

٧٩٧ - قوله : ولأبي حنيفة : أن الرطب تمر ، لقوله صلى الله عليه وسلم حين أهدى له عامل خيبر رطباً : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قلت : الحديث متفق عليه عن أبي هريرة ، وأبي سعيد ، وليس فيه للرطب ذكر في شيء من طرقه ، وإنما فيه : أنه قدم بتمر جنيب . وأخرجه النسائي أيضاً كذلك . قوله : ولأن الرطب إن كان تمرأ جاز البيع بأول الحديث ، وإن كان غير تمر فبآخره ، وهو قوله ﷺ : « إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم » ، يشير إلى حديث عبادة ، فإن في أوله : « التمر بالتمر سواء ، يبدأ بيد » ، وفي آخره : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم » ، إذا كان يبدأ بيد ، انتهى .

قلت : هو قياس صحيح ، ولكنه في معارضة النص فهو فاسد . وأيضاً فالحديث إنما ورد باختلاف الأصناف لا الأنواع كما قال .

٧٩٨ - حديث : « لاربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ، لم أجده ، لكن ذكره الشافعى ، ومن طريقه البيهقى ، قال : قال أبو يوسف : وإنما قال أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لاربا بين أهل الحرب ، أظنه قال : « وأهل الإسلام » .

باب الاستحقاق وباب السلم

حديث : « لا عتق فيما لا يملك » تقدم في العتق .

٧٩٩ - حديث ابن عباس : « أشهد أن الله تعالى قد أحل السلف المضمون إلى أجل ،

وأنزل فيه أطول آية في كتابه ، وتلا : « يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم ، الحاكم من طريق أبي حسان عن ابن عباس دون قوله : أطول آية في كتابه ، وأخرجه الشافعي ثم البيهقي ، وهو عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة والطبراني .

٨٠٠ — قوله : روى أن النبي ﷺ نهى عن بيع ما ليس عند الإنسان ، وخصص في السلم ، لم أجده هكذا . نعم هما حديثان ، أحدهما : لا تبع ما ليس عندك ، وقد تقدم . ثانيهما : الرخصة في السلم ، ولم أره بهذا اللفظ ، إلا أن القرطبي في شرح مسلم ذكره أيضاً .

٨٠١ — حديث : « من أسلم منكم ، الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس : قدم النبي صلى الله عليه وسلم والناس يسلفون في التمر السنتين والثلاث ، فقال صلى الله عليه وسلم : « من أسلف في شيء فليسلم في كيل معلوم ، ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم » .

٨٠٢ — حديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن السلم في الحيوان : الدارقطني من حديث ابن عباس بلفظ : السلف ، وفي إسناده إسحاق بن إبراهيم بن جوتي ، وقد قال الحاكم : أحاديثه موضوعة ، ثم غفل فأخرج حديثه في المستدرک . وروى محمد بن الحسن في الآثار : عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « لا تسلمن مائناً في شيء من الحيوان ، موقوف ، وفيه قصة .

ويعارضه ما أخرجه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز شيئاً ، فنفتت الإبل ، فأمره أن يأخذ من قلائص الصدقة ، فكان يأخذ البعير بالبعيرين ، إلى إبل الصدقة ، وفي إسناده اختلاف . لكن أخرج البيهقي من وجه آخر قوى ، عن عبد الله بن عمرو نحوه .

وفي الباب : عن ابن عباس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، أخرجه ابن حبان والدارقطني والبخاري وأعل بالإرسال . وأخرجه الأربعة من حديث سمرة ، والطبراني من حديث جابر بن سمرة مثله ، ومن حديث ابن عمر نحوه . وللترمذي عن جابر رفعه : « الحيوان اثنين بواحدة لا يصلح نساء ، ولا بأس به يداً بيد » وقال : حسن .

٨٠٣ — حديث : « لا تسلفوا في الثمار حتى يبدو صلاحها » . البخاري عن ابن عباس : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يؤكل .

ولأبي داود وابن ماجه ، عن ابن عمر قال : أسلم رجل في نخل قبل أن يطلع ، فلم يطلع ذلك العام ، فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « اردد عليه ، ولا تسلبوا في نخل حتى يبدو صلاحه » ، وفي إسناده مجهول . والطبراني في الأوسط في مسند الشاميين ، عن حديث أبي هريرة في أثناء حديث : « ولا تسلبوا في ثمرة حتى يأمن عليها صاحبها العاهة » . ويعارضه ما أخرجه البخاري عن ابن أبي أوفى قال : كنا نصيب غنائم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسلفها في البر والشعير والزبيب والتمر ، قلت : عند من كان له زرع أو عند من لم يكن له زرع ؟ فقال : ما كنا نسألهم عن ذلك .

قوله : ولا يجوز السلم إلا مؤجلا . وقال الشافعي : يجوز لإطلاق الحديث ، ورخص في السلم ، قد تقدم أن الحديث بهذا اللفظ لم يوجد مسندا .

حديث : إلى أجل معلوم ، تقدم .

٨٠٤ — قوله : ولا يجوز السلم في طعام قرية بعينها ، ولا ثمرة نخلة بعينها ، لأنه قد تعثر به آفة فلا يقدر على التسليم . وإليه أشار صلى الله عليه وسلم حيث قال : « رأيت لو أذهب الله تعالى الثمرة ، لم يستحل أحدكم مال أخيه المسلم » . أما الحديث فإنما ورد في البيع ، وهو في الصحيحين عن أنس : أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهر . قلت لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر وتضفر ، رأيت إن منع الله تعالى الثمرة ، لم يستحل مال أخيك ؟ وقد قيل : إن قوله : رأيت إلى آخره ، مدرج من قول أنس .

ولمسلم عن جابر رفعه : « لو بيعت ثمرا من أخيك فأصابته جائحة ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، لم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟ » .

حديث : النهى عن بيع الكالئ بالكالئ ، تقدم .

٨٠٥ — حديث : « لا تأخذ إلا سلكك ، أو رأس مالك » لم أجده بهذا اللفظ . ولأبي داود وابن ماجه ، عن أبي سعيد (١) رفعه : « من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره » . وأخرجه الترمذي في العلل الكبرى وحسنه . وفي الباب عن ابن عمر قوله : « إذا أسلفت في شيء فلا تأخذ إلا رأس مالك » ، أو الذي أسلفت فيه ، أخرجه عبد الرزاق بإسناد منقطع . وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد جيد .

حديث : النهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، تقدم فى المراجعة .

٨٠٦ — حديث : « إن من السحت مهر البغى ، وثمن الكلب ، ابن جابر من طريق قيس بن سعد ، عن عطاء ، عن أبي هريرة رفعه : « إن مهر البغى ، وثمن الكلب ، وكسب الحجام من السحت » . وأخرجه الدارقطنى من وجهين ضعيفين عن عطاء . ورواه أبو يعلى والنسائى فى الكبرى من طريق إبراهيم بن محمد ، سمعت السائب بن يزيد رفعه : « السحت ثلاث : مهر البغى ، وكسب الحجام ، وثمن الكلب » . قال ابن أبي حاتم ، قال أبى : إبراهيم ابن محمد أظنه القارىء ، قال : والناس يروونه عن السائب ، عن رافع .

قلت : وأخرجه الطبرانى من وجه آخر عن السائب عن عمر بلفظ : « ثمن الكلب سحت ومن نبت لحمه من سحت فله النار » ، وفيه يزيد بن عبد الملك . وقد ذكره ابن عدى فى ترجمته وضعفه . وأصل الحديث فى الصحيحين عن أبى مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ، ومهر البغى ، وحلوان الكاهن . وعن رافع بن خديج : رفعه « ثمن الكلب خيث ، ومهر البغى خيث ، وحلوان الكاهن خيث » . ولمسلم عن جابر أن النبى صلى الله عليه وسلم زجر عن ثمن الكلب .

٨٠٧ — حديث : أن النبى ﷺ نهى عن بيع الكلب ، إلا كلب صيد ، أو ماشية ، لم أجده بهذا اللفظ . وأخرج الترمذى من حديث أبى هريرة : نهى عن ثمن الكلب ، إلا كلب صيد . وللنسائى عن جابر : أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب والسنور ، إلا كلب صيد ، ورجاله موثقون . لكن قال البيهقى : الأحاديث الصحيحة فى النهى عن ثمن الكلب ليس فيها استثناء ، وإنما الاستثناء فى الاقتناء ، فلعله شبه على بعض الرواة . وأخرج ابن عدى من طريق أبى حنيفة ، عن الهيثم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : رخص رسول الله ﷺ فى ثمن كلب الصيد . وفى إسناده أحمد بن عبد الله الكندى ، وهو ضعيف .

٨٠٨ — حديث : « إن الذى حرم شربها حرم بيعها ، وأكل ثمنها » ، يعنى الخمر . مسلم بمعناه من حديث ابن عباس فى قصة . وفى الباب : عن تميم الدارى عند أحمد ، وعن كيسان والد نافع كذلك . وعن جابر أنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول : « إن الله تعالى ورسوله حرم بيع الخمر والميتة » الحديث متفق عليه . ولمسلم عن أبى سعيد (١١ — الدراية — ج ٢) .

رفعه : « إن الله تعالى حرم الخمر ، فمن أدركته هذه الآية وعنده شيء منها ، فلا يشرب ولا يبيع » .

قوله : وأهل الذمة في المبايعات كالمسلمين ، لقوله صلى الله عليه وسلم في ذلك الحديث : « فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين ، وعليهم ما عليهم » ، لم أجده هكذا .

حديث عمر : ولوهم بيعها ، وخذوا العشر من أثمانها ، عبد الرزاق وأبو عبيد من طريق سويد بن غفلة : بلغ عمر أن غمالة يأخذون الجزية من الخمر ، فناشدهم ثلاثاً ، فقال له بلال : لأنهم ليفعلون ذلك ، قال : فلا تفعلوا ، ولوهم بيعها ، فإن اليهود حرمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها . زاد أبو عبيد : وخذوا أتم من الثمن ، فإن اليهود إلى آخره . وفي إسناده إبراهيم بن عبد الأعلى ، والله أعلم .

كتاب الصرف

حديث : د الذهب بالذهب ، ، تقدم في الربا .

حديث : د جيدها ورديشها سواء ، ، تقدم فيه قول عمر ، وإن استنظرك أن يدخل بيته فلا تنظره . مالك في الموطأ عن عمر بهذا في حديث ، وزاد : د إلا يبدأ بيد ، هات وهات ، : ورواه عبد الرزاق من وجه آخر عن عمر قال : د إذا صرف أحدكم من صاحبه فلا يفارقه حتى يأخذها ، وإن استنظره حتى يدخل بيته فلا ينظره ، إن أخاف عليكم الربا ، . وروى البخاري في الأدب المفرد من طريق يزيد بن عبد الله بن قسيط قال : أرسل ابن عمر غلاماً له بذهب يصرفه ، فأنظر في الصرف ، فضربه ضرباً وجيعاً وقال : اذهب فلا تصرفه .

حديث : وعن ابن عمر : د وإن وثب من سطح فنب معه ، ، لم أجده .

حديث : د الذهب بالورق رباً إلا هاء وهاء ، متفق عليه من حديث عمر ، وقد تقدم في الربا .

حديث : قال صلى الله عليه وسلم لمالك بن الحويرث وابن عمر : د إذا سافرتما فأذنا وأقيا ، متفق عليه من حديث مالك بن الحويرث قال : أتيت النبي ﷺ أنا وصاحب لي . وفي رواية : وابن عم لي . وفي رواية للنسائي وابن عمر : فلما أردنا الانصراف ، قال : د إذا حضرت الصلاة فأذنا وأقيا وليؤمكما أكبركما ، .

وقد تقدم في الأذان قول المصنف إنه قال ذلك لابن أبي مليكة وهو غلط ، والذي ههنا من قول ابن عمر تصحيف ، ولعله من الناسخ .

باب الكفالة والحوالة

٨٠٩ — حديث : د الزعيم غارم ، ، أبو داود والترمذي وأحمد والطبراني وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وأبو يعلى والدارقطني من حديث أبي أمامة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر حديثاً فيه : د العارية مؤداة ، والدين مقضى ، والمنحة مردودة ، والزعيم غارم ، . وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن عباس في ترجمة إسماعيل بن زياد ، وهو ضعيف .

٨١٠ — حديث : « من ترك كلاً أو عيلاً فأبى » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة وهذا اللفظ لمسلم وللأربعة سوى الترمذى من حديث المقدم بن معد يسكرب بلفظ : « من ترك كلاً فأبى » . وأخرجه ابن حبان . وفى لفظ لآبى داود : « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، فمن ترك ديناً أو ضيعة فأبى » . ولآبى داود وابن ماجه عن جابر بلفظ : « من ترك ديناً أو ضياعاً فأبى وعلى » ، أورده فى أثناء حديث .

٨١١ — حديث : « لا كفالة فى حد » ، ابن عدى والبيهقى من طريق عمر الكلاعى ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبه عن جده بهذا . قال ابن عدى : عمر مجهول ولم يرو عنه غير بقية .

٨١٢ — حديث : « من أجيل على مليء فليتبّع » ، متفق عليه من حديث أبي هريرة بلفظ : « مطل الغنى ظلم » ، وإذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة بلفظ : « ومن أجيل على مليء فليحتل » . وأخرجه الطبرانى فى الأوسط بلفظ الأصل . ولاحمد من حديث ابن عمر بلفظ : « وإذا أحتل على مليء فاتبعه » .

٨١٣ — حديث : نهى رسول الله ﷺ عن قرض جر منفعة . الحارث بن أبى أسامة من حديث على بلفظ : « كل قرض جر منفعة فهو رباً » . وروى ابن أبى شيبة من طريق عطاء : كانوا يكرهون كل قرض جر منفعة . وروى ابن عدى من حديث جابر بن سمرة رفعه : « السفهتجات حرام » . وفى إسناده عمرو بن موسى الوجيهى ، وهو فى عداد من يضع الحديث .

كتاب أدب القضاء

٨١٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قلد علياً قضاء اليمن حين لم يبلغ حد الاجتهاد . أبو داود وأحمد وإسحاق والطيالسي والحاكم من طريق حنبل عن عليّ قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن قاضياً ، فقلت : يا رسول الله ترسلني وأنا حديث السن ولا علم لي بالقضاء — الحديث . وروى ابن ماجه والبخاري والحاكم من طريق أبي البخري عن عليّ قال : بعثني النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، وأنا شاب أقضى بينهم ولا أدري ما القضاء — الحديث . وأخرجه البخاري من طريق حارثة بن مضرب عن عليّ وقال : هذا أحسن إسناد فيه عن عليّ .

وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن ابن عباس ، عن عليّ قال : بعثني رسول الله ﷺ برسالة ، فقلت : يا رسول الله تبعثني وأنا غلام حديث السن فأسأل عن القضاء ولا أدري ما أجيب به ؟ الحديث . ورواه الحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم علياً إلى اليمن ، فقال عليهم الشرائع واقض بينهم — الحديث .

وروى أبو داود في المراسيل عن عبد الله بن عبد العزيز العمري قال : لما استعمل النبي صلى الله عليه وسلم عليّ بن أبي طالب على اليمن ، قال عليّ : دعاني ، فذكر الحديث .

٨١٥ — حديث : « من قلد إنساناً عملاً وفي رعيته من هو أولى عنه ، فقد خان الله الله تعالى ورسوله ، وجماعة المسلمين ، ابن عدى والعقيلي والحاكم من حديث ابن عباس رفعه : « من استعمل رجلاً على عصابة ، وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه ، فقد خان الله تعالى ورسوله ، وجماعة المسلمين » . قال العقيلي : إنما يعرف من كلام عمر ، انتهى . وفي إسناده حسين بن قيس الرضي وهو واه ، وله شاهد من طريق إبراهيم بن زياد أحد المجهولين عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس ، وهو في ترجمة إبراهيم من تاريخ الخطيب .

وأخرجه الطبراني من طريق حمزة النصيبي ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، وحمزة ضعيف . وأخرجه أبو يعلى من حديث حذيفة رفعه : « أيما رجل استعمل رجلاً على عشرة أنفس ، وعلم أن في العشرة من هو أفضل منه ، فقد غش الله تعالى ورسوله ، وجماعة المسلمين » .

قوله : روى عن الصحابة أنهم تقلدوا القضاء ، وكفى بهم قدوة : تقدم قريباً أن النبي صلى الله عليه وسلم ولى علياً القضاء . وروى البيهقي أن أبا بكر لما ولى ولى عمر القضاء . وعن أبي وائل أن عمر استعمل ابن مسعود على القضاء . وروى ابن سعد أن عمر ، ولى زيد ابن ثابت على القضاء ، وفرض له رزقاً ، والله أعلم .

فصل

روى الشيخان عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران ، وإذا حكم فأخطأ ، فله أجر » .

٨١٦ - حديث : « من جعل على القضاء ، فكأنما ذبح بغير سكين » ، الأربعة . وأحمد وابن أبي شيبة والبخاري وابن أبي هريرة بلفظ : « من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين » ، وصححه الحاكم والدارقطني . وأخرجه ابن عدى من حديث ابن عباس بلفظ : « من استقضى فقد ذبح بغير سكين » ، وإسناده ضعيف .

قوله : وقد جاء في التحذير من القضاء آثار ، وقد اجتنبه أبو حنيفة وصبر على الضرب واجتنبه كثير من السلف ، وقيد محمد نيفاً وثلاثين يوماً أو نيفاً وأربعين حتى تقلده . أما الآثار فمنها حديث : « من جعل قاضياً ، الذى قبله . وحديث أبو ذر : « لا تأمرن على اثنين ، ولا تلين ملام يقيم » ، أخرجه مسلم من حديث بريدة : « القضاة ثلاثة : إثنان فى النار ، وواحد فى الجنة ، الحديث » ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم . وعن أبي هريرة رفعه : « ليوشكن الرجل أنه يتنى » ، أنه خر من الثريا ، ولم يل من أمر الناس شيئاً . أخرجه الحاكم .

وعن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : يدعى بالقاضى العادل يوم القيامة ، فيلقى من شدة الحساب ما يتنى أنه لم يقض بين اثنين فى عمره مرة ، أخرجه ابن حبان . وعن ابن عمر رفعه : « من كان قاضياً عالماً ففضى بالجور كان من أهل النار ، أو قضى بجهل كان من أهل النار ، أو قضى بعدل فبالجور أن ينقلب » ، رواه أبو يعلى . قلت : والترمذى^(١) وغيرهما ، عن أبي وائل ، عن أبي ذر وبشر بن عاصم أنهما قالوا لعمر : سمعنا

٨١٦ - (١) عزى ابن حجر هنا الحديث للترمذى . وفى نصب الراية عزاه الزيلعى للطبرانى ، فليلاحظ ذلك .

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من ولي شيئاً من أمر المسلمين أتى به يوم القيامة حتى يوقف على جسر جهنم ، فإن كان محسناً نجحاً ، وإن كان مسيئاً انخرق به الجسر ، » أخرجه الطبراني .

وعن ابن عباس رفعه : « من ولي عشرة يحكم بينهم جرى به مغلولة يده إلى عنقه ، الحديث . وأما قصة أبي حنيفة يبيض لها في الأصل ، وقد أخرجها الخطيب في ترجمته من تاريخ بغداد من طريق علي بن معبد قال : حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن عمرو الرقي قال : كلم ابن هبيرة أبا حنيفة أن يلى له قضاء الكوفة ، فأبى عليه ، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط ، في كل يوم عشرة أسواط وهو على الامتناع ، فلما رأى ذلك خلى سبيله . وأما كراهة السلف : فهذا ما أخرجه النسائي في الكنى عن مكحول قال : لو خيرت بين ضرب عنق وبين القضاء ، لاخترت ضرب عنق . وأخرج ابن سعد في ترجمة أبي الدرداء إنكاره على من هنا بالقضاء ، وفيه : لو يعلم الناس ما في القضاء لأخذوه بالدول رغبة عنه . وأما قصة (٢) محمد بن الحسن .

٨١٧ — حديث : « عدل ساعة خير من عبادة سنة » . لإسحاق والطبراني من طريق عكرمة عن ابن عباس رفعه : « يوم من أيام إمام عادل ، أفضل من عبادة ستين سنة ، وحد يقام في الأرض بحقه ، أزكى فيها من مطر أربعين يوماً » . وفي الأموال لأبي عبيد عن أبي هريرة رفعه : « العادل في رعيته يوماً واحداً ، أفضل من عبادة العابد في أهله مائة وخمسين سنة » .

وفي الباب : حديث أبي هريرة : « سبعة يظلمهم الله تعالى ، وفيه : وإمام عادل » ، متفق عليه . وحديث عياض بن حمار رفعه : « أصحاب الجنة ثلاث : ذو سلطان مقسط ، الحديث أخرجه مسلم . وحديث عبد الله بن عمرو : « إن المقسطين في الدنيا على منابر من نور عن يمين الرحمن ، أخرجه مسلم . وحديث أبي سعيد رفعه : « إن أحب الناس إلى الله تعالى يوم القيامة وأدناهم مجلساً منه ، إمام عادل ، أخرجه الترمذى .

وعن أبي أيوب رفعه : « يد الله تعالى مع القاضى حين يقضى » ، أخرجه البيهقي . وروى ابن سعد عن مسروق قال : لأن أفضى بقضية فأوافق الحق ، أحب إلى من رباط سنة .

٨١٨ — حديث : « من طلب القضاء وكل إلى نفسه ، ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده ، أبو داود والترمذى وابن ماجه من طريق بلال عن أنس بلفظ ، من سأل القضاء ، والباقي مثله . وللترمذى : « من ابتغى القضاء وسأل فيه شفعا وكل إلى نفسه ، ومن أكره عليه ، فذكره . وأخرجه أحمد وإسحاق والبخاري والحاكم .

قوله : روى أن الصحابة تقلدوا القضاء من معاوية ، والحق كان بيد علي في نوبته ، وأن التابعين تقلدوا القضاء من الحجاج ، وكان جائراً . وأما معاوية فولى له القضاء أبو الدرداء ، ثم فضالة بن عبيد ، وأما كون الحق كان في يد علي فدليله : « تقتل عماراً الفئة الباغية » ، وهو حديث مروى من طرق عديدة ، وأما الحجاج فولى القضاء في زمانه أبو بردة بن أبي موسى ، وأخوه أبو بكر ، وولى في زمانه أيضاً الشعبي وغيره ، ولا أعلم أحداً أنكر ذلك .

٨١٩ — حديث : « إنما بنيت المساجد لذكر الله تعالى وللحكم ، لم أجدهم هكذا ، وإنما عند مسلم عن أنس في قصة الأعرابي الذي بال في المسجد فقال : إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا القذر ، وإنما هي لذكر الله تعالى والصلاة وقراءة القرآن . ولابن ماجه من حديث أبي هريرة : « إن هذا المسجد لا يزال فيه ، وإنما بنى لذكر الله والصلاة » .

٨٢٠ — حديث : أن النبي ﷺ كان يفصل الخصومات في معتكفه ، كأنه يشير إلى حديث كعب بن مالك أنه تقاضى ابن أبي حذرد ديناً في المسجد ، أخرجاه ، وفيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف بحجرته فنأدى : يا كعب أن ضع الشطر - الحديث .

وفي الباب : حديث ابن عباس : « بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة إذ أتى رجل ، فقال : أقم على الحديث - الحديث . وحديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين قال : فتلاعنا في المسجد ، وأنا شاهد . متفق عليه .

قوله : وروى أن الخلفاء الراشدين كانوا يجلسون في المساجد لفصل الخصومات ، فيه آثار : منها ما ذكره البخاري قال : « ولا عن عمر عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقضى مروان على زيد بن ثابت بالمنبر .

٨٢١ — حديث : « للسلم على المسلم ستة حقوق » ، وذكر منها : « وشهود الجنائز »

وعود المريض ، . مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ : « حق المسلم على المسلم » . وفي الباب :
عن أبي أيوب في الأدب المفرد للبخارى .

٨٢٢ — حديث النهى عن ضيافة أحد الخصمين : لإسحاق وعبد الرزاق والدارقطني ،
وفي المؤلف من طريق الحسن قال : جاء رجل فنزل على عليّ ، فلما قال له : إني أريد أن
أخاصم ، قال له عليّ : تحول ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن نضيف الخصم إلا ومعه
خصمه . وروى الطبراني في الأوسط من طريق أبي حرب بن أبي الأسود ، عن أبيه ، عن
عليّ نحوه ، بالحديث دون القصة .

٨٢٣ — حديث : « إذا ابتلى أحدكم بالقضاء ، فليسو بينهم في المجلس والإشارة
والنظر » ، لإسحاق والطبراني : من حديث أم سلمة بلفظ : « من ابتلى بالقضاء بين المسلمين ،
فليسو بينهم في المجلس والإشارة والنظر » ، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين أكثر من
الآخر . . ورواه الدارقطني من وجه آخر بلفظ : « من ابتلى بالقضاء بين المسلمين ، فليعدل
بينهم في لحظه وإشارته ومقعده » .

كتاب الشهادات

٨٢٤ - حديث : قال للذى شهد عنده : « لو سترته بثوبك لكان خيراً لك ، لم أجده ، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لهزال الذى أشار على ماعز بأن يذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم ، كما أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم والبخاري وأحمد وغيرهم .

٨٢٥ - قوله : أنه صلى الله عليه وسلم كان يلقن الدرم ، وكذلك أصحابه . أما تلقينه صلى الله عليه وسلم فتقدم فى الحدود عن ابن عباس قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم لماعز : « لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ، الحديث . وروى أحمد من حديث أبي بكر الصديق نحوه . وروى أحمد والطبراني والأربعة إلا الترمذى ، عن أبي أمية المخزومى : أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلص قد اعترف ، فقال : ما أخالك سرقت ، قال : بلى ، فأعاد عليه مرتين . وأخرجه الحاكم من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبي هريرة نحوه . والطبراني من حديث السائب بن يزيد نحوه .

وأما تلقين الصحابة : فروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق عكرمة بن خالد ، قال : أتى عمر برجل ، فسأله : أسرقت ؟ قل : لا ، قال : لا ، فتركه . لفظ عبد الرزاق . وفى رواية الآخر قال عمر : لئن لآرى يد رجل ما هى بيد سارق ، فقال : والله ما أنا بسارق . وتقدم فى الحدود قول علىّ لشراحة : لعل رجلاً وقع عليك - الحديث ، وهو عند أحمد . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج ، سمعت عطاء يقول : كان من مضى يؤتى إليه بالسارق ، فيقول : أسرقت ؟ قل : لا ، على أنه سمي أبا بكر وعمر .

قال وأخبرنى أن علياً أتى بسارقين معهما سرقةهما ، فضرب الناس عنهما ، ولم يسألهما . وروى أبو يعلى من طريق أبي مطر قال : رأيت علياً أتى برجل . قيل إنه سرق جملاً ، فقال : ما أراك سرقت ، قال بلى ، قال : يا قنبر أوقد النار ، وادع الجزار ، حتى أجيء ، فجاء فقال : أسرقت ؟ قال : لا ، فتركه . وروى عبد الرزاق من طريق أبي عمرو الشيباني قال : أتى علىّ بشيخ كان نصرانياً فأسلم ، ثم ارتد ، فقال له : لعلك ارتددت لتصيب ميراً ثاماً ترجع ، قال : لا . قال : فارجع إلى الإسلام ، فأبى فضرب عنقه . وروى ابن أبي شيبة من طريق الحسن بن علىّ أنه أتى برجل أقر بسرقة ، فقال : لعلك اختلست ؟ لى يقول : لا .

وعن أبي هريرة : أنه أتى بسارق وهو يومئذ أمير ، فقال : أسرقت ؟ قل : لا . وعن أبي مسعود أنه أتى برجل سرق ، فقال ، أسرقت ؟ قل : وجدته ، قال وجدته ، غلّى سبيله . وأخرجه محمد بن الحسن في الآثار أيضاً . وروى عبد الرزاق ومحمد بن الحسن وابن أبي شيبة من طريق أبي الدرداء : أنه أتى بامرأة يقال لها : سلامة : سرق ، فقال لها : أسرقت ؟ قولي : لا ، قالت : لا ، فدرأ عنها

وروى مالك من طريق أبي واقد : أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ، فذكره لعمر ، فأرسل أبا واقد فأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله ، وجعل يلقيها للتنزع ، فأبّت .
٨٢٦ — حديث : « من ستر على مسلم ستر الله تعالى عليه في الدنيا والآخرة » ، متفق عليه عن أبي هريرة .

٨٢٧ — حديث : « شهادة النساء جائزة في مالا يستطيع الرجال النظر إليه » . عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج ، عن ابن شهاب : مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن ، من ولادات النساء وعميهن . ومن طريق ابن عمر نحوه من قوله . وعن ابن المسيب وعروة كذلك . وفي الباب : عن علي^(١) : أنه أجاز شهادة القابلة وحدها ، أخرجه عبد الرزاق . وأخرجه الدارقطني من حديث حذيفة^(٢) مرفوعاً . ولعبد الرزاق من طريق ابن شهاب : أن عمر أجاز شهادة امرأة في الاستهلال .

٨٢٨ — قوله : مضت السنة من لدن النبي صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده ، أن لا شهادة للنساء في الحدود والقصاص . ابن أبي شيبة من طريق ابن شهاب به . وروى عبد الرزاق من طريق الحكم بن عتيبة : أن علياً قال ذلك .

٨٢٩ — حديث : « المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً في قذف » ، ابن أبي شيبة من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده بلفظ : في فرية .

قوله : ومثله عن عمر ، هو في كتابه إلى أبي موسى أخرجه الدارقطني من طريق أبي المالح قال : كتب عمر إلى أبي موسى : أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم وآس

٨٢٧ — (١) في إسناده عبد الله بن نجى قال الشافعي : رجل مجهول . والراوى عنه جابر الجعفي وهو ضعيف (٢) وفيه محمد بن عبد الملك لم يسمع من الأعمش ، بينهما رجل مجهول ، وهو أبو عبد الرحمن المدائني .

بين الناس في مجلسك ، والفهم الفهم فيما يختلج في صدرك عما لم يبلغك في الكتاب والسنة ، واعرِفَ الاشباه والامثال — إلى أن قال — المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلوداً في حد ، أو مجرباً في شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء أو قرابة ، إن الله تعالى تولى منكم السرائر ، ودفع عنكم بالبينات .

٨٣٠ — حديث : « إذا علمت مثل الشمس فاشهد ، وإلا فدع ، الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس ، وفيه : محمد بن سليمان بن مشمول ، وفي ترجمته ذكره ابن عدى والعقيلي .

٨٣١ — حديث : « لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ، ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ، ولا العبد لسيدته ولا المولى لعبده ، ولا الأجير لمن استأجره » ، لم أجده ، ويقال : إن الخصاص أخرجه بإسناده مرفوعاً . وأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة من قول شريح نحوه ، وزاد فيه : الشريك لشريكه في الشيء بينهما .

٨٣٢ — حديث : « لا شهادة للقانع لأهل البيت » أبو داود وأحمد وعبد الرزاق والدارقطني من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد شهادة الخائن والخائنة ، وذى الغمر على أخيه ، وشهادة القانع لأهل البيت . وأخرج الترمذى والدارقطني وأبو عبيد في الغريب من حديث عائشة نحوه ، وزاد : ولا مجلود حداً .

٨٣٣ — نهى عن صوتين أحققين : النائحة ، والمغنية ، الترمذى ، وإسحاق وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والطيالسى والبيهقي من حديث جابر : في قصة موت إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفيه قول عبد الرحمن بن عوف : أتبكي وقد نهيت عن البكاء ؟ قال : « لا ، لاني لم أنه عن البكاء ، ولكني نهيت عن صوتين أحققين : صوت عند نغمة لعب ولهو ومزامير شيطان ، وصوت عند مصيبة خمش وجوه وشق جيوب ورنه شيطان . » وأخرجه البزار وأبو يعلى من وجه آخر ، فقالا عن جابر عن عبد الرحمن بن عوف . وأخرجه الحاكم من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن عوف .

٨٣٤ — حديث : أن النبي ﷺ أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض . ابن ماجه عن جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز شهادة أهل الكتاب بعضهم على بعض . وروى الدارقطني من حديث أبي هريرة رفعه : « لا تجوز شهادة ملة على ملة ، إلا ملة محمد ﷺ ، فانها تجوز شهادتهم على غيرهم » ، وأخرجه ابن عدى في ترجمة عمر بن راشد وضعفه .

٨٣٥ — حديث : أن عمر قبل شهادة علقمة الخصى . ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين ، وزاد : على ابن مظعون . وروى أبو نعيم في الحلية في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي من طريق أبي المتوكل ، أن علقمة قال لعمر : أتجوز شهادة الخصى ؟ قال : نعم ، قال : فإني أشهد أني قد رأيتها يقيها . وروى عبد الرزاق قصة قدامة بن مظعون مطوئة .

قوله : عن ابن عباس : لا تقبل شهادة الأقف ، ولا تقبل صلاته ، ولا تؤكل ذبيحته ، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح . وأخرجه عبد الرزاق والبيهقي في الشعب من طريقه .

قوله : عن عليّ : لا تجوز على شهادة رجل إلا شهادة رجلين ، لم أجده . وعند عبد الرزاق عن عليّ : لا تجوز على شهادة الميت إلا رجلان .

قوله : روى عن عمر : أنه ضرب شاهد الزور أربعين سوطاً ، وسخّم وجهه . عبد الرزاق من طريق مكحول ، عن الوليد بن أبي مالك : أن عمر كتب إلى عماله بالشام في شاهد الزور يضرب أربعين سوطاً ، ويسخّم وجهه ، ويحلق رأسه ، ويطال حبسه . ورواه عبد الرزاق من طريق أخرى ، عن مكحول لم يذكر الوليد . ومن طريق الأحوص بن حكيم عن أبيه : أن عمر أمر بشاهد الزور أن يسخّم وجهه ، وتبقى عمامته في عنقه ، ويطاف به في القبائل .

قوله : عن شريح أنه يشهر شاهد الزور ، ولا يضربه ، ويقال : إنه كان يبعثه إلى سوقه إن كان سوقياً ، أو إلى قومه بعد العصر أجمع ما كانوا ، ويقول : إن شريحاً يقرئكم السلام ، ويقول : إنا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه ، وحذروا الناس منه .

قال محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة ، عن الهيثم بن أبي الهيثم ، عن حماد بن عمار ، عن شريح بنحوه . وروى ابن أبي شيبة من طريق أبي حمزة : كان شريح يبعث بشاهد الزور إلى مسجد قومه أو سوقه ، ويقول : إنا قد زيفنا شهادة هذا . وروى عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن الجعد بن ذكوان : أتى شريح بشاهد زور ، فنزع عمامته عن رأسه ، وخففه بالدرّة خففات ، وبعث به إلى المسجد يعرفه الناس .

٨٣٦ — قوله : د عدلت شهادة اثنين منهن بشهادة رجل ، قاله وَاللّٰهُ في نقصان عقل النساء . البخاري عن أبي سعيد في أثناء حديث ، قالت : يا رسول الله ، ما نقصان العقل والدين ؟ قال صلى الله عليه وسلم : د أما نقصان العقل : فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ، الحديث . وأخرجه مسلم من حديث ابن عمر ، ومن حديث أبي هريرة ، وأبي سعيد حميلاً على حديث ابن عمر . وأخرجه الحاكم من حديث ابن مسعود نحوه بتمامه .

باب الوكالة

٨٣٧ — قوله : صح أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشراء حكيم بن حزام . أبو داود والترمذي من حديث حكيم^(١) : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدینار يشتري له أضحية ، فاشترها بدینار ، وباعها بدینارين ، فرجع واشترى أضحية بدینار ، وجاء بدینار إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فتصدق به النبي ﷺ ، ودعا له أن يبارك له في تجارته . وفي الباب عن عروة^(٢) البارقى : أن النبي أعطاه دیناراً يشتري به أضحية أو شاة ، فاشترى شاتين ، فباع أحدهما بدینار ، فأتاه بشاة ودینار ، فدعا له بالبركة ، أخرجه أحمد والأربعة سوى النسائي . وأخرجه البخاري في أثناء حديث .

٨٣٨ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم وكل بالتزوج عمر بن أبي سلة . النسائي وأحمد وإسحاق وأبو يعلى وابن حبان من حديث أم سلة : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث إليها يخطبها ، فقالت أم سلة : قم يا عمر ، فزوج رسول الله ﷺ ، فزوجه إياها . ولكن اختلف في المراد بعمر ، فقيل : عمر بن أبي سلة : وقيل : عمر بن الخطاب . وروى سعيد ابن يحيى الأموي في المغازي ، من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنة كان زوج حمزة ، سلة بن أبي سلة ، فأتا قبل أن يجتمعا ، فكان صلى الله عليه وسلم يقول : هل حزن سلة ، لأنه كان زوج النبي ﷺ أمه . وقد روى ابن سعد في ترجمة أم سلة من طريق حبيب بن أبي ثابت قال : قالت أم سلة خطبني النبي صلى الله عليه وسلم فأذنت له في نفسي ، فتزوجني .

قوله : وقد صح أن علياً وكل عقيلاً ، وبعد ما أسن وكل عبد الله بن جعفر ، أخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن جعفر قال : كان علي يكره الخصومة ، فكان إذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل بن أبي طالب فلما كبر عقيل وكلني .

٨٣٧ — (١) في إسناده رجل مجهول . وفي رواية الترمذي حبيب بن أبي ثابت عن حكيم قال الترمذي : لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وحبيب لم يسمع عندي من حكيم . (٢) وفيه سعيد بن زيد أخو حماد وهو مختلف فيه عن أبي ليلى لمازلة بن زبار وقد قيل : إنه مجهول ، لكن ابن حجر قال : إنه وثقه ابن سعد . وفي التقريب : إنه ناصبي جلد وقال المنذرى والنووى : إسناده صحيح لمحيته من وجهين .

كتاب الدعوى

٨٣٩ — حديث : قال صلى الله عليه وسلم : ألك بينة ؟ قال لا ، قال : فإلك يمينه ، متفق عليه من حديث الأشعث بلفظ : فقال ألك بينة ؟ قلت : لا ، فقال لليهودى : احلف . وفى لفظ : « شاهدك أو يمينه » . وفى الباب : عن وائل بن حجر ، فقال للحضرى : « ألك بينة ؟ قال : لا ، قال : فإلك يمينه » أخرجه مسلم .

٨٤٠ — حديث : « البينة على المدعى ، واليمين على من أنكر » . البيهقى من حديث ابن عباس بهذا . وأصله فى الصحيحين بلفظ : « اليمين على المدعى عليه » . وفى الباب : عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عند الدارقطنى ، وزاد فى آخره : « إلا فى القسامة » . وأخرج من حديث أبى هريرة مثله ، قال ابن عدى : اضطرب فيه مسلم بن خالد . وعن مرة بنت أبى تجرئة أخرجه الواقدى فى المغازى

٨٤١ — (تنبيه) حديث : القضاء بشاهد ويمين ، أخرجه مسلم من طريق قيس ابن سعد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، لكن ذكر الترمذى فى العلل عن البخارى : أن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس ، انتهى . وقد أخرجه الدارقطنى من وجه آخر : فأدخل بين عمرو وابن عباس رجلا ، وهو طاوس ، قال : ومنهم من زاد جابر بن زيد . وأخرجه أبو داود من طريق محمد بن مسلم الطائفى عن عمرو بن دينار كذلك . والشافعى من طريق معاذ بن عبد الرحمن ، عن ابن عباس .

وروى الأربعة إلا النسائى عن أبى هريرة : أن النبى صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد . وللترمذى وابن ماجه عن جابر مثله ، أوردها من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عنه . وقيل عن جعفر بن محمد عن أبيه ، عن علىّ أخرجه الدارقطنى . وقيل عن جعفر بن محمد ، عن أبيه مرسل . والترمذى من حديث سعد بن عباد ، وابن ماجه من حديث سرق (١) : أن النبى ﷺ أجاز شهادة رجل ويمين الطالب . ولفظ الدارقطنى فى حديث علىّ : قضى بشهادة شاهد واحد ، ويمين صاحب الحق . وأخرج من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « قضى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فى الحق بشاهدين فإن جاء بشاهدين أخذ حقه ، وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده » .

قوله : لأن الصحابة أجمعوا على القضاء بالنكول . قلت : سبقه إلى هذا الطحاوى ، فإنه أخرج عن عبد الله بن عون من أهل فلسطين قال : أمرت امرأة وليدة لها أن تضطجع عند زوجها فحسب أن تلك جاريته ، فوقع عليها ، فقال عثمان : حلفوه أنه ما شعر ، فإن أبى أن يحلف فارجموه ، وإن حلف فاجلدوه ، واجلدوا امرأته ، واجلدوا الوليدة . قال الطحاوى : لا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، ولا منكرأ عليه في الحكم بالنكول ، انتهى . وقد روى ابن أبي شيبه من طريق سالم : أن ابن عمر باع غلاماً له بثمانمائة درهم ، فوجد به المشتري عيباً فخافه إلى عثمان ، فقال له عثمان : بعته بالبراءة ؟ فأبى أن يحلف ، فردّه عليه . ومن طريق ابن عباس : أنه أمر ابن أبي مليكة أن يستحلف امرأة ، فأبى أن تحلف فالزمها . ومن طريق شريح : نكل عنده رجل فقضى عليه ، فقال : أنا أحلف . فقال : شريح مضى قضائى . وعن الشعبي أنه قضى بالنكول .

حديث : « من كان حالفاً فليحلف بالله تعالى أو لينذر ، تقدم في الإيمان .

٨٤٢ - قوله : قال صلى الله عليه وسلم لابن صوريا الأعور : « أنشدك بالله تعالى الذى أنزل التوراة على موسى ، أن حكم الزنا في كتابكم هذا » . أبو داود من طريق عكرمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابن صوريا : « أذكركم بالله تعالى الذى أنجاهم من آل فرعون ، وأنزل التوراة على موسى ، أتجدون في كتابكم الرجم ؟ » الحديث .

وأخرجه مسلم موصولاً من حديث البراء بن عازب ، قال : مر على رسول الله ﷺ يهودى يحمم ، فدعا رجلاً من علمائهم ، فقال له : نشدتك بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، أن هكذا تجدون حد الزانى في كتابكم .

وأخرج أبو داود عن جابر قال : جاءت اليهود برجل منهم وامرأة زنيا ، فقال صلى الله عليه وسلم : ائتوني بأعلم رجلين منكم ، فأتوه بابن صوريا . وعند أبي داود أيضاً من طريق الزهرى : حدثنا رجل من مزينة ونحن عند ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال ﷺ : أنشدكم بالله الذى أنزل التوراة على موسى ، ما تجدون في التوراة على من زنا . . وروى الطبرانى القصة عن ابن عباس مطولة . وأصل الحديث في الصحيحين عن ابن عمر .

قوله : في فداء اليمين بالمال ، وهو مأثور عن عثمان ، ذكره البيهقي عن المستخرج لابن الوليد الفقيه بإسناد صحيح عن الشعبي : أن رجلاً استقرض من عثمان سبعة آلاف درهم ،

فلما تقاضاه قال : إنما هي أربعة ، فخاصمه إلى عمر ، فقال : أنخلف أنها سبعة آلاف ؟ فقال عمر : أنصفك ، فأبى عثمان أن يخلف ، فقال له عمر : خذ ما أعطاك .

وفي الباب : عن الأسود بن قيس ، عن رجل من قومه قال : عرف حذيفة بغيره مع رجل فخاصمه ، ففضى لحذيفة بالبعير ، وأن عليه المين ، فقال حذيفة : أفندي يمينك منك بعشرة دراهم ، فأبى فأوصله إلى أربعين فأبى ، فقال حذيفة : أظن أني لأحاف على مالي ، فحلف عليه . وأخرجه الدارقطني : فسمى الرجل حسان بن ثمامة . وأخرج هو والطبراني في الأوسط من طريق محمد بن جبير ، عن أبيه : أنه فدى يمينه بعشرة آلاف درهم ثم قال : ورب هذا البيت لو حلفت لحلفت صادقاً . وأخرج الطبراني عن الأشعث بن قيس قال : لقد افتديت يميني مرة بتسعين ألف درهم . وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر : سئل الزهري عن الرجل يقع عليه المين ، فيريد أن يقتدى يمينه ، فقال : كانوا يفعلون ذلك . وقد افتدى عبيد السهام الصحابي ، يمينه بعشرة آلاف ، وكان ذلك في أيام مروان ، وكان الصحابة متوافرين . وروى البخاري من طريق أبي قلابة أن عمر بن عبد العزيز سأله عن القسامة ، فذكر الحديث . وفيه قصة القتل من هذيل ، قال : فأقسم تسعة وأربعون رجلاً ، وفدى رجل منهم يمينه بألف درهم . وروى ابن سعد من طريق مسروق : أنه افتدى يمينه بخمسين درهماً .

٨٤٣ — حديث : « إذا اختلف المتبايعان ، والسلعة قائمة بعينها ، تحالفا وترادا . » وحديث : « إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع ، الأربعة والحاكم وأحمد والدارمي والبزار ، واللفظ لأبي داود : أن ابن مسعود ^(١) باع للأشعث رقيقاً من رقيق الخمس بعشرين ألف درهم ، فقال : إنما أخذتهم بعشرة آلاف ، فقال عبد الله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا اختلف المتبايعان ليس بينهما بينة ، فالقول ما يقول رب السلعة ، أو يتاركان . » وفي رواية لابن ^(٢) ماجة : « والمبيع قائم بعينه ، فالقول ما قال البائع ، أو يترادان البيع . » وفي رواية للترمذي : « إذا اختلف المتبايعان ، فالقول قول

٨٤٣ — (١) فيه انقطاع بين محمد بن الأشعث وابن مسعود ، ومع الانقطاع فعبد الرحمن بن قيس وأبوه مجهولان . (٢) رواه أيضاً : أحمد ، والدارمي ، والبزار ، وفيه عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو منقطع . وفيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف .

البائع ، والمبتاع بالخيار ، ونحوه للنسائي (٣) من وجه آخر في قصة . وأخرجه مالك بلاغاً أن عبد الله بن مسعود كالأول .

حديث القسامة : سيأتى إن شاء الله تعالى .

٨٤٤ — حديث : قال صلى الله عليه وسلم : د اللهم أنت الحكم بينهما ، حين أقرع في البيتين ، ، الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة ؛ أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجاء كل واحد منهما بشهود عدول وفي عدة واحدة ، فسأهم بينهم ، وقال : د اللهم اقض بينهما ، وإسناده حسن إلا أن أبا داود رواه من مرسل سعيد بن المسيب ، ولم يذكر أبا هريرة . وكذا أخرجه عبد الرزاق وفيه : أن رسول الله ﷺ قضى أن الشهود ، إذا استؤوا أقرع بين الخصمين .

قوله : كانت القرعة في أول الإسلام ، ثم نسخ . قلت : تلقاه عن الطحاوى ، ولم يقم على ذلك دليلاً مقبولاً .

٨٤٥ — قوله : روى تميم بن طرفة : أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ناقة ، وأقام كل واحد منهما بيته ، فقضى بها بينهما نصفين ، أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق سماك عنه وهو مرسل ، وهم من نسبة لتخريج أبي داود في المراسيل . وقد أخرجه الطبراني من طريق سماك عن تميم بن طرفة ، عن جابر بن سمرة ، فوصله بإسنادين ضعيفين .

وفي الباب : عن أبي هريرة نحوه ، أخرجه إسحاق وابن حبان ، وإسناده صحيح . وعن أبي موسى (١) أخرجه أحمد وأبو داود وأصحاب السنن ، إلا أن الفرق بينه وبين الذى

(٣) وفيه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود ولم يسمع من أبيه .

٨٤٥ — (١) روى أبو موسى في هذا الباب حديثين ، الأول ونصه : أن رجلين ادعيا بغيراً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فبعث كل واحد منهما شاهدين فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما . وهذا رواه أبو داود ، وأحمد ، والحاكم على شرطهما ، وقال المنذرى . إسناده كلهم ثقات . والثاني ونصه : أن رجلين ادعيا بغيراً أو دابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ليست لواحد منهما بيعة . فجعله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما . رواه أبو داود ، وأحمد ، والنسائي ، وابن ماجه .

قبله ، أن الأول فيه أن كلا منهما أقام بيته ، وفي هذا ليس لواحد منهما بيته . وروى إسحاق من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى : جاء رجلان يختصمان إلى أبي الدرداء في فارس ، أقام كل واحد البيعة أنها نتجت عنده . فقضى به بينهما نصفين ، ثم قال : ما أحوجكم إلى مثل سلسلة بني إسرائيل ، كانت تنزل فتأخذ بعنق الظالم .

حديث : « أعتقها ولدها ، تقدم في الاستيلاء .

حديث : شهادة القابلة تقدم .

قوله : وولد المغرور حر بالقيمة ، بإجماع الصحابة ، لم أجده هكذا صريحاً . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق الشعبي عن عليّ في رجل اشتمى جارية فولدت منه أولاداً ، ثم أقام رجل البيعة أنها له ، قال : ترد عليه ويقوم عليه ولدها ، فيغرم الذي باعها ما غررها . ومن طريق سليمان بن يسار أن أمة أمت قوماً فغرتهم ، وزعمت أنها حرة ، فتزوجها رجل ، فولدت له ، فقضى عمر بقيمة أولادها في كل مغرور غرة . ومن طريق خلاص نحوه ، قال : فقضى عثمان أنها وأولادها لسيدها ، وجعل لزوجها ما أدرك من متاعه ، وجعل فيهم في كل رأس رأسين . وفي الموطأ عن عمر أو عثمان نحوه ، قال مالك : وتلك القيمة عندي .

كتاب الإقرار والصلح

حديث : ماعز والغامدية تقدمتا في الحدود .

حديث عمر : إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته ، لم أجده .

٨٤٦ — حديث : د لا وصية لوارث . ولا إقرار له بدين ، الدارقطني من طريق جعفر بن محمد عن أبيه ، وفيه مع إرساله ضعف . ووصله أبو نعيم في تاريخ أصبهان في ترجمة أشعث بن شداد بذكر جابر فيه .

٨٤٧ — حديث : د الصلح جائز بين المسلمين ، إلا صلحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً . أبو داود من حديث أبي هريرة . وصححه ابن حبان والحاكم . وأخرجه الترمذي وابن ماجة من طريق كثير^(١) بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه ، عن جده بمثله . وصححه الحاكم أيضاً .

حديث ابن عباس في قوله تبارك وتعالى : د فن عني له من أخيه شيء ، قال : نزلت في الصلح .

حديث عثمان : أنه صالح تماضر الأشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف على ربع ثمنها على ثمانين ألف دينار ، لم أجده هكذا .

وروى عبد الرزاق عن ابن عينة عن عمرو بن دينار : أن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهلها من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم ، في قصة الأصمغ بن عمرو الكلبي بدومة الجندل ، وأنه أسلم لما عزاه عبد الرحمن بن عوف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، فكتب النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزوج تماضر بنت الأصمغ ، فتزوجها وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن ، روى ذلك الواقدي . وعنه ابن سعد في الطبقات ، ثم روى عنه بإسناد آخر عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال : أصاب تماضر بنت الأصمغ ربع الثمن ،

٨٤٧ — (١) وفيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف جداً ، قال فمه الشافعي وأبو داود : هو ركن من أركان الكذب ، وقد نوقش الترمذي في تصحيحه لهذا الحديث وماشاكاه ، واعتذر له بأنه اعتبر بكثرة طرقه .

فأخرجت بمائة ألف . وروى ابن سعد عن أبي نعيم عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح قال : مات عبد الرحمن عن ثلاث نسوة ، فأصاب كل واحدة مما ترك ثمانون ألفاً ، ثمانون ألفاً . ومن طريق أيوب عن محمد أن عبد الرحمن توفي وكان فيما ترك أربع نسوة ، وترك ذمياً قطع بالفسوس ، حتى مجت أيدى الرجال ، فأخرجت منهن امرأة من ثمنها ثمانين ألفاً .

كتاب المضاربة والوديعة والعارية

قوله : أن النبي ﷺ بعث والناس يتعاملون بالمضاربة ، فقررهم عليها ، لم أجده .

٨٤٨ — قوله : وروى أن الصحابة تعاملوا بها . مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم ، عن أبيه : أن عبد الله وعبيد الله ابني عمر خرجا إلى العراق ، فأعطاهما أبو موسى مالا ليدبعا به ، ويؤذيا رأس المال ، فأخذ عمر المال ونصف ربحه ، وأعطاهما النصف . وفيه قول بعض جلساء عمر له : لو جعلته قراضاً . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر . ولمالك عن يعقوب الجعفي : أنه عمل في مال لعثمان على أن الربح بينهما .

وروى الدارقطني عن حكيم بن حزام : أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة ، يضرب له به أن لا يجعل مالى في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به في بطن مسيل ، فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالى . وروى البيهقي عن العباس نحوه . وعن ابن عمر : أنه كان يركى مال اليتيم ، ويعطيه مضاربة ، ويستقرض فيه . وعن جابر أنه لم ير بالقراض بأساً . وعن عمر أنه كان أعطى مال يقيم مضاربة . وعن ابن مسعود أنه أعطى زيد ابن خزيمة مالا مقارضة .

٨٤٩ — حديث : « ليس على المستعير غير المغل ضمان ، ولا على المستودع غير المغل ضمان » ، الدارقطني ، ثم البيهقي من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، وضعفه الدارقطني ، وقال : إنما يروى هذا من قول شريح . ولابن ماجة وابن حبان من هذا الوجه : « من أودع وديعة فلا ضمان عليه » .

٨٥٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار دروعاً من صفوان ، أبو داود والنسائي وأحمد والحاكم من حديث صفوان بن أمية . وأخرج أبو داود من طريق عبد العزيز بن رفيع عن أناس^(١) من آل عبد الله بن صفوان . ومن طريق ابن رافع ، عن ابن أبي مليكة ،

عن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية . وعن هشيم عن حجاج عن عطاء مرسل .
وأخرجه الحاكم من حديث ابن عباس نحوه ، وقال فيه : فقال يا رسول الله : أعارية
مؤداة ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « نعم ، أعارية مؤداة » . وأخرجه الدارقطني ، ثم البيهقي ،
وله شاهد عند الحاكم عن جابر .

وروى عبد الرزاق عن معمر عن بعض بني صفوان عن صفوان (٢) : أن النبي ﷺ
استعار منه عاريتين إحداهما بضمان ، والآخر بغير ضمان . وروى أبو داود والنسائي وابن
حبان من طريق قتادة ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى بن أمية ، عن أبيه يعلى بن أمية قال :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أتتك رسل فاعطهم ثلاثين بغيراً وثلاثين درعاً ،
فقلت : أعارية مضمونة ، أو أعارية مؤداة ؟ قال ﷺ : بل أعارية مؤداة » .

وفي الباب عن أنس : كان فزع بالمدينة ، فاستعار رسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً
من أبي طلحة ، يقال له : المندوب ، فركب ، الحديث متفق عليه . وروى الطبراني من حديث
الشفاء بنت عبد الله : أنها دخلت على ابنها وهي تحت شرجيل بن حسنة ، فكانت تلومه
على قعوده في البيت ، فقال : يا خالة لا تلوميني ، فإنه كان لنا ثوب استعاره النبي صلى الله عليه
وسلم ، وإسناده ضعيف .

٨٥١ — حديث : « المنحة مردودة ، والعارية مؤداة ، أبو داود وابن حبان والترمذي
من حديث أبي أمامة رفعه : « العارية مؤداة ، والمنحة مردودة » الحديث . وروى البزار
عن ابن عمر رفعه : « العارية مؤداة » وابن عدى من حديث ابن عباس نحوه في حديث .
وعن أنس في مسند الشاميين ، وتقدم كل ذلك في الكفالة . وروى الدارقطني من مرسل
عطاء قال : أسلم قوم في أيديهم عواري المشركين ، فقالوا : قد أحرز لنا الإسلام ما بأيدينا ،
فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « العارية مؤداة » فأدوا ما بأيديهم من العواري .
وروى عبد الرزاق ، عن عمر بن الخطاب قال : العارية بمنزلة الوديعة ، لا ضمان فيها إلا أن
يتعدى . وعن عليّ : ليس على صاحب العارية ضمان . وروى ابن أبي شيبة عن سمرة رفعه :
« على اليد ما أخذت حتى تؤديه » . وأخرجه البزار بلفظ : « حتى تؤدى » . وروى عبد
الرزاق ، عن ابن عباس وعن أبي هريرة بإسنادين : « العارية تغرم » .

٨٥٢ — حديث : « أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك » أخرجه الترمذي

كتاب الهبة

٨٥٣ — حديث : « تهادوا تحابوا ، البخارى فى الأدب المفرد ، والنسائى فى السكنى والبيهقى فى الشعب الحادى والستين من طريق ضمام ، عن موسى بن وردان ، عن أبى هريرة . وأخرجه ابن عدى فى ترجمة ضمام . وأخرجه الحاكم فى علوم الحديث من وجه آخر ، عن ضمام ، عن أبى قبيل ، عن عبد الله بن عمرو ، قال الحاكم : تحابوا إن كان بالتشديد فن المحبة ، وإن كان بالتخفيف فن المحابة ، ويشهد الاول حديث أم حكيم بنت وداع مرفوعاً : « تهادوا تزيدوا فى القلب حباً » . أخرجه البيهقى فى الشعب .

وفى الباب عن ابن عمر فى الترغيب للأصبهاني ، وذكره ابن طاهر فى الكلام على أحاديث الشباب . وعن عائشة فى الأوسط للطبرانى فى ترجمة مطين وغيره ، وزاد : « وما جروا تورثوا أولادكم بحدأ » ، الحديث . وفى الموطأ من مرسل عطاء الخراسانى رفعه : « تصاخوا يذهب الغل » ، وتهادوا تحابوا ، وتذهب الشحناء ، وفى الباب : حديث أبى هريرة رفعه : « تهادوا فإن الهدية تذهب وحر الصدر » ، الحديث أخرجه الترمذى . وحديث عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ، متفق عليه .

٨٥٤ — قوله : قال صلى الله عليه وسلم : « لا تجوز الهبة إلا مقبوضة » ، لم أجده ، وهو فى آخر الوصايا من مصنف عبد الرزاق ، عن إبراهيم النخعى قوله . وفى الباب : قول أبى بكر لعائشة : « وإنى كنت نخلتك جاد عشرين وسقاً ، فلو كنت احتزيتك كان لك » ، وإنما هو اليوم مال الوارث ، أخرجه مالك وعبد الرزاق ، وفيه قول عمر : « ألا لآنخل إلا لمن حازه وقبضه » ، أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح . وروى عبد الرزاق : أن عمر بن عبد العزيز كتب بمعنى ذلك ، قال سليمان بن موسى : أخذه من قصة أبى بكر .

٨٥٥ — حديث : « أكل أولادك نخلت مثل هذا ؟ » ، متفق عليه من حديث النعمان بن بشير ، أن أباه أنى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « لى نخلت ابنى هذا غلاماً كان لى » ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أكل أولادك نخلته مثل هذا ؟ » قال : لا ، قال : فارجمه ، زاد مسلم فى رواية : « أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء ؟ » قال : بلى ، قال : فلا إذا . .

وفى الباب : عن ابن عباس رفعه : « ساووا بين أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء » ، أخرجه سعيد بن منصور وابن عدى .

حديث : « من أعمر عمرى فبى للعمر له ، ولورثته من بعده ، . مسلم والأربعة ، وسأق إن شاء الله تعالى بعد قليل .

باب الرجوع في الهبة

٨٥٦ — حديث : « لا يرجع الواهب في هبته ، إلا الوالد في ما يهب لولده ، الأربعة وأحمد والدارقطنى والطبرانى من طريق حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن طاوس . عن ابن عمر وابن عباس رفعاه : « لا يحل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى ولده ، ومثل الذى يعطى العطية ثم يرجع فيها ، كمثل الكلب يأكل ، فإذا شبع قام ، ثم عاد في قيئه ، . وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم . وأخرجه النسائى من طريق عامر الاحول عن عمرو بن شعيب ، فقال عن أبيه ، عن جده سلك الجادة ، قال الدارقطنى فى العلل : ولعل الطريقين محفوظان . وقد رواه أسامة بن زيد ، عن الحجاج ، عن عمرو كما قال عامر . ورواه الحسن بن مسلم ، عن طاوس مرسلًا .

٨٥٧ — حديث : « الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها ، ابن ماجه والدارقطنى وابن أبى شيبة من حديث أبى هريرة ، وفى إسناده ضعف . وفى الباب : عن ابن عباس أخرجه الطبرانى والدارقطنى بإسنادين ضعيفين . وعن ابن عمر أخرجه الحاكم والدارقطنى ، وإسناده صحيح إلا أن البيهقى قال : غلط فيه عبيد الله بن موسى ، عن حنظلة ، عن سالم عنه ، والصواب رواية ابن وهب ، عن حنظلة ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن عمر قوله . وهكذا قال ابن عيينة عن عمرو ، عن سالم . وروى عبد الرزاق ، عن الثورى ، عن منصور ، عن إبراهيم قال : « من وهب هبة لذى رحم ، فليس له أن يرجع فيها ، ومن وهب هبة لغير ذى رحم ، فله أن يرجع فيها إلا أن يثاب منها .

٨٥٨ — حديث : العائد فى هبته كالعائد فى قيئه . وفى نسخة : « كالكلب يعود فى قيئه ، متفق عليه باللفظين . الأول من رواية سعيد بن المسيب ، عن ابن عباس ، والثانى من رواية طاوس عنه .

٨٥٩ — حديث : « إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها ، الحاكم والدارقطنى والبيهقى من طريق الحسن ، عن سمرة بهذا ، قال الحاكم صحيح : وقال الدارقطنى : تفرد به

عبدالله بن جعفر عن ابن المبارك عن حماد بن سلمة ، عن قتادة عنه . وظن ابن الجوزي أنه ابن المديني فضعفه ، وليس كما ظن بل هو الرقي وهو ثقة .

٨٦٠ — حديث : أن النبي ﷺ أجاز العمرى ، وأبطل شرط المعمر . قلت : هو بالمعنى مما رواه مسلم من طريق أبي الزبير ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « أمسكوا عليكم أموالكم لاتعمروها ، فإن من أعمر عمرى ، فإنها للذى أعمرها حياً وميتاً ولعقبه » . ورواه من هذا الوجه بقصة فيه قال : أعمرت امرأة بالمدينة حائطاً لها ابناً لها ، ثم توفي وتوفيت بعده ، وترك ولداً له ، وله لإخوة بنون للمعمرة ، فقال ولد المعمرة : رجع الحائط لنا ، وقال بنو المعمر : بل كان له حياته وموته ، فاختصموا إلى طارق ، فدعا جابراً فشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالعمرى لصاحبها ، فقضى بذلك طارق . ثم كتب إلى عبد الملك فأخبره بذلك ، فقال عبد الملك : صدق جابر ، فأمضى ذلك طارق لبني المعمر حتى اليوم . وأخرجه أبو داود من طريق طارق ، عن جابر . قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة من الأنصار ، أعطاهما ابناً حديقة من نخل ، فماتت ، فقال ابنها : إنما أعطيتها حياتها ، وله لإخوة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هي لها حياتها وموتها ، قال : كنت تصدقت بها عليها ، قال : ذلك أبعد لك منها ، وصححه ابن القطان . وأخرجه أحمد من طريق محمد بن إبراهيم عن جابر : أن رجلاً من الأنصار أعطى أمه حديقة من نخل حياتها ، فماتت فجاء لإخوته فقالوا : نحن فيها شرع سواء ، فأبى ، فاختصموا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقسمها بينهم ميراثاً ، رجاله ثقات .

وأصل حديث جابر في المتفق من طريق أبي سلمة ، عن جابر بلفظ : « العمرى لمن وهبت له ، ولأبي داود والنسائي من طريق عروة عن جابر بلفظ : « من أعمر عمرى فبى له ولعقبه ، يرثها من يرثه من عقبه » وهذا يشكل عليه ما أخرجه مسلم من طريق أبي سلمة أيضاً ، عن جابر قال : إنما العمرى للتي أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقول هي لك ولعقبك ، فأما إذا قال هي لك ما عشت ، فإنها ترجع إلى صاحبها . وفي أصل العمرى حديث أبي هريرة رفعه : « العمرى جائزة » متفق عليه .

حديث : النهى عن بيع وشرط ، تقدم في أوائل البيوع .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز العمرى ، ورد الرقي ، لم أجده .

كتاب الإجارة

٨٦١ - حديث : « أعطوا الأجير أجره ، قبل أن يجف عرقه ، ابن ماجه من حديث ابن عمر ، وفيه : عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف . وقد رواه عثمان الغطفاني ، عن زيد بن أسلم ، فقال عن عطاء بن يسار مرسلًا ، أخرجه حميد بن زنجويه في كتاب الأموال . وذكر ابن طاهر في الكلام على أحاديث الشبهات أن أبا إسحاق الكوري أحد الضعفاء ، رواه عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة . وأخرجه أبو يعلى من طريق عبد الله بن جعفر المدني ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وعبد الله بن جعفر ضعيف . ورده ابن عدي في ترجمته وضعفه به ، لكن أخرجه أبو نعيم في ترجمة الثوري ، فأورده من طريقه عن سهيل ، وفي إسناده إلى الثوري ضعف شديد . وله طريق أخرى ، عن أبي هريرة رواه محمد بن عمار المؤدب عن المقبري عن أبي هريرة ، قال ابن طاهر : يعرف محمد بن عمار بهذا ، وليس بالمحفوظ .

وأخرجه الحكيم الترمذي في النوادر في الثاني عشر من حديث أنس ، وإسناده ضعيف جداً ، وهو من رواية محمد بن زياد الكلبي عن بشر بن الحصين عن الزبير بن عدي عنه . وقد أخرجه الطبراني في الصغير من وجه آخر عن محمد بن زياد المذكور ، فقال عن شريك ابن قطامي عن أبي الزبير عن جابر

وفي الباب : عن أبي هريرة رفعه : قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم ، فذكر فيهم رجل استأجر أجيرًا ، فاستوفى منه ، ولم يقطعه أجره . أخرجه البخاري ، وقد أخطأ من عزى الأول للبخاري .

٨٦٢ - حديث : « من استأجر أجيرًا فليعله أجره ، محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة : أخبرنا حماد ، عن إبراهيم ، عن أبي سعيد ، وأبي هريرة به مرفوعاً ، أخرجه عبد الرزاق عن معمر ، عن الثوري ، عن حماد به بلفظ : فليسم له أجرته ، قال عبد الرزاق : وحدث به الثوري مرة فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم . وكذا أخرجه بن أبي شيبه ، عن وكيع ، عن حماد . ورواه إسحاق في مسنده ، عن عبد الرزاق ، عن معمر به مرفوعاً بلفظ : فليبين له أجرته . ومن طريق حماد بن سلمة بلفظ : نهى أن يستأجر رجل حتى يبين له أجرته . وبهذا اللفظ أخرجه أحمد وأبو داود في المراسيل ، وقال

أبو زرعة : الموقوف هو الصحيح انتهى ، وإبراهيم النخعي لم يدرك أبا سعيد ، ولا أبا هريرة أى لم يسمع .

قوله : وقد شهدت بصحتها الآثار . قلت : فمنها ما تقدم . ومنها حديث اللديغ والرقية وسيأتي إن شاء الله تعالى ، وحديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وأعطى الحجام أجره وسيأتي إن شاء الله تعالى : وحديث أبي هريرة رفعه : كنت أرهاها لأهل مكة .

وحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر استأجرا رجلاً من الدليل هادياً خريئاً ، أخرجهما البخارى . وحديث سويد العبدى فى مساومة السراويل ، قال : وعنده وزن يزن بالاجر فقال : زن وأرجح ، أخرجه ابن حبان بهذه الزيادة . وحديث ابن عباس : أن علياً استسقى لرجل من اليهود سبعة عشر دلوأ كل دلو بتمرة ، أخرجه ابن ماجه . وأخرج أحمد من طريق مجاهد ، عن علي (١) نحوه .

٨٦٣ — حديث : « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » ، لم أجده مرفوعاً . وأخرجه أحمد موقوفاً على ابن مسعود بإسناد حسن ، وكذلك أخرجه البزار والطبائسى والطبرانى وأبو نعيم فى ترجمة ابن مسعود والبيهقى فى كتاب الاعتقاد . وأخرجه أيضاً من وجه آخر عن ابن مسعود .

٨٦٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى الحجام أجره ، متفق عليه من حديث ابن عباس ، وزاد البخارى : ولو كان حراماً لم يعطه . ولمسلم : ولو كان سحتاً لم يعطه . ولمسلم من وجه آخر : وأعطاه أجره مداً ونصفاً ، وكلم مواليه ، فخطوا عنه نصف مد وكان عليه مدان . ولمسلم من حديث أنس : أن أبا طيبة حجم النبي صلى الله عليه وسلم فأمر له بصاعين من طعام وكلم أهله تخففوا عنه من خراجه .

ويعارضه ما أخرجه مسلم ، عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كسب الحجام خبيث » ، ولأبى داود والترمذى وابن ماجه من طريق الزهري ، عن ابن محبصة ، عن أبيه أنه كان له غلام حجام ، فزجره النبي صلى الله عليه وسلم عن كسبه

٨٦٢ — (١) فيه انقطاع ، قال أبو حاتم : مجاهد أدرك علياً . ولا نعلم له رواية ولا سماعاً .

ورخص له أن يعلفه ناضحه . وأخرجه أحمد من وجه آخر ، عن محبصة بن مسعود : أنه كان له غلام حجام ، يقال له نافع أبو طيبة ، فانطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله عن خراجة ، فقال : لا تقربه . فردد عليه فقال : أعلف به الناضح .

٨٦٥ — حديث : « إن من السحت عشب التيس ، لم أجده هكذا . وفي البخاري عن ابن عمر : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عشب الفحل ، وغفل من قصر في عزوه إلى أصحاب السنن الثلاثة ، وكذا وهم الحاكم في استدراكه . وللبخاري عن أبي هريرة بلفظ هي : « عن ثمن السكب وعشب التيس ، وأخرجه النسائي في الكبرى فيما ذكر عبد الحق . وفي الباب : عن أنس : أن رجلاً من كلاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عشب الفحل ، فنهاه : فقال : يا رسول الله إنا نظرق الفحل فنكرم ، فرخص له في الكرامة ، أخرجه النسائي والترمذي ، ورجاله ثقات .

٨٦٦ — حديث : « اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به » . أحمد وإسحاق وابن أبي شيبة من رواية هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي راشد الخبثاني ، عن عبد الرحمن ابن شبل بهذا ، وزاد : « ولا تجفوا عنه ، ولا تغلوا فيه ، ولا تستكثروا به » . وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى ، فقال عن زيد بن سلام ، عن جده أبي راشد به . وأخرجه عبد بن حميد وإسحاق وأبو يعلى والطبراني من طريق عبد الرزاق . ورواه الضحاك بن نبراس عن يحيى ، فقال عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، أخرجه ابن عدى وضعفه . ورواه حماد بن يحيى عن يحيى ، فقال عن أبي سلمة ، عن أبيه ، أخرجه البزار . وقال : أخطأ فيه حماد ، والصحيح الأول — يعني رواية معمر .

وفي الباب : عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه رفعه : « من قرأ القرآن يتأكل به الناس ، جاء يوم القيامة ووجهه عظم ليس عليه لحم ، أخرجه البيهقي في الشعب . وفيه : عن عبادة علمت ناساً من أهل الصفة القرآن ، فأهدى إلى رجل منهم قوساً ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن أردت أن يطوفك الله طوقاً من نار فاقبلها » ، أخرجه أبو داود وابن ماجه ، وإسناده ضعيف . وأخرجه أبو داود والحاكم من وجه آخر أقوى منه . وأخرجه ابن ماجه من حديث أنى بن كعب قال : علمت رجلاً القرآن . فأهدى إلى قوساً ، فذكرت ذلك

للنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : إن أخذتها أخذت قوساً من نار ، قال : فرددتها .
وعن أبي الدداء رفعه : « من أخذ قوساً على تعليم القرآن ، قلد الله له قوساً من نار » ،
أخرجه عثمان الدارمي .

ويعارض ذلك حديث أبي سعيد في قصة اللديغ ورقيتهم إياه بفاتحة الكتاب وكانوا
امتنعوا من ذلك حتى جعلوا لهم جعلاً ، وأن النبي ﷺ أقرهم على ذلك ، بل قال لهم :
أصبتُم ، متفق عليه . وعن ابن عباس في نحو هذه القصة أنه صلى الله عليه وسلم قال لمن قال :
أخذ أجراً على كتاب الله تعالى : « إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله عز وجل » ،
أخرجه البخاري . ووه من عزاء للمتفق . وفيه إشعار بنسخ الحكم الأول ، والله أعلم .

قوله : وما قال الشافعي : الجوار إلى أربعين داراً بعيد ، وما يروى فيه ضعيف ، سيأتي
إن شاء الله تعالى الحديث الوارد في ذلك في الوصايا .

٨٦٧ — قوله : وفي آخر ما عهد رسول الله ﷺ إلى عثمان بن أبي العاص :
« وإن اتخذت مؤذناً فلا يأخذ على الأذان أجراً » ، أصحاب السنن الأربعة وأحمد والحاكم
من طريق (١) عن عثمان المذكور . ورواه ابن سعد مرسل من طريق عمرو بن عثمان عن
موسى بن طلحة قال : بعث النبي صلى الله عليه وسلم عثمان بن أبي العاص على الطائف ؛ وقال
له : صل بهم صلاة أضعفهم ، ولا يأخذ مؤذناً على الأذان أجراً .

وأخرجه البخاري في تاريخه من حديث المغيرة بن شعبه نحوه . ولابن عدى من طريق
يحيى البكاء : سمعت رجلاً قال لابن عمر : إني أحبك في الله تعالى ، فقال له ابن عمر : وأنا
أبغضك في الله ، فإنك تأخذ على أذانك أجراً . وضعف يحيى البكاء .

قوله : روى أن التعامل باستئجار الظئر — أي المرضعة — كان في عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقبلة وأقرهم عليه .

٨٦٧ — (١) فابو داود ، والنسائي ، وأحمد ، والحاكم من طريق مطرف بن عبد الله
عن عثمان . والترمذي ، وابن ماجه من طريق الحسن بن عثمان . وابن ماجه أيضاً من طريق
محمد بن إسحاق عن سعيد بن أبي هند عن مطرف به .

٨٦٨ — حديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه — يعنى قفيز الطحان الدارقطنى وأبو يعلى والبيهقى من حديث أبي سعيد : نهى صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل ، وعن قفيز الطحان ، وفى إسناده ضعف .

حديث : أن عمر وعلياً كانا يضمنان الأجير المشترك . أما على : فأخرجه الشافعى من حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن على : أنه كان يضمن الصباغ والصابغ ويقول : لا يصلح الناس إلا ذلك . ومن طريق خلاص عن على : أنه كان يضمن الأجير . قال البيهقى : وله طريق أخرى ، عن جابر الجعفى ، عن الشعبي ، عن على ، وهذه الطرق يقوى بعضها بعضاً . وروى محمد بن الحسن من طريق شريح أنه كان يقضى بذلك ؛ وأما عمر فلم أره ، ويعارض ذلك ما رواه الدارقطنى من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال : لا ضمان على مؤتمن ؛ وإسناده ضعيف .

كتاب المكاتب

٨٦٩ - حديث : « أيما عبد كوتب على مائة دينار ، فأداها إلا عشرة دنانير ، فهو عبد ، الأربعة والدارقطنى والحاكم من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده بهذا . وزاد أبو داود : « وأيما عبد كوتب على مائة أوقية » ، وهو لفظ الترمذى دون الأول ، فقال : عشرة دراهم ، واقتصر ابن ماجة على الأول . وأخرجه النسائى من طريق ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبد الله بن عمرو فى حديث ، وصححه ابن حبان ، لكن قال النسائى : إنه خطأ ، وإن عطاء هو الخراسانى ، ولم يسمع من عبد الله بن عمرو ، قلت : وهو مذسوب عند عبد الرزاق .

٨٧٠ - حديث : « المكاتب عبد ما بقى عليه درهم ، أبو داود من رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . وفى الباب : عن أم سلمة عند ابن عدى بإسناد ضعيف . وفى الموطأ عن مالك عن نافع ، عن ابن عمر قوله . وأخرجه عبد الرزاق وابن أبى شيبة ، عن عمر . ولابن أبى شيبة عن عمر وابن عمر وعلى وزيد بن ثابت وعائشة من قولهم أيضاً . وأخرجه عبد الرزاق من قول أم سلمة .

قوله : وفيه اختلاف الصحابة ، وقال زيد : لا يعتق ولو بقى عليه درهم ، تقدم قول الصحابة فى موافقة المرفوع . وأما أثر زيد بن ثابت فأخرجه الشافعى عن ابن عيينة ، عن ابن أبى نجیح ، عن مجاهد : أن زيد بن ثابت قال فى المكاتب : هو عبد ما بقى عليه درهم . وأخرجه ابن أبى شيبة وعبد الرزاق ، وعلقه البخارى عن زيد بن ثابت ، ومقابلة قول عمر : إذا أدى المكاتب ، إلا الشطر فلا رقى عليه . أخرجه عبد الرزاق . وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن عمر كالأول . وروى عبد الرزاق من طريق إبراهيم : أن ابن مسعود قال : إذا أدى قدر ثمنه فهو غريم . ومن طريق إبراهيم عن عثمان كالأول ، وهذان منقطعان . ومن طريق الشعبى أن علياً قال فى المكاتب : يعجز يعتق بالحساب . ومن طريق يحيى بن أبى كثير : أن ابن عباس قال : إذا بقى على المكاتب خمس أواق أو خمس ذود أو خمس أوسق ، فهو غريم ، وهذا منقطع أيضاً .

حديث : « أعتقها ولدها ، تقدم فى الاستيلاء .

قوله : أجمع الصحابة على أن ولد المغرور حر بالقيمة ، تقدم في الدعاوى .

حديث عليّ : إذا توالى على المكاتب نجهمان ، رد في الرق ، ابن أبي شيبة من طريق حصين الحارثي عن عليّ ، وفي إسناده حجاج بن أرطاة . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن عليّ .

حديث ابن عمر : أن مكاتبة له عجزت عن نجم فردها ، لم أجده هكذا ، وإنما روى ابن أبي شيبة من طريق أبان البجلي عن عطاء : أن ابن عمر كاتب غلاماً له على ألف دينار ، فأداهما إلا مائة ، فردّه في الرق .

حديث : عليّ وابن مسعود في المكاتب يموت وله مال : يقضى ما عليه من ماله ، ويعتق في آخر جزء من أجزاء حياته . وعن زيد بن ثابت : تبطل الكتابة ويموت عبداً . أخرجه البيهقي من طريق الشعبي : كان زيد بن ثابت يقول : « المكاتب عبد مابقي عليه درهم ، لا يرث ولا يرث » . وكان عليّ يقول : إذا مات المكاتب وترك مالا ، قسم ما ترك على مآدى ، وعلى مابقي ، فما أصاب مآدى فلا ورثة ، وما أصاب مابقي فله واه . وكان عبيد الله يقول : يؤدي إلى مواله مابقي من مكاتبته ، ولورثته مابقي .

وروى الشافعي من طريق ابن جريج قلت لعطاء : المكاتب يموت وله ولد أحرار ، ويدع أكثر مما بقي عليه من كتابته ، قال يقضى عنه مابقي من كتابته ، وما كان من فضل خليفته ، فقلت : أبلغك هذا عن أحد ؟ قال : زعموا أن علياً كان يقضى به . وروى ابن يونس في تاريخ مصر من طريق قابوس بن أبي المخارق قال : كنت عند محمد بن أبي بكر وهو على مصر لعليّ ، فكتب إليه في مكاتب مات وترك مالا ، فكتب إليه عليّ : خذ منه حقيقه مكاتبته ، فادفعها إلى مواله ، ومابقي فلعصبته . وأخرجه عبد الرزاق أيضاً نحوه .

٨٧١ — حديث : هولنا صدقة ، ولنا هدية ، في قصة بريرة ، متفق عليه من

حديث عائشة .

كتاب الولاء

٨٧٢ — حديث : « إن مولى القوم منهم ، وحليف القوم منهم ، أحمد وابن أبي شيبة والطبراني والحاكم والبخاري في الأدب المفرد من حديث رفاعة بن رافع بلفظ : « مولى القوم منهم ، وابن أختهم منهم ، وحليفهم منهم » ، وفيه قصة عند أحمد والبخاري . وأخرجه البزار من حديث أبي هريرة بلفظ : « حليف القوم منهم ، وابن أختهم منهم » . وأخرجه الدارمي وإسحاق وابن أبي شيبة وإبراهيم الحربي ، من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ، عن أبيه عن جده ^(١) نحو حديث رفاعة ، وفيه قصة أيضاً . قال إبراهيم : الحلف أيمان كانوا يتحالفونها على أن يلزم بعضهم بعضاً . وأخرجه الطبراني وابن سعد من حديث عتبة بن غزوان : أن النبي ﷺ قال يوماً لقريش : « هل فيكم من ليس منكم ؟ قالوا : ابن أختنا عتبة بن غزوان ، قال صلى الله عليه وسلم : ابن أخت القوم منهم ، وحليف القوم منهم » . قلت : أصل الحديث عند البخاري عن أنس . وفي الباب حديث : « لاحلف في الإسلام ، أخرجه مسلم من حديث جبير بن مطعم » .

٨٧٣ — حديث : « الولاء لمن أعتق » ، متفق عليه من حديث عائشة . ومسلم من حديث أبي هريرة .

٨٧٤ — حديث : مات معتق لابنة حمزة عنها . وعن بنت ، فجعل النبي ﷺ المال بينهما نصفين . النسائي وابن ماجه من طريق عبد الله بن شداد عن ابنة ^(١) حمزة قالت : مات مولى لي ، وترك ابنة له ، فقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم المال بيني وبين ابنته نصفين . وأخرجه النسائي من وجه آخر عن عبد الله بن شداد : أن ابنة حمزة أعتقت مملوكاً لها ، فمات ، فذكر الحديث ، وقال : هذا أولى بالصواب . وأخرجه الحاكم من طريق عبد الله بن شداد عن أخته ^(٢) لأمه أمامة بنت حمزة ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شيبة فقال ^(٣) عن فاطمة بنت حمزة .

ومن طريقه أخرجه الطبراني . وأخرجه أبو داود في المراسيل عن عبد الله بن شداد قال : أتدرون ما ابنة حمزة منى ؟ قال : كانت أختي لائي وأنها اعتقت مملوكاً — الحديث .

٨٧٢ — (١) وفيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف جداً .

٨٧٤ — (٣٠٢١) وفيهم : محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف .

(١٣ — الذرية — ج ٢)

وأخرجه عبد الرزاق موصولاً ومرسلاً . وفي الباب : عن ابن عباس : أن مولى حمزة توفي وترك ابنته وترك ابنة حمزة ، الحديث أخرجه الدارقطني بإسناده ضعيف . وهكذا أخرجه أبو داود من مرسل إبراهيم النخعي ، وهذا فيه إعطاء النساء من الولاء الذي لم يعتقن ، بخلاف اللفظ الأول فإنه يقتضى إعطاء المعتقة مال عتيقها .

٨٧٥ — حديث : « الولاء لحمه كالحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب » . ابن حبان من طريق أبي يوسف ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر بهذا . وأخرج الشافعي عن محمد بن الحسن ، عن أبي يوسف به ، لكن لم يذكر عبيد الله بن عمر في إسناده . وأخرجه الحاكم من طريق غريبة عن الشافعي عن محمد ، عن أبي حنيفة ، عن عبد الله بن دينار واستغربه . وقال الدارقطني في العلل : لا يصح ذكر أبي حنيفة فيه . وأخرجه الحاكم أيضاً من طريق أبي يوسف والبيهقي عن الحاكم وقال : هذا اللفظ غير محفوظ ، والمحفوظ ما رواه الجهم الغفير عن عبد الله بن دينار بلفظ : نهى عن بيع الولاء وعن هبته .

قلت : قد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق محمد بن زياد ، عن يحيى بن سليم ، عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر ، قال الدارقطني : وهم ابن زياد فيه . ورواه يعقوب ابن محاسب ، عن يحيى بن سليم ، عن عبيد الله بن عمر عن نافع . قال الدارقطني في العلل : رواه أيوب بن سليمان عن عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بلفظ : « لا يباع الولاء ولا يوهب ولا يورث » . وذكر الدارقطني أن محمد بن إسماعيل الفارسي روى عن الثوري ، عن عبد الله بن دينار مثله ، وتفرد به . وقد روى ابن عدى من حديث أبي هريرة مثله ، وفيه يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك ، وروى الطبراني من حديث ابن أبي أوفى مثله ، وفيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك وفي ترجمته أورده ابن عدى .

وفي الباب : عن ربيعة : أن الزبير اشترى عبداً فأعتقه ، وللعبد بنون من امرأة حرة ، ففضى عثمان للزبير بولائهم . أخرجه مالك عنه ، وعن هشام بن عروة ، عن أبيه نحوه .

٨٧٦ — حديث : « هو أخوك ومولاك ، إن شكرك فهو خير له وشرك ، وإن كفرك فهو خير لك وشرك له » ، وإن مات ولم يترك وازناً كنت أنت عصيته ، قاله الذي اشترى عبداً فأعتقه . الدارمي أخبرنا يزيد بن هارون ، عن أشعث ، عن الحسن : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل فقال : إني اشتريت هذا فأعتقته فما ترى فيه ؟ قال : أخوك

ومولاك إلى آخره . ورواه عبد الرزاق^(١) عن ابن عيينة ، عن عمرو بن عبيد ، عن الحسن بمعناه .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ابنة حمزة على سبيل العصوبة مع قيام وارث ، تقدم .

قوله : روى عن عليّ تقديمه على ذوى الأرحام — يبنى مولى العتاقة — لم أجده ، بل أخرج عبد الرزاق عن عليّ خلافة . وأخرج عن عمر وابن مسعود ، وعن زيد بن ثابت : أنهم كانوا يورثون ذوى الأرحام .

٨٧٧ — حديث : د ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن ، أو أعتق من أعتقن ، أو كاتب ، أو كاتب من كاتب ، أو دبرن ، أو دبر من دبرن ، أو جر ولاء معتقن ، ، لم أجده عكذا . وأخرجه البيهقي من طريق عبد الله بن مسعود ، وعليّ وزيد بن ثابت : أنهم كانوا يجعلون الولاء للكبير من العصبه ، ولا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن ، أو أعتق من أعتقن . ومن طريق إبراهيم ، كان عمر وعليّ وزيد بن ثابت : لا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن .

وأخرج ابن أبي شيبة من طريق الحسن أنه قال : لا ترث النساء من الولاء إلا ما أعتقن ، أو أعتق من أعتقن . وروى عبد الرزاق من طريق يحيى بن الجزار ، عن عليّ قال : لا ترث النساء من الولاء إلا ما كاتبن أو أعتقن .

ومن طريق ابن مسعود نحوه ، قال الحكم : وكان شريح يقوله .

٨٧٨ — حديث : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل أسلم على يد آخر ووالاه ، فقال : د هو أحق الناس به بحياء وماته ، ، الأربعة والحاكم وأحمد وابن أبي شيبة والدارمي وأبو يعلى والدارقطني والطبراني كلهم من حديث تميم الداري من رواية عبد الله بن موهب ، ويقال : ابن وهب ، عن تميم الداري . ومنهم أدخل بين عبد الله وتمام ، قبيصة ، ولفظ أبي داود والحاكم بهذه الرواية الثانية ، قال : يا رسول الله ، ما السنة في الرجل يسلم على يد رجل من المسلمين ؟ قال : د هو أولى الناس بحياء وماته .

وفي رواية الحاكم : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأورده الترمذي من رواية

الأولى ، وقال : ليس بمتصل ، ومنهم من أدخل بينهما قبيصة . وهم الحاكم فذكر أن عبد الله ابن وهب هذا هو ابن زمعة ، وليس كما قال ، فإن المشهور أنه عبد الله بن موهب . ومن جزم بذلك الشافعي وقال : ليس بالمعروف ، ولا لقي تميمًا ، ومثل هذا لا يثبت . وقال ابن القطان : علة هذا الخبر الجهل بحال ابن موهب . وقد ذكره البخاري في صحيحه فقال : ويذكر عن تميم رفعه : « وهو أولى الناس به بحياه ومماته » .

وقد اختلفوا في صحة هذا الخبر . وقال الخطابي : ضعفه أحمد . وقال ابن المنذر : راويه ليس من أهل الحفظ . وقد اضطربوا فيه .

وفي الباب : عن أبي أمامة ، أخرجه ابن عدى من وجهين ضعيفين ، وهو من أحدهما عند الطبراني والدارقطني ، ولفظه : « من أسلم على يديه رجل فولأوه له » . وأخرجه إسحاق ابن راهويه من حديث عمرو بن العاص : أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إن رجلاً أسلم على يدي ، وله مال ، وقد مات ، قال صلى الله عليه وسلم : « فلك ميراثه » .

ومن طريق إسحاق أخرجه الطبراني ، وفي إسناده رجل مجهول . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق مجاهد : أن رجلاً أتى عمر فقال : إن رجلاً أسلم على يدي ، فأتى ألقاً فتخرجت منها ، وقال : أرأيت لو جنى جنابة على من تكون ؟ قال : على ، قال : فميراثه لك ، وهذا موقوف ، وإسناده منقطع .

كتاب الإكراه

٨٧٩ — حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمار بن ياسر لما ابتلى بالإكراه : « كيف وجدت قلبك ؟ فقال : مطمئناً بالإيمان ، قال : فإن عادوا فعد ، إسحاق بن راهويه وعبد الرزاق وأبو نعيم في الحلية ، والحاكم والبيهقي من طريق أبي عبيدة بن محمد بن عمار ، عن أبيه قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر ، فلم يتركوه ، حتى سبّ النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكر آلهتهم بخير ، فتركوه ، فلما أتى النبي صلى الله عليه وسلم قال ما وراءك ؟ قال : شر يارسول الله ، ما تركت حتى نلت منك ، وذكرت آلهتهم بخير ، قال صلى الله عليه وسلم : فكيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئناً بالإيمان ، قال صلى الله عليه وسلم : فإن عادوا فعد . وإسناده صحيح إن كان محمد بن عمار سمعه من أبيه .

٨٨٠ — حديث : أن خبيباً صبر على الإكراه حتى صلب ، وسماه النبي ﷺ سيد الشهداء ، وقال فيه : هو رفيق في الجنة ، الواقدي في المغازي في قصة قتل خبيب بن عدي بمكة ، من حديث نوفل بن معاوية الديلي قال : لما صلى خبيب الركعتين حملوه إلى خشبة ، فأوثقوه رباطاً ، ثم قالوا له : ارجع عن الإسلام ، قال : لا ، والله لا أفعل ، ولو أن لي ما في الأرض جميعاً ، فذكر الحديث في قتلهم إياه .

وأصل قصة خبيب في الصحيح مطولة في البخاري ، ليس فيها أنه صلب ، ولا أنه أكره ، وأما قوله : وسماه صلى الله عليه وسلم : سيد الشهداء ، فلم أجده ، وكذا قوله صلى الله عليه وسلم : هو رفيق في الجنة ، لم أجده أيضاً ، وورد تسمية حزة سيد الشهداء أخرجه الحاكم من طريقين عن جابر ، وأخرجه هو والطبراني من حديث عليّ ، وفيه قصة ، وروى البزار من حديث زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « نعم المراء بلال ، وهو سيد الشهداء » .

كتاب الحجر

٨٨١ — حديث : « كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمعتوه » ، تقدم في الطلاق ، وهو يلفظ : « كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » . وفي الباب حديث : « رفع القلم عن ثلاث » أخرجه الأربعة إلا الترمذى ، من حديث عائشة ، وصححه الحاكم ، وفي إسناده حماد بن أبي سليمان مختلف فيه . وأخرجه أبو داود من حديث عليّ وصححه الحاكم وقال الدارقطني : تفرد به ابن وهب ، عن جرير بن حازم ، عن الأعمش ، عن أبي ظبيان ، عن ابن عباس ، عن عليّ وعمر بالقصة ، والحديث . ورواه ابن فضيل ووكيع ، عن الأعمش فلم يرفعه . وكذا قال عمار بن زريق عن الأعمش موقوفاً ، ولم يذكر ابن عباس في الإسناد . وكذا قال سعد بن أبي عبيدة عن أبي ظبيان .

وأخرجه أبو دواد والنسائي من طريق عطاء ابن السائب ، عن أبي ظبيان قال أتى عمر بامرأة قد فجرت فذكر القصة . والحديث ليس فيه ابن عباس .

قال النسائي : رواه أبو حصين ، عن أبي ظبيان فلم يرفعه ، وأبو حصين أثبت عن عطاء . وله طريق أخرى عند أبي داود من رواية أبي الضحى ، عن عليّ ، وفيه انقطاع . وأخرى عند ابن ماجه من رواية القاسم بن يزيد ، عن عليّ ، وهى ضعيفة . وأخرى عند الترمذى والنسائي وأحمد من رواية الحسن عن عليّ . قال الترمذى : غريب ولا نعرف للحسن سماع من عليّ ، وصوب النسائي وقفه على عليّ ، وشاهده حديث أبي قتادة أخرجه الحاكم ، ولكنه معلول ، فإنه من رواية سعيد ، عن قتادة ، عن عبد الله بن أبي رباح ، عن أبي قتادة . والمحفوظ عن سعيد وغيره ، عن قتادة ، عن الحسن عن عليّ .

ورواه البزار من حديث أبي هريرة وفي إسناده عبد الرحمن بن عبد الله ، وهو واه . وأخرج الطبراني في مسند الشاميين من طريق أبي إدريس الخولاني ، قال : أخبرني غير واحد من الصحابة : منهم ثوبان ، وشداد بن أوس ، فذكره .

٨٨٢ — حديث : « لا يملك العبد والمسكاتب شيئاً إلا الطلاق » ، لم أجده . وفي ابن ماجه من حديث ابن عباس : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله إن سبى زوجنى أمته ، وهو يريد أن يفرق بينى وبينها ، فقال صلى الله عليه وسلم : « إنما

الطلاق لمن أخذ بالساق . وأخرجه الدارقطني من وجه آخر ، والإسنادان ضعيفان . وابن عدى من حديث عصمة بن مالك بإسناد ضعيف .

قوله : ومذهب ابن عمر — في القارن — لا يجزئه إلا بدنة ، وهي جزور أو بقرة ، ولا يجزئه شاة ، الطبراني في مسند الشاميين بإسناد صحيح عن ابن عمر : أنه كان يقول : لا أعلم الهدى إلا من الإبل والبقرة ، وكان ابن عمر لا ينحر في الحج إلا الإبل والبقرة ، فإن لم يجد لم يذبح لذلك شيئاً .

وقال مالك في الموطأ عن نافع عن ابن عمر : ما استيسر من الهدى بقرة ، أو بدنة .

حديث ابن عباس في قوله تعالى : « حتى يبلغ أشده » أن أشد الصبي : ثمانى عشر سنة ، لم أجده . نعم في تفسير البغوى بغير إسناد أن ابن عباس قال : الأشد : نهاية قوته ، وغاية شبابه ، وهو ما بين ثمانى عشر سنة إلى أربعين . وروى الطبراني في الأوسط من طريق ابن خيثم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس في هذه الآية قال : ثلاث وثلاثون ، وهو الذى رفع عليه عيسى ابن مريم عليهما الصلاة والسلام . وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن خيثم ، لكن قال : عن مجاهد ، بدل سعيد ، وقال : بضعاً وثلاثين ، ولم يذكر عيسى ابن مريم على نبينا وعليه أفضل السلام .

٨٨٣ — حديث : « لصاحب الحق يد ولسان » ، الدارقطني من مرسل مكحول . وابن عدى من حديث أبى عتبة الخولاني ، أخرجه في ترجمة محمد بن معاوية أحد الساقطين ، وفى الباب حديث أبى هريرة : « إن اصحاب الحق مقالا » وهو فى الصحيحين .

كتاب المأذون

حديث : « الزارع مأجور به ، ، لم أجده .

كتاب الغصب

٨٨٤ - حديث : « على اليد ما أخذت حتى ترد ، الأربعة والحاكم وأحمد والطبراني

كلهم من رواية الحسن ، عن سمرة بلفظ : « حتى تؤدى » . وأخرجه ابن أبي شيبة من هذا الوجه بلفظ : « حتى تؤديه » .

٨٨٥ - « لا يحل لأحد أن يأخذ مال أخيه لاعباً ، ولا جاداً ، فإن أخذه فليرده ،

عليه » . البخاري في الأدب المفرد ، والترمذي وأحمد وإسحاق وابن أبي شيبة والطيالسي والحاكم في المستدرک ، من طريق ابن أبي ذئب ، عن عبدالله بن السائب بن يزيد ، عن أبيه ، عن جده . قال الترمذي : حسن ، غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي ذئب ، والسائب صحابي صغير ، وأبوه صحابي له أحاديث . ولفظ الترمذي : « لا يأخذن أحدكم متاع أخيه جاداً ، ولا لاعباً ، وإذا أخذ أحدكم عصي أخيه فليردهما عليه » .

وفي الباب : عن ابن عمر قال : غلبت زيد بن ثابت عيناه ليلة الخندق ، فجاء عمار بن حزم فأخذ سلاحه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا بار ، قد نمت حتى ذهب سلاحك ؟ ثم قال صلى الله عليه وسلم : من له علم بسلاح هذا الغلام ، فقال عمار : أنا أخذه قال : فرده . ثم نهى ﷺ أن يروى المؤمن ، وأن يؤخذ متاعه لاعباً أو جاداً أخرجه الحاكم ، وفي إسناده الواقدي .

٨٨٦ - حديث : « أطعموها الأسارى ، قاله صلى الله عليه وسلم في الشاة المذبوحة

المصلية التي أخذت بغير رضا صاحبها . أبو داود من طريق عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن رجل من الأنصار قال : خرجنا في جنازة فلما رجع النبي ﷺ استقبله داعي امرأة ، فجاء وجيء بالطعام فوضع يده وأكلوا ، فلاك صلى الله عليه وسلم لقمة في فيه ، فقال : إني أجد شاة أخذت بغير إذن أهلها ، فقالت امرأة : إني لم أجد شاة اشتريها ، فأرسلت إلى جاري فلم أجده ، فأرسلت إلى امرأته فأرسلت لي شاة له ، فقال صلى الله عليه وسلم : « أطعميه الأسارى » . وكذا أخرجه أحمد ومحمد بن الحسن في الآثار والبارقطنى .

وقال الطبراني في معجمه : حدثنا أحمد بن القاسم ، ثنا بشر بن الوليد ، ثنا أبو يوسف

عن أبي حنيفة ، عن أبي عاصم بن كليب ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ، فذكره . وهذا معلول ، فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة ، عن عاصم بن كليب بالإسناد الأول ، وهو المحفوظ من رواية غيره عن عاصم . ويعارضه حديث عمرو بن يثرب : شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع بمنى فسمعتة ﷺ يقول : « لا يحل لامرأة من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه ، فقلت : إن لقيت غم ابن عم لي ، فأخذت منها شاة ، فاجتزتها أعلى في ذلك شيء ؟ قال ﷺ : إن لقيتها تحمل شفرة وأزاداً فلا تمسها ، أخرجه الدارقطني بإسناد جيد ، وأخرج له شاهداً من حديث أنس بإسنادين ضعيفين .

٨٨٧ — حديث : « ليس لعرق ظالم حق ، الطبراني من حديث عبادة بن الصامت قال : إنه من قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ليس لعرق ظالم حق ، ورجاله ثقات إلا أنه منقطع . وروى إسحاق والبخاري والطبراني وابن عدى من حديث كثير بن عبد الله ابن عمرو بن عوف ، حدثني أبي أن أباه أخبره أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « من أحيا أرضاً مواتاً من غير أن يكون فيها حق مسلم ، فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ، وكثير ضعفه كثيراً ، وقد جاء هذا الحديث من طريق أجود من هذه ، فأخرجه الثلاثة من رواية هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن سعيد بن زيد رفعه : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق ، قال الترمذي : رواه جماعة عن هشام ، عن أبيه مرسل .

قلت : هو في الموطأ كذلك عند جميع الرواة . وقال الدارقطني : تابعه يحيى بن سعيد وابن إدريس وغيرهما عن هشام . ورواه الثوري عن هشام عن أبيه عن لايتهم . وأخرجه أبو داود من طريق ابن إسحاق عن يحيى بن عروة ، عن أبيه مرفوعاً نحوه . قال عروة : فلقد أخبرني الذي حدثني بهذا الحديث . وفي رواية له : أنه رجل من الصحابة ، وأكثر ظني أنه أبو سعيد ، وشذ مسلم بن خالد فرواه عن هشام ، عن أبيه عن عبد الله بن عمر .

وأخرجه الطبراني ، وخالفهم جميعاً زمعة بن صالح أحد الضعفاء ، فرواه عن الزهري عن عروة عن عائشة . أخرجه الطيالسي والدارقطني والبخاري . وله طريق أخرى عند الطبراني من رواية ابن أبي مائة ، عن عروة ، عن عائشة ، وفي إسناده رواد بن الجراح وهو ضعيف . ويعارضه ، حديث رافع بن خديج رفعه : « من زرع في أرض قوم بغير أذنهم فله نفقته ، وليس له من الزرع شيء ، أخرجه أبو عبيد في الأموال وجمع بينه وبين الأول .

كتاب الشفعة

٨٨٨ — حديث : « الشفعة لشريك لم يقاسم » ، لم أجده هكذا . وإنما أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم ، أربعة أو حائط ، لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به . قال الدارقطني : لم يقل فيه لم يقسم إلا ابن إدريس وهو من الحفاظ . ورواه ابن وهب عن ابن جريج فلم يقلها ، أخرجه مسلم أيضاً .

٨٨٩ — حديث « جار الدار أحق بالدار والأرض » ، ينتظر له ، وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً ، لم أجده هكذا في حديث واحد ، وإنما هو ملفق من حديثين ، فأخرج الأربعة وابن حبان والبخاري والدارقطني كلهم من رواية قتادة عن الحسن ، عن سمرة بلفظ : « جار الدار أحق بدار الجار أو الأرض » ، وفي لفظ : « جار الدار أحق بشفعة الدار » . وفي لفظ : « جار الدار أحق بالدار » . وأخرجه النسائي والبخاري من رواية عيسى بن يونس ، عن سعيد ، عن قتادة عن الحسن ، عن سمرة . وبه عن قتادة ، عن أنس به ، قال البخاري : جمعهما عيسى بن يونس .

وفي الباب عن الشريد بن سويد الثقفي أخرجه أحمد في مسنده بلفظ : « جار الدار أحق بالدار من غيره » ، وأما بقية الحديث فأخرجه الأربعة أيضاً من طريق عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء عن جابر رفعه : « الجار أحق بشفعة جاره ينتظر بهما ، وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً » ، قال الترمذي : لا نعلم من رواه إلا عبد الملك ، وقد تكلم شعبة فيه لأجل هذا الحديث . وقال الشافعي : نخاف أن لا يكون محفوظاً . وقال أحمد : هو منكر . وقال يحيى بن سعيد : أنكره الناس عليه ويقال : أنه رأى عطاء أدرجه عبد الملك .

٨٩٠ — حديث : « الجار أحق بسقبة » ، قيل : يا رسول الله ما سقبة ؟ قال شفعتها ، ويروى : بشفعتها . أما الأول فأخرجه البخاري من رواية عمرو بن الشريد عن أبي رافع : أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « الجار أحق بسقبة » . وأخرجه إسحاق من هذا الوجه باللفظين بإسنادين : « أحق بسقبة » ، وأحق بشفعتها » ، وأخرجه النسائي وابن ماجه من وجه آخر ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه : أن رجلاً قال : يا رسول الله ، أَرْضِي

ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار فقال : « الجار أحق بسقبة ما كان » لكن قول المصنف : قيل يا رسول الله : ما سقبة ؟ لا يوجد في شيء من الطرق . وإنما وقع عند الطبراني قيل لعمر بن الشريد ما سقبة ؟ قال : الجوار ، نعم عند أبي يعلى الجار أحق بسقبة — يعني بشفيعته — وقال إبراهيم الحربي : الصقب بالصاد والسين : ما قرب من الدار .

٨٩١ — حديث : « الشفعة فيما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة » البخاري من حديث أبي سلمة عن جابر : قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم — الحديث . وادعى الطحاوي أنه من قوله : فإذا وقعت الحدود ، مدرج .

٨٩٢ — حديث : « الشريك أحق من الخليط ، والخليط أحق من الشفيع » ، لم أجده وقال ابن الجوزي : لا يعرف ، وإنما روى سعيد بن منصور من مرسل الشعبي : الشفيع أولى من الجار ، والجار أولى من الجنب ، انتهى . وأخرجه عبد الرزاق مثله . ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر ، عن الشعبي ، عن شريح قال : الخليط أحق من الشفيع ، والشفيع أحق من الجار ، والجار أحق من سواء . ولعبد الرزاق من طريق ابن سيرين ، عن شريح : الخليط أحق من الجار ، والجار أحق من غيره . ولابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي ، الشريك أحق بالشفعة ، فإن لم يكن شريك فالجار ، والخليط أحق من الشفيع ، والشفيع أحق من سواء .

٨٩٣ — حديث : « الشفعة لمن واثبها ، لم أجده . وإنما ذكره عبد الرزاق من قول شريح : وكذا ذكره قاسم بن ثابت في أواخر غريب الحديث . وفي المعنى ما أخرجه ابن ماجه والبخاري وابن عدي من حديث ابن عمر رفعه : « الشفعة لكل العقال » وإسناده ضعيف .

٨٩٤ — حديث : « الشفعة في كل شيء عفار أو ربع ، إسحاق أخبرنا الفضل بن موسى ، حدثنا أبو حمزة السكري ، عن عبد العزيز بن زفيع ، عن ابن أبي مليكة ، عن ابن عباس رفعه : « الشريك شفيع ، والشفعة في كل شيء » ، ورجال هذا الإسناد ثقات . وروى الطحاوي من وجه آخر عن ابن عباس قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شيء .

٨٩٥ — حديث : « لاشفعة إلا في ربع أو حائط » البزار من حديث جابر بهذا اللفظ ، وزاد : ولا ينبغي له أن يبيع حتى يستأمر صاحبه ، فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك ، ورجاله إنبات .

كتاب القسمة

٨٩٦ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم باشر القسمة في الغنائم والموارث ، وجرى التوارث بها من غير تكثير . أما قسمة الغنائم : ففي الصحيح عن أنس : لما قسم النبي صلى الله عليه وسلم غنائم حنين وغير ذلك من الأحاديث . وأما قسمة الموارث : ففي البخارى عن أبي موسى أنه سئل عن ابنة ، وابنة ابن وأخت فقال : للبنت النصف ، وللأخت النصف ، واثت ابن مسعود ، فسئل فقال : لقد ضللت ، أقضى فيها بما قضى النبي ﷺ : للبنة النصف ، ولبنت الابن السدس ، تكلمة الثلثين ، ومابقى فلأخت .

وروى الأربعة إلا النسائي من حديث جابر : أن امرأة سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله ، إن سعداً هلك ، وترك ابنتين وأخاه - الحديث . وتقدم حديث النسائي من رواية عبد الله بن شداد عن بنت حمزة في الولاء .

كتاب المزارعة

٨٩٧ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على نصف ما يخرج من ثمر أو زرع ، متفق عليه من حديث ابن عمر . وروى البخارى من حديث أبي هريرة قالت الانصار : اقسم بيننا وبين إخواننا النخل ، قال : لا ، قال : فتكفونا المشونة ، ونشركم في الثمرة ، قالوا : سمعنا وأطعنا .

٨٩٨ - حديث النهى عن المخابرة : أخرجه مسلم من حديث جابر بهذا اللفظ ، وزاد والمخافة ، والمزاينة وتفسيرها . وأخرج أيضاً عن ابن عمر كنا نخابر ولا نرى بذلك بأساً ، حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنه فتركناه . وللشيخين من وجه آخر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وصدرأ من إمارة معاوية ، ثم حدث عن رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع . فذهب ابن عمر إلى رافع ، فذهبت معه ، فسأله فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كراء المزارع .

وروى الأربعة إلا الترمذى من حديث عروة بن الزبير قال : قال زيد بن ثابت : يغفر

الله لرافع بن خديج ، أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتى رجلان قد اقتتلا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع ، فسمع رافع قوله : لا تكروا المزارع . وفي الباب : عن ثابت بن الضحاك : أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة ، وأمر بالمؤاجرة ، وقال : لا بأس بها ، أخرجه مسلم .

كتاب المساقاة

حديث : معاملة أهل خيبر . تقدم قبل .

كتاب الذبائح

حديث « زكاة الأرض يبدؤها » . تقدم في الطهارة .

٨٩٩ — « سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، غير ناكح نسائهم ولا آكل ذبائحهم » ، لم أجده بهذا اللفظ . ولكن أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة ، من رواية الحسن بن محمد ابن الحنفية : أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام ، فن أسلم قبل منه ، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية ، غير ناكح نسائهم ، ولا آكل ذبائحهم . وهو مرسل جيد الإسناد . وروى ابن سعد من وجه آخر ، عن ابن سعيد بن العاص : أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام فإن أبوا عرض عليهم الجزية ، بأن لا تتكح نسائهم ، ولا تؤكل ذبائحهم - الحديث . وفيه قصة ، وإسناده ساقط .

قوله : والخلاف في متروك التسمية عامداً ، فذهب ابن عمر : أنه يحرم ، ومذهب ابن عباس وعليّ : أنه يحل ، كذا قال ، ولم أجده مقيداً بالعمد بل بالنسيان . وأما ابن عمر : فأخرجه أبو بكر الرازي في أحكام القرآن أن قصاباً ذبح شاة ، ونسى أن يذكر اسم الله تعالى عليها ، فأمر ابن عمر علماً له أن يقوم عنده ، فإذا جاء إنسان يشتري يقول له : إن ابن عمر يقول لك : إن هذه شاة لم تذك ، فلا تشتري منها شيئاً . وأخرج عن عليّ وابن عباس وغيرهما . قالوا : لا بأس بأكل مائسى أن يسمى عليه عند الذبح ، وقالوا : إنما هي على أهله . وروى مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد : أن عبد الله بن عباس سئل عن الذي ينسى أن يسمى الله تعالى على ذبيحة ، فقال : يسمى ويأكل ولا بأس . وقد روى هذا مرفوعاً كما في الذي بعده .

٩٠٠ — حديث : « المسلم يذبح على اسم الله تعالى ، سمي أو لم يسم » لم أجد هذا اللفظ . وإنما أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المسلم يكفيه اسمه ، فإن نسي أن يسمى حين يذبح فليسم ، وليذكر اسم الله ، ثم ليأكل » . ورواه سعيد بن منصور وعبد الرزاق والحيمدي من هذا الوجه فوقفوه ، وصوب الحفاظ ودفعه .

وفي الباب : عن أبي هريرة : سأل رجل النبي صلى الله عليه وسلم ، الرجل منا يذبح وينسى أن يسمى الله ، قال : « اسم الله عز وجل على كل مسلم » ، وفي لفظ : « على فم كل مسلم » أخرجه الدارقطني وابن عدي ، وفيه مروان بن سالم ، وهو متروك . وروى أبو داود في المراسيل من رواية الثور بن يزيد عن الصلت ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ذبيحة المسلم حلال ، ذكر اسم الله أو لم يذكر » . ومن الحجة في ذلك حديث عائشة أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : إن قوماً يأتونا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله أم لا ، فقال صلى الله عليه وسلم : « سموا أنتم عليه وكلوا » أخرجه البخاري .

٩٠١ — حديث عدي بن حاتم : « فإنك إنما سميت على كلبك ولم تسم على كلب غيرك » متفق عليه في أثناء حديث

٩٠٢ — حديث : أن النبي ﷺ قال بعد الذبح : « اللهم تقبل هذه عن أمة محمد ، ممن شهد لك بالوحدانية ، ولى بالبلاغ » . مسلم من حديث عائشة في قصة الضحية وفيه : فأضجعه ، ثم ذبحه ، ثم قال : « بسم الله ، اللهم تقبل من محمد ومن آل محمد ومن أمة محمد » ثم ضجى به . وهو عند أبي داود بالواو ، بدل ثم . وروى الحاكم من حديث أبي رافع نحوه بلفظ : ذبح ثم يقول : « اللهم هذا عن أمة محمد » الحديث .

حديث ابن مسعود : « جردوا التسمية » لم أجده .

قوله : وما بداولته الألسن عند الذبح ، وهو قوله : بسم الله والله أكبر ، منقول عن ابن عباس في قوله تعالى : « فاذكروا اسم الله عليها صواف » الحاكم من طريق أبي ظبيان عن ابن عباس في قوله تعالى : « فاذكروا اسم الله عليها صواف » قال : قياماً على ثلاثة قوائم معقولة ، يقول : بسم الله والله أكبر ، اللهم منك وإليك ، ورجاله ثقات .

وفى الباب : حديث مرفوع متفق عليه من طريق قتادة ، عن أنس : أن النبي صلى الله عليه كان يضج بكبشين ، يذبحهما بيده ، ويسمى ويكبر . وفى لفظ لمسلم : ويقول : بسم الله والله أكبر — الحديث .

٩٠٣ — حديث : « الذكاة ما بين اللبة واللحين ، لم أجده ، وإنما فى الدارقطنى من حديث أبى هريرة : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بديل بن ورقاء الخزاعى على جمل أورك يصيح فى فجاج منى ، ألا إن الذكاة فى الحلق واللبة ، وإسناده واه . وقد أخرج عبد الرزاق عن عمر مثله موقوفاً . وعن ابن عباس كذلك .

٩٠٤ — حديث : « أفرى الأوداج بما شئت » لم أجده ، ويغنى عنه حديث : « أنهر الدم بما شئت » متفق عليه من حديث عدى بن حاتم به . وأخرجه من حديث رافع بن خديج : « كل ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا » الحديث . لكن مقصود المصنف اشتراط ذبح الأوداج . نعم أخرج ابن أبى شيبه عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الذبح بالليطة ، فقال : « كل ما أفرى الأوداج ، إلا سناً أو ظفراً » . وعن أبى أمامة (١) قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل ما أفرى الأوداج ما لم يكن قرص سن أو جر ظفر » الحديث ، وفيه قصة أخرجه الطبرانى .

٩٠٥ — حديث : « كل ما أنهر الدم ، وأفرى الأوداج ، ما خلا السن والظفر ، فإنها مدى الحبشة » لم أجده هكذا بل هو ملفق من حديثين ، حديث : « أفرى الأوداج ، تقدم قبله من حديث رافع بن خديج ، وبقيته من حديث رافع بن خديج أيضاً فى الصحيحين ، وفيه : وسأحدثكم عن ذلك ، وزعم ابن القطان أن هذه القصة مدرجة .

حديث : « أنهر الدم بما شئت » ، ويروى : « أفرى الأوداج بما شئت » ، تقدما .

٩٠٦ — حديث : « إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شيء . فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليجد أحدكم شفرته ، وليرح ذبيحته » مسلم والأربعة من حديث شداد بن أوس .

٩٠٧ — حديث : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً أضجع شاة ، وهو

٩٠٤ — (١) وفيه عبد الله بن زجر عن على بن يزيد عن القاسم وثلاثهم ضعفاء .

يحد شفرته فقال : « لقد أردت أن تميته موتات ، هلا حددتها قبل أن تضجها ، الحاكم من حديث ابن عباس . وأخرجه الطبراني ، وهو عند عبد الرزاق من مرسل عكرمة .

وفي الباب : عن ابن عمر : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تحد الشفار ، وأن توارى عن البهائم ، وقال : إذا ذبح أحدكم فليجهز ، أخرجه أحمد وابن ماجه والدارقطني والطبراني وابن عدى وفيه ابن هبيرة . وصوب الحفاظ إرساله . وفي الموطأ عن هشام ، عن عاصم ابن عبد الله : أن رجلاً أحد شفرة ، وقد أخذ شاة ليذبحها ، فضربه عمر بالدرية ، وقال : أتعذب الروح ، هلا فعلت هذا قبل أن تأخذها .

٩٠٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تنزع الشاة إذا ذبحت ، قال المصنف : أى تبلغ بالسكين النخاع ، لم أجده . وروى الطبراني وابن عدى من حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الذبيحة أن تفرس ، وقال إبراهيم الحربي في غريبه : الفرس : أن تذبح الشاة فتشخ .

حديث النهى عن تعذيب الحيوان ، تقدم في النفقات .

قوله : والمستحب في الإبل النحر ، وفي البقر والغنم الذبح ، لموافقة السنة المتواترة ، ويكره العكس لمخالفة السنة ، تقدم في الحج .

٩٠٩ — حديث : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وأحمد من حديث أبي سعيد الخدري بهذا ، وصححه ابن حبان . وروى الدارقطني وزاد : أشعر أولم يشعر ، وقال : الصحيح موقوف . وفي رواية أبي داود قصة ، وعنده قلنا : يا رسول الله ، ننحر الناقة ، ونذبح البقرة والشاة في بطنها الجنين ، أنقلبه أم نأكله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « كواه ، فإن ذكاته ذكاة أمه » .

وفي الباب : عن جابر عند أبي داود وأبي يعلى ، وعن أبي هريرة عند الحاكم والدارقطني من وجهين ، وعن ابن عمر عند الحاكم والدارقطني من وجهين أيضاً . وعن أبي أيوب عند الحاكم أيضاً . وعن ابن مسعود ، وعن علي عند الدارقطني بإسنادين . وعن ابن عباس كذلك . وعن أبي الدرداء وأبي أمامة عند البزار من طريق خالد بن معدان عنهما . وأخرجه الطبراني ، وابن عدى أيضاً . وعن كعب بن مالك عند الطبراني ، قال ابن حبان : إنما هو عن الزهري قال : كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه . وقال ابن المنذر : لم يرو عن أحد من الصحابة والتابعين وغيرهم : أن الجنين

لا يؤكل إلا باستئاف الذكاة فيه إلا عن أبي حنيفة ، ولا أحسب أصحابه وافقوه عليه .

٩١٠ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل كل ذى مخلب من الطيور ، وأكل كل ذى ناب من السباع . مسلم من حديث ابن عباس بلفظ : من الطير ، أخرجه من طريق أبي بشر . وعن ميمون أخرجه أبو داود من رواية علي بن الحكم ، عن ميمون بن مهران ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس . قال البزار : تابع أبا بشر الحكم ، وانفرد على بن الحكم بزيادة سعيد .

وفى الباب : عن علي عند عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ، وعن خالد بن الوليد عند أبي داود ، وأصل الحديث في المتفق عن أبي ثعلبة دون ذكر الطير . وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة .

قوله : وأما الضبع فلما ذكرناه ، انتهى . وفى الباب عن خزيمه بن جزء قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الضبع ، فقال : أو يأكل الضبع أحد فيه خير ؟ أخرجه الترمذى وضعفه ، وابن ماجه بلفظ : فقال : ومن يأكل الضبع ؟ وروى أحمد وإسحاق وأبو يعلى من طريق عبد الله بن يزيد السعدى : سألت سعيد بن المسيب عن أكل الضبع ، فقال : إن أكلها لا يحل ، فقال شيخ عنه : أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذى خطفة ونهبة وبجثة ، وكل ذى ناب من السباع ، فقال سعيد : صدق .

ويعارضه ما أخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن أبي عمار : سألت جابر بن عبد الله عن الضبع أصيد هى ؟ قال : نعم ، قلت : آكلها ؟ قال نعم ، قلت : أشيء سمعته من رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم ، صححه الترمذى .

ونقل عن البخارى تصحيحه ، وصححه ابن حبان والحاكم ، وهو عند أبي داود بلفظ : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع ، فقال : هو صيد ، ويجعل فيه كبش إذا صاده المحرم . وأخرجه الحاكم من طريق عطاء ، عن جابر رفعه بلفظ : « الضبع صيد ، فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ، ويؤكل » .

٩١١ - حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عائشة عن الضب حين سألته عن أكله ، لم أجده . وعند أبي داود من حديث عبد الرحمن بن شبل : أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل الضب ، وإسناده شامى ، ولا يخلو من مقال .

وبيعارضه حديث خالد بن الوليد : أنه دخل مع النبي صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة وهي خالته ، فوجد عندها ضباً مخوذاً ، فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الضب ، فقالت : هو الضب يارسول الله ، فرفع يده ، فقال خالد : أحرام الضب يارسول الله ؟ قال : لا ، ولكن لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه ، قال خالد : فاجترته فأكلته ، والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر فلم ينهني ، متفق عليه .

وعن ابن عباس قال : أهدت خالتي أم حفيد إلى النبي ﷺ أقطاً وسمناً وأضباً ، فأكل من السمن والأقط ، وترك الضب تقذراً ، قال ابن عباس : فأكل على مائدته صلى الله عليه وسلم ، ولو كان حراماً لما أكل على مائدته ، متفق عليه .

وعن الشعبي ، عن ابن عمر قال : كان ناس من الصحابة فيهم سعد ، فذهبوا يأكلون من لحم ، فتادتهم امرأة إنه لحم ضب ، فأمسكوا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كلوا وأطعموا ، فإنه حلال » أو قال : « لا بأس به ، ولكنه ليس من طعمي » أخرجاه . وعنه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب ، فقال : « لا آكله ولا أحرمه » متفق عليه . وعن ميمونة قالت : أهدى لنا ضب فذكر نحو الأول ، وفي آخره : « لأنكم أهل نجد تأكلونها ، ولأننا أهل تهامة نعافها » أخرجه أبو يعلى بإسناد حسن .

٩١٢ — حديث خالد بن الوليد : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال والحمير . أحمد والطبراني والدارقطني والأربعة إلا الترمذي من حديث خالد . وفي رواية أبي داود قصة : أولها : عزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر . وأخرجه الواقدي وقال : ثبت عندنا أن خالداً لم يشهد خيبر . وقال النسائي : يشبهه — إن كان صحيحاً — أن يكون منسوخاً لقول جابر في حديثه : وأذن في لحوم الخيل ، يعني الذي سيأتي . ثم أخرج الحاكم عن جابر : أنهم ذبحوا يوم خيبر الحمير والبغال والخيول ، فنهاهم النبي ﷺ عن الحمير والبغال ، ولم ينههم عن الخيل .

٩١٣ — حديث علي : أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدر المتعة ، وحرم لحوم الحمير الإلهية يوم خيبر ، متفق عليه من حديث علي بن يقطين : نهى عن متعة النساء يوم خيبر ، وعن أكل الحمير الإنسية . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث غالب بن أجيح قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم لحم الحمير الإلهية ، فأصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم

أهل إلا شيئاً من حر ، فأتيته صلى الله عليه وسلم فقال : « أطعم أهلك من سمين حرك ، فإنما حرمتها من أجل جوال القرية ، وأخرجه الطبراني والبخاري وابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، قال البخاري : لا نعلم لغالب بن أبجر غيره . وقد اختلفوا فيه ، فقيل : هكذا ، وقيل أبجر بن غالب ، وقيل : غالب بن ذبيح ، وقيل : ابن ذبيح . وقال البيهقي : هو حديث مضطرب فيه ، وإن صح فإنما رخص له عند الضرورة .

٩١٤ — حديث جابر : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمر الأهلية ، وأذن في لحوم الخيل يوم خيبر ، متفق عليه . وفي الصحيح عن أسماء بنت أبي بكر : نحرنا على عهد رسول الله ﷺ فرساً فأكلناه . وفي رواية : أكلنا لحم فرس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره . وقد تقدم حديث خالد بن الوليد الذي يعارضه ، وأن بعضهم ادعى نسخه ، وبعضهم ادعى تأويله .

٩١٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل من الأرنب حين أهدى إليه مشوياً ، وأمر أصحابه بالأكل منه . النسائي وأحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة : جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب قد شواها فوضعها بين يديه ، فأمسك وأمر القوم أن يأكلوا . وقد اختلف فيه ، فقيل : عن موسى بن طلحة ، عن أبي هريرة . وقيل : عن أبي ذر . وقيل : عن ابن الحوتكية ، عن عمر . وهذه الرواية عند إسحاق والحارث والبيهقي في الشعب : أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ بأرنب يهديها إليه ، فقال : ما هذه ؟ قال : هدية ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها فيأكل منها — من أجل الشاة التي أهديت إليه بخير — فقال له النبي ﷺ : كل ، قال : إني صائم ، قال : تصوم ماذا ؟ قال ثلاثاً من كل شهر ، قال : فاجعلها البيض الغر ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة ، لفظ البيهقي .

وفي رواية لإسحاق : فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم يده إلى الأرنب ليأخذ منها ، فقال الأعرابي : أما إني رأيتها تدمى ، فأمسك رسول الله ﷺ يده . وفي الباب : عن أنس قال : أنفجنا أرنباً بمر الظهران فسعى القوم فلغبوا ، فأدركتها فأخذتها ، فأتييت بها أبا طلحة فذبحها وبعث بوركها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال : فغذيها فقبله . وفي رواية وأكل منه . وأخرجه البخاري ، وأصله في مسلم . وعن محمد بن صفوان الانصاري : أنه

صاد أرنبين ، فر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو معلقهما — الحديث . وفيه : أفأطعمهما قال : نعم . أخرجه ابن حبان من رواية عاصم بن الشعبي عنه . وأخرجه الترمذى فى العلال المفرد من رواية قتادة ، عن الشعبي ، عن جابر ، وقال : حديث محمد بن صفوان أصح . وحديث جابر ليس بمحفوظ .

وروى الدارقطنى من حديث ابن عباس عن عائشة قالت : أهدى لى رسول الله ﷺ أرنب وأنا نائمة ، فخبأ لى منها العجز ، فلما قت أطعمنى ، وإسناده ضعيف .

حديث البحر : هو الطهور مائه ، الحل ميتته ، تقدم فى الطهارة

٩١٦ — حديث : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن دواء يتخذ فيه الضفدع . أبو داود والذسائى وأحمد وإسحاق والطيالسى والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمى : أن طبيباً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع يجعلها فى دواء ، فنهى عن قتلها .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السرطان ، لم أجده .

٩١٧ — حديث : « أحلت لنا ميتتان ودمان » ، أما الميتتان : فالسمك والجراد ، وأما الدمان : فالسكيد والطحال . ابن ماجه وأحمد والشافعى وعبد بن حميد والدارقطنى وابن عدى وابن مردويه من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر ، وإسناده ضعيف ، وقيل عن زيد بن أسلم عن أبى سعيد ، أخرجه الخطيب .

٩١٨ — حديث : « ما نضب عنه الماء فكلوا » ، وما لفظه الماء فكلوا ، وما طفا فلا تأكلوا ، لم أجده هكذا . والذى أخرجه أبو داود من حديث جابر رفعه : « ما ألقاه البحر أو جزر عنه فكلوه » ، وما مات فيه وطفا فلا تأكلوه . وقد روى موقوفاً ، قال أبو داود : وهو أرجح ، وكذا قال الدارقطنى .

وأخرج الترمذى من حديث جابر أيضاً بلفظ : « ما اصطدموه وهو حى فكلوه » ، وما وجدتموه ميتاً طافياً فلا تأكلوه » ، قال الترمذى : سألت محمداً عنه فقال : ليس بمحفوظ . وأخرجه الطحاوى من وجه آخر : عن وهب بن كيسان ، عن جابر رفعه : « ما حسر عنه البحر فكل ، وما ألقى فكل ، وما طفا فلا تأكل » ، قال أبو زرعة : هذا خطأ . وإنما هو موقوف ، ورواية عبد العزيز بن عبيد الله واه ، كذا قال ابن عدى . ويمارضة حديث : « الحل ميتته » ، وحديث : « أحلت لنا ميتتان » . وقد تقدم . وحديث جابر فى قصة العنبر متفق عليه .

قوله : وعن جماعة من الصحابة مثل مذهبننا — يعني كراهة أكل الطافي — ابن أبي شيبة من طريق جابر وعلى وابن عباس . وأخرج الدارقطني لإباحته عن أبي بكر وعن أبي أيوب .
 ٩١٩ — حديث : سئل عليّ عن الجراد يأخذ الرجل من الأرض وفيها الميت وغيره ، فقال : كله كله ، لم أجده هكذا ، والذي أخرجه عبد الرزاق من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن عليّ . قال : « الحيتان والجراد ذكي كله » والدارقطني من طريق عمر : « الجراد ذكي كله والحوت ذكي كله » . وفي الباب : عن ابن عمر رفعه : « كل دابة من دواب البر والبحر ليس لها دم يعتقد فليس لها ذكاة » . أخرجه الطبراني بإسناده ضعيف .

كتاب الأضحية

٩٢٠ — حديث : « من أراد منكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره وأظفاره » مسلم والاربعة من حديث أم سلمة ، وهم الحاكم فاستدركه . وفي الباب : عن ابن عباس رفعه : « ثلاث من علي فرائض ، وهن لكم تطوع : الوتر والنحر والضحي » ، وقد تقدم في الوتر ، وعن أبي مسعود قال : إني لأدع الأضحية ، وأنا من أيسركم كراهية أن يعتقد الناس أنها حتم واجب » ، أخرجه سعيد بن منصور

٩٢١ — حديث : « من وجد سعة فلم يضح ، فلا يقربن مصلانا » ابن ماجه وأحمد وابن أبي شيبة ، وإسحاق ، وأبو يعلى ، والدارقطني ، والحاكم من حديث أبي هريرة . وقد اختلف في وقفه ورفع ، والذي رفعه ثقة .

وفي الباب : عن أبي بردة بن نيار قال : يا رسول الله إن عندي جذعة ، قال ﷺ : « اذبحها ، ولن تجزي عن أحد بعدك » ، متفق عليه . وعن مخنف بن سليم : على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . وعن عليّ قال : نسخ الأضحي كل ذبح ، ورمضان كل صوم ، أخرجه الدارقطني ثم البيهقي ، وإسناده ضعيف . وروى الدارقطني من طريق هرير بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج ، عن عائشة قالت : يا رسول الله أستدين وأضحي ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « نعم ، فإنه دين مقضى » ، قال الدارقطني هرير لم يدرك عائشة .

٩٢٢ — حديث جابر : نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة ، والبدنة عن سبعة . مسلم والاربعة من حديثه . وفي لفظ لمسلم : أمرنا رسول الله ﷺ

أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة . وفي رواية لأبي داود قال النبي صلى الله عليه وسلم : « البقرة عن سبعة » ، والجزور عن سبعة ، وأخرجه الدارقطني نحوه . وللطبراني من حديث ابن مسعود نحوه .

وفي الباب : عن ابن عباس قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فحضر الأضحية ، فاشتركتنا في البقر سبعة . وفي الجزور عشرة . أخرجه أحمد والنسائي والترمذي ، وصححه ابن حبان . وعن مردان والمصور في قصة الحديدية قال : وساق معه الهدى سبعين بدنة عن سبعائة رجل ، كل بدنة عن عشرة ، أخرجه البيهقي من طريق ابن إسحاق عن الزهري ، عن عروة عنهما . لكن في الصحيح من وجه آخر ، عن الزهري بدون هذه الزيادة ، قال البيهقي : حديث جابر في اشتراكهم وهم مع النبي ﷺ في الجزور عن سبعة أصح .

قلت : قد أخرجه الحاكم من حديث جابر : نحرنا يوم الحديدية سبعين بدنة ، البدنة عن عشرة . وعن عبد الله بن هشام : أنه كان يضحي بالشاة الواحدة عن جميع أهله ، أخرجه الحاكم .

٩٢٣ — حديث : « على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، وعتيرة ، الأربعة وأحد وابن أبي شيبة ، وأبو يعلى والبزار ، والطبراني ، والبيهقي من حديث مخنف بن سليم قال : كنا وقوفاً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفات ، فقال : « يا أيها الناس على كل أهل بيت في كل عام أضحية ، وعتيرة ، أتدرون ما العتيرة ؟ هي التي يقول الناس : إنها الرجبية » . وأخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن مخنف بن سليم قال : انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة وهو يقول : « هل تعرفونها ؟ على أهل كل بيت أن يذبحوا شاة في رجب ، وفي كل أضحية شاة ، ومن هذا الوجه أخرجه الطبراني .

قوله : « يروى » على كل مسلم في كل عام أضحية وعتيرة ، لم أقف عليه بهذا اللفظ .

قوله : والعتيرة منسوخة وهي شاة تقام في رجب على ما قيل ، كأنه يشير إلى حديث عليّ رفعه : « نسخت الزكاة كل صدقة ، وصوم رمضان كل صوم ، وغسل الجنابة كل غسل ، والأضاحي كل ذبح » ، أخرجه الدارقطني والبيهقي . وقد تقدمت الإشارة إليه ، وأنه ضعيف ، فإن عبد الرزاق أخرجه موقوفاً على عليّ ، وفي الصحيحين عن أبي هريرة رفعه : « لا فروع ولا عتيرة » ، زاد أحمد : « في الإسلام » . والنسائي : « نهى عن الفرع

والعتيرة ، ووقع تفسير الفرع في الصحيح ، وكأنه مدرج ، فإن أبا داود أسنده من قول سعيد بن المسيب .

قوله : روى عن أبي بكر وعمر : أنهما كانا لا يضحيان ، إذا كانا مسافرين ، لم أجده . بل صح عنهما أنهما كانا لا يضحيان مطلقاً أحياناً خشية أن يظن وجوبهما .

حديث عليّ : « ليس على المسافر جمعة ، ولا أضحية » ، لم أجده . وقد تقدم في الجمعة حديث عليّ : لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع — الحديث .

٩٢٤ — حديث : « من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبيحته » ، ومن ذبح بعد الصلاة فقد تم نسكه ، وأصاب سنة المسلمين « متفق عليه من حديث البراء بن عازب ، قال : ضحى خالي أبو بردة قبل الصلاة ، الحديث .

٩٢٥ — حديث : « إن أول نسكنا في هذا اليوم الصلاة » ، ثم الأضحية ، هو في الذي قبله بالمعنى ، ولفظه : أن أول ما نبدأ به في يومنا هذا أن نصلي ثم نرجع فنحمر . وفي الباب : عن جندب : أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم أضحى قال : فأنصرف ، فإذا هو باللحم وذبائح الأضحية ، فعرف أنها ذبحت قبل أن يصلي ، فقال صلى الله عليه وسلم : من كان ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى — الحديث ، متفق عليه . ولمسلم عن جابر نحوه .

٩٢٦ — حديث : « أيام التشريق كلها أيام ذبح » أحمد وابن حبان من حديث جبير ابن مطعم من رواية عبد الرحمن بن أبي حسين عنه . وأورده البزار من هذا الوجه ، وقال : إنه منقطع . وأخرجه الدارقطني من وجهين آخرين موصولين فيهما ضعف ، أخرج أحدهما البزار . وأخرجه أحمد والبيهقي من طريق سليمان بن موسى عن جبير بن مطعم ، وهي منقطعة أيضاً . وفي الباب : عن أبي سعيد أخرجه ابن عدى وضعفه بمعاوية بن يحيى الصدفي . وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه : أنه موضوع بهذا الإسناد .

قوله : روى عن عمر وعليّ وابن عباس أنهم قالوا : أيام النحر ثلاثة ، أفضلها أولها . أما عمر فلم أره ، وأما عليّ فذكره مالك في الموطأ عنه بلاغاً . وأما ابن عباس فلم أجده ، لكن في الموطأ عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : الأضحية يومان بعد يوم النحر .

٩٢٧ — حديث : « لا تجزى في الضحايا أربعة : العوراء البين عورها — الحديث ، الأربعة وأحمد والحاكم كلهم من رواية عبيد بن فيروز . عن البراء ، ووقع في رواية أبي

داود : البكير ، بدل العجفاء . وأخرجه الحاكم من رواية أبي سلة عن البراء ، وادعى أن مسلماً أخرجه من رواية عبيد بن فيروز المذكورة فلم يصب ، ورواية أبي سلة فيها أيوب ابن سويد ، وهو ضعيف .

٩٢٨ — حديث : « استشرفوا العين والأذن ، الطبراني من حديث حذيفة بهذا . وقال في الأوسط : لا يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد . وأخرجه البزار بلفظ : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين والأذن ، قال : وقد روى هذا عن علي ، من غير وجه ، انتهى وحديث علي أخرجه الأربعة وابن حبان والحاكم باللفظ الثاني .

حديث سعد : « التلث كثير ، يأتي إن شاء الله تعالى في الوصايا .

٩٢٩ — قوله : وقد صح أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين موهومين ، تقدم في باب الحج ، عن المغيرة . وأنه روى من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل . واختلف عليه ، فقيل : عنه جابر : وقيل : عنه عن أبي سلة ، عن عائشة . وقيل : عن أبي سلة ، عن أبي هريرة . وقيل : عنه عن علي بن الحسين ، عن أبي رافع أخرجا كلها أحمد ، وجمع في رواية بين أبي هريرة وعائشة . ولحديث جابر طريق أخرى عند أبي داود وابن ماجه من رواية أبي عياش المعافري عنه . ولحديث أبي هريرة طريق أخرى في الحلية في ترجمة ابن المبارك . وأخرج أحمد من حديث أبي الدرداء قال : ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين جذعين أملحين موهومين . قيل الوجيه : بكسر الواو وبالجم مع المد ، عرق الانثيين ، وقيل : نزع الانثيين ، والله أعلم .

قوله : لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة التضحية بغير الإبل والبقر والغنم ، هو كما قال ، قد ثبتت الأمور الثلاثة في الصحيح ، لم يرد فيه ولا غيره سواها . فأما الإبل : ففي مسلم حديث جابر : أن النبي صلى الله عليه وسلم نحر يوم النحر بيده ثلاثاً وستين بدنة . وأما البقر : ففي الصحيحين عن جابر وعائشة : أن النبي ﷺ ضحى عن نسائه بالبقر . وأما الغنم : ففي الصحيحين عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين .

٩٣٠ — حديث : « ضحوا بالثنايا إلا أن يعسر على أحدكم ، فليذبح الجذع من الضأن » لم أجده بهذا اللفظ ، إلا عند مسلم عن جابر رفعه : « لا تذبحوا إلا مسنة ، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن » .

٩٣١ — حديث : « نعمت الاضحية الجذع من الضأن ، الترمذى من رواية أبى كباش عن أبى هريرة واستغربه . ونقل عن البخارى : أنه أشار إلى أن الراجح وقفه . وفى الباب : عن أم بلال بنت هلال ، عن أبيها هلال الأسلمى : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يجوز الجذع من الضأن » أخرجه ابن ماجه . وقد ورد فى الصحيح ما يشده ، ففيهما عن عقبة بن عامر قال : قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه ضحايا فصارت لى جذعة ، فقلت يا رسول الله ، صارت لى جذعة ، فقال ﷺ : ضح بها . لكن روى البيهقى هذا الحديث من مخرج الصحيح ، وفيه : ولا رخصة فيها لأحد بعدك .

قال البيهقى : فهذا يدل على أنه رخص له كما رخص لأبى بردة بن نيار ، انتهى . وحديث أبى بردة بن نيار فى الصحيحين ، وقال فيه : عندى جذعة خير من مسنة ، فقال : « اذبحها ولن تجزىء عن أحد بعدك » . وروى ابن ماجه من طريق أبى قلابة عن أبى زيد الأنصارى نحو قصة أبى بردة ، لكن لم يسم صاحب القصة ، وقال : اذبحها ولن تجزىء عن أحد بعدك . وعند أبى داود من حديث زيد بن خالد الجهنى نحو حديث عقبة بن عامر بدون الزيادة ، قال البيهقى : يحمل على ما حل عليه غيره ، فعلى هذا الذين رخص لهم فى ذلك ثلاثة ، وإن كان حديث أبى زيد فى غير قصة أبى بردة ، فيكون من رخص لهم أربعة .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ضحى عن أمته ، تقدم فى الحج .

٩٣٢ — حديث : « كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحى ، فكلوا منها وادخروا » ، مسلم من حديث بريدة . وأخرجه من حديث جابر بلفظ : أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث ، ثم قال بعد : « كلوا وتزودوا وادخروا » ، ومن حديث أبى سعيد بمعناه . ومن حديث عائشة أنهم قالوا : يا رسول الله ، إن الناس يتخذون الأسقية من ضحاياهم ، ويحملون فيها الودك ، وقد نهيت أن يؤكل لحوم الاضاحى بعد ثلاث ، فقال ﷺ : « إنما نهيتكم من أجل الدافاة التى دفت ، فكلوا وادخروا وتصدقوا » .

وأخرجه البخارى من حديث سلمة بن الأكوع بهذا المعنى ، ولفظه : « فإن ذلك العام كان بالناس جهد ، فأردت أن تعينوا فيها » . ولأبى داود من حديث نبيشة بلفظ : « إننا نهيناكم عن لحومها أن تأكلوها فوق ثلاث ، لئلا تسعكم ، جاء الله بالسمعة ، فكلوا وادخروا وانتحلوا ، ألا وإن هذه الأيام أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل » .

٩٣٣ — حديث : « من باع جلد أضحية فلا أضحية له ، الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة ، بهذا أورده الحاكم في تفسير سورة الحج .

حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعليّ : « تصدق بجلالها وخطامها ، ولا تعط أجر الجزار منها » متفق عليه من حديث عليّ بمعناه ، وقد تقدم في الهدى .

٩٣٤ — حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة : « قومي فاشهدى أضحيتك ، فإنه يغفر لك بأول قطرة من دمها كل ذنب ، إسحاق والطبراني والحاكم والبيهقي من حديث عمران بن حصين به ، وأتم منه . وأخرجه البزار والحاكم من حديث أبي سعيد بن جحره . وأخرجه سليم الرازي في الترغيب من حديث عليّ بإسناد واه . ففي حديث عمران : أبو حمزة الثمالي متروك ، وفي حديث أبي سعيد : عطية ضعيف ، وفي حديث عليّ : عمرو بن خالد واه .

كتاب الكراهية

٩٣٥ — حديث : « الذي يشرب من إناء الذهب والفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم » متفق عليه من حديث أم سلمة ، وإسناد عند البخاري ذكر الذهب . وأخرج مسلم في رواية الأكل أيضاً . وللدارقطني من حديث ابن عمر : في آنية الذهب والفضة ، أو فيه شيء من ذلك .

٩٣٦ — حديث : أن أبا هريرة أتى بشراب في إناء فضة فلم يقبله ، وقال : نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم أجده من حديث أبي هريرة ، وإنما هو في الصحيح عن خديجة .

٩٣٧ — حديث : « من لم يحب الدعوة ، فقد عصى أبا القاسم » مسلم عن أبي هريرة بلفظ : « فقد عصى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم » ، وأخرجه الباقر موقوفاً بهذا اللفظ . وأخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بلفظ : « من دعى فلم يجب ، فقد عصى الله ورسوله ﷺ » ، وإسناده ضعيف . وأخرجه أبو يعلى من حديثه بإسناد أصح منه .

٩٣٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباغ ، وقال : « إنما يلبسه من لا أخلاق له في الآخرة » ، لم أجده هكذا ، وكأنه ملفق من حديثين : أحدهما

عن حذيفة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ، ولا تشربوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » ، متفق عليه . وفيهما عن البراء بن عازب قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ، ونهانا عن سبع — فذكر الحديث .

وفيه : وعن الحرير والديباج . وأما الثاني : ففي المتفق أيضاً عن ابن عمر : رأى عمر حلة سيرة — الحديث ، وفيه : إنما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلق له في الآخرة .

٩٣٩ — قوله : زوى عن عدة من الصحابة : منهم عليّ أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج ويأحدي يديه حرير ، وبالأخرى ذهب ، وقال : « هذان حرامان على ذكور أمتي حلال لإناثهم » . قلت : جاء من حديث عليّ وأبي موسى وعبد الله بن عمر وغيرهم . أما حديث عليّ : فأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد وابن حبان من طريق عبد الله بن زريق عنه : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ حريراً فجعله في يمينه ، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ، ثم قال : « إن هذين حرام على ذكور أمتي » . وأما حديث أبي موسى : فأخرجه الترمذي والنسائي وأحمد وابن أبي شيبة من رواية سعيد بن أبي هند عنه : أن رسول الله ﷺ قال : « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي ، وأحل لإناثهم » ، قال الترمذي : حسن صحيح .

وفي الباب : عن عمر وعليّ وعقبة بن عامر وأم هانئ وأنس وحذيفة وعمران وعبد الله ابن الزبير وعبد الله بن عمرو وابن عمر وأبي ریحانة والبراء وجابر انتهى . وسعيد بن أبي هند لم يسمع من أبي موسى . وقد روى عنه عن أبي مرة مولى عقيل ، عن أبي موسى كذا قال أسامة بن زيد ، عن نافع ، عن سعيد . وقال عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن سعيد ، عن رجل عن أبي موسى ذكره الدارقطني في العلل ، وذكر : أن يحيى بن سليم رواه عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر سلك الجادة ، وتابعه بقية ، قال : ويدل على وهمهما أن طلق بن حبيب قال لابن رو : « سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم في الحرير شيئاً قال : لا .

وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه إسحاق وابن أبي شيبة والبزار وأبو يعلى والطبراني بلفظ : خرج النبي صلى الله عليه وسلم وفي إحدى يديه ثوب من حرير ، وفي الأخرى ذهب فقال : « إن هذين محرم على ذكور أمتي ، حل لإناثهم » ، وفي إسناده الإفريق ؛ وأما حديث

عمر فأخرجه البزار وفي إسناده عمر بن جرير وهو ضعيف ، وأما حديث عقبة بن عامر فرواه أبو سعيد بن يونس في تاريخ مصر من رواية مسلة بن مخلد عنه بلفظ : « الذهب والحرير ، حل لإناث أمتي ، حرام على ذكورها ، . وأما حديث أم هانئ وأنس ومن بعدهما ، فإنما هو في مطلق تحرير الحر .

وقد روى نحو حديث عقبة ، عن زيد بن أرقم ، أخرجه ابن أبي شيبة . وعن ابن عباس أخرجه البزار والطبراني . وعن وائلة أخرجه الطبراني .

٩٤٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة ، مسلم من طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر به ، قال الدارقطني : لم يرفعه غير قتادة وهو مدلس . وقد رواه داود وبيان وابن أبي شيبة وابن أبي السفر ، عن الشعبي به موقوفاً ، انتهى .

وأخرجه النسائي ، وهو في المتفق من طريق ابن أبي عثمان : أنا كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد بأذربيجان ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الحرير إلا هكذا ، وأشار بإصبعيه اللتين تليان الإبهام .

وفي الباب : عن ابن عباس : إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت من الحرير ، فأما المعلم وشبهه فلا بأس ، أخرجه النسائي .

٩٤١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس جبة مكفوفة بالحرير . مسلم من حديث أسماء بنت أبي بكر بلفظ . فأخرجت جبة طيالية كسروانية لها لينة ديباج ، وفرجاها مكفوفتان بالديباج . ولأبي داود : جبة مكفوفة الجيب ، السكين والفرجين بالديباج .

٩٤٢ — حديث : « إياكم وزى الأعاجم ، ابن حبان والحاثر بن أبي أسامة والبيهقي في الشعب ، من حديث أبي عثمان : قال أنا كتاب عمر بأذربيجان ونحن مع عتبة بن فرقد : أما بعد فارتدوا وانزروا وانتعلوا ، وارموا بالخفاف ، واقطعوا السراويلات ، وعليكم بلباس أبيكم إسماعيل ، وإياكم والتعم ، وزى الأعاجم ، وعليكم بالشمس فإنها حمام العرب ، واخشوشنوا واخشوشنوا ، واخولقوا ، وارموا الأغراض ، وانزوا نزوا — الحديث .

(تذنيه) استدلل به المصنف على كراهية توسد الحرير . وأصرح منه حديث حذيفة عند البخارى : نهانا النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث . وفيه : وعن لبس الحرير ، وأن يجلس عليه .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة حرير ، لم أجده .

حديث : أنه كان على بساط ابن عباس مرفقة حرير : ابن سعد من طرق راشد مولى بنى عامر : رأيت على فراش ابن عباس مرفقة حرير . ومن طريق مؤذن ابن وادعة : دخلت على ابن عباس وهو متكئ على مرفقة حرير ، وسعيد بن جبير عنده ، وهو يقول له : انظر كيف تحدث عني ، فإنك قد جففت عني كثيراً .

٩٤٣ - حديث : أن النبي ﷺ رخص في لباس الحرير عند القتال ، ابن أبي عدى من حديث الحكم بن عمير بإسناد واه . وروى ابن سعد من طريق الحسن البصرى : كان المسلمون يلبسون الحرير في الحرب ، أخرجه في ترجمة عبد الرحمن بن عوف .

(تذنيه) وقع في بعض النسخ أن الحديث المذكور من مرسل الشعبي ، ولم أجده . من طريقه .

قوله : روى أن الصحابة كانوا يلبسون الخز . قلت : أخرجه البخارى في الادب المفرد من طريق زرارة هو ابن أوفى ، قال : رأيت عمران بن حصين يلبس الخز . وروى ابن أبي شيبة من طريق يحيى بن أبي إسحاق : رأيت على أنس مطرف خز . وروى عبد الرزاق من طريق عبد الكريم الجزري : رأيت على أنس جبة خز ، وكساء خز ، وأنا أطوف مع سعيد ابن جبير . وروى ابن أبي شيبة من طريق السدى : رأيت على الحسين بن عليّ كساء خز وأخرجه الطبراني بلفظ : عمامة خز .

وروى الحاكم من طريق صفوان بن عبد الله بن صفوان : استأذن سعد وعليه مطرف خز على ابن عامر ، وتحتته مرافق من حرير ، فأمر بها فرفعت ، وقال عبد الرزاق عن العمري ، أخبرني وهب بن كيسان : رأيت ستة من الصحابة يلبسون الخز : سعد ، وابن عمر ، وجابر ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وأنس .

وروى ابن أبي شيبة من طريق عمار : رأيت على أبي قتادة مطرف خز ، وعلى أبي هريرة كذلك . وعلى ابن عباس ما لا أحصى . وأخرجه الطبراني من رواية عمار المذكور : رأيت زيد بن ثابت ، وابن عباس ، وأبا هريرة ، وأبا قتادة : يلبسون مطارف الخز . وأخرج

البيهقي في الشعب من طريق عكرمة : أن ابن عباس كان يلبس الخنز ، ويقول : إنما يكره المصمت . ومن طريق نافع : أن ابن عمر كان ربما لبس مطرف الخنز ، ثمته خمسمائة درهم . وروى ابن سعد من طريق أبي سعد البقال : رأيت على ابن أبي أوفى برنس خنز . وروى ابن أبي شيبة من طريق الشيباني : رأيت على ابن أبي أوفى مطرف خنز .

وروى ابن أبي شيبة وابن سعد من طريق عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه : كان لابي بكر مطرف خنز ، سداه حرير ، فكان يلبسه . وروى ابن سعد من طريق محمد بن ربيعة بن الحارث : رأيت على عثمان مطرف خنز ، ثمته مائتي درهم . ومن طريق ثابت البناني : أن عائذ ابن عمرو كان يلبس الخنز . وروى إسحاق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجعيد : رأيت السائب بن يزيد ، وكان عليه كساء خنز ، وجبة خنز ، وقطيفة خنز ملتصقة بها عليه . ومن طريق فطر بن خليفة : رأيت على عمرو بن حريث مطرف خنز .

وروى النسائي في الكنى من رواية أبي بلج جارية بن بلج : رأيت لبي بن لبا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه مطرف خنز ، وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق إبراهيم ابن أبي علة : رأيت أبا أبي بن أم حرام وعليه كساء خنز ، ومن طريق إبراهيم أيضاً : رأيت رجلاً من الصحابة يقال له : الأفتطس ، فرأيت عليه ثوب خنز . وروى أبو داود من طريق سعد الدشتكي : رأيت رجلاً بخاري على بغلة بيضاء عليه عمامة خنز سوداء ، وقال : كسانها رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(تنبيه) روى أبو داود من حديث أبي مالك أو أبي عامر الأشعري رفعه : « ليسكونن في أمتي أقوام يستحلون الخنز والحرير » . وعلقه البخاري من وجه آخر واختلف في ضبط هذا اللفظ ، فقيل : بالحاء والراء المهملتين — أى الفرج — والمراد به الإشارة إلى تحریم الزنا ، والآخر : بالحاء والراء المعجمتين ، وهو يعارض المذكور هنا ، لكن الأول هو الصواب ، قاله عبد الحق .

٩٤٤ — قوله : ولا يجوز للرجال التحل بالذهب والفضة إلا بالخانم والمنطقة وحلابة السيف ، وقد جاء في إباحة ذلك آثار انتهى . فأما الخاتم : ففيه أحاديث مشهورة . منها حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ خاتماً من فضة ، له فص حبشي ، متفق عليه . وله طرق . وأما المنطقة : فلم أره ، لكن نقل ابن سيد الناس في السيرة : أن النبي صلى الله

عليه وسلم كانت له منطقة من أديم منشور ثلاث ، حلقها وإبزيمها وطرفها فضة . وروى الواقدي في المغازي : أن عاصم بن ثابت جاء يوم أحد بمنطقة فيها خمسين ديناراً ، وجدها في العسكر ، فشدّها على حقويه من تحت ثيابه ، فنقله رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك . وأما السيف فروى الثلاثة في السنن من طريق جرير بن حازم عن قتادة عن أنس : كانت قبيلة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة . وللنسائي : كان نعل سيفه صلى الله عليه وسلم من فضة ، وقبيلة سيفه من فضة ، وما بين ذلك حلق فضة ، قال الترمذي : رواه بعضهم عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن ، وصوب هذا المرسل النسائي ، وأخرجه هو وأبو داود . وروى عبد الرزاق في كتاب الجهاد عن جعفر بن محمد قال : رأيت سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا القفار ، قائمته من فضة . ونعله من فضة ، وبين ذلك حلق من فضة ، وهو عند هؤلاء — يعني خلفاء بني العباس . وروى الطبراني من طريق مرزوق الصيقل : أنه صقل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا القفار ، وكانت له قبيلة من فضة ، وحلق من فضة . وروى الترمذي من حديث مزينة العصري : دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح ، وعلى سيفه ذهب وفضة . وروى البخاري في صحيحه من طريق هشام بن عروة عن أبيه : كان سيف الزبير محلى بفضة ، وكان سيف عروة محلى بفضة . وروى البيهقي من طريق عثمان بن موسى ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه تقلد سيف عمر يوم قتل عثمان ، وكان محلى ، قلت : كم كانت حليته ؟ قال : أربعمائة .

ومن طريق المسعودي رأيت في بيت القاسم بن عبد الرحمن سيفاً قبيلته من فضة ، فقلت : سيف من هذا ؟ قال : سيف عبد الله بن مسعود .

٩٤٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفر ، فقال : مالي أجد منك رائحة الأصنام ؟ ورأى على آخر خاتم حديد ، فقال : مالي أرى عليك حلية أهل النار ؟ أصحاب السنن الثلاثة وأحمد والبخاري وأبو يعلى وابن حبان من طريق عبد الله بن بريدة عن أبيه به . وفي رواية الجميع : ثم جاءه وعليه خاتم من شبه . وفي رواية : من صفر ، فذكره . وكلام الأصل يوم أن الجاني غير الأول ، زاد الترمذي وأحمد : ثم جاءه وعليه خاتم من ذهب ، فقال مالي أرى عليك حلية أهل الجنة .

٩٤٦ — حديث علي : أن النبي ﷺ نهي عن التختم بالذهب ، مسلم والأربعة من حديث علي ، فذكره بزيادة ، وفي الباب : عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

رأى في يد رجل خاتماً من ذهب ، فزعه وطرحه ، وقال : « يعمد أحدهم إلى جرة من نار فيجعلها في يده » أخرجه مسلم . وعن أبي هريرة مثل حديث عليّ أخرجه مسلم . وعن البراء في حديث : نهانا عن سبيح ، فذكره : وعن التميمي بالذهب ، متفق عليه .

٩٤٧ — حديث : أن عرجة بن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب ، فأنتن ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفاً من ذهب ، أصحاب السنن الثلاثة وأحمد من حديث عبد الرحمن بن طرفة : أن جده عرجة ، فذكره . وفيه : فاتخذ أنفاً من ورق فأنتن عليه . وفي رواية لأبي داود والترمذي عن عبد الرحمن عن جده عرجة . وفي أخرى للنسائي نحوه وصححه ابن حبان ، واتفقه ابن القطان . وفي الباب عن عبد الله بن عمر : أن أباه سقطت تتيته ، فأمره النبي ﷺ أن يشدها بذهب ، أخرجه الطبراني في الأوسط من رواية أبي الربيع السمان ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه . وعن عبد الله بن عبد الله بن أبي بن سلول ، أخرجه ابن قانع . وروى الطبراني في ترجمة أنس من طريق محمد بن سعدان عن أبيه : رأيت أنس بن مالك يطوف به بنوه حول الكعبة على سواعدهم ، وقد شدوا أسنانه بذهب .

وفي رواية المسند عن من رأى عثمان : أنه ضيب أسنانه بذهب . وعند ابن سعد عن ابن جريج : أن ابن شهاب سئل ، فقال : لا بأس به . وقد شد عبد الملك بن مروان أسنانه بذهب ، قال أخبرنا أبو قطن : رأيت بعض أسنان عبد الله بن عون مشدودة بذهب . وعن إبراهيم بن عبد الرحمن مولى موسى بن طلحة قال : رأيت مربي بن طلحة قد شد أسنانه بذهب

٩٤٨ — قوله : روى أن النبي ﷺ أمر بعض أصحابه بذلك — يعني ربط الخيط في الإصبع — ليذكره الحاجة ، لم أجده هكذا . وإنما أخرج أبو يعلى من حديث ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أشفق من الحاجة أن ينسأها ، ربط في إصبعه خيطاً له ليذكرها . وفي إسناده سالم بن عبد الله بن عبد الله ، وفي ترجمته ذكره ابن حبان وابن عدى والعقيلي ، وهو متروك .

ونقل الترمذي عن البخاري أنه قال : منكراً ، وابن أبي حاتم عن أبيه : أنه باطل ، كلاهما في العمل . وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث وائلة بن الأسقع : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أوثق في خاتمه خيطاً ، وفيه بشر بن إبراهيم الأنصاري . وفي ترجمته ذكره ابن عدى وقال : إنه ممن يضع الحديث . وأخرج الطبراني في الكبير من

حديث رافع بن خديج : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ربط في إصبعه خيطاً ، فقلت : ما هذا يا رسول الله ؟ قال صلى الله عليه وسلم : شيء أستذكر به ، أورده بإسنادين : في أحدهما غياث بن إبراهيم ، وهو ممن يضع الحديث ، وفي الآخر بقية عن أبي عبد الرحمن مولى بني تميم ، وهو مجهول . وقد ورد ما يخالف هذا من حديث أنس رفعه : « من حول خاتمه أو عمامته أو علق خيطاً ليدكره ، ففقد أشرك بالله تعالى ، إن الله عز وجل هو يذكر الحاجات ، أخرجه ابن عدى في ترجمة بشر بن الحسين ، وهو متروك .

قوله : روى عن عليّ وابن عباس في قوله تعالى : « ولا يدين زينت من إلا ما ظهر منها ، قالوا : هو الكحل ، والخاتم . أما عليّ فلم أجد ذلك عنه . وأما ابن عباس فأخرجه الطبراني والبيهقي من رواية مسلم الملائى عن سعيد بن جبير عنه . وذكره ابن أبي شيبة عن عكرمة وسعيد بن جبير وأبي صالح من قولهم . وكذا ذكره عبد الرزاق عن قتادة . وقد ورد ما يخالف ذلك ، فروى البيهقي من طريق عبد الله بن مسلم بن هرمز ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : الوجه والكفان . ومن حديث عائشة مثله موقوفاً . وأخرج الطبراني عن ابن مسعود قال : هي الثياب ، وإسناده قوى .

٩٤٩ — حديث : « من نظر إلى محاسن امرأة أجنبية عن شهوة صب في عينيه الآنك يوم القيامة ، لم أجده ، وهذا الوعيد ورد فيمن استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه إلى آخره ، أخرجه البخاري من حديث ابن عباس .

حديث : « من مس كف امرأة ليس منها بسبيل ، وضع على كفه جمرة يوم القيامة ، لم أجده .

حديث : أن أبا بكر كان يصفح العجائز ، لم أجده أيضاً .

حديث : أن عبد الله بن الزبير استأجر عجوزاً لترضه ، وكانت تغمز رجله ، وتفلى رأسه ، لم أجده أيضاً .

٩٥٠ — حديث : « أبصرها فإنه أخرى أن يؤدم بينكما ، الترمذى والنسائي وابن ماجة من حديث المغيرة بن شعبة : خطب امرأة فقال النبي ﷺ : « انظر إليها ، فإنه أخرى أن يؤدم بينكما ، قال الترمذى : حسن ، ومعناه أن يؤدم المودة بينكما ، قال : وفي الباب : عن أبي هريرة وجابر وأنس ومحمد بن مسلمة وأبي حميد انتهى . فأما حديث أبي هريرة (١٥ — الدراية — ج ٢)

فأخرجه مسلم من طريق أبي حازم عنه ، قال : خطب رجل امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ : « اذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً » . وأما حديث جابر فأخرجه أبو داود من رواية واقد بن عبد الرحمن عن جابر رفعه : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » ، وذكر في الحديث قصة موقوفة ، وإسناده حسن . وأما حديث أنس فأخرجه أحمد والبخاري والطبراني والدارقطني وابن حبان كلهم من طريق معمر عن ثابت عن أنس : أن المغيرة خطب امرأة ، الحديث .

وأما حديث محمد بن مسلمة فأخرجه ابن ماجه وأحمد وإسحاق والطحاوي وابن أبي شيبة وعبد الرزاق وابن حبان والحاكم من طريق محمد بن سليمان بن أبي حشمة ، عن محمد بلفظ : « إذا ألقى الله تعالى في قلب امرئ منكم خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر إليها » . وفيه قصة لمحمد ابن مسلمة ، وسمى أحمد وابن أبي شيبة المرأة التي خطبها محمد ، بثينة بنت الضحاك ، وأبهمت في رواية الحاكم وغيره . وأما حديث أبي حميد فأخرجه إسحاق والطبراني بلفظ : « إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها للخطبة » .

حديث أبي هريرة : الركبة من العورة ، تقدم في الصلاة من حديث عليّ .

٩٥١ — قوله : وأبدي الحسين بن علي سرته فقبلها أبو هريرة ، كذا فيه ، والمحفوظ الحسن . فأخرج أحمد وابن حبان والبيهقي من طريق عمير بن إسحاق : كنت أمشي مع الحسن ابن علي ، فلقينا أبو هريرة فقال للحسن : اكشف لي عن بطنك حتى أقبل حيث رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبله ، فكشف عن بطنه ، فقبل سرته . وفي رواية الطبراني : فرفع عن بطنه ، ووضع يده على سرته .

٩٥٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال جرهد : « أما علمت أن الفخذ عورة ؟ » مالك عن أبي النضر ، عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد ، عن أبيه كان جرهد من أصحاب الصفة ، قال : جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا ، ونغذى منكشفة ، فقال : « أما علمت أن الفخذ عورة ؟ » هكذا أخرجه أبو داود من هذا الوجه . وأخرجه الترمذي والحاكم من طريق ابن عيينة ، عن أبي النضر ، عن زرعة بن مسلم بن جرهد ، عن جده جرهد قال : مر النبي ﷺ بجرهد — فذكر نحوه . ومن رواية معمر عن أبي الزناد أخبرني ابن جرهد ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : مر به ، الحديث . ومن رواية

عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جرهد الأسلمي ، عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الفخذ عورة » . وأخرجه الدارقطني من رواية سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ، حدثني آل جرهد ، عن جرهد . وأخرجه أحمد وابن حبان من طريق مالك . وقال ابن حبان : من زعم أنه زرعة بن مسلم فقد وهم .

وفي الباب عن عليّ رفعه : « لا تكشف فخذك ، ولا تنظر إلى فخذ حتى ولا ميت » ، أخرجه أبو داود من رواية ابن جريج ، أخبرني عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة عنه . وأخرجه ابن ماجه والحاكم من وجه آخر عن ابن جريج ، فقال عن حبيب . وقال ابن أبي حاتم في العلل ، عن أبيه ، لم يسمعه ابن جريج من حبيب ولا حبيب من عاصم . وعن ابن عباس رفعه : « الفخذ عورة » ، أخرجه الترمذي والحاكم وأحمد والبيهقي والطبراني . وعن محمد بن عبد الله بن جحش : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى على معمر وهو جالس على باب داره وفخذ مكشوفة — فقال له : « يا معمر غط فخذك » ، فإن الفخذ عورة ، أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والطحاوي والبخاري في التاريخ ، وعلقه في صحيحه مع حديث ابن عباس وجرهد .

ويعارض هذه الأحاديث حديث أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا خيبر ، فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس ، فركب النبي ﷺ ، وركب أبو طلحة ، وأنا رديف أبي طلحة ، فأجرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر ، ثم حسر الإزار عن فخذيه ، حتى أتى لأناظر إلى بياض فخذيه — الحديث ، أخرجه البخاري هكذا . والحديث عند مسلم بلفظ : فأنحسر ، ومال الإسماعيلي إلى ترجيحها .

قلت : لكن لا فرق في نظري بين الروایتين من جهة أنه صلى الله عليه وسلم لا يقر على ذلك لو كان حراماً ، فاستوى الحال بين أن يكون حرمه باختياره ، أو انحسر بغير اختياره ، والله أعلم .

٩٥٣ — حديث : « غض بصرك إلا عن أمتك وامراتك » ، لم أره بهذا اللفظ ، والذي عند الأربعة والحاكم من طريق بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده قلت : يا رسول الله ، عوراتنا ما نأتي منها وما نذر ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك » .

وروى عبد الرزاق والطبراني ^(١) من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عن سعد ابن مسعود السكندی قال : أتى عثمان بن مظعون رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله « إني أستحي أن يرى أهلي عورتى » قال صلى الله عليه وسلم : « ولم وقد جعلك الله تعالى لهم لباساً ، وجعلهم لك » قال : أكره ذلك ، قال صلى الله عليه وسلم : فإنهم يرونه منى ، وأراه منهم ، قال : أنت ؟ قال : أنا ، قال : فمن بعدك إذا يا رسول الله ؟ قال : فلما أدبر ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن ابن مظعون لحبي ستيّر .

٩٥٤ — حديث : « إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ما استطاع ، ولا يتجردان تجرد البعير » ابن ماجه والطبراني من حديث عتبة ^(١) بن عبد بلفظ : ولا يتجرد . وأخرجه النسائي والطبراني وابن عدى من حديث عبد الله بن سرجس بلفظ : « إذا أتى أحدكم أهله فليلق على عجزه وعجزها شيئاً ، ولا يتجردان تجرد البعير » ، وأورده من رواية زهير بن محمد عن عاصم ، والمحفوظ عن عاصم عن أبي قلابة مرسل . كذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق . وأخرجه ابن أبي شيبة . والبزار وابن عدى والعقيلي والطبراني من حديث أبي وائل عن عبد الله بن مسعود كالذى قبله .

قال البزار : تفرد به مندل عن الأعمش ، وأخطأ فيه . وقد ذكر شريك أنه كان عند الأعمش وعنده عاصم ومندل ، فحدث عاصم عن أبي قلابة بهذا مرسل ، فكان مندل ظنه عن الأعمش . وقال أبو زرعة : أخطأ فيه مندل . ونقل العقيلي أن الأعمش بلغه ذلك فقال : كذب مندل ، إنما هو عن عاصم عن أبي قلابة ، وهذا كله يدل على أن الذى أخرجه الطبراني عن علي بن عبد العزيز ، عن أبي غسان ، عن إسرائيل ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن ابن مسعود خطأ ، إما من إسرائيل أو من دونه ، والله أعلم .

وفى الباب : عن أبي أمامة أخرجه الطبراني بلفظ مندل . وعن أبي هريرة أخرجه الطبراني فى الأوسط والبزار ، بلفظ : إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ، فإنه إذا لم يستتر استحيت الملائكة فخرجت ، وبقي الشيطان ، فإذا كان بينهما ولد كان للشيطان فيه نصيب ، وفى إسناده ضعف . وروى الترمذى فى باب الاستتار عند الجماع من حديث ابن عمر رفعه : « إياكم والتعري »

٩٥٣ — (١) وفيه يحيى بن العلاء ، وهو متروك .

٩٥٤ — (١) وإسناده ضعيف لجهالة تابعيه .

فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط ، وحين يفضى الرجل إلى أهله . .

قوله : ولأن ذلك يورث النسيان ، لورود الأثر - يعنى النظر إلى العورة - لم أجده .
وورد أن ذلك يورث العمى أخرجه ابن عدى وابن حبان في الضعفاء من طريق بقية عن
ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه : « إذا جامع أحدكم زوجته فلا ينظر إلى فرجها ،
فإن ذلك يورث العمى » ، قال ابن حبان : هذا موضوع ، وكأن بقية سمعه من كذاب
فأسقطه . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : موضوع . وأورد الأزدى في الضعفاء في ترجمة إبراهيم
ابن محمد الفريابي بإسناده عن أبي هريرة مثله ، وفي إسناده من لا يقبل قوله .

قوله : وكان ابن عمر يقول : الأولى أن ينظر ليسكون أبلغ في تحصيل معنى اللذة ،
لم أجده .

٩٥٥ — حديث : « العيتان تزينان ، وزناهما النظر ، واليدان تزينان ، وزناهما
البطش » ، مسلم من طريق سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة به في حديث . وفي المتفق من
طريق ابن عباس عن أبي هريرة .

٩٥٦ — حديث : « لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها زوجها أو ذو محرم منها » ،
مسلم من حديث أبي سعيد بلفظ : فوق ثلاث . وهو في البخارى بلفظ : يومين . واتفقا عليه
من حديث ابن عمر بلفظ : فوق ثلاث ، وفي رواية للبخارى : ثلاثة أيام . وفي رواية لهما
عن أبي هريرة : مسيرة يوم وليلة . وفي رواية لمسلم : مسيرة ليلة . وفي لفظ : يوم . وأخرجه
أبو داود وابن حبان والحاكم بلفظ : بريد ، وقد تقدم في كتاب الحج مستوفى .

٩٥٧ — حديث : « لا يخلون رجل بامرأة ليس منها بسيل ، فإن الشيطان ثالثهما ،
الترمذى والنسائي من حديث عمر في أثناء حديث قال فيه : ألا لا يخلون رجل بامرأة ، إلا
كان ثالثهما الشيطان ، وصححه ابن حبان . وأخرجه أيضاً من حديث جابر بن سمرة بلفظ :
ولا يخلون رجل بامرأة ، فإن الشيطان ثالثهما . وأخرج أحمد من رواية عاصم بن عبيد الله ،
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، عن أبيه نحوه . وأخرج الطبراني في الأوسط : عن ابن عمر
نحوه . وفي المعنى ما أخرجه مسلم عن جابر رفعه : « لا يبيتن رجل عند امرأة ، إلا أن
يكون ناكحاً أو ذا محرم » .

حديث : كان عمر إذا رأى جارية متقنعة علاها بالدرة ، وقال : ألقى عنك الخمار ، يادفار أنتشبهين بالحرائر ؟ لم أجده . وأخرج البيهقي من طريق نافع ، عن صفية بنت أبي عبيد قالت خرجت امرأة مختمرة متجلبية ، فقال عمر : من هذه المرأة ؟ فقيل : جارية لفلان من بنيه فأرسل إلى حفصة : ما حملك على أن تخمري هذه الأمة وتجلبيها حتى هممت أن أقع بها ، لا تشبهوا الإمام بالمحصنات . قال البيهقي : والآثار بذلك عن عمر صحيحة ، وقد تقدم في شروط الصلاة .

حديث عائشة : الخصاء مثله ، لم أجده عنها ، ولكن ذكر ابن أبي شيبة عن ابن عباس قال : خصاء البهائم مثله ، ثم تلى : « ولآمرنهم فليغيرن خلق الله » وأخرجه عبد الرزاق عن مجاهد نحوه . وعن شهر بن حوشب قال : الخصاء مثله .

قوله : قال سعيد والحسن : لا تغرنكم سورة النور ، فإنها في الإناث ، دون الذكور ، لم أجده بهذا اللفظ . لكن ذكر ابن أبي شيبة من رواية طارق ، عن سعيد بن المسيب : لا تغرنكم الآية : « إلا ما ملكت أيمانكم » إنما عني به الإمام ، ولم يعن به العبيد . وقال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الأعلى ، عن هشام عن الحسن : أنه كره أن يدخل المملوك على مولاه بغير إذنها .

٩٥٨ — حديث : أن النبي ﷺ نهى عن العزل عن الحرة إلا بإذنها ، وقال لمولى أمة : « اعزل عنها إن شئت » قلت : هما حديثان : الأول : أخرجه ابن ماجه وأحمد والدارقطني من رواية أبي هريرة ، عن عمر بهذا ، إلى قوله : بإذنها . قال الدارقطني : الصواب عن الزهري ، عن حمزة بن عبد الله بن عمر ، مرسل . والحديث الثاني : أخرجه مسلم من حديث جابر قال : جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام : إن لي جارية أطوف عليها ، وأنا أكره أن تحمل ، قال صلى الله عليه وسلم : « اعزل عنها إن شئت » فإنه سيأتينا ما قدر لها ، الحديث .

٩٥٩ — حديث : « ألا لا توطأ الحبالى حتى يضعن حملهن ، ولا الحبالى حتى يستبرثن بحیضة » قاله في سبایا أوطاس ، أبو داود من حديث أبي سعيد بللفظ : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حیضة » . وصححه الحاكم . وروى ابن أبي شيبة عن أبي خالد الأحمر ، عن داود بن أبي هند ، قلت للشعبي : إن أبا موسى نهى يوم فتح تستر

أن لا توطأ الحبالى ، ولا يشارك المشركون فى أولادهم ، فإن الماء يزيد فى الولد ، أهوشىء .
قاله برأيه أم رواه ؟ فقال الشعبي : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أو طاس أن توطأ
حامل حتى تضع ، أو حائل حتى تستبرأ . وأخرج عيد الرزاق الحديث المرسل بدون قصة
أبى موسى من وجه آخر عن الشعبي .

وفى الباب : عن رويفع بن ثابت رفعه : « لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن
يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها » الحديث ، أخرجه أبو داود . وأخرجه من وجه
آخر وزاد : « حتى يستبرئها بحيضة » ، وصححه ابن حبان . وعن علي قال : نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن توطأ الحامل حتى تضع ، أو الحائل حتى تستبرأ بحيضة ، أخرجه ابن
أبى شيبة . وعن ابن عباس نحوه أخرجه الدارقطنى .

٩٦٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم عانق جعفرأ حين قدم من الحبشة وقبل
بين عينيه ، الحاكم من حديث ابن عمر قال : وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم جعفر بن
أبى طالب إلى بلاد الحبشة ، فلما قدم منها اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم وقبل بين عينيه .
ومن حديث جابر : لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم من خير ، قدم جعفر من الحبشة
فتلقاه فقبل جبهته . وقال : فذكر نحوه . وأخرجه عن الشعبي مرسلأ ليس فيه جابر .
وأخرجه البيهقى فى الدلائل من وجه آخر عن جابر . وأخرجه مرسلأ أيضاً أبو داود وابن
أبى شيبة والطبرانى بلفظ عن الشعبي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلقى جعفرأ فالتزمه
وقبل ما بين عينيه .

واختلف فيه عن الشعبي ، فقيل : عنه عن جابر ، وقيل : عنه عن عبد الله بن جعفر .
وروى الطبرانى فى الأوسط والصفير من طريق عون بن أبى جحيفة عن أبيه قال : قدم
جعفر من الحبشة ، فقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين عينيه ، وقال نحوه .

وفى الباب عن عائشة عند ابن أبى عدى والدارقطنى والبيهقى فى الشعب . وعن إسماعيل
ابن عبد الله بن جعفر ، عن أبيه قال : لما قدم جعفر من الحبشة ، فذكر نحوه ، أخرجه
البخارى والبيهقى فى الشعب . وروى الترمذى من حديث عائشة قالت : قدم زيد بن حارثة
المدينة ، ففرع الباب ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى بيتى ، فقام إليه عريانأ يجر ثوبه ،
والله ما رأيته عريانأ لا قبله ولا بعده . فاعتنقه وقبله ، وقال : حسن غريب .

وأخرجه أبو نعيم في الدلائل من هذا الوجه مطولاً وفيه قصة أم قرفة . وروى ابن سعد في ترجمة نعيم بن عبد الله النحام أنه هاجر إلى المدينة في أربعين نفرأ من أهله ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقه وقبله .

٩٦١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المكامعة ، وهى المعانقة ، وعن المكامعة ، وهى التقييل . ابن أبي شيبة وابن ماجه عنه من حديث يحيى بن أيوب ، عن عياش بن عباس ، عن أبي الحصين ، عن أبي عامر الحجري ، عن أبي ربحانة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مكامعة أو مكامعة المرأة المرأة ليس بينهما شيء ، وعن مكامعة أو مكامعة الرجل الرجل ليس بينهما شيء . وأخرجه أبو داود والنسائي من وجه آخر عن عياش مختصراً فى أثناء حديث أوله : نهى عن عشرة أشياء . وأخرجه أبو عبيد فى الغريب من طريق الليث عن عياش رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن المكامعة أو المكامعة .

وفى الباب : عن أنس قال : قال رجل : يا رسول الله الرجل منا يلقى أخاه أينحنى له ؟ قال : لا ، قال : أفيلتزمه ويقبله ؟ قال : لا ، قال : أياخذ بيده ويصافحه ؟ قال نعم ، أخرجه الترمذى والبيهقى . ويعارضه ما وقع فى حديث الإفك عن عائشة فقال أبو بكر لعائشة : قومي فقبلى رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى الأربعة إلا النسائي من حديث ابن عمر أنه كان فى مشربة ، قال : فدتونا من النبي صلى الله عليه وسلم فقبلنا يده . وروى الأربعة إلا ابن ماجه من حديث عائشة كانت — أى فاطمة — بذت النبي ﷺ إذا دخلت إليه قام إليها فقبلها ، وأجلسها فى مجلسه — الحديث .

وروى الأربعة إلا أبا داود عن صفوان بن عسال : أن قوماً من اليهود قبلوا يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجليه . وروى أبو داود والبخارى فى الأدب المفرد من حديث الزارع ابن عامر قال : فجعلنا نتبادل من رواحلتنا ونقبل يد النبي صلى الله عليه وسلم ورجليه .

وروى الأربعة إلا النسائي من حديث عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت ، فأكب عليه وقبله ، ثم بكى حتى رأيت دموعه تسيل على وجنتيه . وأخرجه الحاكم . وأخرج أبو داود من حديث أسيد بن حضير فى قصة : فرفع النبي صلى الله عليه وسلم عن قبيصه فاحتضنه ، وجعل يقبل كشحه . وروى الحاكم من طريق

عبد الله بن بريدة ، عن أبيه في قصة قال : ثم أذن له فقبل رأسه ورجليه ، وأخرجه البزار .
قلت : وجمع ابن المقرئ جزءاً في تقييل اليد ، فيه أحاديث وآثار سمعناه .

٩٦٢ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل نساءه وهو صائم .
ويضاجمهن وهن حيض . أما الأول : فمتفق عليه من حديث عائشة : كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ، ويباشر وهو صائم . وفي لفظ : في رمضان . ولمسلم عن حفصة نحوه .
ولها عن أبي سلمة نحوه ، ولأبي داود وأحمد من وجه آخر عنها (١) : كان يقبلها وهو صائم ويمص لسانها . وأما الثاني : فمتفق عليه عن عائشة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر لإحدانا إذا كانت حائضاً أن تنزّر ثم يضاجمها ، وفي لفظ : ثم يباشرها .

وللبخاري عن أم سلمة : بينما أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعة في الخيلة حضنت ، فأنسلت فأخذت ثياب خيضي ، فقال صلى الله عليه وسلم : أنفست ؟ قلت : نعم ، فدعاني فاضطجعت معه في الخيلة .

٩٦٣ — حديث : « من صافح أخاه المسلم ، وحرك يده ، تناثرت عنه ذنوبه » .
الطبراني في الأوسط والبيهقي في الشعب من حديث حذيفة رفعه : « إن المؤمن إذا لقي المؤمن فسلم عليه ، وأخذ بيده فصاحه تناثرت خطاياهما ، كما يتناثر ورق الشجر » . والبيهقي في الشعب عن يزيد بن البراء ، عن أبيه : دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فرحب بي وأخذ بيدي ، وقال : « لا يلقى مسلم مسلماً فيرحب به ويأخذ بيده ، إلا تناثرت الذنوب بينهما كما يتناثر ورق الشجر » .

وأخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد من وجه آخر عن البراء (١) بلفظ : « ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا » . ولأبي داود عن أبي ذر (٢) : ما لقيت النبي صلى الله عليه وسلم إلا صافحني — الحديث ، وفيه : أنه اعتنقه مرة .

٩٦٢ — (١) وفيه محمد بن دينار ، وسعد بن أوس ، ضعفهما ابن معين ، وقال عبد الحق : هذا حديث لا يصح فإن ابن دينار وابن أوس لا يمتحج بهما ، وقال ابن الأعرابي : بلغني عن أبي داود قال : هذا الحديث لا يصح .

٩٦٣ — (١) قال الترمذي : حسن غريب اه وفيه الأجلح وهو يحيى بن عبد أبو حجية وفيه مقال . (٢) فيه مجهول وهو الراوي عن أبي ذر .

وللترمذى عن ابن مسعود رفعه : « من تمام التحية الاخذ باليد » ، وإسناده ضعيف .
وله من حديث أبي أمامة (٣) رفعه : « من تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على
جبهته » ؛ ومن تمام التحية المصافحة . وفى الباب : فى الصححين فى حديث كعب بن مالك
الطويل ، فقام إلى أبو طلحة يهرول حتى صاغتني وهنأتني . وللبخارى عن قتادة قلت لانس :
أكانت المصافحة فى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم .

٩٦٤ — حديث : « الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » ، ابن ماجة وإسحاق بن راهويه
والحاكم والدارمى وعبد الرزاق وأبو يعلى من حديث عمر ، وفى إسناده على بن سالم ، وفى
ترجمته ذكره العقيلي فى الضعفاء . وفى الباب : عن معمر بن عبد الله رفعه : « لا يحتكر
إلا خاطئ » ، أخرجه مسلم .

٩٦٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى الجلب وعن تلقى الركبان .
أما الاول : فأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن تلقى الجلب . وفى روايه له : « لا تلقوا الجلب » ، فمن تلقاه فاشتره ، فإذا أتى السوق
فسيده بالخيار . وأما الثانى : فاتفق عليه من حديث ابن عباس رفعه : « لا تلقوا
الركبان » ، ولا يبيع حاضر لباد .

٩٦٦ — حديث : « من احتكر طعاماً أربعين ليلة ، فقد برىء من الله تعالى ، وبرىء
الله منه » ، أحمد وابن أبي شيبه والبزار وأبو يعلى والدارقطنى والحاكم والطبرانى فى الاوسط
وأبو نعيم فى الحلية من حديث ابن عمر ، وفى إسناده أصبغ بن زيد ، وفى ترجمته أورده ابن
عدى فى الضعفاء . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه : هذا حديث منكر .

٩٦٧ — حديث : « لاتسعروا فإن الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرازق » .
الاربعة إلا النسائى من حديث أنس ، غلا السعر فقال الناس : يارسول الله سعر لنا ، فقال
صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى هو المسعر القابض الباسط الرازق » ، وإني لأرجو أن
ألقى الله تعالى وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة من دم ولا مال » ، وصححه الترمذى وابن
حبان . وأخرجه أيضاً الدارمى والبزار وأبو يعلى .

وفى الباب : عن أبي جحيفة (١) أخرجه الطبرانى مثله إلا أنه قال : « فى عرض ولا مال » ،

(٣) فيه على بن يزيد وهو ضعيف .

٩٦٧ — (١) وفيه غسان بن الربيع وهو ضعيف .

وعن ابن عباس مثله ، أخرجه الطبراني في الصغير . وعن أبي سعيد^(٢) نحوه ، أخرجه الطبراني في الأوسط ولم يذكر القابض الباسط الرازق ، وقال في آخره : في دين ولا دنيا .
(تبيه) لم يقع في شيء من طرقه لا تسعروا بصيغة النهي ، وإن كان ذلك قد يستفاد من سياق المتن بطريق اللزوم .

٩٦٨ - قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن في الخمر عشرة : حاملها والمحمولة إليه ، الحديث ، الترمذي وابن ماجة من حديث أنس بتمامه . وفي الباب عن ابن عمر أخرجه أبو داود وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق والبخاري من طريق عبد الرحمن الغافقي وأبي علقمة عن ابن عمر ، أنهما سمعا يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لعن الله الخمر وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها وآكل ثمنها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه » ، وأخرجه الحاكم من وجه آخر عن ابن عمر ، وأخرجه إسحاق من طريق محمد بن أبي حميد عن أبي توبة المصري : سمعت ابن عمر فذكره بلفظ : « لعن الخمر وغارسها ولايفرسها إلا للخمر » ، ولعن مجتمعيها وحاملها إلى المعصرة ، وعاصرها وشاربها وبائعها وآكل ثمنها ومديرها ، ومحمد ضعيف .

وعن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « أمانى جبرئيل عليه السلام فقال : يا محمد إن الله تعالى لعن الخمر - الحديث ، أخرجه ابن حبان والحاكم وأحمد . وعن عبد الله بن مسعود مثل حديث ابن عمر ، أخرجه أحمد والبخاري .

٩٦٩ - حديث : « مكة حرام لاتباع رباعها ، ولا تورث ، الدارقطني والحاكم من حديث أبي حنيفة عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبي نجيح عن عبد الله بن عمر رفعه : « إن الله تعالى حرم مكة ، لغرام بيع رباعها وأكل ثمنها » ، وقال : من أكل من أجر بيوت مكة شيئاً ، فإنما يأكل ناراً » . وفي رواية الدارقطني : « مكة حرام ، وحرام بيع رباعها ، وحرام أجر بيوتها » : قال الدارقطني : وهم أبو حنيفة في قوله ابن يزيد ، وإنما هو ابن أبي زياد وهو القداح . وفي رفعه وإنما هو موقوف ، ثم أخرجه من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد كذلك ، انتهى .

وقد رواه القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة فقال : عن عبيد الله بن أبي زياد ، فالوهم

(٢) قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط ، وأحمد ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

فيه من محمد بن الحسن راويه أولاً عن أبي حنيفة ، وكذلك أخرجه الدارقطني لكنه في كتاب الآثار قال ، عن أبي حنيفة ، عن عبيد الله بن أبي زياد على الصواب . وقد رفعه أيمن ابن أم نابل ، عن عبيد الله بن أبي زياد أيضاً فلم ينفرد أبو حنيفة برفعه ، أخرجه الدارقطني أيضاً في أواخر الحج . وله طريق أخرى أخرجه الدارقطني والحاكم من رواية لإسماعيل ابن مهاجر ، عن أبيه ، عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمر رفعه : « مكة مناخ لا نباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها » وإسماعيل قال البخاري : منكر الحديث . وفي ترجمته أخرجه ابن عدى والعقيلي في الضعفاء

وفي الباب من مرسل مجاهد : « مكة حرام ، حرّمها الله تعالى ، لا يحل بيع رباعها ، ولا إجارة بيوتها » أخرجه ابن أبي شيبة . وعن معمر عن ليث ، عن مجاهد وعطاء وطلوس قالوا : كانوا يكرهون بيع شيء من رباع مكة . وروى عبد الرزاق عن ابن جريج : كان عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ، ويقول : إن عمر كان ينهى أن تبوب دور مكة ، لأن لا ينزل الحاج في عرصاتها ، فكان أول من بوب داره سهيل بن عمرو ، فلامه عمر فقال : إني رجل تاجر ، فأردت أن أتخذ باباً يحبس ظهري ، قال : فلا إذا . ومن طريق مجاهد أن عمر قال : يا أهل مكة لا تتخذوا لدوركم أبواباً لينزل البادي حيث شاء . وعن معمر أخبرني بعض أهل مكة لقد استخلف معاوية وما لدار مكة باب .

﴿ تنبيه ﴾ لم أجد في شيء من طرقه : ولا ثورث ، وستأتي إن شاء الله تعالى بقية أحاديث الباب بعد هذا .

٩٧٠ — حديث : « من آجر أرض مكة ، فكأنما أكل الربا » هذا كأنه تصحيف عن قوله ، فكأنما يأكل ناراً . وقد مضى بيانه في الذي قبله ، وأنه من رواية محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة . وقد ذكر البيهقي في المعرفة مدار بين الشافعي وإسحاق بحضرة أحمد من المناظرة في كراء بيوت مكة ، واحتجاج إسحاق بقول تعالى : « سواء العاكف فيه والباد » . وجواب الشافعي بأنها في المسجد خاصة ، إذ لو كانت في جميع مكة لما جاز فيها نحر البدن ولا إبقاء الأرواث ، ونحو ذلك . واستدل به بحديث أسامة بن زيد : وهل ترك لنا عقيل من دار ؟ فلو كانت المنازل لا تملك لما قال ذلك ، وأن أحد استحسّن ذلك . وحديث أسامة متفق عليه ، وقد تقدم أن عمر اشترى داراً للسجن بمكة ، وعلقه البخاري .

وروى الواقدي في المغازي من طريق أبي رافع قال : قيل للنبي صلى الله عليه وسلم ألا

تنزل منزلك من الشعب ؟ فقال : « وهل ترك لنا عقيل منزلاً ، وكان عقيل قد باع منازل إخوته من الرجال والنساء ، ومنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال فقيل له : انزل في بعض بيوت مكة ، فأبى ، فلم يزل مضطرباً بالحجون .

وفي الباب : عن عائشة قالت : قلت يا رسول الله ألا نبني لك بيتاً ، ؟ — يعني بمكة — قال صلى الله عليه وسلم : « لا إنما هي مناخ لمن سبق ، هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال ، والمحفوظ من هذا أنه في منى .

٩٧١ — قوله : ولأن أراضى مكة كانت تسمى السوائب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من احتاج إليها سكنها ، ومن استغنى عنها أسكن غيره ، ابن ماجه من حديث علقمة ابن فضالة . قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر ، وما تدعى رباح مكة إلا السوائب ، من احتاج سكن ، ومن استغنى أسكن . وأخرجه ابن أبي شيبة والدارقطني والطبراني والأزرقي .

حديث ابن مسعود : جردوا القرآن ، ويروى جردوا المصحف ، ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم عنه باللفظ الأول ومن وجه آخر موصول عنه بهذا ، وزاد : لا تلحقوا به ما ليس منه . وأخرجه هكذا عبد الرزاق والطبراني من وجه آخر عن مسروق عن ابن عباس وقال أبو عبيد : كان إبراهيم يذهب به إلى نقط المصاحف . وأخرج الطبراني من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود أنه كان يكره التعشير في المصحف . وقال البيهقي : أراد بقوله : جردوا القرآن لا تخطوا به غيره . ويؤيده ما روينا فساق عن قرظة بن كعب قال : لما خرجنا إلى العراق خرج معنا عمر ، فقال لنا : إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل ، فلا تشغلوه بالأحاديث فنصدوهم ، وجردوا القرآن . وقال إبراهيم الحربي في غريب الحديث ، يحتمل قوله : جردوا القرآن أمرين : جردوه في النلاوة لا تخطوا به غيره ، أو جردوه في الخط من النقط والتعشير .

٩٧٢ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أنزل وفد ثقيف في مسجد وهم كفار ، أحمد وأبو داود والطبراني من طريق الحسن ، عن عثمان بن أبي العاص : أن وفد ثقيف لما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم أنزلهم المسجد ليكون أرق لقلوبهم . وأخرجه أبو داود في المراسيل من طريق الحسن : أن وفد ثقيف أتوا رسول الله ﷺ فضرب لهم قبة في

مؤخر المسجد ، لينظروا إلى صلاة المسلمين ، فقيل له : يا رسول الله ، أتزلهم في المسجد وهم مشركون ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « إن الأرض لا تتجسس ، إنما يتجسس ابن آدم » .

وفي الباب عن عطية بن سفيان بن عبد الله الثقفي قال : قدم وفد من ثقيف في رمضان على رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب لهم قبة في المسجد ، فلما أسلوا صاموا معه .

٩٧٣ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب البغلة واقتاها . مسلم من حديث سلمة قال : لقد قدت بنبي الله صلى الله عليه وسلم والحسن والحسين بغلته الشهباء ، حتى أدخلتهم الحجرة ، هذا قدامه ، وهذا خلفه . وله من حديث العباس : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلم نفارقه ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم على بغلة له بيضاء أهداها له فروة الجذامي — الحديث . وفيه : قال العباس : وأنا آخذ بلجام بغلته . وفي سيرة ابن إسحاق أنه صلى الله عليه وسلم كان يركب في أسفاره بغلته الدلدل ، وعاشت بعده صلى الله عليه وسلم حتى ماتت في زمن معاوية .

وفي البخاري : عن عمرو بن الحارث : لم يترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ديناراً ولا درهماً ولا عبداً ولا أمة ولا شيئاً إلا بغلته البيضاء التي كان يركبها — الحديث . وفي الصحيحين من حديث البراء في قصة حنين : فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على بغلته البيضاء ، وأن أبا سفيان بن الحارث لا أخذ بلجامها . وعند مسلم من حديث زيد ابن ثابت قال : بينما النبي صلى الله عليه وسلم في حائط لبني النجار على بغلة له ونحن معه ، فذكر الحديث في التعوذ من الفتن .

٩٧٤ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم عاد يهودياً بجواره ، محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة ، عن علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه قال : كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال لنا : قوموا بنا نعود جارنا اليهودي ، فأتيناه ، فقال له : كيف أنت يا فلان ؟ ثم عرض عليه الشهادتين ثلاث مرات ، فقال له أبوه في الثالثة : يابني أشهد ، فشهد . فقال : الحمد لله الذي أعقق بي نعمة من النار . ومن هذا الوجه أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة .

وروى عبد الرزاق من مرسل ابن أبي حسين نحوه ، وزاد فيه : وغسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وخطه وصلى عليه . وروى ابن حبان من حديث أنس : أن النبي صلى الله

عنه وسلم عاد جاراً له يهودياً ، وأصل هذا عند البخارى وأحمد والحاكم مطولا ، وليس فيه : أنه كان جاراً .

وفى الباب : عن ابن عباس قال : مرض أبو طالب ، فعاده النبي صلى الله عليه وسلم . وعن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عاد رجلاً على غير الإسلام لم يجلس عنده وقال : كيف أنت يا يهودى ، كيف أنت يا نصرانى ، بدته الذى هو عليه .

٩٧٥ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان من دعائه : « اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك ، وممتنى الرحمة من كتابك ، وباسمك الأعظم ، وبجودك الأعلى ، وكلما تكت التامة ، . البيهقى فى الدعوات من حديث ابن مسعود رفعه قال : اثنتا عشرة ركعة تصلين من ليل أو نهار ، وتتشهد بين كل ركعتين ، فإذا تشهدت من آخر صلاتك ، فأتين على الله وصل على النبي ﷺ وقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات ، وقل لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، عشر مرات ، ثم قل : « اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك ، فذكره . وفى آخره : ثم سل حاجتك ، ثم ارفع رأسك ، ثم سلم يميناً وشمالاً ، ولا تعلموها السفهاء ، فإنهم يدعون بها فيستجاب لهم .

وأخرجه ابن الجوزى فى الموضوعات من طريق عامر بن خدّاش عن عمرو بن هارون البلخى ، ونقل تكذيب عمرو عن ابن معين ، قال : وقد صح النهى عن القراءة فى السجود قلت : وظاهر السياق أنه يسجد بين التشهد والسلام سجدة زائدة ، يقول فيها ذلك ، ولا ينقص ما فيه ، وزعم السروجى أن هذا الحديث فى الحلية فليُنظر . قلت : وهو فى الطبرانى .

٩٧٦ — حديث : « هو المؤمن باطل إلا ثلاثة : تأديبه أفرسه ، ومناضلته عن قوسه وملاعبته مع أهله ، أحباب السنن وأحمد والطبرانى من حديث عقبة بن عامر فى أثناء حديث طويل . وفى الباب عن أبي هريرة أخرجه الحاكم بنحوه ، وفى إسناده سويد بن عبد العزيز ، وهو ضعيف ، رواه عن ابن عجلان عن سعيد المقبرى عنه . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبى زرعة أخطأ فيه سويد ، وإنما هو عن ابن عجلان ، عن ابن أبي حسين ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ، كذا رواه الليث وغيره عنه .

قال أبو حاتم : وقد رواه ابن عيينة عن ابن أبي حسين ، عن رجل عن أبي الشعثاء ، وهو مرسل أيضاً . وعن عمر بن الخطاب أخرجه الطبرانى فى الأوسط ، وذكره ابن حبان فى

الضعفاء في ترجمة المنذر بن زياد . وعن عطاء قال : رأيت جابر بن عبد الله ، وجابر بن عمير يرميان ، فل أحدهما ، فقال الآخر : أكسكت ؟ قال : نعم ، قال : أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « كل شيء ليس من ذكر الله تعالى فهو لهو ولعب » . وفي لفظ : « فهو سهو ولغو إلا أربعة : ملاعبة الرجل امرأته ، وتأديبه فرسه ، وهش الرجل بين الغرضين ، وتعلم الرجل السباحة » أخرجه النسائي وإسحاق والطبراني والبزار بإسناد حسن .

٩٧٧ — حديث : « من لعب بالشطرنج والردشير ، فكأنما غمس يده في دم خنزير » . مسلم من حديث بريدة بلفظ : « من لعب بالردشير ، فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه » . ولم أر في الشطرنج ذلك . وورد فيها أحاديث واهية ، منها عن أبي هريرة قال : مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوم يلعبون بالشطرنج ، فقال : ما هذه الكوبة ؟ ألم أنه عنها ؟ لعن الله من يلعب بها ، أخرجه العقيلي وابن حبان في ترجمة مطهر بن الهيثم ، وهو متروك ، وفي رجاله متروكان مجهولان أيضاً . وعن واثلة بن الأسقع رفعه : « إن الله تعالى في كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة لا ينظر فيها إلى صاحب الشاة » — يعني الشطرنج — ورده ابن حبان في الضعفاء ، في ترجمة محمد بن الحجاج المصغر وهو متروك .

٩٧٨ — حديث : « ما أهلك عن ذكر الله تعالى فهو ميسر » لم أره مرفوعاً ، وإنما أخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن محمد قال ، « كلنا ألهى عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة فهو ميسر » . وأخرج البيهقي في الشعب من طريق عبيد الله بن عمر ، قلت للقاسم : هذه الرد تكروهونها ، فابال انشطرنج ؟ قال : كل ما ألهى عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة فهو ميسر » .

٩٧٩ — حديث : أن النبي ﷺ قبل هدية سلمان حين كان عبداً ، ابن إسحاق في السيرة الكبيرة . ومن طريقه ابن سعد وأبو عبيد والحاكم وأبو نعيم في الدلائل من طريق ابن عباس عن سلمان موطولاً ، وفيه : فباعوني من يهودى ، وبعث الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم ، فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : بلغني أنك رجل صالح ، وأصحابك غرباء ، وهذا شيء عندى للصدقة ، ورأيتكم أحق به ، ثم قربته إليه ، فقال لأصحابه : كلوا وأمسك يده ، ثم جئت من الغد ومعى شيء آخر ، فقلت : إنى رأيتك لا تأكل الصدقة وهذه هدية أكرمك بها ، فأكل ﷺ وأمر أصحابه فأكلوا — الحديث .

وأخرجه ابن حبان من طريق أبي إسحاق عن أبي قررة السكندی ، عن سلمان ، فذكر قصة

لإسلامه بطولها ، وأنه استأذن مواليه أن يهبوا له يوماً ، ففعلوا ، قال : فاحتطبت فمعت فصنعت طعاماً وأتيته — يعنى النبي صلى الله عليه وسلم — به فقال : ماهذا ؟ فقلت : هدية ، فقال بيده ، بسم الله كلوا ، فأكل وأكلوا معه — الحديث . وأخرجه الحاكم من طريق سماك ابن حرب ، عن زيد بن صوحان : أنه سأل سلمان كيف كان بدءه لإسلامك ؟ فذكر الحديث بطوله . ومن طريق عبيد المكتب ، عن أبي الطفيل ، عن سلمان نحوه .

وأخرجه أبو نعيم في الدلائل من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن سلمان مطولاً ، وفيه ألفاظ منكراً ، ومخالفات كثيرة . وله طريق أخرى صحيحة أخرجه الحاكم والبزار والطبراني وإسحاق وأبو يعلى من طريق عبد الله بن بريدة ، عن أبيه : أن سلمان الفارسي لما قدم المدينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بمائدة عليها رطب ، فقال له : ماهذا يا سلمان ؟ قال : صدقة تصدقت بها عليك وعلى أصحابك ، قال : إنا لا نأكل الصدقة ، حتى إذا كان من الغد جاء بمثلاً — الحديث . وفيه قال له : لمن أنت ؟ قال : لقوم ، قال : فاطلب إليهم أن يكتبوك .

وروى أبو نعيم من طريق الليث ، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن سلمان كان خالط ناساً من أصحاب دانيال بأرض فارس قبل الإسلام ، فسمع بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفته منهم ، فإذا في حديثهم يأكل الهدية ، ولا يأكل الصدقة ، وبين كتفيه خاتم النبوة — الحديث . وفيه : فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه عبد مملوك ، فقال : كاتبهم يا سلمان ، وهذا إن كان سعيد سمعه من سلمان أصح طرقة ، والله أعلم .

٩٨٠ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدية بريرة ، وكانت مكاتبة ، متفق عليه . من حديث عائشة : كانت في بريرة ثلاث سنن ، وفيه : فكان الناس يتصدقون عليها ، وتهدى لنا ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : هو عليها صدقة ، ولنا هدية .

وفي الباب : عن أنس أخرجاه أيضاً . وقال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير : أنه سمع عروة بن الزبير يقول : جاءت وليدة لبني هلال يقال لها بريرة تسأل عائشة في كتابتها — فذكر الحديث ، وفيه : وقسم لها النبي صلى الله عليه وسلم شاة ، فأهدت لعائشة منها ، فقال النبي ﷺ : هل عندكم من طعام ؟ قالت : لا إلا من الشاة التي أعطيت بريرة ، فنظر ساعة ، ثم قال : قد وقعت موقعها ، وهي عليها صدقة ، وهي لنا منها هدية ، فأكل منها . ومن هذا الوجه أخرجه البزار .

٩٨١ — قوله : روى أن رهطاً من الصحابة أجابوا دعوة مولى أبي أسيد ، لم يخرجهم . وفي الباب : حديث مرفوع عن أنس : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود المريض ، ويشهد الجنائز ، ويحجب دعوة المملوك » أخرجه الترمذى وابن ماجه والحاكم ، وفيه : مسلم بن كيسان الأعمور ، وهو ضعيف .

٩٨٢ — قوله : التداوى مباح ، وقد ورد بإباحته الحديث . الأربعة وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق وأبو يعلى والبخارى فى الأدب المفرد والطبرانى وابن حبان والحاكم من حديث أسامة بن شريك فى أثناء حديث فيه قالوا : يا رسول الله ، أتتداوى ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : « تداووا ، فإن الله تعالى لم ينزل داء إلا أنزل له دواء » .

وفى الباب : عن أبي الدرداء رفعه : « إن الله تعالى أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداووا ولا تداووا بحرام » أخرجه أبو داود بإسناد حمصى . وعن أنس رفعه : « إن الله تعالى حيث خلق الداء خلق الدواء ، فتداووا » ، أخرجه أحمد وابن أبي شيبة وأبو يعلى ، وفيه حرب بن ميمون . وعن ابن عباس رفعه : « يا أيها الناس تداووا ، فإن الله لم يخلق داء إلا خلق له شفاء » أخرجه الطبرانى وإسحاق وعبد بن حميد ، وفيه طلحة بن عمر ، وهو ضعيف . وعن ابن مسعود : قال رجل يا رسول الله : أتتداوى ؟ قال ﷺ : « نعم تداووا ، فإن الله تعالى لم ينزل داء إلا وأنزل له شفاء » أخرجه أبو نعيم فى الطب والبيهقى فى الشعب . وعن أبي هريرة رفعه : « تداووا فإن الذى أنزل الداء أنزل الدواء » أخرجه أبو نعيم فى الطب ، وله طريق أخرى فى مسند الشهاب ، وإسنادهما ضعيفان .

٩٨٣ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد إلى مكة ، وفرض له ، وبعث علياً إلى اليمن ، وفرض له ، لم أجد ذلك . أما عتاب بن أسيد : فأخرج الحاكم من طريق مصعب الزبيري ، قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على مكة وهذا مشهور . وروى ابن سعد ، عن الواقدي ، عن إبراهيم بن جعفر ، عن أبيه : سمعت عمر بن عبد العزيز فى خلافته يقول : قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم وعتاب بن أسيد عامله على مكة ، كان ولاه يوم الفتح ، فلم يزل عليها حتى توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعن الضحاك بن مخلد ، عن خالد بن أبي عثمان ، عن مولى لهم — أراه ابن كيسان — قال : قال عتاب : ما أصبت منذ وابت على هذا إلا ثوبين معقدين كسوتهما مولاي كيسان . وأما على : فتقدم فى القضاء وليس فيه أنه فرض له . نعم روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ،

عن عبد الرحمن بن كعب ، عن أبيه : كان معاذ رجلاً سمحاً شاباً جميلاً ، وكان لا يمسك شيئاً ، فلم يزل يذان حتى أغلق ماله ، فذكر الحديث . فلما كان في فتح مكة بعثه النبي ﷺ على طائفة من اليمن أميراً ليجيزه ، فمكث في اليمن أميراً ، وكان أول من اتجر في مال الله تعالى ، هذا يدل على أنه كان له رزق على الإمارة لما يدل عليه قوله : ليجيزه بذلك .

وفي مصنف عبد الرزاق عن الحسن بن عمارة عن الحكم : أن عمر رزق شريحاً وسلمان ابن ربيعة الباهلي على القضاء .

وروى ابن سعد من طريق ابن أبي ليلى : بلغني أن علياً رزق شريحاً خمسمائة . ومن طريق نافع : استعمل عمر زيد بن ثابت على القضاء وفرض له رزقاً . ومن طريق عطاء بن السائب : لما استخلف أبو بكر أصبح غادياً إلى السوق ، فلقبه عمر وأبو عبيدة فقالا : انطلق حتى نفرض لك شيئاً — الحديث .

ومن طريق عمرو بن ميمون عن أبيه : لما استخلف أبو بكر جعلوا له ألفين ، فقال : زيدوني ، فزادوه خمسمائة .

كتاب إحياء الموات

٩٨٤ — حديث : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » . البخارى من طريق عروة ، عن عائشة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعمر أرضاً ليست لأحد ، فهو أحق » قال عروة : وقضى بها عمر في خلافته . وأخرجه أبو يعلى والدارقطنى والطيالسى وابن عدى من وجه آخر ، عن عروة عن عائشة بلفظ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » . وقد تقدمت طرقه في الكلام على حديث : ليس لعرق ظالم حق ، وفيه بيان الاختلاف على عروة ، هل هو عن عائشة أو عن سعيد بن زيد ، أو مرسل .

وعن عبد الله بن عمرو أخرجه الطبرانى فى الأوسط من طريق ابن أبى مليكة ، عن عروة ، عن عبد الملك بن مروان ، عن أبيه به ، ورجال إسناده ثقات .

وفى الباب : عن جابر أخرجه الترمذى والنسائى من رواية أيوب ، عن هشام بن عروة ، عن وهب بن كيسان عنه بلفظ : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » . وخالفه وكيع عن هشام فقال : عن ابن أبى رافع ، عن جابر ، أخرجه ابن أبى شيبه . وأخرجه ابن حبان من وجه آخر عن جابر . وعن فضالة بن عبيد رفعه : « الأرض أرض الله ، والعباد عباد الله ، من أحيا أرضاً مواتاً فهي له » ، أخرجه الطبرانى فى الأوسط .

وعن عمرو^(١) بن عوف كالأول . أخرجه البزار وابن أبى شيبه والطبرانى وابن عدى . وعن ابن^(٢) عباس نحوه . أخرجه الطبرانى فى الكبير .

حديث : « ليس للبرء إلا ما طابت به نفس إمامه » ، الطبرانى من حديث معاذ ، وقد تقدم فى السير .

حديث عمر : ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق . أبو يوسف فى كتاب الخراج ، عن الحسن بن عمار عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال عمر : « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » ، وليس لمتحجر حق بعد ثلاث سنين ، وإسناده واه . وروى حميد بن زنجويه من طريق عمرو

٩٨٤ — (١) وفيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف جداً .

(٢) رواه أيضاً : ابن عدى ، وفيه عمر بن رباح وهو ضعيف جداً .

ابن شعيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع ناساً من جبهة أرضاً ، فعطلوها وتركوها ، فأخذها قوم آخرون فأحيوها ، فخاصمهم الأولون إلى عمر ، فقال : لو كانت قطعة منى أو من أبي بكر لم أرددها ، ولكنها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : من كانت له أرض فعطلها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها غيره فهو أحق بها ، وهذا مرسل رجاله ثقات .

قوله : وفي الأخير ورد الخبر ، يريد حديث : من حفر في بئر مقدار ذراع فيه فهو متحجر ، وهذا الحديث هكذا ذكره السغفاني ، ولا وجود له في شيء من كتب الحديث .

٩٨٥ — حديث : « من حفر بئراً فله بما حولها أربعون ذراعاً ، عطناً لماشيته ، أحمد من حديث أبي هريرة رفعه : « حریم البئر أربعون ذراعاً من جوانبها كلها ، لأعطان الإبل والغنم ، وابن السبيل أول شارب ، ولا يمنع فضل ماء ، يمنع به السكلا » ، وأخرج ابن ماجه من حديث عبد الله بن مغفل باللفظ : « من حفر بئراً فله أربعون ذراعاً عطناً لماشيته » . وأخرجه إسحاق والطبراني .

وفي الباب : عن أبي هريرة رفعه : « حریم البئر البدی خمسة وعشرون ذراعاً ، وحریم البئر العادية خمسون ذراعاً ، قال الدارقطني : الصحيح عن سعيد بن المسيب مرسل ، ومن أسنده فقدوهم ، انتهى ، والمرسل عند أبي داود في المراسيل ، ورجالها ثقات .

٩٨٦ — حديث : « حریم العين خمسمائة ذراع ، وحریم البئر العطن أربعون ذراعاً ، وحریم بئر الناضح ستون ذراعاً ، لم أجده هكذا . وقد ذكرنا في الذي قبله من مرسل سعيد بن المسيب ، وفيه عند أبي داود ، قال سعيد : وحریم قليب الزرع ثلاثمائة ذراع ، وزاد الزهري : وحریم العين خمسمائة ذراع من كل ناحية ، قال : إلا أن يكون القوم في أرض أسلموا عليها وابتاعوها . وأخرجه الدارقطني فأدرج فيه الموقوفات . وأخرجه الحاكم بدون الزيادة موصولاً وفي إسناده عمرو بن قيس وهو ضعيف . ورواه ابن أبي شيبة من رواية الشعبي ، عن سعيد بن المسيب مرسل ، ولم يذكر قول الزهري . وأخرجه عبد الرزاق من طريق يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب نحو الأول ، وزاد قال ابن المسيب : وأرى أنا حریم بئر الزرع ثلاثمائة ذراع .

قوله : وهو مقدر بخمسة أذرع ، به ورد الحديث — يعني حریم الشجرة التي تغرس في أرض موات — أبو داود من حديث أبي سعيد قال : اختصم إلى النبي صلى الله عليه وسلم

رجلان في حريم نخلة ، فوجدت سبعة أذرع . وفي لفظ : خمسة أذرع فقضى بذلك . وأخرجه الطحاوى : خمسة أذرع لم يشك .

وفي الباب : عن عبادة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في النخلة أن حريمها مبلغ جريدها . وعن ابن عمر نحوه أخرجه الطبراني . وعن عروة قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريم النخلة طول عسيدها ، أخرجه أبو داود في المراسيل .

٩٨٧ — حديث : « الناس شركاء في ثلاث : الماء ، والكلاء ، والنار » ابن ماجه من حديث ابن عباس بلفظ : المسلمون ، وزاد في آخره : وثمنه حرام . وأخرجه الطبراني من حديث ابن عمر ، بغير الزيادة . وأبو داود من طريق جرير بن عثمان ، عن حبان بن زيد أبي خدّاش ، عن رجل من الصحابة قال : غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً أسمع به يقول — فذكر مثله . وأخرجه أحمد وابن أبي شيبة وابن عدى ورجاله ثقات .

حديث عمر : « لو تركتم لبعتم أولادكم » لم أجده .

كتاب الأشربة

٩٨٨ — حديث : « كل مسكر خمر ، مسلم من حديث ابن عمر رفعه : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام ، وأخرجه أحمد وابن حبان بلفظ : وكل خمر حرام . وكذا أخرجه عبد الرزاق ، ومن طريقه الدارقطني ، وهو عند مسلم مثله ، ولكن قال : لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم .

قوله : وهذا الحديث طعن فيه ابن معين وذكر غيره من أصحابنا : أن ابن معين طعن في هذا . وفي حديث : « من مس ذكره فليتوضأ ، وفي حديث : « لا نكاح إلا بولي » قال المصنف : هذا الكلام كله لم أجده في شيء من كتب الحديث .

٩٨٩ — حديث : « الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة ، والعنب ، مسلم والأربعة من طريق يزيد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، وفي لفظ لمسلم : الكرمة والنخلة . وأخرج البخاري ، عن ابن عمر : لقد حرمت الخمر وما بالمدينة منها شيء — أي العنب . والدليل عليه ما أخرجه البخاري أيضاً من حديث ابن عمر : نزل تحريم الخمر ، وإن بالمدينة يومئذ خمسة أشربة ما فيها شراب العنب .

وأخرجه أيضاً من حديث أنس قال : حرمت الخمر علينا حين حرمت ، وما نجد خمر إلا عنب إلا قليلا ، وعامة خمرنا البسر والتمر . وروى الدارقطني من طريق جعفر بن محمد ، عن بعض أهل بيته : أنه سأل عائشة عن النبيذ ، فقالت : إن الله تعالى لم يحرم الخمر لاسمها ، وإنما حرّمها لعاقبتها ، فكل شراب يكون عاقبته كعاقبة الخمر ، فهو حرام كتحرّيم الخمر .

قوله : وما ذكره من أن الخمر اسم لكل ما خامر العقل ، فلا ينافي كون الاسم خاصاً فيه ، فإن النجم مشتق من الظهور ، وهو خاص بالنجم المعروف ، كأنه يشير إلى حديث عمر : « الخمر ما خامر العقل » أخرجه البخاري .

قوله . وقد جاءت السنة متواترة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم الخمر ، وعليه انعقد إجماع الأمة ، أما السنة ففيها أحاديث ، منها : عن عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه : « إن الله تعالى حرم الخمر والميسر والكوبة والغيراء » أخرجه أحمد . وعن ابن عباس : في قصة الذي استأذن في بيع الخمر ، إن الذي حرم شربها ، حرم بيعها ، أخرجه مسلم . وأخرج أبو يعلى نحوه عن جابر ، وفيه : فقال له رجل : يا فلان إن الخمر قد حرمت .

وعن ابن عمر قال : لما حرمت الخمر أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن آتي الأسواق كلها ، فلا أدع فيها زق خمر إلا شققته ، أخرجه أحمد والبيهقي . وعن أنس قال : كنت ساقى القوم يوم حرمت الخمر في بيت أبي طلحة — الحديث متفق عليه . وفي لفظ البخاري : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً ينادى ألا إن الخمر قد حرمت . وعن عبد الله بن أبي الهذيل : كان عبد الله يحلف بالله أن التي أمر بها النبي صلى الله عليه وسلم أن تكسر دنانها حين حرمت الخمر ، لمن التمر والزبيب ، أخرجه الدارقطني .

وعن أبي هريرة رفعه : « مدمن خمر كعابد وثن » أخرجه ابن ماجه . وعن ابن عباس نحوه ، أخرجه ابن حبان . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه ، أخرجه البزار . وعن عثمان قال : « اجتنبوا الخمر فإنها أم الخبائث » الحديث ، وفيه قصة وفي آخره : « فاجتنبوا الخمر فإنها لا تجتمع هي والإيمان أبداً إلا أوشك أحدهما أن يخرج صاحبه » أخرجه البيهقي . وأخرجه ابن أبي الدنيا في ذم المسكر مرفوعاً .

وعن أبي الدرداء قال : أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم : لا تشرب الخمر ، فإنها مفتاح كل شر ، أخرجه ابن ماجه . وعن خباب بن الارت رفعه : « إياك والخمر » فإن خطيئتها تفرع الخطايا ، كما أن شجرتها تفرع الشجر ، أخرجه ابن ماجه . وعن ابن عمر رفعه : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً » الحديث أخرجه الترمذي . وعن ابن عباس نحوه أخرجه أبو داود . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص نحوه أخرجه ابن ماجه . وعند أحمد نحوه من حديث أسماء بنت يزيد .

قوله : والشافعي يعديه إليها ، وهو بعيد لأنه خلاف السنة المشهورة ، كأنه يشير إلى الحديث الآتي إن شاء الله تعالى : حرمت الخمر لعينها .

حديث : « إن الذي حرم شربها حرم بيعها وأكل ثمنها » تقدم قريباً .

حديث : « من شرب الخمر فاجلدوه » ، فإن عاد فاجلدوه ، فإن عاد فاجلدوه . فإن عاد فاقتلوه ، تقدم في الحدود .

قوله : وعلى ذلك انعقد إجماع الصحابة — يعني الجلد فيها لا القتل — لم أجد من صرح به إلا أن كلام الترمذي في آخر كتابه يرشد إليه . وقد تعقب بأن عبد الله بن عمرو كان يقول : اتوني بمن شربها في الرامة فإن أقتله ، وإلا فاقتلوني ، وأن الحسن البصري كان يفتي به .

قوله : ولنا لإجماع الصحابة — أى على تحريم السكر — وهو النىء من ماء التمر ، لم أجد من نقل الإجماع . وقد صرح بتحريم السكر ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق من طريق أبي وائل قال : اشتكى رجل منا بطنه فنتعت له السكر ، فقال ابن مسعود : إن الله تعالى لم يكن ليجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ، قال : وقال معمر : السكر يكون من التمر . وأخرجه الطبرانى وابن أبى شيبة . وله من طريق إبراهيم قال عبد الله : السكر خمر . ومن حديث ابن عمر أنه سئل عن السكر فقال : الخمر .

قوله : وروى عن ابن عمر أنه حرمه - يعنى نقيع الزبيب - وهو النىء منه ، لم أجده . قوله : وعن ابن زياد قال : سقانى ابن عمر شربة ما كدت أهدى إلى أهلى ، فغدوت إلى ابن عمر من الغد ، فأخبرت بذلك ، فقال : مازدناك على عجوة وزبيب ، أخرجه محمد بن الحسن فى الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن سليمان الشيبانى عن ابن زياد بهذا ، وابن زياد لا أعرفه ولم أر من سماه .

حديث ابن عباس : ما كان من الأشربة يبقى بعد عشرة أيام ولا يفسد ، فهو حرام ، لم أجده هكذا . وعند ابن أبى شيبة من طريق الضحاك عن ابن عباس : النبذ الذى إذا بلغ فسد ، وأما ما ازداد على طول الزمان جودة فلا خير فيه .

٩٩٠ — حديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الجمع بين التمر والزبيب والرطب والزبيب ، والبسر ، والرطب . مسلم عن ابن عباس : نهى النبى ﷺ أن يخلط التمر والزبيب جميعاً ، وأن يخلط التمر والبسر جميعاً . وله عن أبى سعيد : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نخلط بسرأ بتمر ، وزبيباً بتمر ، وزبيباً ببسر ، وقال : من شرب منكم النبذ فليشر به زبيباً فرداً ، أو تمرأ فرداً ، أو بسرأ فرداً . وله عن ابن عمر قال : نهى أن ينفذ البسر والرطب جميعاً ، والتمر والزبيب جميعاً . وله عن أبى قتادة نحوه ، وهو فى الصحيح بلفظ : نهى عن خليط الزبيب والتمر ، وعن خليط البسر والتمر ، وعن خليط الزهو والتمر ، وقال : انتبذوا كل واحد على حدة ، وفيهما عن جابر نحو الأول .

قوله : وهو محمول على حالة الشدة ، وكان ذلك فى الابتداء — أى النهى عن الخلط — وأشار بالشدة إلى ما أخرجه محمد بن الحسن فى الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد ، عن إبراهيم قال : لا بأس بنبيذ خليط البسر والتمر ، وإنما كره لشدة العيش فى الزمن الأول ،

كما كره السمن واللحم والقران في الثمر ، فأما إذا وسع الله تعالى فلا بأس . وأخرج ابن عدى من طريق عطاء بن أبي ميمون ، عن أبي طلحة وأم سلمة : أنهما كانا يشربان نبيذ الزبيب والبسر يخلطانه ، فقيل له : يا أبا طلحة : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا ، قال : إنما نهى للعوز في ذلك الزمان ، كما نهى عن القران في الثمر ، وفي إسناده عمرو بن رديج وهو ضعيف . وأخرج أبو داود عن عائشة قالت : كنت آخذ قبضة من تمر ، وقبضة من زبيب ، فألقيه في الإناء فأمرسه ، ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم ، وإسناده ضعيف .

حديث : « الخمر من هاتين الشجرتين ، تقدم .

حديث : « كل مسكر خمر ، تقدم .

٩٩١ — حديث : « ما أسكر كثيره فقليله حرام ، أصحاب السنن إلا النسائي . وصححه ابن حبان من طريق محمد بن المنكدر عن جابر ، وقال الترمذي : حسن . وعن سعد : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره ، أخرجه النسائي وابن حبان . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » . أخرجه النسائي وابن ماجه وعبد الرزاق . وعن عائشة : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « كل مسكر حرام ، وما أسكر الفرق منه فله الكف منه حرام » . وفي لفظ الترمذي : فالحسوة منه حرام ، أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان وأحمد والدارقطني وأكثر من تخريج طرقه . وعن عليّ رفعه : « كل مسكر حرام ، وما أسكر كثيره فقليله حرام » ، أخرجه الدارقطني ، وإسناده ساقط .

وعن ابن عمر رفعه : « ما أسكر كثيره فقليله حرام » ، أخرجه إسماعيل والطبراني في المعجمين . وعن خوات بن جبير نحوه أخرجه الدارقطني والطبراني والحاكم والعقيلي كلهم من طريق عبد الله بن إسماعيل بن صالح بن خوات بن جبير : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن خوات بن جبير نحوه . وعن زيد بن ثابت نحوه أخرجه الطبراني من طريق إسماعيل بن قيس عن أبيه عن زيد بن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه .

قوله : ويروى : « ما أسكر الجرّة منه ، فالجرّة حرام ، لم أجده بهذا اللفظ ، وقد تقدم في رواية أبي داود : فله الكف منه حرام . وللترمذي : فالحسوة .

قوله : وهذا الحديث ليس بثابت ، ثم هو محمول على القدح الأخير . أما كونه غير ثابت فدعوى لا برهان عليها ، فقد احتجوا بما هو دون ذلك بكثير . وأما الشربة الأخيرة فروى الدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله في قول النبي صلى الله عليه وسلم : كل مسكر حرام ، قال : هي الشربة التي أسكرتك ، قال الدارقطني : حجاج ضعيف ، وعمار بن مطر — يعني المذكور في إسناده — ضعيف .

وقد اختلف عليه ، فقبل عنه عن شريك ، عن أبي حمزة ، عن إبراهيم قوله . ثم أسند عن ابن المبارك أنه ذكر له حديث ابن مسعود هذا ، فقال : حديث باطل . وأخرج البيهقي من طريق زكريا بن عدى قال : لما قدم ابن المبارك الكوفة فذكر قصة ، فذكر ابن المبارك عن فضيل بن عمر عن إبراهيم قال : وكانوا يقولون إذا سكر من شراب لم يحل له أن يعود فيه أبداً . قال البيهقي : هذا يدل على بطلان ما رواه الحجاج بن أرطاة .

٩٩٢ — حديث : « حرمت الخمر لعينها ، ويرى بعينها ، قليلها وكثيرها ، والسكر من كل شراب ، العقيلي من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعاً وفيه قصة ، وقال : هذا غير محفوظ ، وإنما يروى هذا عن ابن عباس قوله انتهى . وحديث ابن عباس : أخرجه النسائي من طرق عنه موقوفاً . وأخرجه من رواية بلفظ : وما أسكر من كل شراب . وأخرجه البزار من طرق أيضاً عن ابن عباس وكذلك الطبراني .

وأخرجه الدارقطني من وجه مرفوعاً ، ثم قال : الصواب موقوف ، ثم ساقه ، وقال : قد روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « كل مسكر حرام » . وروى طاوس وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال : قليل ما أسكر كثيره حرام . وفي معنى ذلك ما أخرجه النسائي من طريق عبد الملك بن نافع قال : قال ابن عمر : رأيت رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فدفع إليه قدحاً فيه نبيذ ، فوجده شديداً ، فردده عليه ، فقال رجل من القوم : أحرام هو يا رسول الله ؟ فعاد فأخذ منه القدح ، ثم دعا بماء فصبه عليه ، ثم رفعه إلى فيه ، فقطب ، ثم دعا بماء آخر فصبه عليه ، ثم قال : « إذا اغتلت عليكم هذه الأوعية ، فأكسروا متونها بالماء » .

قال النسائي ، عبيد الله بن نافع ليس بالمشهور ، والمعروف عن ابن عمر خلافه . ثم

أخرج عنه من طريق تحريم المسكر من غير وجه . وقال أبو حاتم : عبد الملك بن نافع رجل مجهول . وقال البيهقي : قيل فيه عبد الملك بن نافع ، وقيل عبد الملك بن القعقاع ، وقيل ابن أبي القعقاع وقيل مالك بن قعقاع . وروى النسائي من حديث أبي مسعود نحوه . ومن رواية يحيى بن يمان عن الثوري ، قال أبو حاتم وأبو زرعة : أخطأ في إسناده ، وإنما ذكروهم الثوري عن الكلبي عن أبي صالح عن المطلب بن أبي وداعة مرسل ، فظنه يحيى بن يمان عنده ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود ، فأدخل حديثاً في حديث ، انتهى . وهذه الرواية التي أشار إليها رواها الألباني أحد الحفاظ عن الثوري ، وكذا قال غيره عنه ، لكن رواها يحيى بن سعيد القطان أحد الأئمة والثقات ، عن الثوري بالإسناد الذي ذكره يحيى بن يمان ، إلا أنه وقفه ، والله أعلم .

وفي الباب : عن ابن عباس : أخرجه الدارقطني نحو سياق حديث ابن عمر ، وإسناده ضعيف . وعن أبي بردة رفعه : « اشربوا في الظروف ، ولا تسكروا » أخرجه النسائي من طريق أبي الأحوص عن سماك ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه عنه ، وضعفه وقال : الصواب ما رواه شريك ، عن سماك ، عن أبي بريدة ، عن أبيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البكاء والختم والتقيير والمزفت . وقال أبو زرعة : وهم أبو الأحوص ، فقلب الإسناد وصحفه ، وأخس من ذلك تغييره لفظ المتن ، قال : وسمعت أحمد يقول : حديث أبي الأحوص خطأ في الإسناد وفي الكلام .

٩٩٣ — حديث : « نعم الإدام الخل » مسلم والأربعة من حديث جابر . وأخرجه البيهقي في الشعب من وجه آخر عن جابر ، وفيه قصة . ومسلم والترمذي من حديث عائشة كالأول . وأخرجه الحاكم من حديث أم هانئ به وفيه قصة ، وزاد : لا يفقر بيت فيه خل . وعن جابر رفعه : « خير خلسم خل خمركم » ذكره البيهقي في المعرفة من رواية المغيرة بن زياد ، عن أبي الزبير عنه . وقال : المغيرة ليس بقوي . وعن أم سلمة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الشاة : « إن دباغها يحل كما يحل خل الخمر » أخرجه الدارقطني ، وقال : تفرد به فرج بن فضالة وهو ضعيف .

ويعارض ظاهره حديث أنس : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر أتتخذ خلا ؟ قال : لا ، أخرجه مسلم . وعن أنس أن أباطلحة : سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام

ورثوا خمرأ ، قال : أهرقها ، قال ، أفلا نجعلها خلا ؟ قال لا . وللطبراني من حديث أبي طلحة قلت : يا رسول الله ، إنى اشتريت خمرأ لا يتام فى حجرى ، قال : « اهرق الخمر ، واكسر الدنان » وروى أبو يعلى من حديث جابر نحوه ، وزاد فيه قال : « إذا أتانا مال البحرين فأتنا ، نعوض أيتامك ما لهم » .

وقد تقدم حديث ابن عمر فى شق زقاق الخمر . وروى ابن سعد من طريق سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه : أن عمر حرق بيت رويشد الثقفى ، وكان حانوتاً للشراب ، فلقد رأيت يلهب ناراً .

٩٩٤ - قوله : قال النبى صلى الله عليه وسلم فى حديث فيه طول بعد ذكر الأوعية : « فاشربوا فى كل ظرف ، فإن الظروف لا تحل شيئاً ولا تحرمه ، ولا تشربوا المسكر ، وقاله بعد ما أخبر عن النهى عنه ، مسلم والأربعة عن بريدة رفعه : « كنت نهيتكم عن الأشربة إلا فى ظروف الأدم ، فاشربوا فى كل وعاء ، غير أن لا تشربوا مسكراً ، الحديث . وفيه ذكر زيارة القبور ، وغير ذلك . وفى رواية لمسلم : « فإن الظروف لا تحل شيئاً ولا تحرمه ، وكل مسكر حرام » . وأخرج ابن حبان عن ابن مسعود رفعه : « إنى نهيتكم عن نبيذ الأوعية ألا وإن وعاء لا يحرم شيئاً ، وكل مسكر حرام » .

كتاب الصيد

٩٩٥ — حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم : « إذا أرسلت كلبك المعلم ، وذكرت اسم الله عليه فكل ، وإن أكل منه فلا تأكل ، لأنه إنما أمسك على نفسه ، وإن شارك كلبك كلب آخر فلا تأكل ، فإنك إنما سميت على كلبك ، ولم تسم على كلب غيرك ، متفق عليه بلفظ : « فإن أكل منه فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه » .

ويعارضه حديث أبي ثعلبة عند أبي داود بلفظ : « إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله تعالى فكل ، وإن أكل منه » ، وهو في الصحيح بدون هذه الزيادة . وللدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يقال له أبو ثعلبة ، فقال : يا رسول الله ، إن لي كلاباً مكبة ، فأقتى في صيدها ، قال صلى الله عليه وسلم : « إن كانت لك كلاب مكبة ، فكل بما أمسكن عليك » ، قال : ذكي وغير ذكي ؟ قال : ذكي وغير ذكي ، قال : وإن أكل منه ؟ قال : « وإن أكل منه » ، وإسناده قوى . وروى أبو نعيم في الحلية في ترجمة فضيل بن عياض من طريق سعيد بن المسيب عن سلمان رفعه : « إذا أدركت كلبك وقد أكل نصفه فكل » ، قال : تفرد به علي بن ثابت عن فضيل .

(فائدة) استثنى أحمد : الكلب الأسود لحديث عبد الله بن مغفل رفعه : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها ، فاقتلوا منها الأسود البهيم » ، أخرجه الأربعة .

قوله : وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلاث مرات ، وتعليم البازي أن يرجع ويحجب إذا دعوته ، وهو مأثور عن ابن عباس ، لم أجده . وفي تفسير المائدة للطبري ، من طريق إبراهيم النخعي عن ابن عباس : أنه قال في الطير إذا أرسلته فقتل فكل ، فإن الكلب إذا ضربته لم يعد ، وإن تعليم الطير أن يرجع إلى صاحبه ، وليس يضرب ، فإذا أكل من الصيد وتنف الريش فكل .

قوله : فتغلب جهة الحرمة نصاً أو احتياطاً ، كأنه يشير إلى حديث : ما اجتمع الحلال والحرام ، إلا وغلب الحرام الحلال ، وهو حديث يجرى على الألسنة ، ولم أجده مرفوعاً إلا أن عند عبد الرزاق ، أخبرنا الثوري عن جابر ، عن الشعبي ، عن عبد الله قال : ما اجتمع حلال وحرام ، إلا غلب الحرام الحلال ، وهو ضعيف منقطع .

٩٩٦ - قوله : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كره أكل الصيد إذا غاب عن الراعى ، وقال : لعل هوام الأرض قتلتها . عبد الرزاق من حديث عائشة : أن رجلاً أتى النبي ﷺ بطير قد أصابه بالأمس ، فقال : لو أعلم أن سهمك قتله أكلته ، ولكن لا أدري وهوام الأرض كثيرة ، وفيه عبد الكريم بن أبي الحارث وهو ضعيف .

وروى من مرسل زياد بن أبي مريم نحوه . وروى أبو داود في المراسيل عن الشعبي : أن أعرابياً أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم ظيياً - الحديث . وفيه : بات عنك ليلة ، فلا آمن أن تكون هامة ، أعانتك عليه ، لا حاجة لي فيه . وروى ابن أبي شيدة والطبراني وأبو داود في المراسيل : من طريق عبد الله بن أبي رزين ، عن أبيه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : لعل هوام الأرض قتلتها .

ويعارضه حديث عدى بن حاتم : وإن رميت بسهمك فاذا ذكر اسم الله تعالى ، فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك ، فكل إن شئت ، متفق عليه . وللبخارى : بعد يوم أو يومين . وللهذه والنسائي من وجه آخر عن عدى : قلت يا رسول الله ، إنا أهل صيد ، وإن أحدنا يرى الصيد فيغيب عنه الليلة والليلتين ، فيتبع الأثر فيجده ميتاً ، قال صلى الله عليه وسلم : « إذا وجدت السهم ولم تجد فيه أثر غيره ، وعلمت أن سهمك قتله فكله » . وللهذه القطني : « إذا قدرت عليه وليس فيه أثر ولا خدش إلا رميتك فكل ، وإن وجدت فيه أثر غير رميتك فلا تأكله » ، وإسناده صحيح . ولمسلم عن أبي ثعلبة الخشني في الذي يدرك صيده بعد ثلاث قال : كله ما لم يتين .

٩٩٧ - حديث عدى بن حاتم : « وإن وقعت رميتك في الماء فلا تأكله ، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » متفق عليه بلفظ : « فكل إلا أن تجده قد وقع في ماء ، فإنك لا تدري الماء قتله أو سهمك » .

٩٩٨ - حديث في - المعارض - : « ما أصاب بحده فكل ، وما أصاب بعرضه فلا تأكل » ، متفق عليه من حديث عدى بن حاتم : قلت يا رسول الله ، إني أرى بالمعارض الصيد فأصيد ، قال : « إذا أصاب بحده فكل ، وإذا أصاب بعرضه فقتل فلا تأكل ، إنه وقيد » .

حديث : « ما أنهر الدم وأفرى الاوداج فكل » ، تقدم في الذبائح .

٩٩٩ — حديث : « ما أبين من الحى فهو ميت ، أحمد والترمذى وأبو داود وإسحاق وابن أبى شيبة والدارمى وأبو يعلى والطبرانى والدارقطنى والحاكم من حديث أبى واقد الليثى قال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة ، وهم يحجون أسنمة الإبل ، ويقطعون أليات الغنم ، فقال : ما قطع من البهيمة وهى حية فهو ميتة ، لفظ الترمذى ، أخرجه من رواية عبد الرحمن ابن عبد الله ابن دينار ، عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عنه . وأخرجه ابن ماجه من رواية هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر بلفظ : « ما قطع من البهيمة وهى حية فهو ميتة » ولم يذكر القصة ، وكذا أخرجه الدارقطنى والبزار والحاكم والطبرانى فى الأوسط من طريق عاصم بن عمر ، عن عبد الله بن دينار ، عن أبيه عن ابن عمر نحوه .

ورواه سليمان بن بلال والمنصور بن الصلت عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد ، أخرجه البزار والحاكم من رواية المسور ، وهكذا أخرجه أبو نعيم فى الحلية ، فى ترجمة يوسف بن أسباط من رواية خارجة بن مصعب ، عن زيد بن أسلم . وكذا أخرجه ابن عدى فى ترجمة خارجة وضعفه ، وأخرجه الحاكم من رواية سليمان ، لكن قال البزار : إن سليمان رواه مرسل ، لم يذكر أباً سعيد ، ورواه محمر عن زيد بن أسلم قال : كان أهل الجاهلية يحجون الأسنمة ، فقال النبى صلى الله عليه وسلم ، فذكر الحديث مرسل .

وفى الباب عن تميم الدارى : قيل : يارسول الله ، إن ناساً يحجون أليات الغنم وهى أحياء ، قال صلى الله عليه وسلم : « ما أخذ من البهيمة وهى حية فهو ميتة » أخرجه الطبرانى وابن عدى بإسناد ضعيف . وقال عبد الرزاق حدثنا ابن مجاهد ، عن مجاهد قال : كان أهل الجاهلية فذكره مرسل .

حديث : « الصيد لمن أخذه ، لم أجده أصلاً . وأما ما ذكره ابن حمدون فى التذكرة الأدبية له ، أن إسحاق الموصلى قال : دخل الفضل بن الربيع على الرشيد ، فذكر قصة ، فيها أن بعض حواريه قالت : حدثنا سفيان ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة رفعه : « الصيد لمن أخذه لا لمن أثاره » وأن أخرى حدثته ، عن مالك عن الزهري ، عن عبد الله بن ظالم ، عن سعيد بن زيد رفعه : « من أحيا أرضاً ميتة فهى له » فالحديث الأول لا أصل له بهذا الإسناد ، ولا بغيره ، وأما الثانى فقد تقدم من وجه آخر عن سعيد ابن زيد وغيره ، والحكاية موضوعة .

كتاب الرهن

١٠٠٠ — حديث : أن النبي ﷺ اشترى من يهودى طعاماً ورهنه درعه ، متفق عليه من حديث عائشة بزيادة : إلى أجل . وفي رواية : درعاً من حديد ، وفي لفظ : شعير . وفي رواية للبخارى : إنه ثلاثون صاعاً . وقد تقدم شيء من هذا في أوّل البيوع .

١٠٠١ — حديث : « لا يعلق الرهن — قالها ثلاثاً — لصاحبه غنمه ، وعليه غرمه ، ابن حبان من طريق سفيان ، عن زياد بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة بلفظ : « لا يعلق الرهن بمن رهنه ، له غنمه ، وعليه غرمه » . وصححه الحاكم وقال : تابع زياداً عليه جماعة عن الزهري ، ثم أخرجها .

وأخرجه الدارقطني من طريق متصل وقال : هذا إسناد حسن متصل . وصححه عبد الحق ، وقبله ابن عبد البر . وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن ابن المسيب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يعلق الرهن بمن رهنه » . قلت للزهري : أهو قول الرجل إن لم آتك بمالك ، فالرهن لك ؟ قال : نعم ، قال : ثم بلغني أنه قال : إن هلك لم يذهب حق هذا ، إنما هلك من رب الرهن ، له غنمه وعليه غرمه . وأخرجه عن الثوري ، وابن أبي شيبه عن وكيع ، والشافعي عن ابن أبي فديك كلهم ، عن ابن أبي ذئب عن الزهري مرسل ، وفيه : له غنمه وعليه غرمه . زاد الشافعي : غنمه زيادته ، وغرمه نقصه وهلاكه . وأخرجه أبو داود في المراسيل وقال : قوله له غنمه ، وعليه غرمه ، من كلام سعيد لقله عنه الزهري . وعن إبراهيم النخعي قال : كانوا يرهنون ويقولون : إن جئتكم بالمال إلى وقت كذا وإلا فهو لك ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يعلق الرهن » .

(تنبيه) قوله في الأصل قالها ثلاثاً . لم أجده .

١٠٠٢ — قوله : قال النبي صلى الله عليه وسلم للرتين بعد ما نفق فرس الراهن عنده : ذهب حقك ، أبو داود في المراسيل من طريق عطاء : أن رجلاً رهن رجلاً فرساً ، فنفق في يده ، فقال النبي ﷺ للرتين : « ذهب حقك » ، وأخرجه ابن أبي شيبه أيضاً مرسل .

١٠٠٣ — حديث : « إذا عمى الراهن فهو بما فيه » ، الدارقطني عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الرهن بما فيه » ، وقال : لا يثبت ، ومن بينه وبين شيخنا ضعفاء .

وأخرجه من وجه آخر وقال : إنه باطل : وروى أبو داود في المراسيل عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورجاله ثقات . وأخرجه أيضاً عن طاوس مرفوعاً نحوه . وأخرج عن أبي الزناد وقال : إن ناساً ، يوهمون في قول النبي صلى الله عليه وسلم : الرهن بما فيه ، إذا كان هلك ، وإنما قال ذلك في ما أخبرنا الثقة من الفقهاء ، إذا هلك وعميت قيمته . وأخرجه الطحاوى عن أبي الزناد نحوه . وأسند ذلك إلى الفقهاء السبعة وغيرهم أنهم قالوا : الرهن بما فيه ، ويرفع ذلك منهم الثقة إلى رسول الله ﷺ قال : الرهن بما فيه .

قوله : أجمع الصحابة على أن الرهن مضمون . واختلفوا في كيفية ، لم أجد ذلك .

قوله : وعن عليّ : يترادان الفضل في الرهن ، عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق الحكم عن عليّ قال يترادان الفضل بينهما في الرهن ، وأخرجه البيهقي من رواية خلاس عن عليّ إذا كان في الرهن فضل . فإن أصابته جائحة فالرهن بما فيه ، وإن لم تصبه جائحة فإنه يرد الفضل . ومن رواية الحارث عن عليّ : إذا كان الرهن أفضل من القرض ، أو كان القرض أفضل من الرهن ، ثم هلك يترادان الفضل . ومن طريق ابن الحنفية عنه : إذا كان الرهن أقل رد الفضل ، وإن كان أكثر فهو بما فيه . وأخرجه ابن أبي شيبة .

قوله : ومذهبنا مروى عن عمر وابن مسعود . أما عمر فأخرجه البيهقي بلفظ : في الرجل يرتهن الرهن فيضيع ، قال : إن كان أقل مما فيه رد عليه تمام حقه ، وإن كان أكثر فهو أمين . وأخرج ابن أبي شيبة والطحاوى نحوه . وأما عن ابن مسعود فلم أره .

قوله : وعن عليّ المرتضى أمين في الفضل ، تقدم قريباً .

قوله : وهو صفقة في صفقتين وهو منهي عنه ، كأنه يشير إلى حديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صفقتين في صفقة ، وقد تقدم .

كتاب الجنائيات

١٠٠٤ — قوله : وقد نطق به غير واحد من السنة — أى الإثم فى القتل العمد — لم أقف على التصريح بالإثم ، وأما تحريم قتل المسلم فالأحاديث فيه كثيرة جداً ، منها : حديث ابن مسعود رفعه : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، الحديث ، متفق عليه . وحديث ابن عمر رفعه : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم وأموالهم ، الحديث ، متفق عليه . وحديث أبى بكره فى خطبة يوم النحر : فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام — الحديث ، متفق عليه .

وحديث ابن عمر عند البخارى نحوه : وكذا حديث ابن عباس ، وحديث أبى الدرداء رفعه : « كل ذنب عصى الله أن يغفره إلا من مات مشركاً أو مؤمناً قتل مؤمناً متعمداً ، أخرجه أبو داود . وأخرج عن عباد بن الصامت رفعه : « من قتل مؤمناً فاغتبط بقتله ، لم يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً ، وأخرجه الحاكم . وعن ابن عمر رفعه : « لا يزال المؤمن فى فسحة من دينه ما لم يصب دماً حراماً » أخرجه البخارى . وعن معاوية رفعه : « كل ذنب عصى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافراً ، أو الرجل يقتل مؤمناً متعمداً ، أخرجه النسائى والحاكم . وعن عبد الله بن عمرو رفعه : « لزوال الدنيا أهون على الله تعالى من قتل رجل مسلم » أخرجه الترمذى والنسائى ، ورجح الترمذى وقفه . وأخرجه ابن أبى شيبه وأبو يعلى وغيرهما من طرق .

وعن أبى سعيد وأبى هريرة رفعاه : « لو أن أهل السماء وأهل الأرض اشتبكوا فى دم مؤمن لأكبههم الله تعالى فى النار » أخرجه الترمذى ، وأخرجه الحاكم من طريق أخرى عن أبى سعيد والطبرانى من طريق أخرى عن أبى هريرة ، وعن أبى هريرة رفعه : « من أعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة ، لقي الله تعالى مكتوب بين عذبيه آيس من رحمة الله » أخرجه ابن ماجه . وعن جندب بن عبد الله : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة — وهو يرى بابها — ملء كف من دم امرئ مسلم أهرقه بغير حله » أخرجه عبد الرزاق ، وهو فى البخارى من وجه آخر عن جندب قوله .

وعن أبى موسى رفعه : « إذا أصبح إبليس بث جنوده فيقول : من أضل اليوم مسلماً ألبسته التاج ، فيجىء أحدهم فيقول : لم أزل به حتى عق والديه ، فيقول : يوشك أن يبرهما

ويحيى الآخر فيقول : لم أزل به حتى طلق زوجته فيقول : يوشك أن يتزوج ، ويقول الآخر : لم أزل به حتى قتل ، فيقول : أنت أنت ، ويلبسه التاج ، أخرجه الحاكم . وقد ذكر في تخريج الكشاف في تفسير النساء طرق أخرى لذلك .

١٠٠٥ - حديث : د العمد قود ، ابن أبي شيبة وإسحاق والدارقطني والطبراني من حديث ابن عباس رفعه : د العمد قود ، إلا أن يعفو ولي المقتول ، وزاد إسحاق : والخطأ عقل لا قود فيه ، وشبه العمد قتيل العصا والحجر - الحديث . وروى الأربعة إلا الترمذي من هذا الوجه : د من قتل عمداً فهو قود ، الحديث . وروى الطبراني من طريق عداثة بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده رفعه : د العمد قود والخطأ دية .

١٠٠٦ - حديث : د لا ميراث للقاتل ، أصحاب السنن إلا أبا داود من حديث أبي هريرة رفعه : د القاتل لا يرث ، قال الترمذي : لا يصح ، وفيه إسحاق بن أبي فروة وهو متروك وقال النسائي : إسحاق متروك ، وإنما أخرجه لثلاث يترك من الوسط - يعني بين الليث والزهرى . وروى أبو داود من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده في حديث طويل : د ولا يرث القاتل شيئاً ، وللنسائي من هذا الوجه : د ليس للقاتل من الميراث شيء ، وقال الصواب : رواية مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب أن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : د ليس للقاتل شيء ، انتهى ، وهو في الموطأ .

وأخرجه الشافعي وعبد الرزاق عن مالك ، وأخرجه ابن ماجه من طريق أبي خالد الأحمر ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرو بن شعيب : أن أبا قتادة المدلجي قتل ابنه فأخذ منه عمر مائة من الإبل - الحديث . وفيه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : د ليس للقاتل ميراث ، وفيه انقطاع . وقد أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن جعفر ، عن يحيى ابن سعيد : فقال عن سعيد بن المسيب ، عن عمر ، والأول أصح .

وروى ابن ماجه والدارقطني من طريق الحسن بن صالح عن محمد بن سعيد ، عن عمرو ابن شعيب حدثني أبي عن جدي عبد الله : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : د والمرأة ترث من دية زوجها وماله ، وهو يرث من ديتها ومالها ، ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمداً ، فإن قتل صاحبه عمداً لم يرث من ديته ولا ماله شيئاً ، وإن قتل صاحبه خطأ ورث من ماله ولم يرث من ديته ، قال الدارقطني : محمد بن سعيد هو الطائفي ثقة ، قلت : وقع في طريق

لابن ماجة عمر بن سعيد بدل محمد ، وفي نسخة : عمرو بفتح العين ، والصواب محمد .

وفي الباب : عن ابن عباس نحوه أخرجه الدارقطني . وروى الطبراني من طريق عمرو بن شبة بن أبي كثير الأشجعي ، قال كنت أداعب امرأتى ، فأصابتها يدي في بطنها ، فماتت — وذلك في غزوة تبوك — فأتيت النبي ﷺ فأخبرته عن امرأتى وأنى أصبتها خطأ ، فقال صلى الله عليه وسلم : « لا ترثها » .

١٠٠٧ — حديث : « ألا إن قتيل خطأ العمد قتيل السوط والعصا ، وفيه مائة من الإبل ، أبو داود والنسائي وابن ماجة وابن حبان ، من حديث عبد الله بن عمرو رفعه : « ألا إن دية الخطأ شبه العمد ، ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل : منها أربعون في بطونها أولادها ، أورده كلهم من طريق القاسم بن ربيعة ، عن عقبة بن أوس عنه . وفي رواية للنسائي عن عقبة عن رجل من الصحابة . وفي رواية للدارقطني عن القاسم ، عن عبد الله بن عمرو ، ليس فيه عقبة . وقال ابن القطان : هو حديث صحيح ، ولا يضره هذا الاختلاف ، فإن عقبة ثقة . وقد قيل : إن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أخرجه أصحاب السنن وابن أبي شبة وعبد الرزاق وأحمد وإسحاق والشافعي ، والراوى له كذلك عن القاسم : علي بن زيد بن جدعان ، وهو ضعيف .

وأخرجه أبو داود من نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده بلفظ : « عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد : ولا يقتل صاحبه ، وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فيكون دماً في عميا في غير ضغينة ولا حمل سلاح » . وروى ابن أبي شبة من مرسل الحسن رفعه : قتيل السوط والعصا شبه عمد ، فيه مائة من الإبل ، منها أربعون في بطونها أولادها .

وأخرجه إسحاق من حديث ابن عباس ، وقد تقدم . وأخرج ابن أبي شبة عن علي قال : قتيل السوط والعصا شبه عمد ، موقوف . وأخرج عن الشعبي والحكم وحماد وإبراهيم من قولهم نحوه .

قوله : وتجب الدية في ثلاث سنين بقصة عمر ، ابن أبي شبة من طريق إبراهيم النخعي قال : أول من فرض العطاء عمر : وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين ، ثلثا الدية في سنتين والنصف في سنتين ، والثالث في سنة ، وما دون ذلك في عامه . وأخرجه عبد الرزاق من طرق عن عمر . وقال الترمذي : أجمع أهل العلم على ذلك .

١٠٠٨ — حديث : « لا يقتل مؤمن بكافر » البخارى من طريقة ابن أبى جحيفة عن علىّ فى حديث ، وأبو داود والنسائى من طريق قيس بن عباد : انطلقت أنا والأشتر إلى علىّ — فذكر قصة فيها هذا — وإسناده صحيح . ولأبى داود وابن ماجه من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه : « لا يقتل مؤمن بكافر » . وأخرج البخارى فى تاريخه من حديث عائشة قالت : وجد فى قائمة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم — الحديث . وفيه : ولا يقتل مسلم بكافر ، ولا ذو عهد فى عهده . وأخرج أبو داود والنسائى من وجه آخر عن عائشة رفعته : « لا يحل قتل مسلم إلا فى إحدى ثلاث خصال : زان محصن فيرجم ، ورجل يقتل مسلماً متعمداً ، ورجل يخرج من الإسلام ، وإسناده صحيح .

١٠٠٩ — حديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بذى ، الدارقطنى من طريق ربيعة عن عبد الرحمن البيلماني عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بمعاهد ، وقال : أنا أكرم من وفى بذمته ، قال الدارقطنى : تفرد بوصله إبراهيم بن أبي يحيى ، عن ربيعة . وقد رواه ابن جريج عن ربيعة : فلم يذكر فيه ابن عمر . وقال البيهقى : فى الإسناد إلى إبراهيم ، عمار بن مطر وهو كثير الخطأ ، والمحفوظ عن إبراهيم ابن محمد بن المنكدر ، عن ابن البيلماني ، لاعتن ربيعة . ثم أخرجه فى رواية يحيى بن آدم عن إبراهيم كذلك . وكذا أخرجه الشافعى عن إبراهيم . وأخرجه أبو داود فى المراسيل من رواية سليمان بن بلال ، عن ربيعة ، عن ابن البيلماني مرسل .

وأخرجه عبد الرزاق ، عن الثورى ، عن ربيعة به . وأخرج الدارقطنى فى الغرائب من رواية حبيب ، عن مالك عن ربيعة كذلك . وله طريق أخرى عند أبى داود فى المراسيل من رواية ابن وهب ، عن عبد الله بن يعقوب ، عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح قال : قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين مسلماً بكافر ، قتله غيلة ، وقال : « أنا أحق وأولى من أوفى بذمته » .

وحكى البيهقى عن الشافعى قال : بلغنى أن عبد الرحمن البيلماني ، روى أن عمرو بن أمية الضمري ، قتل كافراً كان له عهد ، وكان رسولاً ، فقتله النبى صلى الله عليه وسلم به ، قال : وهذا خطأ ، فإن عمرو بن أمية عاش بعد النبى صلى الله عليه وسلم دهرأ ، والمعروف أن عمرو ابن أمية قتل رجلين كان لهما عهد فوداهما النبى صلى الله عليه وسلم . وروى الواقدى من

طريق عمران بن حصين قال : قتل خراش بن أمية بعد ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القتل يوم الفتح ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر لقتلت خراشاً بالهذلي » وهذا إسناد ضعيف ، لكنه أمثل من حديث البيهقي ، قاله الشافعي . واحتج به على أن قتل المؤمن بالكافر منسوخ .

ومن الآثار عن الصحابة في ذلك ما أخرجه الشافعي : أخبرنا محمد بن الحسن عن قيس بن الربيع ، عن أبان بن ثعلب ، عن الحسين بن ميمون ، عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن أبي الجنوب قال : أتى عليّ رجل من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة ، فقامت عليه البيعة ، فأمر بقتله ، فجاء أخوه فقال : قد عفوت ، فقال : لعلمهم هددوك أو فرعوك ، قال : لا ولكن قتله لا يرد عليّ أخى وقد عوضوني ، فقال : أنت أعرف ، من كان له ذمتنا ، فدمه كدمنا ، وديته كديتنا .

قال الشافعي : وفي قول أبي جحيفة عن عليّ : لا يقتل مسلم بكافر ، دليل على ضعف هذا الأثر . وقال عبد الرزاق أخبرنا الثوري ، عن حماد ، عن إبراهيم : أن رجلاً قتل رجلاً من أهل الكتاب من الحيرة ، فأقاد منه عمر .

وأخرج الشافعي عن محمد بن الحسن : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلاً من بكر بن وائل قتل رجلاً من أهل الحيرة ، فكتب فيه عمر أن يدفع إلى أولياء المقتول ، فإن شاءوا قتلوا ، وإن شاءوا عفوا ، فدفع الرجل إلى ولي المقتول رجل يقال له حنين من أهل الحيرة ، فقتله ، فكتب عمر بعد ذلك : إن كان الرجل لم يقتل ، فلا تقتلوه ، فأروا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية . وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر ، عن عمرو بن ميمون ابن مهران : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز ، قدم إلى أمير الجزيرة أو الحيرة ، في رجل مسلم قتل رجلاً من أهل الذمة أن أدفعه إلى وليه ، فإن شاء قتله ، وإن شاء عفا عنه ، قال : فدفعه إليه فضرب عنقه وأنا أنظر .

وأخرج الطحاوي من طريق ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أن عبد الرحمن بن أبي بكر قال : مررت بالبيع قبل أن يقتل عمر ، فوجدت أبا لؤلؤة والهرمزان وجفينة يتناجون ، فلما رأوني ثاروا ، فسقط منهم خنجر له رأسان ، فلما قتل عمر ، رأى عبيد الله ابن عمر الخنجر كالذي وصفه عبد الرحمن ، فانطلق عبيد الله بالسيف فقتل الهرمزان ، فلما

وجد مس السيف قال : لا إله إلا الله ، وغدا على جفينة — وكان نصرانياً فقتله ، وانطلق عبيد الله إلى ابنة أبي لؤلؤة — صغيرة تدعى الإسلام — فقتلها ، وأراد أن يضع السيف في السبي ، فاجتمع عليه المهاجرون ، فلم يزل عمرو بن العاص يتلطف به حتى أخذ منه السيف ، فلما استخلف عثمان أراد قتل عبيد الله بن عمر ، فقال الناس : أبعد الله الهرمزان وجفينة ، الثقيل عمر ، ثم يتبعه ابنه ، وقال له عمرو بن العاص : إن هذا قد كان قبل أن يكون لك على الناس سلطان ، فتفرق الناس على كلام عمرو . فلما ولي على أراد قتله ، ففر منه إلى معاوية ، فقتل معه بصفين .

قال الطحاوى : ففى هذا أن عثمان وعلياً أرادا قتل عبيد الله بن عمر بالهرمزان وجفينة وهما ذميان ، ويدل على ذلك قول المهاجرين : أبعد الله الهرمزان كان كافراً وجفينة ، وتعبه البيهقي بأن فى الحديث أنه قتل ابنة أبي لؤلؤة صغيرة تدعى الإسلام ، ولا نسلم أن الهرمزان كان كافراً ، بل كان قد أسلم ، فقد قال الشافعى : أخبرنا عبد الوهاب الثقفى ، عن حميد ، عن أنس قال : حاصرنا تستر ، فنزل الهرمزان على حكم عمر — فذكر الحديث . وفيه : فأسلم الهرمزان ، ففرض له عمر . وأسد البيهقي من طريق إسماعيل بن أبي خالد قال : فرض عمر للهرمزان حين أسلم ، والله أعلم .

١٠١٠ — قوله : لا يقاد الوالد بولده ، الترمذى وابن ماجه وأحمد وابن أبى شيبة وعبد بن حميد وأبو يعلى ، من طريق حجاج بن أرطاة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن عمر : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فذكره . وأخرجه البيهقي من طريق ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ، عن عمر به ، وفيه قصة . وأخرجه من هذا الوجه الحاكم والدارقطنى .

وأخرجه الترمذى والدارقطنى من رواية المثني بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، عن سراقه قال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيد الأب من ابنه ، ولا يقيد الابن من أبيه ، قال الترمذى : هذا حديث فيه اضطراب . وأخرجه الدارقطنى أيضاً من رواية يحيى بن أبى أنيسة ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده ، ولم يذكر عمر ، ولا سراقه . وزاد فى آخره : وإن قتله عمداً ، ويحيى متروك . وأخرجه فى الأفراد من طريق يعقوب بن عطاء ، عن عمرو بن شعيب ، ويعقوب ضعيف . وأخرجه أحمد من

طريق ابن لهيعة ، عن عمرو كذلك ، وابن لهيعة لا يحتج به . وقد قال أبو حاتم : إنه لم يسمع من عمرو بن شعيب .

وأخرج الحاكم من طريق عطاء ، عن ابن عباس : جاءت جارية إلى عمر ، فقالت : إن سيدى اتهمنى فأقعدنى على النار حتى أحرق فرجى ، فقال له عمر : أتعذب بعذاب الله تعالى ؟ قال : اتهمتها يا أمير المؤمنين فى نفسها ، قال : هل رأيت ذلك عليها ؟ قال : لا ، قال : فاعترفت لك به ؟ قال : لا ، قال : والذى نفسى بيده لو لم أسمع رسول الله ﷺ يقول : « لا يقاد بملوك من مالك ، ولا ولد من والده ، لأقبتها منك » ، ثم برزه وضربه مائة سوط ، ثم قال : اذهبي فأنت حرة ، وأنت مولاة الله ورسوله . وفى إسناده عمر بن عيسى القرشى ، وفى ترجمته أخرجه العقيلي وابن عدى وضعفاء .

وفى الباب عن ابن عباس أخرجه الترمذى وابن ماجه والبخارى والدارقطنى بلفظ : « لا تقام الحدود فى المساجد ، ولا يقتل الوالد بالولد » .

١٠١١ — حديث : « لا قود إلا بالسيف » ، ابن ماجه والبخارى من طريق الحر بن مالك ، عن مبارك بن فضالة ، عن الحسن ، عن أبي بكره بهذا ، قال البخارى : أحسب الحر خطأ فيه ، فإن الناس يرسلونه ، انتهى . وقد تابعه وليد بن صالح عن مبارك أخرجه الدارقطنى والبيهقى . وأخرجه ابن عدى فى ترجمة الوليد ، وقال : أحاديثه غير محفوظة ، والمرسل الذى أشار إليه أخرجه أحمد قال : حدثنا هشيم ، ثنا أشعث ، عن الحسن يرفعه : « لا قود إلا بجديدة » .

وكذا أخرجه ابن أبى شيبة عن الحسن مرسل من وجهين . وفى الباب : عن ابن مسعود أخرجه الطبرانى والدارقطنى وابن عدى ، وإسناده ضعيف . وعن أبى هريرة نحوه . أخرجه الدارقطنى وابن عدى ، وإسناده ضعيف أيضاً . وعن النعمان مثله أخرجه ابن ماجه والبخارى بهذا . وأخرجه الدارقطنى والبيهقى بلفظ : « كل شيء خطأ إلا السيف » ، وأخرجه الطبرانى بلفظ : « لا عمد إلا بالسيف » . وأخرجه الدارقطنى من حديث على بلفظ : « لا قود فى النفس وغيرها إلا بجديدة » ، وفيه معلى بن هلال وهو متروك . قال البيهقى : أحاديث هذه الباب كلها ضعيفة .

ويعارضها حديث أنس فى قصة العرنيين . فعند مسلم فى بعض طرقه إنما سئل النبي ﷺ

أعين العينين لأنهم سملوا أعين الرعاء . وفي الصحيحين عن أنس : أن جارية من الأنصار قتلها رجل من اليهود ، رضّ رأسها بين حجرين — الحديث . وفيه : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض رأسه بالحجارة .

قوله : واختلف الصحابة في المكاتب يترك وفاء ، هل يموت حراً أو عبداً ، تقدم في المكاتب .

حديث : ألا إن قتيل العمد ، تقدم .

قوله : ويروى شبه العمد ، تقدم أيضاً .

١٠١٢ — حديث . « من غرق غرقناه » البيهقي من رواية عمران بن يزيد بن البراء عن أبيه ، عن جده بهذا ، وفيه : ومن حرق حرقناه ، ومن عرض عرضنا له ، وفي إسناده من لا يعرف .

١٠١٣ — حديث : « ألا إن قتيل خطأ العمد ، قتيل السوط ، والعصا ، وفيه : وفي كل خطأ أرش ، تقدم أوله . وأما آخره فأخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي والطبراني والعقيلي من حديث النعمان بن بشير رفعه : « كل شيء خطأ إلا السيف ، ولكل خطأ أرش » وإسناده ضعيف .

١٠١٤ — قوله : وروى أنه لما اختلفت سيوف المسلمين على الإيمان أبي حذيفة ، قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية . أحمد وإسحاق والحاكم من طريق ابن إسحاق حدثني عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد : لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أحد رفع حسيل بن جابر ، وهو الإيمان أبو حذيفة ، وثابت بن قيس في الآطام مع النساء والصبيان ، فقال أحدهما لصاحبه ما تنتظر الحق بنا لعل الله يرزقنا الشهادة ، فخرجا فدخلوا في الناس ، فأما ثابت : فقتله المشركون ، وأما الإيمان : فاختلفت عليه سيوف المسلمين وهم لا يعرفونه ، فقال حذيفة : أبي أبي ، قالوا : والله ما عرفناه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، فأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يديه ، فتصدق حذيفة بدينه على المسلمين . فزاده ذلك عند رسول الله صلى الله عليه وسلم خيراً . زاد إسحاق : وكان الذي قتله عتبة بن مسعود ، وهذا إسناده حسن .

وبنحوه أخرجه الواقدي عن يونس عن الزهري عن عروة .

وأخرجه موسى بن عقبة في المغازي ، عن الزهري . ومن طريقه أخرجه البيهقي في الدلائل ، وفيه قال الزهري : قال عروة : أخطأ به المسلمون يومئذ فرشقوه بأسيا فمهم ، يحسبونه من العدو ، وحذيفة يقول : أبي أبي ، فلم يفقهوا قوله ، حتى فرغوا منه ، فقال حذيفة : يغفر الله لكم ، قال : ووداه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وزادت حذيفة عنده خيراً ، وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ولم يذكر عروة . وأخرجه الشافعي ، عن مطرف ، عن معمر عن الزهري ، عن عروة بتمامه . وأصله في صحيح البخاري من طريق هشام بن عروة ، عن أبيه عن عائشة قالت : صرخ إبليس يوم أحد في الناس : يا عباد الله أخرجكم ، فرجعت أولاهم ، فاجتلدت مع أخراهم ، فقتلوا البيان والد حذيفة ، فقال حذيفة : أبي أبي ، فقتلوه ، فقال حذيفة : غفر الله لكم - الحديث ، وليس فيه ذكر الدية .

وقال الواقدي حدثني ابن أبي سبرة عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ، عن عمر بن الحكم ، عن رافع بن خديج فذكره .

١٠١٥ — حديث : د من كثر سواد قوم فهو منهم ، أبو يعلى وعلي بن معبد في كتاب الطاعة من طريق (١) : أن رجلاً دعا عبد الله بن مسعود إلى وليمة ، فلما جاء ليدخل سمع لهواً فلم يدخل ، فقيل له ، فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : د من كثر سواد قوم فهو منهم ، ومن رضى عمل قوم كان شريك من عمل به ، وأخرج ابن المبارك في الزهد عن أبي ذر نحوه موقوفاً .

وفي الباب حديث : د من تشبه بقوم فهو منهم ، أخرجه (٢) أبو داود من حديث ابن عمر ، والبخاري من حديث حذيفة . ومن حديث أبي هريرة . وأخرجه أبو نعيم من حديث أنس في تاريخ أصبهان .

١٠١٦ — حديث : د من شهر على المسلمين سيفاً فقد أطل دمه ، لم أجده بهذا اللفظ . وفي النسائي عن ابن الزبير رفعه : د من شهر سيفه ثم وضعه ، قدمه هدر . وأخرجه

١٠١٥ — (١) بياض في الأصل ، وفي نصب الراية : من طريق ابن وهب أخبرني بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث الخ .
(٢) وفيه عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وهو ضعيف .

إسحاق والحاكم والطبراني ، وفيه : وضعه — يعني ضرب به . وأخرجه النسائي موقوفاً ، والذي وصله ثقة .

وفي الباب : « من حمل علينا السلاح فليس منا » متفق عليه من حديث ابن عمر . ومن حديث أبي موسى . ولمسلم من حديث أبي هريرة . وله من حديث سلمة : « من سئل علينا السلاح فليس منا ، ولا أحد والحاكم من حديث عائشة : « من أشار بحديدة إلى أحد من المسلمين ، يريد قتله ، فقد وجب دمه » ، وفي الحديث قصة .

١٠١٧ — حديث : « قاتل دون مالك » البخاري في تاريخه من طريق حميد بن مطرف عن أبي هريرة : أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، أرأيت إن أراد أحد أن يأخذ مالي ، قال صلى الله عليه وسلم : « أنشد الله تعالى والإسلام ثلاثاً ، قال : قد فعلت ، قال : « قاتل دون مالك » الحديث . وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ : « قاتله » . وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل دون ماله فهو شهيد » .

وروى إسحاق وابن قانع وإبراهيم الحارثي في غريبه من طريق سماك بن حرب ، عن قابوس ابن الخارق ، عن أبيه قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، أرأيت إن جاء رجل يريد أن يأخذ مالي ؟ قال صلى الله عليه وسلم : « ذكره بالله تعالى ، قال أرأيت إن ذكرته بالله فلم يذكر ؟ قال : استعن عليه بالسلطان ، فقال : فإن نأى عني ؟ قال : استعن بمن حضرك ، قال : أرأيت إن لم يحضرنى أحد ، قال : قاتل دون مالك حتى تحرز مالك ، أو تقتل ، فتكون من شهداء الآخرة ، قال الدارقطني في العلل اختلاف فيه على سماك في وصله ، وإرساله .

باب القصاص فيما دون النفس

قوله : في القصاص في العين المقلوعة مأثور عن جماعة من الصحابة ، وصفته أن تحمى المرأة وتقابل بها عينه ، حتى يذهب ضوءها ، بعد أن يجعل على وجهه قطن رطب ، لم أجده إلا عن عليٍّ أخرجه عبد الرزاق بإسناد فيه مبهمة وهو منقطع أيضاً ، قال أخبرنا معمر عن رجل عن الحكم لطم رجل رجلاً فذهب بصره وعينه قائمة ، فأرادوا أن يقيدوه منه ، فأعيا

عليهم ، فأتاهم علىّ ، فأمر به ، فجعل على وجهه كرسف ، ثم استقبل به الشمس ، وأدنى . من عينه مرآة فالتع بصره وعينه قائمة .

قوله : روى عن ابن مسعود ، وابن عمر قالا : لا قصاص في عظم إلا في السن ، لم أجده . وأخرجه ابن أبي شيبة عن حفص عن أشعث عن الحسن والشعبي قالا : ليس في العظام قصاص ، ما خلا السن والرأس .

حديث : « لا قصاص في العظم » ، لم أجده . وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد ضعيف منقطع عن عمر قال : إنا لا نقيّد من العظام . وإسناد ضعيف عن ابن عباس : ليس في العظام قصاص .

١٠١٨ — حديث : « من قتل له قتيلا ، — الحديث متفق عليه من حديث أبي هريرة بلفظ : « إما أن يعطى الدية ، وإما أن يقاد أهل القتل » ، لفظ مسلم . وقال البخاري : إما أن يعقل ، وإما أن يقاد أهل القتل ، وفي لفظ له : إما أن يفدى ، وإما أن يقيد . وفي لفظ له : إما أن يودي ، وإما أن يقاد . وفي رواية الترمذي : إما أن يعفو ، وإما أن يقتل . وللنسائي : إما أن يقاد ، وإما أن يفدى . قال البيهقي : هذا الاختلاف وقع من أصحاب يحيى ابن أبي كثير رواية عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

قلت : وتكلم عليه السهيلي ، وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي شريح بلفظ : « فأهله بين خيرتين . إما أن يأخذوا العقل أو يقتلوا » . وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر ، عن أبي شريح بلفظ : « من أصيب بدم أو خيل ، والخيل : الجرح ، فهو بالخيار بين إحدى ثلاث أن يقتل أو يعفو أو يأخذ الدية » . مختصر .

١٠١٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بتوريث امرأة أشيم الضبابي ، من عقل زوجها أشيم ، الأربعة وأحمد وإسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم من طريق سعيد ابن المسيب عن عمر به ، وفيه قصة ، وإسناده صحيح إلى سعيد^(١) . وأخرج له الدارقطني^(٢)

١٠١٩ — (١) قال ابن القطان : إن ابن المسيب لم يسمع من عمر إلا نعه الزمان ابن مقرن ، ومن الناس من أنكر سماعه منه . (٢) وفيه زفر بن ربيعة مجهول الحال ، وتفرد عنه محمد بن عبد الله الشعبي وثقه ابن معين ودحيم .

شاهداً له من رواية المغيرة بن شعبة . وفي رواية له عن المغيرة : أن زرارة بن جزء قال لعمر . وأخرجه الطبراني فقال : عن المغيرة ، عن أسعد بن زرارة كذا قال .

حديث عمر : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم ، مالك عن يحيى بن سعيد : أن عمر قتل خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة ، فقال : لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم به . وأخرجه البخاري من وجه آخر عن عمر فقال : وقال ابن بشار ، حدثنا يحيى ، عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن غلاماً قتل غيلة ، فقال عمر ، فذكره . وأخرجه ابن أبي شيبة ، ومن طريقه الدارقطني من هذا الوجه . قال البخاري : وقال مغيرة بن حكيم ، عن أبيه : أن أربعة قتلوا صبيّاً ، فقال عمر مثله . وأخرجه عبد الرزاق من طريق أخرى أخرجه مطولاً ، وسمى الغلام المقتول أصيل .

وفي الباب : عن ابن عباس قال : لو أن مائة قتلوا رجلاً قتلوا به ، أخرجه عبد الرزاق . وعن المغيرة أنه قتل سبعة برجل ، أخرجه ابن أبي شيبة . وعن عليّ أنه فرق بين جماعة كان معهم رجل في سفر فقتل فاتهموا به ، فاعترفوا ، فأمر بهم فقتلوا ، أخرجه ابن أبي شيبة .

باب الشهادة في القتل

قوله : لظاهر ما ورد بإطلاقه في إصلاح ذات البين . أبو داود والترمذي وأحمد وإسحاق والبخاري وابن حبان والطبراني ، كلهم من رواية سالم بن أبي الجعد ، عن أم الدرداء ، عن أبي الدرداء رفعه : « ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة ؟ قالوا : بلى ، قال : إصلاح ذات البين ، وفساد ذات البين هي الحالقة » ، قال البخاري : لإسناده صحيح . وأخرجه البخاري في الأدب المفرد من هذا الوجه . وأخرجه من وجه آخر موقوفاً ، وعن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أفضل الصدقة لإصلاح ذات البين ، أخرجه إسحاق وعبد الرزاق والبخاري والطبراني .

وعن أبي هريرة رفعه : « ما عمل ابن آدم شيئاً أفضل من الصلاة ، وإصلاح ذات البين وخلق حسن ، أخرجه البيهقي في الشعب . وعن عليّ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إن إصلاح ذات البين أعظم من عامة الصلاة والصيام ، أخرجه الطبراني في قصة قتل عليّ مطولة . وعن ابن عباس رفعه : « دب إليكم داء الأمم قبلكم : الحسد والبغضاء ، ألا أخبركم بما هو خير لكم من الصلاة والصوم ؟ إصلاح ذات البين ، أخرجه ابن عدي في ترجمة عبد الله بن عرادة .

كتاب الديات

١٠٢٠ — حديث : « ألا إن قتيل خطيئ العمد : قتيل السوط والعصا ، وفيه مائة من الإبل : أربعون منها في بطونها أولادها » ، تقدم ، وأن ابن القطان صححه من حديث عبد الله بن عمرو .

قوله : وهذا غير ثابت لاختلاف الصحابة في صفة التغليظ ، وابن مسعود قال بالتغليظ أربعاً ، أما اختلاف الصحابة فعن عثمان وزيد بن ثابت في المغالطة أربعون جذعة خلفه ، وثلاثون حقة ، وثلاثون بنات لبون ، وفي الخطيئ ثلاثون حقة ، وثلاثون بنات لبون ، وعشرون بنو لبون ذكور ، وعشرون بنات مخاض ، أخرجه أبو داود . وأخرج^(١) عن مجاهد : قضى عمر في شبه العمد ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة ، وأربعين خلفه . ومن طريق عاصم^(٢) بن ضمرة عن علي : في شبه العمد ثلاث وثلاثون حقة ، وثلاث وثلاثون جذعة ، وأربع وثلاثون خلفه . وأخرجه عبد الرزاق من طريق إبراهيم بن علي .

وأخرج ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من طريق الشعبي : كان أبو موسى والمغيرة يقولان : في شبه العمد ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون خلفه . وأما ابن مسعود فأخرج أبو داود من طريق علقمة والأسود قالوا : قال عبدالله : في شبه العمد ، خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة ، وخمس وعشرون بنات لبون ، وخمس وعشرون بنات مخاض .

حديث : « في نفس المؤمن مائة من الإبل ، تقدم في الزكاة في حديث عمرو بن حزم الطويل ، وصححه ابن حبان بهذا .

١٠٢١ — حديث ابن مسعود : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في قتيل الخطيئ بالدية أخماساً : عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن مخاض ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ، الأربعة وابن أبي شيبة وأحمد وإسحاق والدارقطني كلهم من طريق خشف ابن مالك عن ابن مسعود .

١٠٢٠ — (١) الحديث منقطع لأن مجاهد لم يسمع من عمر .

(٢) عاصم بن ضمرة فيه مقال .

وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحاق^(١) عن علقمة عن ابن مسعود موقوفاً . قال الدارقطني : المعروف عن ابن مسعود ما رواه أبو عبيدة^(٢) عنه : دية الخطأ أخماساً : عشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بنت لبون ليس فيه بنت مخاض ، ثم أسنده من طريق أبي مجلز عن أبي عبيدة . ومن طريق إبراهيم^(٣) عن ابن مسعود مثله ، قال : لم يرو فيه بنت مخاض إلا خشف بن مالك ، وهو مجهول ، وفي إسناده حجاج بن أرطاة وهو ضعيف مداس . ومع ذلك فقد اختلفوا عليه ، فمنهم من جعل مكان الحقائق بنت لبون ، ومنهم من جعل مكان بنت المخاض بنت اللبون ، فوافق رواية أبي عبيدة ، قال : ويشبه أن يكون حجاج كان يفسر الأخماس فيدرجه ، قال : وقد روى عن جماعة من الصحابة في دية الخطأ أقارب ليس فيها ذكر بنت مخاض

١٠٢٢ — حديث ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية من الورق : اثنا عشر ألفاً ، الأربعة والدارقطني من رواية محمد بن مسلم الطائفي ، عن عمرو ، عن عكرمة عنه ، قال أبو داود : ورواه ابن عيينة ، عن عمرو ، عن عكرمة مرسلًا . وقال الترمذي : تفرد بوصله محمد بن مسلم . وأخرجه الدارقطني من رواية محمد بن ميمون عن ابن عيينة موصولاً وهو وهم منه .

قوله : وتأويله أنه قضى من دراهم كان وزنها ستة ، وهي كانت كذلك ، أبو عبيد من طريق الأصمعي بن نباتة عن علي قال : زوجني رسول الله ﷺ فاطمة على أربعمائة وثمانين درهماً ، وزن ستة ، قال أبو عبيد : كانت الدراهم أولاً العشرة منها وزن ستة مثاقيل ، ثم نقلت إلى سبعة واستقرت . وأخرج محمد بن الحسن عن الثوري عن مغيرة عن إبراهيم : كانت الدية الإبل ، لجمل كل بعير بمائة وعشرين ، وزن ستة ، وذلك عشرة آلاف

وعن شريك أن عثمان قضى بالدية اثنا عشر ألفاً ، وكانت الدراهم وزن ستة يومئذ ، وقال محمد : بلغنا عن عمر أنه فرض الدية ألف دينار ، ومن الورق عشرة آلاف ، وقال أهل المدينة فرضها اثني عشر ألفاً ، قال محمد : صدقوا فرضها اثني عشر ألفاً وزن ستة وهي عشرة آلاف .

١٠٢١ — (١) أبو إسحاق لم يسمع من علقمة فهو منقطع . (٢) أبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود فهو منقطع (٣) إبراهيم النخعي لم يسمع من ابن مسعود فهو منقطع .

١٠٢٣ — حديث عمر : قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالدية في قتييل بعشرة آلاف ، لم أجده . وإنما أخرجه محمد بن الحسن في الآثار من طريق عبيدة بن عمرو ، عن عمر موقوفاً وكذلك ابن أبي شيبة والبيهقي .

١٠٢٤ — حديث عمر : أنه جمل الدية من البقر مائة بقرة ، ومن الغنم ألفي شاة ، ومن الحلل مائتي حلة . أبو داود من طريق عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جدة قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار ، أو ثمانية آلاف درهم ، ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من ذلك ، حتى استخلف عمر ، فقام خطيباً فقال : ألا إن الإبل قد غلت ففرضها على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً ، وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، قال : وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع .

وروى عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج ، عن عبد العزيز بن عمر قال في كتاب أبيه : أن عمر فذكر الموقوف دون المرفوع . وأخرج من وجه آخر عن مكحول ، عن عمر . وروى محمد الحسن وابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عبيدة بن عمرو قال : وضع عمر الديات على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى أهل الإبل مائة ، وعلى أهل البقرة مائتي بقرة مسنة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة . وفي الباب حديث مرفوع أخرجه (١) أبو داود من رواية ابن إسحاق عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن طريق (٢) أخرى عن ابن إسحاق ذكر عطاء عن جابر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل ، وعلى أهل البقرة مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ، وعلى أهل الطعام شيئاً لم يحفظه ابن إسحاق .

قوله : والتقدير بالإبل عرف بالآثار المشهورة ، تقدم في ذلك عدة آثار .

١٠٢٥ — قوله : ودية المرأة نصف دية الرجل ، البيهقي من حديث معاذ بن جبل

١٠٢٤ — (١) فيه ابن إسحاق وهو مدلس وقد عذبه . ومرسل أيضاً .

(٢) لم يذكر ابن إسحاق من حديثه عن عطاء فهو منقطع .

رفعه بهذا . ومن طريق إبراهيم عن عليّ قوله : عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها ، وهذا منقطع . وروى الشافعي : أخبرنا مسلم بن خالد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن أيوب بن موسى ، عن ابن شهاب وعن مسكحول وعطاء قالوا : أدركنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل ، فقوم عمر تلك الدية على أهل القرى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم ، ودية الحرة المسلمة خمسمائة دينار ، أو ستة آلاف درهم .

وأخرجه البيهقي أيضاً من هذا الوجه . قوله : وعن زيد بن ثابت قال : دية المرأة مادون الثلث لاتصف ، البيهقي من رواية الشعبي ، عن زيد بن ثابت قال : جراحات الرجال والنساء سواء إلى الثلث ، فما زاد فعلى النصف .

وفي الباب عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رفعه : « عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها ، أخرجه النسائي والدارقطني . وأخرجه الشافعي ومن طريقه البيهقي عن ربيعة : أنه سأل ابن المسيب كم في إصبع المرأة ؟ قال : عشر ، قال : كم في اثنتين ؟ قال : عشرون ، قال : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون قال : كم في أربع ؟ قال : عشرون ، قال ربيعة : حين عظم جرحها ، واشتدت مصيبتها ، نقص عقلها ، قال : أعراق أنت ؟ قال : يا ابن أخي إنها السنة .

١٠٢٦ — حديث : « عقل الكافر نصف عقل المسلم » تقدم له طريق عن عمر . وأخرج الأربعة وأحمد وإسحاق والبخاري من رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده رفعه : « دية المعاهد نصف دية الحر » . وفي رواية الترمذي : « دية عقل الكافر ، نصف عقل المسلم » . وللنسائي : « عقل أهل الذمة نصف عقل المؤمن » . وفي رواية إسحاق : « دية الكافر والمعاهد ، نصف دية الحر المسلم » . ولا ابن ماجه : قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين ، وهم اليهود والنصارى . وروى الطبراني في الأوسط من حديث ابن عمر رفعه : « دية المعاهد نصف دية المسلم » .

١٠٢٧ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف . عبد الرزاق والدارقطني من رواية ابن جريج أخبرني عمرو بن شعيب : أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم .

قوله : وهذا الحديث لا يعرف راويه ، ولم يوجد في كتب الحديث ، إن أراد براويه محابي فسلم وإلا فلا . وقد روى الشافعي وعبد الرزاق من رواية سعيد بن المسيب عن عمر : أنه قضى في اليهودى والنصراني أربعة آلاف وفي المجوسى ثمانمائة . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عمر . وروى الشافعي وابن أبي شيبة من طريق سعيد ، عن عثمان مثله ، ولم يذكر المجوسى .

١٠٢٨ — حديث : دية كل ذى عهد في عهده ألف دينار ، قال المصنف : وبذلك قضى أبو بكر وعمر ، وبه ظهر عمل الصحابة أجمعين . أبو داود في المراسيل من رواية سعيد بن المسيب . وأخرجه محمد بن الحسن والشافعي ، لكن موقوف على سعيد . وقال محمد بن الحسن : أخبرنا أبو حنيفة ، حدثنا الهيثم بن أبي الهيثم : أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان قالوا : دية المعاهد دية الحر المسلم ، وهذا مرسل ضعيف .

ولأبي داود في المراسيل أيضاً عن ربيعة قال : كان عقل الذمى مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حتى كان صدرأ من خلافة معاوية فقال : إن كان أهله أصيبوا به ، فقد أصيب به بيت المال ، فاجعلوا لأهله نصفاً ، وليت المال نصفاً ، قال : ثم قال : لو أنا وضعنا هذا عن المسلمين ، ففعل ، قال أبو داود : ورواه معمر عن الزهرى نحوه . وهذا أخرجه عبد الرزاق عنه مطولاً ، وفيه : أن عمر بن عبد العزيز قضى بالنصف ولم يقض أن إذا كر عمر بن عبد العزيز ، فأخبره أن الدية كانت تامة لأهل الذمة ، قال معمر : قلت للزهرى : بلغنى أن ابن المسيب قال : دية أربعة آلاف ، فقال : إن خير الأمور ما عرض على كتاب الله تعالى ، قال الله عز وجل : « فدية مسلمة إلى أهله » .

وأخرجه ابن عدى من حديث أبي هريرة نحو هذا بتمامه ، ولكن في ترجمة بركة بن محمد ابن الحلبي ، وهو ساقط .

وفي الباب : عن ابن عمر ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه ودى ذمياً دية مسلم . ومن حديث أسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل دية المعاهد كدية المسلم ، أخرجهما الدارقطني بإسنادين واهيين . وعن ابن عباس : أن النبي ﷺ ودى المأمريين بدية المسلمين ، وكان لها عهداً ، أخرجه الترمذى . وفيه أبو سعيد البقال ، وهو ضعيف . وقال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج عن يعقوب بن عتبة وإسماعيل بن محمد وصالح قالوا : عقل كل معاهد من أهل

الكفر ، كعقل المسلمين ، جرت بذلك السنة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى من طريق مجاهد ، عن ابن مسعود قال : دية المعاهد مثل دية المسلم ، قال وقال ذلك علي . وأخرجه الطبراني والدارقطني . وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن ابن مسعود . وأخرج الدارقطني من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب : أن أبا بكر وعمر كانا يجعلان دية اليهودي والنصراني المعاهد دية الحر المسلم . وقال عبد الرزاق : أخبرنا أبو حنيفة ، عن الحكم بن عيينة ، عن علي قال : دية كل ذمي مثل دية المسلم . قال أبو حنيفة : وهو قولي . وقال عبد الرزاق أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه : أن رجلا قتل رجلا من أهل الذمة ، فرفع إلى عثمان فلم يقتله ، وجعل عليه ألف دينار .

١٠٢٩ — حديث سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « د في النفس الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي المارن الدية » لم أجده .

قوله : هكذا في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ، النسائي من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً إلى أهل اليمن وبعث به مع عمرو بن حزم ، وفيه : « وأن في النفس الدية ، وفي الأنف إذا أوعب جدعه الدية ، وفي اللسان الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي البيضتين الدية ، وفي الذكر الدية ، وفي الصلب الدية ، وفي العينين الدية ، وفي العين الواحدة نصف الدية ، وكذلك اليد والرجل ، وفي المأبومة ثلث الدية ، وفي الجائفة كذلك ، وفي المنقلة خمس عشرة ، وفي كل إصبع عشرة ، وفي السن خمس ، وكذلك الموضحة — الحديث بطوله . وصححه ابن حبان والحاكم والدارقطني ، وتقدم الكلام على إسناده في الزكاة .

وروى ابن أبي شيبة من طريق عكرمة بن خالد . عن رجل من آل عمر رفعه : « د في اللسان الدية كاملة ، وفي الذكر الدية » . وأخرجه البزار من وجه آخر ، عن عكرمة ابن خالد ، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن عمر فذكر بعض الحديث . ومن طريق الزهري ومكحول مرسل نحوه ، وأخرج ابن عدي من حديث عبد الله بن عمرو رفعه : « د في اللسان الدية إذا منع الكلام . وفي الذكر الدية إذا قطعت الحشفة ، وفي الشفتين الدية ، أورده في ترجمة العزري .

قوله : روى عن عمر أنه قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ، ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر . عبد الرزاق وابن أبي شيبة والبيهقي من طريق عوف الأعرابي ، سمعت

شيخاً في زمان الجاجم ، فتعته ، فقيل له : ذاك أبو الملب ، قال : رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه في زمان عمر ، فذهب سمعه وعقله ولسانه وذكره ، فقضى فيها عمر بأربع ديات ، وهو حي .

١٠٣٠ — قوله : روى في حديث سعيد بن المسيب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « في العينين الدية ، وفي اليدين الدية ، وفي الرجلين الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي الأذنين الدية ، وفي الأنثيين الدية ، لم أجده بتمامه . ولكن روى اليهقي من طريق سعيد بن المسيب : مضت السنة في العقل بأن في الذكر الدية ، وفي الأنثيين الدية . وقد تقدم أن ذلك كله في كتاب عمرو بن حزم . وروى الطبراني من رواية نمران بن جارية ، عن أبيه : أن رجلاً قطع يد رجل من نصف ساعده ، فقضى له رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمسة آلاف درهم ، وإسناده ضعيف . وقال عبد الرزاق^(١) : أخبرنا ابن جريج ، عن عمرو بن شعيب رفعه : « في العين نصف العقل ، وفي الرجل نصف العقل ، وفي اليد نصف العقل » .

١٠٣١ — حديث : « وفي كل إصبع عشر من الإبل » ، تقدم في حديث عمرو بن حزم ، وكذا هو عند البزار^(١) من حديث عمر . ولأبي داود والنسائي من حديث أبي موسى رفعه : « الأصابع سواء ، عشر عشر من الإبل » . وروى الترمذي وابن حبان وأحمد من حديث ابن عباس رفعه : « دية أصابع السيدين والرجلين سواء ، عشر من الإبل لكل إصبع » . ولمسلم عن ابن عباس ، بلفظ : « هذه وهذه سواء » — يعني الإبهام والخنصر . وللأربعة سوى الترمذي من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده نحوه . وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ، لكن ليس عندهما عن أبيه عن جده .

قوله : وفيما كتب النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم ، وفي العينين الدية ، وفي أحدهما نصف الدية ، تقدم .

١٠٣٠ — (١) الحديث معضل : فعمر بن شعيب تابعي وبينه وبين الرسول صلى الله عليه وسلم واسطتان .

١٠٣١ — (١) وفي إسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف .

قوله : والأصابع كلها سواء ، لإطلاق الحديث أى الذى تقدم . وأصرح منه حديث ابن عباس المذكور عند مسلم .

١٠٣٢ — قوله : وفى حديث أبى موسى : « وفى كل سن خمس من الإبل » ، لم أجده فيه ، وهو عند أبى داود عن ابن عباس رفعه : « الأسنان سواء : الثنية والضرس سواء ، هذه وهذه ، والأصابع سواء » . وفى رواية لابن ماجه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فى السن خمس من الإبل . ومثله لأبى داود من رواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ومثله فى كتاب عمرو بن حزم .

قوله : والأسنان والأضراس سواء ، لإطلاق ما روينا . وروى فى بعض الروايات : والأسنان كلها سواء .

١٠٣٣ — حديث : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالقصاص فى الموضحة ، لم أره صريحاً ، لكن عند البيهقى من مرسل طاوس : ولا قصاص فيما دون الموضحة من الجراحات فإن مفهومه أن فى الموضحة القصاص .

قوله : وروى عن إبراهيم النخعى وعمر بن عبد العزيز : أن فيما دون الموضحة حكومة عدل . أما إبراهيم فروى عبد الرزاق عن الثورى عن حماد عن إبراهيم قال : فيما دون الموضحة حكومة عدل ، وأخرجه ابن أبى شيبة عن وكيع عن سفیان . وأخرجه محمد بن الحسن فى الآثار عن أبى حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعى عن شريح فذكره مطولاً ، قال : فى الجائفة تلك الدية ، وفى الآمة تلك الدية ، وإذا ذهب العقل فالدية كاملة ، وفى المنقلة عشر الدية ، ونصف عشر الدية ، وفى الموضحة نصف عشر الدية ، وفى غير ذلك من الجراحات حكومة عدل ، ولا تكون الموضحة إلا فى الوجه والرأس ، ولا تكون الجائفة إلا فى الجوف . وأما عمر فأخرجه عبد الرزاق عنه بلفظ : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشئ » .

١٠٣٤ — قوله : فى كتاب عمرو بن حزم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : فى الموضحة خمس من الإبل ، وفى الهاشمة عشر ، وفى المنقلة خمسة عشر ، وفى الآمة — ويروى المأمومة — تلك الدية . النسائي وابن حبان من حديث عمرو بن حزم ، وقد تقدم بلفظ

المأمومة ، وليس فيه ذكر الهاشمية ، ووقع ذكر الهاشمية في حديث زيد بن ثابت عند عبد الرزاق ، لكنه موقوف .

حديث : « في الجائفة ثلث الدية ، تقدم في حديث عمرو بن حزم ، وهو في مرسل مكحول عند ابن أبي شيبة ، وفي حديث عمر عند البزار .

قوله : روى عن أبي بكر أنه حكم في جائفة نفذت إلى الجانب الآخر بثلث الدية . عبد الرزاق ، عن ابن جريج ، عن داود بن أبي عاصم ، سمعت سعيد بن المسيب يقول : قضى أبو بكر في الجائفة إذا نفذت في الجوف من الشقين بثلث الدية . ومن طريق عمرو بن شعيب عن سعيد نحوه ، وفيه قصة ، وقال في آخره : ف قضى فيه بجائفتين . ومن وجه آخر عن عمرو بلفظ : قضى أبو بكر في الجائفة تكون نافذة بثلث الدية ، وقال : هما جائفتان . وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، عن أبيه ، عن عمرو ابن شعيب ، عن أبيه عن جده : أن أبا بكر الصديق قضى بعد وفاة رسول الله ﷺ في رجل أنفذ من شقيه بثلث الدية ، وقال هما جائفتان . وأخرجه هو والبيهقي من طريق عبد الرحمن ابن ثوبان ، عن أبيه ، عن مكحول ، عن عمرو بن شعيب بهذا الإسناد .

حديث : وفي اليتين الدية ، تقدم في حديث عمرو بن حزم وغيره .

١٠٣٥ — حديث : « يستأنى في الجراحات سنة ، الدارقطني من حديث جابر رفعه : « تقاص الجراحات ، ثم يستأنى بها سنة ، ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت ، وفيه يزيد بن عياض . وأخرجه البيهقي من رواية ابن لهيعة كلاهما عن أبي الزبير ، عن جابر . وأخرجه الطبراني في الصغير من طريق زيد بن أبي أنيسة ، وأسد بن موسى من طريق أخيه يحيى كلاهما عن أبي الزبير ، عن جابر بهذه القصة مطولة . وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق عبد الله بن عبد الله الأموي عن ابن جريج ، وعثمان بن الأسود ويعقوب بن عطاء كلهم عن أبي الزبير . وأخرجه أحمد ، عن ابن عليه ، عن أيوب ، عن عمرو بن دينار : أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته ، فقال : يا رسول الله أقدن ، قال : لا تعجل ، فأبى ، فأقاده فخرج المستقيد ، وبرأ المستقاد ، فقال يا رسول الله عرجت وبرأ ، قال : ألم آمرك أن لا تستقيد حتى يبرأ جرحك . الحديث . وأخرجه الدارقطني وقال : هذا هو الصواب ، وقد رواه أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة عن ابن عليه ، فزاد فيه عن جابر . قال الدارقطني : وأخطأ فيه جميعاً ، ثم أخرجه من

طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن
ركانة فذكره مرسلًا . ثم أخرجه من طريق مسلم بن خالد ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن
شعيب ، عن أبيه عن جده بتمامه . وكذا أخرجه أحمد من طريق ابن جريج بهذا ، ومن
طريق ابن إسحاق قال : ذكر عمرو بن شعيب . وذكر ابن أبي حاتم في العلل ، عن أبي زرعة
أن حماد بن سلمة روى عن عمرو بن دينار ، عن محمد بن طلحة كذلك ، وهو أشبه . وروى
الطحاوى من طريق عنبسة بن سعيد ، والبزار من طريق مجالد ، كلاهما عن الشعبي عن جابر
رفعه : « لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ » .

وقال عبد الرزاق أخبرنا سفيان ، عن يحيى بن المغيرة ، عن بديل بن وهب أن عمر بن
عبد العزيز كتب إلى طريف بن ربيعة - وكان قاضياً بالشام - أن صفوان بن المعطل ، ضرب
حسان بن ثابت بالسيف ، فطلبوا القود ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ينتظر ، فإن برىء
صاحبكم فاقبضوا ، وإن يمت تقدم ، قال : فعوفى ، ففقوا ، انتهى . وقصة صفوان أخرجهما
أبو داود وغيره من وجه آخر ، بدون مسألة الباب ، والله أعلم . قال الحازمي : إن صح سماع
ابن جريج من عمرو بن شعيب كان الحديث حجة في تخيير المجروح .

١٠٣٦ — حديث : « لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ، لم أره
مرفوعاً إلا ما روى الدارقطني والطبراني في مسند الشاميين ، عن عبادة بن الصامت رفعه :
« لا تجمعوا على العاقلة من قول معترف شيئاً ، وإسناده ساقط . وأخرج الدارقطني ثم البيهقي
من طريق الشعبي ، عن عمر قال : العمد والعبد والصلح والاعتراف لا تعقله العاقلة ، وهذا
منقطع . وأخرجه البيهقي من قول الشعبي . وكذا أخرجه أبو عبيد . وأخرج محمد بن الحسن
في الآثار : عن عبد الرحمن بن أبي الزناد ، عن أبيه ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن
ابن عباس قال : لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما جنى المملوك .

قوله : روى عن عليّ : أنه جعل عقل المجنون على عاقلته ، وقال عمده وخطؤه سواء ،
البيهقي بهذا من طريق حسين بن عبد الله بن ضمرة ، عن أبيه ، عن جده قال : قال عليّ :
عمد الصبي والمجنون سواء . وأخرج من رواية جابر الجعفي عن الحكم قال : كتب عمر ألا
يؤمن أحد بعد النبي ﷺ جالساً ، وعمد الصبي وخطؤه سواء ، فيه الكفارة .

١٠٣٧ — حديث : في الجنين غرة عبد أو أمة خمسمائة — ويروى : أو خمسمائة .

الطبراني من رواية سلمة بن تمام ، عن أبي المليح ، عن أبيه قال : كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك — فذكر القصة . وفيها فقال : دعني من رجز الأعراب ، فيه غرة عبد أو أمة أو خمسمائة أو فرس أو عشرون ومائة شاة . وروى البزار من طريق عبد الله بن بريدة ، عن أبيه : أن امرأة خذفت امرأة ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بخمسمائة ، ونهى عن الخذف . وأصل الحديث في الصحيحين ليس فيه ذكر الخمسمائة ، وسيأتي إن شاء الله تعالى . ولابن أبي شيبة من طريق زيد بن أسلم : أن عمر قوم الغرة حسين ديناراً . ولأبي داود عن إبراهيم النخعي قال : الغرة خمسمائة ، قال : وقال ربيعة هي خمسون ديناراً . ولإبراهيم الحربي بإسناد صحيح عن الشعبي قال : الغرة خمسمائة . وروى عبد الرزاق ، عن معمر ، عن قتادة : الغرة خمسون ديناراً .

١٠٣٨ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة على العاقلة ، ابن أبي شيبة عن جابر : أن النبي ﷺ جعل في الجنين غرة على عاقلة القاتلة ، وبرأ زوجها وولدها . ومن حديث المغيرة قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلتها بالدية ، وغرة في الحمل . ومن مرسل ابن سيرين بلفظ : جعل الغرة على العاقلة . وأخرجه الدارقطني مطولاً . ولأبي داود والترمذي من حديث المغيرة بن شعبه : أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت إحداهما الأخرى بعمود — الحديث ، وفيه : فقضى فيه بغرة ، وجعله على عاقلة المرأة .

١٠٣٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجنين : دوه ، قالوا أندى من لاصح ولا استهل ؟ الحديث . الطبراني من حديث حمل بن النابغة : أنه كانت عنده امرأة فتزوج عليها أخرى — الحديث ، وفيه : فقال لهم : دوه ، لجاء وليها فقال : أندى من لا أكل الحديث ، فقال : دوه ، غرة عبد أو أمة . وفي حديث أبي المليح ، عن أبيه عنده أيضاً فقال لهم : دوه ، ولأبي داود والنسائي وابن حبان من حديث أبي هريرة في هذه القصة ، قال : أندى^(١) من لاصح ؟ وكذا لأحمد وأبي داود والطبراني والدارقطني من حديث المغيرة ، وللبزار من حديث ابن عباس قالوا : كيف نديه ، وما استهل ؟ وله من حديث جابر فقالت العاقلة : أندى من لا شرب ولا أكل ؟ الحديث .

١٠٣٩ — (١) لا يوجد في أبي داود والنسائي من رواية أبي هريرة لفظه : أندى من لاصح .

قوله : روى عن محمد بن الحسن قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الغرة على العاقلة في سنة ، لم أجد من وصله .

١٠٤٠ — قوله : وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في هذا بالدية والغرة — يعنى إذا ألقته ميتاً ، ثم ماتت الأم . ابن حبان من طريق طاوس عن ابن عباس : أن عمر ناشد الناس في الجنين ، فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين ، فضربت إحداهما الأخرى ، فقتلتها وجنينها ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة عبد أو أمة ، وأن تقتل بها ، وهو عند أصحاب السنن والحاكم ، وسمى أبو داود المرأتين : مليكة وأم غطيف وفي الطبراني : أم عفيف ، وعنده أن المضروبة مليكة ، وفيه أن العلاء بن مسروح قال : يا رسول الله ، أنغم من لا أكل .

١٠٤١ — حديث : لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ، . ابن ماجة عن عبادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار ، وفيه انقطاع . ورواه من حديث ابن عباس وفيه جابر الجعفي . وكذا أخرجه أحمد وعبد الرزاق والطبراني . وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر أقوى منه ، والدارقطني من وجه آخر . وأخرجه الدارقطني والحاكم ، من حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ضرر ولا ضرار ، من ضره الله ، ومن شق شق الله عليه ، وهو في الموطأ مرسل . وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة . وأخرجه أبو داود في المراسيل من طريق واسع بن حبان عن أبي لبابة وهو منقطع بين واسع وأبي لبابة . وأخرجه الطبراني في الأوسط من وجه آخر عن واسع ابن حبان عن جابر موصولاً ، والطبراني من حديث ثعلبة بن أبي مالك . وأخرجه الطبراني في الأوسط والدارقطني من حديث عائشة .

قوله : روى عن عليّ في فارسين اصطدما ، أنه أوجب على كل واحد منهما نصف دية الآخر . وروى : أنه أوجب على كل واحد منهما كل دية الآخر ، لم أجد هكذا ، وإنما روى ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم عن عليّ في فارسين اصطدما ، فأت أحدهما أنه ضمن الحى الميت . ومن وجه آخر عن عليّ : يضمن الحى دية الميت ، وهما منقطعان . ولعبد عبد الرزاق من طريق الحكم عن عليّ : يضمن كل واحد منهما صاحبه .

١٠٤٢ — حديث : « العجاء جبار ، متفق عليه من حديث أبي هريرة ، قال أبو داود : العجاء المنفلتة لا يكون معها أحد . وقال ابن ماجه : الجبار الهدر الذى لا يفرم .

١٠٤٣ — قوله : « وفى رواية : « الرجل جبار ، أبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة . قال الدارقطني : لم يروه إلا سفيان بن حسين عن الزهري . وله طريق أخرى عند الدارقطني عن أبي هريرة ، ورجاله ثقات ، إلا أن الدارقطني قال : إنه وهم . ورواه محمد بن الحسن فى الآثار : عن أبي حنيفة ، عن حماد ، عن إبراهيم ، عن النبي ﷺ مرسل .

١٠٤٤ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فى عين الدابة بربع القيمة . الطبرانى من حديث زيد بن ثابت : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فى عين الدابة بربع ثمنها . وذكره العقيلي فى ترجمة أبي أمية لإسماعيل بن يعلى .

قوله : وهكذا قضى فيه عمر : عبد الرزاق من رواية الشعبي ، عن شريح : أن عمر كتب إليه أن فى عين الدابة ربع ثمنها ، وفيه جابر الجعفي وهو متروك . وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق الشيباني ، عن الشعبي قال : قضى عمر ، وهذا أصح ، ولابن أبي شيبة من طريق أبي المهلب عن عمر مثله . ومن طريق إبراهيم ، عن شريح : أنانى عروة البارقي من عند عمر : فى عين الدابة ربع ثمنها . وعن عبد الرزاق عن ابن جريج ، عن عبد الكريم : أن علياً قال : فى عين الدابة الربع .

قوله : وروى عن عمر وابن مسعود فى رجل نخس دابة عليها راكب ، فصدمت آخر فقتلته ، أنه على الناحس لأعلى الراكب . أما عمر فلم أره . وأما ابن مسعود فروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من رواية القاسم بن عبد الرحمن ، فذكر قصة فيها : فرفع إلى سلمان بن ربيعة فضمن الراكب ، فبلغ ذلك ابن مسعود فقال : على الرجل إنما يضمن الناحس .

قوله : اختلف الصحابة فى العبد الجانى هل يدفع أو يفدى أو يباع ، لم أره إلا عن عليّ . أخرجه ابن أبي شيبة قال : ما جنى العبد فى رقبته ، ويخير مولاه إن شاء فداه ، وإن شاء دفعه .

قوله : روى عن ابن عباس : أنه يقتص فى العبد عشرة إذا بلغت البدية عشرة آلاف ،

لم أجده . وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن إبراهيم . وعن الشعبي : لا يبلغ بداية العبد دية الحر .

قوله : روى عن أبي عبيدة : أنه قضى بجنابة المدبر على مولاه ، ابن أبي شيبة بهذا . وأخرج نحوه عن الشعبي والنخعي والحسن وعمر بن عبد العزيز .

باب القسامة

١٠٤٥ — حديث : قال النبي صلى الله عليه وسلم للأولياء : « فيقسم منكم خمسون أنهم قتلوه ، متفق عليه عن سهل بن أبي حثمة قال : خرج عبد الله بن سهل ومحبيصة بن مسعود — فذكر القصة بطولها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « أتخلفون خمسين يميناً وتستحقون دم صاحبكم . » وفي لفظ : « يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته . » وفي رواية لليثقي : فيقسم منكم خمسين أنهم قتلوه .

١٠٤٦ — حديث : « البيعة على المدعى ، واليمين على المدعى عليه ، الترمذي من طريق العزرمي ، عن عمرو بن شبيب ، عن أبيه عن جده . والدارقطني من طريق حجاج بن أرطاة ، عن عمرو به ، والعزرمي ضعيف والحجاج مدلس ، ويقال : إنه حمله عن العزرمي . وأصل الحديث في الصحيحين عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن اليمين على المدعى عليه ، وقد تقدم في باب الدعوى .

١٠٤٧ — حديث سعيد بن المسيب : أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ باليهود في القسامة ، وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين أظهرهم . عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد كانت القسامة في الجاهلية ، فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم في قتل من الأنصار وجد في جب لليهود ، فبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم باليهود ، فكلفهم قسامة خمسين ، فأبوا ، فقال للأنصار أتخلفون ؟ فأبوا ، فأغرم اليهود ديته ، لأنه قتل بين أظهرهم . وأخرجه ابن أبي شيبة عن عبد الأعلى ، عن معمر به . وكذا أخرجه الواقدي عن معمر به . وفي الباب حديث سهل بن أبي حثمة ، وقد تقدم قريباً . وبين البيهقي أن أصحاب يحيى بن سعيد اختلفوا ، فأكثروا على تقديم الأنصار ، وابن عينية على تقديم اليهود ، وتابعه وهب عند أبي يعلى . وروى الشيخان من طريق أبي قلابة أبرز عمر بن عبد العزيز سريره ، فقال :

ما تقولون في القسامة ؟ قالوا : القود بها حق ، فذكر قصة فيها ، فأرسل إلى اليهود فدعاهم ، فقال : أنتم قتلتم هذا ؟ قالوا : لا ، قال : أفستحقون الدية بأيمان خمسين منكم ، قالوا : ما كنا لنحلف ، فوداه من عنده . وروى أبو داود من طريق الزهري عن أبي سلة وسليمان بن يسار عن رجال من الأنصار : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود ، وبدأ بهم يحلف منكم خمسون رجلا فأبوا ، فقال للأنصار : استحقوا ، فقالوا : لا نحلف على الغيب ، لجعلها دية على اليهود لأنه وجد بين أظهرهم ، وهذا إسناد صحيح ، وليس بمرسىل كما زعم بعضهم ، وسيأتى إن شاء الله بقية طرقه في الجمع بين الدية والقسامة .

وروى عبد الرزاق عن الحسن وعمر بن عبد العزيز نحوه . وعن عمر أنه بدأ بالمدعى عليهم في القسامة ، أخرجهم مالك ، ثم البيهقي .

١٠٤٨ — حديث : أنه صلى الله عليه وسلم قال في قصة عبد الله بن سهل : تبرئكم يهود بأيمانها ، متفق عليه من حديث سهل بن أبي حثمة .

١٠٤٩ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدية والقسامة . روى في حديث ابن سهل . وفي حديث ابن زياد ، أما حديث ابن سهل فإن كان المراد قصته ، فالحديث من مسند سهل بن أبي حثمة في الصحيحين وغيرهما ، وليس ذلك فيه ، وإن كان المراد غيره فلا أدري ، وكذلك لا أعرف المراد بابن زياد . وروى البزار من طريق أبي سلة بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كانت القسامة في الدم يوم خيبر . وذلك أن رجلا من الأنصار فقد ، فجاءت الأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : أتعرفون قاتله ؟ قالوا : لا ، إلا أن اليهود قتلت ، فقال صلى الله عليه وسلم : اختاروا منهم خمسين رجلا ، فيحلفون بالله جهد أيانهم ، ثم خذوا الدية منهم ، ففعلوا ، وقال : لا يروى إلا بهذا الإسناد . وروى الدارقطني من طريق السكبي ، عن أبي صالح ، عن ابن عباس نحوه ، وفيه : فأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم ، فاستحلف كل واحد منهم بالله ما قتلت ، ولا علمت قاتلا ، ثم جعل عليهم الدية ، فقالوا : لقد قضى بما في ناموس موسى عليه الصلاة والسلام .

قوله : روى عن عمر أنه جمع بين الدية والقسامة على وادعة . عبد الرزاق ، من طريق الشعبي : أن قتيلا وجد بين وادعة وشاكر ، فأمر عمر أن يقيسوا ما بينهما ، فوجدوه إلى وادعة أقرب ، فأحلفهم عمر خمسين يمينا ، كل رجل ما قتلت ، ولا علمت قاتلا ، ثم أغرمهم

الدية . ومن وجه آخر عن الحارث بن الأزعم أنه قال : يا أمير المؤمنين لا أيماننا دفعت عن أموالنا ، ولا أموالنا دفعت عن أيماننا ، فقال عمر : كذلك الحق . وروى ابن أبي شيبة هذا الثاني ، لكن قال بين وادعة وأرحب . وأخرج رواية الشعبي من وجهين . وقال الشافعي : أخبرنا سفيان ، عن منصور ، عن الشعبي نحوه . قال وقال عن سفيان ، عن عاصم ، عن الشعبي ، فقال عمر : حقنتم دماءكم بأيمانكم ، ولا يطل دم امرئ مسلم . وذكر ابن عبد الحكم عن الشافعي : أنه سافر إلى بلاد وادعة أربعة عشر سفرة ، يسألهم عن حكم عمر هذا ، فقالوا ما كان هذا فيناقط ، أخرجه البيهقي .

وأخرج الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب قال : حج عمر حجته الأخيرة التي لم يخرج غيرها ، فوجد رجلاً من المسلمين قتيلاً في بني وادعة — فذكر القصة مطولة — وفيها : أنه استحلهم بالحطام ، فلما حلفوا ، قال : أدوا دية مغلظة في أسنان الإبل ، أو دية وثلك دية من الدنانير والدرام ، فقال رجل منهم يقال له سنان : أما يحزني يميني من مالى ؟ قال : لا ، إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ، وفيه عمرو بن صبيح وهو متروك .

قوله : روى عن عمر لما قضى بالقسامة ، وافى إليه تسعة وأربعون رجلاً ، فكرر اليمين على رجل منهم حتى يتم خمسين ، ثم قضى بالدية . ابن أبي شيبة من طريق أبي مليح أن عمر ابن الخطاب ردد عليهم الأيمان حتى وفوا . وروى عبد الرزاق من طريق سعيد بن المسيب : أن عمر استحل امرأة خمسين يميناً على مولى لها أصيب . وروى عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز : أنه كتب أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في القسامة أن يحلف الأولياء ، فإن لم يكن عدد يبلغ الخمسين ، ردت الأيمان عليهم ، بالغا ما بلغوا . وروى الواقدي في الردة : أن أبا بكر ردد على قيس بن مكشوح خمسين يميناً أنه ما قتل داودي ، ولا يعلم له قاتلاً .

قوله : وعن شريح والنخعي مثل ذلك . أما شريح فرواه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين قال : جاءت قسامة فلم يوفوا خمسين ، فردد عليهم شريح حتى أوفوا خمسين . ومن وجه آخر عن ابن سيرين عن شريح : إذا كانوا أقل من خمسين رددت عليهم الأيمان . وأما النخعي فروى عبد الرزاق ، عن الثوري ، عن مغيرة عن إبراهيم : إذا لم تبلغ القسامة ، كرروا حتى يحلفوا خمسين يميناً . ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن إبراهيم به .

١٠٥٥ — حديث : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في قتيل وجد بين قريتين ،

فأمر أن يذرع ، إسحاق والطيالسى والبزار من حديث أبي سعيد . وأخرجه ابن عدى والعقلى فى ترجمة أبى إسرائيل لإسماعيل الملاقى . وقد تابعه الضبى بن الأشعث ، عن عطية ، أخرجه ابن عدى أيضاً .

قوله : وروى عن عمر : أنه لما كتب إليه فى القتيل الذى وجد بين وادعة وأرحب ، كتب بأن يقيس بين القريتين ، فوجد القتيل إلى وادعة أقرب ، ففضى عليهم بالقسامة ، تقدم قريباً . وابن أبى شيبه أخرجه ، من طريق الحارث بن الأزعم وغيره عن عمر . حديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل القسامة والدية على يهود خيبر ، وكانوا سكاناً بها ، تقدم .

١٠٥١ — حديث : أن النبى صلى الله عليه وسلم أقر أهل خيبر على أملاكهم ، وكان يأخذ منهم على وجه الخراج ، لم أجده فى شيء من الأخبار أنه أقرهم على أن أملاكهم تكون ملكاً لهم ، إذ لا يكون ذلك إلا فى فتح الصلح ، والمحفوظ أن خيبر فتحت عنوة ، إلا حصنين : الوطيحة والسلام ، وقد تقدم فى الغنائم أنها قسمت بين الغانمين .

كتاب المعادل

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث حمل بن مالك للأولياء : « قوموا فذوه ، تقدم قريباً في الديات .

حديث : أن عمر لما دون الدواوين جعل العقل على أهل الديوان ، وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكبير منهم . ابن أبي شيبة من طريق الحكم قال : أول من جعل الدية عشرة عشرة في أعطيات المقاتلة عمر ، ومن طريق الشعبي وإبراهيم قال : أول من فرض العطاء عمر ، وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين . ومن حديث جابر : أول من فرض القرائض ، ودون الدواوين ، وعرف العرفاء ، عمر . وتقدم عند عبد الرزاق نحوه عن عمر . وروى ابن أبي شيبة عن الحسن والنخعي : العقل على أهل الديوان .

١٠٥٢ — حديث : أن الدية كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على أهل العشيرة ، لم أجده بهذا اللفظ ، وإنما روى ابن أبي شيبة عن وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عقل قريش على قريش ، وعقل الأنصار على الأنصار . وأخرج من حديث ابن عباس قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاباً بين المهاجرين والأنصار أن يعقلوا معاقلم ، وأن يفدوا عانهم بالمعروف ، والإصلاح بين الناس وروى عبد الرزاق من طريق الحسن : أرسل عمر على امرأة يطلبها ، ففرغت ، فوضعت صبياً فصاح صيحتين ، ثم مات ، فضرب عمر دية على قريش ، فأخذ عقله من قريش لأنه خطأ .

قوله : والتقدير ثلاث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وحكى عن عمر ، نقداً في الجنائيات .

قوله : لا يعقل مع المقاتلة ضبي ولا امرأة ، لم أجده .

حديث : « مولى القوم منهم ، تقدم في الزكاة .

قوله : روى عن ابن عباس موقوفاً ومرفوعاً : « لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا اعترافاً ولا ما دون أرش الموضحة ، أما الموقوف : فتقدم أن محمد بن الحسن أخرجه ، وليس فيه أرش الموضحة ، وأما المرفوع : فلم أجده ، وتقدم في الديات ثار من ذلك .

حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم أوجب أرش الجنين على العاقلة ، تقدم .

كتاب الوصايا

١٠٥٣ — حديث : « إن الله تعالى تصدق عليكم بثلك أموالكم ، زيادة في أعمالكم ، فضعوها حيث شئتم ، — أو قال — حيث أحببتم » . ابن ماجه والبخاري من حديث أبي هريرة ، دون قوله فضعوها إلى آخره . وأخرجه أحمد والبخاري من حديث أبي الدرداء ، والدارقطني والبخاري من حديث معاذ . وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفاً عنه من رواية برد ، عن مكحول ، عن معاذ . وقد رواه ابن عدي والعقيلي من طريق ثور بن يزيد ، عن مكحول عن الصنابحي : أنه سمع أبا بكر الصديق ، وهو من رواية حفص بن عمرو بن ميمون أحد المترولين . وروى البخاري من حديث خالد بن عبيد السلمي مثله .

﴿ تنبيه ﴾ لم أجد في شيء من طرقه ، قوله : فضعوها إلى آخره .

١٠٥٤ — حديث : قال صلى الله عليه وسلم في حديث سعد : « الثلث والثلث كثير » ، بعدما نبي وصيته بالكل والنصف ، متفق عليه من حديث سعد ، وفيه : أفأوصي بمالي كله ؟ قال : لا ، قال : فبالثلثين ؟ قال : لا ، قال : فبالنصف ؟ قال : لا ، قال : فبالثلث ؟ قال : الثلث والثلث كثير .

١٠٥٥ — قوله : وقد جاء في الحديث : « الحيف في الوصية من أكبر الكبائر » ، وفسروه بالزيادة على الثلث ، وبالوصية للوارث . وأما الحديث : فأخرجه الطبري في التفسير من حديث ابن عباس موقوفاً بالفظ : « الحيف في الوصية من الكبائر » ، وفي لفظ له : الإضرار ؛ بدل الحيف . وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق كذلك ، وكذا النسائي والدارقطني والبيهقي . وأخرجه الدارقطني والعقيلي والبيهقي مرفوعاً ، وفيه عمر بن المغيرة المصيصي ، وهو ضعيف .

وفي الباب عن أبي هريرة رفعه : « إن الرجل أو المرأة ليعمل بطاعة الله تعالى ستين سنة ، ثم يحضرهما الموت فيضاران في الوصية ، فنجب لهما النار » ، أخرجه الأربعة إلا النسائي ، وكذا عبد الرزاق وأحمد بلفظ : فإذا أوصى حاف في وصيته ، فيختم له بشر عمله ، الحديث .

﴿ تنبيه ﴾ لم أقف في شيء من طرقه على أكبر الكبائر ، ولا على التفسيرين المذكورين .

١٠٥٦ — حديث : « لا وصية لقاتل ، الدارقطني » من حديث عليّ ، وفيه مبشر بن عبيد ، وهو متروك .

١٠٥٧ — حديث : « إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث ، الأربعة إلا النسائي من حديث أبي أمامة ، وإسناده قوى . وأخرجه أحمد وصححه الترمذى . وفي الباب عن عمرو بن عمرو بن خارجة : أخرجه الأربعة إلا أبا داود . وأخرجه أحمد والبخاري وأبو يعلى والطبراني . وأخرجه ابن هشام في أواخر السيرة . وأخرجه الطبراني من وجه آخر فقال عن خارجة بن عمرو ، وهو مقلوب . وعن أنس نحوه أخرجه ابن ماجه . وعن ابن عباس رفعه : « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة » أخرجه الدارقطني ، ورجاله لا بأس بهم . وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده بلفظ : « لا وصية لوارث ، إلا أن تجيز الورثة » أخرجه الدارقطني وابن عدى بدون الزيادة ، وفي إسناده الدارقطني : سهل بن عمار ، وهو ساقط . وأخرجه ابن عدى من حديث جابر بلفظ : « لا وصية لوارث » . ومن طريق أبي إسحاق ، عن زيد بن أرقم ، والبراء ، قالوا : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم غدیر خم ، ونحن نرفع غصن الشجرة ، عن رأسه صلى الله عليه وسلم ، فقال : « إن الصدقة لاتحل لى ، ولا لأهل بيتى » الحديث . وفيه : « وليس لوارث وصية » أخرجه ابن عدى فى ترجمة موسى بن عثمان الحضرمى من روايته عن أبي إسحاق ، وضعفه . وأخرجه من طريق ناصح الكوفى عن أبي إسحاق فقال عن الحارث عن عليّ نحوه . ومن طريق عاصم بن ضمرة عن عليّ رفعه : « الدين قبل الوصية ولا وصية لوارث » وأخرجه الحارث بن أبي أسامة من حديث ابن عمر ، مثل هذا ، وإسناده ضعيف .

قوله : ويروى فيه : إلا أن يجيزها الورثة ، تقدم فى حديث ابن عباس وغيره .

١٠٥٨ — حديث : « أفضل الصدقة على ذى الرحم الكاشح » أحمد وإسحاق وابن أبى شيبة وأبو يعلى والطبراني ، من رواية حجاج ، عن الزهرى ، عن حكيم بن بشير ، عن أبى أيوب بهذا . قال الدارقطني : تفرد بهذا حجاج عن الزهرى ، وحجاج مدلس ، وخالفه سفيان بن حسين فرواه عن الزهرى ، عن أيوب بن بشير ، عن حكيم بن حزام ، أخرجه أحمد أيضاً . وكذا أخرجه الطبراني من رواية حجاج أيضاً عن الزهرى ، وخالفهم إبراهيم بن يزيد المكي ، فقال عن الزهرى ، عن سعيد ، عن أبى هريرة . أخرجه أبو عبيد فى الأموال ، قال : ورواه

عقيل ، عن الزهري ، عن سعيد مرسل ، أخرجه أبو عبيد أيضاً ، وخالفهم كلهم ابن عيينة فقال عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن ، عن أم كلثوم ، أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني ، وقال ابن طاهر : وإسناده صحيح .

قوله : روى عن عمر : أنه أجاز وصية يفاع ، أو يافع ، وهو الذي راهق الحلم . مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، عن أبيه : أن عمرو بن سليم أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب : إن هنا غلاماً يفاعاً لم يحتلم من غسان ، ووارثه بالشام ، وهو ذو مال ، وليس هنا إلا ابنة عم له ، فقال عمر : فليوص لها ، فأوصى لها بماء يقال له بير چشم ، قال عمرو : فيمت ثلاثين ألفاً ، وابنة عمه هي والددة عمرو بن سليم . وأخرجه عبد الرزاق ، عن معمر ابن عبد الله بن أبي بكر ، عن أبيه قال : أوصى غلام من ألم يحتلم لعمه بالشام بمال كثير ، قيمته ثلاثون ألفاً ، فرفع ذلك إلى عمر ، فأجاز وصيته . وأخرج عن الثوري ، عن أبي يحيى ابن سعيد ، عن أبي بكر بن حزم : أن عمرو بن سليم الغساني أوصى وهو ابن عشر ، أو ثلثي عشرة بيثر له ، قومت ثلاثين ألفاً ، فأجاز عمر وصيته قلت : فظهر بهذا أن عمرو ابن سليم ليس هو الزرق ، فظن البيهقي أنه الزرق ، فقال : لم يدرك عمر إلا أنه منتسب لصاحب القصة .

باب الوصية بثلاث أمال

١٠٥٩ — حديث : ابن مسعود : أن السهم هو السدس ، وقد رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم . البزار والطبراني عن ابن مسعود : أن رجلاً أوصى لرجل بسهم من ماله ، فجعل له النبي صلى الله عليه وسلم السدس ، وفيه العزى ، وهو متروك . وذكر الطبراني أنه تفرد به . وروى قاسم بن ثابت في آخر الغريب ، عن شريح قال : السهم في كلام العرب السدس . وروى سعيد بن منصور ، عن ابن المبارك ، عن يعقوب بن القعقاع ، عن الحسن في رجل أوصى بسهم من ماله ، قال : له السدس على كل حال .

قوله : ثم تقدم الزكاة والحج على جميع الكفارات لمزيتهما عليها في القوة ، إذ قد جاء فيهما من الوعيد ما لم يأت في الكفارة . أما حديث الوعيد في ترك الزكاة فكثيرة ، منها : حديث أبي هريرة رفعه : دمان صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى حقها ، إلا إذا كان يوم

القيامة صفحت له صفائح من نار ، الحديث متفق عليه ، وفيه ذكر الإبل والبقر والغنم . وأخرجه مسلم من حديث جابر . وروى ابن ماجه بإسناد صحيح ، عن ابن مسعود رفعه : « ما من أحد لا يؤدى زكاة ماله ، إلا مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع ، حتى يطوق عنقه ، ثم قرأ : « ولا تحسبن الذين ييهلون بما آتاهم الله من فضله ، الآية .

وأخرج الحاكم من حديث ابن مسعود : « آكل الربا ومؤكله وشاهده ، ولاوى الصدقة ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم ، . ومن حديث عامر العقيلي : أن أباه أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عرض على أول ثلاثة يدخلون الجنة ، وأول ثلاثة يدخلون النار ، الحديث — وفيه : « وذو ثروة من المال لا يعطى حق ماله ، . وعن ابن عمر رفعه : « لن يمنع قوم زكاة أموالهم ، إلا منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا ، وأخرجه الطبراني والحاكم . وعن أنس رفعه : « مانع الزكاة في النار ، أخرجه السنن في مشيخة الرازي من طريق سعد بن سنان عنه . وعن السائب بن يزيد يبلغ به : « من صلى الصلاة ، ولم يؤد الزكاة ، فلا صلاة له ، أخرجه ابن عدى .

وأما أحاديث الوعيد في ترك الحج ، فأخرج الترمذى والبزار والعقيلي وابن عدى من حديث علي رفعه : « من ملك زاداً وراحلة تبلغه إلى بيت الله تعالى ، ولم يحج ، فلا عليه أن يموت يهودياً أو نصرانياً ، قال الترمذى : غريب ، وفي إسناده مقال . وقال البزار : لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا . وقال ابن عدى : فيه هلال بن عبد الله معروف بهذا الحديث ، وهو غير محفوظ . وقال العقيلي : روى موقوفاً على علي ، ولم يرو مرفوعاً من طريق أصلح من هذا .

وفي الباب : عن أبي هريرة أخرجه ابن عدى في ترجمة عبد الرحمن بن القطامي ، وهو ساقط . وعن أبي أمامة رفعه : « من لم تمنعه من الحج حاجة ظاهرة ، أو سلطان جائر ، أو مرض حابس ، فمات ولم يحج ، فليمت إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً ، أخرجه الدارمى وأبو يعلى والبيهق . وكذلك أخرجه أحمد في الإيمان له ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو ضعيف . رواه عبد الرحمن بن سابط عنه ، وقد أرسله ابن أبي شيبة فلم يذكر في إسناده أبا أمامة . وقال البيهق : له شاهد من قول عمر ، ثم أخرجه من طريق عبد الرحمن بن غنم

أنه سمع عمر يقول : من مات وهو موسر لم يحج ، فليمت على أى حال إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً . وكذا أخرجه أحمد في كتاب الإيمان . وقال سعيد بن منصور : أنا هشيم ، عن منصور ، عن الحسن قال عمر : لقد هممت أن أبعث رجلاً إلى هذه الأمصار فينظروا كل من كانت له جدة ، ولم يحج ، فيضربوا عليه الجزية ، ما هم بمسلمين . وروى الواحدى في التفسير : من طريق عثمان بن عطاء ، عن أبيه ، عن ابن مسعود رفعه : « من لم يحج ، ولم يحج عنه ، لم يقبل له يوم القيامة عمل » ، وإسناده ضعيف .

باب الوصية للأقارب وغيرهم

١٠٦٠ — حديث : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، الدارقطنى والحاكم من حديث أبي هريرة بهذا ، وفيه سليمان بن داود أبو الجمل وهو ضعيف . وعن جابر نحوه ، أخرجه الدارقطنى من رواية محمد بن مسكين الشقرى وهو ضعيف . وعن عائشة نحوه أخرجه ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عمر بن راشد ، وقال : إنه كان يضع الحديث . وقال ابن حزم : هذا الحديث ضعيف . وقد صح من قول عليّ ، انتهى . وهو عند الشافعى من طريق أبي حيان التيمى ، عن أبيه ، عن عليّ به ، وزاد قيل : ومن جار المسجد ؟ قال : من أسمعته المنادى ، ورجاله ثقات .

قوله : وما قاله الشافعى : أن الجوار إلى أربعين داراً بعيد ، وما يروى فيه ضعيف . أبو يعلى من حديث أبي هريرة رفعه : « حق الجوار إلى أربعين داراً هكذا وهكذا ، وهكذا يميناً وشمالاً ، وقدماً وخلفاً ، وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب ، وفي ترجمته أخرجه ابن حبان في الضعفاء ، وقال : إنه منكر الحديث . وروى الطبرانى من طريق يوسف بن السفر ، عن الأوزاعى ، عن يونس ، عن الزهرى ، عن ابن كعب بن مالك ، عن أبيه : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال : يا رسول الله إنى نزلت محلة بنى فلان ، وإن أشدهم إلى أذى أقرهم لى جواراً ، فبعث أبا بكر وعمر وعلياً أن يأتوا باب المسجد ، فيقوموا عليه فيصيحوا ، ألا إن أربعين داراً جوار ، ولا يدخل الجنة من يخاف جاره بوائقه ، قيل للزهرى : أربعين ؟ قال : أربعين هكذا ، وأربعين هكذا ، ويوسف ضعيف .

وقد خالفه زهقل فرواه عن الأوزاعى بهذا الإسناد ، فلم يذكر ابن كعب ولا عن أبيه

أخرجه أبو داود في المراسيل بدون القصة . وجاء عن عائشة ما يخالفه ، فروى البيهقي عنها مرفوعاً : « أوصاني جبرئيل بالجار إلى أربعين داراً ، عشرة من هنا ، وعشرة من هنا ، وعشرة من هنا ، وعشرة من هنا » .

١٠٦١ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية أعتق كل ذى رحم محرم منها ، لإكرامها لها ، وكانوا يسمون أصحاب النبي ﷺ ، كذا فيه ، والمعروف أن هذه القصة وقعت لجويرية بنت الحارث ، كما أخرج ابن إسحاق بإسناد صحيح عن عائشة . وأخرجه أحمد وأبو داود وإسحاق والبخاري وابن حبان من طريقه ، قال : وقعت جويرية بنت الحارث في سهم ثابت بن قيس — فذكر الحديث ، وفيه : فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : أودى عنك كتابتك ، وأتزوجك ؟ قالت : نعم ، قال : قد فعلت ، فتسامع الناس فأرسلوا ما بأيديهم — أى من السبي — فأعتقوهم ، وقالوا : أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فما رأينا امرأة كانت أعظم بركة على قومها منها ، أعتق في سبيها مائة أهل بيت من بني المصطلق .

وروى الواقدي من طريق ابن ثوبان ، عن عائشة نحوه مطولاً . وأخرجه الحاكم من طريقه وزاد : كان اسمها برة ، فسماها جويرية ، قال الواقدي : ويقال إن النبي ﷺ جعل صداقها عتق كل أسير من بني المصطلق ، ويقال : جعل صداقها عتق أربعين من قومها وفي رواية الواقدي ولم يذكرها الحاكم : فأدى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان عليها وتزوجها ، ووقع في رواية الحاكم .

كتاب الخنثى

١٠٦٢ — حديث : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخنثى كيف تورث ؟ قال . « من حيث يبول ، ابن عدى ، ومن طريقه البيهق من رواية أبى يوسف ، عن الكلبي . عن أبى صالح ، عن ابن عباس : سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مولود ولد ، له قبل وذكر ، من أين يورث ؟ فقال : « من حيث يبول ، وأخرجه ابن عدى أيضاً من رواية سليمان بن عمرو النخعي ، وهو ساقط عن الكلبي به .

قوله : وعن عليّ مثله ، أخرجه ابن أبى شيبة وعبد الرزاق من طريق الشعبي ، عن عليّ : أنه ورث خنثى من حيث يبول . وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن عليّ وأخرج عبد الرزاق نحوه ، عن سعيد بن المسيب ، وزاد : فإن كانا في البول سواء ، فمن حيث سبق .

قوله : أن النبي صلى الله عليه وسلم أدى واجب التبليغ تارة بالعبارة ، وتارة بالكتابة إلى الغيب . أما التبليغ بالعبارة : فمشهور ، وأما الكتابة : ففي الصحيحين عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى قيصر يدعوهُ إلى الإسلام ، وبعث بكتابه مع دحية — الحديث بمأوله . ولمسلم عن أنس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقيصر وإلى النجاشي ، وإلى كل جبار ، يدعوهم إلى الله عز وجل . وعن ابن عباس قال : كتب رسول الله ﷺ إلى يهود خيبر — فذكر قصة أخرجه ابن هشام في السيرة . وعن أنس قال : كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى بكر بن وائل ، أسلموا تسلموا — الحديث ، أخرجه ابن حبان .

وعن عبد الله بن عكيم : أن النبي ﷺ كتب إلى جبهة : أن لا تفتنوا من الميتة بإهاب ولا عصب ، أخرجه الأربعة . وتقدم في أول الكتاب . وعن يزيد بن عبد الله قال : كنا بالمربد ، فذكر قصة ، فيها : أن رجلاً ناولهم رقعة فيها . « من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بنى زهير بن أقيش ، إنكم إن شهدتم أن لا إله إلا الله — الحديث . وفيه . فقلنا له : من كتب لك هذا الكتاب ؟ قال : رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه أبو داود .

وعن أبى بكر بن سليمان بن أبى حنيفة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم العلماء

ابن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى بالبحرين ، وكتب إليه كتاباً - فذكر القصة بطولها ، أخرجها الواقدي في آخر كتاب الردة . وعن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث بكتابه مع عبد الله بن حذافة ، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى - الحديث ، أخرجها البخاري .

وذكر الواقدي : أن ذلك كان منصرفه من الحديدية ، أورده من حديث الشفاء بنت عبد الله ، وساق ما في الكتاب نحو ما ذكره أبو سفيان إلى هرقل ، وفي آخره : فإن أبيت فإن عليك إثم المجوس ، وفيه : قال عبد الله بن حذافة : فقرأ عليه ، فأخذه ومزقه ، فلما بلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : مرق الله ملكه . وذكر الواقدي : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى النجاشي كتاباً ، وأرسله مع عمرو بن أمية الضمري - فذكر الحديث . وذكر أيضاً : أنه كتب إلى المقوقس مع حاطب بن أبي بلتعة ، فذكر قصة مطولة . وذكر أيضاً أنه كتب إلى جيفر وعبد ابني الجلندي ملكي عمان مع عمرو ابن العاص ، فذكر القصة مطولة . وذكر أيضاً أنه كتب إلى الحارث بن أبي الشهر ملك الشام ، مع شجاع بن وهب .

وذكر ابن هشام : أنه كتب إلى جبلة بن الأيهم ، وذكر القصة مطولة . وذكر أيضاً أنه كتب إلى هوذة بن علي الحنفي صاحب اليمامة ، مع سليط بن عمرو العامري ، فذكر القصة .

كتاب الفرائض

لم يخرج المصنف منها شيئاً ، وكأنه كتبها في المسودة ، ولم يتفق له أن يبيضاها ، فإنه أخلا في أصل المبيضة عدد كراريس بيض . وقد أردت أن أخرج ما في « الهداية » من الأحاديث والآثار الواقعة فيها على طريقة الاختصار الذي سلكه لتكملة الفائدة ، فراجعتها ، فلم أجد فيه - أعني في « كتاب الفرائض » شيئاً يحتاج إلى تخريج ، فكان المصنف أراد أن يخرج أحاديث الفرائض من حيث هي ، فمن مشهورها .

١٠٦٣ - حديث : « تعلوا الفرائض وعلوها الناس » الحديث ، أخرجها أحمد والنسائي والحاكم من حديث ابن مسعود .

١٠٦٤ - حديث : « تعلوا الفرائض فإنها نصف العلم » أخرجها ابن ماجه والدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة .

- ١٠٦٥ — حديث : « أفرضكم زيد ، أخرجه أحمد وأصحاب السنن ، إلا أبا داود وصححه الحاكم وابن حبان من حديث أنس ، وهو معلول .
- ١٠٦٦ — حديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث بنت حزة من مولى لها ، أخرجه النسائي وابن ماجه من حديثها ، والدارقطني من حديث ابن عباس .
- ١٠٦٧ — وحديث : « أنا وارث من لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه . وصححه ابن حبان والحاكم من حديث المقدام بن معدى كرب .
- ١٠٦٨ — وحديث : « العمة لا ميراث لها ، أخرجه أبو داود في المراسيل ، ووصله الحاكم بذكر أبي سعيد . وأخرج له شاهد آخر عن ابن عمر .
- ١٠٦٩ — وحديث : « ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما بقي فلأولى رجل ذكر ، متفق عليه من حديث ابن عباس .
- ١٠٧٠ — وحديث الجدة : شهدت النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس ، أخرجه مالك وأحمد والأربعة من حديث المغيرة ، ومحمد بن مسلمة ، وصححه ابن حبان والحاكم .
- ١٠٧١ — وحديث بريدة : « للجدة السدس إذا لم يكن من دونها أم ، أخرجه أبو داود والنسائي من حديث بريدة .
- ١٠٧٢ — وحديث هزيل بن شرحبيل : سئل أبو موسى عن بنت ، وبنت ابن ، وأخت — الحديث ، وفيه قول ابن مسعود : للبنت النصف ، ولبنت الابن السدس تسكلمة الثلثين ، وما بقي للأخت ، أخرجه البخاري وأبو داود وغيرهما .
- ١٠٧٣ — وحديث عليّ : « أعيان بني الامية توارثون ، دون بني العلات ، الحديث ، أخرجه الترمذي وابن ماجه .
- ١٠٧٤ — وحديث : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن سأله عن ميراث عتيقه : « إن لم يكن له عصبة فهو لك ، أخرجه عبد الرزاق من مراسيل الحسن .
- ١٠٧٥ — وحديث : « إنما الولاء لمن أعنق ، متفق عليه من حديث ابن عمر ، وعائشة ، وقد تقدم في موضعه .
- ١٠٧٦ — وحديث : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم ، متفق عليه من حديث أسامة .

١٠٧٧ — وحديث : « لا يتوارث أهل ملتين شتى » أخرجه أحمد والنسائي وغيرهما من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده .

١٠٧٨ — وحديث : « ليس للقاتل ميراث » أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده . والدارقطني من حديث ابن عباس : « لا يرث القاتل شيئاً » وابن ماجه من حديث أبي هريرة نحوه . ولعبد الرزاق من حديث ابن عباس : « من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه ، وإن لم يكن له وارث غيره » .

١٠٧٩ — وحديث ابن عباس في مناظرته لعثمان في رد الأم إلى السدس بالآخوين ، وقد قال الله : « له إخوة » فقال له عثمان : « لا أستطيع رد شيء كان قبلى » أخرجه الحاكم .

١٠٨٠ — وحديث مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى : أن أبا بكر الصديق جعل السدس بين أم الأم ، وأم الأب ، أخرجه في الموطأ ، وفيه قصة .

١٠٨١ — وحديث : المشتركة عن زيد بن ثابت ، أخرجه البيهقي .

١٠٨٢ — وحديث : الحارثية ، من حديث زيد بن ثابت ، أخرجه الحاكم والبيهقي ، وفيه قصة مع عمر .

١٠٨٣ — وحديث : الخرقاء ، واختلاف الصحابة فيها ، أخرجه البيهقي أيضاً .

١٠٨٤ — وحديث : الأكدرية ، واختلاف الصحابة فيها ، أخرجه البيهقي أيضاً .

١٠٨٥ — وحديث : المنبرية كذلك ، أخرجه البيهقي عن عليّ ، وكذلك أخرج الاختلاف في الجدة ، والإخوة . وغير ذلك من مسائل الفرائض ، وفيما ذكرته كفاية فيما يتعلق بهذا المختصر ، والله سبحانه وتعالى الهادي إلى الصواب .

قال مؤلفه : فرغت من تلخيصه في ذى القعدة سنة ٨٢٧ هـ سبع وعشرين وثمانمائة .

الفهرست

صفحة	صفحة
باب العنين ٧٧	٣ كتاب الحج
باب العدة ٧٨	٥ فصل في المواقيت
فصل ٧٩	٧ في دخول مكة بغير إحرام
باب ثبوت الذنب ٨٠	٧ باب الإحرام
باب حضانة الولد ومن أحق به ٨١	٣١ فصل
فصل ٨٢	٣٣ باب وجوه الإحرام
باب النفقة ٨٣	٣٩ باب الجنائيات في الإحرام
كتاب العتق ٨٥	٤٦ باب الإحصار والقوات والحج
باب العبد يعتق بعهده ٨٦	عن الغير
باب التدبير ٨٧	٥١ باب الهدى
باب الاستيلاد ٨٧	٥٥ كتاب النكاح
في بيع أمهات الأولاد ٨٨	٥٥ فصل في بيان المحرمات
كتاب الإيمان والذنوب ٩٠	٥٩ باب في الأولياء والأكفاء
باب ما يكون يمينا ٩٠	٦٢ فصل في الكفارة
كتاب الحدود ٩٤	٦٣ باب المهر
باب الوطء الذي يوجب الحد ١٠١	٦٤ باب نكاح الرقيق
باب حد الشرب ١٠٤	٦٥ باب نكاح أهل الشرك
باب حد القذف ١٠٦	٦٦ باب القسم
باب السرقة ١٠٧	٦٨ كتاب الرضاع
باب ما يقطع فيه وما لا يقطع ١٠٩	٦٩ كتاب الطلاق
كتاب السير ١١٤	٧٠ فصل
باب كيفية القتال ١٤٤	٧٣ باب الرجعة
باب الموادة ١١٧	٧٤ باب الإيلاء
باب الغنائم وقسمتها ١١٨	٧٥ باب الخلع
باب استيلاء الكفار ١٢٩	٧٥ باب الظهار
باب الجزية ١٣٢	٧٦ باب اللعان

صحيفة	صحيفة
كتاب الإكراه ١٩٧	باب أحكام المرتدين ١٣٦
كتاب الحبر ١٩٨	باب البغاة ١٣٨
كتاب المأذون ٢٠٠	كتاب القبط والقطعة ١٤٠
كتاب القصب ٢٠٠	كتاب الآبق والمفقود ١٤٢
كتاب الشفعة ٢٠٢	كتاب الشركة ١٤٤
كتاب القسمة ٢٠٤	كتاب الوقف ١٤٥
كتاب المزارعة ٢٠٤	كتاب البيع ١٤٧
كتاب المساقاة ٢٠٥	باب خيار الشرط ١٤٨
كتاب الذبائح ٢٠٥	باب خيار الرؤية والبيع الفاسد ١٤٨
كتاب الاضحية ٢١٣	باب الإقالة والتولية والمراجعة ١٥٤
كتاب الكراهية ٢١٨	باب الربا ١٥٦
كتاب إحياء الموات ٢٤٤	باب الاستحقاق وباب السلم ١٥٨
كتاب الأثرية ٢٤٧	كتاب الصرف ١٦٣
كتاب الصيد ٢٥٤	باب الكفالة والحوالة ١٦٣
كتاب الرهن ٢٥٧	كتاب أدب القضاء ١٦٥
كتاب الجنائيات ٢٥٩	فصل ١٦٦
باب القصاص فيما دون النفس ٢٦٨	كتاب الشهادات ١٧٠
باب الشهادة في القتل ٢٧٠	باب الوكالة ١٧٤
كتاب الديات ٢٧١	كتاب الدعوى ١٧٥
باب القسامة ٢٨٤	كتاب الإقرار والصلح ١٨٠
كتاب المعامل ٢٨٨	كتاب المضاربة والوديعة والمصارفة ١٨١
كتاب الوصايا ٢٨٩	كتاب الهبة ١٨٣
باب الوصية بثلث المال ٢٩١	باب الرجوع في الهبة ١٨٤
باب الوصية للأقارب وغيرهم ٢٩٣	كتاب الإجارة ١٨٦
كتاب الخس ٢٩٥	كتاب المسكاتب ١٩١
كتاب الفرائض ٢٩٦	كتاب الولاء ١٩٣